مركز الدراسات
العربي - الاوروبي
CENTRE D'ETUDES
EURO - ARABE



مستقبل القدس العربية

مستقبل القدس العربية

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن رأي مركز الدراسات العربي ـ الأوروبي

الطبعة الأولى

١٩٩٩

ISBN 2 - 84452 - 007 - 4



مركز الدراسات العربي ـ الأوروبي

مستقبل القدس العربية

أعمال المؤتمر الدولي السابع الذي نظّمه
مركز الدراسات العربي - الأوربي
من ٢٣ إلى ١٩٩٩/٢/٢٥ في الدار البيضاء

Centre d'Etudes Euro-Arabe
91 Av. des Champs Elysées
75008 Paris
Tél: 00 - 33 - 1 - 53 57 43 30
Fax: 00 - 33 - 1 - 53 57 43 31
http: //www.ceea.com
E-mail: info@ceea.com

أشرف على إنجاز هذا الكتاب
د. مهدي شحادة
المدير التنفيذي لمركز الدراسات العربي ـ الأوروبي

الإخراج والصف:
د. جواد بشارة أميرة عبد اللطيف
التنفيذ الفني: طلال حاطوم

الطباعة دار بلال ـ بيروت
التوزيع دار بيسان ـ بيروت

تقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

عندما قررنا تنظيم مؤتمرنا الدولي السابع تحت عنوان «مستقبل القدس العربية»، من ٢٣ إلى ٢٥/ ٢/ ١٩٩١ في المملكة المغربية برعاية جلالة الملك الحسن الثاني وجدنا انفسنا مضطرين للرد على كم هائل من الاسئلة التي وجهها الينا مسؤولون رسميون واصدقاء ممن يتابعون انشطة مركز الدراسات العربي ـ الاوروبي ويحرصون على ديمومة واستمرارية رسالته الحضارية.

وتفادياً للدخول في التفاصيل نورد أهم الأهداف التي توخيناها من وراء انعقاد المؤتمر والتي تشكل رداً على الاستفسارات، وتتلخص بالتالي:

اولاً: اخترنا المملكة المغربية مكاناً لانعقاد المؤتمر بالنظر لدورها المميز في نصرة قضية القدس الشريف، خاصة وأن جلالة الملك الحسن الثاني هو رئيس لجنة القدس التي وظف لإنجاح مهامها كل طاقاته وامكانياته والذي يعود إليه الفضل في تحقيق الكثير من الانجازات.

ثانياً: ارتأينا أن ينعقد المؤتمر تحت عنوان «مستقبل القدس العربية» لأننا نرنو من وراء ذلك إلى تخصيص المؤتمر للحديث عن مستقبل القدس وليس عن ماضيها باعتبار ان عشرات المؤتمرات والنداءات قد ناقشت الماضي بشكلٍ وافٍ ومسهب، ولكن نادرة المنتديات التي تحدثت عن المستقبل. وتعمدنا اضافة كلمة عربية إلى عنوان المؤتمر لأن كلمة «عربي» هي التعريف المضاد ايديولوجياً لكلمة «صهيوني».

ثالثاً: جاء انعقاد المؤتمر في اواخر شهر شباط/ فبراير عام ١٩٩٩ أي قبل عدة اسابيع من تاريخ اعلان ولادة الدولة الفلسطينية بحيث شكل المؤتمر مناسبة لتحديد مستقبل

القدس ودورها في الدولة الجديدة، المنتظرة خاصة وأن كافة المعنيين بقضية القدس شاركوا في المؤتمر سواء بإسم دولهم أو حكوماتهم أو منظماتهم أو بأسمائهم الشخصية.

رابعاً: دعونا للمؤتمر شخصيات عربية وإسلامية واوروبية واميركية وروسية، وتجاهلنا دعوة الاسرائيليين سواء من اليمين أو من اليسار لأن التيارين وجهان لعملة واحدة فيما يتعلق بملف القدس، ولأن من المعروف سلفاً الطروحات التي سيقدمونها والمنافية تماماً للوقائع التاريخية وللحقائق الدينية وللأحكام القانونية.

والمعلوم أن الحديث عن مستقبل القدس يستدعي ليس فقط أن نرفع شعار هوية القدس الدينية أو القومية، بل يستوجب منا الغوص في تفاصيل هذه الاشكالية المعقدة التي ارتؤي بعد مؤتمر مدريد للسلام عدم البت بها إلاّ في المرحلة النهائية من المسيرة السلمية حتى لا تكون سبباً في تفجير المفاوضات وايقافها قبل أن تبدأ.

وليس المطلوب أن نبقى أسيري الماضي وأن نجلب النصوص والاحكام والشواهد التاريخية لأن هذه الأمور بديهية وغير قابلة للتحريف أو التزوير، ولكن المطلوب أن نبيع لأنفسنا القول ما نريده مستقبلاً من القدس الشريف، وما هو استعدادنا لاستعادة هذه المدينة المقدسة بأكملها أو لاستعادة بعضا من اجزائها...!

كما المطلوب معرفة البدائل التي يجب اللجوء إليها في حال تم الاصطدام بالتعنت والرفض الإسرائيليين، ولتجاوز حالة العجز التي يتقنها العرب والتي ادمنوا منذ نصف قرن عليها.

هذا ما حاول المؤتمر ان يجيب عليه من خلال مناقشته على مدار ثلاثة ايام للمحاور التالية:

- مكانة القدس في الأديان السماوية.
- القدس في التشريعات والأتفاقيات الدولية.
- القدس والتطلعات العربية والإسلامية.
- مستقبل القدس في الدبلوماسية الشرق أوسطية.
- مستقبل القدس في الدبلوماسية الدولية.
- القدس في ادبيات الإعلام.
- آفاق الاستثمار والتنمية في القدس.

ولقد خلص المؤتمر في ختام أعماله إلى اقتراح جملة توصيات تؤكد في فحواها العام على القدس كعاصمة لدولة فلسطين وبوابتها لحوار الأديان والحضارات.

ولما درج **مركز الدراسات العربي ـ الاوروبي** على اصدار اعمال مؤتمراته في كتب بالنظر لأهمية المواضيع التي يناقشها فإن هذا الكتاب الذي بين ايديكم يتضمن فعاليات مؤتمر «مستقبل القدس العربية» كما جاءت على لسان المشاركين فيه من محاضرين ومناقشين ومعقبين دون أي تدخل من جانبنا حرصاً على الأمانة العلمية واحتراماً لكافة الآراء مهما تباينت أو توافقت تاركين للقارئ مهمة الحكم عليها وعلى جدواها وما مرادنا من وراء ذلك سوى المساهمة في اغناء المكتبة العربية وفي توفير مرجعا دسماً للأكاديميين ولصناع القرار السياسي والاقتصادي.

والله ولي التوفيق

د. صالح بن بكر الطيار
رئيس مركز الدراسات العربي ـ الأوروبي
محام ومستشار قانوني

الجلسة الإفتتاحية

الرسالة الملكية السامية

القاها د. إدريس الضحاك

رئيس المجلس الأعلى، رئيس المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان بالمملكة المغربية

كلمة الهيئة العليا المنظّمة للمؤتمر

سعادة د. صالح بن بكر الطيار

رئيس مركز الدراسات العربي ـ الأوروبي

كلمة السيد الرئيس

ياسر عرفات

رئيس دولة فلسطين

كلمة الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي

معالي د. عز الدين العراقي

كلمة أمين عام جامعة الدول العربية

معالي د. احمد عصمت عبد المجيد

كلمة مستشار وزير الخارجية الإيراني

حجة الإسلام والمسلمين محمد كاظم خوانساري

كلمة أمين عام المنظمة الدولية للفرانكوفونية

د. بطرس بطرس غالي

الرسالة الملكية السامية

ألقاها د. إدريس الضحاك، رئيس المجلس الأعلى
رئيس المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان بالمملكة المغربية

صاحب الفخامة السيد ياسر عرفات
أصحاب المعالي والسعادة
حضرات السادة والسيدات

كلما وقع الإختيار على عقد مؤتمر دولي، أو تنظيم ملتقى عربي أو إسلامي، حول القدس الشريف بمملكتنا، وتحت سامي رعايتنا، لقي ذلك في نفسنا ما هو جدير به من الإرتياح والتشجيع والرعاية. مستشعرين مغزى هذا الإختيار وبُعد مراميه، لا لأنه يؤكد الدور الذي يضطلع به المغرب وعاهله مع أشقائه من قادة الدول العربية والإسلامية في مجال دعم النضال الفلسطيني المشروع، ولا سيما في الدفاع عن هوية القدس العربية، ولكن أيضاً لكون هذه المؤتمرات والندوات تؤكد جدوى المبدأ الذي نلتزم به، وهو إعتماد الحوار سبيلاً لفض النزاعات، وحل الأزمات، وإقرار السلام والوفاق ضمن إطار المشروعية الدولية.

وهكذا تأتي المبادرة المحمودة لمركز الدراسات العربي - الأوروبي لتنظيم هذا المؤتمر حول مستقبل القدس الشريف، تأكيداً لما ألمحنا إليه، ودليلاً في نفس الوقت على مدى الإنشغال بقضية القدس ولا سيما في هذه السنة بالذات، ومساهمة في تنظيم الندوات والملتقيات المرغوب في تكثيفها حول القدس، توخياً لتوجيه إنتباه العالم والرأي العام العالمي إلى الأوضاع التي تمر بها هذه المدينة، وإلى مشروعية عودتها إلى السيادة الفلسطينية. فوضعية هذه المدينة تتداخل فيها عدة إعتبارات قومية وحضارية

وتاريخية، لا يمكن تجاهل أيّ منها في تحديد مصيرها، والتطلع إلى وضع أسس مستقبل تستعيد فيه التعايش بين الطوائف قي ظل التسامح والأمن والإحترام المتبادل.

وإن عقد هذا المؤتمر على هذا المستوى الرفيع، بالنظر إلى المشاركين فيه، وفي مقدمتهم فخامة أخينا السيد ياسر عرفات، وشخصيات مرموقة حكومية وغير حكومية، وأمناء عامون لمنظمات إقليمية ودولية، سيحقق بلا ريب هذا الهدف الإعلامي، ويدعم إرادة الحوار الموصول لإخراج مسلسل السلام من جموده الذي وقع فيه. إذ من شأن هذا المؤتمر أن يظهر مدى ضرورة إعتبار القدس جزءاً لا يتجزأ من قضية السلام الكبرى التي ينشغل المنتظم الدولي بحلها ووضع نهاية لمآسيها.

حضرات السادة والسيدات

تعلمون أننا تقلدنا منذ عشرين عاماً رئاسة لجنة القدس المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي، واننا لم ندخر على مدى هذه الحقبة أي جهد لتفعيل جهود هذه اللجنة في دعم مطالب الشعب الفلسطيني، والعمل الدؤوب للحفاظ على هوية القدس العربية الإسلامية، بإعتبارها جزءاً لايتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما عملنا على إستنكار السياسة الإسرائيلية الرامية إلى إستئصال الوجود العربي والإسلامي من مدينة القدس، عبر مخططاتها المبيَّتة لعزل هذه المدينة سياسياً واقتصدياً وإجتماعياً عن بقية الأراضي الفلسطينية، بمصادرة الأراضي وهدم البيوت والقرى المجاورة وتوسيع أحزمة الإستيطان اليهودي حولها، وإنتهاك حرمات المؤسسات الدينية والإسلامية والمسيحية فيها، وبالتالي جعل العالم كله أمام الأمر الواقع باتخاذها عاصمة لإسرائيل. وهذا ما نعتبره سلوكاً منافياً للشرعية الدولية، وقررات مجلس الأمن والجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، الصادرة في هذا الشأن، وفي هذا السياق أصدرت لجنة القدس توصياتها وقراراتها المعروفة المنسجمة مع القرارات الدولية. ذلكم أننا نعتبر أن ذلك السلوك من أخطر مظاهر إنتهاك حقوق الإنسان في عصرنا وإنتهاك حقوق الشعوب في الحفاظ على هويتها وتراثها، فضلاً عن إعتباره أجرأ إستهتار بالشرعية الدولية التي وضعت أسس إقرار مبدأ الأرض مقابل السلام، وتحدياً إستفزازياً من شأنه الوقوع في دوامة العنف غير المرغوب فيه.

وإيماناً منّا بضرورة العمل الإيجابي لمقاومة سياسة التهويد للقدس الشريف عملنا على إنشاء بيت مال القدس الذي أشرفنا بنفسنا على وضع آليات تفعيله من تنظيمات

قانونية وتجهيزات ضرورية ليمارس تحت لجنة الوصاية المنبثقة عن لجنة القدس نفسها كامل صلاحياته في المحافظة على الطابع العربي ـ الإسلامي للمدينة المقدسة، وعلى تراثها الحضاري والديني بكل موسساته الإسلامية وغير الإسلامية.

حضرات السادة والسيدات

لقد أكدنا أكثر من مرّة أن القدس بما لها من تاريخ وتراث يجب أن تظل ملتقى للتعايش بين أهل الأديان السماوية، وفضاءً للتسامح، كما كانت خلال الأربعة عشر قرناً الماضية من تاريخها الإسلامي. وأنها بناء على هذه الحيثيات لا تعتبر فقط قضية الشعب الفلسطيني وحده، وإنما هي قضية الأمة الإسلامية التي تتمسك بهوية القدس، ولا تقبل أن توضع أمام الأمر الواقع. والأمة الإسلامية حين تتشبث بمستقبل القدس على الأسس الكفيلة بالحفاظ على هويتها لا تصدر في ذلك لا عن تطرف ديني ولا عن إضمار تهديد لأحد. فالإسلام نفسه ليس دين الحرب أو العنف، بل هو دين السلام، الذي لا يقبل إضمار العداء لأي من أهل الكتاب، يهوداً كانوا أو نصارى، لأنه يُلزِم المسلمين بالإيمان بالأديان السماوية جميعها وبالرسل والأنبياء جميعهم ويأمر بالحوار معهم على كلمة سواء. كما أن المسلمين حققوا على مدى القرون الأربعة عشر من تاريخ القدس تعايشاً مثالياً بين هؤلاء وأولئك، وضمنوا إستمرار ممارسة اليهود والنصارى لشعائرهم الدينية في البيع والكنائس، وإحترام ثقافاتهم وتراثهم، فظلت هذه المدينة محتفظة بتراثها الديني المسيحي واليهودي في ظل الحكم الإسلامي، بل إن المسلمين هم الذين رفعوا الحظر الذي كان مضروباً على اليهود في دخول بيت المقدس من قبل دولة بيزنطة في القرن السابع الميلادي، وأعيد فرضه من قبل الصليبيين في القرن الحادي عشر. فرفع المسلمون هذا الحظر مرة أخرى بعد عودة المدينة إلى الحكم الإسلامي، وسمحوا لليهود بإستيطان بيت المقدس والتعايش معهم. كافلين لهم الكرامة وحسن الجوار.

لذلك نعتبر احتلال القدس منذ سنة ١٩٦٧، والعمل على تهويدها، وسلخها من هويتها ومحاولة القضاء على معالمها الإسلامية وجعلها فضاءً مشحوناً بالعداء والعنف والإستئصال للعرب المسلمين بمثابة حرب دينية يشنها المتطرفون من الإسرائيليين على ساكنة القدس، وعلى تراثها الحضاري المشترك. ولذلك يتعين على المجتمع الدولي بكامله إستنكار هذا التطرف والوقوف في وجهه وعدم الوقوع في حبائله. كما أن التاريخ

يعلمنا أن كل أشكال الهيمنة والغطرسة، وإحلال منطق القوة محل منطق العدل والإنصاف لا يمكنها أن تقيم باطلاً مكان حق مشروع، مهما كانت وسائلها، ولعله أن يكون نصف قرن من الصراع الإسرائيلي العربي قد تمخض اليوم عن عدد من الحقائق التي لا تقبل المراوغة ولا التجاهل أو التعنت. فمنذ حرب رمضان ١٩٧٣ انطلقت الدعوة لعقد مؤتمر دولي بإشراف الأمم المتحدة، لوضع حد للنزاع العربي الإسرائيلي. لكن المماطلة الإسرائيلية في قبول ذلك هي التي جعلته يتأخر ثمانية عشر عاماً إلى سنة ١٩٩١ . فكان مؤتمر مدريد الذي دخلت إتفاقياته نفس النفق من المراوغة والمماطلة. وها نحن بعد ثماني سنوات من هذا المؤتمر نرى الحكومة الإسرائيلية الحالية ما تزال متعنتة ومتملصة من التزاماتها، متصورة أن بإمكانها فرض إستسلام بصيغة السلام على الشعب الفلسطيني.

حضرات السادة والسيدات

إن الإحتلال الغاشم الذي وقعت فيه القدس لا يبرر مطلقاً تغيير معالمها، ولا تأسيس أي حقوق للمحتل على أساس ذلك الإحتلال، ولذلك لا يمكن لهذه المدينة المقدسة أن تعرف التعايش اليوم ولا السلام غداً إلاّ بالإقرار بحق الشعب الفلسطيني في تحرير أراضيه، وإقامة دولته، وجعل مدينة القدس الشريف عاصمة لها، وإلغاء كل التدابير الرامية إلى تهويدها، والتخلي مطلقاً عن نزعة الإقصاء للآخر أو الإستفراد بالهيمنة عليها. ولا نرى سبيلاً إلى ذلك إلاّ بالنزول عند حكم القرارات والإتفاقيات والمعاهدات الدولية الصادرة في شأنها، من أجل خلق مناخ جديد، قائم على التسامح، وتعميق الوعي المشترك بين هؤلاء وأولئك بضرورة التعايش فيما بينهم، والتشارك في تحقيق تنمية وإزدهار في ظل وفاق يضمن حقوق الجميع.

وهذا ما ننتظر منكم حضرات السادة المؤتمرين أن تُوسِعُوهُ تحليلاً ومناقشة، والعمل الجماعي المشترك من أجل أن تظل مدينة القدس الشريف محافظة على هويتها، وفية لتاريخها العربي الإسلامي، موطّدة قواعد مستقبلها على روح التعايش بين الأديان السماوية وقيمها المشتركة. ومن هذا المنظور يتعين إيقاف الرأي العام الدولي على مخاطر السياسة التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية لحد الآن، وعلى ما ترتكبه من خروقات صريحة وباطلة في مجال تغيير معالم القدس العربية الإسلامية وتهويدها، على نحو لا يتنافى مع الشرعية الدولية فقط وإنما يعمد إلى تقويض مبادىء السلام، وخرق

الاتفاقات التي إلتزمت بها الحكومة الإسرائيلية نفسها. بيد أننا ما نزال نعتقد أن الأمل يجب أن ينتصر على اليأس، وأن الحق سيظل يكتسب المزيد من أنصاره، وأن الإرادة الدولية بكل ما يشخصها من منظمات وهيئات ستكفل ضمان حقوق الشعب الفلسطيني المناضل ولو بعد حين.

بارك الله أعمالكم، وأنجح مساعينا ومساعيكم، وأعاننا جميعاً على إحقاق الحق، ونصرة الشعب الفلسطيني في قضاياه العادلة، واثقين من نصر الله لنا في سعينا. «ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوي عزيز». صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

كلمة د. صالح بن بكر الطيار

رئيس مركز الدراسات العربي ـ الأوروبي

بسم الله الرحمن الرحيم
﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾

صدق الله العظيم

فخامة الرئيس ياسر عرفات رئيس دولة فلسطين
معالي الدكتور عز الدين العراقي أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي
معالي الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد أمين عام جامعة الدول العربية
معالي الدكتور بطرس بطرس غالي أمين عام المنظمة الدولية للفرنكوفونية
معالي الدكتور ادريس الضحاك رئيس المجلس الأعلى، رئيس المؤتمر
اصحاب المعالي والسعادة
ايها السيدات والسادة
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن الهيئة التأسيسية لمركز الدراسات العربي ـ الاوروبي وعن الهيئة العليا المنظمة للمؤتمر ارحب بكم واشكركم على تلبيتكم دعوتنا لكم لحضور اعمال هذه الفعالية الدولية التي يشارك فيها نخبة من صنّاع القرار، وحشد من الخبراء والعلماء والباحثين والإعلاميين ورجال المال والأعمال العرب والغربيين الذين قدموا من كافة بقاع العالم للإعراب عن مواقفهم وتطلعاتهم بشأن «مستقبل القدس العربية».

وطبعاً ما كان لهذا التجمع الحاشد ان يلتئم لولا الرعاية السامية التي احاطنا بها صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني حفظه الله عاهل المملكة المغربية الأبية ورئيس لجنة القدس، ولولا الدعم الكبير الذي غمرنا به، والتوجيهات الحكيمة والإرشادات

المنيرة التي زودنا بها عبر خيرة من رجاله الذين جندوا كافة طاقاتهم وامكانياتهم وأوقاتهم لإنجاح هذا المؤتمر بالشكل الذي تشهدونه اليوم، والذين يأتي على رأسهم معالي الاستاذ عبد السلام زنينيد الوزير المنتدب لدى وزير الدولة، وزير الشؤون الخارجية والتعاون المكلف بالشؤون المغاربية والعالم العربي والاسلامي، وسائر العاملين في وزارته العتيدة، ومعالي الدكتور ادريس الضحاك وسائر العاملين في المجلس الأعلى والمجلس الاستشاري لحقوق الانسان والمجلس الاستشاري لمتابعة الحوار الاجتماعي.

وهذا ليس بغريب على جلالته لأنه من الموصوفين بسعة إطلاعه وعمق ثقافته وشمولية معرفته، ومن اوائل العاملين لخدمة القضايا العربية والإسلامية وتحديداً قضية القدس الشريف التي يترأس جلالته لجنتها المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي، والتي أدت بفضله دوراً ريادياً واسدت خدمات جلّى للشعب العربي الفلسطيني، وللمقدسيين، وللأماكن المقدسة في مدينة القدس الشريف.

كما ان جلالته من طلائع الحاضنين للمراكز البحثية الوطنية والعربية والدولية ومن المؤمنين بأهمية الأنشطة الفكرية بدليل تحول هذا البلد الأبي إلى واحة للنقاش العلمي والتبادل الثقافي والى مرتع لحوار الحضارات.

وما مؤتمرنا اليوم إلاّ اكبر دليل على ذلك خاصة وأنه استمرارية وتواصل للندوة التي نظمتها الاكاديمية الملكية من ٢٦ إلى ٢٨ من شهر نوفمبر/تشرين الثاني الماضي في مدينة الرباط والتي شاء لها صاحب الجلالة ان تكون تحت عنوان: «القدس: انقطة قطيعة؟ أم مكان التقاء؟».

ويعود الفضل أيضاً في نجاح هذا المؤتمر إلى معالي الدكتور احمد عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية الذي وجه بنفسه الدعوات إلى كبار الشخصيات العربية والدولية ايماناً منه بأهمية موضوع المؤتمر حيث كانت القدس ولا زالت مثار اهتمامه، ومحط متابعته وعنايته الشخصية، كما كان لدائرة شؤون فلسطين في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية دور كبير وفاعل ومميز.

ولا يفوتنا هنا التنويه بأهمية الإرشادات والتوجيهات الحكيمة والسديدة التي منّ علينا بها صناع القرار العربي والإسلامي من خلال اللقاءات التي عقدها وفد من مركز الدراسات العربي - الاوروبي مع كبار المسؤولين المصريين والسعوديين والمغاربة

والفلسطينيين والايرانيين والسوريين والاردنيين اثناء الفترة التحضيرية للمؤتمر والتي اخذنا بها وادرجناها في مواقعها والتي نقطف اليوم ثمارها.

فخامة الرئيس

اصحاب المعالي والسعادة

ايها السيدات والسادة

منذ خضوع القدس للإحتلال الصهيوني تم تنظيم مئات المؤتمرات والندوات في الوطن العربي والعالم اجمع الأمر الذي دفع بالكثيرين إلى التساؤل عن جدوى هذا المؤتمر وعما سيضيفه من جديد إلى ما قيل في السابق. .

وردنا على ذلك ان اهمية هذا الملتقى اليوم تكمن في انه سيعالج من خلال محاوره التي ستشمل الشؤون الدينية والسياسية والامنية والقانونية والإعلامية والاقتصادية مستقبل القدس وسيعمل على صياغة استراتيجية واضحة لتطلعاتنا المشروعة التي تدعمها الحقائق التاريخية والجغرافية، وتشرّع لها القوانين الدولية، وتنص علىيها الاتفاقيات الموقعة مع الدولة العبرية وتحديداً في اوسلو، والمستوحاة من روحية مؤتمر مدريد الذي ما كان للأطراف العربية ان تشارك فيه لولا تعهد تل ابيب وعواصم القرار الدولية بأن يقوم السلام وفق قرارات الشرعية الدولية وتحديداً منها ٢٤٢ و٣٨٣ و٤٢٥ والتي تدعو اسرائيل صراحة إلى الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة منذ العام ١٩٦٧ دون قيد أو شرط.

وتكمن اهمية المؤتمر أيضاً في انه ينعقد قبل اسابيع من تاريخ اعلان الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، والتي لا نملك إلاّ ان نباركها واعدين بأن نقدم كل ما نملك من طاقات وامكانيات لكي يتحقق هذا الحلم الذي لطالما انتظرناه.

كما ينعقد المؤتمر قبل اسابيع من موعد اجراء الانتخابات التشريعية الاسرائيلية بحيث أن ما سيصدر عن المشاركين في هذا الملتقى سيكون بمثابة رسالة واضحة إلى الحكومة الاسرائيلية الجديدة التي ستتشكل والتي اياً تكن هويتها الحزبية فإن مرئياتها هي نفسها بشأن القدس اذ ترمي إلى تهويدها بالكامل وطرد سكانها الشرعيين واعتمادها كعاصمة موحدة للدولة العبرية.

وتكمن اهمية المؤتمر أيضاً للتأكيد على المسلمات البديهية التي لا تقبل المساومة والتي تتلخص بالتالي:

أولاً: ان القدس نقطة التقاء وحوار وتفاعل لكافة الاديان السماوية وذات هوية وانتماء عربيين.

ثانياً: ان القدس اكبر من أن تقضم واصعب من أن تهضم وإن محاولات التهويد التي تمارسها اسرائيل ستبوء بالفشل لأنها اذا نجحت في طرد المواطنين المقدسيين الشرفاء من منازلهم وفي الاعتداء على حرماتهم وممتلكاتهم فإنها لن تنجح على الاطلاق في الغاء الحقائق التاريخية والجغرافية والقانونية والدينية لهذه المدينة المقدسة.

ثالثاً: لا نقبل على القدس اية وصاية ولا نرضى بخضوعها لأية عمليات تدويل.

واذا كنا نعيد التذكير بهذه المسلمات فإنما لنؤكد اننا لا نقبل المساومة على المبادئ التي نشأنا وتربينا عليها في العالم العربي والإسلامي حيث حملنا هموم القدس وشجونها منذ نعومة اظفارنا سواء في مناهجنا المدرسية أو في انشطتنا اليومية، أو في ممارسات قادتنا.

فالقدس بقدر ما هي فلسطينية فإنها عربية... واذا كانت تستأثر باهتمامات القيادة الفلسطينية وعلى رأسها فخامة الرئيس ياسر عرفات فإنها لم تغب يوماً عن دائرة تفكير ومتابعة قادة الدول العربية والإسلامية، بدليل ترأس راعي هذا المؤتمر جلالة الملك الحسن الثاني لجنة القدس، وبدليل استشهاد الملك فيصل طيب الله ثراه في سبيل القدس بعد ان اعلن انه سيصلي في المسجد الأقصى، وبدليل توظيف خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز اطال الله بعمره كل طاقات وامكانيات السعودية الأبية لخدمة الأماكن المقدسة في القدس الشريف ولتعزيز صمود المقدسيين، وكذلك ولي عهده الأمير عبد الله بن عبد العزيز حفظه الله الذي وضع قضية القدس في أولويات الاتصالات التي أجراها في الجولة التي قام بها مؤخراً في عدد من الدول الاوروبية والاميركية والاسيوية. وبدليل حضور قضية القدس كبند اساسي في كافة اجتماعات الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي وفي تحركات قادة الدول الاعضاء فيها والذين لا مجال هنا للتنويه بمآثرهم ومواقفهم الصادقة والمخلصة والتي اكبر من ان تحصى واكثر من ان تعد.

اصحاب السيادة والمعالي والسعادة

ايها السيدات والسادة

في الوقت الذي ينعقد مؤتمرنا اليوم فإن عيون اطفال القدس ترنو الينا وتتطلع إلى ما

سيحقق المؤتمر من نتائج تعيد لهم كرامتهم المنتهكة وحقوقهم المهدورة وهويتهم الممزقة، لذا فإننا نرجو ان تكون طروحاتكم ومناقشاتكم والتوصيات التي ستخرجون بها على حجم الآمال المعقودة عليكم.

وفقكم الله وبارك لكم خطاكم مجددين ترحيبنا بكم وسائلين المولى العلي القدير ان يكتب لنا جميعاً الصلاة قريبا في القدس الشريف الذي يقول عنها في كتابه العزيز:

«سبحان الذي اسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله لنريه من آياتنا انه هو السميع البصير».

صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلمة السيد الرئيس ياسر عرفات

رئيس دولة فلسطين

بسم الله الرحمن الرحيم

«سبحان الذي اسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله لنريه من آياتنا انه هو السميع البصير».

صدق الله العظيم

صاحب الجلالة الأخ الملك الحسن الثاني

معالي الأخ الدكتور ادريس الضحاك

سعادة الأخ الدكتور صالح بكر الطيار

معالي الأخ الدكتور عز الدين العراقي

معالي الأخ الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد

معالي الدكتور بطرس بطرس غالي

معالي الأخ الدكتور عبد الله بن صالح العبيد

الأخوة اصحاب المعالي والسعادة

الأخوة والأصدقاء والأساتذة الحاضرون

أيها الحضور الكريم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إسمحوا لي أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان، إلى صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، عاهل المملكة المغربية، ورئيس لجنة القدس على رعايته الكريمة لهذا المؤتمر الدولي السابع، الذي ينعقد في مدينة الدار البيضاء، تحت عنوان «مستقبل القدس العربية»، وجلالته عودناً دوماً على مواقفه الملكية السامية الأصيلة، وجهوده الخيّرة في الدفاع عن مدينة القدس، وعمل كل ما من شأنه رفع المعاناة عن أهلها. وإننا لنستذكر

بإكبار دعوته الملكية السامية لكافة المسلمين والمؤمنين أن يرددوا كل صباح ومساء، كلمة واحدة وقسماً واحداً: (والله والله لن نفرط في القدس الشريف).

كما نتوجه بجزيل شكرنا إلى مركز الدراسات العربي - الأوروبي والقائمين عليه لمبادرتهم الكريمة بالعمل لعقد هذا المؤتمر، وإلى منظمة المؤتمر الإسلامي، والمفوضية الأوروبية، وجامعة الدول العربية، ورابطة العمل الإسلامي، وكافة الأساتذة والخبراء، ورجال الفكر والسياسة، على تناديهم جميعاً وتضافر جهودهم ومشاركتهم القيمة وإسهاماتهم من أجل إنجاح هذا المؤتمر السابع، الذي ينعقد من أجل الحفاظ على مكانة القدس الشريف الدينية والتاريخية والحضارية، وعلى الهوية العربية فيها، ولحمايتها من خطر التهويد المحدق بها، وكذلك لمناقشة مستقبل القدس الشريف والتوصل إلى مقترحات تكون كفيلة بإيجاد الحلول الناجعة لحماية القدس الشريف، أرض الديانات السماوية ومهبط الرسل.

يأتي إجتماعكم هذا في ظروف غاية في الدقة والخطورة، حيث تواجه عملية السلام مصيراً مظلماً يعصف بها وبالآمال الكبيرة المعلقة عليها، لإحلال السلام والأمن والإستقرار في منطقة الشرق الأوسط. وإن السياسات والمواقف الرافضة للسلام والداعمة للإستيطان والتهويد التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية الحالية، هي المسؤولة أولاً وأخيراً عن هذا المصير المظلم لعملية السلام، وقد عبّر صاحب الجلالة أخي الملك الحسن الثاني، خير تعبير عن ذلك حينما وصف تعنت الحكومة الإسرائيلية بقوله: «هذه الحكومة.. تريد أن تنشيء مدرسة جديدة في القانون الدولي هي مدرسة التنكر من طرف أية حكومة تأتي لما إلتزمت به الحكومة التي سبقتها، إذ ستكون بذلك مدرسة للفناء وليست مدرسة للبقاء».

السيد رئيس المؤتمر،

أصحاب المعالي والسعادة،

السيدات والسادة،

إن ما يجري على الأرض الفلسطينية من ممارسات وإجراءات إسرائيلية والرامية إلى تهويد القدس الشريف بكل معالمها وتاريخها، وطمس مكانتها الدينية المقدسة لدى أتباع الديانات السماوية، إنما يهدف إلى عزلها عن محيطها الفلسطيني والعربي، وتغيير وضعها الإداري والقانوني والديمغرافي، متجاهلة بأن مدينة القدس الشريف هي عاصمة

دولة فلسطين، وجوهر القضية الفلسطينية، ومفتاح الحرب والسلام في المنطقة، نظراً لمكانتها المتميزة ولما تمثله من أهمية روحية لدى سائر الأديان. إن القدس الشريف هي أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، ومعرج نبينا الكريم محمد صلى الله علي وسلم، ومهد سيدنا المسيح عليه السلام، إنها الأرض والمدينة المقدسة التي بارك الله حولها.

ولقد كنت قد نبهت في الإجتماع الطاريء للجنة القدس الشريف الذي عقد في ٢٩ تموز/ يوليو ٩٨ في الرباط إلى المخاطر التي تهدد القدس، والتي تتلخص في الحصار والعزل والطرد والتطهير العرقي، وتغيير هوية المقدسيين من أبناء شعبنا والإستيطان، واليوم يتضاعف الخطر حول القدس، وتتصاعد وتيرة الاستيطان والتهويد الجارف المحدق بالمدينة، إنها هجمة استيطانية شرسة ومبرمجة، تقوم بها حكومة إسرائيل لإحكام الطوق عليها، وتكريس ضمها وجعلها العاصمة لإسرائيل من خلال سلسلة من القرارات والإجراءات والمتمثلة في تهجير وترحيل سكانها الفلسطينيين عبر وسائل قسرية عديدة، وتكثيف الاستيطان فيها وحولها، وقد أحيطت مدينة القدس بثلاثة أحزمة استيطانية، لعزلها ومحاصرة سكانها، وتمضي حكومة إسرائيل قُدُماً في مخططاتها الاستيطانية حول القدس الشريف ومحاولاتها المستمرة لتهويدها من خلال إعداد مخطط هيكلي جديد للبلدة القديمة، متجاهلة الميثاق الدولي، الذي رفضت التوقيع عليه، والذي بادرت بإصداره منظمة اليونسكو، وحدَّد البلدة القديمة كموقع حضاري تاريخي تجب المحافظة عليه، وأخيراً وليس آخراً أصدرت الحكومة الإسرائيلية خطة إستيطانية جديدة، أسمتها خطة تعزيز القدس، للإستيلاء على أكبر مساحة من الأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال إقامة بلدية عليا لمنطقة القدس، تضم المستوطنات التي أقامتها بقوة الإحتلال في القدس الشرقية المحتلة، لتصبح مساحتها ١٢٣ كم^{2} .

إن معركة تهويد وضم القدس الشريف، تجري بنسق محموم ومتسارع وعلى أكثر من محور، وبأكثر من أسلوب. ولعل أشرسها مبدأ التطهير العرقي، الذي تتبعه الحكومة الإسرائيلية ضد المواطنين الفلسطينيين فيها. ولمواجهة كل هذه السياسة، التي تستهدف قدسنا الشريف وقبلة المسلمين الأولى، فلا بدّ من التأكيد على أن القدس الشريف جزء لا يتجزأ من الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وينطبق عليها ما ينطبق على سائر الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، طبقاً لقرارات الشرعية الدولية.

وكذلك لا بدّ من التأكيد على ضرورة التحرك الفاعل والحاسم لدى منظمة الأمم المتحدة وهيئاتها المتخصصة وكافة المؤسسات الدولية للتدخل من أجل حماية القدس والحفاظ على معالمها الدينية والحضارية والإنسانية، وحمل إسرائيل على إحترام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالقدس، وخاصة القرار ٢٥٢ لسنة ١٩٦٨، والقرار ٤٦٥ لسنة ١٩٨٠ والقرار ١٠٧٢ لسنة ١٩٩٦، وقرار الجمعية العامة رقم ٢٢٣ ـ ٥١ لسنة ١٩٩٧، ونصوص الإتفاق المرحلي الموقع بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

ومن على هذا المنبر، فإننا نؤكد مجدداً للحكومة الإسرائيلية على أمر غدا واضحاً وجلياً للأسرة الدولية بأسرها، ولقوى السلام في العالم، بأن السلام والإستيطان نقيضان لا يلتقيان، فلا سلام مع إستمرار الاستيطان، وتهويد القدس الشريف، والمحاولات المستمرة للمساس بالأماكن المقدسة وخاصة الحرم الشريف والمسجد الأقصى ومسجد الصخرة بجانب مصادرة الأراضي، وشق الطرق الإلتفافية، وهدم البيوت، فالتهويد والاستيطان سيبقيان العقبة الكبرى أمام تقدم ونجاح السلام في المنطقة. والقدس الشريف ليست عاصمة فلسطين فحسب، بل إنها أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، ومسرى النبي محمد صلى الله عليه وسلم، ومهد سيدنا المسيح عليه السلام وكنيسة القيامة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

إن الموقف الفلسطيني، ومنذ إنطلاقة عملية السلام، كان ولا زال موقفاً مسؤولاً وعقلانياً، وملتزماً بإقامة السلام العادل والمتوازن، بإعتباره الخيار الإستراتيجي للشعب الفلسطيني، وقد تعامل الجانب الفلسطيني بمرونة وحكمة والتزام مع الاتفاقات التي تم إبرامها، وقام بتنفيذ ما ترتب عليه من تعهدات والتزامات، وحظي هذا الموقف بإحترام وتقدير الأشقاء والأصدقاء في أكثر من مناسبة، وآخرها مذكرة واي ريفر التي تم توقيعها في واشنطن في ٢٣/ ١٠/ ٩٨، تحت رعاية الرئيس كلينتون وأركان إدارته، بل وأكثر من ذلك عمدت هذه الحكومة إلى تجميد ووقف العمل بهذه المذكرة تحت حجج وذرائع واهية لا تمت إلى السلام بصلة، بل تنم عن المراوغة والمناورة وكسب الوقت، وأصبحت عملية السلام مجمدة بالكامل ودخلت في نفق مظلم وتتحمل إسرائيل وحدها

المسؤولية الكاملة عن هذا الجمود والتعثر الحاصل في عملية السلام وإنهيارها وتبعات وإنعكاسات كل ذلك على المنطقة بأسرها.

لقد أصبحت عملية السلام في المنطقة رهينة للعبة داخلية إسرائيلية، ولحسابات حزبية ضيقة، إن دلت على شيء فإنما تدل على إصرار الحكومة الإسرائيلية على عدم المبالاة بالجهود والمبادرات والوساطات الدولية، التي بذلت ولا زالت تبذل من أجل إنقاذ عملية السلام من أزمتها الخانقة، وإعادتها إلى طريقها الصحيح على كافة المسارات، بل وأكثر من ذلك، إنها تمثل تحدياً سافراً لإرادة المجتمع الدولي، وقرارات السلام العادل في المنطقة، وهنا نتساءل إلى متى ستبقى حكومة إسرائيل تمارس هذه اللامبالاة وهذا التحدي؟ وإلى متى ستبقى عملية السلام رهينة لحسابات حزبية وإنتخابية ضيقة؟ وإلى متى ستظل تعطي الأولوية لمصالحها الفردية والحزبية على حساب إقامة السلام في المنطقة؟ والذي هو مصلحة إسرائيلية قبل كل شيء مثلما هو مصلحة فلسطينية وعربية ودولية.

إن سياسات الحكومة الإسرائيلية الحالية لم تعد تنطلي على أحد في المجتمع الدولي، الذي أدرك تماماً وبما لا يدع مجالاً للشك، بأن هذه الحكومة غير جادة في صنع السلام، وتسعى جاهدة إلى إفشال وتقويض هذا السلام في المنطقة، وهذا يرتّب على الأسرة الدولية جمعاء التدخل السريع من أجل إلزام حكومة إسرائيل بتنفيذ وإحترام ما وقعت عليه من إتفاقات، وإنقاذ عملية السلام في المنطقة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

وليس بخافٍ عليكم، أننا مقبلون على منعطف ومطلب وطني ومصيري، وهو تاريخ إنتهاء المرحلة الإنتقالية في ١٩٩٩/٥/٤، حيث أن القيادة الفلسطينية تدرس وتتشاور مع الأشقاء ومع الأصدقاء من أجل الوصول إلى صيغة تلبّي تطلعات شعبنا، وتحترم قرارات مجلسيه «الوطني» و«التشريعي»، وتساهم في عدم حصول فراغ سياسي وسيادي وقانوني في أرضنا.

ومن على هذا المنبر نؤكد للعالم أجمع بأن إقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، هو حق مقدس ومشروع للشعب الفلسطيني، أقرته كافة المواثيق والأعراف والشرائع والقوانين والقرارات الدولية، فهو هدف لن يقبل شعبنا التنازل عنه،

أو التفريط به مهما كانت الصعاب والتحديات، وشعبنا واثق أن كل الأحرار والأشقاء والأصدقاء المحبين للسلام العادل والمشرف، والمؤيدين لحق الشعوب في تقرير مصيرها، سيقفون إلى جانبه داعمين ومساندين لنضاله العادل والمشروع من أجل تجسيد هذا الحلم الوطني السامي على أرض فلسطين، والذي قدّم شعبنا ولا زال يقدم من أجل بلوغه الكثير من التضحيات.

وفي الختام، نجدد شكرنا وعميق تقديرنا لكل من أسهم في التحضير والإعداد لهذا المؤتمر، وعمل على إنعقاده وإنجاحه، وفي مقدمتهم جلالة الملك الحسن الثاني، رئيس لجنة القدس، وإنّي لأرجو لهذا المؤتمر التوفيق والنجاح في مداولاته ومناقشاته، والتوصل إلى نتائج وتوصيات قيمة تخدم مستقبل الأمن والسلام في منطقتنا وفي العالم، وتعمل على إيجاد السبل الناجعة لحماية القدس الشريف من خطر التهويد والاستيطان، وحتى يتم تحقيق ذلك لا بدّ من إتخاذ عدد من الإجراءات الضرورية لحماية القدس من المخاطر التي تتهددها، وذلك من خلال تقديم الدعم لبيت مال القدس، الذي أنشيء خصيصاً لهذه الغاية، وبمبادرة ملكية سامية من صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، والقيام بحملة تبرعات عربية إسلامية مسيحية وعالمية تحت شعار إنقاذ القدس، وقيام الفاتيكان والكنائس الشرقية وغيرها من الكنائس المسيحية، جنباً إلى جنب مع الهيئات والمؤسسات الإسلامية، بالمشاركة في الجهود المبذولة لمقاومة تهويد القدس الشريف، وتقديم الدعم لسكانها العرب، وكذلك قيام الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي بإجراء الإتصالات اللازمة بالمنظمات الدولية والإقليمية والوكالات الدولية المتخصصة، من أجل دراسة السبل الكفيلة للمحافظة على التراث الحضاري والثقافي والديني في مدينة القدس الشريف، وتعزيز صمود أهلها ومؤسساتها، والعمل بشكل عاجل لدى القوى الدولية المؤثرة لحمل الحكومة الإسرائيلية على إحترام قرارات الشرعية الدولية، التي تُدين سياستها الإستيطانية وتدعوها إلى وقف إجراءات التهويد وتغيير معالم المدينة المقدسة.

مرة أخرى أتوجه بالشكر والتقدير لجلالة الملك الحسن الثاني، رئيس لجنة القدس الشريف الذي يرعى هذا المؤتمر.

ومعا وسويا لنصلَّ في القدس الشريف بعونه تعالى

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلمة د. عز الدين العراقي

الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي

بسم الله الرحمن الرحيم
فخامة الرئيس ياسر عرفات،
معالي الدكتور ادريس الضحاك رئيس المؤتمر
معالي الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد
اصحاب المعالي والسعادة
أأصحاب المعالي والسعادة
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إسمحوا لي أيها الأخوة بأن أتوجه، بإسم منظمة المؤتمر الإسلامي وبإسمي شخصياً، بالشكر العميق إلى صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، ملك المملكة المغربية ورئيس لجنة القدس، لرعايته السامية لهذا المؤتمر الدولي الهام تحت عنوان «مستقبل القدس العربية»، والتي تأتي في سياق مواقف جلالته المستمرة الهادفة إلى توفير جميع أشكال الدعم والمؤازرة لمدينة القدس الشريف وأهلها ومؤسساتها، والعمل السياسي والدبلوماسي الذي يقوم به جلالته بصفته رئيساً للجنة القدس من أجل وضع قضية القدس في إطارها العالمي، ليتأتى تخليص المدينة المقدسة من المحنة التي تعيشها ولتعود كما كانت مهداً للحضارة ونموذجاً للتعايش والتسامح بين مختلف الأديان السماوية في ظل سيادة أصحابها الشرعيين.

كما أتقدم بالشكر والتقدير للمبادرة الكريمة والجهود المشكورة للدكتور صالح بن بكر الطيار ومساعديه، وللأخوة الذين قاموا بتنظيم هذا المؤتمر الدولي الهام وأتمنى أن تكلل أعمالنا بالنجاح وأن يساهم هذا المؤتمر في تنوير الرأي العام العالمي بحقيقة أبعاد قضية القدس الشريف ويشحذ ضمائر رجال الفكر والعلم من أجل إحقاق الحق.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة

السيدات والسادة،

تُعَد مدينة القدس الشريف محور إهتمام منظمة المؤتمر الإسلامي، فهي تشكل القضية المركزية الأولى للأمة الإسلامية. وتعمل المنظمة جاهدة على جميع المستويات وفي جميع المحافل الدولية لمعالجة قضية القدس من موقع إدراكها العميق لما للقدس من مكانة في نفوس جميع المؤمنين في العالم وما لها من موقع في التراث الحضاري الإنساني، ولما ينشأ عن العدوان الإسرائيلي على القدس من أخطار تهدد أمن عالمنا وسلامته.

والقدس من أقدم مدن الأرض. أسسها اليبوسيون في الألف الثالث قبل الميلاد، وارتبطت مدينة القدس بشعب فلسطين العربي منذ أقدم العصور. كما تعاقب عليها الغزاة والفاتحون وتتابع عليها حكم دول وإمبراطوريات.

وما أن دانت للحكم الإسلامي منذ أن تسلم مفاتيحها الخليفة العادل عمر بن الخطاب عام ٦٣٦ م، حتى أرسى أسساً نظّمت أمور الناس على إختلاف أعراقهم ودياناتهم، وأضحت المدينة مكان إلتقاء مختلف الشعوب والأمم. فنعمت بالعدل والأمن والطمأنينة لمدة تزيد على ثلاثة عشر قرناً. وأصبحت ملتقى للحضارات والمدنيات والديانات السماوية اليهودية والمسيحية والإسلامية، مما جعلها مدينة ذات عمق ونسيج ثقافي وديني فريدين.

تعرّضت مدينة القدس إلى كثير من الغزوات، كان أخطرها على الإطلاق الغزو الإستيطانية الصهيونية التي بدأت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والتي ما تزال مستمرة حتى يومنا هذا. فالهجمة ليست إحتلالية عسكرية فقط، بل هي تمتد لتشمل جميع نواحي الحياة، وتهدف إلى منع إبراز أية مظاهر وطنية فلسطينية من جهة. وتكثيف الوجود الإستيطاني اليهودي من خلال استمرار عملية خلق واقع جديد وتغيير المعالم الجغرافية والديمغرافية من جهة أخرى للمدينة المقدسة.

وإذا كانت الأرض مستهدفة، فإن الإنسان الفلسطيني مستهدف بدوره، من خلال عملية الفصل بينهما بإقتلاع الإنسان من أرضه والإستيلاء عليها.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،

السيدات والسادة،

للمساهمة في موضوع مؤتمرنا «مستقبل القدس العربية» يجب تأكيد الحقائق الأساسية التالية الخاصة بمدينة القدس:

* إنها قضية سياسية وطنية تتعلق بالأرض والشعب والحقوق والمقدسات والحق في السيادة الفلسطينية على المدينة المقدسة عاصمة دولة فلسطين.

* هي قضية إسلامية عربية. فعروبتها تعود إلى زمن تأسيس مدينة يبوس العربية منذ خمسة آلاف عام. وترسخت هويتها الإسلامية بالإسراء والمعراج وبكونها أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين. ووضعت أسس هويتها الإسلامية العهدة العمرية التاريخية ثم أضحت أرضا للتعايش والسلم والإزدهار الحضاري والعمراني.

* هي جزء لايتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م، وينطبق عليها ما ينطبق على سائر الأراضي الفلسطينية العربية المحتلة عام ١٩٦٧م، وفق قرارات الشرعية الدولية التي تنص على ضرورة إنسحاب قوات الإحتلال الإسرائيلية منها وعودتها إلى أصحابها الشرعيين.

* يجب أن تحترم بشأنها قرارات الشرعية الدولية التي تقضي بعدم شرعية أية قرارات أو إجراءات أو ممارسات إسرائيلية اتخذتها أو قامت بها سلطات الإحتلال الإسرائيلية بخصوص المدينة وإعتبارها باطلة وكأنها لم تكن.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،

السيدات والسادة،

إن العمل لتخليص المدينة المقدسة من المحنة التي تعيشها والعمل على عودتها إلى ما كانت عليه طيلة العهد الإسلامي ملتقى يتساكن ويتعايش فيه الناس على إختلاف أديانهم ومعتقداتهم في ظل التسامح والحرية والأمن والإطمئنان، يتطلب تضافر جميع الجهود الدولية للعمل من أجل تحقيق السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط، وحمل إسرائيل على تنفيذ كل الإتفاقيات والتعهدات التي تم التوصل إليها في إطار العملية السلمية.

إننا نؤمن بأن السلام لا يقوم على أساس إلغاء الجانب الآخر، وسياسة فرض الأمر الواقع التي تمارسها إسرائيل، ونرغب في تأسيس مستقبل مشرق نبني به السلام ونتجنب به الحرب، ومرجعيتنا في ذلك هي قرارات الشرعية الدولية التي تعدّ قاعدة لصيانة الحقوق والعدل ونبذ التعصب والغطرسة والقوة والبطش.

إننا نتطلع إلى المستقبل الذي يعم فيه السلام بلد السلام وتعود القدس من جديد مركز إشعاع للقيم التي نادى بها الرسل والأنبياء.

وأسأل الله أن نلتقي قريبا في رحاب المسجد الأقصى المبارك وقد حُرِّر من إساره وعمّ السلام.

كلمة معالي د. أحمد عصمت عبد المجيد

الأمين العام لجامعة الدول العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الدكتور ادريس الضحاك

رئيس المجلس الأعلى للقضاء، رئيس المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان في المملكة المغربية ممثل صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني عاهل المغرب، ورئيس لجنة القدس، راعي المؤتمر.

فخامة الرئيس ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رئيس السلطة الوطنية.

معالي الأخ الدكتور عز الدين العراقي الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي

معالي الدكتور بطرس بطرس الأمين العام للمنظمة الدولية الفرانكوفونية

سعادة الدكتور صالح بكر الطيار، رئيس مركز الدراسات العربي ـ الأوروبي

الأخوة والأخوات

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إنه لمن دواعي سروري وإعتزازي أن أشارك هذا الحشد المتميز من السياسيين وصناع القرار والمفكرين والخبراء والباحثين الإستراتيجيين والإعلاميين والإقتصاديين في إفتتاح أعمال المؤتمر الدولي السابع لمركز الدراسات العربي ـ الأوروبي الذي ينعقد على أرض المملكة المغربية الحبيبة ليناقش «مستقبل القدس» والتأكيد على هويتها العربية التي تسعى إسرائيل بكل الطرق والوسائل إلى العمل على تهويدها وطمس معالمها، والتقليل من مكانتها، وعزلها عن محيطها العربي، وتغيير وضعها القانوني والإداري.

وإنني إذ أتوجه إلى صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني عاهل المملكة المغربية رئيس لجنة القدس بأجزل الشكر على تفضله برعاية أعمال هذا المؤتمر، فإنني أشيد

بجهود جلالته ومساعيه الدبلوماسية والدولية المتصلة، ولقاءاته مع قادة وممثلي الدول الكبرى والهيئات الدولية بغية إبراز الأهمية التاريخية والدينية والحضارية والسياسية والقانونية للقدس، ودعوته المستمرة إلى عودة القدس إلى وضعها المتميز كمهد للتعايش والتسامح بين مختلف الاديان السماوية في ظل السيادة العربية.

كما أتوجه بالشكر العميق إلى حكومة المملكة المغربية على حسن الاستقبال وكرم الضيافة، والشكر موصول إلى كل الجهات التي أسهمت في إعداد وتنظيم أعمال المؤتمر ليخرج على هذه الصورة المتميزة، ولا شك ان الابصار تتجه إلى مؤتمرنا هذا، لأهمية الموضوعات التي سيناقشها.

أصحاب المعالي والسعادة

الأخوة والأخوات

إن القدس تعاني اليوم من إحتلال بغيض عاث فيها فساداً ولم يترك جانباً من جوانب الحياة فيها إلاّ وخربه، وأصدرت إسرائيل العديد من القرارات المجحفة، وما زالت تواصل ممارساتها وسياساتها العنصرية التي فاقت أساليب الحكم العنصري السابق في جنوب أفريقيا مستهدفة في ذلك تغيير معالم المدينة المقدسة، وتركيبتها السكانية، ووضعها القانوني والإداري، وزرع المزيد من المستوطنات الاستعمارية بها، ومصادرتها للمزيد من الأراضي الفلسطينية، وشقها الطرق الإلتفافية لتقطيع أوصال وحدة المدينة الجغرافية، إضافة إلى اتباعها سياسة الترحيل الصامت، والاستيلاء على الممتلكات الفلسطينية وسحب الهويات، والحد من جمع شمل العائلات، وإنتهاك حقوق الانسان الفلسطيني، وإغلاق المؤسسات الفلسطينية في القدس واتباع سياسة التضييق على عملية الدخول والخروج من المدينة، والحد من تحركات المقدسيين الذين يعيشون خارج حدود بلدة القدس.

لقد قامت اسرائيل بقلب الميزان الديموغرافي لصالح اليهود بحيث اصبحت نسبة اليهود في القدس الشرقية وحدها ٥٠٪ بعد ان كانت صفراً في المائة عام ١٩٦٧، وارتفعت النسبة إلى ٧٥٪ لليهود و٢٥٪ للعرب في مدينة القدس بشطريها. فضلاً عن محاولات اسرائيل المستمرة تدمير المسجد الاقصى، واقامة هيكلهم على انقاضه، واستخدامها اساليب الترهيب والارهاب ضد المواطنين الفلسطينيين الذين يقاومون بقوة وبسالة تلك الاجراءات، ويصدون بصدورهم وايمانهم العنف الاسرائيلي.. ويسقطون

شهداء برصاص المحتل دفاعاً عن الاسلام وعروبة القدس وعن المقدسات الاسلامية والتراث العربي.

إن القدس اليوم ياسادة تقاوم قسوة وجبروت الإحتلال الإسرائيلي الغاشم ومعها يقاوم شعب فلسطين - وفلسطين كلها - الممارسات والسياسات الإسرائيلية الظالمة، وذلك بغية تحرير أرض الوطن، وتثبيت دعائم السلام العادل، وإرتفاع رايات الحرية والإستقلال.

إن خطورة ما يجري في القدس الشريف من ممارسات وإنتهاكات ومحاولات لإقرار سياسة الأمر الواقع لن يحقق لإسرائيل الأمن والسلام الذي تنشده. فلقد أكدت أحداث العقود الثلاثة الماضية مدى الخطر الذي يتهدد أمن العالم وسلامه من جراء السياسات الصهيونية العدوانية في الأراضي العربية المحتلة بصفة عامة وفي القدس بصفة خاصة، وما أدت إليه من زيادة عوامل التوتر والعنف في منطقة الشرق الأوسط.. ان تحرير القدس وسائر الاراضي العربية المحتلة من قبضة الاحتلال الاسرائيلي هو الأساس لإقامة السلام العادل والشامل، وبناء جسور الثقة والتعاون بين دول المنطقة... من هنا فإن المجتمع الدولي مطالب بكل دوله ومجموعاته الاقليمية إلى المبادرة بحمل اسرائيل على الالتزام بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالصراع العربي - الاسرائيلي والقضية الفلسطينية، والعمل على ايقاف الاستيطان الاسرائيلي، وتوطين المهاجرين اليهود في الاراضي الفلسطينية المحتلة، وفي هذا الاطار فإننا نناشد مجلس الأمن الإسراع في تشكيل لجنة رقابة دولية للإشراف ومراقبة عمليات الاستيطان الصهيوني في الاراضي العربية المحتلة بما فيها القدس، وكذا بقية الاراضي العربية المحتلة، وذلك تطبيقاً لقرارات الأمم المتحدة في هذا الشأن. وفي هذا الاطار فإننا نثمّن عالياً قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي صدر منذ ايام بأغلبية ساحقة وتأكيده على ضرورة عقد مؤتمر دولي في جنيف لبحث اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ اتفاقية جنيف الرابعة في سنة ١٩٤٩، في الاراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس وتأكيدها على الغاء وابطال وعدم مشروعية جميع الاجراءات والاعمال التشريعية والادارية التي اتخذتها اسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال لتغيير أو محاولة تغيير الطابع والتكوين القانوني السكاني للقدس وبقية الاراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك التشريعات المتعلقة بالبناء في منطقة ابو غنيم، كما نقدر عالياً مواقف قداسة البابا يوحنا بول بابا الفاتيكان

القوية تجاه ما يجري في القدس وتأكيده على ان القدس الشرقية ارض محتلة يجب ان تخضع لقواعد القانون الدولي والقرارات الدولية. وقد لمست ذلك بنفسي اثناء زيارتي الأخيرة في الفاتيكان في شهر كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي وخلال لقائي بوزير خارجية الكرسي البابوي الرسولي، وانني اذا ادعو من فوق هذا المنبر إلى حشد الجهود بعقد لقاء اسلامي مسيحي بمشاركة الفاتيكان والكنائس الشرقية الاخرى، فإن ذلك من اجل الحفاظ على هوية المدينة المقدسة وطابعها الديني والتاريخي ووضعها الديموغرافي.

واننا إذ نعرب عن تقديرنا لمواقف الاتحاد الأوروبي تجاه قضية القدس وان يتم حسم وضعها خلال مفاوضات الوضع النهائي، فإننا ندعو الولايات المتحدة الاميركية باعتبارها الدولة الراعية الرئيسية لعملية السلام في الشرق الاوسط ان تمارس دورها بإجبار اسرائيل على الالتزام بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بأزمة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية، كما ندعوها إلى الالتزام بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٧٨ لعام ١٩٨٠ الذي يطالب الدول بعدم نقل هيئاتها الدبلوماسية إلى القدس، وكذا العمل على وقف اجراءات تنفيذ قرار الكونغرس القاضي بنقل السفارة الاميركية من تل ابيب إلى القدس لما يسببه تنفيذ هذا القرار من تحدٍ سافر لمشاعر العرب مسلمين ومسيحيين والعالمين الاسلامي والمسيحي، ويضر كثيراً بمصالح الولايات المتحدة الاميركية في المنطقة.

ومن واقع المسؤولية العربية والاسلامية، وحفاظاً على الوضع التاريخي والحضاري للمدينة المقدسة، فإن دولنا العربية والاسلامية مطالبة اليوم إلى المبادرة بدعم بيت مال القدس الشريف الذي يستهدف دعم صمود المواطن والمؤسسات العربية في المدينة. وأناشد اصحاب رؤوس الأموال العربية والمسلمين والمسيحيين إلى التبرع لدعم الوجود العربي في القدس، ومساندة صمود اهاليها، وفي هذا الاطار فإنني اوجه تحية إكبار وتقدير لصالحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة على استجابته لنداءات ابناء القدس وقراره تمويل عدد من المشروعات السكنية والترميمية في المدينة المقدسة، وذلك اثر انتهاء اعمال مهرجان «من أجلك يا قدس» والذي انعقد في ابو ظبي في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من عام ١٩٩٥ .

اصحاب المعالي والسعادة

السيدات والسادة

إن كل يوم يمر تزداد فيه خطورة الوضع ليس فقط في مدينة القدس وإنما في سائر منطقة الشرق الاوسط.

ولقد اوضح المفكر العالمي روجيه غارودي في احدث اصداراته «محاكمة الصهيونية الاسرائيلية» اهداف الصهيونية الاسرائيلية، وخطط اسرائيل الاستراتيجية لدول المنطقة والقائمة على إثارة الفتن الطائفية وتفكيك وحدة الدول الاقليمية وضرب القدرات العسكرية العربية، وتأجيج الخلافات العربية ـ العربية، وتمزيق التعاون والتكامل العربي.

واذا كانت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالتعاون مع منظمة المؤتمر الإسلامي قد سارعتا بعقد ندوة عالمية حول القدس تحت شعار «القدس مدينة السلام» بمقر الجامعة العربية في الفترة من ١٢ ـ ١٤/ ٣/ ١٩٩٥ شارك فيها اكثر من ١٥٠ مدعواً من ثلاثين دولة، فإن ما أكد عليه البيان الختامي للندوة من ان مدينة القدس الشريف هي مفتاح السلام والحرب في الشرق الاوسط، يوضح ان القدس هي جوهر القضية الفلسطينية التي هي لبّ الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وان السلام العادل والشامل لن يتحقق دون عودتها إلى السيادة الفلسطينية.

إن جامعة الدول العربية التي بادرت أيضاً إلى عقد جلسة طارئة لمجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية العرب في السادس من ايار/ مايو ١٩٩٥ لبحث التحرك العربي تجاه قيام اسرائيل بمصادرة ٥٠٠ دونم من اراضي القدس الشرقية المحتلة، قد أكدت على عدم الاعتراف تحت اي ظرف من الظروف بأية تعديلات تجريها اسرائيل باعتبارها الدولة القائمة بالاحتلال ـ على الوضع القانوني والتركيب السكاني والشكل الجغرافي لعروبة القدس، كما أكد مؤتمر القمة العربية الطارىء الذي انعقد بالقاهرة في ٢٣ حزيران/ يونيو ١٩٩٦ على رفض القادة العرب تغيير معالم القدس العربية ووضعها القانوني، وعلى ان تحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الاوسط لايقوم الا بحل قضية القدس وتسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين استناداً إلى حقهم في العودة على اساس الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة. ان امتنا العربية والاسلامية ترفض رفضاً باتاً وقاطعاً سيطرة اسرائيل على المدينة المقدسة واعتبارها عاصمة ابدية لها وان

مؤتمركم مطالب بالتأكيد على عدم التفريط في الحقوق التاريخية والقومية في مدينة القدس. وفي اننا وان كنا دعاة سلام وتسامح فإننا ابداً لن نرضخ للاستسلام ونقبل سلاماً مفروضاً بقوة السلاح والهيمنة.

ان السلام الذي ننشده هو السلام العادل والشامل القائم على مبادىء العدل والانصاف، وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الارض مقابل السلام والذي به تنعم الشعوب، كل شعوب منطقة الشرق الاوسط بالأمن والاستقرار والتنمية والتعاون.

وفقكم الله وسدد خطاكم وايدكم بنصر من عنده والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة حجة الإسلام والمسلمين السيد محمد كاظم خوانساري

مستشار وزير الخارجية الإيراني

بسم الله الرحمن الرحيم

«سبحان الذي اسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله لنريه من آياتنا انه هو السميع البصير».

صدق الله العظيم

وإبتداءاً يسرني أن أقدم شكري وتقديري لصاحب الجلالة الملك الحسن الثاني عاهل المملكة المغربية الشقيقة ورئيس لجنة القدس لمساعيه المستمرة في سبيل تحرير القدس مطمح وغاية آمال المسلمين.

كما يجب أن أشكر معالي السيد الدكتور ادريس الضحاك رئيس المؤتمر وجميع من ساهموا في إنعقاد المؤتمر كأمانة منظمة المؤتمر الإسلامي والجامعة العربية ومسؤولي مركز الدراسات العربي - الأوروبي وخاصة الرئيس الموقر صالح بكر الطيار لتنظيمه الجيد والناجح للمؤتمر.

السيد رئيس المؤتمر

سيادة الرئيس ياسر عرفات

اصحاب المعالي الوزير الأول والسادة الوزراء

أصحاب السعادة السفراء

حضرات السادة والسيدات

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

من المؤسف أن تصبح مدينة الأديان السماوية، أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، أي القدس الشريف أشهر مدينة في العالم من جراء ما تعاني من تطاولات وإعتداءات غاشمة.

فها نحن اليوم على أعتاب الألفية الثالثة لميلاد المسيح (ع) ونعيش عصر حوار

الحضارات وتقدم أصحاب الأديان السماوية في طريق الحوار والتفاهم وإستعادة المثل العليا والمفاهيم السامية المشتركة.

وكان بالإمكان إشتهار القدس على مستوى عالمي كمركز للحوار بين الأديان السماوية والحضارات الإنسانية.

وكان بإمكان القدس أن تكون مدينة للتعايش السلمي بين الأديان كما كانت في سابق عهدها قبل الإحتلال.

أما الآن ومع الأسف، فقد أصبح مصير القدس في ظل العدوان والإحتلال والتمييز العنصري للصهاينة أمر آخر.

وصارت القدس اليوم غير آمنة ومركزاً لإثارة الهلع والقلق والإضطرابات للبشرية بأسرها.

وتعمد الكيان الصهيوني إلى محو آثار وتاريخ، هوية القدس الأصلية واعتمد سياسة الإستيطان وإحداث المستوطنات.

واتخذت الخطوات والعمليات الصهيونية في هذا المجال أبعاداً جديدة وواسعة تنبيء عن عزم النظام الصهيوني القاطع على محو أصالة معالم مدينة القدس التاريخية من الأرض الفلسطينية المقدسة.

فهذه العمليات هي إخطار وتحذير ويجب أن يتصدى لها العالم الإسلامي والأسرة العالمية بشدة لأنها تهدد الأمن والسلام في المنطقة.

ويسرني أن أوكد هنا بأن الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد إنتصار الثورة الإسلامية المجيدة جعلت الدفاع عن تحرير فلسطين والقدس الشريف في مقدمة إهتماماتها السياسية والعقائدية. واتبعت اهتماماتها بخطوات عملية حيث استبدلت مقر بعثة الكيان الصهيوني في طهران بمقر لسفارة فلسطين والعلم الفلسطيني الرفراف.

واعتبر الإمام الخميني (ره) آخر جمعة من شهر رمضان المبارك من كل عام يوم القدس العالمي...

وترى الجمهورية الإسلامية الإيرانية بأن الجهود المبذولة لحل أزمة الشرق الأوسط لا يمكن أن تكلل بالنجاح إلاّ إذا أولى رعاة الحل اهتماماً خاصاً بمعرفة الأسباب الجذرية المؤدية للأزمة.

فالحقيقة أن الأزمة ناشئة من جراء عمليات الإحتلال المنظم والمخطط للأرض

والطرد الجماعي لمعظم السكان الأصليين عن طريق اللجوء إلى استعمال القوة والقهر والإرهاب.

فاليوم لا يعيش على أرض فلسطين سوى ٣،٥ مليون فلسطيني من مجموع ٧،٥ مليون نسمة والبقية مهجرون عنوة ومنتشرون في بقاع العالم.

فالعودة تعتبر أساساً وأهم حق من حقوق الشعب الفلسطيني المحروم المُهَجَّر.

وحق العودة من أهم الحقوق الأساسية التي توثق العرى بين الفلسطيني وأرضه الأم وهويته.

ولهذا ترى الكيان الصهيوني يمتنع دائماً وفي جميع الوثائق الموقعة عن الإعتراف الرسمي بحق عودة الفلسطينيين ويسعى حثيثاً وبإصرار لتوسيع رقعة الإستيطان وإنشاء المستوطنات الصهيونية، معارضاً بذلك جميع قرارات الأمم المتحدة.

وهنا أود أن أنوه إلى قرارات مؤتمر القمة الإسلامية الثامن والذي انعقد في طهران إذ اعتبر القدس الشريف أهم قضايا العالم الإسلامي وجزءاً لايتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وناشدت القمة إلى وضع حد للعمليات الصهيونية الهادفة لتغيير ملامح القدس الشريف الجغرافي والديموغرافي.

وطالب المؤتمر ببذل أقصى الجهود لإستعادة السيادة الفلسطينية على مدينة القدس الشريف بإعتبارها عاصمة لفلسطين وكضمان لإستتباب السلام والأمن في المنطقة.

وفي الحقيقة يمكن التأكيد بأن القدس جزء لا يتجزأ من العالم الإسلامي والعربي وانطلاقاً من الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني واتفاق جنيف الرابع عام ١٩٤٩ وقرارات منظمة الأمم المتحدة يجب التأكيد على إعادة سيادة المدينة لأصحابها الشرعيين.

فلهذا يجب الأخذ بنظر الإعتبار بأن أي حل للقضية الفلسطينية لا يعير اهتماماً لجذور القضية لا يمكن ان يجدي وسيكون حلاً أبتر على المدى الطويل.

ويشهد التاريخ بأن السلام المفروض على أمة من جانب واحد لا يمكن أن يؤدي إلى السلام الحقيقي بل سيؤدي إلى التوتر وعدم الاستقرار وعدم استتباب الأمن.

ولقد أكدت الجمهورية الاسلامية الإيرانية منذ بداية مفاوضات السلام بأن الكيان الصهيوني الذي هو وليد العدوان واحتلال أراضي الغير سوف يجر المفاوضات إلى طريق مسدود.

واليوم وقف العالم كله على صحة الأمر الواقع.

معالي الرئيس

واستلهاماً من قرارات القادة وحكومات الأقطار الاسلامية، واهتماماً بـ ، وأخذاً بنظر الإعتبار، التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط وانعكاساتها ورد الفعل على مستوى العالم، لي بعض الإقتراحات سأقدمها لأمانة المؤتمر وذلك اختصاراً للوقت.

وأختتم حديثي هذا مغتنماً الفرصة للتعبير عن إستعداد فخامة الرئيس محمد خاتمي رئيس الجمهورية الاسلامية الإيرانية ورئيس مؤتمر القمة الإسلامية الثامنة للتعاون البناء الوثيق مع جلالة الملك الحسن الثاني الرئيس الموقر للجنة القدس، ومع كافة الأقطار أعضاء منظمة المؤتمر الاسلامي لدعم وتحقيق المطمح السامي الفلسطيني والحفاظ على القدس الشريف.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

كلمة د. بطرس بطرس غالي

أمين عام المنظمة الدولية للفرانكوفونية
ألقاها نيابة عنه مستشاره د. تيمور مصطفى كامل

معالي السيد ممثل جلالة الملك الحسن الثاني
معالي السيد رئيس المؤتمر
سعادة الرئيس ياسر عرفات
معالي الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد أمين عام جامعة الدول العربية
معالي الدكتور عز الدين العراقي أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي
اصحاب المعالي والسعادة المشاركين

بكل الإعزاز والتقدير والحب والتكريم يسعدني ويشرفني في بداية كلمتي أن أتوجه إليكم بإسم معالي الدكتور بطرس بطرس غالي أمين عام المنظمة الدولية للفرانكوفونية حيث شرفني بتمثيله لعدم تمكنه من الحضور شخصياً لظروف طارئة أن أنقل إليكم تحياته لكم جميعاً مع التعبير عن حرصه على متابعة أعمال المؤتمر الدولي السابع حول «مستقبل القدس العربية» لما تحظى به هذه القضية من جل إهتمامه بما لها من أبعاد عربية وإقليمية ودولية.

ويغتنم هذه الفرصة ليتوجه بوافر الشكر وبالغ التقدير إلى صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني عاهل المملكة المغربية على رعايته لهذا المؤتمر ودعمه المتواصل لقضية القدس، ملتقى الحضارات والديانات تتعانق في سمائها حضارات الإسلام وأبراج الكنائس تنشر السماحة والمحبة وتضيء بنور الإيمان ربوع هذا الوادي الذي طيّب ثراه كلمات من نور أوردتها نصوص التوارة وكلمات الإنجيل وآيات القرآن.

كما يتوجه بالشكر للقائمين على إدارة مركز الدراسات العربي - الأوروبي والهيئة المنظمة للمؤتمر على الدعوة الكريمة لنا للمشاركة في أعمال هذا المؤتمر الهام ويعبر

عن تقديره للمركز لما يقدمه من دراسات وأبحاث جدية وما يصبو إليه من هدف نحو دعم التعاون الإقليمي والدولي.

السادة والسيدات

لكل عاصمة من عواصم العالم الكبرى ذكرى تصنعها أحداث التاريخ وتكون الشاهد على ما تمثله من معانٍ وقيم وما تعبر عنه من قوى وسياسات وبين كل عواصم التاريخ الكبرى من روما القديمة إلى واشنطن اليوم ومن أثينا «أرسطو» إلى باريس ثورة ١٧٨٩، لا توجد عاصمة واحدة يتمثل فيها من المعاني الفكرية والرموز الروحية والقيم المطلقة ما تزخر به القدس، حتى كأنها العاصمة الروحية للإنسانية، تنبع من روحها وتصب فيها وليست مجرد مكان شهد أحداثاً عظيمة. ولكن عاصمة واحدة في تاريخ الإنسان تتجاوز رموزها كل حدود الزمان والمكان، هي القدس، ليشكل ما تمثله من قيم إنسانية عبر تاريخها الطويل المتعرج والدامي والحزين ما يمكن تسميته اليوم: ضمير الإنسانية ولا يكون الحديث عن القدس منصفاً للقدس ومقدّراً لها حق قدرها إلاّ إذا كان الحديث عنها كقيمة روحية في تاريخ الانسانية ومسارها.

تتميز القدس بهذه المكانة الفريدة لأنها مهد الأديان الثلاثة وهي بذلك قبلة معظم شعوب الأرض، ففيها تجتمع الأديان الثلاثة من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الأحداث الكبرى التي شهدتها القدس سواء لمكانتها بين الأديان السماوية والإهتمام الذي أثارته لدى كثير من الكتاب والمفكرين والشعراء وما أوحته لهم، أضاف بعداً اضافياً واساسياً في مكانة القدس الفكرية والروحية وهي بذلك، لمكانتها الدينية وما شهدته وعاشته من حضارات حفرت بنفسها مكانة خاصة في قلوب سكان الكرة الأرضية.

القدس المقدسة ثلاث مرات حيث اليهود والمسيحيون والمسلمون يتوجهون بأنظارهم نحو هذه المدينة العظيمة التي دمرت عشرين مرة، ولكنها واقفة دائمة، وأصبحت القدس مركز الوعي القومي والديني جيلا بعد جيل.

أصحاب المعالي

السادة والسيدات

تعد قضية القدس من أشد القضايا حساسية في الصراع العربي الإسرائيلي وأكثرها إثارة للنزاع، ولها من الأبعاد ما يتجاوز كثيراً الأطراف. وقد ظلت الأمم المتحدة منذ انشائها تقريبا في عام ١٩٤٥ تُعنى بالصراع في الشرق الأوسط، ولاسيما بحقوق الشعب

الفلسطيني. ومركزه وتاريخ قضية القدس هو تاريخ التقدم المتزايد الذي يعتريه عنف متقطع وفترات متزايدة من التجمد. تعتبر مدينة القدس مفتاح السلام والحرب في الشرق الأوسط بوصفها جوهر قضية فلسطين التي هي جوهر النزاع العربي ـ الإسرائيلي وان السلام العادل والشامل لن يتحققا دون عودتها إلى السيادة الفلسطينية بوصفها جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام ١٩٦٧ وينطبق عليها ما ينطبق على سائر الأراضي العربية من قرارات وإتفاقيات دولية.

ولا شك ان مصداقية الدفاع عن القدس تكتسب أهميتها أمام الرأي العام العالمي في إطار الشرعية التي صاغتها قرارات أجمع عليها المجتمع الدولي ومن أبرزها:

ـ إن قضية القدس تخضع لمبادىء قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ وخاصة ما يتعلق منها بمبدأ عدم جواز الإستيلاء على الأراضي عن طريق القوة.

ـ قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٢ لعام ١٩٦٨ بشأن القدس الذي يعتبر ان جميع الإجراءات والأعمال التي قامت بها إسرائيل والتي من شأنها ان تؤدي إلى تغيير الوضع القانوني للقدس هي اجراءات باطلة ولا يمكن ان تغير في وضع القدس.

ـ قرار مجلس الأمن رقم ٤٧٨ لعام ١٩٨٠ بعدم الإعتراف بالقانون الأساسي الذي أصدره الكنيسيت الإسرائيلي بشأن توحيد القدس الشرقية والقدس الغربية وإعتبارها عاصمة موحدة لإسرائيل.

ـ دعوة مجلس الأمن إلى سحب البعثات الدبلوماسية التي أقامت في القدس بما يشكل إنتهاكاً للقانون الدولي ويؤثر على إستمرار انطباق اتفاقية جنيف ١٩٤٩ والمتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب على الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية التي تحتلها اسرائيل بما في ذلك القدس.

ـ قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٣ في ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٠ والذي يستنكر فيها اعمال العنف التي وقعت في الحرم الشريف وفي الأماكن المقدسة الأخرى بمدينة القدس.

ـ قرار المنظمات الدولية الأخرى، وفي مقدمتها اليونيسكو بدعوة اسرائيل بعدم الاعتداء على الممتلكات الثقافية خصوصاً في القدس القديمة مع ادراجها في قائمة التراث العالمي المعرض للخطر.

ـ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠ شباط/ فبراير ١٩٩٩ على عقد مؤتمر

دولي بجنيف في تموز/ يوليو القادم لبحث إتخاذ تدابير تنفيذ اتفاقية جنيف لسنة ١٩٤٩ في الأرض المحتلة بما فيها القدس.

أصحاب المعالي

السادة والسيدات

إن المنظمة الدولية للفرانكوفونية هي ساحة للحوار والتعاون والمشاركة في إطار الإحترام العميق للتنوع التاريخي والجغرافي والثقافي للبلاد والشعوب، وان وحدة الجماعة الفرانكوفونية تقوم على وحدة القيم والأهداف التي تنشد تحقيق السلام والعدالة والأمن والتضامن وإحترام حقوق الإنسان وحريته الأساسية.

إن روح الإنفتاح والتبادل والحوار هي التي تقود الفرانكوفونية. فالفرانكوفنية لديها مع العالم العربي بصفة خاصة علاقات مميزة وهي ليست نتيجة فقط للغة مشتركة أو لمصائر تتقاطع في العادة انها علاقات تعبر عن نفسها عبر التزام يتأكد كل يوم أكثر فأكثر لوجود العالم العربي داخل الفرانكوفونية ولإتجاه الفرانكوفونية نحو العالم العربي.

ويطيب لي ان اشيد بالروابط المميزة التي تعقدها المنظمة الفرانكوفونية مع جامعة الدول العربية، وبالرغم ان التعاون بين المنظمتين كان قوياً حيث انجزت بصورة مشتركة مجموعة من الاعمال إلاّ أن الاتفاق الجديد الذي تجسد بشكل خاص من خلال توقيع بروتوكول الاتفاق بين المنظمتين في نيسان/ ابريل عام ١٩٩٨، هذا الاتفاق الجديد جاء ليزيد من تدعيم هذا التعاون القائم بالفعل.

وتضم المنظمة الدولية للفرانكوفونية في عضويتها سبع دول عربية اعضاء هم المغرب، تونس، لبنان، مصر، موريتانيا، جيبوتي، وجزر القمر.

وقد لعب كل من هذه البلدان ويلعب اكثر فأكثر دوراً أكبر في منظمتنا حيث تشكل البلاد العربية فقط الأعضاء كياناً حيث استعمال الفرنسية يظل الأكثر انتشاراً خارج البلاد التي لغتها الأم الفرنسية.

وأود التأكيد على الرابطة العميقة التي تجمع العالم الفرانكوفوني والعالم العربي، فكلاهما يحملان لغات تستدعي ما هو عالمي. كلاهما تقودهما قيم التسامح وعلينا ان نشجع بلا توقف هذا اللقاء لأن كل منهما على قناعة اليوم بأنه في كل البلاد العربية تتعايش الفرنسية مع العربية وتتواجد في تناغم تام كما هو الحال في بقية الدول الأخرى.

أصحاب المعالي

السادة والسيدات

قد حرص رؤساء الدول والحكومات أعضاء المنظمة الدولية للفرانكوفونية منذ مؤتمر قمة باريس الأول عام ١٩٨٦، ومؤتمر الكويبك عام ١٩٧٨، ومؤتمر داكار عام ١٩٨٩، ومؤتمر شايو عام ١٩٩٠، ومؤتمر موريس عام ١٩٩٣، ومؤتمر كوتونو عام ١٩٩٥، وأخيراً مؤتمر هانوي عام ١٩٩٧، على اهتمامهم بالقضايا الدولية وخاصة الصراع العربي - الاسرائيلي ودعمهم لعملية السلام في الشرق الاوسط وتنفيذ جميع الاتفاقات الموقعة في هذا الشأن طبقا لقرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢، ٣٣٨، ٢٤٥، وصيغة الأرض مقابل السلام والتي تضمن إنسحاب اسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة في حزيران/يونيو ١٩٦٧ بما في ذلك القدس الشريف.

ولا يسعني إلاّ أن أحيّي المبادرات والجهود والدعم المستمر لصاحب الجلالة الملك الحسن الثاني رئيس لجنة القدس والهادفة إلى تعزيز صمود ابناء مدينة القدس في مواجهة التحديات الرامية لإيجاد الحلول العادلة والدائمة وفق قرارات الأمم المتحدة.

واخيراً آمل ان تتوج اعمال مؤتمركم بالتوفيق والسداد من أجل قدس تعيش في أمن وسلام وحرية وديموقراطية في أرض السلام، الأرض المقدسة.

الجلسة الأولى

مكانة القدس في الأديان السماوية

رئيس الجلسة معالي السيد عبد الكبير العلوي المدغري

وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ المملكة المغربية

مكانة القدس في الإسلام

د. عبد الرحمن عباد الناطق الرسمي لهيئة العلماء والدعاة في فلسطين

مكانة القدس في الدين المسيحي

البطريرك ميشال الصباح بطريرك القدس

مكانة القدس في الدين اليهودي

موريس جاكوبي كاتب وصحافي فرنسي

القدس مفتاح السلام العالمي

البروفيسور نورتون ميزفنسكي أستاذ التاريخ في جامعة كونكتيكت في أمري

مكانة القدس في الأديان السماوية

أ. د. وهبة الزحيلي أستاذ الشريعة في جامعة دمشق

تعقيب جون ويتبيك

خبير قانوني دولي

مناقشة عامة

مكانة القدس في الأديان السماوية

مداخلة رئيس الجلسة معالي السيد عبد الكبير العلوي المدغري وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ المملكة المغربية

أيها السيدات والسادة

نجد أنفسنا مضطرين لإفتتاح الجلسة وفي البداية أطلب من جميع المتداخلين ان يمدوا جهاز الترجمة مسبقاً بنسخة من مداخلاتهم.

بسم الله الرحمن الرحيم

يشرفني ويسعدني أن أرحب بكم في هذه الجلسة الأولى من جلسات المؤتمر الدولي السابع حول مستقبل القدس العربية. واسمحوا لي في البداية ان اعبر باسمكم عن بالغ شكرنا وتقديرنا لمركز الدراسات العربي الأوروبي والبنك الاسلامي للتنمية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية وجميع من تعاونوا معهم على تنظيم هذه السلسلة من المؤتمرات الدولية حول القدس الشريف. كما أعبر عن اعتزازنا جميعاً لما جاء في الكلمة السامية التي أبى جلالة الملك الحسن الثاني رئيس لجنة القدس، إلاّ أن يوجهها لمؤتمرنا والتي نعتبرها بحق وثيقة تاريخية تبلور التوجه الصحيح للأمة الإسلامية ونظرتها السياسية والفكرية في قضية القدس ومستقبلها. ولا غرابة في ذلك، فجلالة الملك الحسن الثاني هو رئيس لجنة القدس منذ انشائها وقد تجمع له من عناصر المعرفة بالموضوع والتجربة للممارسته في مختلف جوانبه ما جعل كلمته ثمرة خبرة طويلة تعكس أحاسيس الأمة الإسلامية وآمالها. ونعبر أيضاً عن تقديرنا لكلمة فخامة الرئيس السيد ياسر عرفات التي اكدت ارادة الشعب الفلسطيني على الصمود وتمسكه بمسيرة السلام. والواقع ان جميع الكلمات التي استمعنا إليها في جلسة الصباح جعلتنا نشعر بأن هذا المؤتمر قد توفر له، إلى جانب حسن التنظيم، مادة سياسية تعبر عن مرحلة جديدة في الفكر السياسي العربي ونقلة نوعية في الخطاب تتلائم مع المرحلة التاريخية التي تمر بها القضية الفلسطينية وقضية القدس الشريف. وانني لا اريد اغتنامي رئاستي لجلستكم

المباركة لأقتطع من وقتكم ما يتسع لخطاب في الموضوع. واكتفي بتأكيد الشكر والثناء والتهنئة إلى مركز الدراسات العربي - الأوروبي وعلى رأسه أخونا صالح بن بكر الطيار ونرجو له وللفريق العامل معه مزيداً من التوفيق والنجاح.

سيداتي سادتي، سيتناول الكلمة في هذه الجلسة كل من الدكتور عبد الرحمن عباد، والبطريرك ميشال صباح، والسيد موريس جاكوبي الذي ستلقي الكلمة نيابة عنه الاستاذة جانيت هيس، والبروفيسور نورتون ميزفنسكي، والدكتور وهبة الزحيلي، كما نسمتع إلى تعقيب الدكتور جون اسبوزيتو، ثم نفتح باب المناقشة العامة حول هذه المداخلات. وبطبيعة الحال فاننا جميعاً ملتزمون باحترام الوقت وتجنب الاطالة والتكرار.

الكلمة الآن للدكتور عباد.

مكانة القدس في الإسلام

مداخلة د. عبد الرحمن عباد
الناطق الرسمي لهيئة العلماء والدعاة في فلسطين

القدس مسجد ومسكن ومعبد ومدرسة، القدس مصنع ومعمل ومرتحل ومزار، القدس نادٍ ومتجر ومحجر ومشفى، القدس مأكل ومهجع تستريح فيها الأرواح والأبدان، إليها تاقت الأجساد والأنفس وشدت إليها الرحال منذ أجيال، فاتخذت مقاماً أو مقالاً، وتتجسد عظمة مكانتها في الإسلام في أمور عديدة يمكن إجمال قسم منها في الآتي:

١ ـ مكانة القدس في القرآن الكريم:

تتجلى عظمة القدس في القرآن الكريم من خلال افتتاح سورة الإسراء بذكرها في أول آية من آياتها، حيث يقول الله ﴿سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله لنريه من آياتنا إنه هو السميع البصير﴾. ففي هذه الآية الفاتحة للسورة تكررت الإشارة إلى الله عشر مرات وذلك من خلال الكلمات الآتية: «الذي»، «أسرى»، «بعبده»، «باركنا»، «لنريه»، «آياتنا»، «إنه»، «هو»، «السميع»، «البصير»، وذكرت رسوله (ص) مقترنا بالضمير الدال على ذي الجلالة والإكرام مرتين في قوله: «بعبده»، وقوله «لنريه»، ثم يذكر المسجد الحرام والمسجد الأقصى عطفا يفيد الإنتقال من الأول إلى الثاني. وفي هذه الآية ذكر القرآن المعبود وهو الله خالق كل شيء بأمره «كن» والرسول محمداً (ص) صاحب الرسالة، ومكان العبادة الأول وهو المسجد الحرام فمكان العبادة الثاني وهو المسجد الأقصى، كونه ثاني مسجد بني بعد المسجد الحرام كما ورد في الحديث الصحيح الذي سيرد في سياق البحث.

ربط الله سبحانه وتعالى حركة الإسراء بنفسه حين قال ﴿سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى﴾ وهذا يعني إنتفاء هذا الفعل عن الذات

المحمدية من حيث القدرة والإستطاعة إذ ليس بمقدور الرسول (ص) أو أي بشري كان أن ينتقل في المكان بإرادته أو بأدواته، وإنما ارتبط الفعل بأمره سبحانه وتعالى، إذا أراد لشيء أن يكون قال له: كن، فإذا هو كائن ﴿إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون﴾ (يس/الآية ٨٢)، وهذا رد على أقاويل المشككين من «يهود» الذين ادعوا أن حادثة الإسراء كانت بالروح لا بالجسد وإنها من قبيل الرؤيا وليس من باب المشاهدة المحسوسة. ونحن هنا لسنا بصدد الرد على أقاويل يهود ومن ناصرهم ولكننا نؤكد أن حادثة الإسراء قد تبعتها حوادث في اليوم التالي وما تلاه، أكدت على أن الإسراء كان بالروح والجسد معاً، ولأن الرسول لم يدع الفعل لنفسه، إذ لم يقل سريت وإنما جاء الأمر من الله الذي أسرى أي أمر بفعل الإسراء. وقد ربطت وأرض الإسراء والمعراج مذكورة في القرآن مرات كثيرة، وهي توصف أحياناً بالمقدسة كما جاء في قوله: ﴿يا قوم ادخلوا الأرض المقدسة التي كتب الله لكم ولا ترتدوا على أدباركم فتنقلبوا خاسرين﴾ وهي الأرض التي بارك الله فيها حيث يقول: ﴿ونجيناه ولوطاً إلى الأرض التي باركنا فيها للعالمين﴾، وهي المأوى الذي التجأ إليه عيسى عليه السلام وأمه ﴿وجعلنا ابن مريم وأمه آية وآويناهما إلى ربوة ذات قرار ومعين﴾. وهناك آيات كثيرة، أشارت إلى أرض الإسراء والمعراج يمكن العودة إليها في كتب التفسير وهذا يجعل القدس وما حولها أكثر من مجرد تراب يعيش الإنسان المسلم فوقه، بل قاعدة أرضية مقدسة من قواعد الإسلام لا تقوم مقامها الدنيا بأسرها ولهذا أقسم الله بها حيث قال: ﴿والتين والزيتون وطور سنين وهذا البلد الأمين﴾، فطور سنين هي طور زيتاً في القدس كما ذكر الواسطي وتقترن هنا بالبلد الحرام الذي يوصف بأنه البلد الأمين حيث تربط القدس مرة ثانية بمكة وفي هذا أعمق الدلالات، فالمسجد يربط بالمسجد والبلد يربط بالبلد. إنها ليست مجرد مصادفات، فالقرآن ليس كلام بشر بل هو كلام رب العالمين، الله سبحانه وتعالى.

ويرتبط بهذه الآية قضية أخرى تتعلق بالتسمية، فالمسجد الحرام والمسجد الأقصى هما المسجدان اللذان سماهما الله، ولم يسمهما بشر، ولهذا ارتبط اسم الجلالة في الآية بالمسجدين مما له أعظم الدلالة والأثر في نفوس المسلمين، ولهذا ظلّ موضع التوقير والتكريم طوال العهود الإسلامية السابقة، ونال من العناية والتوسيع أكثر مما ناله الحرمان الشريفان في مكة والمدينة.

٢ ـ مكانة القدس في السنة النبوية المطهرة:

يعتبر كثير من المؤرخين النبي العربي محمداً (ص) الفاتح الحقيقي لبيت المقدس وواضع حجر الأساس للوجود الإسلامي في تلك البقعة الطاهرة، إذ انه حاول فتحها عسكرياً عندما قام بغزوة تبوك التي لم يتمكن فيها الجيش الإسلامي من تحقيق الهدف المعلن، ولكن جاءت المعارك بعد ذلك لتكمل المسيرة وتحقق الهدف بشكل مجسد في معركة اليرموك، والقدس زمن الخليفة الثاني عمر بن الخطاب، وقد بشر الرسول المسلمين بفتحها، وهو ما لم يفعله مع أية مدينة أخرى، وفي هذا دلالة عظيمة لما تتمتع به المدينة من مكانة في عقيدته وعقله وقلبه، فقد خاطب معاذ بن جبل قائلاً: «يامعاذ، انه سيفتح عليكم الشام من بعدي من العريش إلى الفرات رجالهم ونساؤهم وهم مرابطون إلى يوم القيامة، فمن احتل ساحلا من سواحل الشام وبيت المقدس فهو في جهاد إلى يوم القيامة» وبالإضافة إلى هذه البشرى التي تجلب المسرة إلى قلوب المسلمين هناك وصف لسكان بيت المقدس، فهم الباقون من المجاهدين إلى يوم القيامة، ومعروف أجر الشهيد عن الله، فكيف لا يتقاطر المسلمون إلى أرض الشهادة من أرجاء الأرض قاطبة حتى يحوزوا هذا الشرف العظيم ليكتبوا بين الشهداء الأحياء الذين ينتظرون نيل هذه الأمنية.

وقد حفلت كتب الأحاديث بعشرات المرويات عن الرسول في أمر بيت المقدس وإتيانه، فقد روت ميمونة رضي الله عنها أنها قالت: «أفتنا في بيت المقدس يا رسول الله، فقال (ص): إئتوه فصلّوا فيه ـ وكانت البلاد إذاك حرباً ـ فإن لم تأتوه وتصلوا فيه فابعثوا بزيت يسرج في قناديله» ويتضح في هذا الحديث أمر شرعي جاء على لسان الرسول وهو قوله: إئتوه، وهذا فعل أمر، وصلّوا فيه وهو فعل أمر ثانٍ، بمعنى أن المسلمين مأمورون بالإتيان إلى المسجد الأقصى وبالصلاة فيه، فإن منعهم أمر، فعليهم أن يرسلوا زيتاً كي يضاء في قناديل المسجد، كنوع من أنواع التعويض أو البدل، ولهذا لم تنقطع الزيارة لهذا المسجد والصلاة فيه منذ أن صار بأيدي المسلمين، إلاّ في الفترات الحربية التي وقع فيها المسجد أسيراً، كالفترة الإفرنجية خلال الحروب المسماة بالصليبية وكفترة الإحتلال الإسرائيلي الحالية حيث يمنع المسلمون من الوصول إلاّ بإذن من سلطات الإحتلال.

وفي حديث يرويه زيد بن ثابت يقول: كنّا يوماً عند رسول الله (ص) نؤلف القرآن من

الرقاع، فقال رسول الله (ص): «طوبى لأهل الشام»، فقلت: لم ذاك يا رسول الله؟ قال: «لأن الملائكة باسطة أجنحتها عليه» والحديث هنا للترمذي وقوله الشام يعني بيت المقدس، إذ كثيراً ما تستخدم الشام للدلالة على بيت المقدس.

وقد أورد صاحب كتاب الأنس الجليل جملة من الأحاديث حول بيت المقدس نورد بعضاً منها على سبيل المثال، لأنها من الكثرة بحيث تشكل وحدها بحثاً منفرداً، فعن أنس بن مالك قال: إن الجنة لتحن شوقاً إلى بيت المقدس، وبيت المقدس من جنة الفردوس. فأية منزلة أرفع أو أكرم من منزلة الجنة، التي وعد بها الأنبياء والأولياء والشهداء والصديقون والمؤمنون... القدس قطعة منها، بل إنها لتحن إلى هذه الفلذة التي أقتطعت منها حنين الأم الرؤوم إلى وليدها.

ويصف الرسول خيرة المهاجرين بقوله: إن خيار أمتي من هاجر إلى بيت المقدس رغم انه القائل: «لا هجرة بعد الفتح» أي بعد فتح مكة، لكن الطريق إلى الهجرة مفتوحة إلى بيت المقدس إلى يوم القيامة وفاعلوها هم خيار الأمة، وثوابهم على ذلك ان صلوا في هذا البيت مغفرة ما كان من ذنوبهم وهذا كان المجيء ويكون مطهرة للذنوب السابقة، ومصفاة لشوائب الخطيئة.

وينصح الرسول أبا عبيدة بن الجراح قائلاً: «النحاء النحاء إلى بيت المقدس إذا ظهرت الفتن. قال: يا رسول الله، فإن لم أدرك بيت المقدس؟ قال: فأبذل واحرز دينك». وقد شهد بيت المقدس نزول الوحي بالنبوة كما يروي الصحابي أبو امامة عن الرسول (ص) انه قال: «أنزلت علي النبوة في ثلاثة أماكن، بمكة والمدينة وبالشام... وأراد بالشام بيت المقدس»، وللتأكيد على ان القدس قطعة من الجنة يورد صاحب الأنس الجليل خبراً يقول: «ان من صلى في بيت المقدس فكأنما صلى في السماء»، ويقول كعب الأحبار: «من زار بيت المقدس شوقاً إليه دخل الجنة، ومن صلى فيه ركعتين خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه وأعطي قلباً شاكراً ولساناً ذاكراً ومن تصدق فيه بدرهم كان فداءه من النار ومن صام فيه يوماً واحداً كتب له براءته من النار أما الموت في بيت المقدس بعد السكن فإنه يعدل الموت في السماء، «من مات في بيت المقدس فكأنما مات في السماء».

ويبدو أن مكانة القدس قديمة ومتصلة، فعن عبد الله بن عمر أنه قال: «بيت المقدس بنته الأنبياء وعمرته، ومافيه موضع شبر إلاّ وقد سجد عليه نبي أو قام عليه ملك».

ومما لا شك فيه أن هذه الكثرة الكاثرة من الأحاديث قد عززت اليقين عند المسلمين منذ العهد الأول للرسالة بمكانة بيت المقدس ولهذا فإننا نجد كثيراً من الصحابة قد تحدثوا أو رووا الأحاديث عن المدينة المقدسة، فهذا علي بن أبي طالب (رض) يقول: «القائم في بيت المقدس كالمجاهد في سبيل الله، وليأتين على الناس زمان يقول أحدهم ليتني تبنة في لبنة من لبنات بيت المقدس، فهي روضة من رياض الجنة، ويقول وهب بن منبه في شأن السكان: «أهل بيت المقدس جيران الله وحق على الله أن لا يعذب جيرانه» ونحن لا نريد التعليق على هذه الأقوال فهي تحدث عن نفسها وتنبيء بمكانة القدس الشريف في نفوس تلك الصفوة الطاهرة من النشئ الإسلامي الأول، الذي صاحب رسول الله (ص) وشرب من خلقه وتربى في مدرسته، ولإشارة وهب إلى المقدسيين هم جيران الله وقع مميز على أذهان المسلمين، لما للجار من حقوق على جاره، فكيف بمن كانوا جيران الله؟ إذ لم يختص الله أحداً بهذه الجيرة سوى أهل بيت المقدس.

وقد حثّ الرسول (ص) على الإهلال بالحج أو العمرة من بيت المقدس، فقد روت أم سلمة زوجة الرسول انها سمعت رسول الله (ص) يقول: «من أهل بحجة أو عمرة من المسجد الأقصى إلى المسجد الحرام غفر الله ما تقدم من ذنبه وما تأخر، أو وجبت له الجنة» ويعضد هذا الحديث ما رواه الإمام أحمد عن رسول الله (ص) أنه قال: «من أتى بيت المقدس لا ينهزه إلاّ الصلاة فيه خرج من خطيئته مثل يوم ولدته أمه» ولقد حرصت أم المؤمنين «أم حكيم» رضي الله عنها أن تؤدي عمرتها بإهلال من بيت المقدس.

لقد كانت زوجات الرسول (ص) يسألنه عن بيت المقدس فهذه ميمونة تسأله قائلة: «يا رسول الله، أفتنا في بيت المقدس، فيقول: «أرض المحشر والمنشر ائتوه فصلوا فيه، فإن صلاة فيه كألف صلاة في غيره. قلت: أرأيت إن لم أستطع أن أتحمل إليه؟ قال: فتهدي له زيتاً يسرج فيه، فمن فعل ذلك فهو كمن أتاه» وقد روي الحديث عن غيرها، ولكن سؤالها عن المسجد يدل ما لبيت النبوة من إهتمام بالقدس الشريف، فقد رأى الرسول في هذا المكان من آيات ربه، ما لم يره عابد ولا ملك ولا رسول سواه، وفي هذا دلالة على ما له من المكانة عند الله، وعند رسوله وعند المؤمنين، فمن بيت المقدس فتحت له أبواب السماء ورأى الجنة والنار، ويتفق الحديث النبوي الشريف مع

آية الإسراء الأولى في شأن المسجدين المسجد الحرام والمسجد الأقصى، حيث يضيف الرسول مسجده إلى المسجدين الذين تشد الرحال إليها فيقول: «إنما تشد الرحال إلى ثلاثة مساجد، مسجد إبراهيم ومسجدي وبيت المقدس» والحديث له عدة روايات لكنها تتفق في المضمون والترتيب جميعها.

ويروي ابو سعيد الخدري عن الرسول (ص) قوله: «إن لي حوضاً ما بين الكعبة وبيت المقدس، أبيض مثل اللبنآنيته عدد النجوم وإني لأكثر الانبياء تبعاً يوم القيامة» والصلاة في المسجد الأقصى تعدل ألف صلاة في غيره من المساجد، وهو ثاني مسجد وضع في الأرض بعد البيت العتيق، فعن أبي ذر الغفاري أنه سأل النبي (ص): أي مسجد وضع في الأرض ؟ قال: المسجد الحرام، قال: ثم أي، قال: ثم المسجد الأقصى - قال أبو معاوية: يعني بيت المقدس - قال: قلت كم كان بينهما؟ قال: أربعون سنة، وقد كان الرسول يحث أصدقاءه من الصحابة على الذهاب إلى بيت المقدس للإقامة الدائمة، فها هو يحث ذا الأصابع قائلاً: «عليك ببيت المقدس فلعله ان ينشأ لك ذرية يغدون إلى ذلك المسجد ويروحون، فقد أراد الرسول أن يكون في صحابته من يعمر بيت المقدس موصوفون بصفات جاءت على لسان الرسول في الحديث الذي يرويه عنه أبو امامة قائلاً: «لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين لعدوهم قاهرين، لا يضرهم من خالفهم، إلاّ ما أصابهم من لأواء، حتى يأتيهم أمر الله وهم كذلك. قالوا: يا رسول الله، وأين هم ؟ قال: ببيت المقدس وأكناف بيت المقدس. فالطائفة المسلمة الباقية الموصوفة بالثبات على الحق في زمن عز فيه الحق هم أهل بيت المقدس الذين لا تأخذهم في الحق لومة لائم، والذين يصبرون ويصابرون ويحتسبون الأجر من الله. فكيف لا يطمع المسلمون بعد ذلك في الهجرة إلى بيت المقدس لنيل هذا الوسام والحصول على هذا الثواب.

وفي بيت المقدس يستجاب الدعاء، فعن النبي (ص) انه قال: لما فرغ سليمان ابن داود من بناء المسجد - بيت المقدس - سأل الله ثلاثاً: حكماً لا يصادف حكمه، وملكاً لا ينبغي لأحد من بعده، ألاّ يأتي هذا المسجد أحد لا يريد إلاّ الصلاة فيه إلاّ خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه، قال النبي(ص) أما اثنتان فقد أعطيهما وأرجو ان يكون قد أعطي الثالثة.

وللرسول في بيت المقدس مقام ومقال، ففي ليلة الإسراء يقول: جيء لي بالبراق

فركبته حتى أتيت بيت المقدس فربطته بالحلقة التي يربط بها الأنبياء، قال: ثم دخلت المسجد فصليت فيه ركعتين، ثم خرجت فجاءني جبريل. . . ، وفي بيت المقدس جمع الأنبياء لإستقبال الرسول (ص) حيث قدم جبريل النبي (ص) إليهم قال: فأممتهم ثم صُعِد بي إلى السماء، وفي قول الرسول (ص) صُعِد بي إلى السماء، أدب لفظي رفيع إذ لم يقل صعدت إلى السماء لأنه ليس صاحب الفعل، بل الذي صُعد به لأن الله هو صاحب الأمر في هذا المقام، وفي هذا جواب على كل من شكك في رحلة الإسراء والمعراج.

وفي هذا المقام تتأكد أخوة الأنبياء ووحدة الرسالة الإلهية المأخوذة من مصدر واحد هو الله سبحانه وتعالى، كما تتأكد إمامة الإسلام (الكلمة الأخيرة في الرسالات) بقبول الأنبياء إمامة الرسول محمد (ص) لهم في ذلك المكان والزمان.

وبهذه الإشارات القليلة المختارة من الأحاديث النبوية الشريفة تتأكد مكانة القدس في عقول وقلوب وسلوك المسلمين بحيث تتحول إلى قبلة دائمة للإقامة بعد أن كانت القبلة الأولى عندما فرضت عليهم الصلاة ولمدة زادت على ستة عشر شهراً، فلا عجب بعد كل ذلك أن يقدس المسلمون هذه المدينة، كون الملائكة هم بناة مسجدها كما جاء في الحديث النبوي الشريف.

٣ ــ مكانة القدس لدى الصحابة رضوان الله عليهم:

القدس هي المدينة الوحيدة التي سار لفتحها عمر بن الخطاب وقد قام بزيارتها بعد ذلك مرات عدة، حتى تفقد أحوالها وأسواقها وتعرف إلى حياة السكان فيها، وسيرة الولاة المُعيَّنين من قِبَله مع رعاياهم، وتذكر كتب الحديث والتاريخ ان عمر بن الخطاب وابنه عبد الله قد أهّلا بعمرة من بيت المقدس وكذا فعلت أم المؤمنين أم حكيم ـ كما مرّ سابقاً ـ وأما الصحابة الذين أتوا بيت المقدس وكان له فيه أثر فيمكن ترتيبهم أو تقديم قسم منهم على سبيل المثال لا الحصر ومنهم:

١ ـ عبادة بن الصامت، الذي تولى القضاء في المدينة وعاش كل أيامه الباقية حتى توفاه الله فيها حيث دفن في مقبرة باب الرحمة وضريحه ما زال موجوداً حتى الآن وقد أعقب ذريّة عاشت من بعده وصارت مقدسية بالميلاد والمنشأ.

٢ ـ أبو ريحانة الأنصاري الأزدي، وكانت ابنته ريحانة سرية رسول الله (ص) وقد جلس في الأقصى وقضى فيه وبقي في بيت المقدس إلى ان توفاه الله، وقبره موجود فيها.

٣ ـ ابراهيم بن أبي عبلة العقيلي المقدسي، الذي روى كثيراً من الأحاديث عن أنس بن مالك.

٤ ـ فيروز الديلمي، إذ اتخذ من بيت المقدس سكناً له ومقاماً ومات في خلافة عثمان بن عفان، وهو قاتل الأسود العنسي الكذاب مدعي النبوة.

٥ ـ شداد بن أوس الأنصاري، ابن أخي حسان بن ثابت شاعر الرسول (ص) وهو المعروف بفقيه الأمة وممن أتاهم الله العلم والحلم، وقد توفي في القدس عام ٥٨هـ وقبره ما زال موجوداً في باب الرحمة، وله خمسون حديثاً في الصحيحين، كما ترك ذرية تغدو في القدس وتروح عملاً بقول ووصية الرسول (ص).

٦ ـ ذو الأصابع التميمي الخزاعي، وهو من صحابة الرسول الذين قدموا من اليمن وقد اتخذ القدس مسكناً وظل فيها حتى وفاته حيث دفن في باب الرحمة وله ذرية باقية من بعده.

٧ ـ مسعود بن أوس بن زيد الأنصاري، من الصحابة الذين شهدوا بدراً، وقد سكن القدس وتوفي فيها ودفن.

٨ ـ سلام بن قيس الحضرمي، إذ أتى القدس واتخذها مسكناً له ولأولاده من بعده وقد بقي إلى أن توفاه الله في المدينة بعد أن خلف فيها ذرية ونسلا.

٩ ـ واثلة بن الأسقع، وهو من أهل الصفة، صفة رسول الله (ص) وقد لازم القدس إلى أن توفاه الله فيها.

١٠ ـ أبو أبي بن حزام الأنصاري الخزرجي، ابن خالة الصحابي الجليل أنس بن مالك وهو آخر من مات من الصحابة في بيت المقدس ودفن فيها وله عقب من بعده وهو من رواة الحديث.

١١ ـ عمر بن الخطاب، فاتح المدينة وصاحب العهدة الموقعة مع صفرونيوس أعدل وأنبل وثيقة في التاريخ في مستوى التسامح والعدل.

١٢ ـ خالد بن الوليد، سيف الله المسلول القائد المسلم الذي لم ينهزم في معركة قط.

١٣ ـ معاوية بن أبي سفيان، مؤسس الدولة الأموية وأحد شهود العهدة العمرية وسيرد ذكره بشيء قليل من التفصيل.

١٤ ـ أبو عبيدة عامر بن الجراح، أمين الأمة.

١٥ ـ معاذ بن جبل، قاضي اليمن الأول في ظل الإسلام.

١٦ ـ تميم الداري، الذي أقطعه الرسول أراضٍ كثيرة وما زالت ذريته وشجرة نسله موجودة حتى أيامنا هذه وتتركز غالبيتهم في مدينة القدس والخليل.

١٧ ـ عمرو بن العاص، أحد دهاة العرب المعروفين، فاتح مصر وبطل المعارك الإسلامية الأولى وولده عبد الله.

١٨ ـ أبو امامة، أحد الصحابة المحبوبين عند رسول الله (ص).

١٩ ـ مرة بن كعب، أحد الصناديد المشهورين في حروب الاسلام الأولى.

٢٠ ـ يزيد بن أبي سفيان، أحد القادة المشهورين وقد استشهد في احدى هذه المعارك وهو شقيق معاوية.

٢١ ـ أم المؤمنين صفية بنت حيي بن أخطب، زوجة الرسول.

٢٢ ـ بلال بن رباح، وهو الذي جاء مع عمر يوم الفتح وكان دوره ان يركب الراحلة عندما وصلوا مدينة القدس حيث كانا يتناوبانها وبعد توقيع العهدة طلب عمر بن الخطاب من بلال أن يرفع الاذان، فقال بلال: يا أمير المؤمنين، ما أردت أن أؤذن لأحد بعد رسول الله (ص) ولكن سأطيعك إذا أمرتني في هذه الصلاة وحدها، فلما أذّن وسمعت الصحابة صوته ذكروا نبيهم الكريم (ص) فبكوا بكاءاً شديداً، ولم يكن من المسلمين يومئذٍ أطول بكاء من بكاء أبي عبيدة ومعاذ بن جبل حتى قال لهما عمر حسبكما رحمكما الله وهكذا لم يؤذن بلال بعد وفاة الرسول في أي مدينة أو قرية أو مكان بعد وفاة الرسول إلاّ في بيت المقدس.

٢٣ ـ عياض بن غنيم بن زهير بن أبي شداد، وهو صحابي جليل، وقد أقطعه الرسول جبلاً أسماه جبل أبي غنيم الذي استولت عليه اسرائيل وتقوم الآن بإقامة مستعمرة (هار حوماة) عليه مع انه وقف اسلامي للحرم القدسي ما زال يحمل اسم الصحابي الجليل، وقد ابتنى في القدس حماما اسمه حمام عياض يقوم على بركة البطريرك القريبة من باب الخليل.

٢٤ ـ أبو الدرداء، الذي آخى الرسول بينه وبين سلمان الفارسي، وقد روى مجموعة من احاديث الرسول (ص) وممن توفروا على جمع القرآن. وقد أقام في بيت المقدس فترة طويلة من الزمن.

٢٥ ـ عبد الرحمن بن عوف، أحد العشرة المبشرين بالجنة وأحد الستة أصحاب

الشورى الذين جعلهم عمر بن الخطاب مسؤولين عن تعيين واختيار الخليفة بعده، احد السابقين في الاسلام وقد روى ما يقرب من خمسة وستين حديثاً في الصحيحين.

٢٦ ـ أبو ذر الغفاري، أصدق أهل الأرض حديثاً، الذي لا يخشى في الحق لومة لائم، احد المشهورين في التاريخ الاسلامي، بل الانساني في الزهد والورع والعفاف والتقوى، وقد روى عنه واحد وثمانون ومائتا حديث ذكر منها البخاري واحداً وثلاثين وقد قال فيه رسول الله: ما أظلّت الغبراء ولا أقلت الغبراء أصدق لهجة من أبي ذر.

٢٧ ـ كعب الأحبار، وقد مرّ ذكره في رواية الحديث، كان مع عمر بن الخطاب يوم الفتح وقد استشاره الخليفة في موضع القبلة، وقد زار القدس مراراً، وقد أحرم من المدينة في احدى زياراته ناوياً حجاً إلى بيت الله الحرام تطبيقاً لحديث الرسول في هذا الشأن وقد توفي عام ٣٢هـ.

٢٨ ـ سلمان الفارسي، رجل الرأي المشهور الذي أشار على الرسول (ص) بحفر الخندق حول المدينة في معركة الأحزاب، والذي قال فيه الرسول، سلمان منّا آل البيت.

٢٩ ـ عقبة بن عمرو الأنصاري، من شهود بدر الذين وعدهم الله الجنة، نزل القدس وتوفي عام ٤٠هـ.

٣٠ ـ عبد الله بن سلام، أحد أحفاد النبي يوسف عليه السلام ممن شهدوا فتح بيت المقدس واكثروا من زيارتها بعد ذلك مات عام ٤٣ هـ.

٣١ ـ سعيد بن زيد القرشي، ابن عم عمر بن الخطاب وزوج اخته فاطمة اللذين أسلم عمر على يديهما وهو واحد من المبشرين بالجنة توفي عام ٥٠ هـ.

٣٢ ـ سعد بن أبي وقاص، سابع سبعة في إسلامه وهو أحد الستة الذين جعل عمر بن الخطاب الشورى فيهم واحد العشرة المبشرين بالجنة وقد جاء إلى بيت المقدس وأحرم منه بعمرة وتوفي عام ٥٥ هـ.

٣٣ ـ أبو هريرة، أكثر رواة الحديث شهرة وأكثرهم ملازمة للرسول أتى بيت المقدس، وهو الذي صلى على أم المؤمنين عائشة حيث توفيت قبله.

٣٤ ـ عبد الله بن عباس، حبر الأمة ابن عم الرسول (ص) أحد رواة الحديث المشهورين، عرف بورعه وتقواه وعلمه، نزل بيت المقدس وأقام فيه فترة من الزمن متعبداً.

٣٥ ـ عوف بن مالك الأشجعي، من الذين أسلموا قبل غزوة حنين، وقد شهد فتح بيت المقدس، وجاء المدينة مراراً وتوفي في خلافة عبد الملك.

٣٦ ـ أبو جمعة الأنصاري، الذي حضر ملياً دعوة الرسول في الحديث، «ائتوه وصلوا فيه» فقد أتى بيت المقدس بغية العبادة ومات في عام ٧٧ هـ.

٣٧ ـ عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي، وقد رفض مبايعة الناس له بعيد مقتل عثمان، وفضل المجيء إلى بيت المقدس حيث نزله، وقد أهل منه بعمرة، وتوفي عام ٧٣ هـ.

٣٨ ـ الشريد بن سويد الثقفي، صحابي جليل، وقد جاء بيت المقدس قبل فتحه حيث استأذن الرسول بعد فتح مكة فأذن له الرسول، فجاء بيت المقدس، مما يدل على أن المسلمين كانوا يرنون إلى بيت المقدس دوما قبيل الفتح العمري وفي زمن الرسول (ص).

٣٩ ـ جبير بن نقير الحضرمي، أحد الذين رووا الحديث عن رسول الله (ص) وقد زار بيت المقدس وأقام فيه ردحاً من الزمن.

٤٠ ـ عبد الله بن أبي الجدعاء التميمي، جاء بيت المقدس عابداً متبتلاً.

٤١ ـ أويس بن عامر القرني، وقد أدرك الرسول صبياً وقيل انه اجتمع بعمر في بيت المقدس وصلى في الأقصى مراراً.

٤٢ ـ قبيصة بن ذؤيب بن حلحلة، زار القدس وهو من الثقاة في الرواية، توفي عام ٨٦ هـ.

٤٣ ـ مالك بن أوس، من العلماء الاثبات، ومن عظماء العرب شهد فتح بيت المقدس وكان عريف قومه زمن عمر وعثمان وعلي توفي عام ٩٢ هـ عن ٩٤ عاماً.

٤٤ ـ محمود بن الربيع الخزرجي الأنصاري، أدرك النبي وهو ابن خمسين سنة نزل بيت المقدس، وأهل منه بعمرة وحج، مات عام ٩٩ هـ.

٤٥ ـ عبد الرحمن بن غنيم الأشعري، وقد قدم بيت المقدس، لزم معاذ بن جبل منذ بعثة الرسول (ص)، جاء بيت المقدس متعبداً وتوفي عام ٩٧ هـ.

٤٦ ـ عبيد، وهو عامل عمر بن الخطاب على بيت المقدس، ولا تضيف الروايات شيئاً إلى اسمه لشدة حرصه على نكران الذات وهو من المقيمين الدائمين في بيت المقدس بحكم العمل.

٤٧ ـ عمير بن سعد، أحد الزهاد المشهورين في التاريخ الإسلامي كان والياً على

حمص، وقد جاء بيت المقدس متعبداً مراراً.

٤٨ ـ أبو نعيم، أول مؤذن في القدس، ويذكر انه دخل المسجد زمن عبادة بن الصامت، فإبطأ الوالي بصلاة الصبح فأقام أبو نعيم الصلاة وصلى، فحضر الولي وهو (أي أبو نعيم) يصلي فصلى بصلاته.

٤٩ ـ أبو سلام الحبشي، من المكثرين لزيارة بيت المقدس، كان ينزل على عبادة ابن الصامت ويروي عنه.

٥٠ ـ أبو جعفر الحرسي، الذي كان من زوار بيت المقدس أيام عبادة بن الصامت أيضاً وممن مكثوا فيه طويلاً.

ويطول بنا الحديث لو حاولنا استعراض اسماء الصحابة الذين جاءوا بيت المقدس بقصد العبادة ولهذا نكتفي بهذا الكم المؤشر، الذي يدل دلالة واضحة على مدى تعلق المسلمين ببيت المقدس وقصدهم الزيارة له والسكن فيه بل الموت على ترابه والدفن في ترابه.

وقد ترك هؤلاء الصحابة ذراري ونسلاً عمروا بيت المقدس وأكناف بيت المقدس عبر العهود السابقة، مع من جاء من التابعين والمحبين المؤمنين العاملين بوصية رسولهم الكريم وليس أدل على ذلك من أسماء العائلات الكثيرة التي مازالت تحمل أسماء الصحابة الأوائل من آل الأنصاري والتميمي وأبي غنيم وسواهم، ممن ما زالوا يحرسون القدس ويفتدونها بالغالي والثمين.

٤ ـ مكانة القدس عند الخلفاء والقادة المسلمين:

أ) القدس في عهد الخلفاء الراشدين:

قلنا أن عمر بن الخطاب لم يدخل مدينة سوى مدينة بيت المقدس فاتحا، وعمر في ذلك الوقت كان يمثل أعلى سلطة دينية وأعلى سلطة زمنية دنيوية، وهو يرمز بدخوله إلى تأكيد رغبته ورغبة المسلمين بعامة في سيادة العقيدة الاسلامية (الجديدة) على سابقتيها من عقائد الوحدانية في المقام الأول، ويرمز في المقام الثاني إلى سيادة ممثلي هذه العقيدة على اصحاب العقائد الاخرى، وقيام صفرونيوس بتسليم المدينة للخليفة لايحمل إلاّ معنى واحداً وهو ان عمر بن الخطاب خليفة المسلمين اصبح ضامناً للأماكن المقدسة وحامياً لها بعد ان انتزعت هذه السلطة من أيدي الامبراطور الروماني، هذا من جهة، اما من جهة اخرى فإن مرافقة بعض علماء يهود عمر بن الخطاب في دخوله

القدس وتلك النبوءات التي عزتها الروايات إلى بعض احبار يهود ان المدينة لا تفتح الا بيد رجل عظيم وعمر، وان هؤلاء الاحبار قد سارعوا إلى تبشير عمر بالفتح، كل هذا يشير إلى اعتراف اصحاب الديانات اليهودية بسيادة هذا الدين وسيادة اصحابه. ان عمر بن الخطاب لم يدخل مدينة القدس كي يوقع على كتاب الصلح واستسلام المدينة بصفته الدينية فحسب بل دخلها رجل دولة بصفته (امير المؤمنين)، مع كل ما يحمله هذا اللقب من دلالات سياسية واضحة.

لقد دخل عمر المدينة ومعه أربعة آلاف رجل من الصحابة شكلوا نواة الجيش الإسلامي والتجمع الإسلامي حيث رابط على جبل الزيتون (طور زيتا) ليشكل القوة المركزية التي فرضت بعد ذلك سيطرتها على أجزاء فلسطين بقيادة أبي عبيدة الجراح وعمرو بن العاص الذي انطلق إلى مصر من عمواس بعد أن أمره الخليفة بذلك، وكان هذا المركز مقراً للقيادة العليا الإسلامية طوال الفترة التي قضاها عمر بن الخطاب مقيماً في القدس وفلسطين، وظل هذا المعسكر محطة جذب للمهاجرين من المسلمين طوال العهود اللاحقة وبذا صارت القدس عربية اللسان إسلامية العقل والقلب قبل أي مدينة أخرى من مدن الشام.

وتجمع الروايات الإسلامية على أن عمر بن الخطاب قد قسّم فلسطين إلى نصفين وجعل على كل قسم أميراً، إذ عيّن علقمة بن حكيم على نصفها وأنزله الرملة وجعل علقمة بن مجزر على نصفها الآخر وأنزله إيلياء (القدس) عاصمة لفلسطين منذ لحظة دخول الخليفة إليها بعد الفتح، وقد تم تعديل حدود الأجناد في الشام وجرى تسمية القدس عاصمة لهذه الأجناد في بلاد الشام وقد استثنى عمر فلسطين وعاصمتها القدس من التبعية للشام، ولذا لم يدخلها ضمن الصلاحية الإدراية لمعاوية والتي كان قد منحها ليزيد بن أبي سفيان بعد استشهاده، وقد تمتعت فلسطين بالاستقلال القضائي إبان عهد الخليفة عمر بن الخطاب وكان هناك قاض مسلم عينه الخليفة نفسه وهو عبادة بن الصامت مما يدل على تميز هذه المدينة وجليل أهميتها.

ويبدو أن حال القدس بخاصة وفلسطين بعامة لم تتغير خلال حكم عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب، بل بقيت على حالها إدارياً حتى مجيء الحكم الأموي، ولا نجد سوى ذكر قليل لعلي بن أبي طالب في وصف المدينة حيث يقول: «أحسن وسط الأرضين أرض بيت المقدس وأرفع الأرض كلها إلى السماء بيت المقدس».

ب) القدس عند الخلفاء الأمويين.

أول ما فعله معاوية هو عمارة المسجد الأقصى، فقد كان عمر بن الخطاب هو أول من عمّره، ثم تلاه معاوية، وإلى هذا المسجد حضر معاوية وطلب إلى الناس أن يبايعوه فيه، لما له من حرمة وقداسة لدى المسلمين، وقد كان معاوية يتقبل البيعة في مسجد الصخرة، وقد ذكرت الروايات أن سليمان بن عبد الملك قد هم بالإقامة في بيت المقدس وإتخاذه منزلاً، وأنه جمع الأموال والناس لأجل هذا الغرض وقد سار على سنة معاوية في تقبل البيعة ببيت المقدس، وذلك إثر وفاة أخيه الوليد وقد بويع له فيه، وفي عهده القصير تحولت القدس إلى عاصمة للدولة إذ جلس في المدينة واستقبل فيها الوفود وعالج قضايا المراجعين وصرف أمور الناس مستعيناً بكتاب الدواوين الذين جمعهم إليه، وببيت المال المركزي (خزينة الدولة العامة) الذي جعله في المدينة وصار الولاة والقادة يأتون إلى بيت المقدس ويقدمون التقارير للخليفة عما يجري في ولاياتهم وممن جاءوه (موسى بن نصير) والي الأندلس و (مسلمة بن عبد الملك) والي الجزيرة وقد قام الأمويون بشق طرق توصل بين القدس والمدن الأخرى مثل دمشق وعسقلان وغزة، وكان مركز القدس السياسي على درجة كبيرة من الأهمية إذ كان الخلفاء الأمويون يترددون على زيارة المدينة كثيراً وبخاصة معاوية بن أبي سفيان الذي مكث فيها بعد البيعة مدة قاربت السنة.

وظلت القدس عاصمة الدولة الأموية طوال عهد سليمان فعندما جاء عمر بن عبد العزيز جمع كبار موظفي الدولة في بيت المقدس وحاسبهم وفق الكشوفات التي كان الخليفة سليمان قد استحضرها. وقد تمت البيعة لعمر بن عبد العزيز في القدس، إذ طلب إلى جميع الولاة الحضور إلى القدس وأداء يمين القسم والطاعة والعدل بين الناس في المسجد الأقصى، وكان يمشي في المسجد الأقصى متخفياً حتى لا يعرفه أحد.

وقد حافظت القدس زمن الأمويين على تميزها، إذ اتخذها الأمراء سكناً فبنوا القصور الملاصقة لجدران المسجد الأقصى وكذلك الأبنية الفخمة بجوار الزاوية الجنوبية لسور الحرم، وقد استمرت هذه البيوتات مسكونة طوال الفترة الأموية والعباسية والفاطمية.

وقد أوردت بعض الكتب أن عبد الملك بن مروان قد تلقى البيعة هو أيضاً في بيت المقدس وهو باني القبة المشهورة فوق الصخرة المشرفة، بمقاييسها الحالية وشكلها وكذلك المسجد الأقصى، حيث أوقف على نفقاتهما اخراج مصر لمدة سبع سنين

متواصلة، مما جعله (أي المسجد الأقصى) آية تشهد للعرب مبلغ ما وصل إليه مجدهم وغناهم وعظمتهم كما يدل على مقدار عنايتهم بالمسجد الأقصى بخاصة وبيت المقدس بعامة.

ج) - القدس عن الخلفاء العباسيين:

حافظت القدس على مكانتها زمن العباسيين ولقيت من العناية ما لاقته في الأزمنة السابقة، سواء من الناحية الإدارية أو السياسية أو العمرانية، فقد كان أبو جعفر المنصور كثير التردد على المدينة وقد كان يقضي فيها أياماً، وكذلك فعل من تبعه من الخلفاء العباسيين مثل المهدي والمأمون إذ وضع أبو جعفر تقليداً صار بموجبه كل خليفة عباسي يزور القدس، وفي عهده أصاب البلاد زلزال مدمر هدم المسجد وذلك عام ١٣٠ هـ فقام الخليفة بأعماره من جديد بل وبتوسيعه، وأوقف على ذلك أموالاً طائلة وكان يقام في عهده سوق كبير في منتصف شهر تشرين الأول من كل عام يؤمه التجار من الأمم المختلفة، وكان الحجاج المسلمون يزورون بيت المقدس بعد أداء فريضة الحج ولم تنقطع هذه الزيارة أو التي يسمونها (تقديس الحجة)، إلاّ زمن الإحتلال الإسرائيلي.

وعندما زارها المهدي أمر بإعمار ما كان قد تهدم من أبنيتها ومساجدها وذلك عام ١٥٤ هـ، وكذلك فعل المأمون حيث أن الزلزلة قد أصابت أجزاء كبيرة من المسجد في زمنه، وكانت سيرة الخلفاء الفاطميين والأيوبيين والمماليك في القدس إستمراراً للنهج الذي اتبعه الخلفاء المسلمون السابقون، حيث عمرت القدس بالأسلبة والتكايا والخانقات وحفرت الآبار وعملت المشاريع والأسواق وأقيمت الأسوار حول المدينة بشكل لا يدع مجالاً لمتشكك حول ما لهذه المدينة المقدسة من مكانة متميزة في قلوب وعقول المسلمين، ونظراً لطبيعة البحث نتوقف عند قليل من المحطات على سبيل المثال لا الحصر، وهو ما فعلناه في هذه الورقة.

فقد استجاب صلاح الدين الأيوبي لنصيحة مجلس الشورى وقبل العروض التي تقدم بها الإفرنج من أجل تسليم المدينة وأجزاء منها، وهذا ما تم بالفعل، ولم يفعل ذلك مع أية مدينة أخرى كما قام بإعادة تعمير ما خربه الفرنجة وجلب المنبر المشهور للمسجد الأقصى، أجمل التحف التي أهديت للمسجد والذي قام يهود بإحراقه عام ١٩٦٩ بعيد احتلال المدينة المقدسة، وقد اعتبر صلاح الدين الأيوبي استرداد القدس مسألة

معيارية، فهي المعيار لسلطة الدولة لأنها إحدى الرموز الخالدة في العقيدة الإسلامية والتراث العربي والوجدان الإسلامي، وليس هناك من تاريخ مدينة يظهر من خلاله الترابط الوثيق بين الإسلام والعروبة وجهين لعملة واحدة كتاريخ بيت المقدس حيث ساهم أبناء الديانات الأخرى في بناء الحضارة العربية الإسلامية بمفهومها الشامل، وقد أنشأ الأيوبيون المدارس ومنها المدرسة الصلاحية والخانقاة الصلاحية والبيمارستان والقبة النحوية، أما المماليك فقد ظهر اهتمامهم بالقدس من خلال المدارس التي ما زال قسم كبير منها مثل الدوادارية والجوهرية والأرنمونية والتنكزية والأشرفية، والخوانق لتعليم التصوف والربط التي أنشأها خصيصاً للمجاهدين ثم تحولت إلى أماكن إقامة للصوفيين، والزوايا التي كانت بيوتاً للزهاد وأماكن لتعليم التصوف، وأقاموا المشافي (البيمارستانات) والأسبلة والحمامات والخانات وجلبوا الماء إلى المسجد الأقصى من قنوات بعيدة حول القدس مثل بيت لحم.

أما العثمانيون فقد أقاموا ببناء السور الذي يحيط المدينة من جميع أطرافها وهو الذي ما زال قائماً حتى الآن، ومدوا إليها الماء عبر قناة من برك سليمان، وكان ذلك بأمر من السلطان سليمان القانوني، كما أنشأوا الزوايا العلمية والمكتبات وكان سنجق القدس من الناحية الإدارية يتبع وزير الداخلية مباشرة للمدينة المقدسة من كبير أهمية عندهم.

واستمر الاهتمام بالقدس حتى مجيء الاحتلال البريطاني إذ تبنى المجلس الإسلامي الأعلى في فلسطين مسؤولية الإعمار والإهتمام بالمدينة المقدسة إلى أن جاءت السلطة الأردنية التي قامت بإعمارين للأقصى وقبة الصخرة وما زالت المرحلة الثانية قائمة حتى الآن وتتمثل في إعادة تشكيل وصنع منبر صلاح الدين الأيوبي الذي أحرقه يهود عام ١٩٦٩ .

هذه لمحة سريعة عن إهتمام الحكام المسلمين بالقدس وهي تشكل البعد الرسمي للمواجهة أما البعد الشعبي فسوف نعرض له فيما تبقى من هذه الورقة.

٥) ـ مكانة القدس عند الخاصة من الزهاد والصوفية:

ذكرنا ما للقدس من مكانة في القرآن الكريم وسنة رسول الله (ص) فالصحابة رضوان الله عليهم ثم القادة، وفي هذه الفقرة نحاول تسليط الضوء على مكانة القدس لدى الخاصة من المؤمنين زهاد وصوفيين فخلال القرن الثاني أخذ رجال الصوفية بالظهور وأخذوا يتوافدون على بيت المقدس بأعداد كبيرة، حتى صارت المدينة مركزاً من

مراكزهم الهامة وكان في مقدمتهم أم الخير رابعة العدوية وهي من الرواد الأوائل في التصوف، وقد وضعت المثل الأعلى للصوفية المتمثل في حب الله غير المقرون برجاء الثواب أو الخوف من العقاب ورابعة العدوية هي الصوفية الكبيرة التي انقطعت للتعبد ومحبة الله وهي مؤسسة ما سمي بعدها بالحب الإلهي، وقد عدت من الأولياء ومن شعرها في الذات الإلهية قولها:

أحبك حبين، حبك الهوى وحبا لأنك أهل لذاكا
فأما الذي هو حب الهوى فشغلي بذكرك عمن سواكا
وأما الذي أنت أهل له فكشفك لي الحجب حتى أراكا
فلا الحمد في ذا ولا ذاك لي ولكن لك الحمد في ذا وذاكا

وقد دفنت في بيت المقدس سنة ١٨٥ هـ.

وقد قدم أيضاً إلى القدس بشر بن الحارث الحافي وذو النون المصري أبو الفيض ثوبان بن إبراهيم من كبار زعماء الصوفية الأوائل وقد ساهم في تطوير العقيدة الصوفية وهو الذي أدخل عند الصوفية مصطلح المعرفة (العرفان أو المعرفة الباطنية)، وبذلك ميّز الصوفية عن العلم والفقه. ومن الزهاد الذين قدموا إلى بيت المقدس وأقاموا فيها (إبراهيم ابن ادهم) الذي تنسب إليه الزاوية الأدهمية ببيت المقدس، والسري بن المفلس السقطي ومحمد بن كرام المتكلم السجستاني، وقد أدى وفود العديد من الزهاد المتصوفين إلى بيت المقدس إلى ظهور الطرق الصوفية والمؤسسات التابعة لها من خوانق وربط وزوايا خلال الفترات الاسلامية اللاحقة وقد بلغ عدد الزوايا التي مارست التعليم الصوفي في المدينة اربعين زاوية وكان الأمراء ينفقون على مؤسسات القدس بدون تردد وبسخاء منقطع النظير، لا نراهم يفعلون ذلك مع أية مدينة أخرى من حواضر العالم الإسلامي، والهدف من ذلك هو ابتغاء مرضاة الله. وكانت كل هذه المؤسسات وقفيات خيرية يبتغي مؤسسوها نيل الثواب والأجر من الله سبحانه وتعالى. . . وظاهرة الوقف الكثير في المدينة المقدسة وأكنافها القريبة يوحي لنا بإهتمام عامة المسلمين وخاصتهم في تخصيص جزء من أموالهم وعقاراتهم لصالح المدينة وأماكنها المقدسة ومن الملوك الذين أوقفوا لبيت المقدس: السلطان المنصور قلاوون والسلطان الأشرف خليل بن قلاوون والسلطان المنصور ومحمد الناصر برقوق والملك الأشرف برسباي الذي أهدى المسجد الأقصى مصحفاً كبيراً وخصص له قارئاً وخادماً ووقف لذلك وقفاً

معروفاً كما أوقف السلطان قايتباي مبالغ طائلة على مدارس الشيوخ وقراء الحديث في المدينة المقدسة.

٦) ـ مكانة القدس العلمية لدى المسلمين:

لعبت القدس دوراً تعليمياً مهماً بالنسبة للمسلمين، وقد زارها وعلّم وتعلم فيها عدد كبير جداً من مشاهير علماء المسلمين أمثال ابن كرام السجستاني وحجة الإسلام الإمام الغزالي الذي مكث في القدس فترة طويلة وأتم فيها كتابه المعروف «إحياء علوم الدين» وقد ذكر صاحب كتاب مثير الغرام ابن هلال المقدسي ان الامام الغزالي حجة الاسلام يرحمه الله قد بكى عندما جاء إلى المسجد الأقصى ولم يجد فيها سوى ثلاثمائة وستين مدرساً، فقد كان يتوقع ان يجد فيها عدداً أكبر بكثير من هذا العدد من العلماء، كما زارها ابن العربي أيضاً، وقد نبغ من بنيها المسلمين عدد كبير واشتهر في مجالات كثيرة ويكفي ان نشير إلى بعض الذين اشتهروا بالتأليف والذين عاشوا في قرن واحد من الزمان وهو القرن الحادي عشر: ابو المعالي المشرف بن المرجي بن ابراهيم المقدسي الذي كتب كتاباً بعنوان (فضائل بيت المقدس والصخرة) وكتاباً آخر بعنوان (آثار فضائل الشام)، ونصر بين ابراهيم بن داود المقدسي النابلسي الذي ألف كتاب الانتخابات الدمشقي في أكثر من عشر مجلدات، وكتاب التهذيب، وابو القاسم مكي بن عبد السلام الرميني المقدسي الذي قتله الفرنجة الصليبيون عام ١٠٩٩ ويذكر بأنه ألف كتاباً بعنوان «تاريخ بيت المقدس»، وأبو الفتح سلطان بن ابراهيم المسلم وكتب كتاباً بعنوان «الذخائر»، وأبو الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي الشيباني مؤلف رجال الصحيحين و(صفوة التصوف وأطراف الكتب الستة)، أما أشهر المؤلفين المقدسيين على الإطلاق فكان شمس الدين محمد بن بكر المقدسي الذي عرف بكثرة ترحاله وسفره وبحدة ذكائه وحسن اطلاعه، وقد كتب المقدسي كتاباً بعنوان «أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم» الذي يعتبر من أفضل ما كُتب في الجغرافيا قبل وأثناء العصور الوسطى. وقد أورد مجير الدين سيراً مختصرة لحوالي أربعمائة وأربعين عالماً وقاضياً وخطيباً ومؤلفاً ممن عاشوا وعملوا في بيت المقدس بعد الفتح الصلاحي للمدينة وحتى سنة ٩٠٠ هـ. وقد وضع في أدب الفضائل الخاصة بمدينة القدس ما يزيد عن السبعين كتاباً، كلها تحث على زيارة بيت المقدس والتبرك بمقدساتها ومشاهد الأنبياء والأولياء الصالحين فيها وجل هؤلاء المؤلفين أصحاب الكتب كانوا من أقطار عربية متباعدة

كالعراق والشام ومصر والمغرب وليس من فلسطين وحدها.

وقد أورد حاجي خليفة إسم كتاب خاص بفتح بيت المقدس اسمه (فتوح بيت المقدس) لأبي حذيفة اسحق بن بشر القرشي المتوفي سنة ٢٠٦ للهجرة. وقد أورد الخطيب البغدادي شيئاً عن هذا الكتاب، ومن الكتب الأخرى التي تحدثت عن القدس بضمن موضوعاتها:

- كتاب من نزل فلسطين من الصحابة لموسى بن سهل القادم الرملي المتوفي سنة ٢٦١ هـ.
- أخبار بيت المقدس لأحمد بن خلفي السبحي.
- فتوح الشام للواقدي المتوفي سنة ٢٠٧ هـ.
- تاريخ واسط للواسطي المتوفي في القرن الثالث للهجرة
- كتاب اليعقوبي المتوفي سنة ٢٨٤ هـ.
- كتاب البلدان للمؤلف اليعقوبي نفسه.
- عيون الأخبار لابن قتيبة المتوفي سنة ٢٧٦ هـ.
- فتوح البلدان للبلاذري المتوفي في القرن الثالث.
- مختصر كتاب البلدان للهمذاني المتوفي في القرن الثالث.
- تفسير الطبري المتوفي سنة ٣١٠ هـ.
- سفر نامة لناصر خسرو.
- العقد الفريد لابن عبد ربه المتوفي سنة ٣٢٨هـ.
- نظم الجوهر لابن البطريق المتوفي سنة ٣٢٨ هـ.
- المسالك والممالك لابن خرداذبة المتوفي في القرن الثالث الهجري.
- مروج الذهب للمسعودي المتوفي سنة ٣٤٦ هـ.
- صورة للأرض لابن حوقل المتوفي في القرن الرابع.
- أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم للمقدسي المتوفي سنة ٣٧٥ هـ.

وكان العلماء المسلمون يفدون إلى بيت المقدس ويناقشون أنظارهم من أهل الكتاب في مسائل علوم الكلام وأصول الفقه والخلاف، وكانت القدس بحكم موقعها المتوسط تجمع بين الطريقة القيروانية في التعليم التي تقوم على التنظير والتمثيل، والطريقة العراقية التي تقوم على طلب الدليل، وكان المسجد الأقصى خلال هذه الفترة مركزاً

لحياة علمية نشطة، فقد أمّ بيت المقدس وعلّم في مسجدها عدد كبير من العلماء من مختلف الأقطار الإسلامية كالأندلس وفارس والحجاز وخراسان ومنهم الإمام الطرطوشي الأندلسي المالكي، والإمام أبو حامد الغزالي، والإمام عبد الواحد الشيرازي، وأبو بكر العربي الاشبيلي، وقد اجتذبت المدارس المملوكية عدداً كبيراً من أبرز العلماء والمدرسين من مختلف بلدان العالم الإسلامي، إجتذبهم النشاط العلمي الذي تزايد في المسجد الأقصى خلال هذه الفترة ووفقاً لدراسة إحصائية لثمانين عالماً عاشوا في القدس خلال هذه الفترة، تبين أن هؤلاء العلماء قدموا من إثنين وعشرين قطرا من أقصى المغرب وبلاد ما وراء النهرين ومن ستين إلى سبعين مدينة.

ومهما يكن من أمر، فبالإضافة إلى مساهمة المكانة الدينية والعلمية لبيت المقدس في انبثاق أدب فضائل بيت المقدس، فقد ساهمت أيضاً في انبثاق أدب إسلامي يدعو إلى زيارة بيت المقدس والتبرك بمقدساتها الدينية، وقد تمثل هذا الأدب في الرحلات العربية الإسلامية إلى القدس على مرّ العصور، فقد كانت القدس مقصداً رئيسياً للرحالة العرب والمسلمين طوال العصور التاريخية التي تلت الفتح العمري للمدينة، وكانت كتب الرحلات العربية ـ الإسلامية إلى بيت المقدس تعكس في ثناياها جانباً مهماً من جوانب إبراز مدينة القدس عند العرب والمسلمين وتعلقهم بها وحبهم الغامر لها وإجلالهم لمقدساتها الرفيعة الشأن، كما أنها تقدم لنا معلومات كثيرة ومتنوعة عن تاريخ المدينة وتراثها في مختلف العصور.

وقد تمثل النشاط الديني والعلمي الواسع النطاق في عدد كبير من المؤلفات والرسائل والمصنفات في العلوم الدينية من حديث وتفسير وفقه. فقد ألف الإمام جمال الدين أبو عبد الله محمد بن سلمان البلخي المقدسي المتوفي سنة ٦٩٨ هـ مصنفاً حالاً كبيراً فيه خمسون مصنفاً من التفاسير بلغ تسعة وتسعين مجلداً، وشهد بيت المقدس نشاطاً في علوم الأدب واللغة والنحو كما كان لعلم التاريخ نصيب وافر شهد عليه عالمان علمان أولهما شيخ الإسلام الحافظ شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني، أما الثاني فهو مجير الدين الحنبلي صاحب كتاب الأنس الجليل، كما شمل النشاط العلمي في بيت المقدس العلوم العقلية والتجريبية. . . ويذكر في هذا المجال شهاب الدين أبو العباس الخويي الشافعي الذي صنف كتاباً في العلم يشتمل على عشرين طفاً، ويرى الدكتور سعيد عاشور ان استقطاب القدس للعلماء كان بسبب موقعها الذي يتوسط النشاط

الحضاري في العالم الإسلامي وجوها الطيب الذي يفضل غيرها من المدن وربما كان لهذا الموقع وهذا المناخ بعض من أثر.

يصور العماد الأصفهاني بعض معالم الحياة الفكرية في القدس بعد تحريرها من أيدي الفرنجة فيقول: ما ترى إلاّ قارئاً باللسان الفصيح، وراوياً للكتاب الصحيح، ومتكلماً في مسألة، ومتفصحاً في مشكلة، ومورداً لحديث نبوي، وذاكراً لحكم مذهبي، وسائلاً عن لفظ لغوي ومعنى نحوي، أو مقرضاً بقريض وناشداً بنشيد أو مسمعاً بتغريب وتغريد، وهذا يعني ان القدس كانت تعج بالعلماء من مختلف التخصصات حتى شُهرت بعلمها وعلمائها، وكان فيها جماعة من العلماء وشيوخ الاسلام المعتمد عليهم. ومنهم الشيخ تقي الدين القلقشندي، والشيخ كمال الدين بن أبي شريف وأخوه برهان الدين بن أبي شريف، وأبو العباس المقدسي والشيخ ماهر المصري والشيخ برهان الدين العجلوني وغيرهم من الأوائل. وكان علماء بيت المقدس يلقون التبجيل والاحترام من العامة والخاصة، فهذا الشيخ شمس الدين الهروي من القدس الشريف يفد إلى القاهرة فيتلقاه الملك المؤيد شيخ المحمودي بالقبول والتعظيم وينزله في بيت عظيم ويرتب له الأرزاق والمكافآت المجزية، وينعم عليه بالهدايا من الصوف والسجاد ويركبه فرساً خاصاً، ويفعل الشيء نفسه مع الشيخ شمس الدين الديري الحنفي مفتي بيت القدس، ويزيد على ذلك بأن يوليه قضاء قضاة الحنفية. ولم تكن القدس مهوى افئدة العلماء العرب فحسب فها هو الزوزني الصاغني والقاضي الريحاني والبكري وهم من كبار علماء خراسان يفدون إلى القدس بالاضافة إلى العلامة سانكين التركي الذين جاءوا كي يتعلموا ويعلموا في القدس ويحاوروا علماءها وفقهاءها لما للمدينة من سمعة متميزة في هذا الصدد، وقد دفعت القدس ومكانتها الشيخ شهاب الدين أبا العباس أحمد بن حسين بن أرسلان الرملي المقدسي الشافعي المعروف بأبن أرسلان (وهو من أشهر العلماء في بيت المقدس) إلى رفض ولاية مشيخة مدرسة الأمير حسام الدين ذات الأجر العالي وآثر الإشتغال في بيت المسجد طوعا في سبيل الله، وقد كان عدد كبير جداً من العلماء يدرسون في مدارس ومعاهد بيت المقدس تقرباً إلى الله لا ينتظرون أجرا من أحد لكن الولاة لم يكونوا ليقصروا مع العلماء فقد خصص قاضي دمشق (علاء الدين العسقلاني ٧٧٣ هـ) راتبا معلوما لجماعة من العلماء (الحنابلة) كان يصرف لهم من وقف المرحوم (شمس الدين محمد بن معمر) بشرط ملازمة الاشتغال والاجتماع في الأيام المعتادة

للدرس في المسجد الأقصى المبارك وقد سمي مجير الدين الحنبلي عشرة منهم.

أما المدارس التي كانت موجودة في القدس، فكثيرة جداً، وقد أحصى صاحب الأنس الجليل ثمانٍ وعشرين مدرسة تم انشاؤها في العصر الأيوبي والمملوكي بضمن دائرة المسجد الأقصى فقط، والمدارس هي، النحوية والنصرية والفارسية والتنكزية والبلدية والعثمانية والخاتونية والأرغوانية والمزهرية والجوهرية والمنجكية والجلولية والصبيبية والأسعردية والملكية والأمينية والدوادارية والباسطية والكريمية والتلغاردية والطولونية والغزية والحسنية والصلاحية والمعظمية والأفضلية ودار الحديث ودار القرآن والجراحية. ولكن الاستاذ كامل العسلي ذكر إحصائية أخرى أورد فيها أسماء تسع وستين مدرسة أنشئت من العام ٤٥٠ هـ حتى أواسط القرن العاشر، فإذا انتقلنا إلى المساجد، فقد أحصى المرحوم الدكتور محمد الكفراوي أربعة وتسعين منها، وهذا العدد الهائل من المساجد والمدارس يدل على ان القدس كانت كعبة العلماء لكل قاصد للدرس من أرجاء العالم الإسلامي. . فإذا علمنا ان مساحة بيت المقدس داخل الأسوار لا تزيد عن كيلو متر مربع واحد، بل انها تقلّ عن هذه المساحة قليلاً عرفنا ان الزحام على اتيانها كان كبيراً. وقد صدق ابن قتيبة حين قال انها سيدة المدائن وأم القرى، وصدق فيها قول كعب: مثل بيت المقدس عند الله عزّ وجل وسائر الأرضين، مثل رجل له مال كثير وفيه كنز فهو أحب ماله إليه فإذا أصبح لم يطلع على شيء من ماله غير كنزه وكذلك رب العالمين في كل صباح لا يطلع في شيء من الأرض قبلها يذر عليها جناحه ورحمته ثم يذرها بعد ذلك على سائر الأرض.

٧ ـ مكانة القدس السياسية:

لم يتخذ المسلمون القدس عاصمة سياسية لهم إلاّ في فترة قصيرة من خلافة سليمان بن عبد الملك ـ كما مرّ معنا ـ وكان هذا تكريماً للمدينة المقدسة التي شاء الخلفاء والقادة السياسيون أن يبعدوها عن الزحام المادي الذي يقتل روحانية المدينة ويقضي على مكانتها. ولعل هذا هو السبب الذي جعلهم يحجمون عن اتخاذ مكة المكرمة عاصمة لهم أيضاً. لكننا نذكر ان بني أمية قد اهتموا بالمسجد الاقصى اكثر من اهتمامهم بالمسجد الأموي الموجود في عاصمة ملكهم دمشق. لماذا ؟ ولماذا اهتم خلفاء بني العباس أيضاً بهذا المسجد اكثر من اهتمامهم بمساجد بغداد ؟ ولماذا التركيز على بيت المقدس؟ ولماذا سوّر سليمان القانوني القدس ولم يفعل ذلك مع سواها ؟ انها أسئلة

تستوقف الباحث لكن مكانة المدينة لدى هؤلاء يجعل متوفراً لأنه السبب نفسه الذي جعل بني أمية وبني العباس يضربون عملة تحمل اسم القدس وهو السبب عينه الذي جعل ملوك الأخشيديين كافة يوصون بأن يدفنوا في بيت المقدس وكذا عديد من الأمراء والحكام.

كانت القدس وما زالت وسوف تظل مفتاح السلام والحرب فعندما كانت تسقط في يد الأعداء كان المسلمون يعدون العدة لاستردادها فإذا تحررت كان تحررها مفتاح الحرية للبلاد المحتلة الباقية بأسرها، هذا ما حدث مع عمر بن الخطاب وصلاح الدين الأيوبي والسلطان الظاهر بيبرس وقطز، وهذا ما سيحدث اليوم ومستقبلاً فلن يكون للبلاد العربية قرار ولا الإسلامية، حتى يتم تحرير القدس وتخليصها من أيدي المحتلين الصهاينة الحاليين وما المؤتمرات والمهرجانات واللقاءات واللجان المعددة التي تحمل اسم القدس على امتداد العالم العربي والاسلامي إلا الدليل القاطع والقوي على ما تفعله هذه المدينة العزيزة من تأثير في حركة المسلمين وسلوكهم، وما مؤتمرنا الذي يعقد اليوم في هذا المكان الذي يبعد آلاف الكيلومترات عن مدينة القدس إلاّ واحداً من هذه الدلائل التي تشير إلى عميق التأثير لهذه المدينة الخالدة في أعماق ضمائرنا الدينية والعقدية والوطنية والتراثية التي تشكل مجموع قيمنا التي بها نؤمن وعليها نرتكز.

مكانة القدس لدى عامة المسلمين:

إذا اتخذنا من الحاضر ـ رغم الاحتلال بكل ما فيه من سيئات ـ مقياسا مع الماضي فإننا نشاهد، لا عشرات الآلاف من المسلمين يؤمون القدس بل مئات الآلاف وخاصة في أيام الجمعة من كل اسبوع، ففي هذا العام أم المسجد الاقصى ما يزيد على ربع مليون مسلم كي يؤدوا صلاة الجمعة الأخيرة من رمضان حسب الإحصاءات الاسرائيلية التي تقلل باستمرار عدد المسلمين القادمين للصلاة بينما ترفع بالمقابل أعداد اليهود كي تدلل على أن القدس أعظم أهمية لديهم منا نحن المسلمين، وهذا ينسحب على احصاءاتهم للسكان أيضاً حيث تحاول اسرائيل تزوير التاريخ كي تقنع الجهلاء من الناس الذين لم يقرأوا تاريخ القدس، ولا يعرفون طبيعتها العربية الإسلامية، بأن اليهود كانوا مالكيها وانهم شكلوا الاغلبية في العصور السالفة؛ إن احصاءات الفلسطينيين للزوار المسلمين والمصلين الذين أمّوا المسجد الاقصى خلال شهر رمضان زادت على المليون والمائتي ألف إنسان، وأظن ان هذا الرقم وحده يعكس مدى ما للقدس من مكانة لدى

عامة المسلمين كمكان للصلاة لكن القدس ليست مكان صلاة وعبادة فقط فإن الآباء والأمهات القادمين إلى القدس من أرجاء فلسطين بعامة يحملون الكعك المقدسي كهدية غالية وعزيزة إلى أسرهم وجيرانهم وكذلك انواع الحلوى التي شهرت بها مدينة القدس وانهم ليرسلون ابناءهم إلى مدارسها وجامعاتها ومشافيها كي يتعلموا أو يتسوقوا أو يستشفوا في رحاب هذه المدينة الطاهرة و إن كثيرين منهم ليوصون بأن يكون مدفنهم الأخير هو بيت المقدس لاعتقادهم بأن تراب بيت المقدس يحنو عليهم حيث الضجعة الأخيرة، وإن جميع مدارس فلسطين لتحرص في كل عام أن تقوم برحلات إلى بيت المقدس رغم الممانعة الاسرائيلية، ومع ذلك فإن كثيراً من هذه المدارس تكسر الحصار وتدخل بيت المقدس ويدخل الطلاب والطالبات متحملين المعاملة السيئة من الجنود ورجال الشرطة الاسرائيلية عند مداخل المدينة أو عند أبواب المسجد الأقصى، كما يحرص الفلسطينيون على أخذ أبنائهم إلى المدينة المقدسة وفي كثير من الحالات بناء على طلب من هؤلاء الأبناء وتحرص العائلات الفلسطينية المسلمة أن تحضر أبناءها وبناتها إلى بيت المقدس للزيارة والصلاة ولهذا ترى الأمهات والآباء يحملون أبناءهم الصغار ليعرفوهم ببيت الله الأقدس ببيت المقدس، وقد تقاطر إلى بيت المقدس آلاف المسلمين من أقطارهم القريبة والبعيدة واتخذها البعض سكناً، وكانت وكانت حارة المغاربة على سبيل المثال من كبرى حارات المدينة فقد جاءها العلامة ابن خلدون وعبد الملك بن حبيب احد تلامذة مالك من الأندلسيين الذي كان يكثر من زيارة المدينة والاخذ عن اهلها، وابو الحسن الزهري الاندلسي تلميذ أبي بكر الشبلي الذي أقام فترة في القدس وأخذ عن علمائها وأبو عبد الله محمد بن علي القرطبي تلميذ قاسم بن أصبغ والفقيه المحدث عبد الله بن الوليد الأنصاري والأندلسي الذي تتلمذ على ابن أبي يد القيرواني والذي أقام في القدس حتى وفاته وقد دفن في المدينة كما قدم إلى المدينة عالمان فقيهان من الأندلس وهما أبو بكر محمد بن الوليد الطرطوشي صاحب كتاب سراج الملوك وأبو بكر بن العربي الفقيه الإشبيلي صحاب كتاب أحكام القرآن، وأما ابن العربي فقد مكث ثلاث سنوات وقد جاءها الرحالة محمد بن عمر بن رشيد الفهري السبتي وأبو عبد الله محمد العبروي الحيحي والقاسم بن يوسف التحيبي الذي عنون رحلته بـ (مستفاد الرحلة والاستغراب) وذلك في ثلاثة أجزاء، كما قدم إليها الرحالة الاندلسي الشهير ابو البقاء خالد بن عيسى البلوي فأقام فيها شهرين ونصف وامضى فيها

طيلة شهر رمضان متعبداً وسجل مسموعاته ومرثياته في كتابه المعروف بـ «تاج المعرفة في تحلية علماء المشرق» ومما قاله في وصف المسجد الأقصى المبارك: «وعاينت الحرم الشريف حقيقة فقد أحلني لديه الترحال فاخترت مجاورته وآثرت بملازمته وقلت أين أذهب عن موطني مهبط الرحمة وموضع محشر الأمة ومحل تفريج الكرب والغمة». وقد تكاثر عدد المغاربة الوافدين إلى القدس وذلك منذ القرن السادس الهجري حتى صارت له قرب المسجد الاقصى حارة أطلق عليها اسم حارة المغاربة وقد أوقفها الملك الأفضل نور الدين على طائفة أهل المغرب من مختلف أجناسها. كما أوقف هذا الملك مدرسة الأفضلية على فقهاء المذهب المالكي، وقد تولى بعض المغاربة مناصب رفيعة فكان ابو الحسن المعافري المالكي المتوفي أوائل القرن السابع خطيباً للمسجد الأقصى المبارك بعد فتحه وأبو بكر الشريشي المتوفي عام ٦٣٥ هـ الذي تولى مشيخة الحرم بالقدس الشريف، وابن الأزرق الغرناطي الذي تولى قضاء بيت المقدس في القرن التاسع الهجري، كما كانت أكثرية أئمة المالكية من الطائفة المغاربية. فالقدس بلد إسلامي عالمي بمعنى ان اهلها هم المسلمون وانها قد اصبحت تضم مزيجاً متعدد الجنسيات - وفق التعبير الحالي - يضم العراقي واليمني والمصري والباكستاني والهندي والمغربي والسوداني والتركي والايراني وسواهم من ديار الاسلام المختلفة، وكلهم عدوا القدس واعتبروها دارهم ومستقرهم، فصارت مدينة المسلمين كما هي مدينة الاسلام.

مكانة بيت المقدس الجمالية لدى المسلمين:

يمكن الإبتداء في هذا الموضوع بلفت الانتباه إلى الاسم، إذ اطلق المسلمون على المدينة اسماً روحياً يقترن باسم الجلالة، فالقدس في اللغة: تنزيه الله تعالى، وهو المتقدس القدوس المقدس، ويقال القدوس (فعول) من القدس، وهو الطهارة... والقدوس من صفات الله سبحانه وتعالى فهو الطاهر المنزه عن العيوب والنقائص، وتقدس أي تطهر، وفي التنزيل (ونحن نسبح بإسمك ونقدس لك) نقدس لك أي نطهر أنفسنا لك، وكذلك نفعل بمن أطاعك، أي نطهره..

وبيت المقدس: أي البيت المطهر، أي المكان الذي يتطهر به من الذنوب.

القدس: البركة والنسب إلى المقدس المقدسي،

روح القدس: جبريل عليه السلام

قال الشاعر:

لا نوم حتى تهبطي أرض القدس وتشربي من خير ماء بقدس

أراد الأرض المقدسة.

لقد اختاروا للمدينة إسماً يتصل بجلال الله، فهو القدوس، ولعلها المدينة الوحيدة التي تقترن بلفظ الصفة الإلهية وهذا لم يأتِ من فراغ، إنما يحمل دلالة روحانية وعقيدية واضحة، وإذا وازنا بين البيت المقدس أو القدس، وأقدس مدينتين عند المسلمين وجدنا ان مكة قد وصفت بالمكرمة والمدينة بالمنورة وفرق كبير بين هذين الوصفين ولفظ القدس أو بيت المقدس. فإذا تتبعنا الأوصاف التي وصفت بها المدينة وجدنا ما يقرب من عشرين، فهي الساهرة والمباركة والمطهرة والمقدس وبيت القدس والقدس المحروس والقدس الشريف وبيت الله المقدس..

وقد استوقفت العمارة المقدسية بجمالها كثيراً من المؤرخين والرحالة والزائرين والأجانب، فهذا (غوستاف لوبون) يقول في مسجدها الأقصى: «إنه أعظم بناء يستوقف النظر، إن جماله وروعته مما لا يصل إليه خيال إنسان» وفي المدينة المقدسة يقول (فان بريشم) لعل عظمتها وجمالها في تخطيطها وتصميمها من بساطة وتناسق... إلى أن يقول: «حقاً إنها مفخرة العمارة الإسلامية» وقد ذهب إلى هذا الرأي الدكتور مروان أبو خلف، في بحثه «المعالم الحضارية عبر العصور التاريخية في مدينة القدس» حين قال «أما قبة الصخرة فهي من أبرز هذه الأبنية وأفخمها في تاريخ العمارة الإسلامية وهي نموذج فريد من العمارة لم يتكرر على طوال الفترة الإسلامية وقد صرف الخليفة الأموي الخامس عبد الملك بن مروان على بنائها خراج مصر لسبّع سنوات، وقد أفتن المعماريون والمزوقون والنحاتون المسلمون بالقدس وكر سوا فنهم وكل براعتهم لإبراز جمال المدينة فكانت الزخارف المعمارية التي استخدمت أنواع الفيسفساء والخشب والرخام والجص والنحاس والكتابات والرسومات النباتية والسلاسل والفازات والخطوط والأشكال الهندسية البديعة التي تعد آيات فائقة الخلابة في تاريخ الفن والعمارة الإسلامية، وقد نوع الفنانون المسلمون في الألوان فكانت الألوان الرخامية المزخرفة بالأسود والأزرق الداكن والذهبي الظاهر على المزهريات والبوابات والأبواب والمحاريب والدعامات... إضافة إلى الزخارف الحجرية المتعددة وكذلك الخشبية، إذ أن سقف الأقصى يحتوي على أربعة آلاف خشبة تشكل هذا الجملون المصنوع من أخشاب السرو التي اجتلبت خصيصاً لمدينة

القدس، حيث تم الحفر عليها وغطيت بزخارف متنوعة تدل على مدى العناية الفائقة بإبراز جمال المدينة من خلال ابنيتها وأروقتها وأسواقها وشوراعها وبتنوع الأشكال الهندسية الثمانية والرباعية والدائرية التي عملت بشكل جمالي فاتن يظهر التنوع الذوقي للفنانين الذين اشتغلوا في بيت المقدس والى اختلاف مصادرهم الجمالية وغناها، مما ساعد في تجميع الخبرات جميعها لتكون في خدمة المدينة جمالا وفتنة، إذ تبارى المهندسون والمعماريون والفنانون في إبراز مواهبهم وترجمتها إلى مرئيات محسوسة على أرض الواقع، هذا بالاضافة إلى الزخارف النحاسية التي التي ما زال قسم منها ظاهر للعيان في المسجد الأقصى بواباته، ومن هذه الزخارف ما هو مدهون بالذهب، وقد كانت قبة الصخرة إلى عهد قريب مغطاة بألواح ذهبية وما زالت مدهونة بهذا الطلاء الثمين من المعدن. . . أما الدهان على الجص فما زال فناً قائماً متوالياً معمولاً به حتى أيامنا الحاضرة للحفاظ على هذا التراث الجمالي البديع.

لقد نظر المعماريون المسلمون إلى القدس نظرة متكاملة، تأخذ المدينة كلها في بعد جمالي واحد، ولهذا ارتبطت هندسة المدينة بالنظرة الشاملة إليها فهي وحدة متكاملة متصلة البناء متصلة الشوارع، متصلة المياه، ـ المياة والأسبلة مزنرة داخل سور واحد موحد البناء، حيث الصخور الكبيرة عند القاعدة والأبراج عن القمة، بحيث لا تماثله مدينة إسلامية أخرى في هذا السياق رغم التعددية السكانية داخلها ذلك ان المسلمين حافظوا بشرف وعزة على روح ونص العهدة العمرية التي كفلت كامل الحريات لجميع فئات سكان المدينة دون تمييز، لا كما نشاهده في هذه الايام من تميز عنصري واضح يقوم به المحتلون الصهاينة الذين حولوا حياة السكان المسلمين والمسيحيين وغير اليهود بعامة داخل المدينة إلى جحيم، من خلال عمليات المصادرة والمداهمة والإخلاء التعسفي واقتحام المنازل، وتعديات العصابات المتطرفة المدعومة من اجهزة الدولة الرسمية مادياً ومعنوياً أيضاً وذلك عندما قاموا بتغيير معالمها القديمة المتناغمة وحولوا قسماً كبيراً منها إلى ابنية غريبة الطراز لا تنسجم مع النظرة الجمالية التاريخية الوقورة التي تقسّم فيها هذه المدينة، لقد افسدوا جمال المدينة من الخارج كما افسدوا نفوس الساكنين من الداخل فحل البغض والشنآن مكان الرحمة والتسامح، وتبدل الجوار الطيب الأنيس إلى جوار كريه وموحش، يتوجس المسلم خيفة على نفسه وعياله وماله في كل لحظة، كما أشاعوا روح الكراهية بين المتحابين التاريخيين من السكان العرب

والأجانب وحولوها إلى مدينة تشوهها اصوات السكارى والمخمورين ليلاً بدلاً من اصوات التهليل والتكبير والتسبيح والذكر، ولا يمكن ان تسترد المدينة جمالها وجلالها إلاّ إذا استرد السكان هدوءهم النفسي وعادت اليهم الطمأنينة والأمن، الأمن على الحياة والمعاش والولد، وهذا لا نجده الآن.

تعرضنا في الفقرة الثامنة الخاصة بـ (القدس لدى عامة المسلمين) لأهمية المدينة لدى المغاربة بشكل خاص، وفي هذه الفقرة نعرض بإيجاز سريع لأهميتها الجمالية في عهد المماليك فقط، إذ تطورت المدينة تطوراً مميزاً في عهدهم حتى أن بناء البيوت تطور من ضرورة للعيش إلى فن جمالي، فاستعملوا النقوش والزخارف والحجارة المتعددة الألوان وقد عرف عنهم انهم استعملوا لوناً محدداً لكل صنف من الحجارة، فيكون الصف الأول من الجير الأصفر الباهت، يليه الحجر الزهري، فالأسود فالأبيض، وتتكرر الألوان حتى السقف، وكذلك يستعمل في بناء السور الخارجي الحجارة الملونة وبالترتيب نفسه وكانت المباني العامة لا تقل جمالاً عن الدور الخاصة، وكان المماليك يكثرون من استعمال السيراميك بفن وابداع، وفي القدس ثمانية وستون بيتاً ما زالت قائمة من ذلك العهد وحده.

وقد حرص كثير من المسلمين على اتخاذ القدس نسباً يلتحقون به، ولا أقول يلحقونه باسمائهم، وذلك تقرباً من المدينة وجلال اسمها نذكر منهم عى سبيل الاشارة.

- أحمد بن مسعود المقدسي المحدث المعروف المتوفي ٢٤ هـ.

- أبو محمد عبد الله بن سالم المقدسي المتحدث المعروف المتوفي ٣١٠ هـ.

- رائع بن عبد الله المقدسي والي دمشق المتوفي في مصر عام ٣٢١ هـ وقد نقل إلى القدس ليدفن فيها.

- أبو هاشم اسماعيل عبد الواحد الربعي المقدسي الذي تولى القضاء في مصر والمتوفي عام ٣٢٥ هـ.

- مطهر بن طاهر المقدسي المؤرخ المعروف، مصنف كتاب «البدء والتاريخ» والمتوفي عام ٣٥٥ هـ.

- محمد بن أحمد بن أبي بكر البناء المقدسي واضع كتاب «أحسن التقاسيم»

- أحمد بن الحسين بن أحمد أبو بكر المقدسي المقريء المعروف والمتوفي عام ٤٦٨ هـ.

ـ الحسن أبو علي بن محمد الدلفي المقدسي الفقيه الفاضل الورع والمتوفي عام ٤٨٤هـ.

أبو الفرج عبد الواحد بن محمد بن أحمد الشيرازي المقدسي، شيخ الشام وناشر المذهب الحنبلي في بيت المقدس والمتوفي عام ٤٨٦ هـ.

ـ أبو الفتح نصر ابن ابراهيم المقدسي الفقيه المعروف مصنف كتاب الانتخابات الدمشقي المتوفي عام ٤٩٠ هـ.

ـ أبو الحسين يحيى اللخمي المقدسي، المحدث الذي تولى قضاء الإسكندرية.

ـ أبو المعالي المشرف بن المرجا بن ابراهيم المقدسي، من علماء بيت المقدس وهو صاحب كتاب فضائل بيت المقدس.

وهناك عشرات بل مئات الأشخاص الذين تشرفت اسماؤهم بهذا الإلحاق والنسب إلى مدينة القدس، إسم الله الأشرف.

وبعد فإن كل ما قيل وما يقال وما سوف يقال عن القدس لا يمكنه أن يرقى إلى مقامها الأسنى، ومكانتها الأسمى في قلوب المسلمين وضمائرهم ولعل خير ما ننهي به بحثنا هذا ما قاله مسلم شهد تحريرها من براثن الفرنجة الصليبيين على يد الفاتح صلاح الدين قال: هذا يوم كريم، وفضل عميم، وموسم عظيم، هذا يوم تجاب فيه الدعوات، وتصب البركات، وتسيل العبرات، وتقال العثرات، ويتيقظ الغافلون، ويتعظ العاملون، وطوبى لمن عاش حتى حضر هذا اليوم الذي فيه إنتعش الاسلام وارتاش، وما أفضل هذه الطائفة الحاضرة والعصبة الطاهرة والأمة الظاهرة.. التي شرفها الله بالتوفيق لهذه الطاعة، فمن سر ان يمشي في روضة من رياض الجنة فليمش في بيت المقدس.

هذه هي القدس، وهذه نتفة من مكانتها يتطلع صاحب هذا البحث وبحثه إلى الله إن يكونا قد تمكنا من لفت الانتباه إلى جوانب مهمة في حياة هذه المدينة الاسلامية الخالدة غير مقصرين.

مكانة القدس في الدين المسيحي

مداخلة البطريرك ميشال الصباح بطريرك القدس الشريف

سيداتي سادتي

إن هذا المؤتمر الدولي السابع حول مستقبل القدس العربية هو جهد فكري عربي ومسلم وقد طلب إلي في هذا الجهد الفكري العربي ان اقدم شيئاً من الفكر العربي المسيحي. أنا مسيحي من القدس، ومن الكنيسة الكاثوليكية، والكنائس المسيحية في القدس وفي العالم أربع عائلات، الكاثوليكية والأرثوذوكسية المعروفة بالروم الأرثوذوكس والأرثوذوكسية الشرقية اي السريان والأرمن والأقباط والآشوريون والكنائس البروتستانتية. سأعتمد في عرضي هذا وثائق ظهرت وتلخص وجهات نظر جميع هذه العائلات الكنسية.

وهي أولاً: الوثيقة الصادرة من بطاركة القدس ورؤساء الكنائس فيها في شهر تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٤، وهم يمثلون العائلات الكنسية الأربع المذكورة أعلاه.

وثانياً: الوثائق الصادرة عن مؤتمر الأساقفة الكاثوليك المنعقد في القدس في شهر تشرين الأول / اكتوبر ١٩٩٨ . وقد شارك فيه سيادة المطران طورون ممثل خارجية الفاتيكان والقى فيه كلمة أوضح فيها موقف الكنيسة الكاثوليكية من القدس.

وأخيراً البيان الصادر عن مجلس الكنائس العالمي اثر انعقاد الجمعية العمومية الثامنة للمجلس في هراري زمبابوي في كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٨ . ويمثل هذا المجلس الكنائس البرتستانتية والأرثوذوكسية والأرثوذوكسية الشرقية.

ولا بد من هذه الملاحظة الأولى قبل الخوض في الموضوع وهو ان الموقف المسيحي من القدس هو موقف ذو شقين: موقف المسيحيين في العالم، وموقف المسيحيين العرب في القدس الذين يعيشون فيها حياتهم اليومية والدينية بجميع متطلباتها. والموقفان مرتبطان ومكملان لبعضهما البعض.

من جميع تلك الوثائق يلخص الموقف المسيحي من القدس بالنقاط التالية:

أولاً: القدس مدينة مقدسة للديانات الموحدة الثلاث معاً أي اليهودية والمسيحية والإسلام.

ثانياً: القدس هي للمسيحيين قاطبة الساكنين فيها والمنتشرين في العالم وعلى اختلاف العائلات الكنسية فهي مدينة الجذور. فيها عاش السيد المسيح وعلّم وصنع المعجزات وتألم ومات وفيها تمت القيامة المجيدة. وفيها حلّ روح الله على الرسل الأولين. ويعتبر هذا الحدث والمعروف بيوم العنصرة يوم ولادة الكنيسة. فكل كنيسة في شرقنا العربي وفي العالم كله ولدت يوم ذاك في القدس وهذا هو أساس العلاقة الوثيقة بين المسيحية ومدينة القدس.

ثالثاً: الحضور المسيحي في المدينة المقدسة هو حضور مستمر لم ينقطع منذ ألفي سنة وحتى اليوم.

رابعاً: للكنائس المختلفة فيها حقوق خاصة اكتسبتها عبر الأجيال يعرف بعضها بنظام ستاتوكوم وقد حدد في اتفاقات دولية، ثم احترمتها الدول المتعاقبة في حكم البلاد، فلا بد من اقرارها واحترامها في اي اتفاق يتم حول المدينة المقدسة.

خامساً: تقع على عاتق كنيسة القدس مسؤوليات وواجبات تجاه كنائس العالم وهي استقبال المؤمنين القادمين إليها من جميع انحاء العالم وخدمتهم، حجاجاً أو مجاورين مقيمين فيها للعلم أو للعبادة. فكل حلّ للمدينة المقدسة يجب ان يوفر للكنائس فيها الامكانات اللازمة للقيام بواجباتها هذه. سادساً القدس للمسيحيين الفلسطينيين فيها كما وللمسلمين واليهود فيها هي في الوقت نفسه مدينة مقسة ومدينة الحياة اليومية. بكل مقتضياتها وقضاياها ولا بد من ان يكون في هذا المجال مساواة تامة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات.

مستقبل القدس ومصيرها:

قلنا ان القدس مدينة مقدسة للديانات الموحدة الثلاث معاً. وهي اليوم موضوع نزاع بين شعبين هذا الواقع يدعو شعبيها إلى ايجاد وضع خاص يناسب قداستها ويجعلها فوق الحروب والخصومات حتى تصبح مدينة سلام دائم ونهائي وحتى تبقى مفتوحة في كل زمان، في زمن الحرب والسلم، أمام جميع المؤمنين من أي بلد ومن أي شعب كانوا. والخبرة التاريخية تبين انه يستحيل على اية دولة في العالم ان تضمن للقدس هذه الحرية بصورة مطلقة فكل دولة تغلق المدينة أو تفتحها بحسب مقتضياتها الأمنية. تفتحها في حالة

السلم وتغلقها في حالة الحرب في وجه الاعداء هذا ما حصل ويحصل حتى اليوم وحتى هذه اللحظة في المدينة المقدسة. وهذا الوضع الخاص للقدس تحدده السلطات المحلية نفسها، وهي نفسها التي تشرف على حكم المدينة. وبعد تحديد هذا الوضع واقراره من قبل اهلها لا بد بعد ذاك من تدعيمه بضمانات دولية لحمايته وضمان استقراره. ويجب ان يتفق هذا الوضع الخاص والمكونات الخمسة في المدينة المقدسة، اي الديانات الثلاث والشعبان. الاستثناء فيها والاستئثار أو تفضيل شعب على شعب أو ديانة على ديانة، هو مناقض لطبيعة القدس، وناقض لسلامها. فلا بد اذن من المساواة بين المواطنين. في جميع الحقوق والواجبات بما في ذلك السيادة فلا يكون احد سيداً على احد ولا احد خاضعاً لأحد، ولا احد بحاجة إلى حماية احد. بل يكون الجميع متساوين والقوانين نفسها تحميهم جميعاً بالتساوي. جاء في خطاب المطران طورون ممثل خارجية الفاتيكان في مؤتمر القدس المذكور سابقاً: «اعتقد هنا انه لا بد من توضيح اولي عندما نتكلم عن القدس فإن الكرسي الرسولي يرفض التمييز الدارج أحياناً بين قضية الأماكن المقدسة وقضية القدس. من الواضح ان الأماكن المقدسة لما فيها من نشاط ديني وثقافي انما تتخذ معناها من علاقتها الحميمة بكامل بيئتها، ليس فقط من حيث المكان بل وبصورة خاصة لأنها دينية ولما فيها من تراث معماري ومقدس وفوق كل شيء لما فيها من جماعات ومؤسسات بشرية. ففي موضوع القدس كلا البعدين الديني والسياسي أي بعد الأرض، مرتبطان ببعضهما البعض ارتباطاً وثيقاً. بالرغم من اختلافهما من حيث المضمون الأساسي ومن حيث طريقة المعالجة والبحث عن الحلول. لا يكفي اذن حل مسألة الارض في موضوع القدس، لأن القدس مدينة لا مثيل لها في مدن العالم، فهي جزء من تراث البشرية جمعاء وقد اظهر العالم اهتمامه بها من خلال قرارات الامم المتحدة في محاولة للمحافظة على هذا التراث.

وحتى يحترم الحضور المسيحي في القدس لا بد من ان يُسمع صوت المسيحيين المحليين العرب والمسيحيين في العالم في أية مفاوضات تقرر مصير المدينة المقدسة. ثم ان هذا الوضع الخاص للقدس يمكن ان يشمل المدينة بكاملها مع احترام الطموحات القومية لكلا الشعبين فيها ويمكن ان يشمل المدينة ضمن الاسوار. وللمدينة داخل الاسوار برزت فكرة لحل الوجه الديني للصراع من غير فصله عن الوجه السياسي ولم ترد هذه الفكرة في أي من البيانات المذكورة اعلاه، وهي ان تكون للمدينة داخل الأسوار مدارة من قبل هيئة دينية مشتركة تمثل الديانات الثلاث الإسلام واليهودية والمسيحية،

وتكون هذه الهيئة مرتبطة بصورة ما بالهيئة السياسية التي تحكم المدينة بكاملها.

المسيحيون العرب والمسلمون العرب:

المسيحيون والمسلمون في جميع البلدان العربية أبناء وطن واحد ويشكلون واقعاً سياسياً واحداً في كل بلد من بلادهم وقد جمع بينهما تاريخ واحد على قاعدة الديانتين المختلفتين وكذلك الأمر في القدس من حيث العلاقة بين الفلسطينيين المسيحيين والمسلمين في الاسلام واليهودية، الجمع بين الدين والحق السياسي في الأرض المقدسة أمر طبيعي. وليس الأمر كذلك في المسيحية. ومع ذلك فإن المسيحيين في الأرض المقدسة مقتنعون ان حقهم السياسي في بلدهم لا يختلف عن حق مواطنيهم المسلمين واليهود، فهم ليسوا طرفاً ثالثاً في موضوع القدس، بل طرف اساسي عربي وفلسطيني ومسيحي وموقفهم موجه للموقف المسيحي العالمي ومؤثر حاسم فيه فهم ليسوا اقلية بحاجة إلى نظام حماية أو تسامح من قبل طرف آخر في المدينة ولهذا اذا رأى أي طرف ان المسيحيين العرب في فلسطين هم اقلية تحتاج إلى حماية أو تطالب بامتيازات فإن رؤيته غير صحيحة. المسيحيون في القدس لا يطالبون بإمتيازات. بل يطلبون حقوقهم كاملة كمواطنين، ويطالبون بحقوق كنائسهم التاريخية. فهم جزء اساسي من النسيج الاجتماعي والانساني والسياسي في الأرض المقدسة. وهذا يعني ان لهم كلمتهم في مستقبل المدينة المقدسة من حيث مواطنيتهم ومن حيث اهمية كلمتهم في العالم المسيحي. وعلى الموقف العربي ان ينظر في هذا الواقع المسيحي العربي فيلقى هو نفسه القبول في العالم المسيحي بمقدار التنسيق والتفاهم المتبادل المسيحي - الإسلامي العربي. وبمقدار ما يتسع الموقف العربي الإسلامي فيدرك الحضور المسيحي العربي المحلي ويقبله جزءاً لا يتجزأ من العالم العربي.

واختم بخاتمة بيان بطاركة القدس ورؤساء الكنائس فيها: القدس رمز لحضور الله ووعد به ورمز للأخوة والسلام بين ابناء البشرية ولاسيما بين ابناء ابراهيم اليهود والمسيحيين والمسلمين. اننا ندعو جميع الاطراف المعنية ان تدرك طبيعة القدس وتفهم المعنى العميق بكونها مدينة الله. لا أحد يقدر ان يستأثر بالمدينة بطرق تستبعد الغير. ندعو كل طرف إلى تجاوز الرؤى والأعمال، التي تستثني الغير والى الأخذ بعين الإعتبار الطموحات الدينية والقومية لهم حتى يعود للقدس طابع الشمولية الحقيقي وتعود مكاناً مقدساً يجد الناس فيه اجمعين السلام والمصالحة. وشكراً.

مكانة القدس في الدين اليهودي

مداخلة موريس جاكوبي كاتب وصحافي فرنسي ألقتها نيابة عنه السيدة جانيت هيس

السيدات والسادة

إن لمدينة القدس مكانة مقدّسة في الدين اليهودي كما في أذهان اليهود اللادينيين. وعلى مرور سنين الاحتلال اصبحت هذه المدينة رمز الوجود اليهودي بالنسبة للجميع وحلّت محل كل وجود يهودي آخر على الصعيد الثقافي والشعائري.

علينا أيضاً ان نذكر هنا ان القدس تحتل مكانة كبيرة في الشعور العالمي ليس فقط في اذهان اليهود ولكن أيضاً في اذهان المسيحيين والمسلمين. فالقدس هي الرمز المطلق بالنسبة للأديان السماوية الثلاثة وهي اديان الكتاب.

إلا ان اسرائيل تلجأ إلى استعمال هذا الرمز لأهداف سياسية من شأنها ان تساعدها على متابعة توسعها في المدينة المقدسة وحولها.

نزع عروبة القدس بضراوة واستبدالها بالتهويد

منذ عقد اتفاقيات اوسلو، عمدت اسرائيل على عزل مدينة القدس عسكرياً عن باقي الأراضي الفلسطينية متذرّعة بأسباب امنية ولكن السبّب الحقيقي هو سياسي ويكمن في محاولة اسرائيل تشريع مدينة القدس كعاصمة لإسرائيل وتهويدها بطرق ضارية على حساب الشعوب الموجودة على الأرض ومحوها من اذهان الجميع كمدينة عربية أساساً ومنذ فجر التاريخ.

فالشعوب العربية والشرق اوسطية من الأديان الثلاثة كانت كلها تعيش سوية في القدس وعلى سائر الاراضي الفلسطينية العريقة، وكانت هذه الشعوب صديقة يربطها حبّها لهذه الارض ولحجارتها القديمة العريقة. فجاء اليهود الاوروبيون حاملين مشاريع تنمية وتطوير لا تنطبق على هذه الارض الشرقية وهم يجهلون تماماً انماط العيش العربية السائدة في هذه المنطقة الشرق أوسطية قضوا بذلك على هذا التفاهم والانسجام الذي

دام طوال عهود طويلة واثاروا العداءات بين مختلف المجموعات والأديان.

وبدأت مدينة القدس تفقد شيئاً فشيئاً روحها العربية لتشبه المدن الغربية وذلك اثر فقدان سكانها الفلسطينيين الذين طردوا منها وصودرت اراضيهم، وبعد نفي اليهود الشرقيين في ارباض المدينة ومحاصرتها بالمستوطنات اليهودية والطرق الملتفة حولها.

اسرائيل: فشل غير معترف به لاستعمار اوروبي في بلد من العالم الثالث.

نحن على عتبة العام ألفين. وهذا يعني دهراً واكثر بعد ظهور فكرة «الدولة اليهودية» التي جاء بها تيودور هرتزل، ونصف دهر بعد اقامة دولة سرائيل.

كان هدف الحركة الصهيونية اقامة دولة لليهود الاشكنازيين من اوروبا الشرقية والوسطى الذين عانوا من الحركات المناهضة للسامية، على ارض فلسطين. في اواخر القرن التاسع عشر بلغ عدد سكان فلسطين ٦٠٠ ألف نسمة من اليهود والمسيحيين والمسلمين. وبلغ عدد اليهود الاشكنازيين في اواخر القرن التاسع عشر حوالي ١١ مليون: ثلثيهم كان يعيش في اوروبا الشرقية والوسطى، والثلث الاخير كان قد هاجر إلى اميركا.

وأما اليهود العرب الشرقيين الذين كانوا يعيشون في بلدان البلقان (التابعة للأمبراطورية العثمانية) وعلى اراضي العالم العربي والمسلم والتي تمتد من المحيط الاطلسي إلى الخليج الفارسي، فبلغ عددهم اقل من مليون نسمة.

في تلك الفترة كان الاستعمار الاوروبي في بلدان العالم الثالث في اوجه. فالمستعمر الاميركي كان يقتل هنود الفارويست للإستيلاء على اراضيهم، والمستعمر البريطاني عمد على القيام بالتنظيف العرقي في تسمانيا واستراليا، والمستعمر الفرنسي طرد الفلاحين الجزائريين من السهول إلى الجبال في الجزائر. ففي هذه الاجواء لم يبدُ التطهير العرقي في فلسطين من أجل اقامة اليهود الاوروبيين، كعملة غريبة شاذة.

وفي اوضاع كهذه برز ازدراء اليهود الأشكنازيين تجاه اليهود العرب الشرقيين الآتين من العالم العربي والمسلم.

فاليهود الاشكناز كانوا يكرهون اليهود العرب اكثر مما كرهوا الفلسطينيين. ويُحكى ان الشاعر الاسرائيلي بياليك قد اختصر موقف المستعمرين اليهود الاشكنازيين تجاه اليهود العرب الشرقيين بهذه النكتة: «سُئل احد المستعمرين اليهود الاشكنازيين، ـ لماذا تكرهون العرب إلى هذا الحد؟

- لأنهم يشبهون «الفرانكس» كثيراً (الفرانكس تعني اليهود العرب الشرقيين في لغة اليديش).

قررت الوكالة اليهودية في شهر تشرين الأول /اكتوبر ١٩٤٨ توقيف هجرة اليهود العرب الشرقيين نحو اسرائيل، وصرح الناطق بلسان هذه الوكالة بما يلي: «يجب ألا ننسى إن دولة اسرائيل اقيمت على الاراضي الفلسطينية لحل مشكلة اليهود الاشكنازيين».

إلا ان هذا الاتجاه تغيّر تماماً بعد بضعة شهور. اذ انه من اصل ملايين اليهود الاشكنازيين الذين خطط بن غوريون لقدومهم من اوروبا واميركا لم يأتِ إلاّ ١٦٠ ألف لاجئ اتوا إلى اسرائيل لأن جميع بلدان الهجرة الاخرى لم تفتح لهم ابوابها. وغدت الوسيلة الوحيدة لأعادة تعمير فلسطين بعد ان طُرد منها ٧٢٠ ألف فلسطيني، تشجيع قدوم اليهود العرب الشرقيين إليها بجميع الوسائل الممكنة. لم يكن مرغوباً بهؤلاء اليهود العرب الشرقيين ولكن قدومهم كان اساسياً من اجل تأمين اليد العاملة اللازمة في قطاع البناء والصناعة ولا سيما لتأمين النفر الذي كان جيش «تساحال» بحاجة اليه.

اول اليهود الذين اتوا إلى دولة اسرائيل كانوا اليهود اليمنيين بعد ان اعطى الأمير اموالاً كبيرة ولا سيما الذهب لترحيلهم. فقطعوا الصحراء سيراً على الاقدام حتى مرفأ عدن مما ادى إلى موت المرضى والضعفاء العجّز وأما الذين نجوا من هذه المرحلة فقد تم نقلهم على متن طائرات مخصصة اوصلتهم إلى اسرائيل. وبعد ذلك اتى دور اليهود العراقيين، إذ ان بن غورويون كان قد عقد معاهدة مع الديكتاتور نوري السعيد حيث اعطاه الحق بالاستيلاء على جميع املاك هؤلاء اليهود، التي قُدرت بمليارات الدولارات، مقابل السماح لهم بمغادرة العراق نحو اسرائيل. وعقد بن غوريون أيضاً معاهدات مع فرنسا لترحيل اليهود من شمال افريقيا قبل اندلاع حرب سيناء الأولى، ومع ايطاليا التي سمحت لليهود الخاضعين للأستعمار في ليبيا ان يرحلوا ويستعمروا بدورهم فلسطين. ثم اندلعت حرب سيناء الأولى وقد شنتها فرنسا وبريطانيا سوية ضد مصر سنة ١٩٥٦ .

فاضطرت اسرائيل إلى الانسحاب من الاراضي التي احتلتها، إلاّ ان اغلبية اليهود المصريين لجأوا إلى اسرائيل.

هكذا تحولت اسرائيل على الصعيد الديمغرافي حوالي نهاية الألف الثانية، إلى دولة

عربية تعيش فيها ٣ مجموعات:

ـ الفلسطينيون الاصليون، وهم منحدرون من العبريين القدماء، ويبلغ عدد الذين ما زالوا يقيمون منهم في فلسطين حتى ولو كانوا أُرغموا على التنقل، وعدد الذين أُرغموا على الرحيل إلى البلدان العربية المجاورة ٣ ملايين نسمة والمليون الأخير ينتشر في مختلف انحاء العالم، وهم يؤلفون ما يسمى بالجالية الفلسطينية في بلدان الإغتراب.

ـ ما يقارب مجمل اليهود الذين اتوا من العالم العربي الاسلامي.

ـ ما يقارب المليونين ونصف المليون يهودي اشكنازي.

عند اقامة الدولة الاسرائيلية كان معظم الشعب اليهودي فيها من الاشكنازيين إلاّ انه اليوم، عشية الألف الثالث للبشرية، اضحت غالبية اليهود في اسرائيل من اصل عربي. وتشمل هذه الغالبية اليهود الذين جاؤوا من العالم العربي الذي يمتد من المحيط إلى الخليج، والذين اتوا أيضاً من البلدان الاسلامية الاخرى مثل الباكستان وايران أو افغانستان اضافة إلى اليهود السيفاراد من مختلف الأقاليم التركية والبلغارية واليونانية واليوغوسلافية التابعة للأمبراطورية العثمانية السابقة.

القدس: مدينة عربية للأديان الثلاثة

في سنة ١٩٦٧، لم يُطلب من اليهود العرب الشرقيين الذين أُرغموا على الرحيل سنة ١٩٤٨، من الحي اليهودي في المدينة القديمة، العودة إلى مساكنهم الاصلية بعد حرب الستة ايام. وتم اعطاء هذه المساكن إلى موظفين رفيعي المستوى واغنياء اميركيين والى طلاب المدارس الاكليريكية، وجميعهم من اليهود الاشكنازيين. وواجه حي يمين موشي الذي يقع مقابل اسوار المدينة القديمة، المصير نفسه وقد كان هذا الحي خلال اول عشرين سنة من اقامة دولة اسرائيل، هدفاً لرصاص عساكر جيش الملك حسين. وقد تم بيع هذه المنازل بأسعار عالية جداً بعد افراغها وتجديدها. إن اعمال شراء الممتلكات في الاحياء المسيحية والارمنية وحتى العربية من المدينة القديمة والتي سكنها بعد ذلك طلاب المدارس الاكليريكية من اليهود المتعصبين، تعكس الهدف النهائي للحركة الصهيونية وهو: تحويل القدس من مدينة مقدّسة عند مليارات المؤمنين من الاديان السماوية الثلاثة، إلى عاصمة يهودية لدولة اسرائيل.

يسكن ٢٠٠ ألف طالب اكليريكي من الاشكناز مدينة القدس وبشكل خاص المستوطنات التي تحيط بالمدينة والرامية إلى مواصلة عملية تهويدها كلياً ونهائياً.

وهؤلاء الطلاب الاكليريكيين يتزوجون في عمر مبكر جداً وينجبون عدة اطفال على عكس اليهود الغربيين. وهم الذي يكبّرون اعداد اليهود الاشكنازيين. وهؤلاء الطلاب الاكليريكيين يشترون المنازل والشقق السكنية في الاحياء المسيحية والارمنية من المدينة القديمة العربية. وهؤلاء الاشخاص لا يقومون بأي عمل منتج ويعيشون عالة على الدولة مستفدين من الاعانات التي تدخل إلى اسرائيل وتبلغ آلاف الدولارات كل عام.

إن المدينة القديمة لطالما كانت مدينة شرقية يحاول اليهود اضفاء الطابع الغربي عليها على الصعيد الديمغرافي. كما يحاولون أيضاً القضاء على عروبة اليهود العرب الشرقيين.

الوضع الحالي في الاراضي المقدسة:

إن دولة اسرائيل الحالية هي دولة عربية حيث تعيش ٣ مجموعات بشرية. هذا هو وضع هذه الدولة على الصعيد الديمغرافي. وهذه المجموعات هي: المجموعة العربية المؤلفة من الاديان الاسلامية والمسيحية والدرزية وغيرها وهي تشمل أيضاً الفلسطينين الذين لم ينجح مؤسسو دولة اسرائيل في ترحيلهم. مجموعة اليهود من اصل عربي شرقي، التي تشمل اليهود الذين اتوا من العالم العربي والذين اقتلعهم المسؤولون الاشكنازيون من اوطانهم لترحيلهم بالقوة إلى اسرائيل. واخيراً اقلية صغيرة من اليهود الاشكنازيين تشمل هؤلاء المنحدرين عن اليهود الاوروبيين الذي نجح بن غوريون بترحيلهم خلال فترة الحكم النازي.

لا توجد قواسم مشتركة بين اليهود الاشكنازيين البولنديين أو الروسيين الذين كانوا يتكلمون اللغة نفسها، اليديش، ولهم ثقافتهم الخاصة والذين كانوا يعيشون حياة مختلفة تماماً عن حياة الموجيك الروسيين أو الفلاحيين البولنديين أو اليهود العراقيين أو من شمال افريقيا أو اليمن الذين كانوا جزءاً لا يتجزأ من المجتمع العربي حيث كانوا يعيشون منسجمين ولا يفرّقهم عن باقي المواطنين إلاّ دينهم. اذن فبالنسبة لجميع اليهود الذين يشكلون الشعب الاسرائيلي القاسم المشترك الوحيد هو الدين ولكن حسب طقوس مختلفة أيضاً.

والبرهان على ذلك، حاول المسؤولون الاشكنازيون الذين اتوا للعيش في فلسطين ان يبينوا من خلال اعمالهم ونشاطاتهم انهم لا ينتمون هم واليهود العرب الشرقيين إلى شعب واحد.

طوال فترة الانتداب لم تكن تعطي الوكالة اليهودية، وهي هيئة شبه دولية إلى اليشوف (الشعب اليهودي في فلسطين) إلاّ نادراً، شهادات الهجرة لليهوذ الشرقيين. والحالتان الاستثنائيتان جاءتا اثر التمرد الفلسطيني سنة ١٩٣٦ والذي تبعه اضرابهم، عندئذ اعطت الوكالة، بموافقة سلطات الانتداب، شهادات هجرة لبضعة آلاف اليهود العاملين في المرافىء والسفن في سالونيك مع عائلاتهم والى ١٥ ألف يهودي من اليمن استُقدموا للعمل مكان الفلسطينيين في البساتين التي يملكها الرأسماليون اليهود المحليون أو من اعضاء الجالية العالمية.

اليهود العرب الشرقيين

نادراً ما يعترف الاشكنازيون بالظلم الذي يعاني منه اليهود الشرقيين ويفصحون عنه تماماً مثل الاميركيين البيض الذين نادراً ما يشعرون بالذنب تجاه السود المنحدرين من العبيد. سأذكر هنا شهادة آريي ايلياف اعترافه بالذنب. فقد قال هذا النائب السابق وأمين عام حزب العمل الإسرائيلي المكلف بأمور المهاجرين اليهود من اصل عربي، سابقاً: «تحجيم عائلات المهاجرين العرب الموسّعة، وباستثناء «البطارلة» في العائلة، صنعنا منه حالات اجتماعية مستعصية، وهنا يكمن خطأنا الكبير. فقد حوّلنا هؤلاء العجزة، والمسؤولين الروحيين (الحاخام)، والحكماء، باختصار هؤلاء القادة الطبيعيين لمجموعاتهم الصغيرة، إلى اشخاص يتنمون إلى الدرجات السفلى من المجتمع، غير منتجين. وانتزعنا من اللغة العربية موضوع ازدراء واحتقار. لقد اقتلعنا اليهود الشرقيين من محيطهم وجرّدناهم من ماضيهم واصلهم ونفوذهم. وهذا سرعان ما ادى إلى تخلّف اليهود الشرقيين وجهلهم. (ولقد نزلوا الآن من شجرتهم. وخرجوا الآن من الكهوف) ويتردد على آذان كل شخص منذ نعومة اظافره انه آت من لا شيء، وان محيطه بدائي (وهذه العبارات تلمّح مرة اخرى إلى الازدراء والاحتقار الذي يعاني منه الفلسطينيون) إلى ان يقتنع بهذا الأمر.

«عند وصولهم كانوا يعانون من الجهل وقلة الخبرة فكيف يمكننا ان نترك لهم مكاناً على مستويات ادارة الشعب؟» (عن ايلياف آريي - من مجلة الأوقات الحديثة العدد الخاص - الثاني بإسرائيل - سنة ١٩٧٩ - ص ١٨ إلى ٢٣).

إن الذين اعتقدوا ان الآراء المسبقة المتعلقة باليهود العرب الشرقيين، ستزول مع الوقت كانوا يرتكبون خطأً فادحاً. فبعد مرور ٣٠ سنة على انشاء دولة اسرائيل، وعشية

العيد الوطني في شهر ايار/مايو ١٩٧٨، صرّح رئيس الأركان، مردخاي غور بما يلي خلال مقابلة اجريت معه: «عندما كنت اتولى قيادة غزة العسكرية، اردت ان اتعرّف على العقلية العربية. واتيت إلى النتيجة التالية وهي انهم بحاجة إلى ٢٠ أو ٣٠ سنة ليطوروا هذه العقلية. والمؤسف هو انه حتى اليهود من اصل عربي لن يخففوا هذا الفرق الاجتماعي الشاسع (مع اليهود الاشكنازيين) قبل ٢٠ أو ٣٠ عاماً.

لن تؤدي جميع جهود شعب اسرائيل (والمفهوم من هنا الاشكنازيون) المبذولة من اجل هذه المجموعات إلاّ إلى نتائج جزئية. ولن يصل إلاّ القلائل منهم إلى مراكز عالية في الدولة. وللأسف الشديد، ستمر سنوات عديدة قبل ان يستطيع افراد المجموعات الشرقية وحتى الذين انهوا دراستهم الجامعية منهم، التوصل إلى مستوى العقلية والتكنولوجيا الغربيتين.

اثارت هذه التصريحات صيحة غضب عامة. فلم ينكر غور هذه التصريحات ولكنه اعطى التفسيرات التالية: «٨٠٪ من العساكر في الجيش هم من اليهود الشرقيين وكذلك ذوو المراتب العالية في الجيش - اي من درجة نقيب وما فوق - فعدد اليهود الشرقيين من بينهم قليل جداً. وهذا الوضع يزداد خطراً بحيث ان معظم افراد الجيش الاسرائيليين من العساكر قد ولدوا في اسرائيل. (والمفهوم من ذلك انهم منحدرون مباشرة من اعضاء المجموعات العربية الشرقية التي تم ترحيلها إلى اسرائيل بعد سنة ١٩٤٨)، عن صحيفة هآرتز - ١ - ٥ - ١٩٧٨ صحيفة اسرائيل ٢٢ - ٥ - ١٩٧٨ .

فشل المشروع الصهيوني الاستعماري

سنة ١٩٩٧ احتفل الاسرائيليون بالذكرى المئوية لنشر «الدولة اليهودية» لتيودور هرتزل وبالذكرى الخمسين لإقامة الدولة الاسرائيلية. وقد حان الوقت، عشية الألف الثالث، لتحليل الانجازات الديمغرافية والاستعمارية للحركة الصهيونية خلال الخمسين سنة المنصرمة. ونحن مرغمون على الاعتراف بأن انشاء هذه الدولة كان أساساً للعديد من المآسي الانسانية التي عانى منها اليهود الاوروبيون، والفلسطينيون ويهود العالم العربي والإسلامي. وقد حان الوقت لكي نرى ما العمل لتجنّب مآسٍ جديدة.

الانجازات الديمغرافية

إن انشاء دولة يهودية اشكنازية على الأراضي المقدسة يمكن ارجاؤه إلى زمن لا وجود له. فإن ملايين اليهود الاشكنازيين من اوروبا واميركا آثروا البقاء في وطنهم

الاصلي. والأعظم من ذلك هو ان عدداً كبيراً من اولاد الاشخاص الذين اتى بهم بن غوريون خلال الثلاثينات إلى اسرائيل هاجروا إلى بلدان اخرى. وقدوم اكثر من ٧٠٠ ألف مهاجر من الاتحاد السوفياتي سابقاً، منذ سنة ١٩٩٠ لم يُحسّن الاوضاع.

فقد تبين ان نسبة نمو اليهود الاشكنازيين حتى بعد قدوم اولائك الذين اتوا من الاتحاد السوفياتي، انخفض بنسبة ٣٤٠٠ نسمة حسب الاحصاءات. فرض وزير العمل في حكومة رابين الأخيرة، اورانامير، على حكومته ان تختار المهاجرين القادمين من الاتحاد السوفياتي سابقاً، لأن ثلث هؤلاء المهاجرين كان مؤلفاً من العجزة، والثلث الآخر من المرضى، والثلث الأخير كان مؤلفاً من العائلات المحطّمة. وتصدر اليوم مقالات في الصحف تفصح بأن ثلثاً واحداً من هؤلاء المهاجرين هو من اصل يهودي فإضفاء الطابع الغربي على الاراضي المقدّسة قد فشل وفي هذا الاطار يجب ان نؤدي الاحترام ونحيي الامهات الفلسطينيات اللواتي لم يتوقفن عن انجاب العديد من الاطفال على الرغم من هذا الوضع المأساوي.

الانجازات الزراعية

تبين ان نتيجة الانجازات المتعلّقة بالانتاج الزراعي هي سلبية أيضاً. واوضح البروفسور كيشايا وليبوفيتز في هذا المجال ما يلي: «تعيش اسرائيل عالة على الإعانات التي تأتيها من الخارج. وفي المقابل فهي ترسل اولادها ليقتلوا ويُقتلوا من اجل خدمة مصالح الذين يعطونها خبزها اليومي. وهكذا فتقتصر روح الوطنية عند اسرائيل على ذلك»، (عن صحيفة هآرتز في ٢١ ـ ٤ ـ ١٩٨٤).

بلغت الاموال التي حصلت عليها اسرائيل، هذا البلد الصغير، خلال وجودها الذي طال مدة ٥٠ عاماً، ما يقارب ١٥٠ مليار دولار. وقد وصل لإسرائيل خلال السنوات الاخرى من الأمم المتحدة ٣ مليار دولار سنوياً لشراء الاسلحة، و ٢ مليار دولار سنوياً لشراء المواد الغذائية، وما يقارب ٣ مليار دولار من المؤسسات اليهودية. ما عدا الملياري دولار خلال مدة خمس سنوات كضمانات مصرفية. وزادت هذه الاموال عمليات بيع الاسلحة وارصدة المهاجرين السوفيات. واستوردت اسرائيل سنة ١٩٩٠، بضائع بما يعادل ١٥،٤ مليار دولار، اي بنسبة ٣٥٠٠ دولار لكل مواطن اسرائيلي. وتبعية دولة اسرائيل المستقلة تجاه الولايات المتحدة ظهرت جلياً في تصريحات وزير الدفاع في حكومة رابين، مردخاي تزيبوري حين قال: «اذا اقفلت الولايات المتحدة

الاسواق الدولية في وجهنا لن يعود باستطاعتنا الشراء ولا البيع ولن يبقى امام الدولة الاسرائيلية إلاّ الزوال». (عن هآرتز في ١١ ـ ٤ ـ ١٩٨٥).

قضت اسرائيل على الزراعة الفلسطينية ولم تستبدلها بزراعة اسرائيلية من شأنها ان تشبع الحد الأدنى لحاجات هذا البلد. فالولايات المتحدة هي التي تؤمن الحاجات الغذائية لخمسة ملايين يهودي اسرائيلي واربعة ملايين فلسطيني في حين ان باقي الفلسطينيين ما زالوا يعيشون كلاجئين في البلدان العربية المجاورة.

فشل مشروع الكيبوتزات التي احتلت معظم أراضي البلاد الخصبة كما فشلت أيضاً الموشينيم الاشكنازية التي شُيدت على السهول الساحلية. اذ انها لم تستطع تأمين حتى ولو جزء صغير من حاجات البلد الغذائية. بعد انشاء دولة اسرائيل، اصبح الحل الوحيد لتأمين الحاجات الغذائية لـ ١٣ مليون نسمة ـ ٨،٥ مليون فلسطيني و ٥ مليون اسرائيلي ـ استيراد المواد الغذائية من الخارج في حين تسود المجاعة مناطق كثيرة في العالم فقد فشلت اسرائيل كلياً في المجال الزراعي، اذ انها لم تستطع ايجاد المزارعين المؤهلين للحلول محل الفلاحين الذي تعود خبرتهم ومعرفتهم إلى آلاف السنين.

وهكذا فشلت جميع مشاريع الموشافيم وهي المزارع الفردية والكيبوتزات وهي المزارع الجماعية التي شيدت على الاراضي الفلسطينية بعد اخلاء ٤٠٠ قرية فلسطينية وتشريد اهلها.

لا يمكن لأي شخص ان يصبح مزارعاً في ليلة وضحاها واذا انقطعت البواخر المحملة بالمواد الغذائية عن الوصول إلى مرفأي حيفا واشدود، سرعان ما ستعاني اسرائيل من المجاعة.

يجدر التذكير هنا بأنه خلال فترة الانتداب، لم تكن الزراعة العربية الفلسطينية لتلبي حاجات الفلسطينيين الغذائية فقط بل كان ي باع جزء مما يفيض عنهم لليهود.

القدس مفتاح للسلام العالمي

البروفسور نورتون ميزفنسكي
استاذ التاريخ في جامعة كونكتيكت في اميركا

قد يبدو لأول نظرة ان هذه المداخلة ليست في مكانها وأنه اذا ما استندنا إلى عنوانها قد ندرجها في دورة اخرى من دورات هذا المؤتمر. بغض النظر عن وضع القدس المميز في الأديان السماوية الثلاثة يجب ان يتم تحديد مصير هذه المدينة عن يد السلطات المدنية اذا اعتبرناها مفتاح لحل سلمي للنزاع بين العرب والاسرائيليين. وبعد التمحيص، يبدو بديهياً ان مدينة القدس تحتل مكانة مركزية واساسية في النزاع العربي - الاسرائيلي ولكن ليس بالنسبة لأهميتها الاقتصادية أو العسكرية المحدودة فحسب، بل لأنها رمز ديني وتاريخي بالنسبة للأطراف الاساسية في هذا النزاع وأيضاً بالنسبة للمسلمين والمسيحيين الآخرين والعديد من اليهود في العالم.

فمدينة القدس هي مدينة مقدّسة عند الأديان اليهودية والمسيحية والإسلام. ولكل من هذه الأديان السماوية الثلاثة رهان في هذه المدينة الرائعة.

اذا توصل الرؤساء الدينيين إلى اتفاق حول مدينة القدس، باستطاعتهم عندئذ التأثير على السلطات المدنية ودفعها ليس فقط إلى تحديد مستقبل مدينة القدس فحسب، بل إلى ايجاد حل لجميع المشاكل العالقة المتبقية والمتعلقة بالنزاع العربي - الاسرائيلي.

وفكرتي هذه قد تثير التساؤلات لا سيما في ضوء المبادئ الصهيونية التي تتعارض تماماً مع اقتراحي هذا إذ انها تعتبر ان وجود دولة يهودية تمنح حقوق وامتيازات لليهود فقط دون سواهم من المواطنين غير اليهود، هو المبدأ السليم وينبغي تطبيقه.

فدولة اسرائيل الصهيونية لم تلد حقاً سنة ١٩٤٨ بل انها اكتملت سنة ١٩٦٧ حين استولت على القدس الشرقية ثم ضمتها إلى دولتها فأحكمت بذلك سيطرتها على هذه المدينة بأكملها وفرضت قوانينها عليها. وهكذا عززت اسرائيل قبضتها على مدينة القدس اقتصدياً وعسكرياً منذ سنة ١٩٦٧ . فأدى هذا الأمر إلى امتعاض الفلسطينيين

وغيرهم من العرب واثار غضبهم وعداءهم تجاه اسرائيل.

وأنا اعيد التأكيد من خلال هذه المداخلة على ان اتفاق بين الرؤساء الدينيين المسلمين والمسيحيين واليهود من شأنه ان يؤثر حتماً على الحكومة الاسرائيلية وان يدفعها إلى تعديل سياستها تجاه القدس. وقد يؤدي ذلك أيضاً إلى اعتماد الاسرائيليين مقاربة اكثر انفتاحاً في ما يتعلق بحل شامل للنزاع العربي الاسرائيلي.

وإني على يقين بأن الاتفاق بين الرؤساء الروحيين قد يؤثر على السلطة الوطنية الفلسطينية وعلى حكومات الدول العربية ويدفعها إلى تعديل بعض مواقفها أيضاً المتعلقة بمدينة القدس مما سيؤدي إلى حرية اكبر في المقاربة الفلسطينية والعربية بالنسبة لمفاوضات السلام بشكل عام مع اسرائيل.

ومنذ استيلائها على مدينة القدس الشرقية سنة ١٩٦٧، كانت الحكومة الاسرائيلية مدركة تماماً اهمية الدين في هذه المدينة والدور الذي قد يلعبه فيها. لقد فسر الكاتب مايكل دافير ذلك في كتابه الرائع «سياسات القدس منذ سنة ١٩٦٧» بقوله: «لقد ادى هذا الادراك على تطبيق القوانين الاسرائيلية على هذه المدينة (ص ١٦٤)» سأتكلم عن هذه السياسات مطولا خلال مداخلتي ولكني سأذكرها بإيجاز هنا، فهي:

١ ـ وسعت الحكومة الاسرائيلية نطاق الحقوق الدينية اليهودية لتشمل مدينة القدس الشرقية.

٢ ـ سعت الحكومة الاسرائيلية إلى المحافظة على علاقات طيبة مع مختلف الطوائف المسيحية خشية منها لإثارة غضب حكومات الدول الغربية. ولطالما حاولت اسرائيل تجنب انتقادات المسيحيين والمحافظة على اماكنهم المقد سة. فالاماكن المقدسة بين المسيحيين واليهود قليلة وهذا الأمر حال دون حدوث احتكاكات مهمة. إلاّ ان الوضع يختلف في ما يتعلق بالأماكن المقدسة المشتركة بين المسلمين واليهود. فبعض الأماكن الدينية المقدسة لها معان مهمة دينياً بالنسبة للديانة اليهودية والإسلام أيضاً. وقد اثار هذا الوضع المتشابك احتكاكات ومشاكل بين الديانتين.

٣ ـ في محاولة من قبل الحكومة الاسرائيلية هدفت إلى احتواء اي تطرف ديني قد ينشأ ويصبح قوة فعالة من شأنها ان تزعزع التسلط الاسرائيلي على مدينة القدس، اثارت هذه الحكومة النزاعات الطائفية وغذتها للحؤول دون قيام جبهة مشتركة ضدها. فالحكومة الاسرائيلية تعلم بأن الفعاليات الدينية تملك اراضي في شطري مدينة القدس،

الشرقي والغربي، فتقربت على هذا الاساس في هذه الفعاليات وحاولت التدخل في المجامع الدينية المهمة التي اقامتها من اجل الحصول على ولائها في اي مفاوضات أو محادثات قد تنشأ.

واخيرا، من الواضح انه اذا شكل الرؤساء الروحيون المسلمون والمسيحيون واليهود جبهة مشتركة متفقة حول تسوية واحدة لمستقبل مدينة القدس، سينعكس ذلك ايجابياً على مواقف الحكومة الاسرائيلية. فالاحتكاكات بين المسلمين واليهود من جهة وحذر المسيحيين من جهة اخرى، كلها عوامل ينبغي ألا يُستهان بها اذ انها قد تحول دون قيام جبهة كهذه. وأما العائق الاساسي الآخر، فهو المنافسات والنزاعات الحاصلة داخل كل مجموعة دينية على حدا. فإمكانية قيام جبهة كهذه جائزة بالرغم من اعتقاد العديد بأنها واهية. إن التعمق في هذه الامكانية من شأنه ان يتطور لكي يصبح مفتاحاً للسلام. هذا ما سأبحثه خلال مداخلتي بشكل اوسع.

مكانة القدس في الأديان السماوية

أ.د. وهبة الزحيلي
رئيس قسم الفقه الإسلامي ومذاهبه جامعة دمشق ـ كلية الشريعة

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد:

تتعاقب المؤتمرات، ويصدر العديد من المقترحات والتوصيات حول القدس وفلسطين في حقبة الشطر الثاني من القرن العشرين، بعد نكبة احتلال الصهاينة لفلسطين في مراحل متلاحقة بدءاً من عام ١٩٤٨ م، ثم التعرض للمأساة الكبرى في حرب ٦ حزيران/يونيو ١٩٦٧ باحتلال القدس، والضفة الغربية، واجزاء اخرى من البلاد المجاورة، وهي هضبة الجولان السورية وصحراء سيناء التي تم تحريرها وتحرير بعض مناطق الجولان وهي مدينة القنيطرة وتوابعها في مفاوضات كامب ديفيد عام ١٩٧٩م بعد حرب رمضان (تشرين الأول) عام ١٩٧٣م.

وتتميز القدس الشريف بمكانة بارزة لدى المسلمين والعرب، بإشارات النصوص القرآنية والنبوية مما يوجب علينا الدين الإلهي الحق متابعة الجهود لإستعادة السيادة العربية عليها، وايقاظ المشاعر الإسلامية والعربية للعمل الدؤوب في المجالين العالمي والإقليمي بإبقاء القدس عربية، والتخلص من الاحتلال الصهيوني لها، وتبديد مزاعم إبقائها عاصمة اليهود إلى الأبد.

وها نحن في مؤتمرنا هذا يجب علينا أيضاح الرؤية حول موضوع القدس، وتأكيد الحرص على عروبة القدس، وايقاظ المشاعر للتمسك بالحق الإسلامي العربي، سواء في مفاوضات السلام المتعثرة الآن أو بأساليب اخرى. ومهمتنا هي علمية وطنية ودينية قومية، لأن تحرير القدس وسائر اجزاء فلسطين له أسلوب آخر متعين ومعروف.

وتشمل خطة البحث العلمي في نطاق اختصاص مؤتمر «مستقبل القدس العربية» الفكري والديني والاستراتيجي الدعوة إلى ما يلي:

- اسماء القدس ومكانها في التاريخ.
- احوال القدس وسكانها.
- هل دخل اليهود القدس في نطاق السيادة في عهد «مو» وعهد داود «مملكة صهيون»؟
- القدس عند اليهود.
- القدس عند المسيحيين.
- القدس لدى المسلمين والعرب، والمعالم الاثرية الإسلامية والمسيحية، عروبة فلسطين، تنظيم الإسرائيليين القدس، اولوية المسلمين والعرب في إدارة القدس، رفض فكرة تدويل القدس.
- القدس مدينة السلام.
- القدس في براثن الأطماع الصهيونية ومخططات اليهود المستقبلية.
- نتائج ومقترحات علمية ودينية (الواجب الإسلامي والعربي والعالمي).

اسماء القدس ومكانها في التاريخ:

اشتهرت مدينة القدس بهذا الأسم في العهد الاسلامي الاول، ولا سيما في القرن الخامس الهجري (القرن الميلادي، وكان تاريخ فتحها في عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه في سنة ١٥ و ١٦ و ١٧ هـ / ٦٣٨ م، سميت بالقدس أو القدس الشريف أو بيت المقدس بدليل ما جاء في صحاح السنة ومسند احمد وسنن النسائي في حادث الإسراء والمعراج، حيث ذكرت بإسم بيت المقدس، اي الطُّهر.

وكانت تعرف في العهدة العمرية (وثيقة الأمان لسكان المدينة) عندما فتحها المسلمون بإسم «ايلياء»، أي بيت الله[١]. وتسمى القدس في أسفار العهد القديم والجديد بإسم «اورشليم» وكذلك سُميت (صهيون) في الكتاب المقدس وفي الأدب اليهودي والمسيحي، وهي رمز «لمدينة الله» كما جاء في سفر الرؤيا.

وكانت للقدس في التاريخ اسماء كثيرة، منها «يبوس» بإسم «اليبوسيين» بناة القدس الأولين سنة ٣٠٠٠ ق.م، وهم من العرب الأوائل الذين نشأوا في شبه الجزيرة العربية، ثم نزحوا عنها مع قبائل الكنعانيين[٢]، فكان العرب اليبوسيون هم اول من استوطنوا

هذه المدينة في التاريخ المذكور.

وانصب سخط الرومان على المدينة المقدسة، فهدم تيطس ابنيتها، وهدم هيكلها العظيم سنة ٧٠ ق.م وتجددت عظمة بيت المقدس حينما اعتنق الامبراطور قسطنطين المسيحية، ويقال: إن أمَّه القديسة هيلانة كشفت وأعادت بناء كثير من الأماكن المقدسة.

وبما أن بلاد الشام ومنها فلسطين كانت مهبط الوحي ومصلى الانبياء، ومهد الرسالات السماوية، فقد تميزت مدينة القدس بتقديس الناس قاطبة، وكان لها اهمية بالغة على المستوى الديني والسياسي، وظلت محور صراعات ونزاعات، من اجل السيطرة عليها، والمفاخرة بمركزها الديني العريق، وقد دفن في ترابها كثير من الأنبياء والصلحاء والصحابة المسلمين، وعلماء الإسلام، وأولياء الله الكرام، وبرزت فيها آثار الإسلام.

وكان في القدس حكومة سياسية وصناعة وتجارة، فإقتبس منها العبرانيون تلك الحضارة، وصاروا يلبسون ثيابا نسجت من الصوف بدلاً من الجلود التي كانوا يلبسونها.

وتنامت مكانة القدس في التاريخ في ادواره المختلفة، سواء في العهود القديمة أو في عهد المسيح، والعهد الإسلامي، وفي فترة الحروب الصليبية وما قبلها لدى اهل الصليب من الفرنجة، والعرب المسيحيين وبعض اليهود في فترات زمنية محدودة[٣].

وتضم المدينة المقدسة معظم الأماكن المقدسة الخاصة بالأديان الثلاثة، ويزورها المسلمون للصلاة في المسجد الأقصى وقبة الصخرة. وكان اليهود يعتقدون ان جانباً «من أحد جدران المسجد الأقصى بنيت بأحجار اخذت من هيكل سليمان، وهو الجدار المعروف بحائط المبكى. ويكرم المسيحيون كنيسة القبر المقدس (كنيسة القيامة الآن) التي تقوم في المكان التقليدي لجبل الجلجلة الذي يعتقد المسيحيون ان المسيح صلب عليه[٤].

احوال القدس وسكانها:

ـ تعرضت القدس القديمة في تاريخها لحروب كثيرة وهزات عنيفة قديماً «وحديثاً»، وكان اتباع الديانات والملل يؤمّونها، ويتبركون بآثارها، وينتفعون بخيراتها، ويحرصون على تتبع آثار الأنبياء فيها، والتعرف على من دُفن في تربتها من العظماء والعلماء

والصالحين، ولا سيما المسلمون.

واستوطن شعوب وحكام كثيرون، وكثيراً ما غزاها الفراعنة والآشوريون والبابليون والعم ونيون والعرب، والفرس والرومان واليونان[٥].

وسكنها الكنعانيون واليبوسيون العرب، ثم جاء بنو اسرائيل واليونان والرومان والبيزنطيون، ثم جاء العصر الإسلامي ابتداءاً من الامويين، ثم تلاهم العباسيون والفاطميون، والايوبيون، والمماليك والخلافة العثمانية، ثم وقعت القدس بأيدي الصليبيين لمدة تسعين عاماً، ثم حررها القائد المؤمن صلاح الدين الأيوبي في رمضان ٥٨٣ هـ اي تموز (يوليو) ١١٨٧م، بعد استمرار الحروب الصليبية في القرن الخامس والسابع الهجري الموافق القرن الحادي عشر والثالث عشر الميلادي، ثم تعرضت القدس للإنتداب البريطاني، وتمتعت بعد ذلك بالحكم الأردني الهاشمي[٦].

ولم تنعم بالاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي إلاّ في العهد الإسلامي بعد ان افتتحها المسلمون، وتسلّم عمر بن الخطاب رضي الله عنه مفتاحها من البطريرك صفرنيوس سنة ١٧ هـ ٦٣٨ م وهو راكب بعيراً أحمر، وخلفه جفنة (قصعة) مملؤة بالتمر، وقربة ماء، فمنح اهلها الأمان وصلى هناك ركعتين على الصخرة المقدسة، وخط المسجد الذي عرف بإسمه «مسجد عمر» واستمرت في طابعها الإسلامي على مدى اربعة عشر قرناً في العهود الاموية والعباسية والعثمانية، واعتبرها الامويون ارضاً عربية، ذات جدوى اقتصادية لغناها وموقعها الممتاز، ووجوذ المسجد الأقصى والصخرة المقدسة فيها[٧].

وتمتع ابناء الديانات الثلاث في مدينة القدس القديمة في هذه القرون السابقة بالحرية في ممارسة شعائرهم وطقوسهم الدينية، دون مضايقات ولا تعصب، ولا مساس بحرمة الأماكن المقدسة لكل ديانة ابتداء من الفتح الاسلامي، وحتى حرب ٥ حزيران /يونيو ١٩٦٧م، ما عدا فترة تسعين سنة من الحملات الصليبية أواخر القرن الخامس للهجرة، وأواخر القرن السادس، وفي عهد الاحتلال الإسرائيلي المعاصر ساد التوتر والغليان والإقتتال والاضطرابات، واوضاع المصادرة والإعتداء على الممتلكات، والأماكن المقدسة والأوقاف الاسلامية، وانتهاك حرمة المسجد الأقصى وإحراقه عام ١٩٦٩م، والاعتداءات الصارخة بالحفريات المستمرة تحت اساساته ما بين ١٩٦٨م ـ ١٩٧٩م، وعلى المصلين بالأسلحة النارية الحيّة فيه عام ١٩٨٢م، وفي مسجد الصخرة، وسقوط

عشرات الشهداء، وممارسة ألوان الاعتداءات المتكررة على حرمة المقدسات الإسلامية والمسيحية، كسرقة مقتنيات الكنائس وإحراقها[٨]، وارتكاب المجازر الدموية مثل مجزرة دير ياسين ١٩٤٨، ومجزرة كفر قاسم ١٩٥٦، ومجزرة ١٩٥٣، ومجزرة خان يونس ورفح ١٩٥٦، ومجزرة الأقصى ومجزرة الحرم الإبراهيمي.

ودأب اليهود على تنفيذ مخططاتهم الرهيبة بعد حرب ١٩٤٨ م والى يومنا هذا بضم القسم الغربي من القدس، متحدين كل القيم والأعراف والقوانين والمواثيق الدولية، ومعتمدين بلا شك على تأييد الدول الاستعمارية بزعامة اميركا وبريطانيا، ومن اجراءاتهم وضع حدود بلدية القدس في (٢٨) حزيران/يونيو ١٩٦٧م تحت شعار «توحيد القدس» والاستيلاء على ممتلكات المواطنين العرب من اراضٍ ومبانٍ وإقامة حزام من المستوطنات، وأخرها اليوم مستوطنة جبل ابو غنيم، وتغيير البنية السكانية للقدس، بزيادة عدد السكان اليهود، وطرد السكان العرب، واجراء حفريات وتغييرات على وضع الأماكن المقدسة، لتهديد سلامتها، والغاء الإدارة المحلية العربية للقدس، والمتمثلة في «مجلس أمانة القدس» وربط الخدمات الإدارية للمدينة بالخدمات الاسرائيلية.

وفي عام ١٩٧٣ م وضعت اسرائيل ما أسمته «مخطط القدس الكبرى» الذي يضم مدن رام الله والبيرة وبيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور والمناطق المحيطة بها[٩].

ـ هل دخل اليهود القدس في إطار السيادة والسلطة في عهد موسى وداود عليهما السلام؟

على الرغم من دعوة موسى عليه السلام قومه بني اسرائيل بدخول الأرض المقدسة، ومجاهدة الأعداء كما حكى القرآن الكريم في آية: ﴿يا قوم ادخلوا الأرض المقدسة التي كتب الله لكم، ولا ترتدوا على ادباركم، فتنقلبوا خاسرين﴾. (المائدة: ١٢) فإنهم رفضوا ذلك جبناً وخوفاً من الكنعانيين العرب، وقال النقباء الذين ارسلهم موسى عليه السلام للتجسس في الأراضي المقدسة: ﴿قالوا يا موسى إن فيها قوماً جبارين، وإنا لن ندخلها حتى يخرجوا منها، فإن يخرجوا منها فإنا داخلون﴾ (المائدة).

والمراد بقوله تعالى ﴿التي كتب الله لكم﴾ دخول السكنى، لا التملك، لأن بيت المقدس مقر الأنبياء ومسكن المؤمنين، وقد قسمها الله لأهل طاعته وسماها، حيث وعد الله ابراهيم الخليل عليه السلام بحث السكنى في تلك الأراضي المقدسة (الطاهرة)

لا أنها ملك لهم، لأن هذا مخالف للواقع فأستنباط اليهود من ذلك الوعد انه لا بد من ان يعود لهم ذلك الملك، ليس بحق ولا بصحيح، لأن الله تعالى قال بعدئذ: ﴿فإنها محرّمة عليهم اربعين سنة يتيهون في الأرض، فلا تأس على القوم الفاسقين﴾ (المائدة ٢٦) قال ابن عباس: كانت هبة، ثم حرمها الله عليهم بشومهم وعصيانهم، ولأن قوله تعالى ﴿كتب الله لك﴾ مشروط بقيد الطاعة لله تعالى، فلما لم يوجد الشرط، لم يوجد المشروط(١٠).

وأما التسلل اليهودي الفردي دون السيادة والسلطة فقد وجد من اليهود في عهد موسى، لقول الله تعالى: ﴿... ما كان لهم أن يدخلوها إلاّ خائفين، لهم في الدنيا خزي، ولهم في الآخرة عذاب عظيم﴾. (١١٤) وهذا يشمل أيضاً «الرومان الذين افسدوا في فلسطين، وقد دخل تيطس الروماني بيت المقدس بعد موت المسيح عليه السلام بنحو سبعين سنة، وخرّبها، وهدم هيكل سليمان، وأحرق بعض نسخ التوراة، وكان المسيح عليه السلام قد انذر اليهود بذلك.

وينطبق هذا على الصليبيين الذين اغاروا على بيت المقدس وغيره من بلاد المسلمين سنة ٤٩٢ هـ، وصدوا الناس عن المسجد الأقصى وخربوا كثيراً من المساجد. ويشمل النص أيضاً ما يفعله الصهاينة في الوقت الحاضر من تخريب كثير من مساجد فلسطين، وتهديم معالم القدس، وإحراق المسجد الأقصى، ومحاولات هدمه المتكررة(١١).

لكن في عام ١٠٠٠ ق.م. توطدت مملكة العبرانيين على يد شاول وداود عليه السلام، واستقرت في بيت المقدس بعد ان بدأ داود تكوين ممكلته في «حبوون» ثم في حصن «صهيون» سنة ٩٧٥ ق.م. الذي كان اليبوسيون يقيمون فيه، وقد اتخذ داود القدس مملكته بعد ان انتزعها من اليبوسيين. ثم جاء سليمان عليه السلام، وأقام الهيكل (المعبد) فيها، فزاد من بهائها وعظمتها، وبعد حكم سلمان انقسمت المملكة إلى دولتين:

دولة اسرائيل وعاصمتها السامرة، ودولة يهوذا وعاصمتها اورشليم اللتين دمرتهما آشور وبابل حوالي ٧٢٢، و ٥٨٦ ق.م، وأحرقت بابل الهيكل ودكت اسوار القدس، وأجلي شعبها واتخذها ملوك يهوذا عاصمة مملكتهم التي اطردت ضعفاً. ثم غزا الفرس فلسطين، وكونوا بها مملكة تحت رعايتهم، وغزا الاسكندر فلسطين في القرن الرابع قبل الميلاد.

وفي ٥٨٦ ق.م سقطت القدس في ايدي البابليين، ولكن عزارا ونحميا اعادا بناءها

بعد عودة اليهود من السبي، وكانت حاضرة الميكابيين والملوك هيوودس.

ولكن محاولة الإغريق فرض حضارتهم على فلسطين، اثارت اليهود بقيادة الميكابيين الذين اقاموا في ١٤١ ق.م. دولة جديدة بقيت سبعين عاماً ثم خضعت فلسطين لحكم الرومان. وكانت زمن المسيح عليه السلام يحكمها ملوك يتبعون هيوودس، لم يكن لهم من السلطان سوى ظله، ولم يفلحوا في التوفيق بين اليهود والرومان. وقام اليهود بفتنة ٦٦ ق.م. ضد الحكم الروماني، فأخمدها الرومان، ودمروا اليهكل سنة ٧٠ ق.م. وطردوا اليهود[١٢].

إن توالي حكم العرب اليبوسيين، ثم الحكم الإسلامي اربعة عشر قرناً، وتخلل فترة زمنية محدودة لحكم اليهود في فلسطين، لا يمنحهم الحق في القدس أو فلسطين، وحجتهم في ذلك واهية لسببين:

١ ـ إن هذا السبب في منطق الأعراف الدولية والشرائع لا يعتبر، ولا يترتيب على ذلك تغيير خريطة العالم، وساغ للعرب والمسلمين ان يطالبوا بالأندلس (اسبانيا) التي حكموها عدة قرون ولساغ للهنود الحمر ان يطالبوا أيضاً بالولايات الأميركية.

٢ ـ على فرض صحة هذا المنطق غير السليم، فإن وجود العرب في القدس على مدى أزمان كثيرة في القديم وفي التاريخ الاسلامي اقدم من الوجود اليهودي[١٣].

أما الاحتلال الصهيوني الجديد للقدس: فهو كما يُعلم غير مشروع، لأن ميثاق الأمم المتحدة ينص على عدم جواز ضم اراض دولة اخرى بالقوة الحربية، وما أكثر القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العمومية التي تشجب العدوان الصهيوني وتجاوزاته.

ولا بد بإذن الله من تحرير الأراضي المحتلة، والقرآن الكريم يشير إلى محاولتين سابقتين لليهود، يسلّط الله في كل محاولة منهما عباداً له أولي بأس شديد، ويتكرر الإنذار الإلهي لهم بالثأر والانتقام على ألوان مفاسدهم وخرائبهم وتحدياتهم، بقوله تعالى: ﴿وإن عُدتم عُدنا﴾. (الاسراء ٨) وقوله سبحانه ﴿وإذ تأذن ربك ليبعثن عليهم إلى يوم القيامة من يسومهم سوء العذاب﴾. (الأعراف ١٦٧)[١٤].

وإن تمرد الصهاينة على القوانين الدولية والحقوق العربية الإسلامية في ظل ما يعرف بالقضية الصهيونية، لا بد من ان يتحطم أو يتداعى هذا التمرد والعجرفة والاستكبار، ولا بد لنا بمشيئة الله تعالى من تحرير الأراضي المقدسة في سائر فلسطين لأن العتو

الصهيوني، والأحلام الاسرائيلية، واستمرار العدوان اليهودي، والتطرف الشديد، مؤقت غير دائم، وليس له مقومات البقاء والاستقرار، لأن اعمالهم العدوانية ووحشيتهم البالغة فاقت كل تصور.

ولا أمل كما يبدو في الوقت الحالي بعد ايقاف عملية السلام من الجانب الإسرائيلي في وجود ما يسمى بالتعايش الاجتماعي أو الديني بين العرب والاسرائيليين، فيكون الإصرار على تحرير جميع التراب الفلسطيني، وإعادة فلسطين بكاملها إلى اصحابها العرب، هو الذي ينبغي ان يظل شعارنا، ويلزم التحرك في جميع المستويات الحالية والمستقبلية لتحقيق مدلول هذا الشعار(١٥).

القدس عند اليهود:

حينما حكم داود عليه السلام بدأ في بناء هيكل للعبادة، وأتى بالحجارة من المحجر الموجود قرب باب العامود المسمى الآن «مغارة سليمان». ثم أكمل سليمان عليه السلام هذا الهيكل سنة ١٠٠٥ ق.م.، وكانت مساحته (٧٠) ذراعاً «طولاً»، و(٢٠) ذراعاً «عرضاً».

هُدم هذا الهيكل على يد نبوخذ نصر الذي سبى اليهود، ثم اعاد ترميمه الملك هيوود سنة ١١ ق.م، وجاء طيطس بعد ذلك، وهدم الهيكل الثاني سنة ٧٠ م. وجاء بعده هدريان وأزال آثاره كلها(١٦).

وبعد إعلان اليهود ضم القدس في ١٩٦٧/٦/٢٧م، عقد في القدس اجتماع، حضره حاخامو اليهود في العالم، وطالب التحضير بإعادة بناء الهيكل. فكان جواب وزير الأديان آنذاك الدكتور زيوح فارهانتك:

«أنه لا يناقش أحد في أن الهدف النهائي لنا هو إقامة الهيكل، ولكن لم يحن الأوان بعد وعندما يحين الموعد، لا بد من حدوث زلزال يهدم الأقصى، ونبني الهيكل على انقاضه»(١٧).

ويعظم اليهود القدس، ويترددون في صلواتهم وطقوسهم ومراسم عبادتهم على «حائط المبكي» وساحة المبكى، زاعمين بأن هذا الجدار هو الجدار الخارجي لهيكل سليمان الذي رممّه هيوود سنة ١١ ق.م. ولكن نسوا ان طيطس قد هدمه سنة ٧٠ م وجاء بعده هدريان، وأزال آثاره كلها، وأصبح مكانه قاعاً مستوياً.

والواقع ان جدار المبكى هو حائط البراق الاسلامي، وهو قسم من الجدار الغربي

لجدار الحرم الشريف، ويبلغ طوله ٥٠ م تقريبا، وارتفاعه ٢٠ م، ويعد من الأوقاف الاسلامية، لأنه جزء من الحرم الشريف، وله علاقة وطيدة بإسراء النبي صلى الله عليه وسلم. ومسجد البراق ملاصق لهذا المكان، فيسمى هذا الجدار بالبراق.

إن ملكية هذا الجدار الإسلامية قد ايدها تقرير هيئة عالمية، شكّلت في زمن الانتداب البريطاني على فلسطين، وقدمت تقريراً بذلك سنة ١٩٣٠م، وأعيد نشر هذا التقرير بتاريخ ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٦٨م بعد الاحتلال الاسرائيلي للقدس تحت رقم (١٨٤٢٧س).

وعلى الرغم من أن اليهود لا يملكون اي حق قانوني بهذا الحائط، إلاّ ان سماحة المسلمين اذنت لليهود بزيارة هذا الحائط والبكاء خلفه، ومن هنا اطلقوا عليه «حائط المبكى» بينما اسمه الحقيقي هو حائط البراق.

وتشير اسفار العهد القديم «التوراة» المكتوبة من قبل حاخامات اليهود إلى اهمية القدس والتعلق بها والحنين إليها، جاء في الاصحاح الثامن والأربعين من أسفار العهد القديم «حزقيال» ص ١٢٥٧: «أما المقدس فلكهنة من بني صادق الذين حرسوا حراستي الذين لم يضلوا، حين ضل بنو اسرائيل، كما ضل السلاويون، وتكون لهم تقدمة من تقدمة الأرض: قدس أقداس، على تخم اللاويين»(١٨).

وجاء في الأصحاح الأول من سفر دانيال ص ١٢٦٠: في السنة الثالثة من مُلك يهُوما قيمَ مَلِك يهوذا، ذهب نبوخذ ناصر ملك بابل إلى اورشليم وحاصرها.

وفي الأصحاح الثاني والخمسين من سفر إشعيا ص (١٠٥٦ - ١٠٥٧) استيقظي استيقظي، البسي عزك يا صهيون، البسي ثياب جمالك يا أورشليم المدينة المقدسة، لأنه لا يعود يدخلك في ما بعد اغلف ولا نجس. انتفضي من التراب، قومي اجلس يا أورشليم، انحلي من رُبط ايتها المسبية ابنة صهيون» «اشيدي ترنمي معاً يا خِرَب اورشليم، لأن الرب قد عزى شعبه، فدى اورشليم» وفي المدينة الجديدة للقدس اديرة وكنائس ومجامع يهودية عديدة. وظهر فيها كثير من عظماء الانبياء اليهود الذين نادوا برسالتهم في شوارعها. ولكن فقد اليهود اي مظهر للسلطة على القدس بعد ان احتلها الرومان سنة ٦٣ ق.م. وقضى على حركة الشعب اليهودي قضاء «مبرماً».

وانتهى كل وجود لليهود في القدس بعد ان عذّبهم تيطس الروماني سنة ٧٠ م وبعد ان دمر ادريانوس الروماني ١١٧ - ١٣٨ م المدينة تدميراً كاملاً، لم يبق لليهود ولا لغيرهم

وجود في هذه المدينة[١٩].

القدس عند المسيحيين:

يرتبط المسيحيون أيضاً ارتباطاً عقدياً بالقدس، ويحجون إليها من مختلف بلاد العالم إلى الآن ما عدا الاقباط الارثوذكس في مصر، حيث منعهم الباب شنودا المعاصر من زيارة الأماكن المقدسة في القدس وبيت لحم وغيرها، ما دامت ترزح تحت نير الاحتلال الصهيوني. وهذا موقف وطني وديني مشرف، على مدى التاريخ.

ويركز المسيحيون على زيارة بيت لحم «او بيت الخبز» جنوبي بيت المقدس، قيل:

إنها مسقط رأس السيد المسيح عليه السلام، كما جاء في انجيل متى ص (٤) وتعرف في الكتاب المقدس بإسم «بيت داوود» أحياناً، يعتمد سكانها واكثرهم مسيحيون على الحجاج في موارد دخلهم. بنى فيها الامبراطور قسطنطين (٣٣٠ م) كنيسة في الموضع الذي تذكر الروايات أنه شهد ميلاد المسيح. وأسمها القديم افرات كما جاء في سفر التكوين (٢٥: ١٦ ـ ٢٠/٤٨: ٧) من أهم آثارها:

ـ مغارة اللبن، ومقبرة راشل، وعيون سليمان[٢٠].

ويزور المسيحيون ويحجون إلى كنيسة القيامة (القبر المقدس) وهي كنيسة في بيت المقدس، شيدت فوق قبر المسيح. يقال: إن القديسة هيلانة (٣٣٥م) هي التي ارشدت إلى مكانها، ومع انها في حوزة الارثوذكس، إلاّ ان لجميع الطوائف المسيحية الاخرى نصيباً فيها[٢١].

ويوجد بالمدينة القديمة كنائس واديرة كثيرة وهي ١٩ كنيسة، تتبع مختلف الطوائف المسيحية، وهذه المدينة غنية بارتباطاتها بالعهدين القديم والجديد، وقد اقيمت كنائس ومعابد على جميع الأماكن المتصلة بأحداث واشخاص التوراة والإنجيل، فإن المدينة يمتد تاريخ تأسيسها إلى القرن ١٥ ق.م، وقد تكون هي اورشليم المذكورة في سفر التكوين، وجعلها الملك داود عاصمة بعد ان انتزعها من اليبوسيين. وجاء في الأصحاح الخامس عشر من انجيل متى التصريح بمناقشة الكتبة والفريسيين اليهود القادمين للسيد المسيح عليه السلام من اورشليم في بعض الآداب والأخلاق[٢٢].

وكانت القدس موضع عناية السيد المسيح عليه السلام بنشر رسالته حيث كان يطوف المدن كلها والقرى في فلسطين يعلم في مجامعها، ويكوز ببشارة الملكوت، ويشفى كل مرض وكل ضعف في الشعب الاسرائيلي[٢٣].

وازدادت عظمة المدينة المقدسة بهاء وعظمة وتعلقاً من المسيحيين بها بعد ان اعتنق الامبراطور الروماني قسطنطين المسيحية في القرن الرابع الميلادي كما تبين سابقاً.

وفي الجملة: لا ينكر تعلّق المسيحيين بالقدس من الناحية الدينية على ممر التاريخ القديم والحديث.

القدس لدى المسلمين والعرب:

دل التاريخ القديم في عهد الكنعانيين واليبوسيين العرب والجديد في العهد الاسلامي لمدة اربعة عشر قرناً أن اطول فترة بقيت فيها القدس تحت النفوذ الاسلامي والعربي هي الفترة الاسلامية العربية.

فالعرب اليبوسيون هم اول من استوطنوا المدينة المقدسة، حوالي (٣٠٠٠) سنة قبل الميلاد، وكانت تسمى «يبوس» كما تقدم.

وظلت اورشليم اربعة قرون في القلاقل والاضطرابات الداخلية والخارجية بعد انقسام مملكة داود وسليمان إلى شطرين: يهوذا وعاصمتها اورشليم (القدس) واسرائيل وعاصمتها شكيم (نابلس) وكثيراً ما غزاها الفراعنة والأشوريون والبابليون والعمونيون والعرب، والفرس والرومان واليونان، كما تقدم.

وبعد ظهور الإسلام تعلق المسلمون تعلقاً شديداً بالقدس وانزلوها في قلوبهم منزلة عزيزة كريمة اذ جعلوها حرماً «مقدساً» يأتي في المرتبة الثانية بعد مكة المكرمة، فهي اولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين.

واستعاد المسلمون القدس على يد صلاح الدين الايوبي سنة ١١٨٧ م بعد ان سقطت في ايدي الصليبيين سنة ١٠٩٩م. وبقيت في ايدي المسلمين حتى استولى عليها البريطانيون سنة ١٩١٧م في الحرب العالمية الأولى، ثم اتخذوا القدس عاصمة في اثناء الانتداب البريطاني على فلسطين، وحينما انتهى الانتداب سنة ١٩٤٧م، حارب العرب اليهود سنة ١٩٤٨م لانتزاعها من ايديهم، وبقيت المدينة القديمة بيد العرب، والمدينة الجديدة بيد اليهود، إلى ان اعلن اليهود في ٢٦ /١٩٦٧/٦ م توحيد المدينة بعد حرب ١٩٦٧م.

وعلى الرغم من هذا الوضع المأساوي الحالي، فإن العرب والمسلمين قاطبة متمسكون بحقهم في القدس القديمة وسائر فلسطين للأسباب التالية:

١ ـ الفتح الإسلامي واستمرار القدس بيد المسلمين على مدى اربعة عشر قرناً.

٢ ـ حادث الاسراء والمعراج: يقول الله تعالى عن الإسراء: «سبحان الذي اسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله لنريه من آياتنا، إنه هو السميع البصير». الإسراء: ١

ويقول سبحانه عن المعراج: ﴿وهو بالافق الأعلى ثم دنا فتدلى. فكان قاب قوسين أو ادنى فأوحي إلى عبده ما أوحى. ما كذب الفؤاد مما رأى. أنتما رونه على ما يرى ولقد رأه نزلة اخرى عند سدرة المنتهى. عندها جنة المأوى. إذ يغش السدرة ايغشى. ما زاغ البصر وما طغى﴾ (النجم: ٧ـ١٧).

فهاتان الآيتان المقررتان لحادث الإسراء والمعراج في ليلة واحدة تربطان في عقيدة المسلم ضرورة الحفاظ على المحور المكي ـ المقدسي من البيت الحرام إلى الأقصي تحت السلطة الإسلامية العادلة والمعتدلة التي كانت وما تزال في غاية العفو والتسامح، وتيسير تردد اتباع الديانات الأخرى على مقدساتهم في القدس وغيرها.

والمسجد الحرام: هو المسجد الذي يشتمل على الكعبة المشرفة، المشهور بين الخاص والعام بعينه. والمسجد الأقصى: هو بيت المقدس ووصفه بالأقصى، اي الأبعد بالنسبة إلى من بالحجاز، أو لأنه أبعد المساجد التي تزار، من المسجد الحرام، وبينهما بحسب وسائل النقل القديمة نحو اربعين ليلة. وتم الاسراء بالجسد والروح على دابة البراق الي بيت المقدس.

والمعراج بوساطة اجنحة الملائكة، وبقدرة الله تعالى الظاهرة في الأنفس والآفاق.

وتم ذلك لخاتم النبيين محمد صلى عليه وسلم الذي توج برسالته الأديان والرسالات، وكان القرآن المنزل عليه مصدقاً «لما بين يديه من الكتاب ومهيمنا» عليه.

٣ ـ التمكين من العبادة الخالصة لله عز وجل: اخرج الجماعة أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجة عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لا تشد الرحال إلاّ إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى» ولا يتحقق هذا المدلول إلاّ في ظل السيادة الاسلامية، لأن اليهودية العنصرية التي ملأت فلسطين بألوان التخريب والتدمير والأذى والإفساد وإحراق المسجد الأقصى، وبعض الكنائس.

أما المسلمون فهم محافظون على المقدسات، جاء الطبراني بإسناد صحيح: «الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة، والصلاة في مسجدي بألف صلاة، والصلاة في

بيت المقدس بخمسمائة صلاة».

٤ ـ صلاة المسلمين الأوائل إلى بيت المقدس: اخرج الإمام أحمد والطبراني في الكبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي، وهو بمكة، نحو بيت المقدس والكعبة بين يديه».

وبعدها هاجر إلى المدينة، ستة عشر شهراً، ثم صرف إلى الكعبة»[٢٤]. واخرج ابن جرير الطبري مثله عن قتادة[٢٥].

وفي حديث البخاري عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى نحو بيت المقدس ستة عشر أو سبعة عشر شهراً، وكان الرسول يحب ان يوجه إلى الكعبة، فأنزل الله عز وجل: ﴿قد نري تقلب وجهك في السماء...﴾ الآية، فتوجه نحو الكعبة.

وصارت القدس بناء عليه اولى القبلتين، وثالث الحرمين الشريفين، ومسرى النبي صلى الله عليه وسلم، وكل ذلك يؤكد وجود الحق الإسلامي في القدس وفلسطين، وعدم الاعتراف باغتصاب الصهاينة وعدوانهم الأثيم.

٥ ـ الأماكن المقدسة في القدس، ومنها المبكى تخضع لنظام قديم يسمي «الساتيكو» اي بقاء القديم على قدمه، وعدم احداث تغيير فيه. ويعتمد هذا النظام على احتفاظ كل طائفة أو جماعة بحقوقها الموروثة، استناداً إلى براءات سلطانية، أو اعراف قديمة، أو تسامح معهود. وتمسكت حكومة الانتداب البريطاني حين حكمها لفلسطين بهذا النظام[٢٦].

كل هذه الادلة الناصعة تدل دلالة قاطعة على احقية المسلمين والعرب بحق الاشراف على القدس، وإبقاء السيادة العربية عليها بنحو دائم.

المعالم الأثرية الإسلامية والمسيحية:

ـ كل ما في القدس القديمة له طابع اسلامي محض، ويصاحبه بعض المعالم المسيحية، فالمجموع الإجمالي للآثار المسيحية (٣٧)، ومنها (١٩) كنيسة، و(١٨) طريقاً، والمجموع الإجمالي للآثار الإسلامية (٢١٩)، ومجموع الأموين (٢٥٦)، تشمل (٤٦٠) مدرسة، و(٤٠) زاوية ومقبرة وضريحاً، و(٢٥) مسجداً ومأذنة، و(٢٢) سبيلاً وحماماً، (٣٥) أثراً داخل الحرم الشريف، و(٣٤) طريقاً، و(٩) أسواق، و(٨) اسوار وأبواب القدس القديمة[٢٧]. وكل ذلك ينطبق بأن المسلمين هم احق بالقدس الشريف.

عروبة فلسطين

يتضح مما تقدم ان ارض كنعان أو فلسطين، لم تكن أصلاً ارض شعب بني اسرائيل القدماء وأنها كانت موطن الشعوب العربية الذين اتى معظمهم من شبه جزيرة العرب.

وكل ما تدل عليه اسفار اليهود أن بعض آبائهم جاؤوا من العراق وعاشوا مع هذه الشعوب العربية فترة قصيرة، ثم نزحوا إلى مصر، وانتهى وجودهم. ثم قدموا من مصر بعد مئات السنين بقصد العدوان لطرد شعب فلسطين، وكانت اقامتهم في فلسطين في معظم الأحيان في حالة اضطراب وانحراف وصراع قوّض بنيانهم وشتّت شملهم، فزال وجودهم، وظل اهل البلاد الاصليون في بلادهم. ثم جاءت الموجات العربية قبل الإسلام وبعده، فاندمجوا مع السكان الأصليين. واصبحوا شعباً عربياً واحداً[٢٨]. فالقدس وفلسطين كلها عربية ـ اسلامية المنشأ والمصير، وقد قرر فقهاؤنا وهم الشافعية ان العدو لا يتملك اموالنا وبلادنا بالقهر.

تنظيم الاسرائيليون القدس:

مساحة القدس القديمة داخل الاسوار القديمة تبلغ كيلومتر مربع واحد، بما في ذلك مساحة الحرم الشريف البالغة ٥٠٠ × ٣٠٠ م^{2} . ويمتاز نسيج المدينة المعماري على الطريقة الاسلامية ـ العربية بتناسقه وجماله وبساطته[٢٩].

وقامت اسرائيل بإجراءات لتهويد القدس بعد حرب ١٩٦٧م متحدية كل قرارات الأمم المتحدة والمواثيق الدولية، من هذه الاجراءات[٣٠].

١ ـ توسيع حدود بلدية القدس في ٢٨ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ لتشمل ما احتلته عام ١٩٦٧م، تحت شعار «توحيد القدس».

٢ ـ الاستيلاء على ممتلكات المواطنين العرب، وإقامة مستوطنات عليها تحيط بمدينة القدس.

٣ ـ تغيير البنية السكانية للقدس، باسلوب إسكان اليهود وزيادتهم، وطرد السكان العرب.

٤ ـ اجراء حفريات وتغييرات حول وضع الأماكن المقدسة وتهديد أمنها.

٥ ـ إلغاء الإدارة المحلية العربية والمتمثلة في «مجلس مدينة القدس»، وإشراف اسرائيل على الخدمات الإدارية.

٦ ـ تنفيذ مخطط «القدس الكبرى» الذي وضعته اسرائيل عام ١٩٧٣م بحيث يضم مع مدينة القدس مدن رام الله والبيرة وبيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور وما يحيط بها.

اولوية المسلمين والعرب في إدارة القدس:

إن النزعة العنصرية الاسرائيلية والانغلاق الضيق في عقيدة الصهاينة يمنعان تحقيق اي استقرار وأمن في القدس وغيرها من اجزاء فلسطين.

وعلى العكس من ذلك اثبت التاريخ القديم وفترات العهد الإسلامي على مدى اربعة عشر قرناً ان المسلمين والعرب هم اجدر بإدارة القدس وحمايتها والمحافظة عليها، لتسامحهم مع اتباع الديانات الاخرى، وتمكين السيّاح والزوار وجميع المسيحيين واليهود من زيارة مقدساتهم الدينية، من غير مضايقة ولا قيود. وهذا ما اشاع روح التعايش الاجتماعي والديني في القدس وغيرها، وادى إلى تحقيق الاستقرار والأمان، ومنع ظاهرة الاستفزاز أو الاعتداء خلافاً لما فعلته وتفعله الآن الإدارة الاسرائيلية والحكومة، وسكوتها المبيت عن ممارسة التطرف والإرهاب في نواحي القدس، سواء في المسجد الأقصى أو المسجد الابراهيمي أو غيرهما بإطلاق النار على المصلين، من غير مسوّغ وإحراق المسجد الأقصى، وهدم الأحياء العربية، ومتابعة الحفريات تحت جدران الأقصى. وذكل كما حكى القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وما نقموا منهم إلاّ ان يؤمنوا بالله العزيز الحميد﴾. (البروج ٨).

فإذا قارنا بين فترة العهد الإسلامي بالحفاظ على معالم القدس لمختلف الطوائف الدينية والسكان غير المسلمين، وبين الممارسات الاسرائيلية الخطيرة والوحشية من هدم وطرد، وإسكان اليهود محل العرب وضغوط اقتصادية وصحية وسياسية، وبناء مستوطنات في الأراضي العربية ومحاولة تغيير معالم المدينة المقدسة المعمارية، لوجدنا الفرق الواضح، وتبين لكل عاقل من هم الأولى بإدارة القدس.

رفض فكرة تدويل القدس:

يجب علينا على الدوام ان نرفض ما تردد من محاولة بعض العرب وغيرهم تدويل القدس، فإن هذه الفكرة خطيرة وتؤدي إلى الأبد إلى الغاء الحق العربي في القدس، وتمنع يوماً ما المطالبة بعودة هذا الحق.

ولنا أمثلة سيئة، منها تدويل ممر طنجة ومضيق جبل طارق على المحيط الأطلسي، فإن ذلك منع اي محاولة لدولة المغرب الأقصى من المطالبة بإعادة الحق الاسلامي - العربي والسيادة على هذا الممر أو المضيق.

ومن المعروف ان المستقبل لنا بمشيئة الله، ولا بد من ان يأتي يوم نتمكن فيه من

طرد الصهاينة المغتصبين من كامل التراب الفلسطيني، فلن نسكت على الضيم، مهما بذلنا من تضحيات غالية في الأنفس والأموال وكل ما نملكه في هذا السبيل.

القدس مدينة السلام:

إن ممارسة الشعائر والطقوس الدينية لأتباع اي دين يحتاج في الدرجة الأولى إلى وجود بيئة سلام واستقرار وأمان، وبعد عن الارهاب والاعتداء وتخلٍ عن سياسة بناء المستوطنات حول القدس العربية، وتجنب كل محاولة لطرد وتشريد الشعب العربي من فلسطين.

فلا بد حينئذ من بقاء شعار السلام مرفوعاً في سماء القدس، لأن هذه المدينة هي مدينة السلام والحب والوئام، وهي معظمة لدي اتباع الديانات الثلاث كما تقدم، وهذا ينبغي الحرص عليه، والمبادرة في كل مناسبة إلى تنبيه الضمير العالمي، والشعور الدولي، للعمل على احياء واستمرار رفع هذا الشعار، والتاريخ اصدق شاهد على ان العرب والمسلمين كانوا ما يزالون في أتم الحرص على تحقيق مصداقية وعودهم وممارساتهم واعمالهم في هذا المضمار.

القدس في براثن الأطماع الصهيونية ومخططات اليهود المستقبلية:

لقد عشنا احداث نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ م وما تلاها من الحروب المتوالية، من العدوان الثلاثي (بريطانيا وفرنسا واسرائيل) على مصر عام ١٩٥٦م، وحرب ١٩٦٧م، وحرب ١٩٧٣م، وكلها ادلة دامغة وملحوظة في وقتنا الحالي على ان اسرائيل حريصة على تصفية الوجود العربي: الإسلامي والمسيحي معاً، من جميع اجزاء فلسطين.

وأمثلة هذا الواقع: اللجوء في عهد الاحتلال الصهيوني إلى احراق وهدم المساجد والكنائس والمعابد والمخازن التجارية والبيوت العربية، وتشييد السكان العرب، واغتصاب اراضيهم ودورهم واستملاك مساحات كبيرة من الأراضي العربية، وبنا مستوطنات صهيونية محلها أو حولها، وتصريحات الحكومات الاسرائيلية المتعاقب بنواياها التوسعية ونسف كل محاولات السلام والاستقرار بين العرب واسرائيل واستغلال اوضاع التأييد والإمداد الغربي والاميركي بالمال الكثير والسلاح الخطير واللجوء إلى جميع اساليب الخداع والمكر والإفتراء، بل التحدي السافر لأميركا نفسه وللمواثيق الدولية وقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن المتكررة والكثيرة[٣١].

وتتركز محاولات اسرائيل في العدوان على المقدسات الإسلامية بمختلف الوسائ المتاحة، والمستمرة والمتنوعة من حفر وهدم واستملاك ومصادرة للأوقاف الاسلام

حول المسجد الأقصى، بل ومحاولة تصفية وهدم هذا المسجد برمته، وإقامة معبد سليمان على انقاضه بدليل ممارساتهم وإعلاناتهم منذ عشرات السنين وهذا من شأنه قلب خريطة العالم، وتبديلها بحسب النزوات والشهوات والأساطير الاسرائيلية[٣٢].

يدفعهم لكل هذا وغيره من الأطماع والمخططات الاسرائيلية حقد دفين، وعداوة شرسة، وكراهية الشعوب الاخرى، وبخاصة المسلمين والعرب.

ومن اقوال قادتهم في هذا الشأن وبخاصة: ما قاله الدكتور ايدر رئيس اللجنة الصهيونية «اهداف الصهيونية هي ابادة العرب جميعاً» وقال موشي ديان وزير الحرب الاسرائيلي بعد احتلال القدس عام ١٩٦٧: «اليوم يوم بخيبر». وقال موشي ديان أيضاً بكل وقاحة «لقد استولينا على اورشليم، ونحن في طريقنا إلى يثرب والى بابل». ومن تعاليمهم: «ان حدود اسرائيل من الفرات إلى النيل، ومن البحر الأبيض للبحر الأحمر». وكتبوا على مدخل برلمانهم الكنيست: «حدودك يا اسرائيل من الفرات إلى النيل».

إن مطامع اليهود ومخططاتهم المستقبلية الرهيبة لن تقف عند حد معين، بل هي اوسع واخطر مما نتوقع، فهم يتوقعون سيطرة اليهود على العالم، ففي العهد القديم: «كل ارض تمسها اخماص اقدامكم هي لكم».

وإن زعماء اليهود في العالم لا يسيرون على نحو عشوائي، وإنما يسيرون ضمن مخطط مدروس دراسة علمية مفصلة، وينفذون هذا المخطط بنحو سريع مستغلين الاوضاع العالمية، ومعتمدين على قوتهم الذرية والكيماوية الغاشمة، واساطيلهم الجوية والبحرية، واحدث الوسائل والآلات الحربية البرية بإمداد مستمر من اميركا وغيرها.

لقد اكتشفت السلطات الألمانية خريطة سرية في خزانة «آل روتشلد» في مدينة «فرانكفورت» وقد شملت هذه الخارطة البلاد الآتية: فلسطين كلها، وشرق الأردن، ولبنان، وسوريا، والعراق، حتى جبال كردستان شمالا، وشبه جزيرة سيناء، والدلتا من ارض مصر، وشمالي بلاد الحجاز حتى المدينة المنورة[٣٣].

واذا نجح الصهيونيون بإقامة الدولة اليهودية في فلسطين، فسيقدر لهم ليس فقط تملك العالم بل وحكم العالم باستعمال الثروة الموجودة في البحر الميت.

هذه أمثلة أو نماذج من حقيقة الأطماع الصهيونية، فماذا اعددنا لمواجهتها في عصرنا الحاضر وفي مستقبل أمتنا ؟!

نتائج ومقترحات علمية ودينية:

- التيجة التاريخية والمنطقية والواقعية ان القدس لها مكانة خاصة بارزة لدى اتباع الديانات الثلاث: وهي اليهودية والمسيحية والإسلام، ولكن أمام وجود ظاهرة التكتل الصهيوني في العالم، وأمام ظاهرة سيطرتهم على مراكز النفوذ في بلاد الغرب والشرق، ومع ملاحظة توفير كل ألوان الدعم لإسرائيل والمؤازرة بالمال والسلاح من اميركا وغيرها، لا بد من ان يكون للعرب والمسلمين خطة مدروسة ومنهج واضح، واستراتيجية على المدى القريب والبعيد لمواجهة الأطماع والغطرسة الإسرائيلية على النحو التالي:

١ - العمل ما أمكن على منع الاعتراف بإسرائيل دولة وشعباً مقيماً في ارض فلسطين المغتصبة، وعلى عدم اقرار اليهود على الإحتلال الغاشم، لأن صراعنا مع الصهاينة صراع وجود، لا صراع حدود، كما تعلن سوريا.

٢ - الاستمرار في تنبيه الحواس العربية - الاسلامية، وايقاظ المشاعر العربية الإسلامية بأن فلسطين والقدس عربية، ولا بد من العمل على استرداد الحق العربي - الاسلامي فيها.

٣ - التأكيد والتركيز على بقاء الشعب الفلسطيني في القدس وجميع اجزاء فلسطين، ودعم الانتفاضة الفلسطينية بكل الوسائل الممكنة من مال وغيرها، لإفشال الخطة الصهيونية بطرد الشعب الفلسطيني كله من فلسطين.

٤ - ضرورة وضع استراتيجية عربية وإسلامية طويلة الأمد لتحرير القدس وفلسطين كلها، وتكوين جيش قوي جداً لمجابهة اسرائيل.

٥ - تحقيق تضامن عربي - اسلامي فعّال، سواء بين الحكومات أو الشعوب، في سبيل تحرير الأرض المغتصبة، ورد العدوان الباغي، وحشد جميع الطاقات والامكانات لذلك، للرد على التحالف الاستعماري - الصهيوني وتطويق سياساته، وتحطيم مخططاته، ولا نعدِم الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك، والإفادة من تجارب الشعوب المقهورة والمعتدى عليها، ولو كانت ضعيفة، مثل فيتنام وغيرها.

٦ - استغلال كراهية الشعوب المختلفة لليهود، والاعتماد على اشعاعات الحق والخير والعقل والسلام عند المنصفين والعلماء الأحرار في العالم كله.

الهوامش

(١) فتوح الشام للواقدي ٣/ ٢٠١، معجم البلدان لياقوت الحموي ١/ ٣٩٢ - ٣٩٣

(٢) تاريخ قبة الصخرة المشرفة ص/ ١٨ - ١٩/ فتوح الشام للبلاذري ص / ١٣٦

(٣) المرجع السابق، تاريخ القبة، ص ١٩، تاريخ العصور القديمة لبوستد، مكانة القدس في الإسلام للشيخ عبد الحميد السايح ص/ ١٢

(٤) الموسوعة العربية الميسرة ١/ ٤٥٤

(٥) مكانة القدس في الاسلام للشيخ السايح ص/ ١٣

(٦) القدس الشريف، للمهندس رائف يوسف نجم: ص ٥٩ - ٦٠

(٧) فتوح الشام للواقدي ٢/ ٢٥٧، ٢٦٧، ٢٧١، سعيد بن بطريق ٢/ ١٧، تاريخ عمر لابن الجوزي ص ٦٨، معجم البلدان، لياقوت ٣/ ٣٣، التاريخ السياسي للدولة العربية للدكتور عبد المنعم ماجد ١/ ١٨٨

(٨) مصورات المركز الجغرافي الأردني ص ٢٩ (قضية فلسطين في خرائط).

(٩) المرجع السابق: ص ٢٨

(١٠) التفسير المنير للباحث ٦/ ١٤٦

(١١) المرجع السابق ١/ ٢٨٠

(١٢) الموسوعة العربية الميسرة ٢/ ١٣٠٩ - ١٣١٠، قصص الأنبياء للأستاذ عبد الوهاب النجار ص ٣٠٧ وما بعدها.

(١٣) مكانة القدس في الإسلام للشيخ عبد الحميد السايح ص ١٢ وما بعدها.

(١٤) قصة غزو فلسطين للاستاذ محمد عزة دروزة: ص ٣، ٣٠

(١٥) مذكرة الهيئة العربية العليا لفلسطين الى مؤتمر التضامن الآسيوي الافريقي بالقاهرة في جمادى الآخرة سنة ١٣٧٧ هـ ٢٥ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٧م.

(١٦) القدس الشريف، رائف نجم: ص ١٢ - ١٣

(١٧) المرجع السابق: ص ١٧، وقال بن غوريون اول رئيس وزراء لاسرائيل «لا معنى لاسرائيل بدون القدس، ولامعنى للقدس بدون الهيكل».

(١٨) المرجع السابق ص ١٥ - ١٦

(١٩) تاريخ قبة الصخرة المشرفة ص ٢٠ - ٢٢

(٢٠) الموسوعة العربية الميسرة ١/ ٤٥٤

(٢١) المرجع السابق ٢/١٤٨٩

(٢٢) انجيل متى ص ٢٧ جاء في انجيل متى في الأصحاح الثالث والعشرين ص ٤٣ قول السيد المسيح عليه السلام «يا اورشليم يا قاتلة الأنبياء وراجعة المرسلين اليها، كم مرة اردت ان أجمع أولادك. . .» الخ. وهذه اشارة لقتل اليهود كثيراً من الانبياء.

(٢٣) انجيل متى ص ١٧

(٢٤) فتح الباري ٢/٤٨

(٢٥) تفسير الطبري ٢/٥٢٩

(٢٦) مكانة القدس في الاسلام للشيخ عبد الحميد السايح ص ٤٨ ـ ٤٩

(٢٧) القدس الشريف خلال فترة الاحتلال الاسرائيلي من ١٩٦٧ ـ ١٩٨١ للمهندس رائف يوسف نجم ص ٧٠ ـ ٨٣

(٢٨) قصة غزو فلسطين للاستاذ محمد عزة دروزة ص ٢٧ ـ ٢٨

(٢٩) القدس الشريف، المرجع السابق ص ٥٠ وما بعدها.

(٣٠) قضية فلسطين في خرائط باشراف مديرية المساحة العسكرية الأردنية ص ٢٨، الطبعة الثالثة.

(٣١) مكانة القدس في الاسلام للسايح ص ٤٢ ـ ٤٦، قضية غزو فلسطين لعزة دروزة: ص ٤٣ وما بعدها.

(٣٢) العدوان الاسرائيلي على المقدسات الاسلامية، من منشورات وزارة الأوقاف الأردنية.

(٣٣) حقيقة اليهود والمطامع اليهودية لشيخ الدكتور محمد نمر الخطيب: ص ٦٥

مناقشات عامة

الأستاذ علي مصطفى:

شكرا للسادة المحاضرين. لدي بعض النقاط احب ان اتحدث بها.

أولاً ان حق الشعب الفلسطيني في القدس، قد ورد في التقرير الالهي، القرآني أو غيره، هناك أيضاً شيء آخر وهو ان هذا الشعب قد بنى فلسطين وبنى القدس قبل خمسة آلاف سنة. وهذه نقطة اساسية يجب ان لا نغفلها.

النقطة الثانية هي ان القدس ارض محتلة مثل بقية اراضي الضفة الغربية وقطاع غزة بعد عام ١٩٦٧وبالتالي أنا كفلسطيني، لا يمكن، ارضاءا للرأي العام في اسرائيل، ان اتنازل عن حقي كفلسطيني. هناك رأي عام آخر عند الشعب الفلسطيني والأمة العربية يؤمن بالسلام وعلى الرأي العام الآخر ان يؤمن بالسلام. يتصرف الاسرائيليون وكأنهم يتعطفون على الآخرين ويعتقدون بأن السلام واجب وضروري اعطائه للآخرين. أولاً ان الحق حقنا، وان مضي سنوات طويلة ليس من شأنها الغاء هذا الحق شاء الإسرائيليون أم أبوا. فالأمة العربية اختارت طريق السلام، اما هم فلم يختاروه وهذا شيء يتعلق بهم ويخصهم، أما حقنا فلن يموت.

لي شرف كبير في ان اتعرف لأول مرة وجهاً لوجه بالبطريرك ميشال صباح، ولكن هناك نقطة اساسية احب ان اذكرها، فقد تحدث نيافته بأن على القادة العرب ان يلحظوا بأن هناك اخوة مسيحيين واخوة مسلمين في القدس، نحن لا نفرق بين فلسطيني مسلم وفلسطيني مسيحي وأنا عضو في مؤتمر المشرفين في جامعة الدول العربية وهو اهم مؤتمر على مستوى الجامعة، لذا فإن قراراته دائماً تشير إلى هذا الموضوع، وللأمانة العامة لجامعة الدول العربية مراسلات مستمرة مع قداسة البابا حول مصير القدس ومستقبل القدس. فالقدس هي للمسيحيين وللمسلمين ابناء شعبنا العربي بالاضافة إلى حقوق الآخرين في العبادات اما الحق فهو حقنا ويجب ان لا نتنازل عنه اطلاقاً. واشكر المحاضرين الاجانب واخص بالذكر موريس جاكوبي الذي استمعت الآن إلى محاضرته والتي القتها السيدة جانيت، حيث اعتبر هذه المحاضرة درسا لنا جميعاً. يجب ان نلقن اطفالنا بما تحدثت به هذه الورقة. شكرا جزيلا.

الاستاذ نبيه شقو

الحقيقة اود ان اتحدث عن نقطتين: الأولى تتعلق بما تفضل به نيافة البطريرك ميشال

صباح، سيدي القدس مدينة عزبية والسيادة عليها هي سيادة عربية وبالتحديد هي سياسة عربية - فلسطينية، والقبول بايجاد هيئة معينة سواء اكانت مكونة من الاديان الثلاثة أو من اديان اخرى، قد يكون مقبولاً في حدود وجود ظرف حسن النية، ولكن في وجود ظرف إحتلالي كما هو الحال الآن مع وجود الاحتلال الاسرائيلي، فان التعاون مع مثل هذه الهيئة ومثل الحكم الاسرائيلي أمر غير مقبول. لو كنت السلطة السيادية، سلطة فلسطينية فان مثل هذا الاقتراح يمكن ان يكون مقبولا، ولكن مع سلطة احتلالية فهو مرفوض لأننا وكأننا نعطي شرعية لإحتلال الاسرائيلي وهذا مرفوض.

النقطة الثانية موجهة للدكتور عباد. في مجال إعمال الأماكن المقدسة. فقد كنت أتوقع أن يكون هناك ذكر للأردن خاصة في بداية القرن. إذا كان إعمار المسجد الأقصى في ظروف الحكم الاسلامي، كان له فضل وأجر وثواب، فإعمار المسجد الأقصى تحت الإحتلال له ثواب أكبر. وشكراً.

الأستاذة هداية:

اشكركم جميعاً باسم القدس، نيافة المطران أنا أعرفك جيدا وانت اخونا، وابونا ومرجع من مراجعنا، لكن الصورة التي قدمتها لنا الآن اوحت لي أنا هداية بنت القدس والقادمة من القدس انك تطالب بالتدويل، وأنا بنت القدس اعرف ان شقة حارة المغاربة يهود وشقة القيامة والمنطقة الغربية مسيحية وشقتنا الحرم وشقة باب سباط مسلمين فلما تطلب نيافتكم اليوم بتكوين هيئة أو مجلس من الاديان الثلاثة ومن ممثلين لها كشيخ وحاخام ومطران، فماذا تقصد بذلك الصورة غير واضحة بالنسبة لي. وشكراً

الأستاذ أحمد يوسف

استمعنا إلى كل الاوراق المقدمة في هذه الجلسة ويكاد يكون العامل المشترك الأعظم بينها هو تأكيد مكانة القدس في الاديان السماوية الثلاثة. اكدت جميع الكلمات بطريق مباشر وغير مباشر على مكانة الاديان السماوية الثلاثة واهتمامها بالقدس. واعتقد ان هذه الجلسة مهمة جداً لأن الجميع اشار فيها أيضاً إلى ان الطرفين المتضررين من الاحتلال الاسرائيلي هما الطرف المسلم والطرف المسيحي. والبعض يطالب بالحوار الاسلامي - المسيحي من اجل التصدي لانتهاكات اسرائيل في القدس والاراضي العربية المحتلة، لكن الذي يهمني هو التأكيد على المكانة المقدسة للقدس في الاديان السماوية الثلاثة، واعتبرها بمثابة رسالة موجهة للرأي العام العالمي وموجهة بالاساس إلى الكونغرس الأمريكي الذي اصدر في شهر تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٥ قانون القدس لاعطاء اسرائيل الحق باتخاذ القدس عاصمة موحدة وابدية لها. وتضمن قانونه خمس صفحات كبيرة ومليئة وديباجة مطولة من ١٦ بندا مليئة للأسف الشديد بالمغالطات التاريخية القانونية والسياسية. ذكر الكونغرس الاميركي في البند الثالث من

الديباجة على ما اذكر ونص على ان القدس هي المركز الروحي لليهودية وهي أيضاً مدينة مقدسة للاديان الأخرى ولم يذكر الكونغرس الأميركي في الصفحات الخمس المذكورة اسم الديانة الاسلامية والمسيحية كشريكين للديانة اليهودية في القدس، وغالى كثيراً في اعطاء اسرائيل هذه المكانة الروحية التي لها في القدس واسبغ عليها شرعية اتخاذها القدس عاصمة موحدة وابدية لاسرائيل دون ذكر حقوق الشعوب الاخرى والاديان الاخرى. واعتقد ان الحوا ر الاسلامي - المسيحي يجدي كثيراً في التصدي لمثل هذه الافتراءات التاريخية واعتقد ان المؤتمر اصاب كثيراً في تخصيص جلسة خاصة لمكانة القدس في الاديان السماوية الثلاثة حتى يكون هناك خطاب ديني اسلامي - مسيحي واضح المعالم للرأي العام العالمي بشأن مدينة القدس. . وشكرا

الكلمة الآن لنيافة البطريرك ميشال صباح للتعقيب والرد على ما طرح في هذه الجلسة

البطريرك ميشال الصباح:

الواقع ان ما قيل قبل قليل في قضية القدس وفي ما تحدثت يمكن ان تفهم الأمور على خلاف ما قصدت وعكس ما اردت. في قضية القدس أمران: القضية سياسية ثم القضية الدينية. القضية السياسية هي بين طرفين حالياً وهما الشعب الفلسطيني والشعب الاسرائيلي. وفي هذا المجال فإن الموقف المسيحي العربي واضح ولا يناقش: القدس العربية هي عاصمة لفلسطين العربية. هذا موقف واضح. من الناحية الدينية، فإن الموقف الديني يود ان تكون هذه المدينة عاصمة فلسطين أو عاصمة اسرائيل وفق الحلول السياسية التي يتوصلون إليها، ان تحقق هذه المكانة الدينية بحيث لا تبقى القدس فريسة الحروب تفتح أو تغلق اذا كانت هناك حرب أو كان هناك سلم. فعلى الدولة الفلسطينية، متى ما اقامت عاصمتها، ان تسعى لايجاد ولاعطاء القدس هذا الاستقرار الديني بحيث تبقى مدينة مقدسة ومدينة سلام مفتوحة. وفيما يخص فكرة المجلس، هي مجرد فكرة من الافكار التي تطرح وقلت ان هذه الفكرة لم ترد في أي من الوثائق الكنسية التي ذكرتها وهي فكرة مطروحة وليست جديدة ولكن المسلمات الأولى هي المسلمات السياسية، والمسلمات السياسية، لها شقها الواضح وهو ان القدس العربية هي عاصمة فلسطين العربية. وشكراً

نورثون ميزفنسكي:

يبدو لي ان موقف الكونغرس يكتسب اهمية كبيرة، بشأن، كيف يمكن للحكومة الاسرائيلية ان تتحرك لتغير موقفها؟ يمكنها ان تتحرك by word كما افترض ولكن ذلك امر يتعذر تطبيقه وهو شيء نظري بحت. لا توجد وسيلة، فاسرائيل ستفقد كل ما تمكله من تعاطف معها في العالم واوروبا. واذا كا الأمر سيتم كذلك فيجب ان يحدث بطريقة اخرى. يمكن ان يكون في اطار قرارات الأمم المتحدة وبموجب قرار التقسيم وهذا افضل حل كما اعتقد واقترح.

المشكلة هي انه لم توجد حكومة اسرائيلية واحدة تقبل بذلك. وهل ستقبل الحكومة الاسرائيلية المقبلة ذلك ؟ الغالبية الساحقة من الشعب اليهودي في اسرائيل يقبل بذلك ؟ فالمشكلة هي هل يحبون ذلك ام لا ؟ وهل سيكون الحل بالاحتلال ام لا ؟ السيادة هي بين يدي الاسرائيليين في القدس انتم لا تحبون ذلك وأنا أيضاً لا احب ذلك. ولكن السؤال هو كيف يمكن ان نغير ذلك ؟ وعندما نطرح هذا العامل على حكومة الولايات المتحدة الاميركية، ماذ سيكون موقفها أنا اعتقد ان الحل يبدأ بخطوة اميركية تتمثل بقرار الحكومة الاميركية برفض بنقل سفارتها من تل ابيب إلى القدس هذا حل مقبول لكن حكومة الولايات المتحدة الاميركية اعترفت بوضوح بحق اسرائيل بمارسة سيطرة واشراف وسيادة كاملة على القدس كلها. هذا هو الواقع الشاخص امامنا وعلينا الآن ان نفكر بالطريقة التي نستطيع بواسطتها تغيير موقف الحكومة الاسرائيلية هذا ماحاولت ان احدثكم به، وهو يجب البحث عن الحل العملي. عليكم ان تقرروا ماذا يجب عليكم ان تفعلوا ؟ والسؤال هو كيف يجب ان يحدث ذلك ؟ وشكرا

الدكتور عبد الرحمن عباد

في الحقيقة ان سؤال الاخ حول الاعمار الاردني لبيت المقدس هو قد جاء بشكل متكامل في البحث الذي قدمته على الصفحة رقم ٢٠ . والبحث يتكون من ٤٠ صفحة وما قلته في ١٥ دقيقة لا يمكنه ان يذكر كل شيء. لكن الذين لهم يد في فلسطين وفي القدس هم كثر والمغرب اهدت أيضاً للقدس السجاد الذي نضع عليه رؤوسنا سجداً لله سبحانه وتعالى فنحن لم نغبط احداً حقه على الاطلاق وان شاء الله سيصدر البحث بكامله وستجدون ان الكلمة لم تغفل الدور الاردني.

انريكو مولينارو

اود ان اذكر كلمة تتعلق بالمذكرة الصادرة عن زعيم الطائفة المسيحية الذي يعرف تاريخ القدس ويؤكد انها وثيقة تاريخية لانها اودعت إلى الطائفة المسيحية، وهي وثيقة تشير للانفصال الواقع بين الجماعة الدينية والدولة. وسؤالي للسيد صباح اذا كان ممكنا قبل العام ٢٠٠٠ السعي لايجاد وثيقة موازية مع بقية الطوائف الدينية الاخرى اليهود والمسلمين لتثبيت المبادىء الاساسية لحماية المصالح الدينية داخل القدس تجاه الدولة أي كانت نتيجة المفاوضات

ميشال الصباح

إنشاء الله ستتمكن من ذلك

تعقيب: جون وتبيك (خبير قانوني دولي)

بعد هذا التقديم الممتع للكيفية التي يرى بها المسلمون والمسيحيون واليهود القدس، أو ان

اقدم تعليقاً أو تعقيباً مختصراً يتضمن رؤية انسانية عن كيف يمكن تقاسم القدس في اطر أو ظرف السلام والمصالحة.

ان اطار العمل بشأن القدس الذي اسميه «الحل الحكم الثنائي أو الاشتراك بالسيادة» سبق وان نشر اكثر من ٣٠ مرة منذ عام ١٩٩٤في مختلف اللغات، بالعربية والعبرية والانجليزية والفرنسية والالمانية. هناك صيغة انجليزية نشرت في العام الماضي في دليل فلسطين في القانون الدولي ونص انجليزي آخر سيظهر في العام القادم ضمن السيناريوهات المعدة لمستقبل القدس. وفي كتاب نشرته الـ PECDAR المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية واعادة الإعمار. لن يكون هناك سلام دائم في الشرق الأوسط بدون حل شامل للصراع الاسرائيلي الفلسطيني يكون مقبولا من قبل الاغلبية الساحقة من الاسرائيليين والاغلبية الساحقة من الفلسطينيين، وهذه حقيقة لا تقبل النقاش ولا الجدل. وبالطبع لن يكون هناك حل دائم للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني بدون حل مقبول لمدينة القدس توافق عليه الاغلبية الساحقة من الفلسطينيين والاسرائيليين، وهذه أيضاً حقيقة لا تقبل السجال أو الطعن. وهي بدرجة من الخطورة لا يمكن لأحد ان يتجاهلها.

ونفترض عموما انه لا يوجد اي حل يتمتع بفرصة حقيقية لكي يحظى بموافقة الشعبين الفلسطيني والاسرائيلي معاً.

عندما يتحدث الاسرائيليون والفلسطينيون بموضوع القدس فهم لا يتمترسون فقط خلف مواقع للتفاوض، فحسب بل ويتربصون بعضهم بالبعض. فالقدس تقبض بقوة على الباب والنفس وقلوب الجميع. علينا ان نأخذ بجدية المواقف المتكررة والإجماعية عمليا، اذا اردنا ان نخوض في هذه المشكلة. فلا توجد حكومة اسرائيلية واحدة تتقبل حل تقسيم القدس، وبالمقابل لا يوجد قائد فلسطيني واحد يمكن ان يقبل بوضع دائم لا يمنح الفلسطينيين (ومن خلالهم العرب والمسلمين) سيادة على المدينة المقدسة بلا منازع هناك فقط حل واحد يمكن تخيله الا وهو ـ السيادة المشتركة تتجاوز مفهوم تقسيم المدينة.

في مثل هذا الظرف اي واقع وجود دولتين كحل، يمكن للقدس ان تشكل كياناً واحداً للدولتين وتكون عاصمة للدولتين وتدار من قبل مجلس محلي يتمتع بمزايا الحكومة المحلية التي تتحمل عبء إدارة المدينة، ومظلة اوسع هي عبارة عن مجلس بلدي يدير شؤون سكان المدينة، وبعبارة اشمل في سياق منطق وتعبير القانون الدولي تكون القدس مدينة ثنائية الادارة والحكم والسيادة بين اسرائيل وفلسطين. ان صيغة الحكم الثنائي وان كانت نادرة، لكنها ليست جديدة تماماً ولا سابق أو مثيل لها، مدينة شاندي غاره يمكنها ان تكون مثال النموذج للعاصمة الوحيدة لاقليمين هنديين متجاورين اي العاصمة غير المقسمة لدولتين هنديتين متجاورتين، والسودان، نصف قرن قبل استقلالها عام ١٩٦٥، كانت خاضعة لحكم ثنائي

مقسّم بين مصر وبريطانيا، وسميت لمدة تزيد عن ٧٠ عاماً بالسودان الانجلو ـ مصرية. ودولة الباسيفيك فانيواتا (التي كانت في السابق ثنائية الحكم بين بريطانيا وفرنسا). ولأكثر من ٧٠٠ سنة حتى عام ١٩٩٣ كانت إمارة أندوراً تحت السيادة المشتركة الفرنسية والاسبانية تحت حكم الامراء الفرنسيين والاسبان معاً.

بمعنى آخر يمكن النظر للقدس كالكعكة المقسمة إلى حصص وقطع افقية أو عمودية، وبكل الاحوال يكون للفلسطينيين حصة من هذه الكعكة لكن اغلب الاسرائيليين لن يقبلوا طواعية هذا التشريط الافقي والعامودي وبتصرفها هذا تعمل اسرائيل على تدويل المشكلة على امل الحصول على اعتراف عام اي ان يقبل المسلمون والمسيحيون واليهود بمجموعهم السيادة الموحدة والمشتركة وبأن تكون القدس عاصمتها، وهو مفهوم مبهم وغير واضح.

فالقدس ذات البلديتين يمكن ان تكون رمزاً في القلوب والارواح والانفس، واذا ما سارت في هذا الطريق يمكنها ان تكون رمزا للمصالحة واملاً لليهود والمسلمين والمسيحيين بل ولكل العالم. قد لا يمكن للذكاء العادي ان يدرك ويستوعب ذلك لأن المفارقة في الموضوع هي انه بقدر ما تكون المسألة سهلة بقدر ما يصعب فهمها وادراكها. فالسيادة تفسر وتقرن بمستوى الملكية كالملكية المشتركة لأرض غير مقسمة أو لبيت بين الزوج وزوجته تنتقل مليكته بالوراثة حتى لابناء العمومة البعيدين، وهذا الفهم للسيادة بمعنى الملكية الموروثة ليس نادراً أو غريباً. لأن مثل هذه الملكية المشتركة غير المقسّمة تتطلب وجود معيار وقاعدة واضحة لادارتها كما تدار مسألة الملكية المشتركة ملياً. وذلك بالبحث عن نمط أو صيغة للقدس. من المهم والاساسي التمييز بين السيادة والادارة البلدية الادارية ففي حين تستدعي الادارة البلدية الادارية وتتطلب عدداً من المسائل العملية فإن السيادة على القدس هي في جوهرها مسألة رمزية ونفسية وثيولوجية أو دينية. فللعوامل النفسية والثيولوجية والرمزية علاقة وارتباط حميم ووثيق بمدينة القدس اكثر من اي مدينة اخرى على وجه الارض، لكن من المهم ان نعترف بأن هذه هي طبيعة المسألة وخصوصيتها. ان تعيين وتنصيب سيادة على مدينة موحدة وغير مقسّمة بين فلسطين واسرائيل من المفترض ان تلبي بأعلى مستوى ممكن الاحتياجات الرمزية والسيكولوجية ـ النفسية ـ للاسرائيليين والفلسطينيين معاً. ويمكن ان تفرز ميزات نفسية ايجابية عميقة تنعكس على نوعية الحياة بعد السلام، اكثر مما يمكن ان يتولد من رضا في النفوس من جراء التقسيم، ولكن شرط ان يسود التسامح والا يتاح لجهة ان تفرض سيطرتها على الآخرين مع كل ما ينطوي حتماً، ويترتب على مثل هذه الهيمنة من احتكاكات خطيرة وتسميم للعلاقات. هناك فكرة خاطئة منتشرة بين الاسرائيليين تقول انه بامكان اسرائيل تأمين سيادتها من خلال فرض الأمر الواقع على القدس الشرقية وهذا غير صحيح وخطير في نفس الوقت. لدى اسرائيل حالياً القيادة الادارية، ويمكن لأي بلد فرض القيادة الادارية بالقوة لكنه لا يمكن

ان يحقق السيادة إلاّ بالموافقة الطوعية وموافقة واعتراف المجموعة الدولية. فقد تزايدت السيطرة لاسرائيل على القدس ادارياً منذ اكثر من ٣٠ عاماً وحتى اليوم لا يوجد دولة واحدة في العالم من بين الـ ١٩٢ دولة ذات السيادة قد اعترفت بمطلب اسرائيل بالسيادة على مدينة القدس فضم اسرائيل للقدس من جانب واحد غير شرعي وغير معترف به دولياً واعتبرت القدس ضمناً من الاراضي العربية المحتلة ضمن سلسلة طويلة من القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن والأمم المتحدة قد يكون بإمكان إسرائيل ان تفرض هيمنتها ادارياً على القدس الشرقية بالقوة إلى ما تشاء إلاّ أن المسألة لا تتعدى القوة العسكرية والارادة السياسية الاسرائيلية، في حين من غير المحتمل ان تتمكن اسرائيل من التمتع باعتراف المجموعة الدولية بحق فرض سيادتها على القدس الشرقية الا اذا وافقت على مبدأ الحل الدائم للوضع النهائي للقدس عبر التفاوض والمستند إلى وجود سيادة مشتركة على القدس بأكملها.

المسألة مسألة قانون، مع انه من حق اي بلد ان يعلن جزءاً من اراضيه عاصمة له فلا جدال أو اعتراض لاحد على ذلك، لكن الرفض الجلي والصريح من قبل كافة الدول الاعتراف بالقدس الغربية عاصمة لاسرائيل وابقاء جميع سفارتها في تل ابيب وعدم نقلها للقدس يعني بداهة رفض المجموعة الدولية للمطلب الاسرائيلي بدون الحل الشامل للقدس وهذا نموذج واضح لموقف المجموعة الدولية من هذه المسألة الحيوية الهامة والوارد في القرارات ٣٧/ ٥٣ الصادرين عن الجمعية العامة للأمم المتحدة واللذين تم اقرارهما والمصادقة عليهما في ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ بنسبة تصويت اجمالي ١٤٩ ـ ١ حيث نص قرار الجمعية العمومية بأن قرار اسرائيل بفرض قوانينها القضائية والادارية على مدينة القدس الشريف أمر غير قانوني وغير شرعي وغير معترف به. وفي ايار/ مايو ١٩٩٦ كانت وجهة النظر الدولية للوضع القانوني للقدس قد عبر عنها وزير خارجية بريطانيا منذ سنوات وهو نفسه موقف المجموعة الدولية وهو ان على اسرائيل ان تفرض سلطتها العسكرية على القدس الغربية فقط ـ وهو تفهم اوضح للوضع القائم عمّا يعنيه حقاً الواقع المشروع.

وفيما يتعلق بالقدس فإن الرأي العام الاسرائيلي اكثر مقاومة تجاه اية تعديلات في هذا الوضع القائم أو الأمر الواقع حتى في حالة عودة السلام. هناك ثلاثة حلول نهائية للبحث عن السلام الاسرائيلي ـ الفلسطيني. ان تتفق فلسطين واسرائيل على اساس لتقسيم القدس، وان يتم تحقيق السلام وفقاً لهذا الاساس، أو ان تقبل فلسطين واسرائيل بتقاسم القدس بدون تقسيمها أو شطرها، وان يتحقق السلام على هذا الاساس، أو ان لا تتفق فلسطين واسرائيل على اي حل بشأن القدس وضعها النهائي عند ذلك لن يكون هناك اي سلام ممكن.

يبدو ان رئيس الوزراء الاسرائيلي وحلفاءه يستبعدون اي تقسيم للقدس، نفس الشيء مع حزب العمال الاسرائيلي سواء اكان في الحكم أو في المعارضة لا يقدم اي تساهل أو مرونة

نحو احتمالات تقسيم المدينة بقي امامنا الافتراض الثاني أو الثالث.

فاما التعنت وبالتالي لن يوجد اي سلام، ـ وهو واقع داكن في حين ان ذلك يجب ا ن يشحذ همم الباحثين عن السلام في استغلال امكانية «الادارة المشتركة» ومحاولة اقناع الرأي العام الاسرائيلي بأن يعيشوا جنبا إلى جنب مع الفلسطينيين في المدينة المقدسة (واحترام عقائد الاديان السماوية التوحيدية الثلاثة)، فلا يجب ان يكون هناك رابحون وخاسرون فاذا لم يتم الاتفاق على مثل هذا الحل فإن الطرفين سيخسران الرهان.

بعد مضي قرن على انعقاد أول مؤتمر صهيوني في بال في سويسرا عام ١٨٩٧، ما زال الاسرائيليون منشغلون بالتفكير في مستقبلهم ويعودون بانظارهم إلى الوراء، إلى رؤية ثيودور هيرتزل الأب المؤسس للصهيونية عندما كانت القدس ليست ملكاً لأحد بل للجميع حيث توجد الاماكن المقدسة لاتباع الديانات الثلاث والتواجد الاخلاقي والثقافي والمعنوي المشترك. ان حلم هرتزل بدولة يهودية كان غير قابل للتنفيذ آنذاك لكنه تحقق بعد نصف قرن فاذا لم يقدر هؤلاء الاشخاص قيمة السلام والأمن فعليهم ان يستلهموا التصورات العملية والعقلانية التي اقترحها هيرتزل لتحقيق الهوية فليس هناك من هو مستعد للتخلي عن حقوقه ومطالبه. وقد شخص الرئيس عرفات هذا الوضع جيدا في خطابه الذي القاه في جامعة هارفارد عام ١٩٩٥ وتساءل لماذا لا نجعل من القدس عاصمة لدولتين بدون جدار فاصل كجدار برلين ؟ مدينة موحدة، مفتوحة، تتعايش فيها الاديان والقوميات، الحياة المشتركة للجميع، لكن ردة الفعل كانت سلبية من جانب الاسرائيليين. فلو تمكن الاسرائيليون والفلسطينيون من الاتفاق على حل مشترك ومقبول بشأن الوضع النهائي للقدس فإن كل عناصر السلام الحساسة الأخرى يمكن ان تسقط وكل شيئ يتساقط امام انهاء مثل هذه العقدة المستعصية. فلا يمكن لأي عائق آخر ان يظهر ليعرقل مسيرة السلام طالما انهينا معضلة القدس. فطريق الحكم الذاتي بدأ في غزة واريحا وامتد لمدن اخرى في الضفة الغربية لكن أي طريق للسلام يجب ان يبدأ من القدس وهذه حقيقة يعرفها الجميع.

تيسير قبعة:

اود ان اذكر بعض النقاط المتعلقة بالقدس ومكانتها في الاديان السماوية:

ـ القدس ملتقى الاديان السماوية الثلاثة وموئل التاريخ والحضارة والتراث

ـ بناها العرب الكنعانيون قبل ٥٠٠٠ سنة، أي قبل دخول النبي داود عليه السلام إليها بعشرين قرناً، ولم يدم عهد اليهود فيها غير اربعة قرون (من العام ١٠٠ ق.م. إلى عام ٥٨٧ ق.م.)

ـ إنها مهد المسيح عليه السلام، ومنها انتشرت رسالته إلى العالم بأسره

ـ ترسخت قدسيتها بالإسلام وأصبحت لها مكانة سامية.

مكانة القدس في الاسلام:

ـ هي مسرى النبي محمد (ص) ومنها كان معراجه إلى السماء، فيها أخذ الله عز وجل العهد والميثاق على الرسل والأنبياء، إنها أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، هي مدينة من مدائن الجنة إليها تشد الرحال، الصلاة فيها بخمسمائة صلاة وان خيار المسلمين من هاجر إليها هجرة بعد هجرة، فأهلها مرابطون إلى يوم القيامة ومن مات فيها فكأنما مات في السماء.

ـ حافظ المسلمون على هويتها العربية الإسلامية ودافعوا عنها بوجه كل غزو وحررها صلاح الدين الأيوبي من براثن الصليبيين الفرنجة يوم الجمعة ٢٧ رجب ٥٨٣ هـ الموافق ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١١٨٧ م ولا تخلو منها زاوية من أثر إسلامي، مسجد أو زاوية أو تكايا وأربطة ومدارس ومستشفيات وغيرها

ـ تعايش فيها المسلمون مع اخوانهم المسيحيين بشهامة وأمان حسب العهدة العمرية منذ عام ٦٢٦ م ولا زالوا كذلك حتى اليوم.

ـ تفترض هذه المكانة دفاع المسلمين عن القدس وجهادهم في سبيلها وبذل الغالي والنفيس في سبيل تحريرها من الإحتلال وتهويدها وتغيير معالمها الحضارية والدفاع عن مقدساتها وخاصة المسجد الأقصى المهدد بالهدم نتيجة الحفريات ونتيجة سعي المتطرفين الصهاينة لهدمه وإعادة بناء هيكل سليمان مكانه

ـ من المهم الانتباه إلى ان المكانة المقدسة للقدس لدى المسلمين لا تخص المسجد الاقصى أو مسجد قبة الصخرة أو مسجد عمر، بل كل القدس وما حولها حيث جميعها ارض مباركة ولا يجوز التفريط بها.

مكانة القدس في الدين المسيحي:

ـ هي ارضٌ مقدسة، مهد سيدنا المسيح، فيها كنيسة القيامة ودرب الآلام ولا زال صدى عذاب المسيحيين الأوائل يتردد في كنائسها وأزقتها ودروبها العتيقة وعبر صراخ الفلسطيني المعذب ينشد السلام لأرض السلام ومدينة السلام.

ـ وعندما دخلها الخليفة عمر بن الخطاب عام ٦٢٦ م تحدث لأهلها بلغتهم العربية، منهم عرب أحفاد العرب الكنعانيين واليبوسيين الذين بنوها.

ـ لم تنطوِ الحملة الصليبية على العرب والمسيحيين الذين رفضوها وقاوموها

ـ واستمر التواجد المسيحي فيها من كل الطوائف ويقوم المسلمون المقادسة بخدمة كنيسة القيامة

ـ المسيحيون متوحدون فيها مع اخوانهم المسلمين في مواجهة تهويدها وأسرلتها ومقاومة الطرد والفصل العنصري والإعتداء على المقدسات ومصادرة الأرض (حيث تعرضت وتتعرض الأماكن المقدسة المسيحية للمصادرة والإستيلاء عليها حيث صودرت مار يوحنا المجاورة

لكنيسة القيامة ومار الياس وكنيسة المصلبة وكنيسة الجلاليا التي هدمتها اسرائيل ومار جرجس التي حولتها لنادٍ ليلي وبعض ممتلكات الكنيسة الروسية وغيرها.

مكانة القدس في الديانة اليهودية:

ـ يدعي اليهود بأنها مدينة بناها النبي داود عليه السلام قبل الفي سنة لكن الحقيقة التاريخية تدحض ذلك، حيث انها بنيت على يد الكنعانيين العرب عام ٣٠٠٠ قبل الميلاد وأسميت حينذاك باسم ليوس ومن ثم اطلقوا عليها اسم أور سالم وقد ذكرت في كتابات مصرية قديمة لأول مرة عام ١٨٤٢ قبل الميلاد أي قبل دخول النبي داود إليها بـ ٨٤٢ عاماً، كما اكتشفت فيها حفريات أثرية كنعانية تعود إلى عام ١٨٠٠ قبل الميلاد.

ـ عام ١٢٠٠ قبل الميلاد هزم ملك القدس من قبل العبرانيين وبعد كر وفر دام مئتي عام استطاع الملك داود دخولها واقام فيها حكما غير مستقر لم يزد عن سبعين عاماً وذلك للفترة بين ١٠٠ ـ ٥٨٧ قبل الميلاد فقد تخلل هذه الفترة احتلال مصري لها عام ٩٢٦ ق م وحكم سوري من ٨٤٠ ـ ٨١٠ ق م حيث دمرها ودمر معها هيكل سليمان وسبي اليهود إلى بابل إلى ان اعادهم كورش (قورش) ملك الفرس، وفي فترة الفرس أعيد بناء الهيكل الثاني بين ٥٢٠ ـ ٥١٥ ق م وبعد ذلك تعاقب عليها حكم الاسكندر الثاني عام ٧٠ ميلادية واخرج الامبراطور هدريان اليهود منها.

ـ وبعد الحكم الاسلامي منذ عام ٦٣٨ م استمر طابعها عربياً إسلامياً وحتى بداية عهد الانتداب البريطاني عام ١٩١٩م.

ـ حتى عام ١٢٦٠ م لم يكن فيها سوى ٤ يهود وحائط البراق ولم يطلق عليه اسم حائط المبكى الا بعد عام ١٥٢٠ م حيث سمح السلطان سليمان القانوني بالصلاة في القدس.

ـ لم يقم اليهود أية حضارة في القدس فقد جاءوها أصلاً بالحديد والنار والنهب والقتل. فعندما تمكن يهوذا من الانتصار على ملك الفرس آنذاك (امنوني صادق) اصاب اليهود الغرور ومالوا للترف وتمردوا على اوامر قادتهم وحدث بينهم انقسام وحاربوا بعضهم البعض كما يذكر ذلك المؤرخ اليهودي جوسيفوس فالافيوس.

ـ تؤكد التوراة الأصل العربي لمدينة القدس وتذكر الموسوعة البريطانية انه عندما أسس داود مملكته اشترى من ارنان اليبوس ارضاً وشرع ببناء الهيكل عليها، وبنى الهيكل في عهد ولده سليمان في موقع غير معروف بل وان الكثير من كتب التاريخ توضح بأنه بني خارج مدينة القدس آنذاك حسبما جاء في سفر أخبار الأيام الأولى (الاصحاح الحادي عشر) رقم ٤ ـ ٩

ـ يدعي اليهود ويطمعون بأن تكون القدس عاصمة ابدية لهم اعتماداً على انه يحق للشعب الذي أسسها ان يجعلها عاصمته فإذا كان الأمر كذلك فهذا الحق حسب المنطق اليهودي هو للعرب وليس لليهود.

الجلسة الثانية

القدس في التشريعات والإتفاقيات الدولية

رئيس الجلسة معالي د. مفيد شهاب وزير التعليم العالي والدولة للبحث العلمي - مصر

القدس في تشريعات الأمم المتحدة

د. بطرس بطرس غالي أمين عام المنظمة الدولية للفرانكوفونية

القدس في مواثيق الجامعة العربية

السفير سعيد كمال الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية لشؤون فلسطين

القدس في الإتفاقيات العربية - الإسرائيلية

السفير بيير لافرانس - وزارة الخارجية الفرنسية

الوضع القانوني للقدس

د. أحمد محمد رفعت عميد كلية الحقوق ـ جامعة بني سويف

تعقيب د. عبدالحسين شعبان

كاتب وباحث وخبير قانوني

مناقشة عامة

القدس في التشريعات والإتفاقيات الدولية

رئيس الجلسة معالي د. مفيد شهاب
وزير التعليم العالي والدولة للبحث العلمي . مصر

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها السيدات والسادة

نفتتح الآن الجلسة الثانية من جلسات المؤتمر الدولي السابع حول «مستقبل القدس العربية»

أيتها الأخوات أيها الأخوة

كما إستمعنا صباح اليوم في الجلسة الأولى، تبين لنا كم ينعقد المؤتمر الحالي في فترة حاسمة بالنسبة لمستقبل هذه المدينة المقدسة وبالنسبة للقضية الفلسطينية وبالنسبة للسلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، ذلك ان هذا المؤتمر ينعقد وعمليات التهويد مستمرة، وعمليات الإستيطان ما زالت على أشدها من أجل تغيير معالم المدينة وطمس هويتها الأمر الذي أدى بالفعل إلى حدوث تغيير جذري كامل في الوضع السكاني والأوضاع الإدارية والقانونية والتعليمية والثقافية والدينية في المدينة المقدسة. وقضية القدس كما استمعنا هي جزء أساسي في القضية الفلسطينية ومن ثم فلا يمكن تصور أي حل عادل دائم وشامل للقضية الفلسطينية بدون تسوية حقيقية ترعى الحقوق المشروعة بالنسبة لمدينة القدس. والقدس مدينة السلام والرسالات السماوية لا تهم الفلسطينيين وحدهم. وانما تهم العرب عامة والمسلمين قاطبة، بل وتهم كل محبي السلام واصحاب الرسالات السماوية في العالم كله. من هنا أهمية هذا التجمع العلمي المتميز المتخصص في مختلف المحاور المتعلقة بالموضوع. واذا كانت الجلسة الافتتاحية قد طافت بنا حول الموضوع في توجهاته العامة فقد انتقلنا من العام إلى الخاص في الجلسة الأولى التي كانت مخصصة لمكانة القدس في الرسالات السماوية.

في هذه الجلسة الثانية المتخصصة يتم التركيز على الجوانب القانونية، والتشريعات الوطنية والتشريعات الدولية، المتعلقة بهذا الموضوع، حيث يسعدني ان يكون لي

شرف إدارة أعمال هذه الجلسة، في صحبة مجموعة من الأخوة أضحاب الخبرة والتخصص. سيكون هناك حديث عن القدس في تشريعات الأمم المتحدة كان من المفروض ان يقدمه الدكتور بطرس غالي أمين عام المنظمة الدولية للفرانكوفونية، إلاّ أن ظروفه لم تسمح له بالحضور فسينوب عنه مستشاره الدكتور تيمور مصطفى كامل.

ثم سيكون هناك حديث عن القدس في مواثيق الجامعة العربية للسفير سعيد كمال الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية لشؤون فلسطين. ثم يكون بعد ذلك حديث عن القدس في الاتفاقيات العربية أو كما هو مكتوب في البرنامج «القدس في الاتفاقيات العربية ـ الاسرائيلية، الذي سيقدمه السيد بيير لافرانس سفير فرنسي، وبعد ذلك سيكون هناك حديث عن الوضع القانوني للقدس من الزميل الدكتور أحمد رفعت عميد كلية الحقوق في جامعة القاهرة فرع بني سويف، وفي النهاية سيكون هناك تعقيب من الدكتور عبد الحسين شعبان الباحث والكاتب العراقي. ثم نفتح المناقشة العامة. إن كان لي من رجاء لكي تدور أعمال جلستنا بصورة منضبطة وبسرعة فهو انني ارجو ان يلتزم كل واحد من الاخوة المتحدثين بفترة ربع ساعة فقط لعرض أهم الأفكار الواردة في ورقة العمل المقدمة منه ثم بعد ذلك نفتح باب المناقشة حتى نعوض التأخير الذي صاحب الجلسة الأولى. وأنا سينطلق حديثي في البداية، حيث سأستغل فرصة ادارتي للجلسة لأعرض بعض الأفكار حتى يكون للإدارة نوع من الميزة. سأعرض لبعض الأفكار التي سأمهد بها أنطلق مما قاله المستر جو ن وتبيك في نهاية الجلسة الماضية، عندما قال: ان لإسرائيل ان تنظر في كل ما يتعلق بإدارة الأرض المحتلة ولكنها لا يمكن ان تدعي لنفسها حق السيادة على أرض محتلة، والقدس الشرقية أرض محتلة. هذا هو مناط الحديث من جانب المنصة اليوم ونحن نتحدث عن هذه الجوانب القانونية المتعلقة بالموضوع. ولكني أود أن أستأذن في أن أعرض هاجساً أو خاطراً في بداية هذه الجلسة. هذا الخاطر هو ما يتعلق بالنهج القانوني. فنحن في عالمنا العربي كثيراً ما نهمل الجانب القانوني، متصورين ان الجانب القانوني نوع من العبث ولا قيمة له طالما ان هناك من القوى التي لا تحترم القانون، طالما ان القانون الدولي ليس له من الفعالية والقوة التي تجبر على تنفيذ قراراته، طالما ان الجهات المنوط بها تنفيذ القانون مثل مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة أحياناً ما تكيل بكيلين، وان القوى السياسية كثيراً ما تفرض رأيها على الرأي القانوني وهنا يتساءل البعض ما جدوى

الحديث اذا عن القانون، ما قيمة قانون لا يطبق ولا يحترم؟ وقد ابتعنا للأسف هذا الرأي أوقات كثيرة الأمر الذي أساء لنا وحرمنا من سلاح كان يمكن ان نكسب به قضيتنا. فنحن اصحاب حق ولكن للأسف لم نستغل الجوانب القانونية لتأكيد احقيتنا. تحدثنا عن القوة، تحدثنا عن السياسة، تحدثنا عن الاقتصاد، ولكنا فقدنا الثقة في الجانب القانوني. ومع تسليمي بأن القانون وحده لا يمكن ان يحل القضية ولكنني من أشد المؤمنين أن القانون بالأسلوب الذي يفهمه الآخرون أحد الوسائل المساعدة التي ينبغي ان نتمسك بها وان ندافع من خلالها. اقول هذا على سبيل المثال في حرب ١٩٥٦، ضد مصر عندما اعتدت اسرائيل على مصر، وحاولت ان تقنع العالم انها كانت في حالة دفاع شرعي وفقاً للقانون. في سنة ١٩٦٧ اعتدت على الدول العربية وادعت انها كانت في حالة دفاع شرعي لأن العرب كانوا يستعدون لضربها فإذن هي تحترم القانون. وعندما استخدمت مصر وسوريا حق الدفاع الشرعي وفقاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، فحاولت ان تحرر جزءاً من ارضها، قالت اسرائيل العرب معتدون يستخدمون القوة ونحن لم نبين للعالم اننا كنا في حرب تحرير لاراضينا المحتلة واننا كنّا في حالة دفاع شرعي. ما اود ان انتهي إليه ان الجانب القانوني معنا، ان التمسك به وتوضيحه دوماً في غاية الأهمية على أن لا يصل إلى تفكيرنا اننا سنحل القضية بمجرد ان نحصل على قرار من الجمعية أو من مجلس الأمن، ولكن ان نتمسك بالقانون ونستعد عسكرياً واقتصدياً وسياسياً وتكنولوجياً وعلمياً، هذا هو الاسلوب الأمثل الذي يجعلنا ونحن نتمسك بالقانون نجد ما يمكن ان ندافع به عن احكام القانون. الموضوع الذي نتحدث عنه اليوم هو موضوع الجانب القانوني، ولا اريد ان ادخل في الخلفية التاريخية حول مدينة القدس والقرار الذي كان قد صدر من الأمم المتحدة بتدويل القدس ولكن رفضه العرب ورفضته اسرائيل في البداية، ثم تغير الوضع الذي كان قائماً حتى سنة ١٩٦٧، إلى ان اصدرت الأمم المتحد قرارها بعد حرب ١٩٦٧ في شهر يوليو/تموز والذي طالب اسرائيل بالانسحاب من كافة الاراضي المحتلة. صحيح ان اسرائيل كانت تدعي وتقول ان القرار يتحدث عن انسحاب من «اراضٍ» محتلة، وليس من «الأراضي المحتلة» وهو يختلف عن النص الفرنسي الذي يذكر أو يتحدث عن انسحاب من «الاراضي» ولكن كل الفقهاء الموضوعيين اثبتوا ان الانسحاب لا بد ان يكون انسحاباً من «كل الاراضي المحتلة» بعد عام ١٩٦٧، لأن ديباجة القرار تقول: ان

استخدام القوة لا يمكن ان يرتب اي اثر قانوني بناءاً عليه تقرر الانسحاب. اذن أي حديث عن الانسحاب يرتبط بديباجة القرار. اي ارض حصلت عليها نتيجة استخدام القوة يعتبر اخذها باطلا اذن لا بد من الانسحاب من كافة الاراضي. بالنسبة للقدس تحديداً هناك العديد من قرارات الجمعية العامة، العديد من قرارات مجلس الأمن، التي تؤكد في ما لايقل عن ٢٥ قرار من قرارات الجمعية العامة وضع القدس القانوني. وهناك ما لايقل عن ١٠ قرارات من مجلس الأمن أو أكثر، وكلها تقول لا يجوز تغيير الوضع القانوني لمدينة القدس. القدس أرض محتلة شأنها شأن الضفة، شأنها شأن غزة، وبالتالي يسري عليها كل ما يسري على الأراضي المحتلة. وبالتالي فإن قرار ضمّها وجعلها عاصمة موحدة لاسرائيل أمر باطل، وبالتالي يكون أي تغيير سكاني - ديموغرافي - أي تغيير اداري، قانوني لإعلانها عاصمة موحدة، كله باطل ولاينتج أي اثر. والعديد من قرارات الأمم المتحدة تقول هذا منذ اول قرار صدر عن مجلس الأمن عام ١٩٦٨ عندما فكرت اسرائيل ان تقوم بعرض عسكري بعدما استولت على القدس الشرقية ارادت ان تقيم عرضاً عسكرياً فيها فقال لها مجلس الأمن اياكِ ان تقومي بمثل هذا العمل العسكري. لأن هذه ارض عربية محتلة. اقامت اسرائيل العرض العسكري فادان مجلس الأمن هذا القرار الاسرائيلي وقال انه ماكان يجب ان يتم. وتوالت القرارات. اذن موقف الأمم المتحدة واضح في ان القدس ارض محتلة وبالتالي تطبق اتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩ التي تقول ان الاراضي المحتلة يجب ان تصان وان دولة الاحتلال لا تملك إلاّ ادارتها ولا يمكن ان تقوم باي عمل من اعمال السيادة. أود ان اشير إلى أنه مؤخراً ومنذ اسبوعين في ٩ فبراير/شباط صدر قرار هام جداً يجب ان نعتز به وان نشير إليه وان نتحدث عنه وان نحلله، وهو قرار صدر بأغلبية ساحقة لم يعترض عليه الا دولتين فقط هما الولايات المتحدة واسرائيل يقول: ان القدس ارض محتلة ويجب ان يعقد مؤتمر دولي في تموز/يوليو القادم لمناقشة تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩ على القدس باعتبارها ارض محتلة. وهذا تأكيد للقرارات السابقة.

أشير في الجلسة الماضية لعملية قرار اسرائيل بطلب إلى الدول ان تنقل سفاراتها إلى القدس بدلاً من تل ابيب وقرار الكونغرس الاميركي في سنة ١٩٩٥ بالاستجابة إلى هذا القرار الاسرائيلي، والكونغرس الذي اصدر قرار انه قبل ايار/مايو ١٩٩٩ سيتم نقل السفارة الاميركية من تل ابيب إلى القدس، كل هذه المواقف من الناحية القانونية مواقف

باطلة. انهي مقدمتي هذه وآسف اذا كنت قد اطلت فيها واصل لى القول انه من الناحية القانونية وبغض النظر عن اي تغيير واقعي فرضته اسرائيل بالنسبة لتغيير الوضع السكاني أو الاستيطان أو طرد سكان أو مصادرة اراضي من القدس الشرقية فإن القدس الشرقية هي ارض فلسطينية محتلة ويجب الانسحاب منها شأن الانسحاب من الضفة وشأن الانسحاب من غزة. يؤكد هذا ان أوسلو نفسها، اي اتفاق اوسلو، قرر ان تتم عدة مراحل لتسوية القضية الفلسطينية وآخر مرحلة من هذه المراحل تحديد الوضع النهائي لمدينة القدس، ومن ثم لا يملك طرف واحد ان يحدد الوضع النهائي، وانما يأتي هذا من جانب الطرفين الفلسطين والاسرائيلي. كان من المفروض لو أحترمت المراحل الثلاث، ان تكون قضية القدس قد بدأت مناقشتها ودخلنا المرحلة النهائية. وهاهي المرحلة النهائية توشك ان تقترب في ٤ مايو / ايار القادم والمفاوضات متجمدة بل متوقفة بسبب التعنت الاسرائيلي. انما أوسلو ومسيرة التسوية والإتفاق، كما قال ابو عمار اليوم، انه بموجب الاتفاق نفسه باتفاق الطرفين لا يمكن تحديد الوضع النهائي لشكل الدولة، للحدود، للقدس، إلاّ من خلال مفاوضات نهائية بين الاطراف. هكذا يكون القانون الدولي في حد ذاته وتكون اتفاقية الطرفين المنظمة مع اسرائيل لا تسمحان اطلاقا لاسرائيل بضم القدس لها أو جعلها عاصمة موحدة بل لا بد ان تبقى القدس، قدس عربية شرقية كأرض محتلة مثل باقي الاجزاء المحتلة. وددت ان اتقدم بهذا للأخوة المتحدثين وادعو الآن الاستاذ المستشار الدكتور تيمور مصطفى كامل ان يحدثنا عن القدس في تشريعات الأمم المتحدة فليتفضل.

القدس في تشريعات الأمم المتحدة

مداخلة د. بطرس بطرس غالي الأمين العام للمنظمة الدولية للفرانكوفونية القاها نيابة عنه مستشاره د. تيمور مصطفى كامل

سيداتي سادتي

اصحاب المعالي والسعادة

في الحقيقة ولظروف خارجة عن إرادة الدكتور بطرس غالي الذي كان يحرص شخصيا على الحضور بنفسه للحديث في هذا الموضوع باعتباره احد المتخصصين كاستاذ في القانون الدولي وأيضاً باعتباره سكرتير عام سابق لمنظمة الأمم المتحدة، ولذلك سأحاول باختصار شديد عرض الافكار العامة المتعلقة بتشريعات الأمم المتحدة بالنسبة للقدس.

من المعروف ان قضية القدس قد شغلت حيزاً كبيراً في الأمم المتحدة ولا شك انها تعتبر من أهم القضايا التي تنبع عن القضية الاساسية وهي قضية فلسطين، وقد ناقشتها معظم اجهزة المنظمة الدولية، بما فيها مجلس الأمن والجمعية العامة وأساساً مجلس الوصاية، واذا اردنا التحدث عن مقررات الأمم المتحدة في هذا الشأن، فإننا نجد اننا اذا بدأنا عام ١٩٤٧ ، نجد ان كلمة القدس بالعربية واورشليم بالعبرية هي كناية عن المدينة التي تضم الحائط الغربي وآخر قصر الهيكل اليهودي السامي وكنيسة القيامة ودرب الآلام والمسجد الأقصى اولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين في الاسلام، ولذلك فإن هذه المدينة، من الناحية الدينية لها اهميتها بالنسبة لملايين المؤمنين من اتباع الديانات التوحيدية الثلاث في مختلف انحاء العالم. وقد ظلت القدس منذ فترة طويلة ملتقى الحضارات والمدنيات وجهة للحجاج والفاتحين، خاصة وان هذه المدينة تعرضت لمعارك كثيرة وبالتالي اكتسبت هذه المدينة بالاضافة إلى هذا البعد الديني بعداً سياسياً واقليمياً كذلك، لأن الشعبين اللذين عاشا في المدينة اعتبروها تجسيداً لجوهرهما القومي، وحقهما في تقرير المصير. واذا رجعنا إلى الموضوع الاوسع وهو

موضوع فلسطين فقد ظلت حتى الحرب العالمية الأولى وقبل ذلك تحت حكم الامبراطورية العثمانية، وبعد هزيمة هذه الأخيرة، اخذت المملكة البريطانية من خلال عصبة الأمم المتحدة عام ١٩٢٢ حق الوصاية أو الانتداب وبالتالي، ونظرا لاشتداد حدة التوتر ما بين اليهود من ناحية والعرب من ناحية اخرى على الأماكن المقدسة، وحائط المبكى بشكل خاص - وهو حائط البراق عند المسلمين - تفاقمت حدة هذا التوتر بفعل احكام الانتداب الممنوح لبريطانيا، وبالتالي بدأت زيادة الهجرة من جهة اليهود إلى فلسطين، مما ادى إلى خلق مخاوف كثيرة بالنسبة للقدس وغيرها من المدن، مع تصاعد نسبة العنف سنة ١٩٤٧، واندلاع حرب شاملة ما بين الطائفتين شاركت فيها الدول العربية، صارت القدس بذلك مصدر صراع ومحوراً وهدفاً رئيسياً للاطراف المتحاربة. وفي محاولة لإيجاد حل عادل بدأت الأمم المتحدة في تبني مشروع تقسيم القدس عام ١٩٤٧ حيث بدأت تناقش قضية فلسطين ومشروع التقسيم وشكلت لذلك الغرض لجنة خاصة في الجمعية العامة لبحث اوضاع القدس واوصت بايجاد ضمانة وحماية للأماكن المقدسة عن طريق اجراءات خاصة بأن تكون ممارسة الشعائر الدينية في هذه الأماكن مكفولة وفقاً للحقوق القائمة.

وكان لا بد من اتخاذ اجراءات كافية للسماح لكافة الجماعات الدينية بممارسة شعائرها، وقد قامت تلك اللجنة أيضاً بوضع عدة مشاريع، خاصة فيما يتعلق بفلسطين. كان المشروع الأول ينص على انشاء دولة فيدرالية موحدة ومستقلة في فلسطين تكون عاصمتها القدس، والمشروع الثاني الذي تم التصويت عليه اشتمل على تقسيم فلسطين إلى دولة عربية ودولة يهودية، وتدويل مدينة القدس وهذه التوصية هي التي اقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة ١٩٤٧ باعتبارها عنواناً لحكومة المستقبل الفلسطيني ولكن بالرغم من ترحيب الوكالة اليهودية بهذا القرار إلاّ ان العناصر الفلسطينية والدول العربية لم ترضَ بهذا ولم تقبله وبالتالي اصبحنا امام تقسيم واقعي للارض.

اتخذت الامم المتحدة بعد ذلك مجموعة من القرارات ولم يتغير شيء لدى الرأي العام العالمي بالنسبة للقرارات الدولية المتخذة بشأن القدس، ووصلنا إلى مرحلة نشوب الحرب ما بين العرب واسرائيل في سنة ١٩٦٧ واحتلت اسرائيل كل الاراضي الفلسطينية وبعض الاراضي العربية وطلبت نقل السفارات فيها من تل ابيب إلى القدس،

إلاّ ان الأمم المتحدة اصدرت قرارها رقم ١٨١ حول مشروع منفصل للاراضي الناتجة عن مشروع التقسيم المصوت عليه في الأمم المتحدة. ولم يلقَ هذا المشروع موافقة من الجهات المعنية في كلا الجانبين، وقد سعت اسرائيل في تلك الفترة إلى تهويد القدس عن طريق مشروع اصدرته عام ١٩٤٨ بنقل المحكمة العليا إلى القدس، واجتمع الكنيست في القدس وأدى الرئيس الاسرائيلي اليمين الدستورية فيها.

جاءت بعد ذلك حرب ١٩٦٧ وسقطت القدس الشرقية عسكرياً تحت الاحتلال الاسرائيلي. واتخذت اسرائيل قرارات كثيرة وتدابير لتثبيت وضعها وهيمنتها على المدينة، بينما بقيت في هذه الحالة الأمم المتحدة على موقفها السابق واعتبرت الاجراءات الإسرائيلية باطلة وغير شرعية وبدأت اسرائيل أيضاً بدعوى التنقيب عن اثار محتملة في نظر الاسرائيليين في القدس للبحث عن هيكل سليمان تحت مبنى الحرم الشريف، وفي هذا الاطار اندرجت السياسة الاسرائيلية في اطر عمليات التنقيب، على اساس استفزازي ادى إلى خلق توترات وصدامات وصراعات عنيفة ما بين العرب والاسرائيليين، وصارت اسرائيل تمنع الفلسطينيين في الضفة الغربية وفي غزة من زيارة الأماكن المقدسة واداء واجباتها الدينية حتى في فترة الاعياد.

تبع ذلك تكثيف وتصاعد في سياسة اسرائيل في مصادرة الاراضي واقامة المستوطنات. ولو عدنا إلى القرار الذي اتخذه مجلس الأمن وهو قرار ٢٤٢ الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ والذي ينص على عدم قبول احتلال الاراضي بالقوة وطالب القوات الاسرائيلية بالانسحاب من الاراضي التي احتلتها في يونيو ١٩٦٧ وذلك تطبيقاً لميثاق الأمم المتحدة. الا ان ذلك القرار لم يشر صراحة إلى وضع القدس، لكن مجلس الامن سعى في محاولة من جانبه لتعويض ما فاته في القرار السابق ذكره بعقد سلسلة اجتماعات حول القدس ترمي للبحث عن الوضع النهائي لهذه المدينة. وقد كرر مجلس الأمن في عدة مناسبات انه يأسف للقرارات التي اتخذتها اسرائيل فيما يتعلق بالقدس وشجب تملك اسرائيل للاراضي بالغزو العسكري واعتبره غير قانوني وغير مقبول واعتبر ان كافة الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل فيما يتعلق بمصادرة الاراضي وتغيير وضع القدس لاغية وباطلة، ولم يقبل مجلس الامن بأي تغيير طرأ على المدينة المقدسة وطالب بالامتناع فوراً عن اتخاذ اي اجراء يغير من وضع القدس وتركيبتها الديموغرافية والجغرافية.

لو لاحظنا انه رغم هذه القرارات إلاّ ان موقف اسرائيل ظل كما هو عليه، صودر قرار مجلس الأمن ٣٣٨ لسنة ١٩٧٣، والذي حدد وثبت المواقف الدولية السابقة فيما يتعلق بقضية الشرق الاوسط. وقد تمت مساعٍ كثيرة سواء من جانب الولايات المتحدة وروسيا وبعض الدول الاخرى، لايجاد مفاوضات ما بين اسرائيل والعرب. وقد حاول مجلس الامن بقراراته تلك منع اسرائيل من توسيع سياستها بالنسبة للقدس. ورافق ذلك مجهود المنظمات الدولية الاخرى كاليونيسكو الذي حاول الحفاظ على التراث المعماري والحضاري للقدس. واذا نظرنا إلى هذه القضية من وجهة الجماعة الفرانكوفونية، نجد انها منذ انعقاد مؤتمر القمة سنة ١٩٨٦ في باريس، اتخذت قرارات بشأن النزاع العربي الاسرائيلي، وفي مؤتمر داكار والمؤتمرات الاخرى حتى عام ١٩٩٧، وخطة العمل الخاصة بهانوي، وغيرها، والصادرة عن رؤساء الدول والحكومات، اجمعت على اساس احترام الشرعية الدولية والسعي لوجود حل عادل وشامل لمشكلة الشرق الاوسط والمشكلة الفلسطينية على اساس القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة.

من هنا يتبين لنا ان المساهمة في حل قانوني لمشكلة القدس لا بد ان تكون على اساس اعتبار القدس جزء لا يتجزأ من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وينطبق عليها ما ينطبق على سائر الاراضي العربية المحتلة وفق قرارات الشرعية الدولية يجب ان تنسحب قوات الاحتلال لعودة الارض إلى اصحابها الشرعيين وان احترام قرارات الشرعية الدولية يقضي بعدم شرعية اية قرارات واجراءات اتخذتها اسرائيل أو قامت بها بخصوص المدينة باعتبارها باطلة وكأنها لم تكن. هذا عرض سريع لموقف الأمم المتحدة من القدس من خلال قراراتها، ولا يسمح لي الوقت لعرض كافة القرارات التي اتخذتها الجماعة الفرانكوفونية.

القدس في مواثيق جامعة الدول العربية

مداخلة الأستاذ سعيد كمال
الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية لشؤون فلسطين

مقدمة:

كانت فلسطين تمثل في مجلس الجامعة بوفد لا يزيد اعضاؤه عن ثلاثة، يشترك في جميع اعمال المجلس وفقاً لما ورد في الملحق الخاص بفلسطين في ميثاق جامعة الدول العربية، ويكون للوفد حق التصويت في قضية فلسطين، وفي الأمور التي يستطيع ان يلزم فلسطين بتنفيذها.

بعد صدور قرار التقسيم توالت الأحداث الدموية في فلسطين، وشكلت لجنة عسكرية في جامعة الدول العربية، تولت متابعة القضية الفلسطينية من جوانبها العسكرية.

كان التنسيق بين الدول العربية يجري من خلال اجتماعات تلك اللجنة، وقررت اللجنة العسكرية في ٦/ ١٠/ ١٩٤٧ تشكيل قوات الانقاذ(١)، وعين فوزي القاوقجي قائداً لتلك القوات في ٢١/ ٧/ ١٩٤٧، وبهذا القرار دخلت جامعة الدول العربية معركة فلسطين، واصبحت تلك اللجنة تشرف على القوات غير النظامية العاملة في كافة ميادين القتال قبل انتهاء الانتداب البريطاني(٢) وقد شاركت تلك القوات، مع قوات الجهاد المقدس بقيادة الشهيد عبد القادر الحسيني في الدفاع عن مدينة القدس، وحمايتها من السقوط في ايدي اليهود، حتى كانت مذبحة ديريس، التي كان الهجوم خطة مرسومة للإستيلاء على القدس التي يفرض عليها المجاهدون العرب سيطرة شبه تامة، وحصاراً ازعج الصهيونيين.

وبسقوط ديريس اقام الصهيونيون مدرج مطار كان الوسيلة الوحيدة للاتصال بين القدس والشاطئ(٣).

القدس في مكاتبات الأمين العام لجامعة الدول العربية ووسيط الأمم المتحدة:

بالموافقة على قرار مجلس الأمن الصادر في ٢٩/ ٥/ ١٩٤٨(٤) على وقف العمليات

العدائية المسلحة لمدة اربعة اسابيع اعتباراً من اول يونيو/حزيران ١٩٤٨ قدم الكونت فولك برنادوت وسيط الأمم المتحدة شروط وقف القتال وتمت الموافقة عليها في ١٩٤٨/٦/٩ .

وكان وسيط الأمم المتحدة قد اعرب عن رغبته في أن تعين الجامعة العربية بعض الخبراء في المسألة الفلسطينية يمدونه في رودس بما يطلب من معلومات، فقررت اللجنة السياسية اختيار وفد لهذه الغاية مكون من الاساتذة عبد المنعم مصطفى، هنري كتن، احمد الشقيري، عبد الرحمن الفلاحي[٥].

وفي ١٩٤٨/٦/٢٧ قدم وسيط الأمم المتحدة افكارا كأساس للمناقشة تقترح ايجاد نظام ينشأ بمتقضاه في فلسطين اتحاد مكون من عضوين احدهما عربي والآخر يهودي ورد فيها حول القدس ما يلي:

«تكون الأماكن المقدسة والمباني والأماكن الدينية مصونة، والحقوق الحالية عليها مضمونة من جانب كل من عضوي الاتحاد».

وفي ذيل تلك الأفكار جاءت مسائل اقليمية، تنص فيما يتعلق بالقدس على الآتي: «ضم مدينة القدس إلى الإقليم العربي مع منح الطائفة اليهودية حق الاستقلال بشؤونها البلدية، ووضع تدابير خاصة لحماية الأماكن المقدسة»[٦].

وفي ١٩٤٨/٧/٣ اجتمع برنادوت وسيط الأمم المتحدة باللجنة الفرعية للجنة السياسية للجامعة العربية، حيث تسلم من الأمين العام لجامعة الدول العربية الاستاذ عبد الرحمن عزام الرد على تلك الأفكار، التي اعتبرتها اللجنة تحقق مآرب الصهيونيين لتقسيم فلسطين، كما سجلت اللجنة في ردها مخالفات اليهود، وانتهاكهم وقف اطلاق النار، وفي ختام الرد جاء بأنه «لهذه الأسباب تأسف اللجنة السياسية اذ لا تستطيع ان ترى في هذه الأفكار أساساً صالحاً للمناقشة». واقترحت اللجنة الفرعية للجنة السياسية مشروع «دستور وحكومة فلسطين في المستقبل» ليكون أساساً للبحث، مضمونه انشاء دولة موحدة في كل فلسطين، يضمن دستورها حقوق الهيئات الدينية والجمعيات الأخرى ويكون لهم معاهد تعليمية خاصة بهم، كما يكفل قداسة الأماكن المقدسة، وحرية العبادة»[٧].

وفي ذلك الاجتماع اقترح برنادوت تجريد مدينة القدس من السلاح، وتشير الوثائق إلى وجود رغبة في اعتبار هذه الفكرة من كلا الطرفين (العرب واليهود)[٨] غير ان الوسيط الدولي بعث برسالة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية في ١٩٤٨/٧/٥

طلب فيها منه ان يعرض على اعضاء اللجنة السياسية مذكرته إلى تتضمن تعليقاته على الاقتراح المقدم من اللجنة والذي اختتمها بالقول: «وإنني مقتنع تماماً بأنه من غير الممكن بأي شكل كان اقناع اليهود بالتنازل عن كيانهم. . . وإن يقبلوا بالاندماج في فلسطين الموحدة حيث[٩] يكونون اقلية دائمة. . . وبديهي انني لا استطيع كوسيط التوصية بذلك».

وفي ١٩٤٨/٧/٧ ارسلت اللجنة السياسية مذكرة جوابية للرد على اقتراح برنادوت تجريد مدينة القدس من السلاح، تضمنت التأكيد على ان القتال لم يمنع العرب من حفظ الأماكن المقدسة، «وإن المقدسات الدينية مصونة بيد العرب، وأن العدوان عليها لا يخشى إلاّ من الطرف الأخر». وأن اللجنة السياسية «لا ترى بأساً من اباحة مرور ووصول العابدين إليها، وتمكينهم من اداء المراسم الدينية». وأن «التعليمات ستصدر إلى القوات العربية لوقف اطلاق النار من المدينة المقدسة، وبالامتناع عن اتخاذها قاعدة لعمليات عسكرية. . . ما دام الطرف الآخر لا يهاجم هذه المدينة المقدسة»[١٠].

ووجه برنادوت ١٩٤٨/٧/٩ مذكرة إلى جميع الأطراف يخبرهم فيها بأنه سيتوجه فوراً إلى مقر الأمم المتحدة في ليك سكيس، لتقديم تقرير إلى مجلس الأمن حول جهوده في المنطقة، وتضمنت المذكرة نداء إلى كلا الطرفين لقبول وقف القتال في فلسطين، حفاظاً على القدس، ولمصلحة السلم، «وشعبي فلسطين من عرب ويهود».

وفي ١٩٤٨/٧/١٠ ارسل الأمين العام للجامعة مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة يشكو فيها من انتهاك وقف اطلاق النار من جانب اليهود، ويؤكد استعداد العرب للتعاون مع وسيط الأمم المتحدة.

وفي ١٩٤٨/٧/١٥ اصدر مجلس الأمن قراراً[١١] «يأمر بوقف اطلاق النار فورا وبدون قيد في مدينة القدس»، على ان يكون نافذ المفعول بعد اربع وعشرين ساعة من صدوره، كما «يأمر الوسيط بمتابعة جهوده للوصول إلى تجريد مدينة القدس من السلاح، من غير المساس بالنظام السياسي للقدس مستقبلا».

ورداً على قرار مجلس الأمن، ارسل الأمين العام لجامعة الدول العربية رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة تريجف لي في تاريخ ١٩٤٨/٧/١٦ تفيد بأنه عندما اقترح وسيط الأمم المتحدة في ١٩٤٨/٧/٣ تجريد مدينة القدس من سلاح بادرت الدول العربية إلى قبول اقتراحه، غير ان فترة وقف اطلاق النار، ما كادت تنتهي صباح يوم ٩/

١٩٤٨/٧ حتى بادر الصهيونيون إلى مهاجمة مدينة القدس القديمة، دون ان يستفزوا أو يقع عليهم عدوان.

وتضمنت الرسالة قبول الدول العربية قرار مجلس الأمن بوقف اطلاق النار في مدينة القدس، واصدار الأوامر إلى قواتها في المدينة بالتنفيذ[١٢].

وفي الأسبوع الأخير من يوليو/ تموز ١٩٤٨ وصل برنادوت إلى بيروت بدعوة الأمين العام لجامعة الدول العربية، حيث توالت الاجتماعات لبحث وضع مدينة القدس[١٣].

استمر برنادوت في مساعيه، في الاجتماع برؤساء الوفود العربية في اللجنة السياسية لمجلس الجامعة، لكن مقترحاته لم تُرضِ العرب، وكذلك اليهود الذين يطمعون في القدس والنقب، وقد دفع برنادوت حياته ثمناً لتلك الاقتراحات، حيث اغتالته مجموعة ارهابية يهودية تنتمي إلى منظمة شتيرن في القدس اثناء اداء عمله.

ويمكن القول انه بمقتل برنادوت في ١٩٤٨/٩/١٧ شعرت الدول العربية بخطر تجميد الموقف على اساس مواقع الطرفين في المدينة المقدسة، فانتهزت فرصة تكوين لجنة التوفيق[١٤] التي كان من مهامها وضع نظام دائم لتدويل منطقة القدس، ووافقت معظم الدول العربية في اجتماعاتها باللجنة خلال عام ١٩٤٩، على فكرة التدويل التام لمنطقة القدس، على اساس وحدتها دون تقسيم الأماكن المقدسة فيها[١٥]، وأخذ الجانب الصهيوني موقفه على اساس الوضع الراهن للمدينة حيث يحتل القسم الأكبر منها، وجميع الاحياء الحديثة، وقصر التدويل على الأماكن المقدسة والاحياء القديمة.

وأيدت الوفود العربية من الأمم المتحدة قرار الجمعية العامة بوضع القدس تحت نظام دولي دائم يضمن حماية الأماكن القمدسة داخل القدس وخارجها[١٦].

اعد مجلس الوصاية نظاماً لمدينة القدس، واقره في ٤/ ٤/ ١٩٥٠ وتضمن النظام ٤٣ مادة فصلت واوضحت ادق المسائل المتعلقة بمسألة القدس.

عند اقرار مجلس الوصاية لنظام المدينة المقدسة كانت اسرائيل أعلنت رسميا في ١٩٤٩/١٢/١١ نقل عاصمتها إلى القدس، كما قامت المملكة الأردنية الهاشمية في اليوم التالي بإعلان ضمها للأراضي التي تقع تحت سيطرتها من فلسطين.

وهكذا فرضت اسرائيل واقع تقسيم القدس، مع احتفاظها بحوالي ٨٠٪ من منطقة القدس، وصعدت من اعتداءاتها بقصد الاستيلاء على مناطق اخرى[١٧] ثم بدأت اسرائيل بسلسلة من الاجراءات التمهيدية لتهويد المدينة المقدسة.

القدس فيما بين عامين ١٩٤٩ ــ ١٩٦٦:

انشأ مجلس الجامعة في دورته الحادية عشرة «الجنة فلسطين»[١٨] مهمتها متابعة تطور قضية فلسطين، وكل ما يتفرع عنها، ورسم الخطط الواجب اتباعها حيال ما يجد من امور، وقد قدمت هذه اللجنة إلى دورة مجلس الجامعة الثانية عشرة (ابريل/ نيسان ١٩٥٠) قضية القدس، واتخذت بشأنها عدة توصيات اقرها مجلس الجامعة وتتعلق هذه القرارات بمبدأ تدويل القدس من حيث:

ـ الحالة الديمغرافية، ويفيد القرار على أنه «يجب النص في نظام القدس على ان سكان المنطقة يكونون كما كانوا يوم ٢٩/ ١١/ ١٩٤٧ من كان منهم حاصلاً على الجنسية الفلسطينية في ذلك التاريخ يعتبر مواطناً مقدسياً له الحق في ممارسة جميع حقوق المواطن. أما من لم يكن حائزاً لهذه الصفة فيعتبر مقيماً، وكذلك الحال بالنسبة لمن استوطن المنطقة بعد ٢٩/ ١١/ ١٩٤٧ بحيث يبقي التوازن بين عنصري السكان كما كان يوم صدور قرار التقسيم»[١٩].

وقد اتخذ هذا القرار بسبب تدفق اليهود إلى القدس، وطرد العرب منها، حتى اذا انتهى الأمر بتدويل القدس يجب ان يرجع الأمر إلى ما كان عليه قبل قرار التقسيم، وقبل حصول التغيير الديمغرافي للمدينة.

وفي قرار موازٍ لقرار الحالة الديمغرافية اتخذ مجلس الجامعة قراراً يتعلق بانتقال الأراضي في منطقة القدس حيث نص القرار على مراعاة ان تبقى نسبة ملكية الأراضي الزراعية والعقارات بين عنصري السكان، كما كانت في ٢٩/ ١١/ ١٩٤٧ .

أما القرار الثالث فهو خاص بنصيب منطقة القدس من اموال وأملاك فلسطين العامة، بحيث ينص الدستور الذي تضعه لجنة الوصاية للقدس الدولية على حق منطقة القدس الدولية من نصيبها من اموال الحكومة الفلسطينية.

والقرار الرابع يتعلق بالاوقاف حيث رأى المجلس انه يجب ان ينص الدستور أيضاً على المحافظة على الأوقاف المرصدة على خدمة مؤسسات دينية وخيرية وثقافية من منطقة القدس مع كفالة استثمارها دون اي عائق ووصول حصيلتها إلى الجهات الموقوفة عليها.

ولا بد من الإشارة هنا أن ممثل فلسطين في مجلس الجامعة لم يكن ـ حتى هذه الدورة (الثانية عشرة) ـ يحضر اجتماعات لجنة فلسطين، ولم يكن له رأي فيها، وكذلك

نشير إلى تحفظ مندوب المملكة العربية الأردنية الهاشمية على تلك القرارات سواء توصيات لجنة فلسطين أو توصيات اللجنة السياسية لمعارضتها التدويل بجميع اشكاله وصيغه[٢٠].

ونجد أيضاً ان قرارات هذه الدورة لمجلس الجامعة اقتصرت على وضع ملاحظات على النظام الذي وضعه مجلس الوصاية لمدينة القدس.

وخلال الفترة من عام ١٩٥٠ وحتى عام ١٩٦٦ كانت قرارات مجلس الجامعة تنحصر في تقديم مساعدات لإعمار المسجد الأقصى والصخرة المشرفة في القدس ومساعدة دار الطفل العربي بالقدس، وتقديم مساعدات طبية للفلسطينيين وإتمام بناء مستشفى جمعية المقاصد الإسلامية... إلخ.

ومن بين قرارات مجلس الجامعة أيضاً، تعريب ملكية «المتحف الأثري الفلسطيني» وإدارته من قبل المملكة الأردنية الهاشمية، بعد ان كانت ادارته بمعظمها اجنبية، وذلك لأهمية هذا المتحف باعتباره من أهم المتاحف في الشرق الأدنى لثروته التاريخية والقومية التي يضمها [٢١]. وأهم حدث خلال تلك الفترة هو قرار مجلس الجامعة بإنشاء مكتب لجامعة الدول العربية، وقد وضعت له الاعتمادات المالية وبدأ عمله بالفعل عام ١٩٦٣[٢٢]، برئاسة السيد / توفيق حسن وصفي.

وكان لهذا البحث الهامشي لقضية القدس في مجلس الجامعة عدة عوامل اول تلك العوامل، كون مدينة القدس جزء من اراضي الضفة الغربية التي جرى ضمها إلى المملكة الأردنية الهاشمية في ابريل/نيسان عام ١٩٥٠، حيث القى الملك عبد الله خطاباً في الجلسة الأولى لمجلس الأمة الموحد بهيئتيه (النواب والأعيان) أعلن فيه ضم الضفتين وقرن هذا الإعلان بالجملة التالية «مع عدم المساس بالتسوية النهائية التي تحقق حق العرب في أمر فلسطين»[٢٣].

أما العوامل الأخرى فمنها الصدمة التي احدثتها هزيمة عام ١٩٤٨ والنكبة التي حلّت بالفلسطينيين والتي نتج عنها تشريد مئات الآلاف منهم، هائمين على وجوههم في الدول المجاورة، وانشغال تلك الدول باستضافة هؤلاء اللاجئين، ومعالجة المشاكل العديدة التي ترتبت على لجوئهم.

ومنها أيضاً، الإعتداءات الاسرائيلية المتكررة والمستمرة طوال عقد الخمسينات على القرى والمدن الفلسطينية الآمنة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأبشعها مذابح قبية،

ونحالين، وغزة، وخان يونس حتى كان العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، واحتلال اسرائيل لقطاع غزة.

وعامل آخر من العوامل الهامة التي اجلت التعمق في بحث قضية القدس هو محاولات ترتيب البيت العربي بعد الهزيمة عام ١٩٤٨، فقد اجتاحت المنطقة غضبة ادت إلى قيام ثورات على أنظمة الحكم وأول تلك الثورات ثورة ٢٣ يوليو/تموز عام ١٩٥٢ في مصر ومحاولات وحدوية، بين مصر وسورية، وبين الأردن والعراق ثم قامت ثورة العراق، وانهارت محاولات الوحدة.

قيام منظمة التحرير الفلسطينية

خطة التحرك العربي

في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٦ وضع مجلس الجامعة برنامج عمل للتحرك العربي سياسياً وإعلامياً رداً على قيام اسرائيل بإفتتاح المبنى الجديد للكنيست (البرلمان) الاسرائيلي في القدس المحتلة، واعتبر المجلس هذا العمل تحدياً للحق العربي في فلسطين، وطمساً لمعالم المقدسات الدينية للعالمين الإسلامي والمسيحي.

وفي اطار تكريس التوجه الوحدوي والحفاظ على الروابط التاريخية والعميقة بين الشعبين العربيين الفلسطيني والأردني، وبناء على اقتراح الاستاذ احمد الشقيري من رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية (التي كان مؤتمر القمة العربي الثاني بالاسكندرية سبتمبر/ ايلول ١٩٦٤، قد اعترف بها)، اقر مجلس الجامعة في سبتمبر/ ايلول ١٩٦٦ برنامج العمل[٢٤] الذي يتضمن تحركاً عربياً على ثلاثة محاور:

الأول: في الأمم المتحدة، يبين برنامج العمل خطة التحرك اثناء الدورة الحادية والعشرين للجمعية العامة لشرح وجهة النظر العربية في المجال الدولي مع التركيز على الناحية الدينية لمدينة القدس من خلال خطب الوفود العربية والوفود الصديقة.

الثاني: في المجال الدولي وذلك بإجراء الاتصالات بحكومات الدول التي مثلت بوفود في افتتاح الكنيست، لإيضاح وجهة النظر العربية وارسال وفود إلى العالمين الاسلامي والمسيحي لشرح وجهة النظر العربية، والتركيز على الناحية الدينية بالنسبة للقدس والى فلسطين بأسرها.

الثالث: في المجال العربي، اقترح المجلس في قراره على الحكومة الأردنية كواجب قومي اسمى، أن تبادر إلى اعلان القدس عاصمة البلاد بأسرها، ومن جملتها فلسطين

المحتلة، وان تنتقل الوزارات ومؤسسات الدولة الرئيسية إلى مدينة القدس.

كما نص القرار على ان تكلف القيادة العربية الموحدة بوضع خطة عربية كاملة تلتزم الدول العربية كلها بتنفيذها، ودعا القرار كذلك الدول العربية إلى القيام بمشروعات انشائية وعمرانية في مدينة القدس للعمل على تنشيط المدينة واهلها والقري العربية التي حولها.

الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية بما فيها مدينة القدس

الاجراءات الاسرائيلية لتهويد مدينة القدس

١ ـ الضم:

اجهضت اسرائيل هذه الجهود العربية بعدوانها في يونيو/حزيران ١٩٦٧ وإعلانها توحيد المدينة، وضمها تحت «السيادة الاسرائيلية» في ٢٧ يونيو/حزيران اي بعد ثلاثة اسابيع من احتلالها.

تقدمت المجموعة العربية ـ اثناء الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة التي عقدت لبحث قضية القدس ـ بمشروع قرار حول مدينة القدس، واتخذت الجمعية العامة قراراً[٢٥] يعتبر التدابير التي اتخذتها اسرائيل تجاه مدينة القدس غير قانونية، وتطلب الغاءها «ويطلب القرار من اسرائيل» الامتناع فورا عن اتيان اي عمل من شأنه تغيير وضع القدس».

وكررت الجمعية العامة طلبها مرة اخرى لعدم امتثال اسرائيل للقرار السابق، وطلبت من الأمين العام للأمم المتحدة اعلام مجلس الأمن، والجمعية العامة عن الحالة وعن تنفيذ القرار[٢٦].

لم تمتثل اسرائيل لأي قرار واستمرت في تغيير معالم مدينة القدس، فأتخذ مجلس الجامعة مجموعة من القرارات تدعو للتنبيه إلى خطورة الاجراءات الاسرائيلية في المدينة المقدسة والقيام بحملة اعلامية واسعة النطاق لكسب الرأي العام في هذا الخصوص[٢٧].

كانت التحركات العربية بعد ١٩٦٧ مركزة على العمل في الأمم المتحدة من خلال المجموعة العربية التي ابدت تنسيقاً، ونشاطاً واسعاً واتصالات دائمة مستمرة مع دول العالم الصديقة، حتى اتخذ مجلس الأمن قراراً بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢١ بشأن عدم امتثال اسرائيل لقراري الجمعية العامة، واستمرارها في تغيير معالم المدينة المقدسة، والطلب

من جديد من اسرائيل إلغاء جميع الاجراءات التي اتخذتها لتغيير وضع القدس، وشجب هذه الأعمال الاسرائيلية، وقرر مجلس الأمن اعتبار جميع القرارات الادارية والتشريعية وجميع الأعمال التي قامت بها اسرائيل بما فيها مصادرة الأراضي والأملاك التي من شأنها ان تؤدي إلى تغيير الوضع القانوني للقدس اجراءات باطلة، ولا يمكن ان تغير وضع القدس(٢٨).

وأكد مجلس الأمن قراره هذا بقرار آخر في ٣/٧/١٩٦٩ حذر فيه اسرائيل انها اذا اجابت سلباً أو لم تجب على الإطلاق فإن مجلس الأمن سيعود إلى الاجتماع دون تأخير للنظر في الخطوات التي يمكن ان يتخذها في هذا الشأن(٢٩).

وهذا يشير ضمناً إلى امكانية تطبيق الفصل السابع من الميثاق حول فرض العقوبات الاقتصادية والسياسية على اسرائيل.

٢ ـ الاعتداءات الاسرائيلية على المسجد الأقصى:

تبني تصريحات زعماء اسرائيل عن النوايا والأطماع الاسرائيلية بالقدس ومن ابرزها تصريحات زعماء اسرائيل عن النوايا والأطماع الاسرائيلية بالقدس ومن ابرزها قول دافيد بن جوريون اول رئيس وزراء لاسرائيل: «لا معنى لإسرائيل بدون القدس، ولا معنى للقدس بدون الهيكل».

وقد ظهرت هذه النوايا حيث قامت سلطات الاحتلال باتخاذ خطوات عديدة بعد احتلال المدينة مباشرة وأهم تلك الخطوات ما يلي:(٣٠)

أ ـ هدم حي المغاربة والعقارات الاسلامية خلف الحائط الغربي للحرم القدسي الشريف.

ب ـ تطويق الحرم القدسي الشريف بالحفريات، وتهديد العقارات الحضارية الملاصقة والمجاورة ومعها المسجدان الاقصى المبارك والصخرة المشرفة بالتصدع والهدم.

ج ـ مصادرة الأملاك العربية في اربعة احياء مجاورة للحرم القدسي الشريف وإجلاء اهلها وسكانها وهدمها، واستبدالها بأبنية وسكان اليهود.

د ـ اعتداءات متواصلة عن طريق اقتحام الحرم القدسي الشريف، ومحاولة اقامة صلوات يهودية في ساحاته، واحراق المسجد الأقصى المبارك واقتحام مسجد قبة الصخرة المشرفة من قبل جندي اسرائيلي مسلح ومحاولة التسلل في الانفاق أو الاسوار

لنسف المقدسات فيه وتشمل:

١ ـ الاعتداءات بواسطة الصلوات اليهودية بحجة زيارة الحرم الشريف.

٢ ـ الاستيلاء على باب المغاربة، احد ابواب الحرم الشريف، واقامة مركز للشرطة العسكرية فيه، وإباحة الدخول لجميع الزوار اليهود.

٣ ـ احراق المسجد الأقصى المبارك ١٩٦٩/٨/٢١، ومحاولات هدمه، ومسجد الصخرة المشرفة بالاعتداء المسلح والمتفجرات واطلاق النار.

٤ ـ اباحة الصلاة اليهودية داخل الحرم الشريف بقرار من محكمة صلح يهودية في ١٩٧٦/٨/٢٨ .

٥ ـ وفي شهر نيسان/ ابريل ١٩٨٤ اكتشفت سلطات الأمن الاسرائيلية تنظيماً سرياً من رجال الجيش الاسرائيلي كان يخطط لقصف الحرم القدسي من الجو.

ـ أما الحفريات والمستمرة منذ ٣١ عاماً، فلها هدفان الأول هو الهدف المعلن وهو البحث عن آثار تدل على هيكل سليمان التي تدعي اسرائيل ان المسجد الأقصى بني على انقاضه، أما الهدف الثاني هو خلخلة اساسات المسجد الأقصى لكي تعجل بانهياره (لا سمح الله)، لكنها لم تستطع اثبات تلك الادعاءات بل ان علماء البحث والتنقيب الاسرائيليين وهيئة الآثار اعلنوا عن اكتشافات اثبتت بأن الملك داود لم يبنِ المدينة، أو يحتل قرية صغيرة بائسة حولها إلى عاصمته المقدسة، بل احتل مدينة محصنة، ومحاطة بأسوار عالمية بناها الكنعانيون قبل ثمانمائة عام من احتلال الملك داود.

هذا ما اوردته صحيفة (يديعوت احرونوت) في ١٩٩٨/٧/٢٣ واضافت الصحيفة، ان خبراء التنقيب بإدارة المهندسين اكتشفوا صدفة اسوارا عالية من العهد الكنعاني (١٨٠٠ ق.م) لم تكن معروفة من قبل، وتحيط بعين جيحون، وهي مصدر المياه الوحيد في المدينة، اضافة إلى قناة للري تمر بنفق بناه الكنعانيون أيضاً داخل الصخور، يصل العين بداخل المدينة، واعترف العالم الاسرائيلي (روني رايخ) «إن كل شبكة المياه التي تدعى بئر وورن، والتي نسبت إلى الملك داود منذ اكتشافها، اقيمت من قبل الكنعانيين الذين عاشوا هنا نحو ألف سنة قبل الملك داود والملك سليمان».

وقال جدعون افنى مهندس في هيئة الآثار «ان القدرة على اقامة هذه الاسوار، وشبكة المياه الدقيقة التي لا مثيل لها في المنطقة تدل على قيام مدينة كنعانية محصنة، ومحكمة قبل ألف سنة من قدوم بني اسرائيل إلى كنعان، ولا شك أننا سنحتاج الآن إلى تغيير كل

ما تعلمناه، وان نعيد مجدداً كتابة تاريخنا».

واذا كانت نتائج الحفريات الاسرائيلية بعد واحد وثلاثين عاماً تؤكد عروبة القدس، فما هو الدور العربي لإستغلال هذا الكشف؟

أما فيما يتعلق بإحراق المسجد الأقصى في ١٩٦٧/٨/٢١ فقد اثارت تلك الجريمة موجات من السخط، والغضب في ارجاء العالمين العربي والإسلامي.

عقد مجلس جامعة الدول العربية اجتماعاً طارئاً على مستوى وزراء خارجية الدول العربية ٢٥ ـ ١٩٦٩/٨/٢٦ واتخذ قراراً[٣١] تضمن عدداً من البنود سنعرضها بالتفصيل في عرض الدورات الطارئة.

٣ ـ اقرار الكنيست للنظام الاساسي للقدس والرد العربي عليه:

في ١٩٨٠/٧/٢٤ اقر الكنيست الاسرائيل، النظام الاساسي لمدينة القدس ورفعت الدول العربية الأمر إلى مجلس الأمن الذي اتخذ القرار رقم ٤٧٩ في ١٩٨٠/٨/٢٠ الذي وجه من خلاله اشد اللوم إلى اسرائيل على المصادقة على النظام الاساسي، التي تشكل انتهاكاً للقانون الدولي وقرر ان جميع الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل بما فيها النظام الأساسي باطلة ويجب الغائها، أما مجلس الجامعة فقد تبني قراراً في ١٥/٩/ ١٩٨٠[٣٢] يؤكد التزام الدول العربية بتحرير القدس لتكون عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة، وتعتبر هذا الالتزام واجباً عربياً واسلامياً، ويدعو القرار الدول العربية والإسلامية لاستخدام كافة امكانياتها لمقاطعة هذه الدول التي تتعامل مع قرار اسرائيل بضم القدس، وأو تؤيده أو تشجعه أو تسهم فيه أو تساعد على تنفيذه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، كما تقرر فرض المقاطعة السياسية والاقتصادية على:

١ ـ الدول التي لها سفارات أو ممثليات في مدينة القدس.

٢ ـ الدول التي تنقل أو تعلن عن نقل سفاراتها، أو ممثلياتها إلى القدس.

٣ ـ الدول التي تعترف بالقدس عاصمة اسرائيل.

كما دعا مجلس الجامعة دول العالم إلى الوقوف بحزم في وجه العدوان الإسرائيلي لما يشكله من خطورة على الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وعلى الحقوق القومية للأمة العربية، ولما يمثله من اعتداء على القوانين، والاعراف الدولية، ومن تحدٍ للأمم المتحدة، ومنظماتها، ومن انتهاك للقيم والمقدسات الحضارية والتراثية والدينية.

ثم اخذت الأمانة العامة واجهزتها المعنية (الادارة العامة لشؤون فلسطين) تتابع قضية

القدس، وافردت لها بنداً خاصاً دائماً، على جدول اعمال مجلس الجامعة، الذي يجتمع دورياً مرتين في العام (آذار/مارس وأيلول/سبتمبر).

ويتم التنسيق بين جامعة الدول العربية، ودولة فلسطين حول التحرك السياسي والإعلامي بشأن مدينة القدس.

وبتوجيهات من فخامة الرئيس عرفات يشارك السيد فيصل الحسيني المكلف بملف القدس بحضور جلسات مجلس الجامعة. وقد القى في اول مشاركة بياناً اضافياً شرح فيه الاوضاع العامة كما يقوم بتزويد الأمانة العامة بصورة مستمرة بآخر تطورات الموقف في مدينة القدس.

وتتركز القرارات الخاصة بمدينة القدس على الممارسات الاسرائيلية تجاه المدينة المقدسة ومحاولات اسرائيل لتهويدها والاعتداءات على الأماكن المقدسة، كما تضع القرارات خطط التحرك السياسي والإعلامي بشأن مدينة القدس، وتدعو إلى تعزيز التعاون والتنسيق مع حاضرة الفاتيكان، وسائر الكنائس المسيحية للمحافظة على مدينة القدس وهويتها.

ودعا آخر القرارات إلى انشاء مواقع على الانترنيت توضح الموقف العربي والتاريخ الاسلامي والمسيحي للمدينة المقدسة.

وتصدت الأمانة العامة للجامعة بالتعاون مع دولها العربية لمحاولة اسرائيل تمثيل مدينة القدس في مؤتمر منظمة المدن التاريخية واستطاعت ان تقصى اسرائيل كممثل لمدينة القدس خلال مؤتمري المنظمة في شيان الصين عام ١٩٩٦، وكراكوف في بولندا عام ١٩٩٨ .

القدس في قرارات مؤتمرات القمة:

ظهرت قضية القدس لأول مرة في قرارات القمة العربي السادس في الجزائر (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣) في قرار اسماه المؤتمر «من اهداف المرحلة الحالية للنضال العربي المشترك» جاء فيه حول القدس الفقرة التالية «......»

٢ ـ «تحرير مدينة القدس العربية، وعدم القبول بأي وضع من شأنه المساس بسيادة العرب الكاملة على المدينة المقدسة».

وأكد مؤتمر القمة السابع المنعقد في الرباط (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٤) على حق الشعب الفلسطيني في اقامة السلطة الوطنية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية

بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، على اية ارض فلسطينية يتم تحريرها، وتقوم الدول العربية بمساندة هذه السلطة عند قيامها.

أكد مؤتمر القمة العربي التاسع المنعقد في بغداد (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨) والعاشر في تونس (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩) على القرارات السابقة.

وشدد البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي العاشر على «ان تحرير القدس العربية واجب والتزام قومي، وقرر قطع جميع العلاقات مع اية دولة تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل أو تنقل سفارتها اليها».

أما مؤتمر القمة الحادي عشر المنعقد في عمان (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠) ففضلاً عن تأكيده على القرارات السابقة لمؤتمرات القمة، فقد دعا في البرنامج العربي المشترك، إلى استمرار الاتصالات مع حاضرة الفاتيكان، ومع المقامات والمؤسسات الدينية المسيحية، لضمان وقوفها إلى جانب اعادة السيادة العربية الكاملة على القدس، وقطع جميع العلاقات مع اية دولة تعترف بالقدس عاصمة اسرائيل، أو تنقل سفارتها إليها، فقد شدد البيان الختامي للمؤتمر على ان تحرير القدس العربية هو واجب والتزام قومي، وأعلن رفض جميع الاجراءات التي قامت بها اسرائيل، وطالب كافة دول العالم باتخاذ مواقف واضحة، ومحددة، في مقاومة الاجراءات الاسرائيلية.

وفي مؤتمر القمة غير العادي المنعقد في الدار البيضاء (اغسطس/ آب ١٩٨٥) وفي نطاق بحثه للتطورات التي تمر بها القضية الفلسطينية، والاتفاق الاردني الفلسطيني الموقع في ١١/ ٢/ ١٩٨٥، وانسجام خطة التحرك الاردنية الفلسطينية، مع مخطط خاص واعتبارها خطة عمل لتنفيذ مشروع السلام العربي من اجل تحقيق تسوية سلمية عادلة وشاملة، تضمن انسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس الشريف.

أما مؤتمر القمة العربي غير العادي المنعقد في بغداد (مايو/آيار ١٩٩٠) فقد قرر اعتبار القدس عاصمة دولة فلسطين، وتأكيد مكانتها التاريخية والوطنية والروحية عربياً واسلامياً، ومسيحياً، إنها هي جزء لا يتجزأ من الاراضي الفلسطينية المحتلة، وأن اي مساس بوضعها الديني والقانوني والحضاري هو انتهاك صارخ للمواثيق والقرارات الدولية.

أما مؤتمر القمة العربي غير العادي المنعقد بالقاهرة (يونيو/ حزيران ١٩٩٦) فقد اكد

في بيانه الختامي على تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة بعاصمتها القدس الشريف.

القدس في دورات طارئة (غير عادية) لمجلس الجامعة:

١ ـ حريق المسجد الاقصى:

تسلل احد المتطرفين اليهود ويدعى دينيس مايكل روهان إلى المسجد الأقصى، واشعل النار فيه، مما ادي إلى حريق هائل اتى على منبر صلاح الدين داخل المسجد، وجزء كبير من سقف المسجد واصابة المسجد بأضرار بالغة، فاجتمع مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية يومي ٢٥ ـ ٢٦/٨/١٩٦٩ واتخذ قراراً تضمن ما يلي:

١ ـ توجيه الدعوة إلى اجتماع لمجلس الدفاع المشترك للنظر في الخطط اللازمة ضد العدوان، ودعم الثورة الفلسطينية بما يكفل لها الاستمرار والنمو لتحقيق النصر.

٢ ـ توفير كافة الامكانيات المادية والسلاح اللازم للثورة الفلسطينية، وتحقيق حرية العمل الفلسطيني، ودعم قدرته على الصمود.

٣ ـ التأكيد على اهمية عقد مؤتمر قمة اسلامية، يعهد إلى المملكة المغربية، والمملكة العربية السعودية بإجراء الاتصالات اللازمة لعقده.

وتنفيذاً للفقرة الثالثة من القرار عقد اول مؤتمر قمة اسلامي، انبثقت عنه منظمة المؤتمر الإسلامي.

كما نقلت الدول العربية القضية إلى الأمم المتحدة وطلبت اجتماع مجلس الأمن الذي اتخذ قراراً(٣٣) يؤكد على قراراته السابقة بشأن القدس ويدعو اسرائيل إلى التقيد بدقة بنصوص اتفاقيات جنيف، وبالقانون الدولي الذي ينظم الاحتلال العسكري، كما يدعوها إلى الامتناع عن اعاقة المجلس الإسلامي الأعلى في القدس من القيام بمهماته، ويكرر تأكيد الفقرة التنفيذية السابعة من القرار رقم ٢٦٧ (١٩٦٩) التي تفيد بأنه في حال اجابة اسرائيل سلباً أو عدم اجابتها على الإطلاق، سيعود مجلس الأمن إلى الاجتماع بدون تأخير لينظر في الخطوات التي يمكن ان يتخذها في هذا الشأن، ولكن المجلس لم ينعقد لبحث هذا الأمر رغم استمرار اسرائيل في مخالفاتها.

٢ ـ مجزرة الأقصى ٨/ ١٠/ ١٩٩٠:

قامت قوات الأمن الاسرائيلية يوم ٨/ ١٠/ ١٩٩٠ باقتحام ساحات المسجد الأقصى واطلاق النار من فيه فقتلت ما يزيد عن عشرين فلسطينياً وجرح مائة وخمسين شخصاً

بجراح بمن فيهم مصلون ابرياء، ومدنيون فلسطينيون.

عقد مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية يومي ١٧ ـ ١٨/ ١٠/ ١٩٩٠ دورة طارئة أدان فيها العدوان، وأكد ان القدس جزء لا يتجزأ من الاراضي الفلسطينية المحتلة وان القانون الأساسي الذي يعتبر القدس عاصمة موحدة باطل ولاغ، وطالب بضمان توفير الحماية للشعب الفلسطيني، والسعي لوضع الأراضي المحتلة تحت اشراف دولي مؤقت، كما دعا القرار إلى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط بإشراف الأمم المتحدة ومشاركة سائر الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية.

وبالتنسيق بين جامعة الدول العربية والمجموعة العربية في الأمم المتحدة عقد مجلس الأمن اجتماعا لبحث الموضوع واتخذ قراراً بالاجماع عبر فيه عن جزعه من اعمال العنف التي وقعت في ٨/ ١٠/ ١٩٩٠ في الحرم الشريف[٣٤] وأكد ان اعمال العنف التي ارتكبتها قوات الأمن الإسرائيلية، وطالبها بالوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها القانونية المقررة بموجب اتفاقية جنيف الرابعة.

٣ ـ الاستعمار الاستيطاني ومصادرة الاراضي مشروع القدس الكبرى

عقد مجلس الجامعة دورة طارئة في ٢٠/ ٢/ ١٩٩٢ لبحث اعلان عن مشروع القدس الكبرى، الذي يستلزم الاستيلاء على ١٠٪ من اراضي الضفة الغربية ويؤكد المخططات الاسرائيلية لتهويد المدينة. واتخذ المجلس قراراً، [٣٦]، تضمن عدة فقرات اهمها:

١ ـ طلب عقد جلسة لمجلس الأمن لبحث الموضوع.

٢ ـ دعوة الدول العربية لدعم الوجود الفلسطيني.

اجتمع مجلس الأمن، وبحث الموضوع، وتوصل إلى قرار يؤكد ان مصادرة اسرائيل لأراضٍ في القدس الشريف هو اجراء باطل يشكل انتهاكاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ويطلب مشروع القرار من اسرائيل ان تلغي اوامر المصادرة ويعرب عن مساندته لعملية السلام، غير ان الولايات المتحدة استعملت حق الفيتو يوم ١٨/ ٥/ ١٩٩٥ وعطلت اصدار القرار.

٥ ـ فتح نفق بمحاذاة الجدار الغربي للحرم الشريف:

قام ايهود اولمرت رئيس ما يسمى ببلدية القدس صباح يوم ٢٤/٩/١٩٩٦ بإفتتاح نفق يربط ساحة البراق من الجهة الجنوبي الغربية للمسجد الأقصى، بشارع المجاهدين

في الجهة الشمالية، مما يعرض أمن وسلامة المسجد الأقصى والآثار التاريخية الإسلامية المقامة اعلاه لخطر الانهيار. وكان ذلك بعد تسلم نتنياهو رئاسة الوزراء بمائة يوم عمت الأراضي الفلسطينية مظاهرات عارمة، شارك فيها عدد كبير من اعضاء السلطة الفلسطينية، في تلاحم بين الشعب والسلطة لمقاومة الممارسات الاسرائيلية قمعتها سلطات الاحتلال بالعنف واطلاق الرصاص الحي مما ادى إلى سقوط عدد كبير من الشهداء والجرحى بين المدنيين الفلسطينيين.

عقد مجلس الجامعة دورة طارئة لبحث الأمر، واصدر بياناً يدعو مجلس الأمن إلى اتخاذ الاجراءات اللازمة لمتابعة تطورات هذا الموضوع الخطير.

ونيابة عن الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية طلب ممثل المملكة العربية السعودية عقد مجلس الأمن لدرس الموضوع فاجتمع المجلس في ١٩٩٦/٩/٢٨ واتخذ قراراً[٣٧] دعا فيه إلى التوقف، والتراجع عن جميع الأعمال التي ادت إلى تفاقم الحالة.

كما دعا إلى حماية المدنيين الفلسطينيين، والى الاستئناف الفوري للمفاوضات في اطار عملية السلام في الشرق الاوسط.

٦ ـ بناء مستوطنة في قلب القدس الشرقية:

أعلن ناطق بإسم وزارة الخارجية الاسرائيلية في ١٩٩٦/١٠/١٠ أن الحكومة الاسرائيلية اعطت الضوء الأخضر لبناء مستوطنة في قلب القدس الشرقية.

وفي نفس الوقت يتواصل النشاط الاستيطاني بصورة مكثفة وبتشجيع من الحكومة الاسرائيلية، مما جعل مجلس الجامعة يجتمع في دورة طارئة يوم ١٩٩٦//١٢/١ لبحث الموضوع واصدار بيان ادان فيه الممارسات الاسرائيلية، وناشد المجتمع الدولي لوضع حد لسياسة اسرائيل الاستيطانية في الأراضي العربية المحتلة، والالتزام بتطبيق نصوص الاتفاقيات الموقعة مع الجانب الفلسطيني.

وبعد اقل من شهرين وفي ١٩٩٧/٢/٢٠ أعلن رئيس الوزراء الاسرائيلي عن البدء ببناء ٢٠ ألف وحدة سكنية لليهود فوق جبل ابو غنيم بمدينة القدس.

عقد مجلس الجامعة دورة طارئة مستأنفة بتاريخ ١٩٩٧/٣/١ حضرها فخامة الرئيس ياسر عرفات، وألقى بياناً اضافياً حول الممارسات الاسرائيلية، واوضاع الشعب الفلسطيني، وحث الدول التي تقدم مساعدات مالية واقتصادية لإسرائيل على وقف تلك

المساعدات لأنها تستخدمها لخدمة مخططاتها الاستيطانية.

وقد عملت المجموعة العربية في الأمم المتحدة لعقد اجتماع لمجلس الأمن لبحث موضوع اقامة مستوطنة اسرائيلية فوق جبل ابو غنيم، وقدم مشروع قرار اعترضت عليه الولايات المتحدة بتاريخ ٧/ ٣/ ١٩٩٧، واوقفته.

بعد اخفاق مجلس الأمن في اصدار قرار استطاعت الدول العربية بالتعاون مع المجموعة الإسلامية، عقد الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة، لبحث الانشطة الاستيطانية الاسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة في القدس الشرقية المحتلة.

واصدرت هذه الدورة اول قراراتها في ٢٥/ ٤/ ١٩٩٧[٣٨] وحتى ٢٠/ ٣/ ١٩٩٨ كانت الدورة الاستثنائية قد اصدرت اربعة قرارات، ولم يعترض على تلك القرارات سوى الولايات المتحدة، واسرائيل، وميكرونيزيا.

ولا تزال الدورة مفتوحة، ومن نتائج تلك القرارات اجتماع لجنة الخبراء في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٨ في جنيف ـ باعتبار سويسرا وديعة اتفاقية جنيف ـ لمتابعة عقد مؤتمر بشأن تدابير انفاذ اتفاقية جنيف في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس.

٧ ـ توسيع حدود بلدية القدس:

تكثفت الممارسات الاسرائيلية، واستولى المستوطنون على اربعة منازل في حي سلوان، واستمرت الحفريات بجوار برج اللقلق، واعلنت بلدية القدس في ١٧/ ٦/ ١٩٩٨ أن رئيس الحكومة صادق على ضم المدن الاسرائيلية الغربية من القدس.

وهذا التوسع الثالث منذ عام ١٩٦٧، لتصبح مساحة بلدية القدس ٦٠٠ كم اي ١٠٪ من مساحة الضفة الغربية، عقد مجلس الجامعة دورة طارئة في ٢٥/ ٦/ ١٩٩٨ واصدر بياناً طالب فيه الولايات المتحدة حمل اسرائيل على الالتزام بمرجعية مؤتمر مدريد للسلام، ودعا الأمم المتحدة وبخاصة مجلس الأمن إلى اجتماع عاجل لبحث هذا الموضوع، وصدر بيان من رئيس مجلس الأمن يشير فيه إلى ان مجلس الأمن يرى ان قرار حكومة اسرائيل في ٢١/ ٦/ ١٩٩٨ بإتخاذ اجراءات لتوسيع ولاية القدس، وحدودها التخطيطية تطور خطير وضار، ويدعو المجلس إلى عدم الشروع في ذلك القرار، وعدم اتخاذ اي اجراءات اخرى تخل بنتيجة مفاوضات الوضع الدائم، ويدعو اسرائيل إلى التقيد بدقة بالتزاماتها ومسؤولياتها القانونية بموجب اتفاقية جنيف المتعلقة

بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة في ١٢/٨/١٩٤٩ .

ـ القدس في انشطة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية:

أ ـ اللقاء الاسلامي المسيحي من اجل القدس

وفي اطار العمل من اجل المدينة المقدسة دعت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الادارة العامة لشؤون فلسطين، التي كان يرأسها الدكتور محمد الفرا إلى عقد لقاء اسلامي مسيحي من اجل القدس، فشكلت لجنة تحضيرية من شخصيات اسلامية ومسيحية ودينية وسياسية، وقامت اللجنة بالاتصالات اللازمة لانجاح اللقاء الذي عقد في ١٤ و ١٥/١/١٩٧٥، وافتتح اللقاء الأمين العام لجامعة الدول العربية، الاستاذ محمد رياض وحضره كبار رجال الدين منهم الشيخ محمد عبد المنعم اليونسي ممثلاً للأزهر الشريف ونائب الإمام الأكبر شيخ الأزهر، والبابا شنودة، والشيخ عبد الحميد السائح رئيس لجنة انقاذ القدس، والبطريرك مكسيموس حكيم عن الروم الكاثوليك، وروحي الخطيب أمين القدس، والأب جورج خضر عن الروم الارثوذكس، وشخصيات دينية وسياسية متعددة.

وتميز هذا اللقاء بروح التسامح والتآخي والحرص على عروبة القدس، واتخذ توصيات تدين عمليات اسرائيل التعسفية واعتداءاتها على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية متحدية العالمين الإسلامي والمسيحي، وطالب اللقاء الأسرة الدولية باتخاذ ما يلزم للحفاظ على عروبة القدس والأماكن المقدسة.

ب ـ الندوة الدولية بشأن القدس «القدس مدينة السلام»

بالتعاون بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (الإدارة العامة لشؤون فلسطين) والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي (الإدارة العامة لشؤون فلسطين والقدس) عقدت بالقاهرة خلال الفترة من ١٢ ـ ١٤/٣/١٩٩٥ ندوة عالمية حول القدس حضرها اكثر من ١٥٠ مدعواً يمثلون اكثر من ثلاثين دولة، من بينهم خبراء في قضية القدس من العالم العربي الإسلامي والغربي.

وافتتح اللقاء الأمين العام لجامعة الدول العربية الاستاذ الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد، ثم تحدث الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وممثل جلالة الملك الحسن الثاني رئيس لجنة القدس، وعدد كبير من ممثلي الدول المشاركين في الندوة، وقدمت في الندوة دراسات وتقارير اهمها:

ـ منزلة القدس في الإسلام وتأثير الاستيطان والحفريات عليها لفضيلة الشيخ عكرمة صبري.

ـ تهويد القدس «ارقام وحقائق» خليل توفكجي.

ـ الرحيل الاضطراري للمسيحيين من القدس وفلسطين، جريس هالسيل.

ـ لفلسطين حق تاريخي في القدس، الدكتو جون كويغلي.

ج ـ القدس في ندوة اعادة الإعمار والتنمية:

لقد حظيت القدس بمكانة خاصة في ندوة اعادة الإعمار والتنمية في فلسطين «التي نظمتها، الأمانة العامة (الإدارة العامة لشؤون فلسطين) من ٧ ـ ٩/ ١١/ ١٩٩٥ . لقد كانت الندوة فرصة لعرض التحديات السياسية والاقتصادية التي تواجه القدس العربية وسكانها من جراء سياسات الاستيطان والتهويد، وكذلك لتبيان الجهود الفلسطينية والعربية والإسلامية التي تبذل لمواجهة هذه التحديات، وقد تبين من العروض والمناقشات ان هذه الجهود المشكورة رغم اهميتها ما زالت ظاهرة ومحدودة بالمقارنة مع ما يفعله الطرف الاسرائيلي للاستيلاء على القدس، وهو ما يفرض بإلحاح بلورة خطة عربية اسلامية محكمة لتعبئة الامكانيات وتجنيدها لحماية القدس والحفاظ على عروبتها وقدسيتها. وقد طرحت في الندوة فكرة خطة تنموية للقدس، وتلخص مقوماتها في[٣٩]:

ـ انقاذ المؤسسات الفلسطينية الحالية في القدس الرسمية منها والخاصة، بتقديم الدعم اللازم لها.

ـ بناء مؤسسات جديدة تحتاجها الحياة العامة لسكان القدس، وتساعدهم على الوقوف امام السياسات الاسرائيلية، ومن امثلة ذلك، مؤسسات تمويلية اسواق تجارية، مراكز تدريب وتعلم.

ـ خلق التواصل العمراني والديمغرافي والاقتصادي بين سكان القدس واحيائها المختلفة، حتى يتمكنون من الحياة والصمود ككتلة سكانية اجتماعية واحدة.

ـ خلق صندوق طوارئ لتنمية وتطوير الوضع الداخلي في مدينة القدس.

ـ استقطاب الاستثمارات الفلسطينية العربية إلى القدس الشرقية ومحيطها.

د ـ مركز توثيق وصيانة وترميم آثار القدس:

انشأ مركز توثيق وصيانة وترميم اثار القدس بقرار من مجلس وزراء الاسكان العرب

عام ١٩٨١، وافق عليه مجلس الجامعة في آذار/ مارس ١٩٨٢[٤٠] إلاّ ان نشاط المركز الذي بدأ بحماس، وقدم بعض الانجازات العامة في مجاله، بدأ يتراجع تدريجياً نظراً لقلة الامكانيات، ونقلت اختصاصاته إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إلاّ ان المشكلة استمرت بسبب الامكانيات المالية أيضاً.

وفي اطار حرصها على المساهمة في دعم الوجود العربي والإسلامي في القدس عملت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية على احياء وتنشيط مركز توثيق وصيانة وترميم آثار القدس.

وبعد عودة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى القاهرة تابعت الإدارة العامة لشؤون فلسطين وبتوجيه مباشر من معالي الأمين العام موضوع تنشيط المركز مع الجهات المعنية بعد ان اتخذ مجلس جامعة الدول العربية قراره[٤١] بتكليف الأمين العام بإتخاذ الاجراءات اللازمة لتنظيم وتنشيط المركز في اطار الأمانة العامة بما يتناسب مع الاهتمام العربي والإسلامي بالمدينة المقدسة. وبناء على هذه القرار وجه معالي الأمين العام الدعوة لعقد اجتماع مجلس ادارة المركز يوم ١٩٩٦/١١/٢١، والذي حضره ممثلون عن بعض الدول العربية والمنظمات المعنية.

وما زال الأمل معقود على ان يقوم المركز بدور فعال في استقطاب وتنظيم الجهود المطلوبة من اجل الحفاظ على تراث القدس الشريف.

الخاتمة:

يتضح من هذا الاستعراض السريع لقضية القدس من خلال مواثيق جامعة الدول العربية، أن الموقف العربي كان منذ البداية يتسم بالمرونة والتجاوب مع قرارات الشرعية الدولية، فقد وافقت الدول العربية، على مقترحات وسيط الأمم المتحدة الكونت فولك برنادوت، وذلك من خلال خطاب ارسله الأمين العام للجامعة إلى سكرتير الأمم المتحدة في ١٩٤٨/٧/١٦ .

وبمقتل برنادوت، قُتلت مقترحاته، ومنها ما يتعلق بمدينة القدس وبقيت المدينة مقسمة يسيطر الاسرائيليون على غربها بينما يتبع القسم الشرقي منها للمملكة الاردنية الهاشمية.

شعرت الدول العربية بخطر تجميد الموقف على اساس مواقع الطرفين في المدينة، فانتهزت فرصة تكوين لجنة التوفيق التي كان من مهامها وضع نظام دائم لتدويل منطقة

القدس، ووافقت معظم الدول العربية في اجتماعاتها باللجنة خلال عام ١٩٤٩، على فكرة التدويل التام لمنطقة القدس على اساس وحدتها دون تقسيم الأماكن المقدسة فيها.

وأخذ الجانب الصهيوني موقفه على اساس الوضع الراهن للمدينة.

لم يتغير هذا الأمر الواقع الذي فرضته اسرائيل، رغم اتخاذ مجلس الجامعة قراراً عام ١٩٦٦ يقترح «على الحكومة الاردنية ان تبادر إلى اعلان القدس عاصمة البلاد بأسرها، ومن جملتها فلسطين المحتلة، وأن تنتقل الوزارات، ومؤسسات الدولة الرئيسية إلى مدينة القدس»، غير ان هذا الاقتراح لم ير النور.

وباستيلاء اسرائيل على مدينة القدس في يونيو/حزيران ١٩٦٧، والقيام بضم شطري المدينة الشرقي والغربي، خلقت امرا واقعاً جديدا، استطاعت حتى الآن ان تمارس من خلاله اجراءات غير قانونية، وقفت دول العالم مع الموقف العربي في ادانته وشجبه، غير ان هذه الادانة وهذا الشجب لم يغير من الأمر شيئاً.

لم تذكر قرارات مؤتمرات القمة العربية القدس كعاصمة لدولة فلسطين إلاّ في مؤتمر القمة غير العادي المنعقد في بغداد آيار/مايو ١٩٩٠ وهو أول مؤتمر قمة عربي يعقب اعلان دولة فلسطين الذي تم في ١٩٨٨/١١/١٥ خلال المؤتمر الوطني الفلسطيني الذي عقد في الجزائر.

كما تبين لنا من هذا الاستعراض السريع ان قضية القدس لا تعوزها القرارات، فهي كثيرة، ومتكاملة وعلى مستوى القضية واهميتها، ولكن ما يعوزها تنفيذ تلك القرارات.

إن ما يعوز القدس في المقام الأول هو الحفاظ على هويتها العربية، وعلى تراثها الديني والحضاري والثقافي الذي تعتبره اليونسكو من الآثار المهددة بالخطر، فالحفاظ على الهوية العربية، يحتاج إلى الدعم العربي والإسلامي، بتبني مشاريع انتاجية، واسكانية، وبنى تحتية، تساعد وتدعم الفلسطينيين المتمسكين بأرضهم وهويتهم بكل ما لديهم من ايمان، داخل مدينتهم.

- إن السيد الأمين العام للجامعة الدكتور احمد عصمت عبد المجيد يعمل بكل جهده من اجل مدينة القدس، ويضعها على أعلى سلم اولوياته، وأول جدول اعماله خلال جولاته في دول العالم وفي المحافل الدولية، وقد كانت كذلك اثناء زيارته الأخيرة لحاضرة الفاتيكان في ١٩٩٨/١٢/١٨، فقد قدم الشكر إلى السيد جان لوي توران على

موقف الفاتيكان من القدس الذي اوضحه مؤخرا (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٨) والذي يتطابق تماماً مع الموقف العربي باعتبار القدس محتلة بشكل غير مشروع».

إن توأمة مدينة القدس مع العواصم العربية الإسلامية ليس مجرد حدث إعلامي، وإنما هو التزام من هذه العواصم، بتبني مشاريع في مدينة القدس، والحفاظ على عروبتها وحضارتها الاصيلة.

ومن القرارات التي اتخذها مجلس الجامعة بشأن القدس والتي تساعد وتدعم الجهود الفلسطينية في الحفاظ على الهوية العربية للقدس، الدعوة إلى توأمة المدينة مع الدول العربية والإسلامية.

أن هذه التوأمة وحدها تقدم حلاً سحرياً خلاقاً لقضية القدس حيث توزع الاعباء على ما يقرب من ستين دولة عربية وإسلامية تساهم في دعم المؤسسات التعليمية والاجتماعية.

لقد قامت بعض المدن العربية بالتوأمة مع مدينة القدس، واقتصر الأمر على مراسم احتفالية، وإعلامية.

ان القدس بحاجة إلى تنفيذ فعلي للقرارات سواء العربية أو الدولية، لمواجهة الهجمة الاسرائيلية الشرسة، والمخطط الصهيوني الذي يهدد بابتلاع الأرض، وتقليص عدد المواطنين الفلسطينيين إلى حد لا يشكل اي تأثير على مجريات الأمور في المدينة المقدسة.

ان هذه السطور هي بمثابة ناقوس الخطر أو الضوء الأحمر الذي ينذر أو ينبه إلى خطر تهويد المدينة ما لم تتخذ الاجراءات اللازمة لانقاذها.

الهوامش:

١ ـ خيرية قاسمية، فلسطين في مذكرات القاوقجي، بيروت مركز الأبحاث ١٩٧٥ .

٢ ـ هاني الهندي: جيش الانقاذ بيروت دار القدس ١٩٧٤ .

٣ ـ مناحم بيغن: الإرهاب (يوميات قادة العدو) بيروت دار المسيرة ١٩٧٨ .

٤ ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية: قرارات الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين ١٩٤٨ ـ ١٩٧٤ قرار مجلس الأمن رقم ٥٠ تاريخ ١٩٤٨/٥/٢٩ .

٥ ـ جامعة الدول العربية: بعثة وسيط الأمم المتحدة لحل مشكلة فلسطين، الطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٤٨ ص ١١ .

٦ ـ المرجع السابق: ص ١٦ .

٧ ـ المرجع السابق: ص ٢٠، ٢١ .

٨ ـ المرجع السابق: ص ٢٩ .

٩ ـ المرجع السابق: ص ٢٣ .

١٠ ـ المرجع السابق: ص ٣٢ .

١١ ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية: المرجع السابق رقم ٥٤ تاريخ ١٩٤٨/٧/١٥ .

١٢ ـ بعثة وسيط الأمم المتحدة: مرجع سابق ذكره، ص ٤٠، ٤١ .

١٣ ـ محمد عزة دروزة: القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها الجزء ٢ بيروت المطبعة العصرية. ١٩٦٥ .

١٤ ـ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ تاريخ ١٩٤٨/١٢/١١ .

١٥ ـ فاضل الجمالي: ذكريات وعبر، تونس ١٩٦٥ .

١٦ ـ قرار الجمعية العامة رقم ٣٠٣ / ٤/تاريخ ١٩٤٩/١٢/٩ .

١٧ ـ عز الدين فودة: قضية فلسطين في محيط العلاقات الدولية، بيروت مركز الأبحاث ١٩٦٩ .

١٨ ـ قرار مجلس الجامعة رقم ٢٥٦ تاريخ ١٩٤٩/١٠/٣٠ .

١٩ ـ مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الثاني عشر لمجلس الجامعة ص ٩٩

٢٠ ـ محاضر إجتماعات الدورة الثانية عشرة لمجلس الجامعة، المرجع السابق.

٢١ ـ قرارات مجلس جامعة الدول العربية الخاصة بفلسطين، يونيو ١٩٤٥ ـ سبتمبر ١٩٦٨، القاهرة ـ ١٩٧٠ .

٢٢ ـ قرار مجلس الجامعة رقم ١٨١٨ تاريخ ٣/٤/١٩٦٢ .
٢٣ ـ عبد الله الحسين (الملك): مذكرات الملك عبد الله، عمان المطبعة الهاشمية، الطبعة الخامسة ١٩٧٠ ص ٢٤٦ .
٢٤ ـ قرار مجلس الجامعة رقم ٢٢٤٢ تاريخ ١٢/٩/١٩٦٦ .
٢٥ ـ قرار الجمعية العامة رقم ٢٢٥٣ تاريخ ٤/٧/١٩٦٧ .
٢٦ ـ قرار مجلس الجامعة رقم ٢٢٥٤ تاريخ ١٤/٧/١٩٦٧ .
٢٧ ـ قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٢ تاريخ ٢١/٥/١٩٦٨ .
٢٩ ـ قرار مجلس الأمن رقم ٢٦٧ تاريخ ٣/٧/١٩٦٩ .
٣٠ ـ مجلة القدس الشريف، العدد ٦٥ مقال الدكتور جميل صالح مرقة بعنوان «أحداث مجزرة المسجد الأقصى المبارك وردود الفعل العربية والإسلامية والدولية».
٣١ ـ قرار مجلس الجامعة رقم ٢٥٤٦ تاريخ ١١/٩/١٩٦٩ .
٣٢ ـ قرار مجلس الجامعة رقم ٣٩٤٩ الدورة ٤ تاريخ ١٥/٩/١٩٨٠
٣٣ ـ قرار مجلس الأمن رقم ٢٧١ تاريخ ١٥/٩/١٩٦٩ .
٣٤ ـ قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٢ تاريخ ١٢/١٠/١٩٩٠ .
٣٥ ـ قرار مجلس الجامعة رقم ٥١٥٩ تاريخ ٢٠/٢/١٩٩٢ .
٣٦ ـ قرار مجلس الجامعة رقم ٥٤٨٧ تاريخ ٦/٥/١٩٩٥ .
٣٧ ـ قرار مجلس الأمن رقم ١٠٧٣ تاريخ ٢٨/٩/١٩٩٦ .
٣٨ ـ A/RES/ES - 102 ٥/٣/١٩٩٧ .
٣٩ ـ تقرير ندوة إعادة الإعمار والتنمية.
٤٠ ـ قرار مجلس الجامعة رقم ٤١٦٦ تاريخ ٢٦/٣/١٩٨٢ .
٤١ ـ قرار مجلس الجامعة رقم ٥٥٨١ تاريخ ١٥/٩/١٩٩٦ .

القدس في الاتفاقيات العربية الإسرائيلية

السيد بيير لافرانس
السفير الفرنسي في وزارة الخارجية الفرنسية

سيداتي سادتي

اسرائيل ملزمة بمجموعة من الموجبات تجاه مدينة القدس واحترام مبانيها وصيانتها، ولا سيما الموجبات تجاه سكانها في ما يتعلق بالحقوق الخاصة والبنية الديمغرافية على السواء. تتعلق بعض هذه الموجبات بالقانون الدولي، وأخرى بالقوانين الداخلية التي تطبق على الشعوب المحتلة، وأخيراً تلك الناتجة عن الالتزامات الصريحة التي ارتبطت بها اسرائيل خلال مختلف مراحل ما درجت العادة على تسميتها «بعملية السلام». وجميع هذه الالتزامات لا تخفى ابدا عن ذهن الطرف العربي عند ابرام اي اتفاق عربي - اسرائيلي، وقد اتى خطاب الرئيس عرفات إثر ابرام اتفاقيات واي ريفر بلانتيشين برهاناً على ذلك.

١ ـ الالتزامات الضمنية المتعلقة بالقانون الدولي:

على اسرائيل ان تلتزم بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة اذ انها من الأعضاء الموقعين على ميثاقها. ونحن نعلم جميعاً المكانة الأساسية التي يحتلها القرار رقم ٢٤٢ في هذا المجال، اذ انه يدرج القدس الشرقية على لائحة الأراضي المحتلة والتي يتوجب على اسرائيل الانسحاب منها. وقد جاءت قرارات اخرى لاحقة صادرة عن هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن لتعيد التأكيد على ذلك. وتقدمت هذه القرارات عن التي سبقتها، إذ انها أقامت وضعاً خاصاً للمدينة المقدسة. ومنذ ذلك الحين، اعتبر ما يشكل القلب النابض لمدينة القدس، اي المدينة القديمة داخل الاسوار حيث أهم الأماكن المقدسة والمناطق المأهولة بالفلسطينيين والتي تحوي أيضاً رموزاً دينية جمة (مثل جبل الزيتون)، جزءاً من الأراضي المحتلة يجب ان تعامل على هذا الأساس وحسب القواعد التي وضعها القانون الدولي.

واسرائيل هي من البلدان الموقعة على معاهدة جنيف عام ١٩٤٩ . وعلى هذا الأساس ينبغي ان تلتزم هذه الدولة بعدد من الموجبات من شأنها ان تخفف من وطأة نظام الإحتلال. وتقضي هذه المعاهدة خاصة بالامتناع عن القيام بعمليات الترحيل، وهدم المنازل، وإقامة المستوطنات البشرية الجديدة.

وأيضاً لا يمكن لقوة الاحتلال ان تلغي القوانين التي كانت سائدة حين وضعت يدها على المدينة، ولا حتى استبدالها بقوانينها الخاصة. كما انه لا يمكن لقوة الاحتلال ان تغير الدوائر الإدارية ولا السلطات المحلية أو أن تستبدلها.

وأخيراً، فإن اسرائيل دولة موقعة على العديد من المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان التي تمنع المعاملات الاعتباطية واللاإنسانية. تفرض هذه النصوص على اسرائيل احترام بعض قواعد التصرف في القدس وفي مجمل الأراضي المحتلة، وأينما كان داخل حدودها.

٢ ــ الالتزامات المتعلقة بالقانون الداخلي:

تعارض عدة احكام من القانون الإسرائيلي كل قرار اداري ذي طابع اعتباطي أو غير انساني. وتعيد هذه الاحكام التأكيد على الحقوق الأساسية للإنسان، في اي ظرف كان ويتم تطبيقها على كل الاجراءات التي تتخذها السلطات المدنية والعسكرية من خلال نظام الاحتلال والإدارة الإقليمية الاسرائيلية. وتتعلق هذه القوانين بشكل خاص بحق جمع الشمل العائلي، وحق الإقامة، وحق الملكية وحق البناء. ويجري الإدعاء بهذه الحقوق امام القضاء لنقض اي قرار أو حكم استثنائي يأتي بضرر لأحد السكان، أو مجموعة من السكان.

٣ ــ الالتزامات الصريحة لدولة اسرائيل:

التزمت اسرائيل باحترام الوضع القائم في الأراضي المحتلة وفي القدس، خلال مختلف مراحل مفاوضات السلام، و هذا يعني امتناعها عن القيام بأي تغيرات من شأنها ان تضر بالنتيجة النهائية للمفاوضات التي ستكرس لاحقاً للبحث في وضع هذه الأراضي.

وبرزت هذه الالتزامات في اتفاقيات كامب دايفيد، وبعدها في النص الافتتاحي لمؤتمر مدريد. إلاّ ان النص الأكثر صراحة في هذا المجال يتمثل في الكتاب الذي وجهه السيد شيمون بيريز إلى نظيره النرويجي على هامش اتفاقيات أسلو رقم ١ وتلتزم

اسرائيل في هذا الكتاب باحترام اعمال وامتيازات المؤسسات الفلسطينية الموجودة في القدس والتابعة للسلطات المجتمعة في «بيت الشرق» شرط ان تكون هذه السلطات تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية وليس للسلطة الوطنية الفلسطينية التي كان مقرراً تشكيلها. وهكذا تكون اسرائيل قد اعترفت بوجود سلطة محلية في القدس والتالي بوضع هذه المدينة كأرض محتلة. وما زال هذا النص ساري المفعول ولم تتم اعادة النظر فيه خلال المفاوضات اللاحقة ولا سيما مفاوضات اوسلو رقم ٢ .

والتزمت إسرائيل مجدداً في اتفاقية طابا، بالامتناع عن القيام بأي افعال قد تؤثر سلباً على الوضع النهائي الذي ستجري المفاوضات بشأنه لاحقاً. ونجد أيضاً التزاماً مشابهاً في اتفاقية واي بلانتيشين يتعلق بالضفة الغربية وغزة.

٤ ـ خواطر:

إن المشكلة الأساسية هي ان اسرائيل تتهرب من التزاماتها بمدينة القدس وتميل إلى اعتبارها جائرة لأنها ناتجة عن ضغط دولي وعن قوانين تجهل تماماً رسالة المدينة المقدسة «الحقيقية والجوهرية»، فهي لا يمكنها إلاّ ان تكون العاصمة الأبدية لإسرائيل كما أعلنت الكنيست.

ويبدو أن اسرائيل تقوم بالتلاعب بالقانون والأسس الإدارية والديمغرافية لدفع الشعب الفلسطيني على الرحيل ولتقليص اعداده بغية الوصول به إلى أقلية قابلة للدمج في المجتمع الإسرائيلي، مدّعية بحق طبيعي، إلاّ انه اقرب إلى ما فوق الطبيعي ـ فصفة الأبدية اكبر دليل على ذلك ـ.

نشهد هنا تسرّباً كامناً لاعتبارات دينية في العلاقات البشرية التي يجب ان تنشأ عن النية الصافية المتبادلة واحترام الالتزامات، فقط، وسيؤدي ذلك إلى فقدان الثقة في القانون وفتح الطريق أمام المطالبات الدينية المعاكسة تماماً والى احباط اي عملية سلام.

لحسن الحظ، ما زالت بعض الاصوات ترتفع من داخل العالم اليهودي للتنديد بالسياسات التي تدّعي تعلّقها بالمسيح والتي هي، في غياب المسيح مضرّة ولا دينية.

الوضع القانوني للقدس

مداخلة د. أحمد محمد رفعت
عميد كلية الحقوق - جامعة بني سويف

شكراً السيد الرئيس

أود في البداية وأنا استعرض ورقتي عن الوضع القانوني لمدينة القدس في ضوء قواعد القانون الدولي أن أؤكد على أهمية الجانب القانوني كما جاء في حديث أستاذي الدكتور مفيد شهاب والذي يمكن من خلاله كسب القضايا الدولية الصعبة والمعقدة. فقضية القدس من أهم القضايا المتعلقة بالتسوية السلمية في الشرق الأوسط. وما دمنا نتحدث عن تسوية سلمية للصراع العربي - الإسرائيلي يكون الجانب القانوني من أهم العناصر الداعمة للمفاوض السياسي. ولأبدأ مع حضراتكم بإستعراض وضع مدينة القدس التي احتلت عام ١٩٦٧ ثم اقدمت اسرائيل بعد ذلك على ضمها واعتبرتها عاصمة موحدة لها منتهكة بذلك جميع قواعد القانون الدولي التي اخذت جميع الدول على عاتقها أن تحترمها بما في ذلك اسرائيل نفسها. اهمية مدينة القدس بالنسبة للعالم الاسلامي وللعالم المسيحي ادت إلى مواقف متعددة من جانب دول العالم المختلفة، حيث عكست هذه المواقف اهمية المدينة وقداستها بالنسبة لمعظم دول العالم. الجديد في الأمر أن الولايات المتحدة الأميركية التي نعتبر ان موقفها الآن لا يساند القضية الخاصة بالقدس بالشكل الكافي، اعلنت عام ١٩٦٧ وعقب احتلال المدينة نفسها على لسان ممثلها أو مندوبها الدائم في الأمم المتحدة، انها تعتبر القدس واحدة من أقدس مدن العالم وان الولايات المتحدة ترى ان القدس الشرقية التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧ هي منطقة محتلة تخضع لقانون الاحتلال الحربي ولا يجوز لاسرائيل ان تدخل عليها اية تغييرات. كان هذا هو رأي الولايات المتحدة الاميركية عام ١٩٦٧ . اذا انتقلنا بعد ذلك إلى اهم القرارات الدولية التي اصدرها بشأن قضية القدس سنجد ان هناك قرارين هامين هما: القرار ٢٥٣ لعام ١٩٦٨ والقرار رقم ٢٩٨ لعام ١٩٧١ وكلاهما

يعتبر جميع الاجراءات الادارية والتشريعية التي قامت بها اسرائيل بما في ذلك مصادرة الأراضي والأملاك التي من شأنها إلى ان تؤدي إلى تغيير الوضع القانوني للقدس هي اجراءات باطلة بنص القرار. ودعى القرار اسرائيل إلى ان تبطل هذه الاجراءات وان تمتنع عن القيام بأي عمل آخر من شأنه تغيير الوضع في القدس. هذا هو موقف مجلس الأمن. اما الجمعية العامة للأمم المتحدة فقد اعتنقت مبدأ هام جداً وهو: مبدأ عدم الإعتراف بالأوضاع الاقليمية غير المشروعة في ٢٤ تشرين الأول/ اكتوبر عام ١٩٧٠. جاء في قرار الجمعية العامة في هذا الشأن ان الجمعية العامة تعتبر ان أية مكاسب اقليمية تم الحصول عليها عن طريق استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لا يمكن الاعتراف بشرعيتها. في ١٣ أيار/ مايو ١٩٩٧ اصدرت الجمعية العامة قراراً أكدت فيه على ان اسرائيل تشكل قوة قائمة بالاحتلال، وانها تخالف الاحكام الدولية واتفاقية جنيف في سياستها الاستيطانية وان القدس الشرقية جزء من الاراضي المحتلة الخاضعة للقانون الدولي وأحكامه الملزمة كما دعت اسرائيل إلى التوقف عن البناء في مستوطنة هار حوما في جبل ابو غنيم في القدس الشرقية. على الصعيد الاقليمي، نجد ان مجلس جامعة الدول العربية في ١٣ آذار/ مارس سنة ١٩٩٧ قرر تجميد تطبيع العلاقات مع اسرائيل رداً على التحدي الاستيطاني الاسرائيلي في جبل ابو غنيم، كما وافق وزراء الخارجية العرب خلال اجتماعات الدورة ١٠٧ لمجلس الجامعة على تشديد الضغوط على اسرائيل على أمل ان تنجح العزلة السياسية والاقتصادية المفروضة عليها في دفعها إلى تغيير سياستها في مفاوضات السلام والتخلي عن مخططها الاستيطاني في جبل ابو غنيم جنوب القدس الشرقية.

ولكن مما زاد الأمر تعقيداً ان يوافق الكونغرس الأميركي بمجلسيه الشيوخ والنواب بأغلبية كبيرة على مشروع قرار يقضي بنقل السفارة الاميركية من تل ابيب إلى القدس وهذا يناقض ما اعلنه مندوب الولايات المتحدة الاميركية في الجمعية العامة سنة ١٩٦٧. بالاضافة إلى ذلك فإن القرار الأميركي يتعارض مع قرار مجلس الأمن ٤٧٨ الصادر عام ١٩٨٠ الذي دعى جميع الدول إلى عدم نقل سفاراتها أو بعثاتها الدبلوماسية إلى مدينة القدس مع اعتبار جميع التدابير والاجراءات التشريعية والاستيطانية، الرامية إلى تغيير الوضع القاوني للمدينة، لاغية ومخالفة للقانون الدولي.

وعلى الرغم من ان اسرائيل قد وافقت في قمة واي ريفر ان تبحث مع الفلسطينيين

المرحلة الأخيرة من الانسحاب من الاراضي المحتلة والتي تشمل بالضرورة الوضع القانوني لمدينة القدس، الا انها ما زالت تراوغ وتتخذ المزيد من الاجراءات بهدف تغيير وضع مدينة القدس لصالحها. ومع حلول عام ١٩٩٩ لما يحمله من الكثير من الاحداث الهامة وعلى رأسها نهاية الفترة الانتقالية في الاتفاقات المعقودة بين السلطة الفلسطينية وبين اسرائيل، واعلان الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، تصبح قضية القدس من أسخن القضايا التي تجب معالجتها معالجة دقيقة للحفاظ عليها تحت السيادة الفلسطينية لتظل هويتها عربية ـ اسلامية.

وجامعة الدول العربية، في إطار مساندتها للقضية الفلسطينية وعلى رأسها قضية القدس، باعتبار ان القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية، دفعها هذا الموقف الاخير لاسرائيل والولايات المتحدة الاميركية إلى التفكير في مخارج جديدة لقضية القدس. من هذا المنطلق كان موضوع القدس محط دراسة لنخبة من المثقفين العرب والاجانب في ملتقى فكري عقد في لندن في ١٦ ايار/مايو سنة ١٩٩٨، تحت رعاية جامعة الدول العربية، وتبلور الحوار والنقاش عن ورقة عمل كمقترح إلى الحكومات العربية بغرض التحرك المشترك الجماعي العربي والاسلامي في الأمم المتحدة لطلب رأي استشاري بخصوص الوضع القانوني لمدينة القدس أملاً في الحصول على فتوى من محكمة العدل الدولية بعدم شرعية الإجراءات التي اتخذتها اسرائيل في مدينة القدس مما يجعل الموقف العربي أكثر صلابة من الناحية القانونية. وقد اعقبت هذه الندوة ندوة أخرى هامة في القاهرة في مقر اتحاد المحامين العرب وحضرها نخبة من القانونيين المشتغلين بالقانون الدولي لمناقشة الفكرة ومدى جدواها. انتهت هذه الندوة بأن رأي المحكمة إستشاري وغير ملزم وان استصدار مثل هذه الآراء يستغرق فترة زمنية طويلة، وان هناك مشكلة في طرح السؤال على المحكمة وهو عن أي قدس نتحدث؟ عن قدس سنة ١٩٤٨، أم قدس عام ١٩٦٧؟ ومع ذلك فقد صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤخرا في ٩ شباط/فبراير سنة ١٩٩٩ بعقد مؤتمر دولي في جنيف في منتصف شهر تموز/يوليو المقبل لبحث اتخاذ تدابير لتنفيذ اتفاقية جنيف الرابعة الصادرة في عام ١٩٤٩ بشأن الاراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس. ولعل هذا المؤتمر وما سيسفر عنه من نتائج ايجابية متوقعة في صالح قضية القدس العربية يحفزنا على تنفيذ ما تم اقتراحه من قبل بخصوص استطلاع رأي المحكمة في القضية.

واخيرا فإن احكام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة تستنكر السياسات الاسرائيلية المتطرفة تجاه مدينة القدس، وتؤكد على ان الاستمرار من جانب اسرائيل والولايات المتحدة الأميركية في انتهاج السياسات المخالفة للأسس القانونية الدولية لن يدفع إلاً في اتجاه تدهور العملية السلمية في الشرق الأوسط. وشكراً

الدكتور مفيد شهاب:

شكرا للدكتور احمد رفعت على هذا الشرح العام والمحدد لاحكام القانوني الدولي بالنسبة لقضية القدس والذي يؤكد من جديد ان كل الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل انما تمت بالمخالفة للاحكام العامة للقانون الدولي وبمخالفة صريحة لقرارات ملزمة صادرة من مجلس الأمن وبالمخالفة لقرارات من الجمعية لعامة، صحيح انها توصيات غير ملزمة ولكنها تحمل قيمة ادبية كبيرة لأنها تصدر عن البرلمان الدولي ممثلاً في الجمعية العامة، ويتضح لنا ان الجامعة العربية بمواقفها المختلفة وقراراتها انما كانت واضحة في تأكيد الحق العربي وفي بذل الجهود في سبيل التعريف بالحق العربي بالنسبة لفلسطين كذلك كان العرض فيما يتعلق بالاتفاقات الثنائية والمفاوضات التي تمت بين الجانبين العربي - الاسرائيلي، الفلسطيني - الاسرائيلي والتي انتهى بعضها بمفاوضات محددة تمنع اي تطرف من ان ينفرد بتقرير الوضع النهائي لمدينة القدس وآخرها اتفاقات أوسلو في ١٩٩٣ . على ان حديث الدكتور رفعت في نهايته يثير تساؤلا وهو: هل من المفيد ان نلجأ إلى محكمة العدل الدولية ؟ نطلب منها فتوى قانونية حول عدم شرعية الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل واذا كانت الاجابة بنعم فإن فتوى قانونية صريحة يمكن ان تفيد. يبقى التساؤل هل من المضمون ان تكون واضحة وحاسمة ؟ هل لها صفة ملزمة أم انها مجرد رأي استشاري من قبل المحكمة الدولية ؟ ثم من الذي يستطيع ان يطلب مثل هذا الرأي الاستشاري ؟ فإن الدولة لا يمكن بحكم النظام الاساسي ان تطلب فتوى. الدولة يمكن ان تكون طرفاً في نزاع ولا يمكن عرض النزاع العربي الاسرائيلي على محكمة العدل الا في الجوانب القانونية وحدها وبموافقة الطرفين معاً، وهذا امر يمكن الاجابة عليه ابتداءا بأنه لا يمكن ان يتحقق. اما الفتوى فإن هناك جهات محددة يمكن ان تطلبها. منظمات والأمين العام للأمم المتحدة. يبقى التساؤل مطروحا هل هناك من جدوى حقيقية في الالتجاء إلى الفرع القانوني، القضائي للأمم المتحدة وهو محكمة العدل الدولية ؟ أم أن هذا مضيعة للوقت ولا جدوى منه ؟ يجيبنا على هذا

التساؤل الباحث والكاتب العراقي د. عبد الحسين شعبان المستشار القانوني ورئيس المنظمة العربية لحقوق الانسان في بريطانيا، حيث تقتصر مداخلته تحديداً على هذه الجزئية، هل يمكن لمحكمة العدل الدولية ان تفتي بشأن الوضع القانوني للقدس ؟ يسعدني ان ادعوه للتفضل.

هل يمكن للقضاء الدولي الإفتاء بشأن القدس؟
مشروع فتوى محكمة العدل الدولية

تعقيب الدكتور عبد الحسين شعبان
مستشار قانوني وباحث

تقارب المرحلة النهائية من اتفاقيات مدريد اوسلو على الإنتهاء ومعها تتصاعد التكهنات حول احتمالات اعلان الدولة الفلسطينية في ٤ آيار/مايو القادم ١٩٩٩، رغم محاولات الكبح التي تقوم بها حكومة نتنياهو ـ خصوصا بعد تجميد اتفاق واي بلانتيشن من الناحية الفعلية وقد ترافق ذلك مع حل الكنيست الاسرائيلي في وقت مبكر والتحضير لإجراء انتخابات جديدة.

لقد ظلت قضية القدس احدى القضايا العقدية الشائكة بالنسبة للعرب والفلسطينيين والمسلمين من جهة وبالنسبة للإسرائيليين واليهود أيضاً. فالعرب والمسلمون عموماً ينظرون إليها لا بوضعها الحاضر، بل بتجذرها في صميم الوجدان العربي والإسلامي، ولا يمكن القفز عليها عند اية تسوية حقيقية وعادلة تاريخياً أو سياسياً أو اجتماعياً أو نفسياً. فقد ترسخ شعور عربي اسلامي أن لا فلسطين بدون القدس ولا قدس بدون فلسطين، ولذلك فإن ايجاد اي حل عادل ويراد له صفة الديمومة لا بد ان يمهد له حل مُرضٍ لقضية القدس(١).

أما على الصعيد الإسرائيلي واليهودي فرغم التراشق السياسي بين الحكومة والمعارضة وبالتحديد بين حزبي الليكود والعمل، إلاّ ان القدس ظلت تشكل الخط الأحمر في الخطاب الانتخابي والإعلامي الذي لا يمكن تجاوزه، وتتبارى فيها الأحزاب السياسية الإسرائيلية بإعتبارها نقطة اجماع ومصدر اتفاق، يتساوى في ذلك إيهود باراك زعيم حزب العمل المعارض أو نتيناهو زعيم كتلة الليكود الحاكمة. وتبين الوثيقة المؤقتة الموقعة بين الليكود والعمل هذه الحقيقة، فقد تضمنت وثيقة «بيلين -

ايتان»[٢] بخصوص القدس ما يلي:

١ ـ القدس عاصمة اسرائيل بحدودها البلدية الحالية، أي مدينة موحدة تحت سيادة القانون الإسرائيلي.

٢ ـ على الفلسطينيين الإعتراف بالقدس عاصمة اسرائيل. وعلى اسرائيل الإعتراف بمركز سلطة الكيان الفلسطيني، الذي يقوم في حدوده، خارج الحدود البلدية للقدس.

٣ ـ يتم التوصل إلى اتفاق خاص بخصوص الأماكن المقدسة للمسلمين والمسيحيين في القدس.

٤ ـ يحصل المواطنون الفلسطينيون في الاحياء العربية في إطار الحدود البلدية على مكانة تتيح لهم المشاركة في المسؤولية ومن ادارة شؤونهم في المدينة.

وبغض النظر عن الحق العربي الفلسطيني والرؤية الإسرائيلية، فإن القدس تعتبر من اقدم واعرق مدن العالم، وتتمتع بقدسية دينية وثقافية وحضارية وأثرية خاصة، فهي تحتضن المسجد الأقصى وقبة الصخرة وحائط المبكى وكنيسة القيامة، وكان يؤمها المسلمون والمسيحيون واليهود من كل انحاء العالم، باعتبارها تشكل رمزاً للتعايش وحوار الأديان وتفاعل الثقافات والحضارات. اذا فليس من مبادئ العدل والإنصاف الهيمنة عليها واحتجازها في خانة واحدة وعزلها في إطار واحد ضيق بحيث تكون بعيدة عن التمثيل التاريخي والتمازج الحضاري والتعايش الاجتماعي والتسامح الديني.

يتناول هذا البحث فكرة اساسية مفادها ان قضية القدس ستبقى مستعصية دون حل سياسي وإذا تعذر الحل السياسي بالمفاوضات أو غيرها، فهل يمكن لمشورة قانونية دولية أو فتوى قضائية من محكمة العدل الدولية أن تساعد في إخراج الحل السياسي من المأزق الذي وصل اليه[٣].

مقاربة للرأي الإستشاري (الفتوى)!

بعد مناقشات عميقة ومستفيضة حث مشروع قرار اتخذه الملتقى الفكري السادس للمنظمة العربية لحقوق الانسان في لندن الحكومات العربية على التقدم في وقت مبكر بمشروع قرار إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بطلب المشورة أو الفتوى من محكمة العدل الدولية في لاهاي بخصوص وضع مدينة القدس.

وتستهدف فكرة طلب الفتوى حسب المادة ٩٦ من ميثاق الأمم المتحدة المشورة في الأمور التالية:[٤]

١ ـ الوضع القانوني لمدينة القدس ضمن الحدود التي نص عليها قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ الصادر في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ .

٢ ـ مدى شرعية القرار الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية في اعقاب عام ١٩٦٧ بضم القدس (القسم الذي كان خاضعاً للإدارة العربية) إلى القسم الذي كانت تحتله اسرائيل. والمقصود هنا قرار الكنيست الصادر في تموز/ يوليو ١٩٨٠ والقاضي بتوحيد المدينة وإعلانها «عاصمة ابدية» لإسرائيل.

3 ـ حق العرب واليهود وغيرهما من اتباع مختلف الأديان: الإسلام والمسيحية واليهودية في الدخول والتجول بحرية في القدس وممارسة الشعائر الدينية فيها.

وكانت المنظمة قد وجهت رسالة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور عصمت عبد المجيد والى وزراء الخارجية العرب بهذا الخصوص ـ لفتت الانتباه إلى اهمية فكرة الرأي الاستشاري أو الفتوى من محكمة العدل الدولية، لصانع القرار السياسي وللمفاوض في آن، خصوصاً وأن الهدف هو تحريك الرأي العام العالمي وتعميق الوعي بأهمية هذه القضية وبعدها الإعلامي والتعبوي، خصوصاً اذا اخذنا بعين الإعتبار اشكاليات هذه القضية، ليس على صعيد اوضاع الحاضر حسب بل بما له علاقة بأوضاع المستقبل أيضاً، فهي لا يمكن ان تتوقف أو تنتهي بمجرد التوصل إلى مفاوضات المرحلة النهائية من اتفاقيات اوسلو أو حتى عند اعلان الدولة الفلسطينية، وإنما ستبقى ذات ابعاد طويلة الأمد وجزء من المواجهة الشاقة والمضنية ولها تأثيراتها السياسية والدينية والإدارية وقبل كل شيء انعكاساتها الجيوبوليتيكية والقانونية، لا على الصعيد الفلسطيني والعربي فحسب، بل على الصعيد الإسلامي وعلى صعيد السلم والأمن والاستقرار في هذه المنطقة الساخنة والمهمة من العالم.

وفي ضوء هذه المبادرة ناقش اتحاد المحامين العرب (الأمين العام الاستاذ فاروق ابو عيسى) وجامعة الدول العربية (الأمين العام المساعد السفير سعيد كمال) ونخبة من اساتذة الجامعات المصريين وخبراء في القانون الدولي بتاريخ ١٩٩٨/٩/٣٠ هذه الفكرة بحيوية استوجبت بلورتها على نحو واضح بما يؤدي إلى التحرك الدبلوماسي الدولي في هذا الشأن، خصوصا عندما يقترن ببعد إسلامي يمكن توظيفه من خلال لجنة القدس الدولية برئاسة الملك الحسن الثاني عاهل المملكة المغربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي[٥].

لقد صدر قرار التقسيم عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩/١١/١٩٤٧ وهو يقضي بإقامة دولة عربية وأخرى يهودية. وتضمن الفصل الثالث من القرار اعتبار القدس كياناً منفصلاً ومستقلاً عن الدولتين المقترحتين، وأخضع القرار المدينة لإدارة الأمم المتحدة وتم تحديد حدودها شرقاً إلى قرية ابو ديس وغرباً إلى قرية عين كارم وشمالاً إلى قرية شعفاط وجنوباً إلى مدينة بيت لحم. وتضمن القرار خارطة توضح هذه الحدود.

وهكذا، وبموجب هذا القرار تقرر اعتبار مدينة القدس حيادية ومنزوعة السلاح ومنع التمييز فيها بسبب العرق أو الدين أو اللغة أو الجنس(٦).

يتوجه طلب الفتوى إلى تفسير القرار ١٨١ فيما يتعلق بقيام دولة عربية وأخرى يهودية. وإذا كان اليهود قد اقاموا دولتهم، فماذا ستقول المحكمة بخصوص حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم، وهو ما يصب في القرار الخاص بإعلان الدولة الفلسطينية الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في دورة الجزائر عام ١٩٨٨، ويتساوق مع مساعي اعلان الدولة في ٤ آيار/مايو القادم(٧).

كما أن اعلان رأي المحكمة بأن القدس بشطريها هي مدينة محتلة من طرف واحد (اسرائيل) يعني التناقض مع منطوق القرار ١٨١، وكذلك مع القرار ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة في ١١/١٢/١٩٤٨ الخاص بتدويل القدس، وكذلك مع القرار ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ الصادر عن مجلس الأمن والذي يقضي بإنسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة.

لقد حاولت اسرائيل اخفاء محاولاتها الاستيطانية والاجلائية بالاستيلاء التدريجي على القدس، خصوصا وأن عضويتها في الأمم المتحدة كانت عضوية مشروطة. فقد صرح آبا إيبان عام ١٩٤٩ في ٥ آيار/ مايو أمام اللجنة السياسية للجمعية العامة للأمم المتحدة بأن اتهام اسرائيل بذلك هو «كاذب وشرير»، وأن اهم ما في سياسة اسرائيل في موضوع القدس في الوقت الحاضر ـ هو رغبتها في ضمان اقرار الوضع القانوني للمدينة بصورة مرضية وبموافقة دولية. وتفسير مصطلح الوضع القانوني حسب القرار ١٨١ يعني بقاء القدس كيانا ومنفصلا ومستقلا وتابعا لإدارة دولية من جانب الأمم المتحدة(٨).

لكن اسرائيل التي نادراً ما تحدثت عن موقفها الحقيقي من القدس ومن عمليات

التهويد عملت طيلة السنوات التي سبقت عام ١٩٦٧ على «القضم» التدريجي للمدينة وقامت بنقل الكنيست ومؤسساتها الحكومية إلى القدس وأعلنتها عاصمة لها، وبدأت بإدخال قواتها العسكرية إليها ورافق ذلك عمليات اجلاء منظمة وتهديم بيوت ومدارس ومساجد، ومحاولات تغيير معالم المدينة بنزع ملكية الأراضي وفرض اللغة العبرية وتغيير التركيبة السكانية والواقع القومي والتأكيد على الأماكن المقدسة بمسوغات ايديولوجية والحق المعلن في التوراة.

ومن عمليات «القضم» التدريجي إلى عمليات الاحتلال الفعلي عام ١٩٦٧ للقسم العربي (الشرقي) ومن ثم اعلان الضم عام ١٩٨٠، وفرض القانون الاسرائيلي. وهو الأمر الذي دفع مجلس الأمن إلى اصدار القرار ٤٧٨ لعام ١٩٨٠، يستنكر فيه قرار الكنيست ويعتبره «باطلاً من أوله إلى آخره حسب الشرعية الدولية»، كما دعا إلى عدم ارسال بعثات دبلوماسية إلى القدس. وحينها اعلنت جامعة الدول العربية حق الدول الأعضاء على قطع علاقاتها الدبلوماسية مع اية دولة تنقل سفارتها إلى القدس أو تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل(٩).

وفي الواقع فإن التبريرات القانونية التي ساقتها اسرائيل تختلف عن التبريرات القانونية الدولية، فهي لم تتحدث عن الضم Annexation، بل استخدمت مصطلح الدمج القانوني أو «التكامل» Legal Integration وما تزال اسرائيل تعتبر الفلسطينيين من ابناء القدس الشرقية مقمين دائمين Permanent ersidents وليسوا مواطنين يتمتعون بالجنسية والحقوق. وحسب قانون العودة لعام ١٩٥٢ وتعديلاته في عام ١٩٧٤ يُعتبر «المقيم الدائم» عرضة لفقدان الوضع القانوني اذا عاش في بلد اجنبي لمدة سبع سنوات، أو اذا حصل على حق الإقامة الدائمة في هذا البلد أو على جنسيتها، وهناك الكثير من الاجراءات الادارية لتعطيل حركته(١٠).

لقد ظل الفلسطينيون مواطنون من الدرجة الثانية أو الثالثة حسب تصريح عمدة القدس السابق تيدي كويلك ـ البالغ الصراحة والأهمية ـ لصحيفة معاريف في ١٠/ ١٠/ ١٩٩٠، واشار في حديث لوكالة اسوشيتيدبرس في ٣٠/ ١/ ١٩٩٧ إلى ان بناء المستوطنات يعني بناء الكراهية.

حيثيات قانونية لصناع القرار السياسي

أولاً: إن المحكمة لا يمكنها رفض طلب ادلاء المشورة أو الفتوى فهي جزء من

الأمم المتحدة وملتزمة بميثاقها اضافة إلى نظامها الأساسي.

ثانياً: إن طلب المشورة بريء ومنطقي ـ حتى وإن استهدف شيئاً آخر ـ حيث يمكن اللجوء إلى القضاء في مسألة هامة، وذلك بديلا عن سياسة الأمر الواقع اي الاحتلال. ونظراً لمشروعية الحق العربي وعدالة القضية الفلسطينية وللمكانة التاريخية والحضارية العربية في القدس ووفقاً للقرار ١٨١ لا يمكن تجاهل دورهم، وبخاصة في القسم الشرقي، ولن يكون حكم المحكمة إلاّ لصالحهم (القدس مدينة ذات كيان مستقل [منفصل] وما فعلته اسرائيل يخالف قواعد القانون الدولي المعاصر)، كما يذهب إلى ذلك البروفسور موسى المزاوي.

ثالثاً: إن طلب المشورة لا يحتاج إلى اكثر من اغلبية بسيطة في الجمعية العامة، ولا تملك اية دولة من اعضائها حق الرفض أو الفيتو، وللعرب والمسلمين اصدقاء يمكن حشدهم لهذا الطلب القانوني المشروع واليسير.

رابعاً: عندما تتسلم محكمة العدل الدولية الطلب فإنها تعمم ذلك على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة طالبة منها الإدلاء برأيها في وقت محدد. ويمكن لأية جهة غير حكومية ولأي انسان عادي التقدم بالرأي خطيا بخصوص هذا الموضوع وتقرر المحكمة فيما بعد عقد جلسات علنية للمناقشة.

خامساً: إلى أن تُعلن المحكمة رأيها وتنطق بحكمها النهائي في الموضوع يمكن الطلب إليها بإصدار أمر يمنع الدول الأعضاء من اتخاذ اي اجراء بنقل سفاراتها إلى القدس. ويمكن حسب الدستور الأميركي على قرار من المحكمة العليا في واشنطن بمنع نقل السفارة الاميركية إلى القدس قبل صدور قرار محكمة العدل الدولية(١١). وهناك نقطة هامة اخرى ان المشورة من محكمة العدل الدولية بشأن عدم شرعية الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل قد يساعد العرب في محاكمة اسرائيل نفسها في موضوع مصادرة املاكهم وغير ذلك.

خاتمة:

إن طلب الفتوى من محكمة العدل الدولية يعني ـ فيما يعنيه أيضاً ـ لفت نظر العالم وأعضاء الأمم المتحدة جميعاً إلى ثقة العرب في حقهم واستعدادهم للإحتكام إلى القضاء الدولي للإفتاء بشأن اشكالية القدس وفقاً لمقررات الأمم المتحدة والقرارين الصادرين عن الجمعية العامة رقم ١٨١ ورقم ١٩٤، وكذلك استناداً إلى قرارات مجلس

الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٧٨، وطبقاً لقواعد القانون الدولي المعاصر التي لا تجيز استخدام القوة ولا تبرر العدوان المسلح أو الاستيلاء على الأراضي أو اقتطاعها أو ضمها أو إلحاقها، وبأية صورة كانت بالرغم من ارادة السكان وبما يخالف الشرعية الدولية.

ومن شأن هذا الطلب أن يعيد إلى الأذهان تعهد الدول بإحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات الدولية وغيرها من مصادر القانون الدولي، كما ورد في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة، وفي الحفاظ على السلم والأمن الدوليين واللجوء إلى الوسائل السلمية لحل المنازعات الدولية طبقا لمبادئ العدل وقواعد القانون الدولي، كما ورد في المادة الأولى من الميثاق، الأمر الذي يعضد الحق العربي الفلسطيني ويساعد في كسب الدعم لا لقضية القدس وحدها، وإنما للقضية الفلسطينية ككل.

المصادر والهوامش

(١) انظر مقالتنا بعنوان «القدس وتسخين السلام» صحيفة الحياة ٣٠ آذار/ مارس ١٩٩٦ .

كذلك بحثنا المقدم إلى «ندوة القدس الدولية»، فاس، المغرب، بعنوان «القدس والقانون الدولي ما بعد خمسينية النكبة»، ٤ ـ ٨ حزيران/ يونيو ١٩٩٨ .

(٢) أنظر مقالة الاستاذ أحمد يوسف القرعي بعنوان «القدس.. خط أحمر في الخطاب الانتخابي الإسرائيلي الجديد»، صحيفة الأهرام، ٢٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٨ .

(٣) أنظر مقالة البروفسور موسى المزاوي بعنوان «الوضع القانوني لمدينة القدس»، صحيفة الحياة، ٢٤ آب/ اغسطس ١٩٩٨ .

كذلك مطالعته في الملتقى الفكري السادس للمنظمة العربية لحقوق الإسنان ـ لندن ١٦ .

(٤) تنص المادة ٩٦ من ميثاق الأمم المتحدة على ان: للجمعية العامة الصلاحية في الطلب من محكمة العدل الدولية (في لاهاي) إعطاء الفتوى في أية مسألة قانونية. ومن الجدير بالذكر أن محكمة العدل الدولية تتألف من خمسة عشر عضوا يمثلون مختلف النظم القانونية في العالم. أنظر: ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، القاهرة، ١٩٦٨ .

(٥) حلقة نقاش مصغرة يوم ٣٠ ايلول/ سبتمبر ١٩٩٨ لبحث اقتراح طلب فتوى من محكمة العدل الدولية حول مدينة القدس. وكما جاء في المقدمة «طلبت الإدارة العامة لشؤون فلسطين من السيد فاروق أبو عيسى (الأمين العام لاتحاد المحامين العرب) أخذ الرأي في اقتراح المنظمة العربية لحقوق الانسان في بريطانيا، وهو الإقتراح الذي نشره الأستاذ موسى المزاوي في جريدة الحياة في ٢٤ آب / اغسطس ١٩٩٨، حول امكانية نجاح فكرة أن تتقدم الدول العربية بطلب فتوى أو مشورة من محكمة العدل الدولية حول الوضع القانوني لمدينة القدس».

(٦) أنظر كتابنا «القضايا الجديدة في الصراع العربي ـ الاسرائيلي»، دار الكتبي، بيروت ١٩٨٧، ص ٧٥ ـ ٨٥ .

(٧) انظر كتابنا «الانتفاضة الفلسطينية وحقوق الانسان» دار حطين، دمشق ١٩٩١ .

(٨) أنظر كتابنا «الصهيونية المعاصرة والقانون الدولي»، مركز الدراسات الفلسطينية، دار الجليل، دمشق ١٩٨٥ .

أنظر المزاوي أيضاً

Prof. Mousa Al-Mazawi, Palestine & the Law, By the Ithaca press, reading 1997.

(٩) المصدر السابق.

(10) East Jerusalem, Outline, 1998 Centre for Studies of Civil& Human Rights,

أنظر كذلك:

Severe Hardship & Existential Problems of palestinians in Jerusalem as a result of Israeli Politics, Orient House, September 1998.

(١١) في حزيران/يونيو ١٩٩٧ قررت الولايات المتحدة الاميركية الاعتراف بالقدس «الموحدة» عاصمة لإسرائيل (بقرار من الكونغرس)، وتخصيص مائة مليون دولار لعملية نقل السفارة إلى القدس.

وتفيد بعض المعلومات إن الحكومة الاسرائيلية كانت قد صادرت ارضاً تعود ملكيتها لوقف إسلامي (فلسطيني) وباعتها للولايات المتحدة وإن اعمال البناء قد بدأت فعلياً على الأرض منذ فترة. ورغم ان الرئيس كلينتون وصف القرار بأنه «ليس حكيماً»، إلاّ انه لم يستخدم حق النقض خلال عشرة ايام الذي يمنحه له الدستور.

وكان إعلان الكونغرس الأميركي نقل السفارة مفارقة حقيقية حيث جاء عشية الذكرى الخمسين لتأسيس الأمم المتحدة وتصرف الكونغرس كما تتصرف اسرائيل بتجاهل القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والشرعية الدولية، وكذلك بمعزل عن قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ واتفاقيات اوسلو ومسار المفاوضات ودور الولايات المتحدة الاميركية التي اعتبرت «راعيا لها» فما تزال القدس من الناحية القانونية الدولية وبموجب القرار ١٨١ لعام ١٩٤٧ وما بعده «مدينة تحت ادارة دولية خاصة». وقد استند مجلس الأمن في العام ١٩٨٠ على هذا «الافتراض» عندما ادان قرار اسرائيل ضم القدس الشرقية من المدينة المحتلة في حزيران / يونيو ١٩٦٧، ودعا إلى انهاء الإحتلال المتمادي للأراضي الفلسطينية ومن ضمنها القدس.

د. مفيد شهاب:

شكراً للدكتور عبد الحسين شعبان على هذا التعقيب وعلى هذه الافكار القانونية التي تثير تأملنا وتفكيرنا جميعاً، وأسارع فأقول كشخص معني بهذا الموضوع ان الالتجاء الى محكمة العدل الدولية، من وجهة نظري الشخصية، أمر أمامه صعوبات كثيرة. وأنا اختلف في الكثير من الطرح الذي قدمه الدكتور عبد الحسين شعبان وقد يسمح الوقت بأن أعبر عن وجهة نظري في هذه المسألة الشائكة والمعقدة والتي يجب ان نأخذها بحذر شديد. انما على اية حال اشكر الأخ الدكتور عبد الحسين شعبان لأن هذا يتيح لنا ان نفكر، وكل وسيلة دعم جديدة يمكن ان تساعدنا هي مكسب فهل من خلال محكمة العدل الدولية من فتوى يمكن ان نصل إلى هذا ؟ ان كان هذا مضموناً فأنا أول من يرحب ويؤيد، ولكن أقول المحاذير والاضرار والصعوبات والاستحالة أكثر بكثير مما نتوقع. على اية حال فلنتبادل وجهات النظر حول هذا الموضوع الذي يستحق تفكيرا اعمق من قبل المعنيين والدارسين للقضاء الدولي ولاختصاص محكمة العدل الدولية فيما يتعلق باعطاء الفتاوى القانونية. الآن نفتح باب النقاش العام.

القدس في تشريعات الأمم المتحدة:

تعقيب الأستاذ تيسير قبعة

- القرارات رقم ١٨١، ١٩٤ و٣٠٣، تدعو لإعتبار القدس مدينة دولية ذات وضع خاص.

القرارات الدولية بشأن القدس:

- قرارات مجلس الأمن: ٢٦٨ لعام ١٩٦٧، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢ لعام ١٩٦٨، والقراران ٢٦٧ و٢٧١ لعام ١٩٦٩، والقرار ٢٩٨ لعام ١٩٧١، والقراران ٤٤٦، ٤٥٢ لعام ١٩٨٠، والقرارات ٤٦٥، ٤٦٧، ٤٨٧، لعام ١٩٨٠ .

قرارات الجمعية العامة:

- القرارين ٢٥٣، ٢٢٥٤ لعام ١٩٦٧، والقرار ٣٥٢٥ لعام ١٩٧٥ وغيرها عشرات القرارات، تؤكد قرارات الشرعية الدولية على أن القدس ليست جزءاً من الدولة العبرية + أن القدس الشرقية أرضاً محتلة + حق اللاجئين الفلسطينيين والنازحين بالعودة إليها + بطلان، ولا شرعية أية إجراءات إستيطانية أو قانونية لتغيير وضع القدس ومكانتها وطابعها الديموقراطي والحضاري + إنطباق إتفاقية جنيف الرابعة عليها وإعتبار السلطات الاسرائيلية سلطة قائمة بالإحتلال ملزمة بتطبيق أحكام الإتفاقية + رفض اعتبارها عاصمة لإسرائيل والطلب من حكومات ودول العالم بعدم نقل سفاراتهم في إسرائيل من تل ابيب إليها.

القدس في مواثيق الجامعة العربية:

- اعتبار القدس أرض محتلة ينطبق عليها ما ينطبق على بقية الأراضي المحتلة.
- مدينة عربية وهويتها عربية إسلامية يجب المحافظة عليها.
- إدانة وإستنكار الإجراءات الإسرائيلية (الاستيطان، التهويد، الإعتداء على المقدسات، طرد المقدسيين، التمييز، مصادرة الأراضي، العزل، الإبعاد والطرد، منع حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة).

ـ رفض قرار الكونغرس الأميركي بنقل سفارة الولايات المتحدة الأميركية من تل أبيب إلى القدس.

القدس في الإتفاقات العربية ـ الإسرائيلية:

أولاً: لم تتعرض الإتفاقات العربية ـ الإسرائيلية إلى وضع القدس بإستثناء إتفاقية إعلان المبادىء بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل.

ثانياً: إن الموقف العربي الرافض للإعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل والمؤكد على كون القدس الشرقية أرضاً محتلة لم يترجم نفسه على الإتفاقات الموقعة.

ثالثاً: هناك إعتراف ضمني عربي (غير معلن) بالقدس الغربية عاصمة لإسرائيل مع تأكيد على أن القدس الشرقية أرض محتلة ينطبق عليها ما ينطبق على بقية الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ من إنسحاب.

رابعاً: أهمية التنويه للخلاف المصري الإسرائيلي أثناء محادثات كامب دافيد حول القدس، والذي لم يحسم.

خامساً: في المعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية الموقعة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ هناك إشارتان حول الموضوع. الأولى: تتحدث عن تحديد الحدود دون الإجحاف بالوضع القانوني لأي جزء من الأراضي التي خضعت للحكم العسكري الإسرائيلي عام ١٩٦٧ . والثانية: في المادة ٩ تؤكد على حرية الوصول للأماكن الدينية والتاريخية وعلى إحترام الدور الخاص للأردن في الأماكن الدينية الإسلامية، وبحيث أنه ستعطى أولوية لهذا الدور في مفاوضات الحل النهائي، إلى جانب الإتفاق على العمل من أجل تعزيز علاقات اتباع الديانات الثلاث وخلق تفاهم ديني والتزام متبادل وحرية العبادة والتسامح والسلام.

سادساً: في إتفاق إعلان المبادىء الفلسطيني ـ الإسرائيلي وما تبعه من إتفاقات، يؤكد على تأجيل موضوع القدس إلى مفاوضات الحل النهائي، وعلى عدم قيام أي طرف باتخاذ أية إجراءات من جانب واحد من شأنها الإجحاف بالقضايا المؤجلة.

سابعاً: ان النصوص الغامضة حول القدس والاستيطان قد سمح لسلطات الاحتلال باتخاذ الاجراءات من جانب واحد على اعتبار ان ليس هناك أي نص يحد من تصرفها، ناهيك عن انها تتبع أصلاً سياسة تنسجم مع اعتبار القدس مدينة موحدة عاصمة لليهود وتسابق الزمن من أجل تهويدها نهائيا.

مناقشة عامة:

الاستاذ بدر الدين أدهم

اود ان ابدي اعجابي بالفكرة التي طرحها السفير سعيد كمال بتوأمة القدس مع المدن العربية ومن ثم مع مدن أخرى إسلامية وأجنبية. واود ان اضيف ماذا لو اضفنا نحن العرب فكرة أخرى مثل شعار يقول «ادفع دولاراً تنقذ بيت المقدس أو تنقذ مقدساتنا وآثارنا»، فالحكومات العربية قامت بدورها وهي اعرف باحتياجات القدس فقد ساهمت باعادة بناء وإعمار القدس وترميمه فكما ذكر في الجلسة السابقة ارسل جلالة الملك الحسن الثاني كتباً قيمة وسجاداً فاخراً ومصر ترسل ما تستطيع والاردن يساهم. . الخ، بقي دور الشعوب فالحكومات قامت بدورها فماذا عن الشعوب؟ نحن معنيون بالمساهمة. اما فيما يتعلق بحديث الدكتور عبد الحسن شعبان فهو يعيدنا إلى الوراء فلماذا ؟ فهل نحن نسعى إلى احياء القرار ١٨١ الذي من بين فصوله وبنوده تدويل مدينة القدس نحن نعمل على ان تكون القدس عاصمة ابدية لفلسطين في قرارات جامعة الدول العربية نقول ذلك في محافلنا نقول ذلك في هيئاتنا وفي نقاباتنا وفي منظماتنا وفي جامعاتنا نقول ذلك، هل جاء الوقت لنذكر بفتوى محكمة العدل الدولية ان هناك قرار صدر في سنة ١٩٤٧ رقم ١٨١ الذي يقضي بتدويل القدس ؟ اعتقد ان هذه المسألة تندمج تحت بند الرفض التام لأننا تجاوزناه فدخلنا حروباً مع اسرائيل ودخلنا معها مسيرة سلام وكلنا نؤكد ان القدس مدينة عربية أحتلت عام ١٩٦٧ وينطبق عليها ما ينطبق على بقية اراضي فلسطين ضمن القرارين ٢٤٢ و٣٣٨، والارض مقابل السلام. فأنا اتصور ان مثل هذه الدعوة هي عودة إلى الوراء. ثم هل بإمكان محكمة العدل الدولية ان تلزم اسرائيل بتنفيذ قراراتها فاسرائيل تتعنت حتى حيال قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن وتتباهى بانها تتعنت والتطرف يزداد في اسرائيل ولم يحققوا لنا شيئاً بتلك القرارات. وأنا اعتقد ان ما أوخذ بالقوة لا يسترد إلاّ بالقوة، حتى بقوة السلام وليس بالضرورة بقوة الحرب. يجب ان تكون لدينا اوراق لكي نضغط بها على اسرائيل حتى نسترد القدس وغيرها من الاراضي المحتلة.

احد الحضور:

عندي مجرد توضيح، ذكر السيد السفير بيير لافرانس ان القرار ٢٤٢ لم يشمل القدس. لقد

انتبه الاردن سنة ١٩٦٨ عندما بدأت اسرائيل في تهويد مدينة القدس فورا، رفع إلى مجلس الأمن أكثر من شكوى، وبالتالي اصدر مجلس الأمن بعد مداولات طويلة، القرار ٢٥٢، الذي يفسر القرار ٢٤٢، وبالرغم من استمرار اسرائيل برفضها لهذا القرار صدر قرار آخر رقم ٢٦٧، من مجلس الأمن عام ١٩٦٩ تأكيداً للقرار ٢٥٢ المفسر للقرار ٢٤٢، لكي يشمل القدس. زيادة في الايضاح، ان القرارات التي صدرت منذ عام ١٩٤٧ حتى عام ١٩٩٤ وتضمنت كلمة القدس فيها وتتعلق بالقدس بلغ عددها ٢٠٠ قرار، بلغ عدد قرارات الجمعية العامة الخاصة بالقدس ١٥ قرار، والخاصة بالقدس والاراضي العربية المحتلة ٢٣ قرار، وبلغ عدد قرارات مجلس الوصاية ١٠ قرارات خاصة بالقدس، ويلغ عدد قرارات مجلس الأمن ١٤ قرار، والخاصة بالقدس والاراضي العربية ٤ قرارات، وعن اليونسكو صدر ١٤ قرار، وكلها تدعو اسرائيل للامتناع عن تغيير معالم وديموغرافية القدس وكلها خالفتها اسرائيل ورفضتها. شكراً.

د. مفيد شهاب

هذه القرارات باتت معروفة رغم اصرار اسرائيل على كون القدس عاصمة موحدة لها، رغم صدور تلك القرارات التي ذكرت القدس صراحة، ويذكر جميع الاراضي التي احتلتها اسرائيل بما فيها القدس، وهذه مسألة لم تعد موضع جدل ويكفي مؤخرا القرار الصادر عن الجمعية العامة في ٩ فبراير/شباط ١٩٩٩ والذي يدعو لعقد مؤتمر ليؤكدوا من جديد كيفية تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بالدول المحتلة. للتأكيد على ان القرارات تسير على الاراضي المحتلة بما فيها القدس فالمسألة واضحة على مستوى الجمعية العامة وعلى مستوى مجلس الأمن وغيره من المنظمات.

احد الحضور:

احب ان اشير إلى نقطتين: الاولى تتعلق بمحكمة العدل الدولية، وهو موضوع شائك جداً كما تفضلتم وطرح في مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول المضيفة في الشهر الماضي أو في بداية هذا الشهر، وقد ارتأى السادة ممثلو الدول عدم جدية هذا الموضوع وعدم اثارته مرة اخرى والاكتفاء بما وصلت إليه الآراء في ندوة لندن. حتى لا يفسح مجال غداً لعرض مشكلة اللاجئين على محكمة العدل الدولية أيضاً، النقطة الثانية موضوع القدس، ففي هذه المدينة ليست هناك عملية تهويد فقط، بل هناك خطة مبيتة لتدمير كافة المقدسات، سواء اعترفنا بهذا الواقع ام لم نعترف، ففي أية لحظة يمكن ان نفاجأ بقيام احد المجانين المتطرفين أو اكثر بهدم أو نسف المسجد الاقصى، فما هو موقف الجهات الدولية حول هذه النقطة قبل حدوث مثل هذا الأمر ؟ هل هناك مجال لاتخاد احتياطات حمائية أو تدابير أو اجراءات أو قرار يمنع وقوع مثل هذا الاحتمال ؟

شكراً.

احد الحضور:

عندي ثلاث نقاط: النقطة الأولى تتعلق بما ذكره الدكتور مفيد شهاب ولفت الانتباه إلى اهمية قرار ٩/٢/١٩٩٩ لأنه بالفعل قرار هام جداً ويجب ان تسعى الدول العربية والاسلامية لمنع اي التفاف عليه لأنه كما يبدو يوجد هناك تيار بهذا الاتجاه في اروقة الامم المتحدة. النقطة الثانية هي انه عند دخول اسرائيل للأمم المتحدة وانضمامها كعضو كان من ضمن شروط الدخول والانضمام لهذه المنظمة الدولية المتبعة هو اعلانها محبتها للسلام ورغبتها بتطبيق الأمن والسلم الدوليين. ومن هنا اعلنت اسرائيل التزامها بتطبيق قرارات المنظمة الدولية ودخلت عضوة في لجنة التوثيق واللجان الدولية الاخرى وبكل أسف لم يصار النظر أو التدقيق بهذا الموضوع لاحقاً. وفيما يتعلق بالاستاذ سعد كمال كما فهمت منه وقد أكون مخطئاً، الحقيقة ان القدس كانت وديعة بيد الاردن ليس استناداً لأي قرار عربي بل استناداً لقرار الوحدة بين الضفتين سنة ١٩٥٠، تذكر المادة الثانية تأكيدا للمحافظة الكاملة للحقوق العربية في فلسطين وللدفاع عن تلك الحقوق بكل الوسائل المشروعة وعدم المساس بالتسوية النهائية لقضيتها العادلة في نطاق الأمانة القومية والتعاون العربي، فهو نص اردني ـ فلسطيني قبل ان يكون نصاً عربياً رسمياً. النقطة الأخيرة تخص سعادة السفير بيير لافرانس، انه كان يجب ان يذكر اتفاقية السلام الاردنية ـ الاسرائيلية لأن فيها بنداً له عدة فروق يتعلق بمدينة القدس ومستقبلها. وشكراً.

د. مفيد شهاب:

أستأذنكم قبل اعطاء الكلمة للأستاذ لؤي. انني عندما اشرت إلى قرار الجمعية العامة في ٩ شباط/ فبراير ١٩٩٩، وقلت انه قرار مهم ويجب ان نستفيد منه ونستعد له، فهو ليس مجرد قرار يأتي ليؤكد معاني سابقة، انه لا يحق لاسرائيل ان تغير في الاراضي المحتلة، وان القدس ارض محتلة، فهو من هذه الناحية لم يضف جديدا. الجديد فيه هو الآتي: أولاً انه صادر باغلبية ١١٥ صوتا، و٥ ممتنعين عن التصويت، و٢ رافضين له، وهما اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية. وهذه نسبة جبارة، ثانياً إلى ماذا يدعو هذا القرار؟ انه يدعو لاجتماع في شهر يوليو/تموز القادم لبحث اتخاذ تدابير، (وقد استخدم كلمة تدابير)، في حين ان الجمعية العامة جهاز يصدر توصيات ولا يتخذ اصلاً تدابير، فالتدابير تتخذ من مجلس الأمن، انما مع ذلك سمحت الجمعية العامة لنفسها هذا الحق لبحث اتخاذ «تدابير» تنفيذ اتفاقية جنيف الرابعة سنة ١٩٤٩ بشأن الاراضي المحتلة بما فيها القدس وهذا هو نص القرار كما ورد، وهي مسألة في منتهى الأهمية ان يصدر قرار من الجمعية العامة بهذا الوضوح وبهذا التوجه ويقول: ماذا نفعل ايتها الدول الاعضاء وماذا نتخذ من اجراءات في سبيل ان يتم تنفيذ اتفاقية جنيف الرابعة التي تخالفها اسرائيل تجاه القدس.؟

الاستاذ لؤي الطيار:

سؤالي موجه لسعادة السفير بيير لافرانس مع تقديري لبحثكم القيم، لكنكم تحدثتم عن القرار ٢٤٢ القاضي بالانسحاب من الاراضي العربية المحتلة. وكما نعلم ان لهذا القرار تفسيراً انجليزياً هو غير التفسير الفرنسي يقول النص الانجليزي «الانسحاب من (اراضي) عربية محتلة»، بينما يقول النص الفرنسي «الانسحاب من (الاراضي) العربية المحتلة»، فكيف حسم الاتحاد الأوروبي الذي يضم فرنسا وبريطانيا و١٣ عضواً آخر، هذا الخلاف هل اعتمد التفسير الفرنسي أو البريطاني ؟ الجزء الثاني من السؤال ذكرتم في بحثكم ان اسرائيل التزمت باحترام الوضع القائم للاراضي المحتلة في القدس خلال مراحل مفاوضات السلام وقد اعترف شمعون بيريز في رسالته إلى نظيره النرويجي في اتفاقات أوسلو بوضع خاص ببيت المشرق في القدس ونحن نعلم ان خطط الاستيطان كان معمولاً بها طيلة فترة حكم شمعون بيريز، وليست سياسة جديدة فكيف تفسر ذلك؟

أحد الحضور:

اود ان اطرح التساؤل الذي يدور بخاطري: لقد تعددت اللاءات الاسرائيلية في عدم قبول كافة المقترحات والالتزامات التي فرضت عليها سواء من مجلس الأمن أو من الأمم المتحدة أي ليس هناك من طريق لبحث تطبيق الفصل السابع الوارد في ديباجة الأمم المتحدة لتطبيق هذه القرارات بالقوة لأن هذا الفصل يطبق على بلاد عدة عندما تمتنع عن تنفيذ القرارات الدولية الملزمة لأننا ندور في حلقة مفرغة من المؤتمرات والاجتماعات والكلمات والتعازي بشأن قضية القدس. وشكرا

احدى المشاركات:

اود ان اطرح سؤالاً: هل هناك من بين رجال القانون العرب ممن اشتغل على القرار ١٨١ لأن هذا القرار قسّم فلسطين إلى دولتين واحدة عربية والاخرى يهودية في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧ صوتت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة كان هناك ٣٣ مع القرار ٣ ضد و١٠ ممتنعين عن التصويت. وعمل هذا القرار على تدويل مدينة القدس. لذا كل من كان معنياً بالقدس لم يصوت عليه لانهم كانوا مُسْتَعْمَرين، العالم العربي كان تحت الاستعمار آنذاك اذن يتوجب العمل على هذا الملف لأن هذا القرار غير شرعي.

الأستاذ احمد يوسف:

سعدنا بالتكييف القانوني الدولي المتعلق بقضية القدس، قضيتنا جميعاً، واعتقد ان هذا الكم الهائل من القرارات الدولية التي صدرت بشأن المدينة المقدسة نحن الآن نكتفي بحفظها في ارشيفنا في وزارات الخارجية والاعلام ومختلف دواوين الحكومة دون ان نحاول فعلاً توظيف هذا الكم الهائل من القرارات الدولية لخدمة القضية في هذا الوقت العصيب الذي تمر

به قضية القدس. أنا متفق مع استاذي الجليل في عدم جدوى اللجوء إلى محكمة العدل الدولية فالدكتور مفيد اعلم منّا وادرانا جميعاً بهذه الاشكالية، لكني سعدت جداً بحضور اجتماع اتحاد المحامين العرب الذي اشار إليه الدكتور سعيد والدكتور رفعت والذي كان يناقض أساساً امكانية طلب فتوى من محكمة العدل الدولية بالنسبة للقرار ١٨١، لكن مداخلتي في الاجتماع السابق كانت تتركز أساساً حول طلب فتوى محكمة العدل الدولية حول عدم شرعية قانون الكنيست الاسرائيلي ٨٠ أساساً. وليس القرار ١٨١ الصادر عن الأمم المتحدة. لا بل وتأكيد عدم شرعية صدور مثل هذا القانون الاسرائيلي من جانب مجلس تشريعي اسرائيلي. مما يؤكد اهمية المداخلة المذكورة ان اسرائيل حتى الآن وحتى اسابيع قليلة ماضية تصدر تشريعات جديدة من الكنيست لتحاول ترميم الثقوب الموجودة في قانون الكنيست لسنة ٨٠ . آخر قانون صدر عن الكنيست منذ اسابيع قليلة يحاول ان يرمم الثقوب ويسد الثغرات الموجودة في ذلك القانون الاسرائيلي المذكور. وهو قانون هش وغير شرعي، ونستطيع فعلاً لو رفعنا شكوى لمحكمة العدل الدولية ان نكسب هذه القضية حتى وان طال الأجل لأن القضية ليست عاجلة بالنسبة لنا وبالنسبة لهم بل هي قضية ممتدة لشهور وسنوات قادمة، ومن الاهمية ان لا نتردد في اتخاذ اي وسيلة من الوسائل لمحاولة اختراق المخطط الاسرائيلي لتهويد المدينة، ومحاولة الحصول على اعتراف ضمني من دول العالم. ومن المهم ايضاً انشاء آليات اخرى ليس فقط اللجوء إلى المحكمة الدولية وانما ايجاد آليات جديدة تساعدنا على حسم القضية قبل تموز/ يوليو القادم استعدادا لمؤتمر تموز/ يوليو واستعداداً لـ ٣١ ايار/ مايو القادم تاريخ نقل السفارة الاميركية من تل ابيب إلى القدس، فهذه العدد الكبير من القرارات التي تحتفظ بها حكوماتنا في ارشيفاتها يمكن ان يستغل وان نعد كتاباً بمختلف اللغات الحية قبل ٣١ ايار/ مايو وقبل تموز/ يوليو القادم يوضح بجلاء لكل دولة من الدول، ولا ننسى أننا ١٥٥ دولة عربية واسلامية وباقي اكثر من ١٣٣ دولة في عالم اليوم وكل دول العالم مشغولة بهمومها أساساً ولن يكلف وزير خارجية من الدول الـ ١٣٣ الباقية نفسه لينقب أو يفتش في مجموعة هذه القرارات ليرى الالتزامات المترتبة على بلده التي يفرضها مجلس الأمن في قرارات سنة ١٩٨٠ عندما طلب من كل دولة عدم نقل سفارته إلى القدس وهناك قرارات اخرى ملزمة أيضاً. البيان الرئاسي الذي صدر من مجلس الأمن في تموز/ يوليو الماضي لم نتابعه بعد ذلك التاريخ، تخوفاً من الفيتو الاميركي اعتقد أننا لا يجب ان نتأخر في تقديم مشروع اي قرار حتى لو تعرض للفيتو الاميركي يكفينا وقوف ١٤ دولة منهم ٤ دول كبيرة إلى جانب مثل هذا القرار. الفكرة التي اطرحها أساساً وهي اعداد هذا الكتاب الدولي والذي يجب ان يكون كتاباً رسمياً دولياً صادراً عن الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي يوضح لكل دولة التزاماتها حيال مجموع هذه القرارات الدولية التي ذكرها الزميل بالعدد قبل قليل. وشرح التزامات كل دولة بالتحديد بلغتها

حتى نستطيع ان نواجه المواقف الصعبة التي سوف تترتب اثر تاريخ ١٣ ايار/ مايو وفي تموز/ يوليو القادم. الاتحاد الاوروبي من المجموعات التي تلتزم فعلا بقرارات مجلس الأمن وتحاول في علاقاتها مع اسرائيل ان لا تعامل السلع القادمة من القدس بانها بضائع ذات منشأ اسرائيلي وهذه مبادرة ممتازة من المهم ان تعمم على مختلف التكتلات الاقتصادية في عالم اليوم. ومحاولة دفع مثل هذه الخطوة بكل الاتجاهات. هناك اقتراحات اخرى حول كفيفية توظيف هذه القرارات لصالحنا. وشكراً.

احد الحضور:

لدي ثلاث ملاحظات: تتعلق الأولى بما تفضل به الدكتور تيمور وهو يتحدث عن المسار التاريخي للقضية الفلسطينية حينما ذكر في سياق حديثه بأن فلسطين حسب احدى الديباجات التي ذكرت في الامم المتحدة تتكون من طائفتين ووقفت عند هذه النقطة في الحقيقة مستغرباً لأنه لا يجوز ان يأتي على لسان اي منظمة دولية ان فلسطين تتكون من طائفتين ففي فلسطين من الناحية الدينية عدة طوائف اكثر من طائفتين، ولكن بالمعنى الأثني تتكون فلسطين من شعب وغزاة. وبالتالي لا يجوز ان نعامل من جاءوا واحتلوا وطَردوا. الملاحظة الثانية بشأن ما قاله السيد بيير لافرانس، عندما تحدث عن الموقف الاسرائيلي الذي يقول ان القدس هي عاصمة اسرائيل إلى الأبد من ناحية وعندما تحدث أيضاً عن ما يمكن ان يساعد اسرائيل لتحقيق هذا الحلم وهذا القول وهو التغير الدموغرافي الذي احدثه الاسرائيليون وجعلوا من اليهود اغلبية بعد ان كانوا ٧٪ فقط في عام ١٨٨٢ في القدس. الملاحظة الثانية، هل ان فرض الامر الواقع باحداث تغيير ديموغرافي بقوة السلاح يمكن أن يحسم المسألة ويعطي اسرائيل حقاً في ان تجعل القدس عاصمة إلى الأبد؟ وما هو موقف القانون الدولي الذي يقول مشرعوه دائماً انه لا يجوز ان يفرض شيئاً بالقوة على مدينة أو على شعب أو على ارض تحت الاحتلال. الملاحظة الثالثة والأخيرة وأنا اسمع هذا الجمع من الحقوقيين، نستمع دائماً في الندوات والمؤتمرات لآراء مختلفة في معالجة القضية الفلسطينية واود هنا ان اوجه لهم سؤالاً: هل هناك قضية في العالم اكثر وضوحاً من قضية فلسطين؟ إننا عندما نتحدث عن احتلال اسرائيلي لفلسطين لا نتحدث عن قرون أو عن آلاف السنين خلت انما نتحدث عن أمس عندما جاء يهود من خارج فلسطين لم يكونوا يعرفون لا هم ولا آباءهم ولا اجدادهم طبيعة هذه الارض وادعوا انها لهم وطردوا شعباً من ارضه وبيوته حيث ما زال كثير من اللاجئين يحملون مفاتيحها في مخيمات لبنان وسوريا والاردن ليحلوا اوروبيين محل فلسطينيين. قبل ايام زارنا وفد الماني في بيت لحم في مركز الدراسات الدينية والتراثية اعطيناه نشرة باللغة الانجليزية تتحدث عن مرور ٥٠ عاماً على النكبة فسألتني احدى عضوات الوفد قائلة: لماذا تتحازون وتكتبون عن نكبتكم ولا تكتبون عن نكبة اسرائيل؟ وقلت لها مذا تعنين بنكبة اسرائيل؟ قالت

اسرائيل نكبت أيضاً، فقلت لها من الذي نكب اليهود هل هو الشعب الفلسطيني حتى يتحمل الفلسطينيون وزرهم ؟ ام ان الالمان هم الذين طردوهم وساعدهم كثير من الاوروبيين. لماذا نحمل وزرهم. وقلت لها هل تقبلين منّي نصيحة ؟ اذا كنت تريدين ان تساعدي اليهود، عودي إلى المستشار الالماني وقولي له اننا كمواطنين المان نكبنا اليهود وعلينا ان نساعدهم للعودة إلى المانيا عوضاً عن ان يكون الفلسطينيون ضحية لما قام به الالمان. ولهذا الا تستحق هذه القضية العادلة من القانونيين ان يتناولوها بهذا المعنى ؟ ان الشعب الفلسطيني لا يمكن له بأي شكل من الاشكال ان يتحمل ويدفع ثمن نكبة اليهود وان فلسطين هي جزء خالد وتاريخي ومستمر من الامة العربية والاسلامية التي لا تقبل ابداً ان ينقض الغزاة على مقدساتها.

احدى المشاركات:

اود ان ارد على الاخ بشأن الضفة الغربية. لقد بحثت اللجنة السياسية في الجامعة العربية موضوع ضم الضفتين في ذلك الوقت وانقسم المجتمعون في اللجنة وكانوا سبعة اعضاء إلى قسمين، أربعة وثلاثة، وكان يجب توفر الثلثين لكي يصدر قرار، واتخذت اللجنة السياسية للجامعة العربية قراراً اعتبر الضفة الغربية تبقى وديعة لدى الاردن حتى يتم ايجاد حل للقضية الفلسطينية وتعود للفلسطينيين. هذا من ناحية القرار اما الشيء الثاني فهو استغلال وجود هذه الكوكبة الرائعة من القانونيين وهذا السؤال هو تعبير عن ألم اكثر منه سؤال فيما يتعلق بالقرار ٢٦٧ وفي الفقرة الأخيرة منه حذر مجلس الأمن اسرائيل اذا ردت سلباً أو لم تجب على الاطلاق فان مجلس الأمن سيعود إلى الاجتماع دون تأخير للنظر في الخطوات التي يمكن ان يتخذها بهذا الشأن، وانعقد الاجتماع على اساس البند السابع. لكن اسرائيل لم ترد ولم يجتمع مجلس الأمن ولم يطالبه احد بالاجتماع ولا ادري لماذا. بالنسبة للدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة التي انعقدت على اساس الاجتماع على اساس الاتحاد من اجل السلام والتي تعتبر قراراتها قرارات ملزمة كقرارات مجلس الأمن هذه المرة الرابعة التي تنعقد فيها هذه الدورة الطارئة وتؤكد على اجتماع مؤتمر جنيف لتنفيذ اتفاقية جنيف الرابعة ومع ذلك فحتى اجتماع الخبراء الذي تم منذ بضعة اسابيع لم يخرج بالنتائج المرجوة. ونرجوا ان ينعقد الاجتماع في يوليو/ تموز القادم ان شاء الله.

احد الحاضرين:

من وجهة القانون الدولي يمكن التحدث عن الشرعية الدولية بالاسناد إلى قرارات الجمعية العمومية وكما تعلمون ان هناك اختلافاً بشأن القيمة الالزامية لتلك القرارات التي هي ليست مجرد توصيات، ان نتيجة بحثي في القانون الدولي اوصلتني لاعتبار وجود مصادر اخرى في القانون الدولي تطبق على القدس خاصة بقراءة الحقوق الدينية أو حقوق الاقليات الدينية بوجود بعض الدول التي شرعت قوانين لحماية الاقليات الدينية مثل فرنسا خلال قرون عديدة.

اذا ما نظرنا بدقة للقرار رقم ١٨١ نرى ان الجزء الثالث المخصص للقدس يمكن تقسيمه إلى قسمين: هدف القرار، والاداة. والحال ان الاداة يمكن ان تتغير إلاّ ان الهدف يبقى ثابتاً كما هو، يجب اذن احترام الامتيازات والحقوق الدينية لكل طائفة مهما كان نوع الحكم.

الاستاذ سعيد كمال:

اشكر السيدة مروة التي اوضحت للاخ السائل، لكنني اود ان اقول واضيف ان الضفة كانت وديعة لدى المملكة المغربية كما كان قطاع غزة وديعة لدى مصر. وكان الموضوع واضحاً لكن هذا لا ينفي ما حدث في مؤتمر اريحا وشافيلا، اذ لم تتعرض لهما الجامعة العربية، البحث الذي امامنا هو القدس في قرارات ومواثيق الجامعة العربية وليس ما يخص الوضع الثنائي بين الاردن والشعب الفلسطيني وهذا لا غبار عليه وأنا اتكلم كفلسطيني وليس كمسؤول في الجامعة العربية. لقد تكررت القرارات والتمسك بالعلاقات بين الاردن وفلسطين. اما بشأن موضوع القانون الذي تحدث عنه الاستاذ احمد يوسف القرعي فهو ابلغ رد على هذه المقولة التي تحتاج إلى بحث. لكن الواضح ان السياسيين لا يريدون بحث الموضوع وقد بان ذلك بوضوح في ندوة المحامين العرب وكان الاقتراح قد جاء من قبل استاذنا الكبير يوسف المزاز المحامي الفلسطيني المقيم في لندن. وكان قد طرحه في مقال تلقفته أنا في الحقيقة، اراد اتحاد المحامين العرب ان يعرف الاراء بشأنه فعقد ندوة، والندوة ليست خطوة خاطئة، ولكن مهما تحدثنا الآن في هذا الموضوع ورغم اهميته إلاّ القرار غير ناضج الآن وذلك لاسباب عديدة ذكرها الدكتور مفيد شهاب.

السيد بيير لافرانس:

فيما يتعلق بالتدابير الخاصة المتعلقة بالقدس، في اتفاقيات اوسلو كان هناك بالفعل تبادل رسائل بين وزير خارجية اسرائيل شمعون بيريز ونظيره النرويجي. تم التأكيد في تبادل الرسائل، ان بيت الشرق في القدس يحتفظ بخصوصياته وامتيازاته، باعتباره ممثلاً لمنظمة التحرير الفلسطينية. ان هذا التواصل بالرسائل مهم على اعتبار ان ذلك يعني ضمناً اعتراف اسرائيل بوجود هيكل اداري فلسطيني تحت الاحتلال يفرض نفسه ويكون اجدر بإدارة شؤون السكان الفلسطينيين. وهذا امر مهم يمكن ان يفيد في صياغة القرارات القانونية القادمة. اما فيما يتعلق بالقرار ٢٤٢ واختلاف التفسيرات بين الفرنسيين والانجليز سبقت الاجابة على ذلك مايكل ريفكند نفسه صرح بوضوح ان الحكومة الملكية البريطانية تعتبر القدس جزءاً من الاراضي المحتلة. ان مقدمة القرار تفيد بأنه لا يمكن ان تحصل شرعية لاحتلال الاراضي عن طريق القوة. فيما يتعلق بالتناقض بين تصريحات الاسرائيليين وتطبيقهم لها على ارض الواقع اذكر هنا مثالاً واحداً. عام ١٩٩٠ كان وزير الخارجية الاسرائيلي الحالي آرييل شارون، قد صرح بصراحة لوسيط أو مبعوث اميركي ان اسرائيل لن تشجع أو تقبل بأي هجرة خارج الخط

الاخضر اي في قسم القدس المحتلة وهذا اعتراف ان القدس الشرقية تقع تحت منطقة الاراضي المحتلة. وبعد عام خرجت للوجود خطة شارون بإقامة مستوطنات على طول المنطقة المحيطة بالقدس الشرقية وهذا ليس أول ولا آخر تناقض تبديه اسرائيل بين الاقوال والافعال.

كما ينبغي مراجعة القوانين والقرارات الدولية مثل اعلان بلفور والفرق بين مدى الانتداب البريطاني وشرعية ما يصدره من قرارات تخص مستعمراته. هناك عناصر كثيرة تقودنا للتساؤل عن مدى شرعية القرارات والمواثيق الدولية.

د. عبد الحسين شعبان:

في الواقع ان الاشكالية التي اثارها موضوع محكمة العدل الدولية بخصوص القدس ستبقى تثير الكثير من التساؤل. وستبقى تثير الكثير من المناقشات لأنها فكرة جديدة في الواقع فضلاً عن ذلك، العقل العربي ما زال لم يتقبل الشيء الجديد مرة واحدة اضيف إلى ذلك ان هناك فرقاً بين ما هو سياسي وبين ما هو قانوني. ليست العودة إلى نقطة الصفر أو إلى القرار ١٨١ هي المطلوب وان كان ذلك غير ممكن في الوقت الحاضر لكن القضية ارادت ان تثير وتحرك ما يتعلق بموضوع القدس. لماذا هذه التفاصيل الكثيرة التي نبحثها اذا كنا اصحاب حق ولدينا قرارات وكفى الله المؤمنين شر القتال. القضية بحاجة إلى المزيد من البحث القانوني الفكري السياسي، لا تقدم حلولاً، مشروع المحكمة لا يقدم حلولاً، وانما يقدم معطيات لصانع القرار السياسي والمفاوض السياسي لكي يتخذ القرار الصحيح. يناور، يقدم، يتأخر، يحسب ميزان القوى الخ.. لذلك فإن القضية ليست بهذه السهولة. فضلاً عن ذلك مثلما اشار الدكتور مفيد شهاب، ان القضية شائكة ومعقدة وبحاجة إلى تعبئة جهود، وحساب عامل الوقت والزمن وتوازن القوى، بشكل دقيق داخل الجمعية العامة حتى توافق على عرض القضية على محكمة العدل الدولية. ومن ثم نحسب ماذا سيتمخض عنه قرار محكمة العدل الدولية لكي نقدم على هذه الخطوة. اذا كنا نقول لماذا لا تطبق الامم المتحدة ومجلس الامن الفصل السابع بخصوص القرار ٢٤٢ علماً انه ليس ضمن الفصل السابع أو ٣٣٨ أو ٤٢٥ بخصوص لبنان القضية ليست بهذه البساطة هناك ازدواجية في المعايير وهناك انتقائية. ٣٠ قرار أو ما يزيد على ٣٠ قرار اخذت بحق العراق كلها ضمن الفصل السابع ولكن قرارات مجلس الأمن وان كانت ملزمة، كـ ٢٤٢، و٣٣٨، لا يجري تطبيقها وتتنكر لها اسرائيل وتتخذ المزيد من الاجراءات بخصوص ضم القدس واعتبارها عاصمة موحدة وابدية لاسرائيل. الاشكالية التي تتعلق بالقدس أو بالقرار ١٨١ تنطبق على قرار الكنيست عام ١٩٨٠، نفس الاشكالية ستواجهنا، ولذلك كما اشار الدكتور سعيد كما القضية بحاجة إلى المزيد من الدرس حتى يقتنع صانع القرار السياسي بحساب توازن القوى هل القضية ممكنة ويبنى عليها جزء من تحريك الرأي

العام أيضاً. البحث في القضايا الفقهية والقانونية لحشد الجبهة الفكرية في هذا الاطار وشكراً.

د. تيمور مصطفى كامل:

عندما عرضت التسلسل التاريخي للقرارات الدولية التي اتخذت بشأن القدس وخاصة القرار رقم ١٨١ الصادر سنة ١٩٤٧ الذي اعتبر القدس مدينة قائمة بذاتها. قلت ان هناك تصاعداً في حوادث العنف حدثت سنة ١٩٤٧ وحصل اندلاع حرب ما بين طائفتين هما الطائفة اليهودية والفلسطينيين وقد ادى هذا إلى وقوع حرب ١٩٤٨ واصبح محور الصراع حينئذ السيطرة على المدينة ولكن لم أقل أساساً ان هناك طائفتين احدهما يهودية والاخرى فلسطينية. أنا عرضت لأمر واقع، لقرار صدر من الأمم المتحدة في ذلك الوقت.

د. مفيد شهاب:

ان كان لي ان ابدي ملاحظتين في نهاية هذه الجلسة:

أولاً: فيما يتعلق بجدوى الذهاب إلى محكمة العدل الدولية لطلب فتوى، طبعاً يجب ان يكون دائماً لدينا الفكر المستنير الحر الذي يقبل أي فكرة جديدة ويتجاوب معها. ولكن أيضاً لا بد ان نكون عمليين، لا بد في أي قرار ان افكر فيه وابذل معه جهداً اسأل: ماذا سأستفيد منه ؟ ومن ثم هل هو متاح أو ممكن أم لا ؟ أنا اقول لن استفيد شيئاً. ثانياً: انه عمل غير ممكن. لماذا لن استفيد شيئاً ؟ اقصى ما يمكن ان تعطيه لي محكمة العدل الدولية فتوى استشارية غير ملزمة تقول: ان الذي حصل للقدس أمر غير قانوني. وان القدس هي ارض محتلة. هذا هو اقصى ما يمكن ان تقوله المحكمة لو استجابت لطلبنا وقدمت رأياً استشارياً قاله مجلس الأمن عدة مرات، وقالته الجمعية العامة للأمم المتحدة الممثلة للمجتمع الدولي عدة مرات.

ثانياً: هل هناك احتمال ان المحكمة ترفض اعطاء الفتوى، قناعتي انها لن تعطيها ولو كنت قاضيا لرفضت. للأسباب الآتية المحكمة لا تعطي فتاوى إلاّ في مسائل من حيث المبدأ عامة، مبدأ عام ليس إلاّ.. يطرح عليها سؤال مجرد لا يتعلق بقضية. هل يجوز عمل كذا ؟ . . . قضية عامة لا أكثر. فلا يجب ان يرد اسم القدس ولا غير القدس. سؤال عام مجرد ذي طبيعة قانونية وليس سياسية. من قبيل «هل يحق اجراء تغييرات في منطقة محتلة بغية تغيير معالمها ؟ وهنا كيف نصيغ السؤال الذي يهمنا حتى يصبح عاماً ومجرداً وغير محدد وقانوني وفي النهاية نخرج بفتوى مجردة نقول بعدها انها فتوى خاصة بنا تنطبق على القدس. هذه بحد ذاتها مشكلة.

ثالثاً: هل المحكمة ملزمة ان تجيب على أي فتوى تطلب منها ؟ الأخ الدكتور عبد الحسين شعبان قال نعم انها ملزمة بالاجابة وهذا غير صحيح، المحكمة ليست ملزمة على ان تجيب على طلب الفتوى. لأنها صحيح جهاز استشاري للأمم المتحدة ولكن هناك واقعة سنة ١٩٥٦

عندما امتنع الاتحاد السوفياتي عن ان يدفع نصيبه في قوات الطواريء الدولية الموجودة في مصر وكاد ان يفصل من الجمعية العامة للأمم المتحدة لأنه لم يدفع حصته فطلب فتوى من محكمة العدل الدولية وصاغ السؤال كالتالي: هل الدولة التي - ولم يذكر اسم الدولة اي الاتحاد السوفياتي فهذا ليس من حقه - لم تدفع حصتها يمكن ان تطرد من الجمعية العامة وتسقط عضويتها ؟ فجاءه الجواب انه اذا لم تدفع «دولة ما» لم تدفع حصتها في «كذا» هل يجوز ان يطبق عليها قرار حرمانها من التصويت ؟ اجتمع القضاة الـ ١٥ ووجدوا انفسهم ازاء مشكلة كبيرة والمعني بها الاتحاد السوفياتي القوة الضخمة لو قالوا نعم يطبق عليه القانون الاجراء المذكور فمعنى هذا ان الاتحاد السوفياتي سيحرم من حق التصويت وهذه عملية سياسية لا طاقة لهم عليها، فقالوا من الافضل ان لا نعطي الفتوى. وتهربوا منها لأنه كان سؤالاً معقداً. وحدث جدل هل يمكن ان تعتذر المحكمة عن تقديم الفتوى المطلوبة منها أم لا يمكن لها ان تعتذر وتمتنع. انقذ الموقف ان الاتحاد السوفياتي دفع حصته انما عملية ان المحكمة ملزمة باعطاء الفتوى فهي مسألة مشكوك فيها كثيراً. لا اقول انها محسومة انها لا بد ان تعطي فتوى بل قالو هذا امر غير مضمون بانها تكون ملزمة باعطائها. فإذاً نحن كدول عربية نذهب للجمعية العامة ونبذل جهداً ونستدعي الجميع ونقدم طلب الفتوى فربما يأتينا جواب لقد اخرجنا لكم قبل ١٥ يوماً قراراً يقول ان القدس جزء من الاراضي المحتلة. اعتقد ان القرار الذي صدر منذ اسبوعين اهم بكثير من الفتوى من وجهة نظري، حيث ينص القرار على اجتماع في مؤتمر دولي يسعى لتطبيق اتفاقية جنيف ويتم الاتفاق على التدابير العملية التي ستتخذ بهذا الشأن. وهذا اكثر جدوى من مجيء نص جديد يقول لي انت صاحب حق لا أكثر. فهذه مسألة ذات محاذير كثيرة ويجب ان تتناول بتفكير كبير وروية. لماذا لم يطبق الفصل السابع على اسرائيل ؟ كما تفضل الدكتور عبد الحسين شعبان لأن المجتمع الدولي للأسف لا تسوده المعايير الموضوعية وانما تتحكم فيه القوى السياسية. عندما يتعلق الأمر بالعراق وليبيا يطبق الفصل السابع وجزاءات وعقوبات طبقاً للفصل السابع، وجزاءات قابلة للتنفيذ، وعندما يتعلق الأمر بدولة احتلت اراضي ثلاث دول واخذت حقوق شعب وطردته واخذت الجولان وضمتها وضمت القدس واحتلت جنوب لبنان وغير ذلك، يصدر قرارات من الفصل السادس ٤٢٤، ٣٣٨، وهي تصدر طبقاً للفصل السادس، انما لم تتبعها بأي نص جزائي عقابي كما فعلت مع ليبيا ففي كل ثلاثة اشهر تعيد القرار ضد ليبيا ومع العراق تقول له سنبعث لك لجنة تفتش وما عليك سوى الانصياع. فلأن القوى السياسية المتحكمة في مجلس الأمن غير موضوعية وتكيل بكيلين فلن يطبق الفصل السابع ابداً وللأسف بالنسبة لفلسطين. نتمنى ان يطبق ولكن للأسف هذا غير ممكن الآن وهو لم ولن يطبق. السيدة الفاضلة تساءلت هل اهتم القانونيون العرب بالقرار ١٨١ وعملوا عليه دراسات، وهو القرار الخاص بالتقسيم،

الجواب هو نعم. هناك مئات من رسائل الدكتوراة والدراسات في الجامعة العربية، والبحوث الجادة حول هذا القرار. ولكني اقول لا جدوى من الحديث الآن عن قرار التقسيم ١٨١. هناك واقع جديد نتحدث عنه الآن. بل ذكرت السيدة انها تشكك بقانونية وشرعية القرار المذكور وأنا معها اشكك في هذا لأنه ليس من اختصاص الأمم المتحدة ان تنشيء دولاً. انشاء الدول يتم بقرار من الدولة نفسها تعلن دولة انه متوفر لها عنصر الشعب والاقليم والحكومة فهي دولة. انما الأمم لا تنشيء دولاً. ولهذا فان قرار التقسيم رغم ان هدفه الجيد آنذاك هو ايجاد حل بإيجاد دولتين ولكن من الناحية القانونية البحتة فهو امر مشكوك فيه كثيراً. أيضاً عندما اقترح الاستاذ احمد يوسف القرعي طلب فتوى عن عدم شرعية قانون صادر من اسرائيل سنة ١٩٨٠ فهذا ليس من اختصاص المحكمة الدولية فليس من حقها ان تتدخل لتقييم قانوناً داخلياً صدر في دولة. محكمة العدل الدولية لا يتم اللجوء إليها إلاّ في قضايا عامة خاصة بالمنظمات الدولية. ولا يمكن ان اطلب منها ان تعطي رأيها بشرعية أو عدم شرعية القانون الصادر في اسرائيل. وهل هو مخالف لقواعد القانون الدولي فهي لا تملك انها تقيم هذا القانون المحلي ـ الوطني، وتصدر رأيها فيه. قال احد المتحدثين لماذا لا يتحرك ويتكلم القانونيون العرب ويبدوا رأيهم عن قضية، هل من العدل ان الألمان هم الذين تسببوا في مشكلة اليهود والتعذيب والتهجير وينصب ذلك على الفلسطينيين ليدفعوا الثمن. هذا ليس عمل القانونيين. هذا اختصاص اصحاب القيم والمبادىء والمثل العليا. فالقانوني رجل يطبق القانون كما هو قائم. اما مبادىء العدل والانصاف فهنا ندخل في دائرة المثاليات من اختصاص علماء الاجتماع، والقانون الدولي بالذات ليس فيه عدل ولا انصاف وانما فيه القوة الحاكمة. رغم هذا نقول في ظل القوة السياسية الحاكمة، نتعلق بقرار صادر من مجلس الأمن أو من الجمعية العمومية اما المثاليات التي ذكرتها فغير موجودة في المجتمع الدولي. قد تكون موجودة في المجتمع الداخلي، لأنه اكثر انضباطاً وهناك قانون يلتزم به ومن ثم ليست مسؤوليتنا كقانونيين انها مسؤولية كل الشعوب المحبة للسلام ورجال العدل ورجال الدين ومنظمات حقوق الانسان الذين من مهامهم شرح القضية والتوعية بها. فنحن العرب لسنا معتدين، نحن اصحاب سلام، لم نعتد في اي وقت من الاوقات ولكن للأسف اننا ونحن معتدى علينا كنّا لا نحسن الدفاع عن انفسنا ونتهم بأننا معتدين ونحن مجني علينا.

واختتم بالقول ان الجلسة كانت ممتعة وغنية واكدت في بداية حديثي ان المنهج القانوني هو احد الاسلحة الهامة التي يمكننا ان نتمسك بها كعامل مساعد وليس كعامل حاسم في عودة الحقوق.

شكراً للاساتذة الاجلاء الذين تفضلوا بتقديم هذه الابحاث القيمة وشكراً لحضراتكم على المشاركة وعذراً لإدارة المركز ان تأخرنا عن الوقت المحدد.

الجلسة الثالثة

القدس والتطلعات العربية والإسلامية

رئيس الجلسة د. عبد العزيز خوجة سفير المملكة العربية السعودية في المغرب

لجنة القدس دورها.. وتطلعاتها

د. إبراهيم بن إبراهيم أستاذ القانون الدولي في جامعة محمد الخامس ـ الرباط

منظمة التحرير الفلسطينية وتوجهاتها بشأن القدس

الأستاذ فيصل الحسيني عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
ـ مسؤول ملف القدس

القدس في أدبيات المنظمات الإسلامية

د. عبد الله بن صالح العبيد أمين عام رابطة العالم الإسلامي

دور بيت مال القدس في الحفاظ على هوية القدس

الأستاذ وجيه حسن علي قاسم مدير عام بيت مال القدس الشريف

تعقيب الأستاذ إيفان هندريك

باحث اميركي

مناقشة عامة

القدس والتطلعات العربية والإسلامية

مداخلة رئيس الجلسة د. عبد العزيز خوجة
سفير المملكة العربية السعودية في المغرب

«سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله» صدق الله العظيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله الكريم نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أصحاب المعالي والسعادة الأساتذة الأفاضل والعلماء الأجلاء الأخوة والأخوات.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

انه لشرف لي أن أترأس الجلسة الثالثة لمؤتمرنا هذا بإسم بلادي المملكة العربية السعودية والتي يسرها أن تشارك في مؤتمركم والمتعلق بقضية من أهم قضايا العالم العربي والإسلامي، وكل شعوب العالم المحبة للعدالة والسلام، وكل ذي ضمير ينشد الحق في أنحاء المعمورة هي قضية القدس الشريف لما تمثله هذه المدينة المقدسة من مكانة فريدة عند اتباع رسالات السماء ولها مكانة أشد تفرداً عند المسلمين فقد كانت قبلتهم الأولى في الصلاة قبل الكعبة المشرفة في مكة المكرمة وهي مكان الإسراء والمعراج حيث أسرى الله بنبيه محمد عليه الصلاة والسلام من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى ومن القدس عرج به إلى السماء.

الأساتذة الكرام والعلماء الأفاضل، الأخوة والأخوات،

إن اختيار المملكة المغربية مكاناً لهذا المؤتمر قد أسعدنا في المملكة العربية السعودية لما لهذا البلد العربي المسلم الشقيق من مكانة مرموقة وما تلعبه المغرب بقيادة جلالة الملك الحسن الثاني ملك المملكة المغربية، رئيس لجنة القدس، فبالأمس القريب احتضنت المغرب وكعادتها وتحت الرعاية السامية الكريمة لجلالة الملك الحسن الثاني حفظه الله الندوة الخريفية لأكاديمية المملكة المغربية حول القدس تحت عنوان (القدس

أنقطة قطيعة أم نقطة التقاء)، وها هي المغرب اليوم تحتضن هذا المؤتمر حول مستقبل القدس العربية وتحت الرعاية السامية لجلالة الملك الحسن الثاني أيده الله إيماناً منها بأهمية هذه المؤتمرات والندوات في إبراز قضايانا العربية المشروعة والتي تأتي القدس دائماً في مقدم إهتمامات العالمين العربي والإسلامي وأود بهذه المناسبة أن أتقدم بالشكر والتقدير لمركز الدراسات العربي ـ الأوروبي في المحافل الدولية ولعل مؤتمرنا هذا خير شاهد على تلك الجهود المبذولة من قبل المركز.

أساتذتنا الأفاضل علمائنا الأجلاء،

إن مؤتمرنا عموماً وجلستنا هذه والتي سيتناول البحث والمناقشات والمداخلات فيها حول مستقبل القدس والتطلعات العربية والإسلامية يملي علينا أن لا ننسى العامل التاريخي أيضاً الذي يستند عليه الحاضر والمستقبل وأن نتعامل من هذا المنطلق بطريقة علمية عقلانية لما يربطنا بالقدس كمسلمين وعرب من روابط روحية وعاطفية خاصة باعتبارها ثالث الحرمين الشريفين وأول قبلة للمسلمين. ولا أريد أن أخوض في شيء من مضمون هذا المؤتمر أو حتى جلستنا هذه وما طرح على برنامجه من موضوعات هامة سوف تتناولها هذه النخبة الممتازة من قادة الفكر والرأي ورجال السياسة والأساتذة المتخصصين مع صفوة من العلماء الأجلاء من مختلف أنحاء العالم يجمعهم الولاء للحق والإخلاص للروابط الدينية والتاريخية الراسخة الجذور التي تربط المدينة المقدسة، ماضيها ومستقبلها وهو رصيد لقضية القدس لا يمكن التفريط فيه وربما تعددت موضوعات مؤتمرنا هذا وامتدت على افاق الدين والتاريخ والاجتماع والقانون وكل أنواع العلوم الأخرى ذات الصلة وكذلك جوانب المعالجة لهذه القضية وربما اختلفت الآراء وتباينت وجهات النظر وربما تعارضت ولكن ذلك كله حين يكون من منطلق الأمانة مع النفس والنزاهة في البحث والاخلاص للمعرفة.

أيها الأساتذة الأفاضل والعلماء الأجلاء،

لقد دأبت المملكة العربية السعودية بقيادتها الحكيمة ومنذ عهد المؤسس الملك عبد العزيز آل سعود يرحمه الله وحتى عهد خادم الحرمين الشريفين حفظه الله وأدامه تولي قضية فلسطين عامة والقدس خاصة إهتمامها المتميز بما تمثله من ثقل على المستوى العالمي والعربي والإسلامي وأصبحت قضية القدس أهم قضاياها التي تشغلها وهمومها التي تحملها. فالمملكة العربية السعودية وكما تعلمون جميعاً وإنطلاقاً من حرصها على

إحلال السلام والأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط عملت على دعم عملية السلام منذ مراحلها الأولى كما شاركت في مؤتمر مدريد كمراقب وفي المباحثات المتعددة الأطراف وظلت وستظل تؤيد هذه العملية وتدعمها في كافة اتصالاتها ونشاطاتها الدولية.

الأساتذة الأجلاء علمائنا الأفاضل،

إذا كانت القضية الفلسطينية تمثل جوهر الخلاف بين العرب وإسرائيل فان القدس بقدسيتها ومكانتها لدينا كعرب ومسلمين تعتبر المحور الرئيسي لجميع تفاعلاتها ومحط الإهتمام العربي والإسلامي وبالتالي فإن الممارسات الإسرائيلية والتجاوزات في هذه المدينة لا بد وأن تنعكس سلباً على مجمل العملية السلمية ومستقبل الأمن والاستقرار في المنطقة بأكملها ولعل في النوايا الاسرائيلية غير الحسنة على الرغم من الاتفاقات الموقعة مع السلطة الفلسطينية والتي آخرها (اتفاق واي بلانتيشن) والذي احتضنته راعية السلام الولايات المتحدة الأميركية، وعلى الرغم من ذلك فما زالت اسرائيل تصر على نواياها المناوئة لتوجهات السلام في إقامة المستوطنات ومصادرة ممتلكات الفلسطينيين وهدم منازلهم وتجريدهم من هويتهم بالاضافة إلى العديد من الممارسات الأخرى الرامية إلى تهويد مدينة القدس وتغيير معالمها التاريخية بالاضافة إلى الاعلانات الاسرائيلية المتكررة عن عزمها في إقامة العديد من الوحدات السكنية الجديدة.

أصحاب المعالي والسعادة الاساتذة الافاضل الاخوة والاخوات،

ان ما يهمنا في المملكة العربية السعودية ان نقف جميعاً ضد هذه الممارسات الاسرائيلية مهيبين بالمجتمع الدولي والولايات المتحدة الاميركية على وجه الخصوص للتحرك بفاعلية لإيقاف العبث الاسرائيلي في عملية السلام عامة وبأكثر أجزائها حساسية مدينة القدس وان يتم التعامل مع القدس على انها أهم المحاور في ملف النزاع العربي الاسرائيلي ولا بد من تسوية هذا المحور خلال المرحلة التي حددتها عملية السلام انطلاقاً من قرارات الشرعية الدولية لا سيما القرار (٢٤٢) والقرار رقم (٢٥٢) المتعلق بالقدس الشريف مؤكداً لكم حرص بلادي المملكة العربية السعودية على العمل من أجل ضمان عدم قيام إسرائيل بتغير التركيبة السكانية للقدس الشرقية والحيلولة دون اتخاذها لأي إجراء من شأنه التأثير سلباً على نتائج مفاوضات المرحلة النهائية لعملية السلام والخاصة بالقدس.

أصحاب المعالي والسعادة الأساتذة الأفاضل والعلماء الأجلاء والأخوة والأخوات،

إسمحوا لي في نهاية كلمتي هذه أن أكرر الشكر للمملكة المغربية العزيزة على احتضانها لهذا المؤتمر ولمركز الدراسات العربي - الأوروبي وأخص بالذكر الدكتور صالح بكر الطيار على حسن التنظيم والإعداد متمنياً ان يخرج هذا المؤتمر بنتائج ايجابية تؤكد على المستقبل الزاهر المنشود لهذه المدينة المقدسة لا سيما بوجود اساتذة لهم وزنهم الفكري والثقافي ولعل ندوتنا هذه ستحظى بنصيب كبير جداً من هذا الثقل وجلستنا هذه لا شك سيكون لها النصيب الأوفر من هذا لثقل والذي يضم نخبة مميزة لها دورها الفكري والسياسي والتاريخي في بحث هذا الأمر الهام وهم الأستاذ فيصل الحسيني والذي عاش وما زال يعايش لحظة بلحظة كل هموم هذه القضية من الداخل والذي سيفيدنا بلا شك من خلال تقديمه في هذه الجلسة لموضوعه عن منظمة التحرير الفلسطينية وتوجهاتها بشأن القدس، ثم الدكتور عبد الله بن عبيد أمين عام رابطة العالم الإسلامي والذي بلا شك يعيش في نبض هموم العالم الإسلامي من شرقه إلى غربه والذي سيتفضل بتقديم موضوع حول القدس في أدبيات المنظمات الإسلامية بالاضافة إلى سعادة الزميل العزيز الاستاذ وجيه حسن سفير دولة فلسطين ومدير عام بيت مال القدس الشريف والدكتور ابراهيم بن ابراهيم استاذ القانون الدولي في جامعة محمد الخامس ويسرنا أن يكون معنا في التعقيب الأستاذ هندريك.

أيها الأساتذة الأفاضل والعلماء الأجلاء، الأخوة والأخوات،

القدس مدينة للحق والعدل والسلام وستبقى دوماً كذلك مؤكدين على أن هوية المدينة لن تكون كما تريدها اسرائيل من خلال تضليلها للمجتمع الدولي بإجراءات الضم والتهويد واقامة المستوطنات وطرد السكان فمثل هذه السياسة لا تؤدي إلاّ إلى العنف والتطرف.

والله أسأل أن يوفق الجميع لما فيه خير العرب والمسلمين جميعاً وللقدس خاصة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

لجنة القدس: دورها... وتطلعاتها

د. ابراهيم بن ابراهيم
استاذ بكلية الحقوق والمدرسة الوطنية للإدارة ـ المملكة المغربية

تمثل المدينة المقدسة «القدس» أهمية اساسية بالنسبة لجميع الديانات السماوية بحيث ان قدسية هذه المدينة جد متجذرة في عقول وأرواح معتنقي الإسلام والمسيحية واليهودية.

إن هذا البعد العميق هو ما عكسه الخطاب الملكي السامي الذي تلي عند افتتاح دورة تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨ لأكاديمية المملكة المغربية المنعقدة مؤخراً في موضوع: «القدس: نقطة قطيعة أو مجال للتوافق».

قال صاحب الجلالة الملك (نصره الله): «... هذه القضية لا تخص المسلمين وحدهم، وإنما تهم كل اتباع الديانات السماوية والمنشغلين بمصير التراث الإنساني والحضاري الذي تدخره القدس على مدى الخمسة آلاف سنة المنصرمة».

وارتكازاً على هذا البعد الروحي العميق تُلغى المسافة الجغرافية التي تفصل المغرب عن الشرق الاوسط. فالمغرب المسلم كان دائماً متواجداً وعبر مراحل تاريخه الإسلامي، إما كمهتم اصيل وإما كمرغوب في دوره الفاعل، من جميع الأطراف داخل المنطقة وخارجها من اجل ايجاد حل سلمي وعادل لأزمة الشرق الاوسط.

فبحكم استيعاب جلالة الملك لعمق المشكل ومنذ ان كان ولياً للعهد، وأيضاً بحكم انفتاحه على جميع الأطراف الفاعلة في الأزمة، كان دائماً مخاطباً رئيسياً مبحُوثاً عنه كلما لاحت بوادر لحوار تتوفر شروطه الموضوعية وعندما تكون قاعدة ذلك الحوار القرارات والتوصيات الدولية. ذلك ان الحوار ثم الحوار هو الركيزة الأساسية للسياسة الخارجية المغربية، لكن على اساس قواعد الشرعية الدولية.

وهكذا وعندما نعيد قراءة مختلف القرارات المصادق عليها سواء من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة أو من طرف مجلس الأمن وهذا منذ سنتي ١٩٤٧ و١٩٤٨،

نلاحظ ان هذه القرارات نصت على تقسيم فلسطين، وفي مرحلة لاحقة، على تدويل مدينة القدس، لتطالب فيما بعد، مع استمرار التوسع الإسرائيلي بانسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة. لكن اسرائيل تجاهلت وتتجاهل هذه القرارات واستمرت في سياستها التوسعية على حساب جيرانها العرب (انظر حالة لبنان). وبل ويأتي إحراق المسجد الأقصى الإجرامي سنة ١٩٦٩ ليبرهن عن استهتار اسرائيل بمشاعر كل المسلمين وخرقها لقواعد الأمم المتحدة وإهانتها للحضارات الأخرى. وذلك ما ادى إلى اثارة مشاعر كل المسلمين ودفع إلى توحيد وجمع كلمتهم حول الأرض المقدسة... مما جعل ازمة الشرق الاوسط تتجاوز بكثير محيطها الجغرافي وتجمع حولها ملايين البشر المسلمين والمسيحيين والأوفياء لرسالة النبي موسى.

وفي هذا السياق جاءت دعوة صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني إلى اول قمة اسلامية حيث بدأت تتبلور ملامح خطة اسلامية تهدف إلى مواجهة الاستفزازات الاسرائيلية من خلال انشاء منظمة المؤتمر الإسلامي التي انبثقت عنها لجنة القدس.

ومنذ قيامها بذلت لجنة القدس التي يترأسها جلالة الملك الحسن الثاني والتي صودق على قرار انشائها خلال المؤتمر السادس لوزراء خارجية الدول الإسلامية بالمملكة العربية السعودية في حزيران/ يونيو ١٩٧٥، جهودا حثيثة لوضع وتنفيذ برامج وخطط كفيلة بحماية المدينة المقدسة والمحافظة على طابعها الإسلامي.

ولبلوغ الأهداف تكاثفت جهود كل اعضاء لجنة القدس برئاسة صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني. هذه الأهداف التي تتوج بقيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس. هذه التعبئة تجلت في الاتصالات التي اجراها صاحب الجلالة مع رؤساء دول العالم من اجل تحسيسهم وإثارة انتباههم إلى اهمية القدس الشريف بالنسبة للأمة الإسلامية.

ودرست لجنة القدس خلال دورتها السادسة عشرة والتي انعقدت بالمملكة المغربية بتاريخ ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٧ تفاقم الأخطار التي تهدد مدينة القدس وقضية فلسطين من جميع الجوانب وخرجت بتوصيات مهمة.

وفي هذه التوصيات:

١ ـ تنديد اللجنة بكل اجراءات تهويد المدينة المقدسة التي تقوم بها سلطات الإحتلال الإسرائيلي.

٢ ـ سعي اللجنة بإلحاح إلى عقد اجتماعات مجلس الأمن لإثارة انتباه المجتمع

الدولي إلى انتهاكات حقوق الشعب الفلسطيني وإجراءات التهويد التي تتخذها السلطات الإسرائيلية في مدينة القدس.

٣ ـ تشكيل اللجنة لبعثات اوفدتها إلى الدول الإسلامية لشحذ عزم حكومات الدول الأعضاء وللعمل على تقوية تأييدها المعنوي والمادي لقضية القدس ولنضال الشعب الفلسطيني.

٤ ـ تنويه اللجنة بمبادرة جلالة الملك الحسن الثاني في انشاء صندوق بيت مال القدس وذلك بهدف مباشرة اعمال صيانة وترميم الأماكن المقدسة المهددة والعمل على المحافظة على البنية التحتية لمدينة القدس الشريف. ومن المنتظر ان يصل الغلاف المالي لهذا الصندوق إلى ٥٠٠ مليون دولار. وقد ساهم جلالة الملك فهد بن عبد العزيز بمبلغ مليون دولار في هذا الصندوق.

وبعد انشاء وكالة بيت مال القدس الشريف، وضع جلالة الملك الحسن الثاني رهن اشارة الوكالة مقراً ادراياً وتجهيزات تقنية لهذه الوكالة في مدينة الدار البيضاء لمباشرة عملها في دعم قضية الممتلكات العربية وفي عملية حماية وانقاذ المآثر الإسلامية العربية في القدس الشريف.

ويتشكل مجلس وصاية بيت المال هذا من خمسة اعضاء من بينهم عضوان دائمان هما المغرب وفلسطين بالإضافة إلى المملكة العربية السعودية، ايران والسنيغال. وهي دول اعضاء منتخبة لمدة ثلاث سنوات.

وتتلخص اهمية صندوق بيت مال القدس في ما قاله رئيس لجنة القدس في الجلسة الختامية للدورة السابعة عشرة لهذه اللجنة. قال جلالة الملك: «وأملي في الله سبحانه وتعالى ان يوفقنا جميعاً وأن يأتي اجتماع لجنة القدس المقبل ونحن على استعداد لأن يظهر لكم أو يرفع اليكم اول نتائج لهذه الصندوق الذي سيكون اداة صمود ولا اقول الصمود السلبي بل اقول الصمود الايجابي».

ومن اجل تحديد بعض ملامح الاستراتيجية المتبعة في إطار لجنة القدس، ابتداءاً من ١٩٧٩، نبدأ بما جاء في الكلمة الملكية امام المشاركين في الندوة الدولية المنظمة بفاس في حزيران/يونيو ١٩٩٨ في موضوع: «القدس العربية: «تسامح وسلم». : «لقد اعطينا دعماً غير مشروط لهذه القضية العادلة وذلك من خلال الاجتماعات التي عقدت في اطار لجنة القدس وبواسطة القرارات والتوصيات المنبثقة عنها، الاتصالات التي

اجريناها مع الدول وكذا الشخصيات وعلى رأسهم قداسة البابا، مشركين بذلك الفاتيكان إلى اهتماماتنا فيما يخص المدينة بالخصوص والقضية الفلسطينية عامة».

وهكذا ومن خلال معاينة تحركات لجنة القدس بكل اعضائها يتضح ان الاستراتيجية المتبعة في إطار لجنة القدس منذ انشائها تتحرك مع المحاور التالية:

١ ـ تكثيف الجهود لتهيئة كل الظروف المادية الضرورية من اجل حماية وصيانة مآثر القدس الشريف الإسلامية والعربية ودعم نشاط سكانها بجعلهم قادرين على مواجهة الانتهاكات والاستفزازات الاسرائيلية.

٢ ـ جمع التأييد في كل العالم الاسلامي لقضية القدس كمدخل اساسي ورئيسي لكل حل شامل وعادل لأزمة الشرق الاوسط..

٣ ـ العمل في اطار التوصيات والقرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن بخصوص القضية.

٤ ـ التحسيس المستمر لأعضاء مجلس الأمن الدولي بضرورة احترام وتنفيذ اسرائيل لكل القرارات والتوصيات الصادرة عن المنتظم الدولي تحقيقاً للشرعية والمشروعية.

فماذا كانت النتائج؟

من جملة النتائج التي تحققت بفضل جهود لجنة القدس في اطار المساعي المبذولة لدى الجمعية العامة ومجلس الأمن التابعين لمنظمة الأمم المتحدة، قرار الجمعية العامة الصادر في دورتها الطارئة حول فلسطين وقرار مجلس الأمن رقم ٤٦٥ حول المستوطنات والذي يعتبر كل الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل لتغيير الطابع الجغرافي والتركيبة الديمغرافية والوضع القانوني للأراضي العربية الاخرى المحتلة منذ ١٩٦٧ بما في ذلك القدس باطلة.

إلا ان السياسة المتبعة من طرف الإسرائيليين، وخاصة بعد وصول حزب الليكود إلى الحكم، تتعارض مع الرغبة في السلم والتعايش والحوار. وبقيت قرارات الأمم المتحدة، وخاصة قرارات مجلس الأمن الخاصة بالمدينة المقدسة، حبراً على ورق. وما زال الاستيطان مستمراً بدون توقف. وحتى تلك الإتفاقيات المبرمة بين السلطة الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية فإن اسرائيل تتجاهلها بل وتلغيها بتصرفات مناقضة، تعكس عقلية من لا يؤمن إلاّ بالقوة وبسياسة الأمر الواقع.

وهو ما يمثل تجاهلاً خطيراً وإخلالاً بالمبادئ البسيطة والأولية للقانون الدولي فيما

يخص إبرام وتطبيق المواثيق والاتفاقيات الدولية. إنه قانون الغاب.

ولقد لخص صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني في ختام الدورة السادسة عشرة للجنة القدس، المنعقدة بالرباط سنة ١٩٩٧أبعاد الوضعية في الكلمات التالية: «. . . الحكومة الاسرائيلية تريد خلق مدرسة جديدة للقانون الدولي، تلك التي تنص على ان كل حكومة جديدة، يمكنها ان تتنكر للالتزامات التي تعهدت بها الحكومة التي سبقتها، اذا ما رأت مثل هذه المدرسة النور، فإنها ستكون مدرسة اقبار وليس مدرسة بقاء، ستكون مدرسة التنكر واللاأخلاق وليس مدرسة خير واستمرارية الجنس البشري».

إن هذا الخطر وهذا الانزلاق المستمر هو ما آشار إليه أيضاً ولي عهد المملكة العربية السعودية الأمير عبد الله بن عبد العزيز، حيث صرح خلال زيارته للصين الشعبية في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٨ بأن الاخلالات إلى مسلسل السلم تصدر عن عدم قدرة الحكومة الاسرائيلية الحالية على فهم عجلة التاريخ.

والآن ما العمل؟

إن ما يجري حالياً في العالم يلزمنا، في اطار العمل لتحقيق اهدافنا، إلى مراجعة مسلكنا السياسي والديبلوماسي والإعلامي وتبيان ايجابياته لتطويرها من اجل نجاعة أكبر. . . ونرى أننا لا نملك خياراً آخر غير نهج سياسة عقلانية مع مخاطبينا من اجل تصحيح المفاهيم والإقناع بمصالحنا. . التي ترتكز كلها على القانون الدولي وعلى مبادئ الانسانية والاحترام المتبادل بين الحضارات. وفي هذا الاتجاه فإن ما يجب التركيز عليه بالدرجة الاولى هو الاهتمام بالإنسان الفلسطيني في القدس وغيرها من الأراضي الفلسطينية، من اجل دعم صموده وحماية المآثر الإسلامية في كل فلسطين وفي مقدمتها القدس، وهنا لا بد من زيادة الدعم لصندوق بيت مال القدس.

واذا كان من المسلم به أن تكثيف الحوار وسياسة الإقناع خيار لا بديل عنه في السياسة العربية الإسلامية مع الدول والتشكيلات الدولية الفاعلة في عالم اليوم، فإننا ملزمون أيضاً بتوفير الظروف لإقامة حوار دائم مع الجامعات والمؤسسات العلمية والمعاهد الإستراتيجية في اوروبا والولايات المتحدة والصين واليابان. . . وأيضاً مع كل مُشكلات المجتمع المدني في هذه الدول. . .

فإذا كانت الدول العربية والإسلامية حاضره على المستوى الرسمي بشكل أو بآخر مع القوى الاجنبية، فإننا نلاحظ الغياب الكامل لدور مؤسساتنا الثقافية والفكرية والجامعية

في هذه البلدان. . . وهو غياب يزكيه غياب اعلام عربي إسلامي متطور قادر على اداء دوره في تصحيح صورة الإسلام والعرب عموماً لدى المجتمعات الغربية. . .

واذا كنا نشهد طفرة، لا نريد تقييمها الآن في هذا الموقع، في عالم الفضائيات العربية، فإن ما يجب التفكير فيه هو اقامة قناة فضائية عربية اسلامية بتمويل من كل الدول العربية والإسلامية باللغات الأساسية في عالم اليوم تعتمد في عملها على احدث تقنيات واساليب التبليغ تمشياً مع عقلية المشاهد الأجنبي.

من اجل ان تبقى القدس عربية

السيد فيصل الحسيني
عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
المكلف بملف القدس

أود في البداية ان ابدي اعتزازي العظيم بالتواجد بينكم في هذا اللقاء الذي يعكس اهتماماً أصيلاً ومميزاً لدى كل فرد من هذا الحضور، وانتهز هذه المناسبة لأثمن عالياً الدور المغربي في احتضان هذا المؤتمر ممثلاً بالرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك الحسن الثاني حفظه الله ورعاه، ولا يفوتني في هذا المقام أن اسجل اعتزازي بالدور المميز الذي يلعبه مركز الدراسات العربي ـ الاوروبي والاهتمام الأصيل الذي يبديه تجاه القدس وقضيتها العادلة.

وضعتنا الأقدار في هذه المرحلة من التحدي التاريخي الذي يواجهنا في عاصمة شعبنا وزهرة مدائننا، في موقف لا نمسك فيه بالخيوط التي تؤهلنا لوضع مخططات بعيدة المدى. فالتحدي الذي تمثله اسرائيل يفرض علينا مواجهات، ويحدد زمان ومكان الصدام. ولذا علينا ان نتفهم المخطط الاسرائيلي لوضع الآليات الصالحة للمواجهة.

لا شك في أننا نتفق ان عنوان معركتنا مع الاسرائيليين هي الأرض والانسان، وتحديداً وتخصيصاً في مدينة القدس. ان سياسة اسرائيل لتنفيذ برامجها لفرض وقائع جديدة تستبق المفاوضات الخاصة بالوضع النهائي تتطلب دراسة الاطواق الثلاثة التي تطبقها وهي:

١ ـ العزل

٢ ـ الطرد

٣ ـ الاحلال

أما العزل فهو يستهدف:

أ ـ عزل المدينة بمجملها عن ابناء الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بما

يعنيه ذلك من دمار اقتصادي وتقطيع اواصر العائلة وانتهاك لحقوق العبادة.

ب ـ عزل ابناء القدس عن مؤسساتهم القائمة في المدينة بإعتبارها الحصون التي حافظت على طابعها العربي، وذلك بإضعاف تلك المؤسسات واغلاقها وايجاد البديل الاسرائيلي لها.

ج ـ عزل القدس الشرقية عن المجتمع الدولي، وذلك بمنع الاجتماعات ذات الطابع الدولي فيها أو الزيارات الرسمية إليها، ليتعود العالم على التعامل مع قضية الشرق الاوسط بمعزل عن القدس.

الطوق الثاني وهو الطرد وينقسم الى:

١ ـ الطرد الاقتصادي:

يأتي نتيجة العزل الذي يؤدي إلى انهيار السوق المقدسية وقدرتها الاقتصادية تحت الحصار والعزل، فيخرج رأس المال المقدسي ليبحث عن استثماراته واسواقه الطبيعية خارج القدس وهكذا يكون الطرد الاقتصادي.

٢ ـ الطرد الجسدي:

من خلال فرض ازمة الإسكان وتقليص فرص العمل واللتين تجبران المواطن المقدسي على مغادرة مدينته بحثاً عن المأوى والعمل، وبالتالي يقع فريسة التهجير من مدينته ويستلب حقه في الوجود على أرضه.

٣ ـ الطرد من الهوية:

ويتحقق من خلال السعي الاسرائيلي لوضع المقدسيين امام خيارين: إما فقدان حق الإقامة في المدينة أو الحصول على الجنسية الاسرائيلية، اي الطرد من الهوية الفلسطينية إلى الهوية الاسرائيلية.

إما عملية الإحلال فتتجسد في الاستيطان من خلال:

أ ـ اقامة طوق استيطاني يحيط بالقدس الشرقية على شكل قوس تتصل قاعدتيه بالقدس الغربية.

ب ـ فرض امتدادات استيطانية من القدس الشرقية إلى القدس الغربية لتقسيم القدس الشرقية إلى جزر منفصلة.

ج ـ زرع نقاط استيطانية داخل هذه الجزر ليبدأ التهام المدينة من الداخل والخارج.

يضعنا هذا المخطط، الذي ازدادت وتيرته منذ عام ١٩٩٣ ووصلت ذروتها في هذه

الايام امام المسؤوليات التالية:

١ ـ في مواجهة سياسة العزل علينا:

أ ـ زيادة الكثافة السكانية في القدس من خلال دعم السكان داخل المدينة، والاستثمار في مشاريع الإسكان، وزيادة النشاط التجاري والثقافي والاجتماعي من خلال اقامة مهرجانات ونشاطات تسويقية وتعاقد السلطة مع منتجين مقدسيين.

ب ـ زيادة الاسثمار في الخدمات السياحية داخل المدينة عبر استثمارات عربية واستثمارات مسيحية واسلامية غير عربية، لإنشاء فنادق ومطاعم وصالات ترفيه وعقارات تجارية.

ج ـ حماية المؤسسات الفلسطينية ودعمها وتطويرها ورفع مستواها للحفاظ على الوجه العربي للمدينة، لتأهيلها لخوض المواجهة الحضارية مع الطرف الآخر.

د ـ اعادة فرض القدس على البرامج الدولية بعقد المؤتمرات والاجتماعات واللقاءات في هذه المدينة.

هـ ـ تشجيع السياحة الدينية المسيحية والإسلامية إلى القدس ضمن معايير وضوابط سياحية تكفل تحقيق المصلحة العربية الفلسطينية في القدس الشرقية.

و ـ ترميم الابنية القديمة والمعالم التاريخية، بالاضافة إلى المساكن في البلدة القديمة من اجل حماية الوجود البشري والحفاظ على التراث العربي الإسلامي والمسيحي.

ز ـ بناء حزام سكاني فلسطيني في المنطقة المحيطة بالقدس ضمن منطقة (ب) والتوسع نحو مناطق (ج).

٢ ـ في مواجهة عملية الإحلال يجب علينا ما يلي:

أ ـ انشاء مكاتب هندسية قادرة على خوض المواجهات ووضع مخططات لمشاريع الإسكان الجماعية على الأراضي الفلسطينية داخل القدس.

ب ـ اقامة حزام سكاني فلسطيني في مناطق (ب) المحيطة بالمدينة وزيادة الكثافة السكانية فيها وتطويرها لتكون جاذبة للعمل والسكن من انحاء الضفة والقطاع.

ج ـ يجب تمويل شراء وحدات سكنية من التجمعات المختلفة داخل حدود البلدية أو خارجها لإعادة التوازن السكاني في المدينة.

واذا اردنا ان نترجم كل ذلك إلى ارقام تمويلية فالمطلوب توفير بليوني دولار على مدى السنوات العشر القادمة بمعدل ٢٠٠ مليون سنوياً، عدا عن ٣٠ مليون دولار سنوياً

لتشغيل المؤسسات العربية في القدس في مجالات الصحة، التعليم، الشؤون الاجتماعية، الثقافة والإسكان.

إن القدس، وعلى ضوء مكانتها في العالمين الاسلامي والمسيحي، وبسبب موقعها والفرص المتاحة في عام ٢٠٠٠ واحتفالاتها، وتحرك الحجيج المسيحي والإسلامي نحوها، يجعل الحصول على هذا التمويل أمراً ممكناً إن نحن وضعنا الآليات السليمة، وشكلنا لها اجهزة الرقابة المالية والادارية على المستوى الدولي المطلوب، وجلبنا الاستثمارات الخاصة بالإضافة للتبرعات والأموال العامة. لذا يجدر بنا التفكير جدياً بالأطر والطرق الواجب تبنيها لجلب هذا التمويل.

القدس بحاجة إلى افعال وليس اقوال، ودعوني هنا اقدم البرامج المقترحة لسد الحاجات ورفع شأن المدينة المقدسة.

البرامج المقترحة لسد حاجات القدس التمويلية على المستويين العام والخاص:

أ ـ دعم البنية التحتية عبر صندوق بيت مال القدس/ لجنة القدس:

يشمل دعم البنية التحتية للقدس أعمال الترميم للبلدة القديمة (المباني التاريخية والدينية والمساكن).

ـ أعمال بناء المساكن لذوي الدخل المحدود والإسكان بشكل عام في مدينة ومحافظة القدس.

ـ تحسين شبكات الكهرباء ومصادر الطاقة في محافظة القدس.

ـ تحسين الطرق والمرافق العامة في مناطق محافظة القدس.

ـ تحسين الخدمات الصحية وبناء المستشفيات بالإضافة إلى دعم القائم منها في المدينة المقدسة.

ـ تحسين الخدمات التعليمية وبناء المدارس والمعاهد العليا مع دعم القائم منها في المدينة المقدسة.

ـ إعادة بث الحياة الثقافية والتجارية لإعادة تأهيل القطاع التجاري.

دعم هذه المرافق وغيرها من الاحتياجات الجمة لمدينة القدس يعد من الاهداف التي انشىء من اجلها بيت مال القدس التابع للجنة القدس التي يرأسها جلالة الملك الحسن الثاني، وتمويل هذه المرافق لا يتم إلاّ إبان تلتزم جميع الدول العربية والإسلامية بدفع مبلغ من المال سنوياً لبيت مال القدس الذي سيشغل هذه الاموال كوقفية لبيت المال،

بحيث يتم الصرف على احتياجات المدينة المقدسة من ارباح وايرادات هذه الوقفية. إن حقيقة وجود بيت مال القدس والدعم العالي المستوى الذي يحتاجه، يحتم علينا جميعاً العمل من اجل دعمه وتحقيق النجاح له على ارض الاسراء والمعراج.

ب ـ النفقات والمصروفات الجارية لمؤسسات القدس ومشروع «اشتر زمناً في القدس»:

حيث ان القدس الشرقية ومؤسساتها تعاني من شح الموادر المالية اللازمة لتغطية نفقاتها الجارية بسبب امتناع الدول المانحة والبنك الدولي عن تغطية هذه المصروفات، وحيث ان السلطة الوطنية الفلسطينية محظور عليها صرف اية نفقات لمؤسسات القدس، وبما ان المؤسسات التي قد تتلقى دعماً من السلطة تواجه مشكلة في بقائها السياسي في القدس، وبما ان القدس العربية لا تجني دخلاً من الضرائب والجمارك التي يستأثر بها الاسرائيليون بها، فإن الطريقة الوحيدة للحفاظ على المؤسسات الفلسطينية في القدس هو الدعم العربي والإسلامي المباشر.

إن بقاء وتطور المؤسسات الفلسطينية في القدس سيضمن لها الاستمرار في تقديم خدماتها إلى المواطنين وتوظيفهم، وتقديم الخدمات للمستثمرين العرب والمسلمين في القدس، وتبقي ابناء القدس على اتصال بعروبتهم ومؤسساتهم الوطنية.

المتطلبات المالية:

من اجل ان تبقى القدس عربية وقادرة على حماية مؤسساتها الفلسطينية، ولتستطيع تسيير امورها فإنها بحاجة إلى مبلغ ٣٠ مليون دولار سنوياً اي (٢،٥ مليون شهرياً) اي (٦٢٥٠٠٠ دولار اسبوعياً) اي (٨٦ ألف دولار يومياً) اي (٣٦٠٠ دولاراً في الساعة) اي (٦٠ دولاراً في الدقيقة) اي (دولار واحد في الثانية).

مشروع اشتر زمناً في القدس:

ما دام من الممكن تغطية عملية الانشاء والتعمير والترميم من الصناديق العربية الإسلامية والدولية المختلفة، فإن تغطية المصاريف الجارية بحاجة إلى مشروع خاص لتغطيتها، لذا برزت فكرة المباشرة بحملة توعية وحملة دعائية اعلامية تشمل كافة اقطار العالم العربي والإسلامي لجلب التبرعات عبر مشروع «اشتر زمناً في القدس». تذهب هذه التبرعات إلى بيت مال القدس وتنفق بالدرجة الاولى على المصاريف التشغيلية للمؤسسات، ويبقى الفائض منها في وقفية بيت مال القدس للإنفاق على البنية التحتية

والمشاريع التنموية للقدس.

إذا حظي مشروع «اشتر زمناً في القدس» بالاهتمام والترويج في اجهزة الإعلام لا سيما التلفزة المحلية والقضائية العربية بدعم حكومي وتشجيع رسمي، مع تجنيد المؤسسات الاجتماعية والرياضية والفنية والتعليمية المختلفة، بالاضافة إلى المؤسسات الدينية، فإنه سيتاح للمواطن العربي والمسلم ان يسهم في الحفاظ على القدس بالتبرع ولو بدولار واحد.

وهذا المشروع يستلزم تشكيل هيئة رفيعة المستوى تشرف على هذه الحملة وتضم خبراء في الإعلام والترويج والتمويل، مما يؤهلها للنجاح واستقطاب أكبر قدر من التبرعات، بالاضافة إلى لجنة خاصة لإعداد الدراسات وتوجيه عملية الانفاق والاشراف عليها بأسلوب يشترط فيه الشفافية والالتزام بالمعايير الدولية.

هذا الجهد يتطلب ميزانيات محددة:

١ ـ ميزانية لتمويل الحملة الإعلامية لـ ترويج مشروع «اشتر زمناً في القدس» والفائدة التي ستجنيها المدينة من هذه الحملة عبر توظيف احدى الشركات الدولية للدعاية والإعلان.

٢ ـ تمويل اعمال الهيئة التوجيهية لتغطية نفقات سفر واجتماعات من اجل الترويج لهذه الحملة مع الحكومات المعنية.

٣ ـ ميزانية لتمويل الجهاز التنفيذي المشرف على الصرف عبر توظيف افضل الكفاءات الفنية واستخدام شركات مدققي الحسابات الدولية ومستشاري تمويل.

ج ـ الاستثمار الخاص وحماية عروبة واسلامية القدس:

حماية عروبة القدس لا تقتصر على التبرعات والحفاظ على المؤسسات، بل تشمل أيضاً جلب رأس المال العربي والمسلم للاستثمار في مشاريع ربحية تعود على المستثمر والقدس بالفائدة.

القدس مدينة الديانات الثلاث ومهد الحضارات تستعد لإستقبال ملايين الحجاج المسيحيين في العام ٢٠٠٠، وكذلك سيأتي اليوم الذي يفد فيه إلى القدس ملايين الحجاج لتقديس حجتهم بعد موسم الحج في الديار الحجازية، كل هذا يحتم على القدس أن تعد العدة لإستقبال الزائرين وتقدم لهم شتى انواع التسهيلات والخدمات: إلى المصانع والمساكن والمراكز التجارية وقاعات الاجتماعات. وهذه المرافق تفتقر

إليها القدس حيث جمدت اسرائيل البناء فيها منذ العام ١٩٦٧ حتى اليوم، وليس في القدس اليوم سوى (١٩٨٠) غرفة فندقية مع ان الحاجة تقتضي وجود ١٠٠٠٠ غرفة فندقية لاستيعاب الحجيج، بالإضافة إلى المراكز التجارية والمساكن.

فيما يلي القطاعات التي يجب ان يشملها اي استثمار في القدس:

١ ـ السياحة (فنادق، مطاعم، ومنشآت ثقافية).

٢ ـ العقار التجاري: مكاتب شقق سكنية بمستويات مختلفة.

٣ ـ الإسكان: سكن فردي، مجمعات سكنية.

٤ ـ المقاولات ـ البناء ـ مقاولات وتوريدات اللوازم ـ الأثاث والديكورات للفنادق، شركات مقاولة من الدرجة الأولى.

٥ ـ التمويل والبنوك.

٦ ـ التبادل السياحي والسياحة الدينية.

اجمالي قيمة الاستثمار لبعض القطاعات:

أ ـ قطاع الاسكان (ترميم مساكن قديمة، اضافة مجمعات سكنية ومجمعات مكاتب). (١٧٢٦٠٥٠٠٠٠ دولار ـ ١١٨٠٠٠٠٠٠٠٠).

ب ـ قطاع السياحة (فنادق، مطاعم، وسائط النقل).

* يتم توزيع اعباء تمويل قطاع الاسكان عبر بيت مال القدس والاستثمارات الخاصة.

الترويج للاستثمار في القدس الشرقية يتم عبر الآتي:

أ ـ عقد مؤتمرات للاستثمار العربي والمسلم في القدس الشرقية في البلدان والأقطار العربية تحت رعاية رسمية من الحكومات (وزارات الخارجية والاقتصادية) بالمشاركة مع فعاليات اقتصادية فلسطينية بالضافة إلى تمثيل سياسي فلسطيني، ويدعى لهذه المؤتمرات رجال الأعمال العرب عبر الغرف التجارية والاتحادات الممثلة للقطاعات الاستثمارية المختلفة.

ب ـ يتم في هذه المؤتمرات شرح واقع ومناخ الاستثمار بالاضافة إلى الآليات المتاحة للاستثمار في القدس.

١ ـ المناخ الاستثماري (قوانين وضرائب).

٢ ـ القطاعات الاقتصادية المختلفة (نبذة عن القدس الشرقية).

٣ ـ فرص الاستثمار (عرض لمشاريع).

٤ ـ الآليات:

أ ـ عبر شركات (مثل: شركة فلسطين للتنمية والاستثمار، الشركة العربية الفلسطينية للاستثمار، شركة السلام الدولية، شركة المستثمرون العرب، شركة الصخرة المغربية).

ب ـ عبر شركات قابضة متخصصة للقدس (شركة القدس للإعمار والاستثمار).

ج ـ عبر صناديق التنمية الفلسطينية: صندوق التنمية الفلسطيني.

تمويل المشاريع:

يوجد في القدس الآن خمسة مشاريع فندقية حاصلة على التراخيص المطلوبة من السلطات ولكن اصحابها غير قادرين على البناء بسبب عدم توفر مصادر التمويل العربية، اقترض البعض من بنوك اسرائيلية ويواجه مخاطر الاستيلاء على الأرض في حال عدم قدرته على السداد، لذا نرى انه من الضروري ان يلعب بيت مال القدس دوراً ريادياً في توفير قروض ميسرة لهذه المشاريع، ولاتمام هذه المشاريع سيقدم للقدس ١٨٠٠ غرفة فندقية وينشط قطاع السياحة ويوفر العمالة.

وفي الختام، وعلى ضوء ما عرضته امامكم من حقائق وما وضعتكم في صورته من اخطار تحدق بالمدينة المقدسة وما اطلعتكم عليه من برامج مقترحة لانقاذ هذه المدينة الصابرة المجاهدة فأنني ارى انه من واجبنا، كما هو واجب كل الغيورين، وأنا مدرك ان هذا هو شعور كل واحد منكم، ان نوحد الجهود، كل الجهود، وان لا نضيع ثانية واحدة دون ان نسعى بشكل جاد لانقاذ القدس حتى تعود كما ارادها الله مدينة للمحبة والسلام.

ان المسؤولية التاريخية الملقاة على كاهل كل فرد منا تحتم وضع برامج محددة وموحدة تلتقي فيها كل القنوات وتتضافر فيها كل الجهود، وان اقتراحنا المحدد في هذا الإطار هو ان نخرج بتوصيات لجميع الحكومات العربية وجميع المؤسسات غير الحكومية ومؤتمر العالم الاسلامي ولجنة القدس بتكوين لجنة عمل تمثل جميع هذه الاطراف أو من ينوب عنهم من خبراء ومختصين لوضع آليات فاعلة لخطة عمل تشمل ما سبق وطرحته امامكم من استراتيجيات مقترحة إلى جانب اية افكار اخرى من شأنها ان تؤمن الدعم المالي والسياسي اللازمين لكي تبقى القدس عربية.

إن على هذه اللجنة المقترحة ان تحرك جميع الأطر وتؤمن التمويل لجميع القنوات العاملة في كل ما يتعلق بالقدس واهمها بيت المال التابع للجنة القدس والصناديق العربية

والمؤسسات العاملة في القدس بالاضافة إلى اهمية تفعيل دور القطاع الخاص وتشجيعه للاستثمار في المدينة المقدسة.

إننا نرى ضرورة البدء بتنفيذ هذه الخطة بأسرع وقت ولن نغفر لانفسنا ان تباطأنا ولن يغفر التاريخ لنا ذلك، ولا الاجيال القادمة.

وفقكم الله وسدد خطاكم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

القدس في أدبيات المنظمات الإسلامية

د. عبد الله بن صالح العبيد
أمين عام رابطة العالم الإسلامي

بسم الله والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الانبياء والمرسلين سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

اعبر عن شكري الجزيل للذين قاموا بتنظيم هذا اللقاء الهام وعلى رأسهم مركز الدراسات العربي ـ الأوروبي ورئيسه الأخ الدكتور صالح بكر الطيار، على ما بذلوه من جهد وكذلك المنظمات المشاركة ومن بينها منظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية، وأسأل الله عز وجل ان يكتب الخير الكثير لكل من أسهم في خدمة هذا المكان المقدس، في خدمة القدس وعلى رأس تلك الدول المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين والمملكة المغربية بقيادة الملك الحسن الثاني والسلطة الفلسطينية والمملكة الاردنية الهاشمية، هذه القيادات التي ساعدت بقدر المستطاع على حماية هذه المدينة المقدسة، كما أسأله سبحانه وتعالى أن يجعل في موازين اعمالنا واعمال كل من تاجر مع الله في هذه القضية وأن يمن بالهداية والتوفيق على من تاجروا بها مع انفسهم واسأل الله عزل وجل ان يوفق العاملين المخلصين لتحرير هذه المدينة المقدسة لأن التعاون في ذلك سوف يجر على الكثير من التعاون والتجاوز في قضايا اخرى تمر بأمتنا الاسلامية.

فإن مدينة القدس تحتل مكانة سامية في نفوس المسلمين، حيث تحتضن المسجد الأقصى المبارك، اولى القبلتين للمسلمين وحيث مسرى رسول الله محمد بن عبد الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال تعالى: «سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله لنريه من آياتنا إنه هو السميع البصير». وهو ثالث المساجد التي تشد إليها الرحال في الإسلام، كما في قول النبي صلى الله عليه وسلم «لا تشد الرحال إلاّ إلى ثلاثة مساجد، المسجد الحرام ومسجدي هذا والمسجد الأقصى».

ولمكانة هذه المدينة فقد اضحت موقعاً للصراع ولم تنعم بأي عهد من عهود الحكم كما نعمت به في عهود المسلمين بشهادات المنصفين من مسلمين ويهود ونصارى وغيرهم فقد حرر القدس عمر بن الخطاب رضي الله عنه سنة ١٥ من الهجرة النبوية الموافق ٦٣٨م، فأصبحت القدس مدينة عربية اسلامية، يقوم سكانها من المسلمين وغيرهم بأداء شعائرهم الدينية بكل أمان وحرية، وعند تعرضها للغزو مرة اخرى واحتلالها قام المسلمون باستردادها عام ٥٨٣ هـ /عام ١١٨٧ م بقيادة صلاح الدين الأيوبي.

وفي عام ١٩١٧م وقعت القدس تحت الاحتلال البريطاني الذي تعاون مع الدول الغربية الاخرى على مساعدة اليهود لإقامة دولتهم في الاراضي العربية الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨م، تحقيقاً لوعد بلفور وصار اليهود يهاجرون من مختلف بلدان العالم إلى فلسطين، لإحتلال مزيد من الأراضي الفلسطينية الإسلامية، وتم احتلال القدس مرة ثالثة عام ١٣٨٧ هـ الموافق ١٩٦٧هـ، ومنذ ذلك الحين ارددادت الاعتداءات الإسرائيلية الوحشية على الممتلكات والمقدسات الاسلامية في القدس، وعلى السكان المسلمين، بمختلف الوسائل والأساليب الإجرامية، وقد وصل الأمر إلى ان اعلن اليهود ان القدس عاصمة ابدية لدولة اسرائيل،

أيها الأخوة، إن البحث عن القدس في ادبيات المنظمات الاسلامية بحث شيق وواسع وطويل، ذلك ان مدينة ذات اهمية كبرى دينياً وعربياً واسلامياً ودولياً وانسانياً. ، مكان مقدس ومسلمون مظلومون، واعتداءات على الحرمات وعلى الاعراض وعلى الاموال، اعتداء على الدين باسم الدين، وعلى خلاف تعليمات كل دين، فالاعتداء والتجاوز والتسلط الذي يمارس على هذه الارض الطيبة لا يتفق بحال من الاحوال لا مع شريعة موسى عليه السلام ولا عيسى عليه السلام ولا محمد سيد الأولين والآخرين. الجهد المبذول ايها الاخوة من قبل الدول والهيئات والمنظمات الاسلامية الجماعية والفردية كثير وكثير، فلا يخلو مسجد من مساجد المسلمين ولا منتدى يتعلق بالقضية الفلسطينية والاستعمار أو الظلم الذي يتعرض له المسلمون في كل مكان، إلاّ وتكون القدس واحدة من اهم القضايا. وما نتعرض له اليوم انما يتناول جانباً بسيطاً من هذه الهيئات والمؤسسات. وهي تلك المؤسسات التي استجابت لدعوة مركز الدراسات العربي الأوروبي ودعوة رابطة العالم الاسلامي للمشاركة في طرح ادبياتها وجهودها في

هذا المجال. وقد تجاوب مع الرابطة في هذا كل من منظمة المؤتمر الاسلامي ومنظمة الاذاعات الاسلامية والهيئة الخيرية الاسلامية العالمية في الكويت وهيئة الاغاثة الاسلامية العالمية في المملكة العربية السعودية، والمؤتمر الاسلامي العام لبيت المقدس في الاردن وعدد من المراكز الثقافية والاسلامية في مناطق مختلفة وعلى رأسها المركز الاسلامي في روما كذلك تجاوب مع هذا النداء منظمة المؤتمر الاسلامي العام في كراتشي.

وتأتي جملة هذه المشاركات والادبيات من خلال الطرح الفكري والاعلامي لهذه القضية. ولعل رابطة العالم الاسلامي وهي اكبر المنظمات العالمية الاسلامية الشعبية جهداً في هذا المجال، ويمكن من خلال استطلاع البحث الذي من المفترض ان يكون بين ايديكم ما يغني عن عرض الكثير مما احتواه ولكن اقول ان لرابطة العالم الاسلامي جهداً كبيراً فقد أخذت على عاتقها عند احراق المسجد الاقصى في عام ١٩٦٧، جهداً كبيراً في حشد الرأي العام الاسلامي والدعوة إلى عقد مؤتمر قمة اسلامي لمعالجة هذه القضية ونتج عن ذلك دعوة من جلالة الملك الحسن لعقد اول مؤتمر قمة اسلامي في هذه الاراضي المباركة لكي تتولى محاورة ومعالجة هذا الشأن ونتج عن ذلك انشاء منظمة المؤتمر الاسلامي. فكلما زاد اليهود في غطرستهم كلما ازدادت المآسي على المسلمين كلما فتح الله فرجا لهذه الأمة لكي تتأمل واقعها.

تتابع رابطة العالم الاسلامي قضية القدس والاقصى المبارك من خلال عدة محاور، منها الاتصال بالمنظمات الدولية وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن ومنظمة المؤتمر الاسلامي وجامعة الدول العربية ومنظمة اليونيسكو والاسيسكو وغيرها. . كذلك تتابع هذه القضية من خلال المؤتمرات والندوات التي تقيمها والتي تشارك فيها. فقد دعمت رابطة العالم الاسلامي العديد من المؤتمرات حول القدس واقامت العديد من المؤتمرات وكان آخرها مؤتمرين واحد منهما في ايطاليا في العام الماضي والاخر في الولايات المتحدة الاميركية. . كذلك تتابع هذه القضية من خلال اصداراتها ودورياتها. وتصدر في رابطة العالم الاسلامي جريدة اسبوعية وثلاث مجلات دورية ومجلتان شهريتان تولي كل منها قضية القدس اهتماماً بالغاً. كذلك تتابع الرابطة هذه القضية من خلال مجالسها المجلس التأسيسي في الرابطة والمجلس الاعلى العالمي للمساجد وهذه مجالس مشكلة من عدد من الدول والهيئات والجمعيات الاسلامية اذا

يضم كل مجلس منها ما لا يقل عن ٥٤ منظمة دولية تؤكد رابطة العالم الاسلامي من خلال هذه الامور خطورة الاعتداءات الاسرائيلية وتأثير ذلك أو خطره على القانون الدولي والمشروعية الدولية لما تحاول اسرائيل ان تجعله امراً واقعاً والتأكيد على المخالفات التي تمارسها اسرائيل في هذا المجال والتأكيد على ما اشار إليه جلالة الملك الحسن الثاني في العديد من المناسبات بأن اسرائيل تحاول خلق مدرسة جديدة في السياسة تعتمد على المخالفة للشرعية والقرارات الدولية.

العمل بالتعاون مع المؤسسات الاسلامية والدولية واتباع الشرائع السماوية والاديان الوضعية الاخرى إلى التعريف بهذه القضية وعدم الانخداع بمحاولة اسرائيل التجني على الشعب الفلسطيني. ومن هنا فقد استنكر كل من المجلس التأسيسي والمجلس الاعلى للمساجد ومجمع الفقه في رابطة العالم الاسلامي كل الاجراءات الاسرائيلية التي تعمل على تهويد هذه المدينة. وقد اتخذت رابطة العالم الاسلامي العديد من الاجراءات في هذا السبيل وكاتبت كل من الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن ومنظمة المؤتمر الاسلامي وجامعة الدول العربية ووزراء الإعلام والثقافة والتعليم في الدول الاسلامية لمحاولة شرح ابعاد هذه القضية كذلك اصدرت الرابطة عدداً من الكتب التي تتناول هذه القضية ومن بينها القدس في ضمير العالم الاسلامي، والمركز القانوني والدولي لمدينة القدس، وعدداً من الابحاث الجديدة التي تتناول ما اشار إليه معالي الاستاذ فيصل الحسيني حول ضرب اطواق جديدة على مدينة القدس، ويبقى العمل العلمي والمخطط والعملي على محاولة ايجاد الوسيلة المناسبة للتصدي لهذه المشروعات وعلى رأسها محاولة تكثيف الاستيطان الفلسطيني في المناطق التي ينبغي ان تظل محمية بالفلسطينيين..

لعلنا في ختام هذه الورقة نتطرق إلى ان المتأمل في الادبيات التي عالجت بها الكثير من المنظمات والهيئات الاسلامية هذه القضية، يكشف عن الكثير من الآلام ومن المرارة التي عانت ولا تزال تعاني منها الأمة الاسلامية على مختلف الاصعدة وفي مختلف المجالات. كما عبر في نفس الوقت عن الكثير من الآمال المعلقة على المجتمع الدولي في هذه القضية. وقد اتخذت هذه الادبيات من الحوار وحقوق الانسان والاتفاقات الدولية وقرارات الأمم المتحدة، منطلقاً لمعالجاتها مما ينبغي معه الاستفادة من هذه التوجهات في دعم العمل الدبلوماسي وتفعيل قرارات الأمم المتحد

المتعلقة بالقضية وتحقيق مناطق الشرعية الدولية واقامة الارض على ارض العدل والمقدسات والشرائع السماوية. ومن هذا المنطلق، وبما ان قضية القدس وفلسطين تهم جميع الشعوب الاسلامية وكذا شعوب العالم اجمع، فإن رابطة العالم الاسلامي تتقدم بالاقتراحات التالية:

١ ـ بذل المزيد من الجهد والمسائل لدعم هذه القضية والعمل على كشف المؤامرات اليهودية على الشعب الفلسطيني وعلى المقدسات الاسلامية مع الاستمرار في تقديم العون المادي والمعنوي للمسلمين الفلسطينيين لتمكينهم من الصمود والوصول إلى مطالبهم المشروعة ولاسترداد الاراضي المحتلة من السلطات الاسرائيلية الغاشمة.

٢ ـ القيام بحملة شعبية واسعة تشمل كل المراكز والجمعيات والمنظمات الاسلامية خاصة في اوروبا والولايات المتحدة الاميركية لإرسال خطابات استنكار واحتجاج على السياسة الاستيطانية وتهويد القدس وجعلها عاصمة لها لكل من الأمم المتحدة والكونغرس الاميركي والبرلمان الاوروبي ووزارات الخارجية وغيرها من المؤسسات الحكومية في اميركا واوروبا والمطالبة بان تكون القدس عاصمة للدولة الفلسطينية إلى الابد.

٣ ـ استمرار حملات التوعية بالقضية في وسائل الاعلام المختلفة ومشاركة جميع الهيئات والوزارات في دول ومنظمات المؤتمر الاسلامي في خدمة هذه القضية وتوعية الدول النامية والمؤسسات الاعلامية بأبعاد القضية الفلسطينية.

٤ ـ الاستمرار بعقد الندوات والمؤتمرات حول قضية القدس في مختلف عواصم العالم وفي زيادة التلاحم المشترك من اجل قضية القدس وتكثيف الجهود السياسية الاعلامية الاسلامية والتعاون مع حكومات الدول الاخرى لمنع نقل السفارات الاجنبية إلى القدس تحقيقاً لرغبة اسرائيل التي اعلنت عنها والحيلولة دون اتمام ذلك.

٥ ـ العمل على اشتمال المناهج الدراسية وجميع المناشط الحكومية والاهلية على شرح هذه القضية التي نرجو ان لا يطول بنا الامل ولا يقصر بنا العمل عن الدفاع عنها والعمل على تحقيق تحريرها من الايدي المغتصبة.

٦ ـ عروبة مدينة القدس حيث كان اول سكانها الكنعانيين واليبوسيين العرب قبل حوالي خمسة آلاف سنة.

٧ ـ التاريخ الديني للمدينة منذ نبي الله ابراهيم عليه السلام ومن جاء بعده من الانبياء

الذين يؤمن المسلمون برسالاتهم وكتبهم ومنهم موسى وعيسى عليهما السلام.

٨ ـ ارتباط مشاعر المسلمين بمدينة القدس والمسجد الاقصى ارتباطاً دينياً لأنه مسرى رسول الله محمد صلى الله وعليه وسلم واولى القبلتين وثالث المساجد التي تشد إليها الرحال في الإسلام.

٩ ـ الرفض القاطع لمحاولات اسرائيل ضم القدس إليها واعتبارها مدينة عبرانية ورفض تزوير التاريخ وان القدس عاضمة الدولة العبرية منذ ثلاثة آلاف عام.

١٠ ـ التصدي لمحاولات الحكومة الاسرائيلية نقل سفارات الدول الاجنبية إلى القدس لإضفاء مسحة دولية على القدس باعتبارها عاصمة لدولة اسرائيل.

١١ ـ متابعة محاولة السلطات الاسرائيلية بتغيير معالم المدينة المقدسة وهدم الآثار والشواهد التاريخية فيها بني ة طمس الأثر الاسلامي بهدف تهويدها.

١٢ ـ التصدي لعمليات تهجير المواطنين من المدينة المقدسة واحلال المستوطنين اليهود في ديارهم بعد الاستيلاء على بيوتهم واغتصاب اراضيهم.

١٣ ـ التصدي للإعتداءات الاسرائيلية المتكررة على المسجد الأقصى المبارك وقتل المصلين فيه وايذائهم ومحاولاتهم المتكررة لتقسيمه بين المسلمين واليهود على غرار ما فعلوه بالمسجد الابراهيمي في مدينة الخليل.

١٤ ـ فضح محاولات اليهود التي ترمي إلى تنفيذ خطة لإزالة الأقصى وبناء هيكل سليمان المزعوم مكانه.

١٥ ـ مواجهة التجاوزات الاسرائيلية المخالفة لقرارات هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي ومنها قرار رقم (٢٤٢) الذي لا يسمح لإسرائيل بإحداث اي تغييرات في الأراضي العربية التي احتلها عام ١٩٦٧م ومنها مدينة القدس والمقدسات الموجودة فيها.

١٦ ـ التصدي للمحاولات الاسرائيلية في حفر الأنفاق تحت اساسات وجدران المسجد الأقصى مما قد يؤدي إلى انهياره.

١٧ ـ التصدي للسياسة الاسرائيلية الأخيرة في التوسع بعمليات الاستيطان اليهودي كما حدث في مشروع مستوطنة أبو غنيم وغيرها.

١٨ ـ رفع الشكاوى للهيئات الدولية لبيان تجاوزات اسرائيل الخطيرة على السلم والأمن في المنطقة العربية كلها.

١٩ ـ مواصلة تنوير الرأي العام العالمي بحقيقة الاحداث التي يفتعلها اليهود في

القدس والمقدسات الإسلامية فيها.

٢٠ ـ البيانات الصحفية التي يصدرها الأمين العام وتنشرها الصحف وتتناولها وكالات الانباء وتبثها القنوات التلفزيونية والإذاعية والمحطات الفضائية للرأي العام العالمي.

ومن نفس المنطلقات واسلوب العمل والحوار كانت معالجة كثير من المنظمات والهيئات الإسلامية لقضية القدس الشريف تلتقي بجهود ونشاطات رابطة العالم الاسلامي.

وإيمانا من رابطة العالم الاسلامي بالواجب الديني تجاه القدس الشريف والمسجد الاقصى المبارك اولت منذ انشائها عام ١٣٨١ هـ / ١٩٦٢ م، اهتماماً كبيراً بهذه القضية، لمساندة الحقوق العربية والإسلامية في هذه المدينة المقدسة، وذلك عبر القنوات والوسائل التالية:

١ ـ المنظمات الدولية وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي ومنظمة المؤتمر الاسلامي وجامعة الدول العربية وغيرها.

٢ ـ المؤتمرات والندوات التي تقيمها الرابطة والتي تشارك فيها.

٣ ـ الدوريات الإعلامية التي تصدرها الرابطة.

٤ ـ مجالس الرابطة التي تعقد سنوياً في مقر الأمانة العامة.

٥ ـ الكتب التي تصدرها الرابطة في سلسلة دعوة الحق الشهرية.

هذا وتتعاون الرابطة مع المنظمات الإسلامية التي تشاركها في هذه الاهداف وذلك في اطار المجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة، كما تتعاون مع المنظمات والهيئات الإسلامية والمسيحية في كل من اوروبا واميركا بشكل خاص.

١ ـ منظمة المؤتمر الإسلامي:

فقد بذلت هذه المنظمة الإسلامية الدولية الحكومية جهوداً كبيرة لمساندة قضية القدس، منذ ان تأسست عام ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠م، بعد حادث حريق المسجد الأقصى من قبل اليهود عام ١٣٨٩ هـ الموافق ١٩٦٩م، الذين احتلوا القدس عقب الحرب العدوانية ضد البلدان العربية عام ١٣٨٧ هـ الموافق ١٩٦٧م،

وقد انشأت المنظمة لجنة متخصصة عام ١٣٩٥ هـ الموافق ١٩٧٥م سميت لجنة القدس، ويرأسها جلالة الملك الحسن الثاني ملك المملكة المغربية وفتحت «صندوق القدس» لتقديم مساعدات للشعب الفلسطيني، وكان أول قرار صدر من المنظمة بشأن القدس في عام ١٣٩٤ هـ، في مؤتمر القمة الإسلامي الثاني بلاهور، ولا تزال تتابع

وتساند هذه القضية من خلال لجنة القدس وغيرها من الهيئات والأجهزة واللجان التابعة لها، وقد عقدت لجنة القدس منذ انشائها حتى عام ١٩٩٧ م (١٦) دورة، واصدرت مجموعة من القرارات والتوصيات المهمة والفعالة لدعم قضية القدس.

٢ ـ المجلس العالمي للدعوة والاغاثة في القاهرة:

والذي يضم اكثر من ٦٠ هيئة اسلامية جعل من قضية القدس محوراً اساسياً في جميع اجتماعاته كما يدعم هذا المجلس الكثير من الأمور المتعلقة بقضية القدس.

٣ ـ مؤتمر العالم الإسلامي:

يعتبر «مؤتمر العالم الاسلامي» أقدم منظمة اسلامية عالمية شعبية تهتم بقضية القدس، حيث تولى الشيخ محمد أمين الحسيني (مفتي فلسطين) رئاسة المنظمة منذ نشأتها، وكانت تمارس نشاطها من القدس حتى عام ١٩٤٨م.

وقد عُقدت هذه المنظمة عدداً من المؤتمرات والاجتماعات لمساندة قضية القدس، منها المؤتمر المنعقد في القدس عام ١٣٥٠ هـ / ١٩٣١م، وفي الأردن عام ١٩٦٧ م كما تعاونت مع المنظمات الإسلامية الأخرى في اقامة الندوات عن القدس في كل من عمان والقاهرة وإسلام أباد وروما وفرنسا واميركا وغيرها من بلدان العالم.

٤ ـ منظمة «المؤتمر الإسلامي العام لبيت المقدس» بالأردن

التي قامت بعقد الندوات واصدار الدراسات والمذكرات والبيانات للتعريف بالقضية ومساندتها، وكذلك المشاركة في المؤتمرات واللقاءات الإسلامية وفي الحوارات الإسلامية المسيحية التي تهتم بقضية القدس.

٥ ـ منظمة اذاعات الدول الإسلامية بجدة

التي قامت بالاشراف على تنفيذ مشروع فيلم وثائقي عن القدس (ومن المتوقع انجازه قريباً بإذن الله)، وبتنفيذ مجموعة من البرامج والمسلسلات الإذاعية الموثقة عن مدينة القدس باللغة العربية والانكليزية، وطباعة المعلومات التاريخية عن القدس، وتم توزيع هذه البرامج والمطبوعات على الدول والمنظمات والمراكز الاسلامية في دول العالم.

ونسأل الله سبحانه وتعالى لنا ولجميع اخواني المسلمين والعاملين للدفاع عن هذه القضية ان يكلل اعمالهم بالنجاح والتوفيق وان يديم علينا بعونه وتوفيقه وشكرا لكم.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

دور بيت مال القدس في الحفاظ على هوية القدس

السفير وجيه حسن علي قاسم
مدير عام بيت مال القدس

القدس في خطر

استمرت اسرائيل منذ احتلال القدس عام ١٩٦٧ وحتى الآن في إعادة رسم حدود البلدية اليهودية التي تدعي أنها «بلدية القدس الموحدة والى الأبد» حتى أوصلتها إلى رام الله شمالاً وبيت لحم جنوباً. وقامت بسلسلة من المصادرات للأراضي حول القدس حتى بلغ مجموع هذه المصادرات في عام ١٩٩٦ بإعتراف اسرائيل ٢٤٠٠٠ دونم مما جعل ٣٣٪ من اراضي القدس الشرقية تحت الإدارة الاسرائيلية وذلك قبل مصادرة جبل أبو غنيم، والتي تمثل الحلقة السادسة من حلقات المصادرات لأراضي القدس والمناطق المجاورة. وأنشأت اسرائيل على هذه الأراضي ١٥ مستوطنة في محيط القدس العربية تضم ١٦٠ ألف مستوطنة يهودية حتى الآن ويخطط لها ان تستوعب ٢٥٠ ألف نسمة حتى عام ٢٠٠٠ ونصف مليون مستوطن حتى عام ٢٠١٠م، ولهذا الغرض ضاعفت اسرائيل مساحة بلدية القدس ١٢ ضعفا، وسيطرت على ٧٣٪ من مساحة القدس.

ومن أجل السيطرة على المدينة وخلق وقائع جديدة على الارض، تمنع الوصول إلى اي حل سياسي في القدس، لم تكتف اسرائيل بهذه السلسلة من المصادرات وانشاء المستوطنات التي تشكل حزاما بشريا يحيط بالقدس من جميع جهاتها، وإنما تقام باختراق المنطقة العربية بمصادرة المنازل كما يحصل في سلوان ورأس العمود، وتصادر المساكن وتستولي على بعضها حتى داخل اسوار المدينة القديمة، حتى بلغ عدد المنازل المصادرة في المدينة القديمة ازيد من خمسين منزلاً، وانتقل للعيش فيها عدد من غلاة المتطرفين الذين يتغنون في مضايقة وإيذاء السكان الاصليين من مسلمين ومسيحيين، وتشجيعا لهذه السياسة فقد قام ارييل شارون نفسه بالسكن في أحد البيوت المصادرة، مع ما يمثله وجوده وحراساته من أذى متعمد، يحيل حياة السكان إلى معاناة دائمة. وقد

انتقلت عدد من المؤسسات الاسرائيلية إلى القدس الشرقية، وقامت الحكومة بإعفاء الشركات التي تنقل مقراتها إلى القدس الشرقية من ١٥٪ من الضرائب، وأعفت الازواج الشابة التي تختار القدس الشرقية للإقامة فيها من ضريبة الممتلكات، كما أعفتها من ٥٠٪ من الضرائب البلدية.

وهناك منظمتان متطرفتان مكرستان للسيطرة على المنازل خصوصاً في محيط المسجد الأقصى والأحياء المجاورة له مثل سلوان ورأس العمود، وهما منظمة «العاد» و«عطيرات كوهانيم» وهاتان المنظمتان تمولان بشكل سخصي من المليونير اليهودي الأميركي «موسكوفيتش» الذي رصد عشرات الملايين لتمويل هذه النشاطات الاحتلالية، تحت اسم «صندوق انقاذ القدس»، وقد تمت مصادرة ١٨ بيتاً منذ بداية عام ١٩٩٨ في المدينة القديمة داخل أسوار القدس. ومن ضاحية سلوان تحت الجرار الغربي من المسجد الأقصى يعيش اكثر من مائة يهودي، ويجري التخطيط لبناء مدينة في هذه المنطقة ثمن مدينة داود.

ونتيجة لهذه السياسة من المصادرات والمضايقات المتوالية اكبرها يزيد على خمسين ألف نسمة من سكان القدس الفلسطينيين على السكان خارج مدينة القدس. وسحبت هويات ٢٠١١ من هؤلاء ليفقدوا مواطنتهم في مدينة القدس واصبح الباقون مهددون نفس المصير، واصبحت ٢١ ألف عائلة مقدسية محشورة في مساكن لا تتوفر فيها أدنى شروط الحياة الصحية، وهي اليوم في أشد الاحتياج للترميم والإصلاح، فكثير منها تعاني من انعدام وسائل الصرف الصحي، واخرى مشققة الجدران والشقوق تحتاج إلى تصفيح وتدعيم، وسكانها هم الذين تشاهدهم يتصدرون يومياً للجرافات الاسرائيلية بصدورهم العارية لا يرهبهم رصاص الحقد الاسرائيلي الذي يسعى لتشريدهم عن مدينتهم العريقة ومقدساتهم المهددة بالهدم والمصادرة. ورغم ان اسرائيل لا تعترف بمقدسية سوى ١٧٠ ألف نسمة، فإن احصاء عام ١٩٩٨ لمكتب الاحصاء الفلسطيني اظهر ان عدد سكان محافظة القدس بلغ ٣٣٣ ألف نسمة يعيش منهم ضمن حدود البلدية ٢١٠ ألف نسمة و١١٣،٦٢٨ نسمة يعيشون في الضواحي التي تشكل حزاماً بشرياً فلسطينيا خلف الطوق الذي يضربه الاسرائيليون بالمستوطنات حول المدينة المقدسة، كما انه اكثر من ٦٠ ألف من سكان القدس يعيشون في المملكة الأردنية عدا عن البلدان الاخرى. وما يزيد على خمسين ألف يعيشون في الضواحي التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

الاقتصاد

لقد كانت القدس عبر التاريخ وحتى زمن الانتداب البريطاني عاصمة لكل المنطقة المحيطة لما تتميز به من مكانة دينية وروحية سامية، فهي اولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين مسرى الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، ومهد السيد المسيح عليه السلام، هفت إليها قلوب المؤمنين من الديانات السماوية الثلاث، وشكلت مثالاً انسانياً رائعاً للتعايش والتسامح والتساكن، وتلاقح الأفكار، والأديان، وامتزاج الحضارات على مرّ العصور، منها خرجت الرسالات، وعلى ارضها تتابع الانبياء والرسل جيلاً بعد جيل، فهي قبلة روحية، وتحفة معمارية، ومركزاً اقتصدياً، ومصدر اشعاع روحي ينتشر في ارجاء المعمور، ولم يكن الاقتصاد بمعزل عن هذا التميز الحضري لمدينة القدس، حيث يتقاطر المؤمنون والحجاج من كل حدب وصوب وتزدهر الصناعات، ويتبارى المفكرون والصناع في تقديم الجديد، فالحاضرة الدينية تحولت إلى حاضرة اقتصادية وعلمية وفكرية مبدعة إلى ان جاءت الصهيونية إلى القدس، فنشرت الحقد وسممت أجواء التسامح، وتراجع العمران، ومنذ احتلال اسرائيل للقدس الشرقية عام ١٩٦٧ أصبح الشغل الشاغل للصهاينة محاصرة القدس والقضاء على معالمها التاريخية الحضارية والدينية تمهيداً لتفريغها من سكانها الفلسطينيين فأغلقت في وجه المصلين وحرمت من اية خدمات تقدمها البلدية أو الدولة وضرب عليها نطاق الحصار القاسي بحجج امنية واهية بغية قطع العلاقات بين القدس وبقية الشعب الفلسطيني.

وعرفت القدس نقصاً هائلاً في عدد الزوار الفلسطينيين والاجانب مما تمخض عنه نقص كبير في جميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياحية.

ففي عام ١٩٩٥ على سبيل المثال كانت عائدات القدس من السياحة تساوي ٢٥٩٤٤ مليون دولار فقط بينما كانت عائدات القدس الغربية في نفس السنة ١٥١٣٠١ مليون دولار.

تراجعت مبيعات حوانيت القدس بنسبة ٧٥٪ وحصل تراجع في عدد الوظائف، في مقابل الزيادة في عدد السكان مما يغوي رؤوس الاموال والتجار إلى الانتقال إلى مناطق اكثر فائدة وأمناً في المناطق المحررة، وعرفت المدينة ركوداً خطيراً وصل إلى حد توقف الحياة العامة فيها تماماً بعد الغروب، واغلقت كثير من المتاجر ابوابها خشية المصادرة من الديون والضرائب المتراكمة، وخصوصاً في ظل المقاطعة العربية

والاسلامية، وتراجع مستوى مواكبة هذه الفنادق للمتطلبات الدولية للسياحة، ورغم ان القدس العربية تحتضن جميع الآثار الدينية والتاريخية للأديان السماوية الثلاثة، إلاّ انها لا تجني من عائدات السياحة والحج سوى ٥٪ فقط من هذه العائدات.

ما العمل؟

أمام هذا الواقع فإن سكان القدس الأبطال مصرون على الدفاع عن مدينتهم المقدسة، ويعتبرون انفسهم مرابطين على هذه الأرض التي باركها الله من حول المسجد الأقصى والصخرة المشرفة، نيابة عن امتهم العربية والإسلامية، بل والمؤمنين جميعاً، وعلى العالم الاسلامي ان يتحمل مسؤولياته في انقاذ المدينة المقدسة اليوم قبل الغد حيث ينهمك اعداؤنا في تثبيت الأمر الواقع، حتى لا نجد غداً ما نفاوضهم من اجله، وهذا لا يتوفر بالتغني بأمجاد القدس وتاريخها العريق ومكانتها المقدسة، وتداول بطولات اطفالها العزل في امجادنا واشعارنا، لأن ذلك وحده لا يقودنا إلاّ إلى النواح على اطلالها في المستقبل القريب.

بل إننا مدعوون إلى وضع مخطط عملي شامل ينظر للقدس نظرة كلية شاملة، كمدينة لها مستقبل لا بد ان يكون واعداً بما يؤهلها لأن تؤدي الرسالة السماوية التي وضعها الله فيها، قبلة روحية لكل المؤمنين من شتى بقاع الأرض، وعاصمة للدولة الفلسطينية التي لا بد ان تسود فيها القيم القدسية من الإخلاص لله، والتسامح المفضي إلى التعاون الهادف لإسعاد البشر.

وكالة بيت مال القدس الشريف

وقد كان لجلالة الملك الحسن الثاني عاهل المملكة المغربية شرف جمع شمل الأمة الاسلامية عام ١٩٦٩ على اثر حريق المسجد الأقصى، فقد بادر جلالته باعتباره مفوضاً من العالم الإسلامي لرئاسة لجنة القدس إلى اقتراح تشكيل هيئة متخصصة من العالم الإسلامي تضطلع بمهمة توفير الدعم اللازم لصمود القدس ومقاومته مخططات التهويد، واقترح جلالته نظاماً اساسياً لهذه الهيئة التي اختار لها اسم «وكالة بيت مال القدس الشريف» تكون مهمتها حصر الاحتياجات الضرورية لمدينة القدس وتحسيس العالم الاسلامي بواجباته للنهوض بهذه الاحتياجات ووضع الخطط العملية اللازمة لتلبيتها على ارض الواقع، وبعد ان اقر النظام الأساسي في مجلس وزراء خارجية العالم الإسلامي وصودق عليه في الدورة السادسة عشرة للجنة القدس في مدينة إفران عام

١٩٩٧، جاءت الدورة السابعة عشرة في آخر تموز/يوليو ١٩٩٨ لتطلب إلى صاحب الجلالة تفعيل وكالة بيت مال القدس الشريف، وفي نفس الدورة وطبقاً للنظام الاساسي للوكالة قام جلالته بتسمية المدير العام، والذي صودق على تعيينه بالاجماع، وقامت الحكومة المغربية بتجهيز مكتب الوكالة في الدار البيضاء، والذي استكمل هيكلته وأنظمته في وقت وجيز، وبدأ فوراً بحصر جميع احتياجات مدينة القدس من سكن، وتعليم وصحة وترميم المساكن والدفاع القضائي عن الممتلكات وتشجيع الاستثمار في المدينة المقدسة، وتنظيم الرحلات لزيارة المقدسات في القدس الشريف انطلاقاً من الأراضي المحررة في فلسطين، وقد سارعت المملكة المغربية مشكورة إلى وضع اللبنات الأولى في صرح هذا البيت، كما بادرت بعض المؤسسات المغربية مشكورة إلى القيام بواجبها بمجرد الحصول على رقم حساب الوكالة في المصارف المغربية «بنك المغرب».

ولما كانت لجنة القدس في اجتماعها الأخير في المغرب في دورتها السابعة عشرة أواخر تموز/يوليو ١٩٩٨ قد حثت الدول الاسلامية على تقديم المزيد من الدعم للمؤسسات الوطنية الفلسطينية والشعب الفلسطيني لتمكينه من حماية المقدسات الإسلامية والمسيحية، والمحافظة على مدينة القدس الشريف وتراثها الحضاري والتاريخي والديني، وتعزيز صموده ومقاومته للإحتلال الاسرائيلي وللمخططات الاستيطانية، (توصية رقم ١١) ودعت الدول الأعضاء ومؤسسات التمويل والبنوك والصناديق الاسلامية والشركات والأفراد إلى تقديم المساعدات السخية لدعم بيت مال القدس الشريف وتنظيم حملات تبرع على المستوى الشعبي لصالح مدينة القدس الشريف، حتى تتمكن المؤسسات والدوائر المقدسية من الاستمرار في أداء دورها في مساندة ودعم صمود ابناء المدينة المقدسة في وجه الاحتلال. (توصية رقم ١٢)، ودعت وكالة بيت مال القدس إلى اتخاذ الاجراءات لمباشرة مهامها المنصوص عليها في نظامها الأساسي بما في ذلك جمع التبرعات، (توصية رقم ١٦) فإننا نرجو ان تكون هذه الندوة الخيرة حول مستقبل القدس الشريف بداية انطلاق عملية، تحفز الجميع على ايجاد الآليات الفاعلة لتنمية صندوق الوكالة لتمكينها من القيام بالواجبات وتحقيق الآمال التي يعلق عليها مؤتمر وزراء خارجية العالم الإسلامي ولجنة القدس، والمبادرة من الآن بتشكيل لجنة إسلامية أو لجان قطرية في جميع أنحاء العالم الاسلامي، لجمع

التبرعات وإتاحة الفرصة أمام المؤسسات والشركات والبنوك والمؤمنين جميعاً، بالمساهمة في إنقاذ مستقبل القدس لترجع كما كانت حاضرة اسلامية وعاصمة فلسطينية حرة مزدهرة لدولة فلسطين المستقلة، وما ذلك على الله بعزيز.

القدس والتطلعات العربية والإسلامية

تعقيب الأخ تيسير قبعة
نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

لجنة القدس، دورها.. وتطلعاتها

مما لا ريب فيه ان قرار انشاء «لجنة القدس» كان قراراً حكيماً، وجاء تلبية لضرورة عربية وإسلامية، نظراً للتحديات المتعاظمة التي باتت تواجه مدينة القدس، جراء السياسات التهويدية والعنصرية المتبعة من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلي.

وتخصيص مدينة القدس - مدينة السلام وملتقى الديانات السماوية الثلاث - بلجنة تسمى بإسمها انطوى على معانٍ ودلالات ذات قيمة سياسية ومعنوية كبرى، أولها تكريس عروبة القدس واسلاميتها وتوسيع قاعدة الدول والشعوب وتوسيع قاعدة الدول والشعوب المساندة والمدافعة عن الحق العربي الفلسطيني والإسلامي فيها، اضافة إلى انها اي خطوة التشكيل - كانت خطوة ذكية لكون القدس وما تمثل من اهمية دينية وتاريخية وحضارية وثقافية في الوجدان الشعبي العربي والإسلامي وهي نقطة جامعة وموحدة لكل القوى والشعوب والحكومات، عدا عن دورها في لفت أنظار الرأي العام العالمي لطبيعة الأخطار والتهديدات التي تواجهها هذه المدينة والتي تطال ليس فقط المقدسات الإسلامية بل كذلك المقدسات المسيحية التي تعرض العديد منها للمضايقات ومحاولات مصادرة بعض املاك الكنائس والأديرة. . . .

ويمكن تلمس دور «لجنة القدس» من خلال المقررات والتوصيات والسياسيات التي اقرت في اجتماعاتها ودوراتها المتعاقبة واخرها الدورة «١٧» التي عقدت في الدار البيضاء في الفترة الواقعة ما بين ٢٩ - ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٩٨، حيث تضمن البيان الختامي الصادر عن هذه الدورة مطالبة المجتمع الدولي ومجلس الأمن بوضع قراراته بشأن حماية القدس ووضعها موضع التنفيذ إلى جانب وضع آلية لتنفيذ قراره الأخير رقم ١٠٧٣ للعام ١٩٩٦ . كما دعا البيان حاضرة الفاتيكان إلى رفض الاعتراف بالقدس

عاصمة لإسرائيل، وأيضاً دعوته جميع الدول التي تقدم مساعدات مالية واقتصادية لإسرائيل إلى وقف مساعداتها التي تستخدم في تنفيذ مخططات استعمارية استيطانية في الأراضي العربية المحتلة.

وفي خطوة لا تخلو من دلالة، حثت لجنة القدس في بيانها الدول الاسلامية التي شرعت في اتخاذ خطوات تجاه العلاقة مع اسرائيل على اعادة النظر في علاقاتها معها بما في ذلك اقفال البعثات والمكاتب التمثيلية والتجارية حتى تنصاع اسرائيل إلى قرارات الأمم المتحدة وارادة المجتمع الدولي وتنفذ الاتفاقات والتعهدات والالتزامات التي توصلت إليها الأطراف المعنية بعملية السلام.

واذا ما اعتبرنا كل ما سبق يندرج في اطار الدعم والإسناد المعنوي والسياسي والإعلامي، فإن تشكيل لجنة الوصاية لبيت مال القدس الشريف وتعيين مديراً له انطوى على توجهات عملية لها قيمة هامة جداً فيما لو تحقق هذا المشروع وبوشر في اخراجه إلى حيز الممارسة بشكل فعلي، لأنه يعني وضع سياسيات مالية استثمارية تستهدف مواجهة المخطط الصهيوني على الأرض ووضع المرتكزات العملية التي ستوقف الزحف الاستيطاني الممتد كسواد الليل في قلب المدينة ومحيطها. وحين نتحدث عن التطلعات المستقبلية للجنة القدس، فإننا ننظر للبعد العملي المالي المباشر الذي شكل ثغرة كبيرة في سياسات المواجهة العربية والإسلامية وتطوير هذا الجانب وتفعيله ليرقى إلى دور السند العربي الإسلامي لمواطني مدينة القدس، بإعتباره الهدف الأساس في المرحلة المقبلة.

أن تفعيل الدور التعبوي والتحريضي في العالمين العربي والإسلامي، وايصال قضية القدس إلى الساحة الدولية وخوض المعركة السياسية مع اسرائيل على قاعدة كسب التأييد والتعاطف مع الحقوق العربية والفلسطينية سيبقى تحدياً من التحديات التي يجب ان تخوضها لجنة القدس، ومعركة من هذا القبيل تحتاج إلى خطط وبرامج واستعدادات، وتحتاج أيضاً إلى نظام عمل وآلية متابعة مختلفة عما هي عليه الآن، لكي تقترن الأقوال بالأفعال، وتترجم القرارات إلى خطط وسياسات عملية تكتسب صفة الديمومة.

منظمة التحرير الفلسطينية وتوجهاتها بشأن القدس:

معركة القدس احتلت موقعاً وقدراً كبيراً من الاهتمام في سياسات وتوجهات منظمة

التحرير الفلسطينية يمكننا ذكرها بتكثيف وايجاز على النحو التالي:

أولاً: المعركة الأولى التي خاضتها منظمة التحرير الفلسطينية على الساحة الدولية بإسناد من الدول العربية والإسلامية والدول الصديقة في مجموعة عدم الانحياز والمنظومة الاشتراكية سابقاً تمثل في رفض القرار الاسرائيلي بضم مدينة القدس الشرقية وتطبيق القوانين الاسرائيلية عليها، وما زالت القرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة ومجلس الأمن سلاحاً في يد منظمة التحرير والشعب الفلسطيني في مواجهة الاجراءات الاسرائيلية التهويدية، وكلنا أمل ان تنتصر ارادة المجتمع الدولي في ارغام اسرائيل على احترام تلك القرارات والتقيد بها.

ثانياً: التمسك بمدينة القدس كعاصمة للدولة الفلسطينية العتيدة، وتأكيد ذلك في ادبيات ومقررات المجالس الوطنية المتعاقبة وفي الخطاب السياسي والاعلامي، والحركة السياسية والدبلوماسية على الساحتين العربية والدولية، وتجسد هذا أيضاً في وثيقة الاستقلال الصادرة عن المجلس الوطني في العام ١٩٨٨ م.

ثالثاً: التصدي للسياسات الاسرائيلية على الأرض عبر دعم وإسناد المؤسسات الفلسطينية القائمة «كاللجنة الاسلامية العليا» التي لعبت دوراً كبيراً وفور احتلال المدينة المقدسة في ادارة شؤون المقدسات والمدارس والجمعيات وحفظها وقامت بفضح السياسات الاسرائيلية الهادفة لتخريبها والعبث فيها، واقامة العدد من المؤسسات والبنى الوطنية كالنوادي والجمعيات واللجان الوطنية المختلفة، وبالمحصلة يمكن الجزم أن منظمة التحرير نجحت في صياغة سياسة مواجهة وطنية ناجحة في وجه السياسات الاسرائيلية ولا أدل من ذلك على كسب معركة التعليم ورفض القرار الاسرائيلي بفرض المنهج الاسرائيلي على مدارس وطلاب القدس الفلسطينية.

رابعاً: اثارة اهتمام الرأي العام العربي والاسلامي وكذلك الرأي العام العالمي للمخاطر المترتبة على السياسات الاسرائيلية التهويدية، ومناشدة الشعوب والحكومات الشقيقة والصديقة الوقوف إلى جانبها في التصدي لهذه السياسات، وقد نجحت المنظمة في ايصال الموقف الفلسطيني إلى المحافل الدولية، وتجلى ذلك في استصدار مواقف الشجب والاستنكار للممارسات الاسرائيلية وتأكيد مواقف التضامن والتأييد للشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية، وأكثر من مرة وجدت اسرائيل نفسها معزولة أمام استنكار العالم ورفضه لسياساتها العنصرية والاحتلالية والاجلائية في القدس والوطن الفلسطيني.

خامساً: بعد توقيع اتفاق اوسلو وعلى ما يبدو نتيجة حسابات سياسية غير مدروسة، يقابلها خطة اسرائيلية خبيثة تدرك ما تريده حصل خلل في معركة القدس، حيث بات الطرف الإسرائيلي الذي يتخذ من السلام غطاء لسياساته التهويدية في القدس يمتلك زمام المبادرة ويفرض وقائعه على الأرض لاستباق نتائج المفاوضات، فيما الطرف الفلسطيني الذي بقي متمسكاً بالقدس كعاصمة للدولة الفلسطينية اسقط استراتيجية في المواجهة الدائرة حول القدس ومستقبلها واستبدلها بسياسة خجولة تقوم على رد الفعل والتحشيد الدولي العربي الذي لم يتجاوز حدود الاستنكار والرفض فيما السياسات الاسرائيلية مستمرة ومتواصلة على الأرض، وعلى هذا الصعيد اصدرت العديد من الندوات وورشات العمل توصيات كثيرة من ابرزها اعادة بناء موقف فلسطيني خاص بمدينة القدس يستند إلى ارادة سياسية في المواجهة خصوصاً وأن الاسرائيليين استطاعوا خلال السنوات الخمس من عمر اتفاق اوسلو ان يحققوا من خططهم التهويدية اكثر مما حققوه طيلة سنوات الإحتلال، وهذا ما أكده النائب المقدسي حاتم عبد القادر وعدد من باحثي بيت الشرق الفلسطيني وجامعة القدس.

القدس في ادبيات المنظمات الإسلامية:

منظمة المؤتمر الإسلامي تعتبر من ابرز التجمعات الإسلامية والعربية على المستوى الاقليمي، اهتماماً بموضوع القدس نظراً لمكانة القدس الدينية في الوسطين العربي والإسلامي، وليس مصادفة انشاء هذه المنظمات في العام ١٩٦٩ إثر محاولة احراق المسجد الأقصى في ٢١ آب/اغسطس ١٩٦٩ على يد متطرف اسرائيلي من اجل تطهير «معبد الهيكل»، حيث قرر الرؤساء الذين اجتمعوا لمواجهة التهديد الإسرائيلي الذي يهدد ثالث الحرمين تشكيل منظمة تهدف إلى اعطاء دفع للتضامن الإسلامي بين الدول الأعضاء.

وينص ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي الذي اقر في العام ٧٢ على ان إحدى المهمات الرئيسية للمنظمة هي تنسيق كل الجهود من اجل انقاذ الأماكن المقدسة في القدس ودعم قضية الشعب الفلسطيني ومساعدته من اجب استرجاع حقوقه وتحرير ارضه.

منذ تأسيسها لعبت منظمة المؤتمر الإسلامي دوراً سياسياً داعماً، حيث تضمنت القمم المتعاقبة لها مواقف مؤيدة للحق الفلسطيني وشاجبة لكل الممارسات الاسرائيلية في القدس وعموم الأراضي المحتلة. ولا يفوتنا التنويه ان المنظمة انشأت في العام

١٩٨٢ مكاتب اسلامية لمقاطعة اسرائيل اقتصادياً وإسناد الشعب الفلسطيني واتفق على تخصيص «صندوق الأقصى» لجمع الأموال ومساعدة المقدسيين الفلسطينيين، لكنه بقي فكرة للأسف دون تنفيذ.

ومع اشتداد الهجمة الاستيطانية الاسرائيلية وقفت منظمة المؤتمر الاسلامي امام هذه التطورات، وعقدت دورة استثنائية في اسلام اباد كرست اعمالها للاستيطان في القدس ومجمل الممارسات الاسرائيلية، وفي قمة طهران اخذت قضية القدس وتطور الاوضاع فيها الاهتمام الأكبر من مداولاتها.

وفي الدورة الخامسة والعشرين لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي التي عقدت في الدوحة آذار/مارس الماضي نالت قضية القدس وفلسطين قسطاً مهماً من القرارات وتم التأكيد ان «قضية القدس وفلسطين هي قضية المسلمين الأولى».

وفي التقييم النهائي فإن منظمة المؤتمر الاسلامي وبقراءة مجردة وموضوعية اعطت للقضية الفلسطينية والقدس اهتماماً ملحوظاً في مداولاتها وقراراتها، ولكنها بقيت قرارات غير منفذة أو في الإطار المعنوي دون ان تتحول إلى قوة فعل تدفع بمليار مسلم إلى الاصطفاف والدفاع عن القدس مادياً ومعنوياً، وهذا الأمر يحتاج إلى وقفة جادة من قبل المنظمة ذاتها، وعلى قاعدة الوضوح والصراحة والشفافية، لحل اشكالية باتت قائمة في ذهن كل مسلم وعربي، وهي قرارات جيدة ومساندة معنوية عالية، ولكن في واقع الممارسة والفعل والضغط، فالأمر مختلف تماماً، ولا يختلف اثنان ان القدس والمقدسات وفلسطيني القدس يحتاجون اليوم إلى سند حقيقي يثبتهم على ارضهم ويحمي ديارهم وأملاكهم ويحفظ قدسهم، ويخلصها من دنس الاحتلال، ومليار مسلم قادرون على فعل الكثير اذا ما قورنوا بعدد الجاليات اليهودية التي تدعم الاستيطان والمستوطنين وهي لا تتجاوز بضعة ملايين؟!!

تعقيب:

السيد ايفان هندريك صحفي اميركي

اشكركم بالنيابة عن السيد مايكل سابا الذي انوب عنه اليوم وخاصة الشكر الجزيل للدكتور طيار وللدكتور شحادة. عدت تواً من واشنطن واحمل انطباعات من هناك اعتقد انه يوجد اختلاف كبير في وجهات النظر بين الرئيس الاميركي بيل كلينتون ورئيس الوزراء الاسرائيلي بينيامين نيتانياهو، بشأن كيفية تطبيق اتفاقات واي ريفر، ليس لدي الوقت الكافي لتقديم تفاصيل حول هذا الموضوع. إلاّ ان احد الاشياء المهمة المحسوسة هي رغبة كلينتون بمساعدة يهود براك في حملته الانتخابية ضد بينيامين نيتانياهو. وما حدث من فضيحة التجسس في اسرائيل على غرار ما حصل في ووتر غيت للحصول على الخطة الاستراتيجية لحز ب العمال. الحدث الثاني الذي وقع هو ان السيدة الاميركية الاولى هيلاري كلينتون ومن مدينة نيويورك التي تعتبر تقليدياً منطقة التأييد والنفوذ اليهودي لاسرائيل، اعلنت تأييدها لتأسيس الدولة الفلسطينية وتعرضت للضغوط للتراجع عن تصريحها هذا بعد ان حاول الرئيس كلينتون التخفيف من مفعوله لكن لا ادري اذا كان بمستطاعه ان يفعل شيئاً مفيداً خاصة بعد تصريح السلطة الفلسطينية بأنها تنوي اعلان الدولة الفلسطينية ويجب ان تكون القدس عاصمة لفلسطين وهناك قراراً دولياً بهذا الشأن وبنفس الوقت وكما تعلمون ان اسرائيل هي الدولة الوحيدة التي تأسست بقرار من الأمم المتحدة على اية حال لا بد من ايجاد حلول، احد هذه الحلول هو ان تكون القدس عاصمة لفلسطين وهذا غير ممكن في الوقت الحاضر بسبب عنجهية منطق القوة الاسرائيلية أولاً، وثانياً لأن دول المنظمة الدولية لا تؤيد ذلك وكانت بعضها قد دعمت اسرائيل وساعدتها وهي تحميها اليوم بعدة طرق كما حمتها في الماضي، اتذكر عندما كنت عضواً في جمعية الدفاع عن حقوق الانسان الفلسطيني عام ١٩٨٥ وذهبت إلى الاردن للالتقاء بالرئيس ياسر عرفات وفي تلك الفترة اخرجت منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، السؤال هو كيف يتم تنفيذ ذلك ؟ يجب ان نتعلم من

دروس التاريخ، اعتقد ان واي ريفر نشكل محطة محرجة بالنسبة للاسرائيليين. لكن هناك شيء ما أرغمهم وهو مثابرة ومقاومة منظمة التحرير الفلسطينية لكن العامل الأهم الذي دفع نحو الأمام هو الانتفاضة. فالانتفاضة غيّرت من ديناميكية الموقف، أطفال في دوامة، هذه صورة لصبي فلسطيني يقذف بحجارة نحو الهليكوبتر وهي صورة جميلة تعكس طبيعة المعركة. ان اطفال الحجارة هم الذين اقنعوا العالم بما تسير عليه القضية الفلسطينية ولهذا يمكن من خلال صور اخرى تكوين فكرة عن وضع الضفة الغربية وغزة المحتلتين لدى العالم الغربي، اعتقد ان هذه الوسيلة تعطي فكرة عن حق الشعب الفلسطيني في مقاومة قوات الاحتلال لأنه يقمع بشدة من قبل قوات الأمن ويوضع في السجون، وتهدم بيوته بالبولدزرات وفي النهاية تظهر رواية عنه تنافي مبادىء حقوق الانسان، وتقدم الفلسطينيين كإرهابيين وشعب عنيف، اعتقد ان هذه هي الصورة التي قدمتها وبثتها وسائل الاعلام الغربية مثلما قدمتها هوليوود وفي المسلسلات التلفزيونية.
أطفال الانتفاضة قدموا صورة أخرى جديدة ومغايرة للرأي العام الغربي، بعد ان كانوا قد قدموا في الصورة القديمة في جميع المخيمات كلاجئين ولأن الشعوب يمكن ان ترى ما اذا كان بوسع الاطفال ان يقتلوا جنود الاحتلال، وهذا يعطي تصوراً واضحاً لطبيعة الصراع، وهذا درس مهم للعالم يعكس لا شرعية الاحتلال واعتقد ان هذا ما يجب علينا تقديمه واظهاره بوضوح اي تبيان لا شرعية احتلال القدس واطلاع العالم عليها واود ان اناقش ما اذا كان ذلك مستحيلاً. في كل عام يحتفل ملايين المسلمين بيوم الإسراء والمعراج الذي يروي رحلة النبي محمد إلى السماء من القدس، ولذلك يبدو واضحاً الاهمية المقدسة لبيت المقدس بالنسبة للمسلمين واهم شيء يقوم به المسلم في هذه المناسبة هو زيارة المسجد الاقصى في القدس، والحال ان المسلمين ليسوا احراراً اليوم في القيام بذلك، بالرغم من كونه عمل شرعي وممارسة مقدسة.
ويمكن مقارنة قدسية المسجد الأقصى بقدسية مكة، لقد انفق خادم الحرمين الشريفين الكثير بغية جعل المسجد النبوي قادرا على استيعاب ملايين المسلمين كل سنة الذين يأتون لزيارة مكة المكرمة والمدينة المنورة. عندما كنت صبياً يافعاً ولم أكن افهم أي شيء عن الاسلام قرأت كتباً عن العرب ككتاب مايكل ماكس وزيارته لمكة التي وضعته بمساس مع الفلسفة الاسلامية التي نقلته من فلسفة التعصب والحقد إلى فلسفة التسامح وان تجربته في مكة غيّرته كلياً. ولهذا اعتبر ان هذا أمر مهم. وهذا باعتقادي امر يهم

كل مسلم وهو ما لم تطبقه سلطة الاحتلال للأماكن المقدسة الاسلامية ولم تسمح للمسلمين بممارسة شعائرهم الدينية المقدسة، اذ ان الاحتلال اللاشرعي للقدس من قبل الاسرائيليين حال دون حرية ممارسة العبادات والشعائر الدينية لا احد يجهل ان القدس من اهم المدن الدينية المقدسة وهو رمز للظلم والقمع والاضطهاد الديني الذي تمارسه سلطات الاحتلال فيها. ولو ادرك الاسرائيليون اهمية هذه المدينة حقاً بالنسبة للعالم الاسلامي لأدركوا اهمية حرية الممارسات الدينية واعتقد ان هذا هو ما يجب ندافع عنه وان نتوجه لوسائل الاعلام ونشرح ذلك. وكما قلت، يتعين على الفلسطينيين، إلى جانب التعامل مع وسائل الاعلام ان ينظموا حملة جادة تكشف للعالم الممارسات الاسرائيلية ضد المسلمين، وعلينا نحن ان نتحرك لتقديم صورة جديدة من خلال عرض صور اطفال الحجارة على العالم الغربي ليفهم بدوره ما هي حقيقة الصراع الدائر في فلسطين. على غرار النهج الذي سار عليه غاندي ومارتن لوثر كنغ، اعتقد اننا نحتاج إلى حركة عالمية سلمية في جميع انحاء العالم تتظاهر وتحتج وتفضح وتنشر صورة جديدة وتوضح اهداف التحرك الاسلامي وماهية هذا التجمع الاسلامي. احدى الافكار المقترحة هي خلق كراسٍ للدراسات الاسلامية، الاف الطلبة والتلاميذ من القدس واماكن اخرى من فلسطين يمكنهم الالتحاق بهذه المؤسسات المنتشرة في العالم ليروا العالم ان الجزء الاكبر من الشعب الفلسطيني ليس في ارضه بسبب الاحتلال الاسرائيلي ويفضحوا الممارسات اللاشرعية الاسرائيلية والاضطهاد الديني. واعتقد انه يمكن تنظيم حملات في جميع انحاء العالم الاسلامي لخلق تحرك جماهيري يجوبون به العالم حاملين معهم قضيتهم ويحاولون الذهاب إلى القدس للاحتفال بذكرى الاسراء والمعراج واذا منعتهم السلطات الاسرائيلية يقولون سنعود في العام القادم إلى القدس للاحتفال بذكرى الاسراء والمعراج، وهكذا. هناك امكانات اخرى وافكار يمكن لهذا المؤتمر ان يدرسها ووضع خطط وبرامج تستغل صورة اطفال القدس وهو يتوجهون للعالم ويخاطبونه اننا اطفال الاقصى ولا يحق لنا دخوله وهكذا تصل الرسالة للعالم، ولو حققتم ما تصبون إليه وحصلتم على مدينة القدس مفتوحة وعاصمة لفلسطين يمكن للعالم تخيل المنافع التي ستنتجم عن ذلك خاصة بالنسبة لشعوب العالم الاسلامي التي سيكون بوسعها الدخول بحرية إلى الأماكن المقدسة الاسلامية في القدس دون قيود أو شروط أو تقييدات. اعتقد ان من الواضح بالنسبة لهذا المؤتمر ان عالم السلام يجب ان

يسود القدس واعتقد ان ما يتعين علينا عمله هو مساعدة المقدسيين على تحقيق حريتهم وهويتهم أولاً. وشكراً.

مناقشة عامة:

الدكتور ابراهيم:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي أرسل إلى الاقصى وانطلق منها إلى السماء.

الحقيقة اننا نجتمع في هذا المكان المبارك الطيب وتحت رعاية جلالة الملك الحسن الثاني في موضوع في غاية الاهمية ويلامس قلب كل مسلم. الا وهو مستقبل القدس وكنت اتمنى ان يكون الموضوع اوسع وان يشمل مستقبل فلسطين وليس فقط القدس العربية، لا بد ان يمتد الشكر للاخوة الذين اشرفوا على هذا المؤتمر القيم. هناك امور ونقاط محددة ارجو ان يتسع صدر اخواننا لها وهو التركيز على ان هذه القضية قضية عقدية تلامس وجدان كل مسلم ويجب ان ينطلق المفاوض الفلسطيني والمفاوض العربي من هذا المنطلق. وكم يحزننا ان يتجه المفاوض الفلسطيني أو العربي بوجهه إلى العالم العربي والاسلامي باكياً وشاكياً إلاّ أنه بالوجه الآخر يجالس ويفاوض الطرف الآخر، الطرف اليهودي ويقدم له الكثير من التنازلات. هذه الازدواجية في المواقف في الحقيقة تثير الحزن في العالمين العربي والاسلامي. بالامس اشار السيد ياسر عرفات إلى ان هذه القضية تمر بنفق مظلم فلماذا تمر بهذا النفق المظلم ؟ لأن السراج الذي دخلنا به في هذا النفق لم يكن سراجاً على هدى من كتاب الله وسنة رسول الله (ص). فاذ اردنا ان يكون لهذه القضية من مخرج، ونستفيد من المخزون الكبير في جسم الأمة الاسلامية، وهو مخزون محبة فلسطين ومحبة القدس، فعلينا ان ننطلق من هذا المخزون. وأنا اعتقد ان الامور لن تنتهي فعلاً عند هذا الحد إلاّ اذا ما غيّر المفاوض الفلسطيني والعربي وان يتفقا على موقف موحد وينطلقون من ارضية عقدية اسلامية كما ينطلق منها اليهود وإلا فأمرنا إلى ضياع وجزاكم الله خير.

الاستاذ على مصطفى:

اريد ان اتحدث في قضية واحدة. أولاً موضوع الحوار الاسلامي المسيحي، وهو موضوع على غاية من الاهمية، حيث من خلاله يتبين بعض الاخوة والاصدقاء، مكانة القدس عربياً وفلسطينياً. ان هذا الموضوع جارٍ في بعض البلاد واعطى نتائجه الكثيرة، واتمنى ان تتخذ

توصية في هذا الموضوع، القدس هي عاصمة فلسطين، وهي عاصمة عربية ومفتوحة للاخوة جميعاً، النقطة الثانية، اود ان اتقدم بالشكر لايفان هندريك على ما تحدث به وقد شعرنا جميعاً بالنشوة صدقاً عندما قال بأن اطفال الحجارة هم الذين اقنعوا العالم بما تسير عليه القضية الفلسطينية. وشكراً.

احد الحضور:

عندي سؤال لمعالي الاستاذ فيصل الحسيني نعرف ان مؤسسات القدس تواجه الآن محنة كبيرة وبخاصة في مجالي التعليم والصحة كيف تعالجون هذه القضية، وكذلك اتوجه للاخ الفاضل الاستاذ ابراهيم بالنسبة لليكود وحزب العمل، كلاهما يقفان جنباً إلى جنب في موضوع القدس فلا خلاف بينهما بل ان حزب العمل الذي يبدي مرونة هو في الواقع مؤسس جميع المستوطنات وسانٍ لجميع القوانين التي نعاني منها الآن وشكراً.

الاستاذ فيصل الحسيني:

بخصوص موضوع التعليم والصحة. في الواقع، وانت اشرت إلى النقطتين الاكثر اهمية بالفعل، بالنسبة لمؤسساتنا الفلسطينية، نعم تواجه مؤسساتنا مشكلة كبيرة جداً. الصحة على سبيل المثال، والتي كانت تعتمد في القدس على دخلها بنسبة ٨٠٪ من القادمين إليها من الضفة الغربية والقطاع، و٢٠٪ على ابناء الشعب المقدسي، ولكن بالحصار المضروب على القدس فقدنا ٨٠٪ تقريبا من زبائننا ودخلنا في مجال الصحة والـ ٢٠٪ الباقية، وبفعل القرار الاسرائيلي بأن الفلسطيني في القدس ملزم بأن يكون عضواً في الصندوق الصحي الاسرائيلي، اصبحت الـ ٢٠٪ بدورها مهددة. ما نفعله الآن في الواقع هو محاولة اعادة تنظيم الصحة في القدس بعد اعادة ترتيب المستشفيات الموجودة بين ايدينا وهي خمس مستشفيات تشكل مستشفى واحد، وان نحاول من خلال هذا الوضع الجديد ان نخفض المصروفات ونزيد من القدرة على الاداء. نفس الشيء بالنسبة للتعليم، اي محاولة اعادة ترتيب البنية التعليمية ولكن مرة اخرى اقول بأن المشكلة التي نواجهها في الواقع هي القضية المادية، أو القضية التمويلية، بدون ان يكون هناك تمويل كاف لا يمكن لهذه المؤسسات إلاّ ان تعيش لبضعة اسابيع أو بضعة سنوات وبعدها سيكون مآلها إلى السقوط اذا لم يتوفر لها الدعم الكافي.

احد الحضور:

بخصوص نقطة موقف العالم العربي والاسلامي من القدس، حتى من وجهة نظر اصطلاحية أو ان اسأل السيد فيصل الحسيني بصفة خاصة، وكذلك كل المشاركين: ما الذي يقصدون بالحديث عن السيطرة الاسرائيلية وما الفرق عن السيادة الاسرائيلية، هناك بروفيسور في اميركا هو البروفيسور اوستيكو الذي له نفس الموقف، ما احاول ان اقوله هو انه، يوجد اليوم بعض القوى التي كانت في السابق تابعة للاردن، تعمل داخل القدس الشرقية، بعض المدارس

ومؤسسات الوقف، ومن وجهة نظر بعض الشخصيات الفلسطينية من الناحية القضائية أو القانونية، فإن المواطنين الفلسطينيين يرفضون ان يصبحوا مواطنين اسرائيليين، مثل جميع الفلسطينيين المقيمين داخل اسرائيل والمولودين بعد عام ١٩٤٨، بل اختاروا وصوتوا للسلطة الفلسطينية. اذا كان هذا هو الواقع فان بوسع اسرائيل ان تدعي أن كل القوى لا تذعن للمفهوم الاسرائيلي للحل، وأنا اعتقد ان العكس ممكن وان من صالح العرب في اسرائيل ان يحصلوا على الجنسية الاسرائيلية لو اتيحت لهم مثل هذه الفرصة، انه مجرد اجراء اداري، اذا قرأتم بعناية القوانين الاسرائيلية تجدون دائماً تعاليم قانونية ادارية، اسرائيل لا تقبل بأي حل لا يتلائم مع مصالحها لانها لا تريد تسليم شيء وتريد حتى الحصول على اراضي الضفة الغربية برمتها، عندما يتحدثون بمقولة «الضم» فهم بصورة ضمنية وغير مباشرة يقولون ان الضفة الغربية ليست ارضاً مضمومة. وهم يعيشون تناقضات ولا احد يستغل هذه التناقضات. فلو قسمت القدس اليوم ادارياً قسماً للعرب وقسماً للاسرائيليين، ستكون أيضاً موضوعاً للمفاوضات.

الاستاذ فيصل الحسيني:

في الواقع جواباً على هذا الموضوع اقول نعم، اعتقد ان ما يوجد بالقدس هو سيطرة اسرائيلية، على القدس الشرقية وليس ممارسة حقيقية للسيادة على القدس الشرقية. وذلك لسبب رئيسي وهو هذا الوجود الفلسطيني الثقيل في هذه المدينة، لكن الخطورة تكمن في ان اسرائيل بدأت في الآونة الأخيرة أو في السنوات الخمس الأخيرة، باتخاذ خطوات لإعادة العجلة إلى الوراء في محاولة لفرض سيادة في هذه المدينة وليس مجرد اتفاقات سيطرة كما هو حاصل في البداية. اما من ناحية القانون الدولي، نعم هناك من يقول بالفعل ان اسرائيل لا تمارس سيادة في القدس وإلا لكان عليها ان تعتبر ان كل من كان موجوداً في القدس هي ورثته وبالتالي على الفلسطينيين الموجودين في القدس ان يكونوا اسرائيليين. فعدم تطبيقها حتى هذا المبدأ يضر ويضرب مصداقية طرحها بأن هناك سيادة لها في القدس.

الاستاذ عبد الله كنعان

ان ما تفضل به الاستاذ فيصل الحسيني اقترح ان يدرس جيدا ما تفضل به يدمي القلب ٢٠٠ مليون دولار فقط تحتاجها مدينة القدس للمحافظة على عروبتها وصمود سكانها. بيت مال القدس، منظمة رابطة العالم الاسلامي، ملياديرو العرب، أين هم من توفير ٢٠٠ مليون دولار سنوياً فقط، للمحافظة على القدس كم ستكلفنا القدس اذا ذهبت ؟ شكراً

الاستاذ فيصل الحسيني

يا ليت ان تكون الدول العربية جميعاً ان تتفق بان نخوض معركة القدس، نعتبر اننا خضنا معركة القدس بسعر ٤ طائرات فانتوم. فلنخسر سنوياً ٤ طائرات فانتوم، لتغطية احتياجات القدس دون ان نخسر ٤ طائرات.

رئيس الجلسة د. عبد العزيز خوجة

اعتقد ان الاستاذ فيصل الحسيني اختزل الأمر برمته بهذه الكلمة الوجيزة البسيطة والمعبرة أنا اعرف ان هذه القضية مهمة جداً فقضية القدس تمس شغاف كل قلب، وتمس ضمير كل انسان حي لذلك لا يسعني هنا، والوقت قد داهمنا، إلاّ ان اتقدم بالشكر الجزيل لجميع الذين تفضلوا بالتحدث في هذه الجلسة من مداخلين ومناقشين واشكر جميع الحضور واكرر شكري للحكومة المغربية قيادة وحكومة وشعبا واكرر شكري لمركز الدراسات العربي الاوروبي برئاسة الدكتور الطيار ومعاونيه الممتازين جداً. ولكل من ساهم في تنظيم هذا المؤتمر الفريد. شكراً جزيلاً ونتمنى للقدس ان تبقى دائماً حرة وان تتحرر من اغلالها وتعود مرة اخرى محيطها العربي الاساسي وتفلت من ايدي مغتصبيها. شكراً جزيلاً، وترفع الجلسة.

الجلسة الرابعة

مستقبل القدس في الدبلوماسية الشرق أوسطية

رئيس الجلسة الأستاذ عبد الله كنعان، أمين عام اللجنة الملكية لشؤون القدس في الأردن

مستقبل القدس من منظور عربي

معالي الأستاذ عمرو موسى وزير خارجية مصر

ناب عنه الأستاذ احمد أمين فتح الله سفير مصر في المغرب

مستقبل القدس من منظور إسرائيلي

الأستاذ عبد الله كنعان

امين عام اللجنة الملكية لشؤون القدس ــ في المملكة الاردنية الهاشمية

المتغيرات الأمنية والديموغرافية وتاثيرها على هوية القدس

العميد إبراهيم حماد مدير إدارة التعاون الدولي ــ مصر

تحصين القدس

د. جوين رولي أستاذ الجغراسياسية بجامعة شفيلد ــ بريطانيا

تعقيب

د. نبيل عدوي مسؤول قسم الدراسات الدولية في جامعة ليميراك ــ ايرلندا

البروفيسور ليونارد هوسمان باحث اميركي

الاستاذ تيسير قبعة نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

مناقشة عامة

مستقبل القدس في الدبلوماسية الشرق أوسطية

رئيس الجلسة الأستاذ عبد الله كنعان
أمين عام اللجنة الملكية لشؤون القدس في الأردن

سيداتي سادتي

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيد ادريس الضحاك رئيس المؤتمر، الأخوة والاخوات الأعزاء

إسمحوا لي ببداية ان نقف دقيقة حداد على فقيد الاردن وفقيد الأمة العربية وفقيد هذا العالم في هذا الوقت العصيب جلالة المغفور له الملك الحسين المعظم رحمه الله.

مستقبل القدس في الدبلوماسية الشرق اوسطية:

تكتسب دراسة الصراعات على مختلف أشكالها ومستويات تعقيدها من منظور أطرافها المباشرين وغير المباشرين، اهمية متزايدة في العلوم السياسية بعامة والعلاقات الدولية بخاصة، لا بل ان معظم الدول المتقدمة قد دفعها اهتمامها بهذا الميدان إلى انشاء مراكز متخصصة بالدراسات الاستراتيجية والمعلوماتية مع التركيز على دراسة الصراعات الراهنة والمحتملة. فضلاً عن ان الكثير من الجامعات في هذه الدول قد بدأت منذ وقت مبكر في تخصيص كرسي أكاديمي لتدريس الصراعات كعلم قائم بحد ذاته ولأهمية مثل هذه المراكز ودورها في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وحفاظاً على الأمن والاستقرار الاقليمي، وشعوراً منه بمسؤولياته الانسانية، اقترح صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال حفظه الله انشاء مركز اقليمي لإحتواء وحل النزاعات في الشرق الأوسط. ويعود الاهتمام بدراسة الصراعات من وجهة نظر اطرافها المباشرين وغير المباشرين إلى سببين رئيسيين هما:

أولاً: ان وجهة النظر من صراع ما، لا تفصح عن مكونات صورة الصراع لدى

اطراف الصراع فحسب، وانما تشكل الأساس لمحددات السلوك ازاء هذا الصراع في الميدان العملي.

ثانياً: ان التعرف على وجهات نظر أطراف الصراع المباشرين وغير المباشرين تتيح جلاء حقيقة الصراع بأبعاده المختلفة ومستوى تعقيداته، ونقاط الاقتراب والتباعد بين اطراف الصراع، بما يساعد على تكثيف نقاط اللقاء وتقليل أو عزل واستبعاد نقاط الخلاف مؤقتاً، ليعاد توظيف المشترك منها في حل المُختلف عليه من جهة، أو لدق ناقوس الخطر مبكراً بما يساعد على الحيلولة من انفلات مارد الصراع من عقاله وتطوره إلى صراع دموي واحتوائه من جهة اخرى.

وها نحن اليوم نجتمع في الدار البيضاء بدعوة من مركز الدراسات العربي الأوروبي الذي يديره ويشرف عليه وعلى نشاطاته العلمية كادر علمي مشهود له بالكفاءة العلمية والخبرة في دراسة الصراعات بأبعادها المختلفة للتباحث وتبادل الآراء بشأن احد الصراعات المزمنة، صراع الشرق الأوسط، وتحديداً بؤرته المتأججة «القدس»، هذا المؤتمر العلمي السياسي الذي حشد له المركز مشكوراً نخبة من رجال الدولة والفكر والثقافة والسياسة والاقتصاد والاعلام من شتى بقاع العالم. لقد شرفني الأخوة رئيس واعضاء المركز والمدير التنفيذي واللجنة العلمية المشرفة على اعماله على اكثر من صعيد، شرفوني بدعوتي لهذا المؤتمر الذي نتمنى له النجاح في ما هدف إليه والتحدث امام هذه النخبة المتعددة المواهب، وشرفوني مرة ثانية باختيارهم لي لرئاسة الجلسة الرابعة التي تضم نخبة من رجال السياسة والفكر، وشرفوني ثالثاً بتكليفي بمعالجة قضية القدس من منظور اسرائيلي.

في هذه الجلسة لدينا اربع ورقات. الورقة الأولى وموضوعها مستقبل القدس من منظور عربي لمعالي الاستاذ عمرو موسى وزير خارجية مصر العربية وينوب عنه سعادة الاستاذ احمد امين فتح الله سفير جمهورية مصر العربية في المغرب الشقيق. اما الورقة الثانية وموضوعها سياسة اسرائيل تجاه القدس «مستقبل القدس من منظور اسرائيلي» فهي لرئيس هذه الجلسة. الورقة الثالثة وموضوعها تأثير الأمن والاستيطان على هوية القدس وهي لسعادة العميد ابراهيم حماد مدير ادارة التعاون الدولي في جمهورية مصر العربية. والورقة الرابعة بعنوان تحصين القدس للدكتور جوين رولي استاذ الجيوبولتيك - الجغرا - سياسية بجامعة شفيلد في بريطانيا.

وسننهي الجلسة بتعقيب للدكتور نبيل عدوي مسؤول قسم الدراسات الدولية بجامعة ليميراك في ايرلندا والبروفيسور ليونارد هوسمان وهو باحث اميركي.

والآن وقبل ان استسمحكم حضرات الاخوات والاخوة بإعطاء الكلمة للاستاذ الدكتور احمد امين فتح الله عن «مستقبل القدس من منظور عربي» وهو الخبير الذي لا يشق له غبار في هذا المجال، أود ان اشير إلى نقطتين مهمتين: الاولى تتعلق بموضوع هذا المؤتمر «مستقبل القدس العربية» اخشى ان يوحي هذا العنوان للسادة المشاركين أو لغيرهم بأن الحقوق العربية في القدس الغربية خارج المفاوضات، وبالتالي فإن اسرائيل ليست معنية بتقديم اية تنازلات بشأنها، وبما ان القدس العربية وحدها موضوع المفاوضات فان العرب مستعدون مقدماً لتقديم تنازلات دونما مقابل، وفي ذلك خطورة بالغة على قضية القدس علماً ان قرارات الشرعية الدولية تعتبرها من ضمن الاراضي العربية المحتلة التي لا بد لاسرائيل من ان تعيدها إلى السيادة العربية دونما قيد أو شرط. اما النقطة الثانية فتتعلق بتكليف امين عام اللجنة الملكية لشؤون القدس وهو أنا، بإعداد ورقة حول مستقبل القدس من منظور اسرائيلي، الامر الذي يمكن، ان يثير لدى البعض تساؤلات حول خلفية هذا التكليف ومع ذلك فإننا نجد مع هذا التكليف فرصة لاطلاع السادة الحضور على حقيقة الموقف الاردني تجاه القدس. الا انني، وحرصاً مني على تجنيب المركز وبلدي اية انطباعات خاطئة قد تتولد لدى البعض نتيجة هذا العنوان فانني استميحكم عذراً لاجراء تعديل على عنوان ورقتي لتصبح «سياسة اسرائيل تجاه القدس: دراسة تحليلية».

والآن ادعو الاستاذ احمد امين فتح الله فليتفضل.

مستقبل القدس من منظور عربي

مداخلة السيد عمرو موسى، وزير خارجية جمهورية مصر العربية القاها نيابة عنه سعادة احمد امين فتح الله، سفير مصر في المغرب

السيد الدكتور ادريس الضحاك

رئيس المجلس الأعلى، رئيس المؤتمر،

السيد الدكتور صالح بكر الطيار، رئيس مركز الدراسات العربي - الاوروبي،

السادة اعضاء الهيئة العليا المنظمة للمؤتمر

السيدات والسادة:

أحيي في بداية الأمر جلالة العاهل المغربي الملك الحسن الثاني رئيس لجنة القدس على رعايته الكريمة لهذا المؤتمر الهام، ودفاعه المستمر عن الحقوق العربية والإسلامية في القدس، ونضاله المتواصل في هذا المجال.

كما احيي الجهد المشكور الذي يقوم به مركز الدراسات العربي - الاوروبي لنشر الوعي بالقضايا العربية ليس فقط لدى شركائنا الاوروبيين، ولكن على مستوى العالم أجمع، ولعل اختيار موضوع المؤتمر يؤكد اصرار المركز على اثارة اهم القضايا العربية، وحرصه على تناول هذه القضايا بصورة علمية مدروسة كما هو العهد به دائماً منذ انشائه.

أما بعد، فأجد من نافلة القول ان اؤكد ان القدس كانت وستظل احد اهم جوانب القضية الفلسطينية بالنسبة للعرب على اختلاف دياناتهم ومذاهبهم، فهي جزء اساسي في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام ١٩٦٧، وهي اولى القبلتين الإسلاميتين، ومسرى الرسول عليه الصلاة والسلام، وهي في نفس الوقت مهد المسيحية الأول، وملاذ السيد المسيح عليه السلام.

والحق اقول ان لا احد سمع ان هناك مشكلة في حرية التعبد أو الوصول إلى الأراضي

المقدسة قبل احتلال اسرائيل للقدس الشرقية عام ١٩٦٧، بل ان ترحيب العرب بغير العرب من مختلف الديانات الأخرى دون أي تحفظ أو استئثار، ربما فتح الباب لما حدث للقدس وما يحدث لها اليوم.

والواقع انه منذ احتلال اسرائيل للقدس عام ١٩٦٧ بالقوة المسلحة، بدأ التضييق على اصحاب الديانات الأخرى، وبدأت اجراءات الضم، والتهويد من جانب، والطرد والتشريد للفلسطينيين من قبل سلطات الإحتلال من الجانب الآخر؛ وهي كلها اجراءات باطلة أدانها المجتمع الدولي بأسره، وأصدرت فيها الأمم المتحدة بمختلف اجهزتها وعلى رأسها مجلس الأمن قرارات عدة اكدت بطلانها، ورفض المجتمع الدولي لها. فقد أكد كل من مجلس الأمن والجمعية العامة غير مرة أن القدس الشرقية ارض محتلة تنطبق عليها احكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، ولا يجوز لسلطات الاحتلال محاولة تغيير وضعيتها القانونية أو هيكلها الديمغرافي، وأكد ان جميع الاجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها اسرائيل لضم القدس الشرقية وتهويدها بالمخالفة لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة حول الممارسات الاسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، ولإتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ تعتبر لاغية وباطلة ولا أثر قانونياً لها، وأدان بصفة خاصة قرار ضم القدس وجعلها عاصمة ابدية لإسرائيل، ودعا جميع الدول التي نقلت سفارتها في اسرائيل إلى القدس إلى الرجوع عن ذلك القرار.

هكذا عبّر العالم المتحضر عن موقفه تجاه سياسات اسرائيل، فأكد عدم جواز استخدام القوة المسلحة للحصول على اراضي الغير، وأكد ان القدس تعتبر ارضاً محتلة، وأدان سياسة فرض الأمر الواقع من خلال ترحيل اصحاب الأراضي الاصليين، ومنع عودتهم إلى ديارهم، ومصادرة اراضيهم وتوطين المهاجرين الأجانب اليهود بأعداد كبيرة داخل المدينة المقدسة، بدلاً منهم.

السيدات والسادة

لقد سارعت الدبلوماسية العربية والإسلامية من جانبها إلى التحرك لمواجهة سقوط القدس تحت الاحتلال ومحاولة المتطرفين اليهود تدمير التراث الاسلامي والمسيحي في المدينة المقدسة، فقد أُنشئت منظمة المؤتمر الإسلامي خصيصاً للدفاع عن القدس، وعقد مؤتمر القمة الإسلامي الأول في الرباط لتؤكد الدول العربية والإسلامية تمسكها القوي بمدينة القدس الشريف لتكون عاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة، وعزمها الأكيد

على تحريرها، وإعادة السيادة العربية إليها، ولما كانت القدس هي احد القضايا المحورية للعرب والمسلمين فقد قرر المؤتمر الإسلامي العاشر لوزراء الخارجية انشاء لجنة القدس عام ١٩٧٩ تحت رئاسة جلالة الملك الحسن الثاني، لمتابعة تنفيذ القرارات التي يتخذها المؤتمر الإسلامي بشأن القدس، وكذلك قرارات الهيئات الدولية الاخرى التي تؤيد الموقف العربي والإسلامي وتتماشى معه. وقد اعلنت اللجنة رفض الدول الاسلامية القاطع للقانون الأساسي الإسرائيلي بضم القدس واعتبارها عاصمة ابدية وموحدة لإسرائيل، وحثّت مجلس الأمن الدولي على اتخاذ رد فعل مناسب لهذا القانون، ودعت الدول التي اعترفت بالقدس عاصمة لإسرائيل بوقف ذلك الاعتراف، وقد نجحت جهود المؤتمر الإسلامي بالفعل وجلالة الملك الحسن رئيس لجنة القدس في اقناع اغلب الدول التي نقلت سفاراتها إلى القدس بالعودة إلى الحق والتراجع عن ذلك القرار.

كما ادانت اللجنة بشدة الممارسات الاسرائيلية ضد مواطني الأراضي المحتلة، وخطة الاستيطان المكثفة في القدس الشريف وبقية الأراضي الفلسطينية، وحثت جميع الدول علي تنفيذ الاجراءات الاقتصادية التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة لمقاطعة منتجات المستوطنات في الأراضي المحتلة. وأكدت اللجنة كذلك مساندتها للقرار الفلسطيني بإعلان الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف عند انتهاء موعد مفاوضات الوضع النهائي، التي ما تزال اسرائيل تسوّف فيها بحجج واهية تفصح بجلاء عن سوء النية المبيت لدى الطرف الآخر، واصراره على المخادعة والتهرب من التزاماته التعاقدية، سواء في مدريد أو اوسلو أو واشنطن أو القاهرة أو واي ريفر أو غيرها.

ولم تكتفِ الدبلوماسية العربية بالإجراءات والمساعي السياسية، بل حرصت منذ البداية على دمج العمل السياسي بالعمل الواقعي على الأرض. اذ يجري تنظيم دعم المؤسسات الفلسطينية الصامدة داخل القدس الشريف، وفي الأراضي المحتلة عموماً، وعلى رأسها بيت الشرق. وتم انشاء وتفعيل بيت مال القدس الشريف، الذي يعد حسب علمي خططاً عملية لدعم الوجود العربي في القدس ومقاومة سياسة الخنق الاقتصادي التي تتبعها السلطات الاسرائيلية لتكمل الاستيلاء على ما تبقى من املاك وأوقاف عربية داخل القدس. وانتهز قرب انعقاد الدورة الاولى لمجلس وصاية بيت المال لأعبر عن التقدير لإستضافة المغرب الشقيق لهذه المؤسسة الهامة المنبثقة عن

لجنة القدس، ولجهود مدير بيت المال الأخ ابي مروان الحثيثة لتفعيله وتنفيذ القرارات الاسلامية العديدة بشأن الدعم الاقتصادي للتواجد العربي في القدس.

السيدات والسادة

اذا كانت سياسات اسرائيل العدوانية الباطلة قد نجحت بالفعل في تغيير التركيبة الديمغرافية للقدس، اذ تجاوز عدد السكان الاسرائيليين عام ١٩٩٤ عدد السكان العرب للمرة الأولى منذ احتلال المدينة عام ١٩٦٧ .

واذا كانت اسرائيل قد قامت بضم القدس من جانب واحد، وإعلانها عاصمة ابدية لها ضاربة عرض الحائط بجميع احكام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن؛

فإنه في النهاية لن يصح إلاّ الصحيح؛ ولن تستطيع سياسات باطلة مُدانة اتبعتها سلطات احتلال غاصب، وحاولت فرضها بالإعتماد على القوة المسلحة لبضع سنوات، ان تغير تاريخ آلاف السنين أو تلغي سُنة التسامح والسلام والتعايش بين الأديان التي ترمز لها القدس عبر العصور.

لن أسهب في ذكر الممارسات الاسرائيلية وادانتها، لكني اقول ان جميع هذه الممارسات والسياسات أنبتت وضعاً غير صحي، وغير سليم، اثر بالسلب على مفاوضات السلام بين العرب واسرائيل، وكذلك على الجو العام للمنطقة العربية بأسرها.

فقد جاء مؤتمر مدريد للسلام بين العرب واسرائيل، وبعده اتفاق اوسلو بين السلطة الوطنية الفلسطينية ودولة اسرائيل ببعض الأمل حول امكانية تسوية هذه القضية الشائكة بما يحفظ للجميع حقوقهم بالتراضي، ويحافظ على الطابع الخاص لمدينة القدس، واهميتها الدينية للبشرية جمعاء، إلاّ ان السياسات الاسرائيلية الحالية في هذا المجال بالذات، أبت إلاّ ان تسعى ما في وسعها لطمس معالم القضية، وفرض الأمر الواقع بما يتناسب مع ادعاءاتها وتطلعاتها الأنانية.

إن الوضع في الحقيقة جد خطير، وآفاق المستقبل قاتمة. واذا كانت الدبلوماسية العربية قد حققت بعض النجاح على مستوى الدعم الدولي للحقوق العربية الذي تبلور في قرارات الأمم المتحدة بشأن القدس، ومواقف الدول الكبرى ولا سيما شركائنا الاوروبيين، فإن ذلك كله لم يعد كافياً. لقد وافقت الجمعية العامة أخيراً في دورتها

الاستثنائية المتعلقة بالمستوطنات الاسرائيلية على تحديد موعد لعقد مؤتمر للدول الأطراف في اتفاقيات جنيف لتواجه مسؤولياتها، وتتخذ اجراءات عملية تجاه تجاهل اسرائيل المستمر لأحكام الاتفاقيات، وآمل ان ينعقد ذلك الاجتماع في موعده المحدد، وألا تنتقل إليه عدوى المماطلة والتسويف، كما آمل ألا يقتصر على مزيد من الوثائق الصماء، بل ان يتخذ اجراءات عملية شجاعة تكفل رد الحق إلى اصحابه، ورد الطرف المعتدى عن ظلمه.

إن الأمر لم يعد يحتمل المزيد من التأجيل، فلا غنى عن تحرك عربي ودولي فعّال لتنفيذ جميع نصوص الشرعية الدولية، ووقف جميع الاجراءات الاسرائيلية الباطلة، وإزالة آثارها، حتى يستقيم الحديث عن مستقبل للقدس، بل عن مستقبل للسلام بين مختلف شعوب المنطقة.

ولعل اول خطوة في هذا الإتجاه تتمثل في اتاحة حرية الوصول إلى الأراضي المقدسة وحرية العبادة فيها للجميع، وإعادة السيادة لأصحابها، والإقرار بحقوقهم العادلة وعلى رأسها حقهم في تقرير مصيرهم، بما في ذلك اعلان دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، حتى يتوفر لهم حق الحياة داخل بلادهم بكرامة وأمن.

ويأتي بعد ذلك استعادة حقوق الشعب الفلسطيني في المدينة، واستعادة الأراضي التي صُودرت، وحماية المسجد الأقصى، والكنائس ودور العبادة من غلو التطرف اليهودي الذي يهدد بإقامة الهيكل المزعوم مكان المسجد الأقصى، ويحاول دون كلل تخريب المسجد الأقصى الذي بارك الله حوله، وجميع رموز الديانات الاخرى عدا الديانة اليهودية.

إن العرب، بل والمجتمع الدولي يعتبر القدس الشرقية جزءً لا يتجزأ من الضفة الغربية، وما يسري على الضفة الغربية يسري بالضرورة عليها، وبالتالي فللفلسطينيين حقوقاً ثابتة لا يمكن لأحد حرمانهم منها، ومن ابسط هذه الحقوق حق الدخول والخروج دون تفرقة أو تمييز، ودون خوض المعاناة اليومية للحصار الاسرائيلي الصارم المفروض على المدينة، وحق سكان المدينة من الفلسطينيين في العيش في أمان بعيداً عن تهديدات المتطرفين اليهود، وحقهم في ممارسة حقوقهم الوطنية وعلى رأسها حق تقرير المصير باعتبارهم جزءاً من الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية التي ما زالت اجزاء كبيرة منها ترزح تحت نير الاحتلال الإسرائيلي.

إن تنمية مدينة القدس على أسس سليمة عقلانية تحتاج إلى تحقيق السلام. إن أمن اسرائيل يحتاج إلى ذلك السلام؛ بنفس القدر الذي تحتاجه الشعوب العربية ذاتها وتتوق إليه. ولكن ليكن الأمر واضحاً لن يكون هناك سلام حقيقي، إلاّ اذا تم حلّ القضية الفلسطينية، على اساس حقهم في تقرير المصير وانشاء دولتهم المستقلة.

وإذا كانت قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة تحدد الوضع القانوني للقدس، بينما تحدد اتفاقية اوسلو الإطار الواقعي لما يمكن ان يتم التوصل إليه، وفقاً لجدول زمني متفق عليه بمحض رضا الطرفين، فإن مماطلة وتسويف الجانب الإسرائيلي في الإلتزام بهذا الجدول الزمني لا يمكن ان يبرر بأي حال فرض الأمر الواقع من جانب الطرف المعتدي، والتوقف عند نقطة البداية بل والنكوص إلى الوراء. إن على الجانب الذي رفض وماطل، وسو ف وعطل وتباطأ أن يواجه نتيجة سياساته هذه.

السيدات والسادة،

إن حق الفلسطينيين في إعلان دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشريف في التوقيت الذي يحددونه حق ثابت لا جدل فيه.

ولا شك أن تقرير المصير الفلسطيني بواسطة ممثليه الشرعيين، بحرية تامة، ودون اية ضغوط خارجية، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، هي الصيغة الوحيدة التي يمكن ان تحقق السلام العادل، والشامل الذي ما تزال جميع شعوب المنطقة تتطلع إليه، إن هذا السلام العادل هو الذي سيحقق أمن اسرائيل الحقيقي. إن هذا السلام العادل هو الذي سيعيد الحقوق المشروعة للأطراف العربية. إن هذا السلام العادل هو الذي سوف يحقق أمن المنطقة كلها في اطار من التعاون والتعايش السلمي، بعيداً عن التصعيد والعنف والإرهاب.

سياسة اسرائيل تجاه القدس

عبد الله كنعان
أمين عام اللجنة الملكية لشؤون القدس في الاردن

١ ــ تمهيد:

يعتبر الصراع الاسرائيلي ـ العربي من اقدم الصراعات في المنطقة، ومن اكثرها تعقيداً. فالصراع الإسرائيلي ـ العربي يوشك أن يلج قرنه الثاني دون ان تلوح في الأفق بوادر حل حقيقية لهذا الصراع وبما يحقق بالتالي السلام الشامل والعادل والدائم المنشود.

غير ان العقود الثلاثة الأخيرة قد شهدت بروز تحولات على صعيد الصراع الإسرائيلي ـ العربي، وان كانت الآراء بشأن تقييم طبيعة ومستوى ووتيرة هذه التحولات متباينة، إن لم تكن متناقضة شكلاً ومضموناً.

فهناك من يرى بأن هذه التحولات ذات طبيعة مبدئية تمس جوهر نظرة طرفي الصراع الإسرائيلي ـ العربي. فهي تحولات جذرية وحاسمة بالنسبة لمستقبل الصراع واسلوب ادارته. بمعنى أن الصراع لم يعد من وجهة نظر اطرافه المباشرين العرب واسرائيل صراعاً سياسياً لا بد وأن يعرف كغيره من الصراعات طريقه للحل. ويدلل انصار هذا الرأي على صحة ما ذهبوا إليه بالآتي:

١ ـ تخلي طرفا الصراع، العرب واسرائيل، عن شروطهما التعجيزية المتمثلة بعدم التفاوض، والصلح والإعتراف.

٢ ـ اقامة علاقات دبلوماسية ما بين بعض الدول العربية وبين اسرائيل بعد الاعتراف المتبادل وتوقيع اتفاقيات ومعاهدات صلح بينها وبين اسرائيل، والبدء بتطبيع العلاقات معها الذي وصل مراحل متقدمة بالنسبة لبعضها وبقي يراوح مكانه بالنسبة للبعض الآخر.

٣ ـ الاعتراف المتبادل ما بين منظمة التحرير الفلسطينية وبين اسرائيل واستعداد

الطرفين للتعايش سلمياً على أرضٍ واحدة، كان كل منهما ينطلق من حقه المطلق والكامل فيها كلها.

٤ ـ ظهور بوادر استعداد عربي ـ اسرائيلي متبادل للتعايش السلمي لم يقتصر على الأطراف الموقعة على اتفاقيات الصلح وغيرها من الاتفاقيات الممهدة لذلك، وانما طالت معظم الدول العربية وتعدتها إلى بعض الأوساط السياسية فيها. بيد ان مثل هذا التوجه في اسرائيل ظل مقتصراً على مجموعات محدودة مثل انصار السلام وبعض الأوساط المثقفة.

وهناك من يرى بالطبع عكس ذلك تماماً. فكل ما تم حتى الآن من تحولات لا تعدو كونها تحولات شكلية لا تمس جوهر الصراع الإسرائيلي ـ العربي. فهي ستبقى مجرد تكتيكات سياسية تصب في خانة تصليب وجهات نظر هذا الطرف أو ذاك، إذ انها من ناحية تتيح للطرف العربي التقاط الأنفاس، وإعادة ترتيب الصف واستثمار التحول في الرأي العام العالمي تجاه الشعب العربي الفلسطيني، بينما هي من ناحية اخرى تتيح لإسرائيل فرصة التخلص من الانتفاضة الفلسطينية وكسب مزيد من الوقت لاستكمال تهويدها للقدس التي لا حدود لمساحتها وتغيير الواقع الديمغرافي في بقية الأراضي العربية المحتلة، مما يكرس الاحتلال ويضع المفاوض العربي والعالم أمام حقائق قائمة على الأرض. لا بد من الإذعان ان التحولات الطارئة ما هي إلاّ تحولات تمس سبل ادارة الصراع وتصريفه لا جوهره بما يلي:

* اختلال موازين القوى اختلالاً شبه تام لصالح اسرائيل وبخاصة بعد اخراج اكبر قوتين عربيتين، مصر والعراق من ساحة المواجهة مع اسرائيل. وبعد تفرد الولايات المتحدة الاميركية بالقرار والإرادة الدوليتين في اعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي وحسم الحرب الباردة لصالحها في شتى الميادين.

* عزل هيئة الأمم المتحدة بانتزاع ملف الشرق الأوسط من ادراجها والتحول به إلى مدريد برعاية اميركية سوفياتية (اميركية ـ روسية لاحقاً) شكلا، واميركية فعلاً. الأمر الذي يعني عملياً التحول بالصراع من مظلة الأمم المتحدة وقراراتها إلى المظلة الاميركية وطريقتها الانتقائية في تفسير هذه القرارات وتطبيقها، والغاء ما لا ينسجم مع توجهاتها وتحالفها الاستراتيجي مع اسرائيل.

* تفكيك الصراع الإسرائيلي ـ العربي والتحول به من صراع شمولي ما بين العرب من

جهة وبين اسرائيل من جهة اخرى إلى صراع ثنائي: اسرائيلي ـ فلسطيني، واسرائيلي اردني، واسرائيلي ـ سوري، واسرائيلي ـ لبناني.. الخ. الأمر الذي لم يضعف الأطراف العربية المفاوضة وسمح بزرع الشكوك فيما بينها فحسب، وإنما مكّن حكومة رابين من تنفيذ استراتيجيته التفاوضية التي حددها في مقابلة اجرتها معه «مجلة دير شبيغل الألمانية» خلال حملته الانتخابية الاخيرة. اذ رد على سؤال للمجلة آنذاك حول استراتيجيته الانتخابية قائلاً:

«سأوقع اتفاقية مع الفلسطينيين اتقوى بها على الأردنيين. وأوقع اخرى مع الأردنيين اتقوى بهما على اللبنانيين، وثالثة مع اللبنانيين اتقوى بها جميعاً على السوريين».

إن من يتطلع إلى ما تمخضت عنه المفاوضات أو عملية السلام حتى الآن، لا بد له وأن يخلص إلى ان استراتيجية اسرائيل التفاوضية قد سارت حسبما هو مرسوم لها باستثناء بعض الانحرافات بسبب رحيل رابين والتغيير في سدة الحكم الذي اتبع اغتياله واستعادة تجمع الليكود للسلطة في اسرائيل بزعامة بنيامين نتنياهو، وعدم ارتياح الادارة الاميركية لنهجه التفاوضي.

تفكيك الصراع الاسرائيلي ـ العربي في بعده الوطني. بمعنى التحول بالقضية الفلسطينية من قضية وطنية متكاملة غير قابلة للفصل أو التصرف تتلخص في حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره وسيادته على أرضه إلى عدة قضايا بعضها مستعجل وأكثرها وأهمها مؤجل، مما يوفر لإسرائيل مزيداً من الوقت لاستكمال مخططاتها التهويدية ويخفف من وتيرة الضغوط الاقليمية والدولية عليها ويعمل باتجاه تمزيق الوحدة الوطنية الفلسطينية. ومن القضايا المؤجلة:

- قضية العودة واللاجئين.
- قضية المياه.
- قضية السيادة والدولة.
- قضية الأمن والحدود والمستوطنات.
- قضية القدس.

* اصرار اسرائيل على الاحتفاظ بالأراضي العربية المحتلة ومقاومتها لحق الشعب العربي ـ الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعلى الاحتفاظ بالقدس عاصمة موحدة وابدية لها دون ان تحدد مساحتها أو حدودها.

٢ ـ مشكلة البحث

في ضوء ما تقدم من تمهيد فإن هذه الورقة تطرح جملة من الأسئلة تشكل محاولة البحث عن اجابات موضوعية لها المرتكزات الأساسية المحددة لصورة القدس ومستقبلها من منظور اسرائيلي واثر هذه الصورة على سياسة اسرائيل تجاهها. ويمكن تلخيص هذه الاسئلة بما يلي:

١ ـ هل يمكن البحث في قضية القدس لدى اسرائيل ومستقبلها بمعزل عن مسألة الدولة اليهودية ومستقبلها؟ وهل بالإمكان التحدث عن نظرة يهودية متجانسة بشأن الدول اليهودية والقدس؟

٢ ـ ما هو موقع القدس في البناء العقائدي التوراتي الأسطوري لليهودية الصهيونية؟ بمعنى آخر: ما هو موقع القدس في «الدولة اليهودية».

٣ ـ ما هي محددات السياسة الاسرائيلية تجاه القدس ومستقبلها؟

٤ ـ ما مدى تأثر سياسات اسرائيل تجاه القدس بتصور اسرائيل لها، اي انعكاسات هذه النظرة على سياسات الحكومات الاسرائيلية المختلفة نحو القدس؟

٥ ـ هل هناك من مشاريع حلول اسرائيلية لقضية القدس وما مدى توافقها مع المبادئ والمحددات اليهودية الاسطورية للدولة اليهودية؟

٦ ـ ما هي مواقف اسرائيل من مشاريع الحلول المقترحة لقضية القدس على اختلاف مستوياتها واشكالها والقائمين عليها؟

٧ ـ ما هي فرص اسرائيل للاحتفاظ بالقدس كما تتصورها ومدى توافق ذلك التصور مع مقومات السلام العادل والدائم والشامل المنشود؟

٨ ـ ما هي الآفاق المستقبلية لقضية القدس؟

٣ ــ القدس والدولة اليهودية:

اذا كان من المستحيل فصل قضية القدس عن القضية الفلسطينية، فإن من المستحيل أيضاً فصل القدس عن «الدولة اليهودية». فكلاهما: القضية الفلسطينية و«الدولة اليهودية» وجهان لنفس المشكلة ألا وهي ومشكلة فلسطين، وادعاء كل طرف بأحقيته بها وحقه في اقامة دولته عليها. وبينما لا يزال الطرف العربي الفلسطيني يناضل بكل الوسائل المتاحة مستندا في ذلك إلى سلسلة من قرارات الشرعية الدولية بإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني والقدس عاصمة لها، فإن اليهود بإنشائهم دولة اسرائيل على

جزء من ارض فلسطين اعقاب حرب عام ١٩٤٨م، وامتداد هذه الدولة لتشمل كل فلسطين بعد احتلالها للجزء المتبقي منها في حربها العدوانية عام ١٩٦٧م لا يرون في ذلك سوى «اعادة بناء الدولة اليهودية» التي قضى عليها ملك آشور سرجون الثاني في جزئها الشمالي (اسرائيل) عام ٧٢١ ق. م، والملك البابلي نبوخذ نصر في جزئها الجنوبي (يهوذا) عام ٥٨٦ ق. م.

ولكن هل النظرة اليهودية «للدولة اليهودية» وموقع القدس في هذه الدولة متجانسة؟

إن تاريخ نشوء «الدولة اليهودية» والتطورات التي اعقبتها تؤكد بأن نظرة اليهود «للدولة اليهودية» و«اعادة بنائها»، أو «استئنافها» في فلسطين وكذلك نظرة اليهود للقدس لم تكن متجانسة. ففي هذا المجال يميز المؤرخون والباحثون المتخصصون بين تيارين يهوديين اساسيين هما:

٣ ـ ١ ـ التيار الروحي اليهودي اللاصهيوني:

ينظر هذا التيار (الذي حمل لواءه اليهودي الألماني الأصل مندلسون ١٧٢٩ ـ ١٧٨٦) لليهودية على انها مجرد عقيدة دينية يهتدي بها اليهودي في حياته الخاصة، مع التأكيد على ضرورة اندماجه في محيطه المجتمعي ثقافة وعادات وتقاليد ليدفع عنه الاضطهاد، أي أن فكرة «الدولة اليهودية» مرفوضة رفضاً قاطعاً ولا مكان لها في الفكر اليهودي اللاصهيوني. أما القدس والعلاقة الروحية بها أو التعلق اليهودي بها فلا بد أن تكون عامل توحيد ثنائي الوظيفة:

* جمع شمل اليهود في اوطانهم الأصلية حول العقيدة اليهودية روحياً من ناحية.
* وتسهيل مهمة اندماجهم في مجتمعاتهم الاصلية من ناحية ثانية.

ويتبدى رفض هذا التيار لفكرة «الدولة اليهودية» بشكل متجذر وواضح من خلال مواقف الحاخام اسحق ماير وايز باعتباره اشد المتحمسين للتيار الروحاني والمنادين بضرورة الالتزام بالقراءة الروحية للأنبياء في مواجهة القراءة السياسية الصهيونية للإرث اليهودي والخصم اللدود لفكرة «الدولة اليهودية» ولقد عبر عن مواقفه المتشددة ضد اقامة «دولة يهودية» قائلاً:

«نحن نرفض كلياً كل محاولة ترمي إلى انشاء دولة يهودية لأن محاولات كهذه ترسخ قطعاً مفهوماً خاطئاً لرسالة اسرائيل... التي كان انبياء اليهود اول من بشر بها... ونحن نؤكد ان هدف اليهودية ليس سياسياً ولا قومياً، وإنما هو هدف روحي انه يهدف

إلى الوصول إلى مرحلة رسالية يصل فيها جميع الناس إلى الإعتراف بأنهم ينتمون إلى مجموعة واحدة كبيرة لإعادة مملكة الله على الأرض»[1].

ولم يكن مارتن بوبر اخف وطأة في نقده للتيار اليهودي الصهيوني الداعي إلى اعادة بناء الدولة اليهودية فقد جاء في خطاب له بعث به إلى المؤتمر الصهيوني الثاني عشر المنعقد في كارلباند في ٥/٩/١٩٢١ م قوله:

«. . . لقد ابتعد الدين اليهودي عن جذوره، وهذا هو جوهر المرض الذي تمثلت اعراضه بولادة القومية اليهودية في منتصف القرن التاسع عشر وهذا الشكل الجديد للرغبة في الأرض هو السند الأساسي الذي يدل على ما أخذته اليهودية القومية الحديثة من القومية الغربية الحديثة. . . كنا نأمل ان ننقذ القومية اليهودية من الوقوع في خطأ جعل الشعب صنماً، ولكننا فشلنا»[2].

أما البروفسور جوداس ماجنيس، «رئيس الجامعة العبرية عام ١٩٢٦م» فقد تنبأ مبكراً بمخاطر السياسة التي ينتهجها التيار اليهودي الصهيوني وأن برنامج بلتيمور لعام ١٩٤٢ الداعي إلى اعادة بناء دولة يهودية في فلسطين سيقود حتماً إلى حرب مع العرب، حيث كتب آنذاك يقول:

«ان الصوت اليهودي الجديد يتحدث من فوهة البنادق. . . هذه هي التوراة الجديدة لأرض اسرائيل. . . لقد اقتيد العالم إلى جنون القوة، وليحمنا الله الآن من ربط اليهودية وشعب اسرائيل بهذا الجنون انها يهودية وثنية هذه التي استقطبت جزءاً كبيراً من يهود الشتات ويتحمل يهود اميركا كلهم مسؤولية هذا الخطأ. حتى اولئك الذين لا يوافقون على افعال التوجه الوثني، لكنهم يظلون مكتوفي الأيدي. ان شلل الحس الأخلاقي يؤدي إلى ضموره»[3]. وكان البرت آنشتاين قد ادان هو الآخر التوجه الطاغي لإقامة دولة يهودية في فلسطين ومقاومة الاندماج والتعاون مع العرب عندما كتب عام ١٩٣٨م قائلاً:

«ان التوصل إلى اتفاق مع العرب، على قاعدة حياة مشتركة هادئة، هو برأيي اكثر معقولية من انشاء دولة يهودية. . . أنه وعي للطبيعة الجوهرية لليهودية، يصطدم بفكرة دولة يهودية ذات حدود، ولها جيش، ومشروع سلطة ارضية وضيقة. أنا اخاف من الأضرار الداخلية التي ستصيب اليهودية، نتيجة نمو القومية الضيقة في صفوفنا. نحن لم نعد يهود المرحلة. والعودة إلى شكل الأمة بالمعنى السياس للكلمة هي امر مساوٍ

للتحول من رومانيتنا التي ندين بها لأنبيائنا»[٤].

كما ان المجلس الأميركي لليهودية كان قد وجه رسالة لـ (كريستيان هرتر) ينكر فيها على الحكومة الاسرائيلية حق التحدث بإسم جميع اليهود ويعلن: «ان اليهودية دين لا قومية»[٥].

أما البروفسور ليوبوينز فذهب إلى أبعد من كل ذلك متخطياً «المحرمات اليهودية» عندما وصف السياسة الاسرائيلية في لبنان بـ «اليهودية النازية»[٦].

وعليه يمكن القول بأن التيار اليهودي الروحاني ظل حتى بعد الهجرة إلى فلسطين وفياً لمبادئه ومقاوماً لفكرة اقامة الدولة اليهودية في فلسطين، وداعياً للعيش بوئام وسلام مع السكان الأصليين انتظاراً لعودة المسيح لإقامة دولة العدل والانقاذ البشري عليها.

٣ ـ ٢ ـ التيار السياسي اليهودي الصهيوني

يستند التيار السياسي اليهودي الصهيوني القبلي كما يسميه «روجيه جارودي» في مؤلفه (الأساطير المؤسسة للسياسة الصهيونية) إلى سلسلة من الأساطير اللاهوتية والمزاعم التاريخية والإدعاء بمشروعية اعادة بناء الدولة اليهودية في فلسطين، لأنها بنظره وسيلة فعالة لمقاومة التيار الروحاني الداعي لاندماج اليهود في مجتمعاتهم الأصلية من جهة، ولبعث «الروح القومية اليهودية»، كدين وقومية، تمهيدا لإعادة بناء «الدولة اليهودية» أو «استئناف» السيادة اليهودية المقطوعة على فلسطين على حد زعمه من جهة اخرى[٧].

وبسبب احساس هذا التيار المبكر بأهمية القدس في تحقيق حلم «الدولة اليهودية» التي بشر بها «زفي كاليشر» (١٧٨٥ ـ ١٨٧٤)، ونظر لها «موسى هيس» (روما والقدس)، وليوبنسكر (نشرة التحرير الذاتي)، ووضع اسسها وبرنامج تحقيقها الأب الروحي للصهيونية «ثيودور هرتسل» (الدولة اليهودية)، فقد عقد قادة هذا التيار العزم على استغلال المكانة الروحية للقدس لدى عامة اليهود وتوظيفها لتحقيق اهداف سياسية تصب جميعها في صالح «اعادة بناء الدولة اليهودية». وكان من بين اهم هذه الأهداف السياسية المرحلية وابرزها ما يلي:

١ ـ انتزاع اعتراف يهودي ببرنامجه السياسي. وبانعقاد مؤتمر بازل في سويسرا في آب/ اغسطس عام ١٨٩٧ كان له ما اراد، حيث اختتم المؤتمر بالقول: «اسست الدولة اليهودية.. (و) لن يمضي خمسون عاماً حتى تقوم الدولة اليهودية». وبالفعل قامت

«اسرائيل» بعد ٥٠ عاماً من مؤتمر بازل عندما اعلن ديفيد بن غوريون في ١٥/ ٥/ ١٩٤٨ قيام دولة اسرائيل على جزء من «ارض الميعاد في فلسطين».

٢ ـ كسب الفئات اليهودية من ذوي رؤوس الأموال والمثقفين والشباب للهجرة إلى فلسطين باعتبار هذه الفئات النواة الصلبة لتنفيذ مشروع اعادة بناء «الدولة اليهودية».

٣ ـ كسب دولة عظمى لصالح مشروعه. وكان لهذا التيار ما اراد عندما تبنت بريطانيا العظمى فكرة اقامة وطن قومي لليهود في فلسطين لعدة اسباب اهمها مصالحها الحيوية في المنطقة العربية واهمية هذا المشروع في بقاء بريطانيا قوة عظمى ابدية أو للحيلولة دون تدهورها قريبا. فكان وعد بلفور في ٢/ ١١/ ١٩١٧م. وكان قرار عصبة الأمم المتحدة بوضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني عام ١٩٢٢ م.

وكان قرار التقسيم رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ الصادر عن الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية واخرى يهودية وأن يكون للقدس كيان خاص (Corpus Separatum). ولكن ما دور القدس في كل هذا؟

يتلخص دور القدس في المرحلة التمهيدية لإعادة بناء «الدولة اليهودية» باعتبارها قوة جذب للمهاجرين الجدد وبخاصة يهود روسيا القيصرية واوروبا الشرقية، ومركز استقطاب للمهاجرين الجدد عبر مراحل الاستيطان الثلاثي: غير المنظم، والمنظم، وتأسيس الوطن القومي لليهود(٨).

٤ ـ ابعاد صورة القدس لدى التيار السياسي اليهودي الصهيوني

ترتكز صورة القدس لدى التيار السياسي اليهودي الصهيوني إلى سلسلة من المزاعم التاريخية والأساطير التوراتية والإدعاءات القانونية. وستتناول الورقة كل ذلك بالعرض والتحليل والنقد باعتبارها العناصر الرئيسية لصورة القدس لدى هذا التيار السياسي الذي ظل منذ مؤتمر بازل وحتى الآن يحدد ويرسم سياسة الحركة الصهيونية بشأن «الدولة اليهودية»، وبنائها العقائدي الذي أسس لهما هذا التيار وظل يمدهما بكل أسباب الحياة والاستمرارية حتى الآن.

٤ ـ ١ ـ البعد التاريخي:

يزعم منظرو التيار السياسي اليهودي الصهيوني وقادة اسرائيل بأن اليهود هم اول من سكن فلسطين وبنى القدس وعمرها، وأقاموا مملكتهم عليها واتخذوا من القدس عاصمة لها، وأنها لم تكن في يوم ما عاصمة لغيرهم. كما ان القدس على حد زعمهم

ملتقى ثلاثيتهم المقدسة: التوراة، والتابوت، والهيكل. وإن اليهود في اقامتهم لدولتهم في فلسطين مجدداً، إنما يستجيبون للإرادة الإلهية ويستأنفون السيادة اليهودية المقطوعة عليها لأسباب خارجة عن ارادة الشعب اليهودي الذي يدعي زعماؤه بأن لا مستقبل لدولة يهودية دونما القدس.

ويضيفون لذلك أن «استكمال استئناف السيادة اليهودية» على القدس يدعمه القانون الدولي علاوة عن الوعد الرباني والحق التاريخي في بقاء القدس عاصمة موحدة وابدية لإسرائيل.

ولكن إلى مدى يمكن لمثل هذه المزاعم والأساطير والإدعاءات ان تصمد امام حقائق التاريخ المجردة؟

إن جولة سريعة فاحصة في تاريخ المنطقة بعامة وفلسطين بخاصة وتاريخ الأمم والشعوب التي تعاقبت على فلسطين اقامة وحكما قد تقودنا قطعا إلى جملة من الحقائق التاريخية التي باتت موضع اجماع المؤرخين على اختلاف اجناسهم واصولهم الفكرية والدينية، بما في ذلك مؤرخين يهود قدامى ومحدثين(٩) وهي:

١ - الكنعانيون اليبوسيون الذين قدموا من شبه الجزيرة العربية هم أول من سكن فلسطين والتي باتت تعرف بأرض كنعان. وهم أول من شيد المدن فيها مثل بئر السبع واشدود، والقدس التي عرفت بأسماء متعددة جميعها كنعانية: يبوس، وأورسالم أو أورشليم، اي «مدينة الإله سالم». وكانت فترة حكمهم لفلسطين هي الأطول من بين الشعوب التي تعاقبت عليها. اذ يعيد المؤرخون تاريخ قدوم الكنعانيين إلى فلسطين إلى عام ٣٠٠٠ ق.م. واستمر حكمهم لها حتى عام ٩٩٧ ق.م. أي أن فترة حكمهم امتدت إلى ٢٠٠٣ أعوام متصلة.

٢ - إن فترة حكم سيدنا داود وسليمان عليهما السلام لفلسطين الداخل كانت ٧٤ عاماً بلغت فترة حكم سيدنا داود ٣٤ عاماً، بينما دامت فترة حكم سيدنا سليمان ٤٠ عاماً.

٣ - بعد وفاة سيدنا سليمان انقسمت مملكته إلى دولتين: مملكة اسرائيل في شمال فلسطين وعاصمتها شكيم (نابلس) بزعامة رحبعام والتي زالت على يد الملك الآشوري سرجون الثاني عام ٧٢١ ق. م. ومملكة يهوذا في جنوب فلسطين بزعامة يربعام والتي دمرت على يد الملك البابلي نبوخذ نصر عام ٥٨٦ ق. م. وسبي اهلها، حيث عرف ذلك في التاريخ بالسبي البابلي.

كما تم تدمير الهيكل والمدينة المقدسة. وظل بنو اسرائيل في المنفى في بابل حتى تمكن الامبراطور الفارسي بمساعدة اليهود من الإنتصار على البابليين. فسمح لهم بالعودة مجدداً إلى فلسطين وهو الذي سماهم باليهود.

أما حكم الفرس لفلسطين فأمتد من ٥٣٨ ق. م - ٣٣٢ ق. م أي إلى ان تغلب الرومان البيزنطيون على اليونان واخضعوا فلسطين لسلطانهم التي ظلت تحت حكمهم حتى الفتح الإسلامي عام ٦٣٦م، أي ان الحكم الروماني لفلسطين دام ٦٩٩ عاماً.

٤ - استمر الحكم الإسلامي لفلسطين وللقدس التي فتحها المسلمون دونما قتال وتسلم مفاتيحها الخليفة الراشدي عمر بن الخطاب رضي الله عنه من صفر نيوس بطريرك الروم عام ٦٣٨ م، بموجب العهدة العمرية المشهورة في التاريخ إلى حين استولى عليها الصليبيون عام ١٠٩٩م، ودام حكم العرب المسلمون لها ٤٦١ عاماً. وظلت القدس ترزح تحت نير الحكم الصليبي إلى ان حررها القائد الإسلامي السلطان صلاح الدين الأيوبي عام ١١٨٧م وظلت تحت الحكم الإسلامي الأيوبي المملوكي إلى حين انتقالها للخلافة الإسلامية العثمانية عام ١٥١٦ م، لتبقى جزء من الامبراطورية العثمانية حتى احتلالها من الانكليز عام ١٩١٨ م واخضاعها لسيطرتهم بصيغة الاحتلال أولاً والانتداب لاحقا مدة ثلاثين عاماً، أي حتى عام ١٩٤٨م وهو العام الذي شهد اعلان قيام «دولة اسرائيل» استناداً إلى قرار التقسيم ١٨١ لعام ١٩٤٧م واندلاع الحرب الاسرائيلية العربية التي انتهت بهزيمة الجيوش العربية لأسباب عديدة اهمها الدعم البريطاني والدولي اللامحدود للقوات الصهيونية من جهة و«الهدنة الخديعة» من جهة ثانية.

٥ - ان فترة الحكم العربي الإسلامي والإسلامي غير العربي لفلسطين هي ثاني اطول فترة حكم عرفتها فلسطين، اذ بلغت ١٢١١ عاماً، بما في ذلك فترة الحكم الأردني الجزئي لفلسطين الممتدة من ١٩٥٠ - ١٩٦٧ .

٦ - إن فلسطين لم تخضع للإحتلال الاسرائيلي إلاّ خمسون عاماً جزئياً و٣١ عاماً كلياً.

٧ - أما فترة حكم بني اسرائيل لفلسطين فلم تدم سوى ٧٤ عاماً، أما الإدعاء اليهودي الصهيوني بالإرث التاريخي لبني اسرائيل هو أمر لا تسعفه الحقائق والمعطيات التاريخية والعرقية.

٨ ـ وعليه فإن الاحتكام للبعد الزمني للتاريخ لا يرتب حقاً تاريخياً لليهود في فلسطين أو في القدس مقارنة مع فترة الحكم العربي لها والتي تعود إلى حكم الكنعانيين اليبوسيين ٣٠٠ عام ق.م.

٩ ـ بقي ان نشير إلى حقيقة مؤكدة وهي ان اليهود وحدهم من دون شعوب الأرض الذين تفردوا بكتابة تاريخهم لذا فليس غريباً صياغتهم لهذا التاريخ بطريقة تضليلية توهم القارئ بوجود علاقة روحية وعرقية بين اليهود الصهاينة وبين بني اسرائيل وانبياء بني اسرائيل. وإن هذه العلاقة تستند إلى جذور دينية تسمح باستنتاجات تشكل سمات حتمية ومستديمة ينفرد بها اليهود الحاليون دون غيرهم من شعوب الكرة الأرضية.

٤ ـ ٢ ـ البعد الديني

يستند البعد الديني لصورة القدس لدى التيار السياسي اليهودي الصهيوني إلى مجموعة من الأساطير اللاهوتية باعتبارها في الواقع أعمدة البناء العقائدي لهذا التيّار، بينما تشكل القدس «حجر سنمار» هذا البناء وهي:

١ ـ اسطورة الوعد. . حيث يزعم اتباع التيار السياسي اليهودي الصهيوني.

بأن الرب قد قطع في ذلك اليوم وعداً لإبراهيم بالارض المباركة قائلاً:

«لنسلك اعطي هذه الأرض مع نهر مصر إلى النهر الكبير» نهر الفرات»[١٠].

٢ ـ اسطورة الشعب المختار.

«كذا قال الرب: اسرائيل ابني البكر»[١١].

٣ اسطورة يشوع: التطهير العرقي. . «واجتاز يشوع وكل اسرائيل معه من لاكيش إلى عجلون، ونزلوا عليها وحاربوها واقتحموها في ذلك اليوم وضربوها بحد السيف وابسل كل نفس فيها في ذلك اليوم يمينه كما فعل بلاكيش. . . وصعد يشوع وجميع اسرائيل معه من عجلون إلى حيرون»[١٢].

إن هيكلة هذه الأساطير على النحو الذي جاءت عليه: الوعد الإلهي للشعب المختار النقي عرقياً لتؤشر بوضوح على الطبيعة التاريخية المختلفة والسياسة لهذه الاساطير. ودون الدخول في تفاصيل هذه الأساطير والآراء المتعددة بشأنها، حيث لا يتسع الوقت ولا المجال لذلك، يمكن القول بأن هذه الأساطير ما هي إلاّ مجموعة من البدع المتمثلة في قراءة حرفية وانتقائية وتحريفية للنص الديني واستخدام الدين كأداة سياسية، وذلك باضفاء صفة أو طابع القداسة على السياسة حماية وتحصيناً لها من النقد والمقاومة

باعتبارها حقائق دينية لا يرقى إليها الشك. أي ان السياسة الصهيونية المستندة إلى هذه الأساطير هي الوجه الآخر «للحقيقة الدينية»[١٣].

فمؤسس الحركة الصهيونية تيودور هرتزل لم يكن همه «الأرض المقدسة»، بدليل أنه كان مستعداً للقبول بأي بلد يعرض عليه ليقيم «الدولة اليهودية» عليه. كان همه يرتكز بالمقام الأول على قبول اليهود والقوة العظمى آنذاك بريطانيا العظمى بفكرة الدولة اليهودية على أي أرض كانت. لذا فليس غريباً ان يقبل هرتزل ابتداءاً بإقامة الدولة اليهودية في اوغندا أو في قبرص أو في الأرجنتين، أو في الكونغو[١٤].

ولكن ثيودور هرتزل بحكم عقيدته الصهيونية المتولدة من القومية الأوروبية في القرن التاسع عشر وليس من اليهودية وبحكم حسه السياسي الانتهازي ادرك مبكراً اهمية سلطة الأسطورة كما يسميها في كتابه «الدولة اليهودية». «سلطة الاسطورة» التي تشكل صرخة اصطفاف ذات سلطة لا تقاوم في مواجهة معارضيه من المؤمنين اليهود[١٥] ادرك ان الأسطورة شعار محرك ليس بمقدور السياسة الواقعية تجاهله. لذا تجده قد عقد العزم على التحول بالاسطورة من شعار إلى واقع معاش... التحول بـ «اسطورة العودة إلى واقع تاريخي عندما اعلن قائلاً: «ان فلسطين هي وطننا التاريخي الذي لا ينسى... وسيكون هذا الإسم وحده صرخة اصطفاف قوي لشعبنا»[١٦] وعليه لم تكن القضية اليهودية بالنسبة له «قضية اجتماعية ولا قضية دينية، وإنما قضية قومية» أي هي أولاً وقبل كل شيء قضية سياسية، قضية «الدولة اليهودية»[١٧].

ولهذا فإن الهدف الأساسي من كل هذه الأساطير يكمن فيما يلي:

١ ـ إعادة بناء الدولة اليهودية في فلسطين.

٢ ـ تثبيت دعائم هذه الدولة.

٣ ـ تأمين سبل استمرارية هذه الدولة.

وتتضح الطبيعة الاستعمارية «للدولة اليهودية» من الرسالة التي بعث ثيودور هرتزل إلى سيسيل رودس المهرب الاستعماري وصاحب اول تجربة استعمارية استيطانية على تفكير المؤسس الروحي «للدولة اليهودية» مشروعاً ومنهجاً. اذ سلك تماماً نفس الطريق الذي سلكه نموذجه سيسيل. فعمد إلى تأسيس جمعية ذات ميثاق تحت حماية انكليزية باعتبارها يهودية في فلسطين. وخاطب هرتزل في الرسالة التي بعث بها إلى سيسيل رودس في ١٩٠٢/١/١١م، سائلاً اياه ابداء رأيه في مشروعه الاستعماري بالقول:

«ارجوك أن ترسل لي كتاباً يقول بأنك تفحصت برنامجي وأنك موافق عليه. ستتساءل لماذا اتوجه اليك ياسيد رودس؟ لأن برنامجي هو برنامج استعماري».

هذه هي الصهيونية كما حددها مؤسسها هرتزل «عقيدة سياسية قومية استعمارية» وأقرها مؤتمر بال/سويسرا في آب/اغسطس ١٨٩٧ .. وهذه هي السياسة والمنهج اللذين انتهجهما تلاميذه من بعده وصولاً إلى إعلان قيام اسرائيل بعد نصف قرن من مؤتمر بال.

٤ ـ ٣ ـ البعد القانوني

إذا كانت الركيزتان التاريخية والدينية لصورة القدس لدى التيار السياسي اليهودي الصهيوني هشتين، فمن المنطقي ان يكون المرتكز القانوني أكثر هشاشة باعتباره متأسساً على هاتين الركيزتين الآنفتي الذكر. لأن ما بني على باطل فلا بد وأن يكون باطلاً.

فالأساس القانوني الذي يستند إليه هذا التيار في دعوته «لإعادة بناء الدولة اليهودية» نابع من جملة من المزاعم التاريخية والأساطير اللاهوتية على النحو الذي تم التعرض إليه فيما تقدم. لذا فإن هذا التيار لا يتحدث عن اقامة دولة يهودية، وإنما عن «اعادة بناء الدولة اليهودية» التي سبق لسيدنا داود ومن بعده سيدنا سليمان أن أقاماها في فلسطين وأتخذا من القدس عاصمة لها، باعتبار ان اليهود هم الورثة الشرعيون لهما، ولسيدنا ابراهيم، ولأنبياء بني اسرائيل، صلوات الله عليهم جميعاً. كما أن هذا التيار يتحدث أحياناً عن «استئناف» السيادة اليهودية المقطوعة على فلسطين وعلى القدس عاصمة لهذه الدولة المنشودة لأسباب خارجة عن ارادتهم. فالقدس لم تكن في يوم ما عاصمة لغير اليهود لذا فهم الأولى بها. وعليه يبدو واضحاً ان التيار السياسي اليهودي الصهيوني القبلي يقدم لإدعاءاته القانونية اللاحقة بشرعية مفترضة قسراً ليس لها اي سند ديني أو تاريخي. وبالتالي فهم لا يملكون الحجة المقنعة بإدعاءاتهم.

ولكن من قال يا ترى بيهودية سيدنا ابراهيم وانبياء بني اسرائيل من غير اليهود؟ والى اي مدى تصمد ادعاءات التيار السياسي اليهودي الصهيوني بالانتساب عرقياً لبني اسرائيل ودينياً لأنبيائهم؟

وقبل الرجوع إلى القرآن الكريم للتعرف على حكمه بشأن ادعاءات اليهود بنسبهم الديني والعرقي لأنبياء بني اسرائيل لا بد للمرء من ان يتعرف على رأي اليهود انفسهم بهذه الادعاءات. ففي اثناء الغزو الاسرائيلي للبنان في ٨ حزيران/يونيو عام ١٩٨٢م،

كتب البروفسور بنيامين كوهين من جامعة تل ابيب إلى زميله بيرفيدال ناكيهن استاذ التاريخ في جامعة السوربون يحثه على فضح السياسة الاستعمارية لحكومة بلاده قائلاً:

«اكتب اليك وأنا استمع إلى راديو ترانزستور الذي اعلن اننا في سبيل تحقيق هدفنا في لبنان: وهو ضمان السلام لأهالي الجليل». وهذه الاكاذيب الجديرة بشخص كجوبلز، تجعلني كالمجنون. ومن الواضح ان هذه الحرب الشرسة الضارية، وهي حرب اكثر بربرية من كل سابقاتها، لا علاقة لها بأي شيء، لا بحادث الاغتيال الذي وقع في لندن، ولا بأمن الجليل.. ولا اليهود ابناء ابراهيم.. هؤلاء اليهود الذين هم ضحايا انفسهم من جراء هذا الكم الضخم من الضراوة والوحشية، هل يمكن ان نصبح على هذا القدر من الفظاظة والقساوة؟ أن اكبر نجاح للصهيونية هو «عدول اليهود عن اليهودية».. وارجوكم ايها الاصدقاء ان تقوموا بكل ما بوسعكم لكي لا يحرز أتباع بيجين وشارون هدفهم وهو التصفية النهائية (وهي العبارة السائدة في أيامنا هذه) للفلسطينيين كشعب والاسرائيليين كبشر»[١٩].

إن ما تقدم من عبارات قادت روجيه غارودي إلى الاستنتاج وبحق إلى أن هناك معركة بين الديانة اليهودية التوراتية وبين القومية الصهيونية التي تقوم... على رفض الآخر وتقديس الذات[٢٠].

إذا كان هذا «التيار السياسي اليهودي الصهيوني القبلي» يتخذ من المزاعم التاريخية والأساطير اللاهوتية الصهيونية مرجعية له في الادعاء بحقه بـ «اعادة بناء الدولة اليهودية في فلسطين وفي القدس عاصمة لها، فإن العرب المسلمين والمسلمين من غير العرب يستندون إلى مرجعية الهية لا يرقى إليها الشك ولا يأتيها الباطل من خلفها أو من أمامها. يستندون إلى القرآن الكريم الذي تعهد الله بحفظه. هذه المرجعية الإلهية القرآن الكريم، الذي لم يرد فيه ذكر لليهود إلاّ بمعرض الكفر، والشرك، والاستنكار والزجر، والتأنيب، والشجب، والإدانة والكذب، وقتل الأنبياء لقوله تعالى في سورة المائدة:

«كلما جاءهم رسول بما لا تهوى انفسهم فريقاً كذبوا وفريقاً يقتلون»[٢١].

ولقوله أيضاً في سورة آل عمران:

«وقتلهم الأنبياء بغير حق»[٢٢].

أما سيدنا ابراهيم وأنبياء بني اسرائيل الذين يدعي اليهود على غير وجه حق نسبهم

إليه، فإن القرآن الكريم قد نزههم عن أن يكونوا غير مسلمين في أكثر من موضع. بدليل قوله سبحانه وتعالي في سورة آل عمران:

«ما كان ابراهيم يهودياً ولا نصرانياً ولكن حنيفاً مسلماً وما كان من المشركين»[٢٣].

وقوله تعالى في سورة الحج أيضاً:

«وجاهدوا في الله حق جهاده هو اجتباكم وما جعل عليكم في الدين من حرج ملة ابيكم ابراهيم هو سماكم المسلمين من قبل وفي هذا ليكون الرسول شهيدا عليكم وتكونوا شهداء على الناس فأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واعتصموا بالله هو مولاكم فنعم المولى ونعم النصير»[٢٤].

لذا فإن العرب المسلمين والمسلمين من غير العرب هم الأحق بوراثة الأنبياء والأرض التي عمروها بدليل قوله سبحانه وتعالى في سورة الأنبياء:

«ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر أن الأرض يرثها عبادي الصالحون، إن في هذا لبلاغنا لقوم عابدين»[٢٥].

وذلك لأن الله سبحانه وتعالى قد حدد منهج المسلمين تجاه انبيائه القاضي بضرورة الإيمان به وبملائكته وكتبه ورسله دونما تمييز أو تفرقة لقوله سبحانه في سورة البقرة:

«آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا نفرق بين أحد من رسله وقالوا سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير»[٢٦].

إذن فلا علاقة عرقية أو دينية البتة بين اليهود الحاليين واسرائيل بامتدادتهم العالمية وبين بني اسرائيل وسيدنا ابراهيم وأنبياء بني اسرائيل. فاليهود الحاليون من الخزر. وكل ما في الأمر ان التيار السياسي اليهودي الصهيوني يدعي علاقة، ما هي في الواقع إلاّ علاقة سلوكية مفترضة ومستوحاة قسراً من سلوك أنبياء بني اسرائيل كسلوك رباني موحى لهم من الرب، كما تراها الأساطير التوراتية المؤسسة لدولة اسرائيل بهدف اضفاء الشرعية السياسية والقداسة الدينية على اسرائيل ونظامها ومنهجها باعتبارها النتاج الطبيعي للمنهج الرباني لأنبياء بني اسرائيل.

إذا كان هذا هو الأساس للبعد القانوني لصورة القدس في الأساطير اللاهوتية والمزاعم التاريخية المؤسسة لدولة اسرائيل، فماذا عن البعد القانوني لصورة القدس من وجهة نظر القانون الدولي المعاصر؟ وهل بإمكان التيار السياسي اليهودي الصهيوني الذي فرضه ثيودور هرتزل وتعاقب على زعامته ديفيد بن غوريون، وليفي أشكول، وغولدا مائير،

واسحق رابين، ومناحيم بيجن، واسحق شامير، وشمعون بيرس، وبنيامين نتنياهو أن يجد في القانون الدولي أو فيما عرف لاحقاً بالشرعية الدولية ما يستند إليه في تبريره لإعادة بناء اسرائيل والاستيلاء على القدس عاصمة موحدة وابدية لإسرائيل؟

وقبل الخوض في غمار البعد القانوني لصورة القدس لدى التيار السياسي اليهودي الصهيوني، لا بد من التطرق سريعا إلى حدثين بارزين بالنسبة لقيام دولة اسرائيل: الأول وعد بلفور لعام ١٩١٧ م، والثاني وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني المجموعة (أ) بموجب قرار عصبة الأمم المتحدة لعام ١٩٢٢ م، باعتبارهما الجسر الذي يربط ما بين البرنامج السياسي اليهودي الصهيوني من جهة وبين «اعادة بناء الدولة اليهودية» أي تأسيس اسرائيل من جهة اخرى.

وإذا كان هناك شبه اجماع بخصوص لا شرعية وعد بلفور، فإن الكاتب الانكليزي آرثر كوستلر في كتابه «تحليل المعجزة» كان خير من عبر عن الطبيعة الاستعمارية لهذا الوعد حيث كتب قائلاً:

«لقد شكل وعد بلفور احد اغرب الوثائق السياسية في التاريخ. أنه وثيقة أعطى بموجبها شعب وعدا لشعب آخر (بمنحه) أرض شعب ثالث. . . يجب ان نذكر الطبيعة الجانحة لهذه الحوادث، لأنها تشكل المفتاح الضروري لكل ما تبعها من حوادث»(٢٧).

على أن الطبيعة الاستعمارية العدوانية لوعد بلفور لا يمكن ان تتضح إلاّ في إطار ربطها بمضمون تقرير اللجنة التي كلفها كامبل بنرمان، رئيس وزراء بريطانيا عام ١٩٠٧م بدراسة مستلزمات احتفاظ بريطانيا العظمى بموقع القوة المقررة عالمياً أو الحيلولة دون تدهورها سريعاً.

خلص تقرير اللجنة السري التي ضمت خيرة علماء التاريخ من انكلترا والدول التي كانت تابعة للتاج البريطاني آنذاك بعد عملية تقصي وتحري دامت سبعة اشهر الى:

«إن الخطر ضد الاستعمار في آسيا وأفريقية ضئيل، ولكن الخطر الضخم يكمن في البحر المتوسط، وهذا البحر همزة الوصل بين الغرب والشرق وحوضه مهد الأديان والحضارة، ويعيش في شواطئه الجنوبية والشرقية بوجه خاص شعب واحد تتوفر له وحدة التاريخ، والدين واللسان، وكل مقومات التجمع والترابط. هذا فضلاً عن نزعاته الثورية وثرواته الطبيعية»(٢٨).

وتساءلت اللجنة في تقريرها:

«فماذا تكون النتيجة لو نقلت هذه المنطقة الوسائل الحديثة وامكانيات الثورة الصناعية الأوروبية، وانتشر التعليم بها، وارتقت الثقافة؟ إذا حدث ما سلف فستحل الضربة القاضية حتماً بالاستعمار الغربي»[٢٩].

لذا فإن اللجنة أوصت في تقريرها بإتخاذ الاجراءات الوقائية التالية لمعالجة الموقف:

«١ ـ على الدول ذات المصالح المشتركة ان تعمل على استمرار تجزؤ هذه المنطقة.. وتأخرها، وابقاء شعبها على ما هو عليه من تفكك وتأخر وجهل».

«٢ ـ ضرورة العمل على فصل الجزء الأفريقي في هذه المنطقة عن الجزء الآسيوي»[٣٠].

«لذلك (لا بد) من اقامة حاجز بشري قوي وغريب يحتل الجسر الذي يربط آسيا بأفريقية، بحيث يشكل في هذه المنطقة، وعلى مقربة من قناة السويس، قوة صديقة للإستعمار، وعدوة لسكان المنطقة»[٣١].

وكان د. فاروق الشناق وفي ضوء ما تقدم من توصيات قد خلص في بحث له حول: «القدس في الصراع الاسرائيلي ـ العربي» إلى القول:

«لهذا كان وعد بلفور الذي يعترف وايزمان بأنه هو الذي صاغه ودفع به إلى وزير خارجية بريطانيا بلفور ليبعث به إلى روتشيلد بصيغة تعهد من حكومة جلالة الملكة بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، ومن اجل هذا وضعت فلسطين تحت الانتداب البريطاني عام ١٩٢٢م، كوديعة يهودية ليستعيدونها على شكل دولة بعد ان يهيئوا انفسهم لذلك ويبنوا مؤسسات الدولة وإعداد المسرح الاقليمي والدولي لتقبل فكرة اقامة كيان صهيوني في فلسطين. ومن اجل هذا كان قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧م، الذي عرف بقرار تقسيم فلسطين إلى دولتين: عربية وأخرى يهودية وأن يكون للقدس كيان خاص Corpus Separatum بإشراف هيئة الأمم المتحدة وكل التطورات التي تبعته وانتهت بإبرام معاهدات صلح (.) بين بعض الدول العربية وبين اسرائيل»[٣٢].

ويعبر جونز كونز سكرتير حلف شمال الأطلسي الأسبق عن الوظيفة الاستعمارية لإسرائيل قائلاً: «لقد كانت اسرائيل السمسار الأقل كلفة في عالمنا المعاصر»[٣٣].

أما قرار عصبة الأمم المتحدة لعام ١٩٢٢م بوضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني من الفئة (أ) فيعني ذلك ان الشعب العربي الفلسطيني كان من بين الشعوب المهيأة لنيل الإستقلال. وعليه فإن دولة الانتداب تنصرف بالأساس إلى اعداد فلسطين لأن تكون

دولة مستقلة لا أن تمنح أرضها لشعب آخر(٣٤).

وعودة لشرعية الاحتلال الاسرائيلي للقدس بشطريها الغربي والشرقي وتغيير طابعها العربي الإسلامي والديمغرافي فقد دأبت الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة على تكييف القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية بما يخدم سياستها في الاحتلال والضم والاحتفاظ بالقدس عاصمة موحدة وابدية لها. وهي في ادعائها بأحقيتها بكامل مدينة القدس تستند إلى مبادئ قانونية منها ما تجاوزه القانون الدولي المعاصر ومنها ما تكيّفه بما يخدم توجهاتها وسياساتها التوسعية. هذه المبادئ التي سيتناولها البحث بالعرض والتحليل والنقد المكثف هي:

٤ ـ ٣ ـ ١: مبدأ اكتساب الإقليم عن طريق الحرب:

تستند اسرائيل في تبرير احتلالها للأراضي العربية المحتلة بما في ذلك القدس إلى مبدأ اكتساب الإقليم عن طريق الحرب. بيد أنه يمكن دحض الدفع بهذا المستند القانوني بسهولة استناداً إلى احكام القانون الدولي بمصادره المختلفة، وكذلك سنداً إلى ميثاق الأمم المتحدة والتي تؤكد جميعها على ان الحرب لم تعد وسيلة مشروعة لاكتساب الإقليم، وإن العمل العدواني من اية دولة ضد اخرى يعتبر جريمة دولية طبقاً لمضمون المشروعات التي طرحت لتعريف العدوان ووفقاً للفقه التقليدي الذي يعتبر ضم الإقليم عملاً عدوانياً مخالفاً للأعراف الدولية والقانون الدولي. ومع ذلك يبقى السؤال قائماً ومبرراً:

ما هي الأسس التي تستند إليها اسرائيل في تبرير سياستها على الأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ بما في ذلك القدس والى أي مدى تصمد مثل هذه الادعاءات أمام الواقع القانوني النظري والعملي؟

يمكن تلخيص الادعاءات الاسرائيلية في هذا الجانب بما يلي:

١ ـ قرار التقسيم ١٨١ لعام ١٩٤٧ الذي نص على اقامة دولة يهودية على جزء من اقليم فلسطين.

٢ ـ أما الأراضي التي احتلتها اسرائيل تجاوزاً للحدود التي رسمها قرار التقسيم فقد آلت إليها بموجب حق الفتح، كما جاء على لسان أبا إيبان وزير خارجية اسرائيل آنذاك امام مجلس الأمن.

٣ ـ الدفاع عن الذات وحق الاحتفاظ بما يحوزه المحاربون بعد وقف القتال.

٤ ـ استئناف السيادة على القدس التي ظلت مقطوعة منذ زوال مملكة سيدنا سليمان عليه السلام وحتى «استعادة السيادة» على القدس في اعقاب حرب ١٩٤٨ «والكلية» على المدينة المقدسة في أعقاب حربها العدوانية عام ١٩٦٧م، الأمر الذي لم يكن في الواقع سوى ضماً فعلياً للقدس دون الإعلان عن ذلك رسمياً. ولكن هناك سؤالين يطرحان نفسيهما بإلحاح في هذا السياق هما:

ـ هل كانت اسرائيل في حالة دفاع عن الذات عندما شنت الحرب عام ١٩٦٧م؟

وهل يجيز لها حق الدفاع عن النفس ان كان ما تدعيه قائماً فعلاً، اكتساب الأرض التي احتلتها في الحرب؟

ـ ما هي الشروط القانونية للضم، وهل كانت مثل هذه الشروط متوفرة عندما ضمت اسرائيل القدس فعلياً ؟

تؤكد الحقائق التي تبدت لاحقاً بأن اسرائيل لم تكن في حالة دفاع عن النفس، بدليل انها كانت البادئة بالقتال، مناقضة بذلك اتفاقات الهدنة المنظمة لأوضاع عسكرية بينها وبين الدول العربية المعنية، واستمرار اسرائيل في عملياتها العسكرية بالرغم من تدخل مجلس الأمن الدولي واصدار قراره بوقف اطلاق النار حتى تستكمل الهدف الذي رمت إليه، وهو انجاز عملية احتلال مرتفعات الجولان السورية، الأمر الذي يتناقض كلياً مع مبدأ ضرورة وقف القتال فوراً مع بدء مجلس الأمن بالتدخل. كما أن اسرائيل لا يمكنها التذرع بأن قيام مصر بإغلاق قناة السويس ومضايق تيران في وجه الملاحة والطلب إلى القوات الدولية المرابطة في سيناء بالانسحاب منها هو عمل عدواني ضدها. إذ ان ذلك عمل من اعمال السيادة. فضلاً عن ان مضايق تيران لا تعتبر بحكم قانون البحار الدولية ممراً مائياً دولياً. كما لا يجوز لإسرائيل ان تتذرع بشن عدوانها ضد مصر وسوريا والأردن بأسباب واهية كالحرب الوقائية والاجهاضية، أو إلى ما غير ذلك من مسميات[٣٥].

كما أن اكتساب الإقليم بالقوة أصبح مقيداً وفقاً للنظرية الحديثة للقانون الدولي المعاصر بجملة من المحددات اهمها:

١ ـ حق الشعوب في تقرير مصيرها.

٢ ـ استعادة الشعوب لأقاليمها المغتصبة بالطرق السلمية أو بالعنف في حال فشل الوسائل السلمية.

٣ ـ الاستقلال حق للشعوب التابعة بصرف النظر عن الأشكال القانونية لصور التبعية.

وعليه يمكن القول بأن اكتساب الإقليم عن طريق الحرب كسند من اسانيد السياسة الاسرائيلية على مدينة القدس لا يرتكز إلى أسس قانونية. وبالتالي فلا سيادة قانونية لإسرائيل على مدينة القدس بشطريها الغربي والشرقي(٣٧).

أما فيما يتعلق بمبدأ حق الاحتفاظ بما يحوزه المحاربون بعد وقف القتال الذي تستند إليه وجهة النظر الاسرائيلية، فإن هذا المبدأ يعود إلى أواخر القرن التاسع عشر عندما كان الفتح وسيلة مشروعة لاكتساب الإقليم. هو ما استندت إليه دول اميركا اللاتينية في تثبيت الوضع القانوني لحدودها في مواجهة بعضها البعض بعد ثورتها على الاستعمار الاسباني. اذ انشئت الحدود وفقاً للحيازة الفعلية للأرض، وليس سنداً لتلك التي كانت قائمة ابان الاستعمار الاسباني. وكان «ستون»، أحد فقهاء القانون الدولي العام، من اهم القائلين بضرورة اعتماد هذا المبدأ بخصوص الأراضي التي احتلتها اسرائيل في حرب ١٩٦٧م، بحجة ان اتفاقية وقف اطلاق النار لم تحدد الخطوط الفاصلة بين الطرفين. إن مثل هذا الرأي يتناقض تناقضاً كلياً وصارخاً مع مبادئ القانون الدولي العام، لا سيما وأن قرارات وقف اطلاق النار الصادرة عن الأمم المتحدة ممثلة في مجلس الأمن تشير بوضوح إلى عدم شرعية اكتساب الأراضي عن طريق القوة أو الحرب(٣٨).

كما ان الوضع القانوني للمناطق التي احتلت في اعقاب حرب ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ يستند إلى اتفاقات الهدنة التي تحكم العلاقات العربية ـ الاسرائيلية والتي تشير بعض نصوصها إلى ان خطوط الهدنة خطوط عسكرية، وليست حدودا سياسية. فهي لا تؤثر على التسوية الشاملة للقضية الفلسطينية، وإن خرق هذه الاتفاقيات وشن حرب تم على اثرها احتلال اراضٍ جديدة لا يكسب المعتدي المحتل اي حق في السيادة القانونية عليها. واذا كانت مدينة القدس العربية هي من المدن التي تم احتلالها نتيجة لهذه الحرب، فإن محاولة ضم القدس من قبل اسرائيل، وفقاً لهذا المبدأ، لا سند له في القانون الدولي(٣٩).

٤ ـ ٣ ـ ٢ ـ نظرية ملء فراغ السيادة:

إن فلسطين اصبحت سنداً لإدعاء الياهو لوفر باخت بعد رحيل بريطانيا وزوال صفة الانتداب عنها في وضع ينطبق عليه «مبدأ فراغ السيادة». وعليه ترى اسرائيل بأن من

حقها ملء فراغ السيادة تبعاً لهذا الوضع الناشئ، وأن تعلن سيادتها على مدينة القدس.

كما ان قيام العرب بشن هجوم على اليهود بهدف «احتلال» المناطق التي حددها قرار التقسيم أرضا لإقامة الدولة اليهودية يعطي اسرائيل مبرراً للاستفادة من حق الدفاع عن النفس ليس في المناطق التي خصصها قرار التقسيم لإقامة الدولة اليهودية فحسب، وانما يتعداها إلى تلك التي حددها ذات القرار مكاناً لإقامة الدولة العربية وللكيان المنفصل الخاص بالقدس. وسنداً لنظرية «ملء فراغ السيادة» يعطي باخت اسرائيل الحق في تملك الأجزاء التالية من فلسطين:

- القسم المخصص لها بموجب قرار التقسيم.

- الاجزاء الاخرى الواقعة خارج نطاق حصتها والتي «اضطرت اسرائيل» لاحتلالها دفاعا عن النفس اثناء حرب ١٩٤٩/٤٨م، بما في ذلك غربي القدس.

أما «القدس الشرقية» التي يزعم باخت بأنها خضعت للسيادة الاردنية للفترة الممتدة من ١٩٤٩ ـ ١٩٦٧م، فإن الأردن حسب زعمه لا يملك حق السيادة الشرعية عليها لأنه «استخدم القوة بصورة غير مشروعة». ومع ان اتفاقية الهدنة قد وفرت للأردن حماية لوجوده في القدس الشرقية، إلاّ أنه على حد زعم باخت، قد فقد هذه الحماية بهجومه على اسرائيل ١٩٦٧/٦/٥م، مما ترتب عليه زوال وجودها المادي، بسبب «خرق الأردن للهدنة». لذا بات الطريق، ممهداً أمام القوات الاسرائيلية لاحتلال المدينة وملء فراغ السيادة اعتباراً من حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧م، باعتبار أن اسرائيل كانت في حالة الدفاع عن النفس على حد زعمه(٤٠).

ويمضي باخت في ابتداع التبريرات لإسرائيل قائلاً:

«إن اعلان السيادة الاسرائيلية على المدينة بكاملها اصبح امراً مبرراً من الناحية القانونية، مع ان اسرائيل لم تعلن بوضوح حق السيادة على القدس الشرقية، وإنما اعلنت ان وضعها غير قابل للتفاوض»(٤١).

ويعود سبب عدم الإعلان الرسمي عن ذلك إلى ان اسرائيل تتذرع بتوحيدها لشطري المدينة وبسط سلطاتها الفعلية عليها «بحقها باستئناف السيادة اليهودية المقطوعة على المدينة» منذ زوال المملكة اليهودية وحتى استعادتها من اسرائيل، الأمر الذي تدحضه حقائق التاريخ والديمغرافيا والدين معاً. كما لا يجوز ان يغيب عن البال في هذا السياق الطبيعة الاستعمارية لمثل هذه المزاعم فمثل هذه الآراء باتت من مخلفات العهد

الاستعماري، حيث لا مكان في القانون الدولي المعاصر للاستنتاج بأن الاخلال باتفاقات الهدنة، على افتراض صحة المزاعم اليهودية، يمكن ان يتخذ مبرراً لاكتساب سيادة جديدة عن طريق السيطرة والاستيلاء. فتدخل الدول العربية لا يمكن اعتباره انتهاكاً للمادة ٢/ ٤ من ميثاق الأمم. لأن هذا التدخل قد جاء بناء على طلب من الهيئة العربية العليا لفلسطين التي كانت تمثل سكان فلسطين آنذاك. كما ان الدولة الاسرائيلية لم تكن قد استوفت بعض شروط وجودها القانوني المتعارف عليها والمتمثلة بـ «الأرض، والحدود، والسيادة»[٤٢].

إن مانكمان وكثيرون غيره من فقهاء القانون الدولي العام محقون تماماً بعدم اعترافهم بسيادة تقوم على السيطرة والاستيلاء على اقاليم مأهولة ذات سيادة تعود في الأصل لشعوبها التي حالت ظروف معينة دون ممارستها لحق تقرير المصير[٤٣].

كما ان شروط الدفاع عن الذات غير متوفرة في الحركة اليهودية في فلسطين. فالحركة تهدف إلى اخضاع الاكثرية العربية إلى الأقلية اليهودية المستوردة من خارج فلسطين أو إلى تجزئة هذا الإقليم وتقسيمه خلافاً لرغبة اكثرية السكان والحيلولة بين سكان الإقليم وحقهم في تقرير مصيرهم[٤٤].

لذا فإن قواعد القانون الدولي العام ذات الصلة تعطي الحق للسلطة الشرعية ممثلة بشعب فلسطين ان تهب لتأديب الفئة المتمردة واعادتها إلى اطار الشرعية والانصياع لرغبة الأكثرية. كما ان خروج الأقلية وانشقاقها لا يعطيها أي حق قانوني تجاه السلطة الشرعية ممثلة بالأكثرية تتخذه ذريعة للإدعاء بأنها في حالة دفاع عن الذات[٤٥].

وبناء على ما تقدم يخلص المرء إلى ان احتلال اسرائيل للجزء الغربي من القدس وسيطرتها عليه لا ينقل السيادة على هذه المدينة إلى اسرائيل إعمالاً لنظرية ملء فراغ السيادة. كما ان احتلال الجزء الشرقي من مدينة القدس عام ١٩٦٧م، بحجة ملء فراغ السيادة كما يزعم باخت أمر غني عن المناقشة، نظراً لأن الاحتلال في الأصل لا يرتب حق نقل السيادة إلى قوة الاحتلال. ولا ينتقض من قيمة أو قوة هذا المبدأ اي تكييف قانوني للسيادة الأردنية على هذا الجزء من المدينة منذ اتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٩م. وحتى عام ١٩٦٧ فالأراضي الفلسطينية التي بقيت تحت السيادة العربية بما فيها الجزء الشرقي من مدينة القدس قد ضم إلى الأردن بطريقة دستورية حظيت بموافقة الشعبين في ضفتي المملكة الأردنية الهاشمية[٤٦].

٤ ـ ٣ ـ ٣: نظرية الغزو الدفاعي:

ينطلق فقهاء القانون الدولي الاسرائيليون مدعومين ببعض زملائهم في الغرب في تبريرهم لضم مدينة القدس إلى السيادة الاسرائيلية من «نظرية الغزو الدفاعي». وتستند هذه النظرية إلى انه يجوز للمنتصر في حرب دفاعية ان يضم الأراضي التي احتلها إلى سيادته أو الاحتفاظ بها إلى حين تقرير مصيرها في اتفاقية سلام في أقل تقدير. ويعتبر سيلفان برمان من أشهر دعاة هذه النظرية. وكذلك فعل شويبل. فكلاهما يأخذ بهذه النظرية عندما تكون الحرب دفاعاً عن النفس امام القوة الغازية. وبما ان اسرائيل، على حد زعم شويبل. كانت في حالة دفاع عن الذات عندما لجأت إلى استخدام القوة، لذا فإن ضمها للأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك القدس، أمر مشروع[٤٧].

أما ستون فيرى هو الآخر بأن مبدأ عدم جواز استفادة المعتدي من ثمار عدوانه لا ينطبق على اسرائيل، اذ ان اي دولة وجدت نفسها في نفس الوضع الذي وجدت اسرائيل نفسها فيه من حقها اللجوء إلى القوة دفاعاً عن الذات. كما أن وقف العمليات العسكرية دون ابرام معاهدة سلام لا يحول، على حد زعم ستون، دون تحول حقها في احتلال الإقليم إلى حقوق السيادة الاقليمية. ويتفق الياهو لوترباخت مع هذا الرأي تماماً[٤٨].

ولكن الدكتور ابراهيم شحاتة يرفض كل هذه الآراء لتناقضها مع مبدأ عدم جواز احتلال الأرض أو اكتسابها بالقوة. بمعنى ان السيادة لا تنتقل نتيجة الغزو أو الإحتلال العسكري. أي أن فقدان السيطرة على جزء من اقليم الدولة لا يفقدها سيادتها القانونية على هذا الإقليم. كما أنها ليست بحاجة إلى الاستناد إلى نظرية الغزو الدفاعي عندما تستخدم القوة لاسترداد سيطرتها الفعلية على اقليمها تبريراً لاستعادة هذه السيادة، لأن السيادة لم تنتقل منها أصلاً حتى تحتاج إلى تبرير عودتها لها[٤٩].

لذا فإن التمييز بين الغزو الهجومي وبين الغزو الدفاعي كأساس لاحتلال أراضي الغير وضمها إلى سيادة الدولة الغازية يرفضه الدكتور شحاتة بشدة. لأن مثل هذا التمييز لا يقره القانون الدولي المعمول به حالياً. ففي ذلك انشاء لسبب جديد لاكتساب الإقليم وتبرير نقل السيادة يستنكرها القانون الدولي المعاصر مضافا لذلك إن القائلين بمبدأ التمييز بين الغزو الهجومي والغزو الدفاعي يسعون إلى التأسيس لحقوق موضوعية استناداً إلى أسس شخصية، ونسبية تقديرية، بمعنى أنهم يتركون للدولة ذاتها مسألة

التقرير بأنها كانت في حالة دفاع شرعي عن النفس[٥٠].

أما مانكمان فقد تناول الموضوع من زاوية اخرى في دحضه لمبدأ التمييز بين الآثار القانونية للغزو الهجومي والغزو الدفاعي. فالدفاع الشرعي عن النفس مرهون ومقيد بحدود لا يجوز تعديها. فهو مقيد بمبدأ التناسب غير المقتصر على الوسائل المستخدمة والاجراءات المتبعة لمواجهة العدوان، وإنما يتعداها أو ينصرف إلى الحقوق التي يمكن اكتسابها دفاعاً عن النفس نتيجة العدوان والتي لا يجوز ان تصل حد تجريد دولة اخرى من حق السيادة واغتصابها أو السيطرة على اراضيها وضمها. . كما ان انتقال السيادة يجب ان ينسجم (يقترن) مع حق تقرير المصير ولا يجوز تكرار ما وقع بعد الحرب العالمية الأولى[٥١].

وعليه واعمالاً لهذا المبدأ، مبدأ عدم جواز احتلال اراضي الغير بالقوة أو اكتساب السيادة على الإقليم المحتل، وعدم جواز التفريق لجهة الآثار القانونية بين الغزو الهجومي والغزو الدفاعي، وتناقض تبرير الاحتلال والضم سنداً لنظرية الغزو الدفاعي مع حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، فإن الاجراء الاسرائيلي بضم بعض الأراضي المحتلة مرفوض، إذ من الواضح ان السكان في الأراضي العربية المحتلة يرفضون عملية الضم وانتقال السيادة من دولة الأصل إلى اسرائيل[٥٢].

كما أنه ليس هناك من حاجة إلى اثبات امر بديهي بأن اسرائيل بشنها حربها العدوانية في الخامس من حزيران عام ١٩٦٧م، لم تكن في حالة دفاع عن النفس وذلك للأسباب التالية كما يقول الدكتور النابلسي:

- أن اسرائيل هي التي بدأت بالهجوم المسلح. . أي انها هي البادئة بالحرب.

- عدم استجابة اسرائيل لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧م، القاضي بوقف اطلاق النار فوراً، إلاّ بعد احتلال جيوشها للمواقع الاستراتيجية المحددة لها في الجولان.

- رفضها الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة وفقاً لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ لعام ١٩٦٧م، و٣٣٨ لعام ١٩٧٣م[٥٣].

إن نظرية الغزو الدفاعي لم تسقط نتيجة معارضة فقهاء القانون الدولي لها فقط، وإنما لعدم وجود سند لها في القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة المتعلقة بأزمة الشرق الأوسط. فجميع قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ و٣٣٨ لعام ١٩٧٣ وغيرها

من قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالنزاع الاسرائيلي - العربي لم تفرق بين الغزو الهجومي وبين الغزو الدفاعي من جهة، ولم تقر بإباحة اكتساب الإقليم عن طريق الغزو حتى ولو كان غزواً دفاعياً من جهة ثانية. ولم تقتصر قرارات الشرعية الدولية في نصوصها المختلفة على لفظ (الغزو) أو (الغزو الهجومي)، وإنما جاءت صريحة واضحة جامعة قاطعة مانعة فيما يتعلق بمدينة القدس اذ انها اعتبرت اجراءات اسرائيل في المدينة وتغيير معالمها باطلة ولا يترتب عليها أية آثار قانونية(٥٤) كل ذلك يؤدي للاستنتاج التالي:

وعليه فإن لجوء اسرائيل إلى نظرية الغزو الدفاعي لتبرير ضمها لمدينة القدس المحتلة، سواء الشطر الغربي المحتل عام ١٩٤٨م، أو الشطر الشرقي المحتل عام ١٩٦٧م، لا يستند إلى اساس في القانون الدولي، فضلاً عن أن نظرية الغزو الدفاعي نظرية باطلة لا يقرها القانون الدولي المعاصر.

٤ ـ ٣ ـ ٤ : انتفاء الأساس القانوني للحيازة السابقة:

يدعي مؤيدو وجهة النظر الاسرائيلية بأن السيادة الأردنية على مدينة القدس بخاصة وعلى الضفة الغربية بعامة لا تستند إلى اساس قانوني. وينطلق هؤلاء في نظرتهم هذه من ان الوجود الأردني فيهما قد جاء نتيجة لغزو هجومي، بينما كان الاحتلال الاسرائيلي لها نتيجة لفعل دفاعي. وكذا الحال بالنسبة لاحتلالهم غزة التي كانت تخضع «لاحتلال مصري». وعليه فإن اسرائيل هي الأولى باكتساب الإقليم ونقل السيادة إليها من الأردن ومصر.(٥٥).

إن مثل هذه المزاعم الاسرائيلية تتهاوى دفعة واحدة كما يتهاوى بيت الكرتون أمام حقيقة ان الوجود الأردني في الضفة الغربية بما في ذلك القدس يستند إلى قرار وحدة الضفتين عام ١٩٥٠م، الذي صدر عن مجلس نيابي منتخب. ولا يؤثر عدم الاعتراف بهذه الخطوة من الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية على الآثار القانونية المترتبة عن وحدة الضفتين. لا سيما وأن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية قد أكدت امام مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ ١٣/ ٥/ ١٩٥٠م، أن هذا الاجراء لا يؤثر على اية تسوية نهائية للقضية الفلسطينية. ففي الوقت الذي ادانت فيه قرارات الشرعية الدولية الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن الاجراءات الاسرائيلية بضم القدس ورفضت الحجج الاسرائيلية التي تتخذ مبرراً لضمها القدس لسيادتها القانونية، فإنها تعترف بحق

الأردن في القدس والأراضي العربية المحتلة الأخرى في الضفة الغربية. فضلاً عن أن اسرائيل نفسها لم تعارض توحيد ضفتي الأردن. فالتصريحات المنسوبة للإسرائيليين اشارت دوماً إلى استعداد اسرائيل لإعادة الضفة الغربية أو اجزاء منها، إلى الاردن واستعدادها للتفاوض معه بشأنها مفضلة عودتها للسيادة الأردنية على اية مطالبة باستقلالها كدولة قائمة بحد ذاتها.[٥٦] كما ان فلسطين كانت قبل وضعها تحت الانتداب جزءاً من الأراضي السورية وجزءاً من الدولة العثمانية من قبل.

كما أنه لا يجوز لإسرائيل ان تحتج بتراكم الانجازات لديها على الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك القدس، سواء كان ذلك بصيغة تشريعات، أو اجراءات تهويد عملية من مصادرة أراضٍ، واستيطان، وهجرة داخلية وخارجية إلى القدس، وسحب هويات، وهدم منازل، وتهجير قسري للفلسطينيين، وتغيير للطابع الديمغرافي للأراضي العربية المحتلة وبخاصة في القدس، طالما ان الشعب المحتلة ارضه لم يوافق على ذلك. ناهيك عن أن الشعب العربي الفلسطيني ظل يقاوم الاحتلال بالسلاح والانتفاضات المتتالية تارة، وكان آخرها انتفاضة الحجارة التي اندلعت في كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٨٧م، أو بالسياسة تارة اخرى. فالسلطة الفعلية لا ترتب لدولة الاحتلال سيادة على الأرض المحتلة، أو تكسبها اياها[٥٧].

وعليه يمكن القول بأن «تمسك اسرائيل بحجة انتفاء الأساس القانوني لحيازة الأردن السابقة لمدينة القدس هو تمسك لا سند له في الواقع ولا سند له في القانون الدولي. فالوجود الأردني في القدس وجود قانوني نشأ في الأصل عن قيام الأردن بمساعدة الشعب الفلسطيني في تمكينه من ممارسة حقه في تقرير مصيره (مؤسسات) شرعيته على توحيد ضفتي الأردن بصفة دستورية في دولة واحدة اكتسبت القبول العام من المجتمع الدولي. فلم يكن الوجود الأردني في الضفة الغربية احتلالا، بل كان مقبولاً من الشعب الفلسطيني، اذ ان الشعب الفلسطيني. على الأصح كان يشارك بالحكم بنسبة ٥٠٪ في كافة المؤسسات الدستورية. وهذا يعني ان الصبغة الشرعية لهذا الوجود تدعمه الشعبية الفلسطينية ممثلة في الأغلبية التي اقرت الوحدة. كما أقر المجتمع الدولي للأردن بهذا الحق باعترافه بهذا الكيان الموحد وتعامله معه. وتعهدت اسرائيل نفسها الموقعة لاتفاقية الهدنة مع الأردن بعدم القيام بعمل حربي ضده، كما اعترفت بأن خطوط الهدنة هي خطوط عسكرية وليست حدوداً سياسية لا تغير أو تؤثر في الحل النهائي للقضية

الفلسطينية، فإنما هو يستند في ذلك إلى الظروف العسكرية القائمة في فلسطين آنذاك، الأمر الذي لا يضعف من سيادة الأردن القانونية على الضفة الغربية بما فيها الشطر الشرقي من القدس.

وعلى الافتراض صحة الأخذ بمبدأ انتفاء الحيازة السابقة للضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، فإن جميع هذه الأراضي كانت مأهولة بسكانها من عرب فلسطين. فهم اصحاب السيادة القانونية على هذا الإقليم. وبالتالي ينتفي أي اساس قانوني لتبرير السيطرة الإسرائيلية عليه وجعل احتلالها له الأولى بالاعتبار(٥٨).

٥ ـ صورة القدس والسياسات الاسرائيلية:

والآن وبعد ان تعرف المرء على عناصر صورة القدس لدى التيار السياسي الصهيوني اليهودي، لا بد له وأن يتعرف على مدى انعكاسات هذه الصورة على الاستراتيجية الصهيونية نحو القدس. بمعنى آخر على السياسات العملية لزعماء هذا التيار الذين مهدوا لإقامة اسرائيل وتعاقبوا على حكمها منذ نشوءها وحتى الآن... وكذلك على سياسات القوى والأحزاب السياسية الاسرائيلية تجاه القدس ومستقبلها عبر مراحل تطبيق الاستراتيجية الصهيونية المختلفة.

٥ ـ ١: القدس والاستراتيجية الصهيونية:

مرت الاستراتيجية الصهيونية في سعيها «لاعادة بناء الدولة اليهودية» في فلسطين بمراحل متعددة. وكان للقدس دور مهم في انجاز مهام كل مرحلة، وبالتالي كان للقدس دور في اقامة اسرائيل كنواة «للدولة اليهودية التوراتية». وقد تضافرت العديد من العوامل في اقامة اسرائيل بعد خمسين عاماً من انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في بازل/ سويسرا عام ١٨٩٧ أهمها:

١ ـ وضوح الهدف المتمثل ببعث «الدولة اليهودية» على مساحة كافية من فلسطين، لما لهذا الإسم من قوة جذب ليهود الشتات.

٢ ـ وحدة الزعامة الصهيونية بما حقق لها قدراً كبيراً من المناورة في التخطيط الاستراتيجي والتنفيذ العملي وادارة معاركها بكفاءة عالية على الصعيدين الداخلي والخارجي.

٣ ـ مشروعية الوسيلة أياً كانت.. أي ان الغاية تبرر الوسيلة.

٤ ـ مرحلية التطبيق بأسلوب عملي متدرج.

٥ ـ مركزية القدس في انجاز مهام كل مرحلة من مراحل تنفيذ الاستراتيجية الصهيونية

كأداة حاسمة في اقامة الكيان الصهيوني في فلسطين وتثبيت دعائمه والحيلولة دون انهياره أو تلاشيه مستقبلاً.

٦ ـ ارتباط «رسالة اليهود العالمية» بالحضارة الاوروبية باعتبارها المكمل لهذه الحضارة وصورتها العملية في الشرق بالرغم من تشديد الزعامة الصهيونية وبخاصة هرتزل في مؤلفه «الدولة اليهودية» على مبدأ الاصطفاء والتناقض مع نزعة اوروبا اللاسامية، أي المعادية لليهود.

٧ ـ التركيز على اجتذاب البروليتاريا اليهودية أي فقراء اليهود من مزارعين وعمال حرفيين وصناعيين ومثقفين يهود بحكم ما ستوفره الدولة المستقبلية من فرص عيش افضل وحياة مستقرة وآمنة ونجاة لهم من الملاحقة والاضطهاد والعداء، فوجود هؤلاء على أرض فلسطين كقوة طلائعية يشكل يقينا قوة دفع هائلة باتجاه اقامة «الدولة اليهودية».

٨ ـ انشاء مؤسسات ذات طبيعة «قومية» لتكون اذرعاً داخلية وخارجية للحركة الصهيونية مثل: الوكالة اليهودية والصندوق القومي وغيرهما من المؤسسات اليهودية.

٩ ـ المزاوجة الفعالة، لا بل والابداعية بين جميع عناصر الاستراتيجية الصهيونية[٥٩].

واذا كان الباحث قد تطرق إلى دور القدس في انجاز مهام المراحل الثلاث الأولى: مرحلة التبشير الديني والتراثي، ومرحلة الانطلاق نحو الدولة اليهودية، فإن المراحل الأربعة المتبقية: مرحلة ممارسة الإرهاب والعنف، ومرحلة الحروب الكبيرة، ومرحلة الاختراق السياسي، ومرحلة السيطرة الاقليمية تقتضي التعرض لسياسات التيار السياسي اليهودي الصهيوني الذي كانت له الغلبة في مؤتمر بازل بزعامة ثيودور هرتزل والزعامات التي تعاقبت على حكم اسرائيل منذ نشوءها وحتى الآن. بمعنى آخر التعرض إلى سياسة الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة تجاه القدس من جهة، والى سياسات القوى والاحزاب السياسية الاسرائيلية من جهة ثانية والى الرأي العام الاسرائيلي من جهة ثالثة. ولسوف يتركز الحديث حول بعض اهم جوانب الاستراتيجية الصهيونية وبخاصة في المجالات العسكرية والديمغرافية والاستيطانية.

٥ ـ ٢: السياسات الحكومية الاسرائيلية تجاه القدس:

إن «إعادة بناء الدولة اليهودية»، أي اقامة اسرائيل، قد اتخذ اكثر من مسار، ولكنها جميعاً مرتبطة بذهنية التيار السياسي الصهيوني اليهودي. فقد اعتمدت الزعامة الصهيونية

نهجاً يقوم على:

- ممارسة العنف والارهاب بهدف خلق حقائق على الأرض بالاستقطاب المنظم والنوعي للمهاجرين اليهود وتوطينهم في مستعمرات موزعة بطريقة تخدم هدف «اعادة بناء الدولة اليهودية».

- النشاط السياسي المكثف على الساحة الدولية وبخاصة في بريطانيا العظمى حتى عام ١٩٥٠م، وفي الولايات المتحدة الاميركية لاحقاً باعتبارها القوى العظمى البديل لبريطانيا من خلال الوكالة اليهودية وممثليها في الدول الغربية، والصندوق القومي، واللوبي الصهيوني في هذه البلدان. وذلك لانتزاع قرارات تصب في خانة «اعادة بناء الدولة اليهودية». بمعنى آخر ان سياسة التيار السياسي الصهيوني اليهودي بزعامة ديفيد بن غوريون اعتمدت المزاوجة ما بين حقائق ديمغرافية واستيطانية مرتكزة إلى الهجرة والعنف والارهاب وبين استقطاب دولي لصالح «اعادة بناء الدولة اليهودية».

٥ - ٢ - ١: حكومة ديفيد بن غوريون (١٩٤٩ - ١٩٦٣م):

كان ديفيد بن غوريون العلماني لا ينظر للقدس إلاّ بالقدر الذي يخدم التمسك بها أو التخلي عنها قضية «اعادة بناء الدولة اليهودية»(٦٠). بدليل أنه وافق على قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة رقم ١٨١ الصادر بتاريخ ٢٩/١١/١٩٤٧م القاضي بإقامة دولتين في فلسطين: عربية وثانية يهودية، وأن يكون للقدس كيان منفصل.

ولكن موافقة الزعامة اليهودية على قرار التقسيم كانت لأسباب تكتيكية. إذ أن همها الأول تركز على انتزاع اعتراف دولي بشرعية المطلب اليهودي، الأمر الذي ضمنه لهم قرار التقسيم باعتباره الأساس القانوني الوحيد الذي يمكن لاسرائيل ان تستند إليه في تبرير شرعية وجودها. غير ان بن غوريون الذي لم ير في القانون الدولي والشرعية الدولية سوى مجرد «منديل من ورق»، ولأسباب تتعلق بأهمية القدس في اقامة دولة اسرائيل والحفاظ عليها، سرعان ما انقلب على القرار متخذا من عدم موافقة العرب عليه سببا لاحتلال جزء من القدس الذي بات يعرف بالقدس الغربية بقوة السلاح متخذاً منه في ١١/١٢/١٩٤٩م، عاصمة لدولته.

وكان بن غوريون هو أول من تطلع للقدس عاصمة لإسرائيل حتى قبل الإعلان عن تأسيسها في منتصف ليلة ١٤ - ١٥ ايار/ مايو ١٩٤٨م. ونظراً لما تمتع به بن غوريون من شخصية «كارزمية» (زعامية)، فإن تصريحاته بشأن القدس ظلت حتى بعد وفاته عام

١٩٧٣م هادياً للزعامات اليهودية المتعاقبة على سدة الحكم[٦١].

٥ ـ ٢ ـ ٢: حكومة ليفي اشكول (١٩٦٣ ـ ١٩٦٩م):

وعليه ليس غريبا ان يستمر ليفي اشكول على نفس النهج السياسي الذي اختطه سلفه بن غورويون تجاه القدس. واذا كان السلف قد تمكن من تحقيق طموحها بالاستيلاء على (القدس الغربية) وتهويدها بالكامل خلال ١٣ سنة من رئاسته للحكومة فإن ليفي اشكول قد أنجز ما تبقى من المهمة، عندما احتلت قواته (القدس الشرقية) في حرب اسرائيل العدوانية ضد جاراتها العربية في ١٩٦٧/٦/٧م.

وتركزت سياسة حكومة ليفي اشكول على استكمال تهويد (القدس الغربية)، وانتزاع اعتراف دولي باحتلالها مستخدمة لتحقيق ذلك الهدف أساليب المراوغة والخداع. فعلى سبيل المثال استغل اشكول مناسبة الاحتفال الذي اقامه بتاريخ ١٩٦٦/٨/٣٠م، لتدشين مبنى الكنيست الجديد في القدس الغربية لاستدراج سفراء بعض الدول المعتمدين لديه للإعتراف بالقدس الغربية عاصمة لإسرائيل. فوجه الدعوة اليهم لحضور هذا الاحتفال. ودعا كذلك عدداً من رؤساء وأعضاء البرلمانات في العالم[٦٢].

وبعد احتلال القدس الشرقية تركزت جهود حكومة اشكول على سلسلة من الاجراءات الممهدة لضم الشطر الشرقي من المدينة المقدسة لإسرائيل التي يمكن تلخيصها بما يلي:

١ ـ إعلان وزير داخلية اسرائيل موشي شامير ضم الاحياء العربية في (القدس الشرقية) وتوحيد المدينة قسراً بالاضافة إلى المنطقة الواقعة ما بين مطار وقرية قلنديا شمالاً وخطوط الهدنة لعام ١٩٤٩م، غرباً وقرى صور وبيت صفافا جنوباً، وقرى الطور والعيسوية وعناتا والرام شرقاً، التي كان يقطنها حوالي ١٠٠ ألف عربي فلسطيني آنذاك.

٢ ـ حل مجلس أمانة (القدس العربية) المنتخب وإعفاء أمين القدس من منصبه، والحاق موظفي امانة القدس ببلدية الشطر الغربي المحتل من المدينة عام ١٩٤٨م بقرار من سلطات الاحتلال.

٣ ـ اجراء سلطات الاحتلال احصاء للسكان العرب في القدس القديمة في ١٩٦٧/٦/٢٥ م سجلت فيه اسماء المواطنين الموجدين آنذاك في المدينة واجبارهم على الحصول على بطاقات هوية اسرائيلية خلال ٣ شهور. أما غير الموجودين في يوم الاحصاء في المدينة فقد اعتبرتهم غائبين ومنعتهم من حق الرجوع والإقامة في المدينة

والذين تجاوز عددهم في منطقة القدس المائة ألف نسمة آنذاك.

٤ ـ تطبيق قانون أموال الغائبين المقر في ٣١/٣/١٩٥٠ م بحق سكان القدس، مما أتاح للسلطات الاسرائيلية وضع يدها على الأموال المنقولة وغير المنقولة لأي مواطن عربي أو فلسطيني كان يقطن المناطق المحتلة وغادرها بعد ١٩/١١/١٩٤٧م بالنسبة لمواطني الدول العربية وبعد ١/٩/١٩٤٨م بالنسبة للفلسطينيين.

٥ ـ استيلاء سلطات الاحتلال بموجب هذا القانون على مساحات واسعة في القدس بعد أن كان اليهود لا يملكون إلاّ ما نسبته ٤٪ من أراضي القدس الشرقية فقط؟

٦ ـ بناء الأحياء السكنية لليهود في (القدس الشرقية)، وتشييد المباني الرسمية فيها باعتبارها العاصمة الموحدة لإسرائيل بالاضافة إلى الاستيلاء على المباني الحكومية والخاصة مثل المستشفى العربي في القدس وتحويله إلى مركز عام للشركة الاسرائيلية، وترميم الجامعة العبرية، ومستشفى هداسا على جبل المكبر(٦٣).

وفيما يتعلق بمدى نجاح حكومته في توحيد القدس قانونيا وعمليا اجاب ليفي اشكول حول سؤال وجهته له مجلة «جويش اوبزرفر» في ٢٠/٩/١٩٦٨م حول هذا الموضوع اجاب بطريقة ملتوية وذات طابع تزويري قائلاً:

«إن القدس عاصمة اسرائيل مدينة واحدة. وقد كانت دائماً كذلك باستثناء التسعة عشر عاماً التي انقضت خلال الفترة من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٦٧، وفضلاً عن هذا فقد كان يعيش في هذه المدينة اغلبية يهودية لما يقرب من قرن حتى الآن. أما فترة التسعة عشر عاماً (١٩٤٨ ـ ١٩٦٧) فكانت فترة شاذة، فبأي حق استولى الاردنيون على الجزء الشرقي من القدس عام ١٩٤٨؟ ولقد عادت المدينة إلى وضعها السابق كمدينة واحدة غير مقسمة»(٦٤).

ولكن المطاف ينتهي بليفي اشكول إلى التناقض مع نفسه عندما عبر عن عدم رضاه التام عما تم تحقيقه حتى الآن بالقول:

«إنني لست راضياً تماماً عن معدل التقدم في اتجاه توحيد شطري المدينة توحيداً كاملاً. ولكنك لا تستطيع ان تتوقع حدوث ذلك بين يوم وليلة(٦٥)...»

على ان ليفي اشكول يبدو متفائلاً بشأن انجاز مهمة توحيد القدس تماماً، رغم ظهور بعض المشكلات في هذا المجال بين الحين والآخر حيث يقول:

«فسوف تظهر مشكلات من وقت لآخر وسوف نتغلب عليها عموماً. فإن ما حدث

في القدس في مجالات العلاقات الانسانية هو اهم ظاهرة حدثت نتيجة للمواجهة العسكرية التي وقعت عام ١٩٦٧ بين اسرائيل والدول العربية، فهنا اصبحنا نقف وجهاً لوجه مع العرب وعلى نطاق اكبر من أي مكان آخر وفي أي وقت آخر خلال العقدين الآخرين»(٦٦).

٥ ـ ٢ ـ ٣ ـ حكومة جولدا مائير (١٩٦٩ ـ ١٩٧٤م)

دشنت جولدا مائير اعتلائها لسدة الحكم في اسرائيل بسلسلة من الاجراءات تخدم في نهاية المطاف مخطط الاحتفاظ بالقدس عاصمة موحدة وابدية ابرزها:

١ ـ محاولة حريق الأقصى في ١٩٦٩/٨/٢١م زعمت اسرائيل بأن شاباً استرالياً مجنوناً (مايك روهان) هو وحده المسؤول عن الحريق.

٢ ـ القيام بالحفريات تحت أرض المسجد الأقصى بحثاً عن الهيكل وغيره من الآثار المزعومة.

٣ ـ هدم ونسف العقارات الوقفية الملاصقة للمسجد الأقصى من الغرب والجنوب.

٤ ـ احتلال باب المغاربة وإجراء حفريات عميقة خلف الحرم والاستمرار في سياسة مصادرة الأراضي التي ابتدأها اشكول اذ اصدرت سلطات الاحتلال مرسوماً بتاريخ ١٩٧٠/٨/٣٠م، صادرت بموجبه (١١٦٨٠دونماً) من الأراضي العربية المحتلة في القدس والقرى المحيطة بها لتقام عليها الطرقات والمحطات والمضخات والدوائر الرسمية وغيرها بالاضافة إلى بناء (٢٢ ألف) وحدة سكنية.

٥ ـ مصادرة (٢١ ألف) دونما في ضواحي القدس الشرقية لمصلحة الاستيطان واقامة حي اشكول.

٦ ـ استكمال اجراءات طمس الهوية العربية الإسلامية للقدس وتغيير واقعها الديمغرافي(٦٧).

٥ ـ ٢ ـ ٤ ـ حكومة اسحق رابين الأولى (١٩٧٤م ـ ١٩٧٧م):

اعتلى اسحق رابين سدة الحكم في نيسان عام ١٩٧٤ م خلفاً لغولدا مائير مواصلاً السياسة الاستيطانية لحكومات حزب العمل التي سبقته ولكن بوتيرة أعلى. وتمثلت سياسته تجاه القدس بما يلي:

ـ متابعة سياسة الخطوة خطوة في ضم شطري المدينة لإسرائيل، وذلك بمصادرة مزيد من الاحياء العربية والأراضي المحيطة بالمسجد الأقصى تمهيداً لتنفيذ مشروع القدس

الكبرى لتصبح مساحتها خمس مساحة الضفة الغربية المحتلة تقريباً.

- اكراه السكان العرب على بيع اراضيهم وعقاراتهم وطردهم إلى خارج نطاقها الجديد.

- الاستيلاء على البيوت وممارسة سياسة هدم المنازل ومصادرة الأراضي وبناء طوق من الأحزمة الاستيطانية اليهودية المكثفة حول القدس الشرقية، بهدف عزل القدس عن بقية الأراضي العربية المحتلة، والاخلال بالواقع الديمغرافي لصالح اسرائيل حتى تتمكن من الاحتفاظ بالقدس عاصمة موحدة. وتتبدى خطورة هذه السياسة، اذا ما عرف المرء ان رابين من ابوين مهاجرين من روسيا ومن مواليد القدس. وظل رابين يفخر بقيادته للقوات الاسرائيلية التي قامت بمحاولات كثيرة للإستيلاء على القدس الغربية عام ١٩٤٧ - ١٩٤٨م حتى تمكن من فتح طريق القدس تل ابيب واجبار آلاف الفلسطينيين على النزوح من ديارهم في القدس. كما كان يفاخر دوماً بقيادته للقوات الاسرائيلية التي احتلت الضفة الغربية بما في ذلك القدس في ١٩٦٧/٦/٧م. إلاّ أن انتقال السلطة ولأول مرة في تاريخ اسرائيل من حزب العمل إلى حزب الليكود بزعامة مناحيم بيجن في اعقاب انتخابات الكنيست في ايار/ مايو ١٩٧٧م حالت دون انجازه لمشروع القدس الكبرى[٦٨].

٥ - ٢ - ٥ - حكومة مناحيم بيجن (١٩٧٧ - ١٩٨٥م):

ان سياسة مناحيم بيجن وتجمع الليكود نحو القدس اتضحت من خلال الرسائل الثلاث المتبادلة ما بين الرئيس الأميركي آنذاك جيمي كارتر، وبين كل من الرئيس المصري محمد انور السادات، وبين مناحيم بيجن رئيس الوزراء الاسرائيلي التي اعتبرت وفقاً لقواعد البروتوكول من ملاحق اتفاقية كامب ديفيد في ١٩٧٨/٣/٢١م. وقد حدد الرئيس السادات في رسالته هذه إلى الرئيس الاميركي كارتر ثوابت الموقف المصري بشأن القدس وهي:

- اعتبار القدس جزء من الضفة الغربية ويجب احترام وإعادة الحقوق العربية الشرعية والتاريخية في المدينة لأصحابها الشرعيين.

- ان القدس يجب ان تكون تحت السيادة العربية.

- حق السكان الفلسطينيين بممارسة جميع حقوقهم الوطنية المشروعة بوصفهم جزء من الشعب الفلسطيني في المنطقة الغربية.

ـ القرارات الصادرة من مجلس الأمن وبخاصة القراران رقم ٢٤٢ ورقم ٢٦٧ يجب ان تطبق بشأن القدس واعتبار كافة الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل لتغيير وضع المدينة لاغية وغير قائمة ويجب ابطال اثارها.

ـ يجب ان تتوفر لجميع الشعوب حرية الوصول إلى القدس وممارسة الشعائر الدينية وحق زيارة الأماكن المقدسة بدون أي تمييز أو تفرقة.

ـ جواز وضع الأماكن المقدسة لكل دين من الأديان الثلاثة تحت ادارة واشراف ممثل هذا الدين.

ـ ينبغي أن لا تقسم الوظائف الضرورية في المدينة مع امكانية اقامة مجلس بلدي من كل العرب والاسرائيليين للإشراف على تنفيذ هذه الوظائف.. وبهذا تبقى المدينة موحدة(٦٩).

ولكن رد مناحيم بيجن جاء كاشفاً لأبعاد المشروع الصهيوني تماماً، ومكتفياً بالقول:

«إن قانون الكنيست قد خول سلطة الحكومة ـ عن طريق مرسوم تصدره واخضاع أي جزء من ارض «اسرائيل الكبرى» للقانون والقضاء والسلطة الادارية للدولة على النحو المبين في المرسوم...»(٧٠)

وسنداً لهذا القانون الذي تحدث عنه بيجن والمقر من الكنيست في ١٩٦٧/٦/٢٨م أصدرت حكومة بيجن بتاريخ ١٩٧٧/٦/٣٠م مرسوماً يقضي بأن تكون القدس مدينة واحدة غير قابلة للتقسيم وأنها عاصمة لدولة اسرائيل.

١ ـ واستناداً لذلك اقر الكنيست بشكل استثنائي وعاجل في ١٩٨٠/٧/٣٠م قانوناً شاملاً يتيح تهويد القدس وجعلها عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل. وهذه هي أول مرة يربط فيها ما بين التوحيد والأبدية. ومنذ ذلك الحين دأب المسؤولون الاسرائيليون على التحدث عن القدس عاصمة موحدة وأبدية. لا بل اصبح هذا الهدف شعاراً تتنافس عليه الأحزاب الاسرائيلية في حملاتها الانتخابية.

٢ ـ وبالرغم من شجب وادانة الأمم المتحدة والمحافل الدولية لهذا القانون فإنه ظل المنطلق في تحديد سياسات الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة منذ تشريعه وحتى الآن.

وقد اتخذت حكومتا بيجن واسحق شامير منه مرتكزاً لمشاريعها الاستيطانية في القدس والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات:

ـ المشاريع المتسهدفة للأحياء العربية في القدس نفسها، بما يحقق طغيان العنصر

اليهودي حضارياً وسكانياً على الطابع العربي والإسلامي للمدينة، وتحقيق التفوق العسكري المستند لسياسة التطويق والعزل.

- توسيع المدينة وربطها مع المستوطنات المقامة حولها على أراضي القرى العربية القريبة من القدس في شعفاط، والعيسوية، والعيزرية، وابوديس، وبيت صفافا، وشرفات، وصورباهر. وكذلك التدرج في قضم المدينة بالاتجاه شمالاً وشرقاً وجنوباً بمصادرة المزيد من الأراضي، والتوسع في بناء المستوطنات، وتسمين القائمة منها، بهدف عزل القرى العربية وتفكيك اوصالها وعزلها عن مركز مدينة القدس وباقي مدن وقرى الضفة الغربية. ولهذا السبب تم الاستيلاء على أراض عربية في قرى سكاريا وارطاس وبيت ساحور.

- استكمال عملية التهويد الشاملة (للقدس الشرقية) من خلال اقامة الحي اليهودي فيها. وهذا الحي يشكل حزاماً من العمارات الحجرية الشاهقة من طرف الكنائس والبيوت المتبقية في حارة الأرمن من الجهة الغربية للقدس إلى المسجد الأقصى في جانبها الشرقي. وربط الحي اليهودي مع مجموعة الطرق الاستيطانية اليهودية في كل أحياء وحارات المدينة القديمة، وصولاً إلى السيطرة الكاملة على الشطر الشرقي من القدس في نهاية المطاف[٧١].

٥ ـ ٢ ـ ٦ ـ حكومة بيرس ـ شامير، شامير ـ بيرس (الحكومة ثنائية الرأس ١٩٨٥ ـ ١٩٩١م):

تسلم شمعون بيرس سدة الحكم في اسرائيل لأول مرة في حياته في اول حكومة ائتلافية عرفتها اسرائيل. حيث اتفق حزبا العمل وتجمع الليكود على تبادل رأس السلطة مناصفة تبدأ بشمعون بيرس كرئيس للوزراء وشامير وزيرا للخارجية لمدة ٢٥ شهراً (١٩٨٥ ـ ١٩٨٧م)، يتحول بعدها شامير إلى رئيس الحكومة وبيرس وزيراً للخارجية.

إن هذا النمط من الائتلاف الحكومي الفريد من نوعه والذي عقد العديد من القضايا المحلية وفي مقدمتها قضية القدس وسلسلة من المتغيرات الإقليمية والدولية وبخاصة اتفاقية كامب ديفيد ومفاوضات الحكم الذاتي التي جرت في اطارها وانهارت بسبب موقف اسرائيل المتشبث بالقدس عاصمة موحدة وابدية لها.

واذا كان شمعون بيرس قد انتهج لأسباب تكتيكية نهجاً مرناً في الظاهر ولكنه ثابت لجهة الجوهر بشأن كل جوانب القضية الفلسطينية وبخاصة ما يتعلق بالقدس، فإن

اسحق شامير كان مباشراً في نهجه المتعنت والرافض للمساومة أو تقديم أي تنازل بشأن الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة والدولة الفلسطينية القدس. لذا فإن تصريحاته جاءت دوماً مؤكدة لنهجه المتشدد. ففي تصريح له بمناسبة الذكرى الرابعة والعشرين لإحتلال اسرائيل للشطر الشرقي من المدينة في ١٩٩١/٦/٧م، قال شامير:

«إن اسرائيل لن تتخلى مطلقاً عن أي جزء بعاصمتها القدس، بل وستقوم بتوسيعه شرقاً على حساب أراضي الضفة الغربية. . . إن محاولة من جانب أي شخص سيء النية لتقويض وحدة القدس وأمنها ستبوء بالفشل. وإن أي محاولة لتخفيف حكمنا نحن عليها أو تغييره مرفوضة تماماً أنها عاصمة اسرائيل وعاصمة شعب اسرائيل»[٧٢].

يرى شامير بأن القدس مقدر لها ان تكون أرض السلام والوئام لليهود المتدينين والعلمانيين على حد سواء، تستوعبهم جميعاً على اختلاف طوائفهم واتجاهاتهم السياسية، حيث ذكر في تصريح له أمام اجتماع مع مهاجرين من اليهود الروس قائلاً:

«إن عاصمتنا الأبدية ستكون مدينة السلام التي تستوعب السكان اليهود من جميع الطوائف دينية أو علمانية»[٧٣].

وإذا كان شامير قد أمطر الرأي العام الإسرائيلي والعرب والعالمي بموجات متعددة من تصريحاته النارية بشأن القدس والأراضي العربية المحتلة الأخرى، فإن سياسة حكومته تجاه القدس بفعل الانتفاضة الفلسطينية وببدء مفاوضات «مؤتمر مدريد للسلام» في ٣٠ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩١م قد اتسمت بالجمود السياسي من جهة وبمواصلة مشروع القدس الكبرى من جهة اخرى وببناء المزيد من المستوطنات وتوسيع القائم منها لأسباب عقائدية وأمنية، واستكمال تهويدها بهدف اخراج القدس من جدول أعمال المفاوضات وإلزام الطرف العربي بالاعتراف بسياسة الأمر الواقع عند بحث مسألة القدس في مفاوضات الوضع النهائي. أي اجبار الطرف الفلسطيني والعربي والعالم على الاعتراف بالقدس عاصمة موحدة وابدية لإسرائيل[٧٤].

٥ ـ ٢ ـ ٧ ـ حكومة اسحق رابين الثانية (١٩٩٢ ـ ١٩٩٦)

مع إن اسحق رابين قد حدد معالم استراتيجيته التفاوضية التي اتسمت بالدهاء ونحت المصطلحات المموهة لحقيقة أهداف حكومته المستقبلية: مثل التفريق ما بين مستوطنات ذات طبيعة سياسية يمكن التخلي عنها بهدف الحصول على قروض الائتمان الاميركية البالغة عشرة مليار دولار اميركي، التي اشترطت ادارة بوش عدم تسليمها

لإسرائيل، إلاّ بعد ان تتعهد اسرائيل بعدم تخصيصها كلاً أو جزءاً منها لبناء المستعمرات أو تسمينها. وهو ما تحقق له فعلاً.

ومع ان مفاوضات اوسلو السرية قد تمت بموافقته واشرافه، وأن اعلان المبادئ الفلسطيني - الإسرائيلي، والاعتراف المتبادل ما بين منظمة التحرير الفلسطينية وبين اسرائيل، قد حملا توقيعه، فإن موقفه من القدس عاصمة موحدة وأبدية ظل ثابتاً. ففي زيارة له لكندا في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣ م شدد على عدم تخلي اسرائيل عن القدس قائلاً: «إن اسرائيل لن تتخلى عن القدس رغم كل التغييرات التي حدثت..»[٧٥].

ولم يكتفِ اسحق رابين بتأكيد سياسة اسرائيل القائمة على عدم التخلي عن القدس عاصمة موحدة وابدية فحسب، وإنما عمد إلى حمل الكنيست الاسرائيلي على استصدار العديد من التشريعات والقوانين التي تخص نهجه السياسي تجاه أي متغيرات أو ضغوطات إقليمية ودولية محتملة. ففي ٢١/ ١٠/ ١٩٩٣م، سنّ الكنيست الاسرائيلي قانوناً يقضي بالتزام الحكومة بالحصول على موافقة ثلثي اعضاء الكنيست، أي موافقة ٨٠ عضواً من مجموع ١٢٠ عضواً «لإجراء أي تعديل على حدود مدينة القدس أو مكانتها».[٧٦]

كما اقر الكنيست في ١٠/ ٥/ ١٩٩٤م، قانوناً آخر يقضي بأن تبقى «مدينة القدس موحدة إلى الأبد تحت سيادة اسرائيل».[٧٧] واصدر الكنيست في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤م، قانوناً آخر يحظر أي نشاط لمنظمة التحرير الفلسطينية أو المؤسسات المرتبطة بها مثل بيت الشرق في «القدس الشرقية».[٧٨]

وفي مطلع عام ١٩٩٥م، افصحت حكومة رابين عن عزمها على مصادرة اكثر من (٣٣) هكتاراً من أراضي الفلسطينيين في القدس (القدس الشرقية) لبناء مجمع سكاني لليهود ومركزاً للشرطة. ومنذ ذلك الوقت دأبت الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة على تبرير مصادرتها للأراضي بأسباب امنية ومقتضيات المصلحة العامة. ولم يستطع مجلس الأمن ان يحول دون عملية المصادرة الواسعة النطاق هذه بفعل الفيتو الاميركي في ١٧/ ٥/ ١٩٩٥م، حيث بررت المندوبة الاميركية وزير الخارجية الحالية مادلين اولبرايت الفيتو الاميركي بالقول:

«إننا لم نصوت ضد القرار لأننا نؤيد مصادرة اسرائيل لأراضي القدس، ولكن

حكومتي، اضطرت لمعارضة القرار لأن مجلس الأمن سعى ان يقول رأياً في الوضع الدائم للقدس بينما يتحدد هذا بالمفاوضات بين الأطراف المعنية بالقضية». (٧٩)

إن تصريح مادلين اولبرايت يؤكد عزم الولايات المتحدة، استجابة لرغبة اسرائيلية قديمة، على سحب ملف قضية الشرق الاوسط من هيئة الأمم المتحدة وتركه للأطراف المتفاوضة حيث تميل معادلة موازين القوى اقليمياً لصالح اسرائيل كلياً، مما يحقق لها الاحتفاظ بالقدس عاصمة موحدة وابدية لها. إذ أن مجلس الأمن وفقاً للموقف الاميركي محرم عليه التعاطي مع القضية الفلسطينية أو مع احد تفرعاتها كالقدس مثلاً.

ولم تكتفِ حكومة رابين بذلك، بل عمدت إلى اغلاق بيت الشرق الذي رأت فيه خطراً على مستقبل سياستها المرتكزة إلى الاحتفاظ بالقدس عاصمة موحدة وابدية لها، وكذلك انذارها مكتب العرب للصحافة، ومركز الصحة، ومركز الاحصاء بايقافها عن العمل، إن هي لم تتعهد خطيا بممارسة عملها خارج اطار السلطة الوطنية الفلسطينية، وعدم تلقي دعم مالي مباشر أو غير مباشر منها. وبهدف استدراج الرأي العام العالمي للإعتراف الرسمي الواقعي بالقدس عاصمة موحدة وابدية خططت حكومة رابين لإحتفال (القدس ٣٠٠٠)، وذلك تتويجا للمرحلة النهائية لتهويد القدس، على ان تبدأ هذه الاحتفالات التي استمرت على مدى عام في ٤/٩/١٩٩٥م، أي قبل بدء مفاوضات الوضع النهائي حول القدس، وذلك لحمل المفاوض الفلسطيني على القبول بسياسة الأمر الواقع. (٨٠)

وتتجلى حقيقة سياسة رابين تجاه القدس والأراضي العربية المحتلة في آخر تصريح له ادلى به قبل اغتياله لمجلة بولتيك انترناشيونال الفرنسية في عددها الصادر في خريف ١٩٩٥ حيث ذكر قائلاً:

«إنه ناصر فكرة الكيان الفلسطيني (المحدود)، على ان يضم اكبر جزء من الأراضي المحتلة بدون العودة إلى حدود ١٩٦٧م، وبدون القدس بصورة جلية»(٨١).

إذن فسياسة حكومة رابين تقوم على السماح بقيام كيان فلسطيني يجنبه خطر دولة ثنائية القومية وما يترتب على ذلك من مضاعفات سياسية تهدد أمن اسرائيل مستقبلاً وبخاصة في البعد السكاني، ويضمن له السيادة على الأراضي المحتلة بما في ذلك القدس والأمن فيها. أي الموافقة على كيان ذاتي فلسطيني منزوع السيادة وبدون القدس، ودون ان يكون له جيش أو سياسة خارجية. ومع ذلك فهو قلق بالنسبة

لمستقبل قدس تضم (١٥٠) ألف عربي فلسطيني لم يقبل إلاّ عشرة آلاف منهم بالجنسية الاسرائيلية، على حد زعمه.[٨٢] أما لماذا قبل رابين بتأجيل قضية القدس إلى مفاوضات الوضع النهائي، وهو السؤال الذي وجهته له ذات المجلة، رد قائلاً:

«نعلم تمام العلم ما يردده الفلسطينيون فيما يختص بالقدس. . ونعلم إننا لا نتفق معهم ادنى اتفاق. وهذا لا يعني اننا لا نستطيع مناقشة مسألة القدس عندما تحين اللحظة المواتية. اود أن اتحدث عن القدس من وجهة نظري الشخصية. فجذوري هناك، أولاً وقبل كل شيء انني ولدت فيها قبل مولد الدولة اليهودية. ثانياً لأني اشتركت في حربين هما حرب ١٩٤٨م، وحرب ١٩٦٧م، اللتين قررتا مستقبل القدس كعاصمة لاسرائيل ولكل يهود العالم اجمع».[٨٣]

٥ ـ ٢ ـ ٨ ـ حكومة بنيامين نتنياهو (ايار/ مايو ١٩٩٦ ـ حتى الآن)

إن شمعون بيرس الذي خلف رابين بعد اغتياله في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥م على يد المتطرف اليهودي ايغال عامير، تنفيذاً لأمر رباني حسب إدعائه، الذي كان المسرح مهيأ لاستمراره في اعتلاء سدة الحكم في اسرائيل في اعقاب انتخابات الكنيست الاسرائيلي القادمة، فقد كانت كل الدلائل بفعل الآثار الايجابية التي تركها اغتيال رابين لصالح حزب العمل ان بيرس سيفوز بها فوزاً ساحقاً. غير أن خصمه ومنافسه بنيامين نتنياهو قد عرف السبيل للإطاحة به، عندما جعل من قضية القدس احد اهم محاور معركته الانتخابية إن لم يكن أهمها على الإطلاق. فأتهم خصمه بيرس بالاستعداد للمفاوضة على مستقبل القدس كعاصمة موحدة وابدية لإسرائيل مما يشكل خطرا على أمن الدولة اليهودية ومستقبلها.

لقد رأى نتنياهو في اتفاق اوسلو «مهانة وطنية» متهماً بيرس «بإثارة توقعات وآمال لدى الفلسطينيين ليس بمقدور اية حكومة اسرائيلية الوفاء بها مثل حق العودة واعادة تقسيم القدس، الأمر الذي سيدعو الطرف الفلسطيني للتمسك بهذه الوعود مما يقود بالتالي إلى فشل العملية السلمية بدلاً من تعزيز روح الاعتدال والواقعية. . . ان القدس واللاجئين والمياه وهي قضايا مفاوضات الوضع النهائي قضايا شديدة التعقيد وعلينا أن نكون صارمين في تناولها مع جيراننا العرب، بأن نحدد مسبقاً حدود مشاريع الاتفاقات حول هذه الأمور حتى لا نصل مستقبلاً إلى طريق مسدود، المشكلة ان ما حصل في عهد حكومة بيرس هو العكس تماماً وهو ما هدد عملية السلام وعلينا ألا نخدع

أحداً». [٨٤] فبدلاً من أن يجعل بيرس من القدس فرصة ذهبية لتحقيق السلام. [٨٥] جعل منها مركزاً لتهديد الأمن والسلام معاً على حد زعم نتنياهو.

وكان الكنيست الاسرائيلي قد سنّ مؤخراً قانوناً يقضي بعدم جواز الانسحاب من أي شبر من القدس، أو من مرتفعات الجولان المحتلة، إلاّ بموافقة الأغلبية المطلقة من اعضائه، وبعد اجراء استفتاء شعبي على ذلك. إن في هذه الخطوة اشارة واضحة إلى ان القدس قد دخلت كأحد محاور الحملة الانتخابية للكنيست القادم التي ستجري في ايار/ مايو المقبل، إن لم تكن اهمها. فقد اعلن مرشح تجمع الليكود بنيامين نتنياهو وخصمه مرشح حزب العمل ايهود باراك غير ذي مرة بأن لا عودة إلى خطوط الرابع من حزيران. وأن القدس العاصمة الموحدة والأبدية لاسرائيل غير قابلة للتفاوض. فهذه خطوط حمراء غير مسموح بتعديها، على حد تعبير باراك في تصريح له لجريدة هآرتس الصادرة بتاريخ ٢/ ١١/ ١٩٩٨م.

أما فيما يتعلق بمستقبل القدس، فإن نتنياهو يميز بين بعدين: الديني الروحي في التسوية، وبين موضوع السيادة. اذ ان تجمع الليكود وإن هو لا يمانع فكرة التخلي عن ادارة الأماكن الاسلامية المقدسة في المدينة، إلاّ انه تشبه وبإصرار على الاحتفاظ بسيادة اسرائيل على القدس عاصمة موحدة وابدية لإسرائيل. ومع ذلك فهو يفضل أن توضع الأماكن الإسلامية المقدسة تحت إدارة اردنية وليست فلسطينية، كما يرى بيرس الذي كان قد وعد الأردن بذلك سابقاً، وذلك لأسباب لا تتعلق بتحول في ذهنية بيرس وإنما لضرب الطرفين: الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ببعض. ويعلل نتنياهو موقفه هذا بالقول:

«إن الأردن يدير الأماكن المقدسة الإسلامية ويستمر في تحمل مسؤولياته تجاهها وفي اطار تسوية نهائية نرى السماح لأتباع الديانات العظيمة الثلاث بالوصول إلى اماكنم المقدسة... وإن هذا لن ينتهك الحق التاريخي للشعب اليهودي في عاصمته الموحدة» [٨٦].

إن دعوة نتنياهو بنقل ادارة الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس إلى الأردن لا يقل خطورة على الرأي المعاكس الذي يمثله بيرس على الأردنيين والفلسطينيين. فكلاهما يسعيان لدق اسفين بين الأردنيين والفلسطينيين خدمة لمصالحها المتمثلة بالاحتفاظ بالقدس عاصمة موحدة وابدية غير قابلة للتقسيم ابداً.

ولأن القدس كانت الفيصل في حسم الانتخابات لصالح نتنياهو، فإنه قد تفنن في صياغة التصريحات بشأنها المقرونة بالأفعال، وكان من ابرزها:

* «لقد تم انتخابنا حتى نسهر على القدس» من تصريحاته عند افتتاح نفق القدس في ٢٦ ايلول/ سبتمبر ١٩٩٦ .

* «إن القدس لن تكون موضع تفاوض وليكن هذا معلوماً بشكل نهائي» من تصريحاته في حديث نشرته صحيفة لوفيجارو الفرنسية في ١٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧

* «لا أحد يريد اعادة بناء سور برلين في القدس وليس هناك مجال لحل وسط بشأن القدس» من تصريحاته في حديث ادلى به للتفلزيون البريطاني في ٢٢ يناير/كانون الثاني ١٩٩٧ .

* «سوف تستمر القدس غير مقسمة وتحت سيادتنا ولن نعيد تقسيم القدس» من تصريحاته في لقاء نظمه معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى ١٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧ .

* اعتزم البناء في كل انحاء القدس بما في ذلك ضاحية هارحوما» من تصريحاته أمام الكنيست في ١٩ شباط/ فبراير ١٩٩٧ .

* «إن اسرائيل ستبني في القدس دون أي شرط وبدون حدود» من تصريحات منشورة بتاريخ ٢٠ شباط/ فبراير ١٩٩٧ .

* «إن القدس عاصمة اسرائيل الأبدية ولن تكون محل تفاوض وأرفض العدول عن خطة انشاء الحي اليهودي الجديد (هارحوما) في القدس الشرقية» من تصريحاته، نشرتها صحيفة الفاينانشيال تايمز في ٢٥ شباط/ فبراير ١٩٩٧ .

بيد ان نتائج الانتخابات التي جاءت لصالح نتنياهو ولو بفارق ضئيل جداً لم يتعد بضعة اعشار لم تكن كذلك لأن سياسة بيرس ونتنياهو تجاه القدس ومستقبلها ليست متناقضة في الجوهر، وإنما في الإخراج، ولأن الناخب الاسرائيلي رأى في نتنياهو الضمانة الشخصية الأقوى لصالح الاحتفاظ بالقدس عاصمة موحدة وابدية لإسرائيل.

٥ ـ ٣ ـ الأحزاب السياسية الإسرائيلية

النظام السياسي شأنه شأن الأنظمة السياسية الغربية هو «نظام الديموقراطية الحزبية»، وبالتالي فان الحكومات والمعارضة الاسرائيلية ما هي في الواقع إلاّ حكومات ومعارضة

حزبية تنعكس آراؤها ومواقفها من خلال المؤسسات التنفيذية والتشريعية للنظام. أي من خلال الحكومات الاسرائيلية والكنيست. واذا كانت الاحزاب الاسرائيلية خلال تبادلها للسلطة، لديها الكثير من القضايا الخلافية المتعلقة بالأوضاع الداخلية، إلاّ أن وجهات نظرها تكاد تكون بخصوص قضايا الصراع الإسرائيلي - العربي، وبخاصة قضية الأراضي العربية المحتلة والدولة الفلسطينية وقضية القدس تحديداً متطابقة تماماً.

وفي ما يلي عرض مكثف لمواقف الأحزاب الاسرائيلية وسياساتها تجاه القدس من خلال استعراض برامجها في انتخابات الكنيست الاسرائيلي الأخيرة في ايار/مايو عام ١٩٩٦ .

٥ - ٣ - ١ - الأحزاب اليمنية:

* الليكود
* تومت
* جيشر
* حزب إسرائيل بعاليا
* حزب الطريق الثالث
* حزب موليوت

خاضت الاحزاب الثلاثة الأولى انتخابات الكنيست الأخيرة بقائمة موحدة وتمكنت بالفوز بـ ٣٢ مقعداً. أما برنامجها بشأن القدس فتركز على أن:

« القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة اسرائيل. وستحصر الانشطة التي ترمي إلى التآمر على مكانة القدس هذه، وبالتالي ستغلق مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية في المدينة بما في ذلك بيت المشرق»[٨٨].

أما حزب اسرائيل بعاليا (المهاجرون الجدد) وهم من يهود الاتحاد السوفياتي آنذاك والذي فاز بسبعة مقاعد في انتخابات الكنيست الأخير والمشارك في حكومة نيتانياهو، فقد خاض الانتخابات على أساس برنامج شدد فيه على أن: القدس موحدة غير قابلة للتفاوض بأنها بصفتها عاصمة الدولة اليهودية[٨٩].

وكان برنامج حزب الطريق الثالث المشارك في الحكم أيضاً والذي فاز بأربعة مقاعد في انتخابات الكنيست الأخيرة قد شدد على أن:

« القدس الموحدة وغير المجزأة، عاصمة ومركز الشعب اليهودي، ستبقى تحت السيادة الاسرائيلية إلى الأبد... وستطبق السيادة الاسرائيلية على ممر القدس الموسع من السهل

الساحلي حتى نهر الأردن، ومابين حبرون في الشمال ومحور عتسيون في الجنوب». [٩٠]

أما حزب موليدت (الوطن ـ حزب المولودين في اسرائيل)، والذي فاز بمقعدين وبقي خارج الحكم والمعارضة فقد شدد في برنامجه الانتخابي للكنيست الأخير على أن:

« القدس موحدة تحت السيادة الاسرائيلية وعاصمة اسرائيل الأبدية، وترفض الإنسحاب من أي جزء من أجزاء الأراضي المحتلة». [٩١]

هذه هي مواقف الأحزاب اليمينية البرلمانية تجاه الأراضي العربية المحتلة بعامة والقدس بخاصة. أما مواقف الأحزاب اليمينية غير الممثلة في الكنيست الاسرائيلي مثل (هتحيا) و(تعود) فهي أكثر تطرفاً من سابقتها بشأن الإصرار على الإحتفاظ بالأراضي العربية المحتلة والقدس عاصمة ادبية وموحدة.

٥ ـ ٣ ـ ٢ ـ الأحزاب اليسارية:

* حزب العمل والممثل في الكنيست الحالي بـ ٣٤ نائباً الذي يتزعمه حالياً مرشح الحزب لانتخابات الكنيست في ايار/مايو المقبل إيهود باراك فقد شدد في برنامجه الانتخابي في انتخابات الكنيست السابقة في ايار/مايو ١٩٩٦ على أن:

« القدس عاصمة دولة اسرائيل ومركز الشعب اليهودي ستبقى موحدة وكاملة تحت السيادة الاسرائيلية[٩١] لا بل ان حزب العمل قد صمم خطته للمفاوضات السرية التي جرت بين ممثليه بزعامة شمعون بيريس وبين ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية وبإشراف اسحق رابين في أوسلو على أساس:

« ان تكون ضواحي القدس، بما في ذلك معاليه ادوميم وجعفات زئيف وغوض عتسيون، وشمال غرب البحر الميت تحت السيادة الاسرائيلية[٩٢]..

* حزب ميرتس المعارض والذي فاز بتسعة مقاعد في انتخابات الكنيست الأخيرة فقد شدد هو الآخر في برنامجه الانتخابي على:

« ان القدس عاصمة اسرائيل، لن تقسم بعد الآن، ولدى تحديد الوضع الدائم للمدينة، حسبما يتقرر في إتفاق السلام، ستؤخذ في الاعتبار جميع الروابط المتصلة بالمدينة من دينية وقومية[٩٣].

٥ ـ ٣ ـ ٣ ـ الأحزاب الدينية:

* حزب المفدال (الحزب الديني القومي) والذي فاز بتسعة مقاعد وأحد الأحزاب المؤلفة لحكومة الائتلاف اليمين بزعامة بنيامين نيتانياهو. وقد شدد في برنامجه

الانتخابي على أن «القدس الموحدة هي العاصمة الأبدية لاسرائيل وهذه المكانة غير قابلة للتفاوض»[٩٤] كما ويركز حزب المفدال على ضرورة اخضاع ما يسمى بالقدس الكبرى لسيادة اسرائيل لتشمل غوش عتسيون، ومعاليه ادوميم، وجعفلت زئيف، وكذلك التوسع في الاستيطان في (القدس الشرقية)[٩٥]. ويشدد الحزب كذلك على ضرورة إخلاء (القدس الشرقية) من المؤسسات الفلسطينية، وضرورة تقنين الحقوق الدينية والقومية للشعب في إسرائيل على «جبل الهيكل» المقدس، أي على الحرم الشريف حيث يقوم المسجد الأقصى المبارك ومسجد قبة الصخرة المشرفة[٩٦].

* حزب يهدوت هتوراة (يهود التوراة) والفائز بأربعة مقاعد بالكنيست وأحد أحزاب الائتلاف الحكومي فمواقفه متفاوتة بتفاوت جناحيه، حيث يعارض بعض المتشددين التخلي عن أي شبر من أرض إسرائيل[٩٧]، والقدس جزء منها، بينما البعض الآخر يبدي إستعدادا للتخلي «عن أجزاء منها»[٩٨].

) حزب شاس (المحافظون على التوراة السفارديم) الفائز بعشرة مقاعد في انتخابات الكنيست المشار إليها آنفا وأحد أحزاب الائتلاف الحكومي فإنه يظهر مرونة مشكوك في صحتها بإدعائه الحرص على سلامة اليهود أكثر من أرض اسرائيل. فهو لذلك، مستعد لتقديم تنازلات من أجل السلام، ويدعو إلى تفضيل سلامة اليهود على سلامة أرض اسرائيل[٩٩].

بقي أن يشار إلى ان هناك عدداً من الاحزاب الدينية مثل حركة (ناتوري كارتا) غير الممثلة بالكنيست الاسرائيلي التي تعارض لأسباب عقائدية فكرة دولة إسرائيل من الأساس[١٠٠].

٥ ـ٣ ـ ٤ ـ القوى والأحزاب العربية (الاسرائيلية)

* حزب حداش (الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة والممثلة بخمسة أعضاء في الكنيست.

* القائمة العربية الموحدة والممثلة بأربعة أعضاء وتتلخص سياسات ومواقف هذين الحزبين بخصوص القضية الفلسطينية والقدس بما يلي:

١ ـ الانسحاب من كافة الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ بما في ذلك الانسحاب من (القدس الشرقية).

٢ ـ الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة في المناطق التي

احتلتها اسرائيل في اعقاب الخامس من حزيران ١٩٦٧ وبالقدس الشرقية عاصمة لهذه الدولة.

٣ ـ تفكيك المستوطنات الاسرائيلية المقامة في الاراضي العربية المحتلة بما في ذلك المستوطنات في القدس الشرقية.

٤ ـ تقاسم السيادة على القدس حيث تكون للفلسطينيين على (القدس الشرقية) ولاسرائيل على (القدس الغربية).[١٠١]

٥ ـ تشمل الدولة الفلسطينية المستقلة الضفة الغربية وقطاع غزة.

غير انه لا بد في هذا السياق من الاشارة إلى ان تأثير الاحزاب العربية رغم تمثيلها في الكنيست بتسعة اعضاء فانها ليست بذات أثر فيما يتعلق بالانسحاب من الاراضي العربية المحتلة والقدس والدولة الفلسطينية. فتأثيرها ينحصر بقضايا داخلية ذات طبيعة اقتصادية وثقافية واجتماعية، بينما أثرها في نتائج الانتخابات البرلمانية فهو ضعيف[١٠٢].

٥ ـ ٤ ـ الرأي العام الإسرائيلي:

يعتبر الرأي العام الاسرائيلي المحدد الرئيسي في تشكيل مواقف الأحزاب والحكومات وسياساتها تجاه أية قضية. فهذه المواقف والسياسات لا بد وأن تكون انعكاساً للرأي العام باتجاهاته المختلفة وتبعاً للقوة الفعلية لهذه الاتجاهات.

كان الرأي العام الاسرائيلي وسيبقى الاساس في رسم وتحديد مواقف حكومات اسرائيل ومؤسسات الدولة الأخرى وسياساتها تجاه القضية الفلسطينية وتفرعاتها مثل الدولة الفلسطينية، والانسحاب من الاراضي العربية المحتلة والقدس.

لذا فان مؤسسات الدولة الاسرائيلية وبخاصة الحكومة غالباً ما تلجأ بين الفينة والأخرى، وبخاصة في المعارك الانتخابية إلى تكليف معاهد متخصصة لاجراء دراسات استطلاعية للرأي العام الاسرائيلي بشأن القضايا الخلافية والمصيرية ذات الأثر في حسم نتائج الانتخابات أو التأثير فيها لصالح هذا الطرف أو ذاك.

وكان آخر الاستطلاعات بشأن الدولة الفلسطينية والقدس ذلك الذي اجرته جامعة تل ابيب في كانون الثاني/يناير من عام ١٩٩٩ ونشرت نتائجه يوم الاربعاء الموافق ٣ شباط/فبراير ١٩٩٩، وقد اظهر هذا الاستطلاع ان غالبية كبيرة من الفئة التي شملها الاستطلاع وعددها (٥٠٤) اشخاص «تؤيد التوصل إلى تسوية ما مع الفلسطينيين بشأن الاراضي العربية المحتلة في الضفة الغربية، ولكنها تعارض أي تقسيم للقدس. فقد

أعرب ٦٨٪ ممن شملهم الاستطلاع عن تأييدهم لتسوية في الضفة الغربية. كان بينهم ١٥٪ ممن يؤيدون الانسحاب الكامل من الضفة الغربية، بينما لم يؤيد ٥٣٪ إلاّ انسحاباً جزئياً من الاراضي العربية المحتلة، في حين عارض ٢٩٪ أي انسحاب منها، وامتنع ٣٪ فقط ممن شملتهم العينة عن الافصاح عن رأيهم بشأن الانسحاب.

واذا كان غالبية الرأي العام الاسرائيلي يبدي مرونة بشأن الانسحاب الجزئي من الضفة الغربية فإن هذه المرونة تكاد تتلاشى فيما يخص الانسحاب من القدس. اذ عبر ٨٤٪ ممن شملتهم العينة عن معارضة كلية لتقسيم القدس بما في ذلك القدس الشرقية التي قامت اسرائيل باحتلالها وضمها إلى اسرائيل في اعقاب حرب الخامس من حزيران عام ١٩٦٧ .

ولم تشمل العينة عرب اسرائيل الذين يتجاوز عددهم اكثر من مليون نسمة ويشكلون خمس سكان اسرائيل تقريبا، وذلك لأن مواقفهم معروفة سلفا بتأييدهم للانسحاب بالكامل من الاراضي العربية المحتلة بما في ذلك القدس، والاعتراف بحق الشعب العربي الفلسطيني باقامة دولته المستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة وبالقدس الشرقية عاصمة لها[(١٠٤)].

ان هذا الاستطلاع الذي لا تختلف نتائجه كثيراً عما سبقه من استطلاعات للرأي قبل كل انتخابات برلمانية اجرتها اسرائيل تؤشر بوضوح على ان البرامج الانتخابية للأحزاب والقوى السياسية الاسرائيلية سوف تصمم على اساس التنافس في التشدد تجاه قضية القدس والاحتفاظ بها عاصمة موحدة وابدية، وبالتالي فإن الحكومة الاسرائيلية القادمة، أياً كانت، عمالية أو ليكودية، ستكون مكبلة في سياستها المستقبلية تجاه القدس. واذا ما عرفنا بأن نتائج مثل هذه الاستطلاعات مبنية علىّ اساس هامش من الخطأ لا يتجاوز سلباً أو ايجاباً ٥، ٤٪ فتغدو اتجاهات الرأي العام الاسرائيلي نحو القدس والتي ستكون الفيصل في رسم سياسة الحكومة المقبلة تجاهها أيضاً واضحة تماماً.

٦ ـ مشاريع الحلول الاسرائيلية

٦ ـ ١ ـ مشروع تكريس الاحتلال

في ضوء ما تقدم من عرض لموقع القدس في البناء العقائدي التوراتي الاسطوري، ولصورة القدس بأبعادها التاريخية، والدينية، والقانونية، لدى التيار السياسي الصهيوني اليهودي، وانعكاسات هذه الصورة على سياسات ومواقف هذا التيار والحكومات المتعاقبة والاحزاب والقوى السياسية الاسرائيلية الحاملة لها، واتجاهات الرأي العام

الاسرائيلي المؤسسة لهذه السياسات والمواقف التي تمثلت باستخدام القدس اداة لتجميع اليهود حول فكرة «اعادة بناء الدولة اليهودية» في فلسطين، ووضع هذه الفكرة موضع التنفيذ بدءاً بإقرار برنامج الدولة اليهودية في مؤتمر بازل عام ١٨٩٨، والحشد البشري لليهود في فلسطين، والتحول إلى العنف فالحروب، فاحتلال الشطر الغربي من القدس خلافاً لقرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة لعام ١٩٤٧ المشار إليه غير ذي مرة آنفاً في حرب أيار/ مايو ١٩٤٨ واستكمال احتلال القدس في اعقاب الخامس من حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧ وافصاح اسرائيل عن سلسلة من الاجراءات الحكومية والتشريعية التي اتاحت توحيد المدينة وضمها فعلياً.

في ضوء كل ما تقدم يغدو من غير المستغرب ابداً ان ينتهي الأمر باسرائيل إلى اختزال موقفها من القدس بمعادلة اشبه ما تكون غير قابلة للتفاوض. فكل مقدمات «اعادة بناء الدولة اليهودية» والدور الذي لعبته القدس في عملية اعادة بنائها وتوسيعها لتشمل كامل فلسطين وتدعيم استقرارها وديمومتها جعلت القدس «حجر سنمار» البناء العقائدي للتيار السياسي الصهيوني ودولته اليهودية. وعليه فان أي تنازل عن القدس مهما كان حجمه لا بد له من وجهة نظر هذا التيار ان يصيب «الدولة اليهودية» في الصميم ويهز أسس اركانها العقائدي في العمق، الأمر الذي يعني نهاية المشروع السياسي الصهيوني اليهودي، وهو ما لا تقبل به أية حكومة أو حزب أو زعيم اسرائيلي.

هذا هو الحل الوحيد الذي تطرحه اسرائيل لمشكلة القدس وهو حل قائم فعلاً وكل ما سعت إليه الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة منذ استكمال احتلالها للقدس التقدم بسيناريوهات تكرس ما هو قائم على الارض فعلاً وتفرض على العرب والعالم الاعتراف به. بمعنى آخر وضع العالم أمام الأمر الواقع (Fait accumpoli) وليس المراد هنا الدخول في سياسات واجراءات تهويد القدس التي سبق التعرض لها آنفاً، وانما التعرض للسيناريوهات المكرسة لاحتلال القدس واجبار العالم على الاعتراف بها عاصمة موحدة وابدية لاسرائيل.

٦ ـ ٢ ـ سيناريوهات تكريس الاحتلال

٦ ـ ٢ ـ ١ ـ السيناريو الديني:

يتمثل هذا السيناريو في ضمان حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة في المدينة، بحيث توضع الأماكن المقدسة المسيحية تحت ادارة الكنائس كل حسب طائفته، أما

الأماكن المقدسة الاسلامية فتوضع تحت ادارة عربية ـ اسلامية. وكانت آخر ابتكارات لجنة الأديان العليا في اسرائيل وضع الاماكن المقدسة الاسلامية تحت ادارة لجنة من ممثلين عن الدول العربية والاسلامية برئاسة ايرانية، كما لو كانت الدول العربية والاسلامية تابعة لاسرائيل وعليه فلا داعي لاستمزاج رأيها.

ان هذا الموقف القديم ـ الجديد كان ليفي اشكول هو أول الداعين له بعد احتلال (القدس الشرقية) حيث ذكر آنذاك قائلاً:

« في نيتنا ان نضع الادارة والتنظيم الدوليين للأماكن المقدسة في أيدي الزعماء الدينيين المعنيين»[١٠٥].

وهو ما أكدته غولدا مائير بعد تسلمها لرئاسة الحكومة في اسرائيل خلفاً لـ «ليفي اشكول» بإعرابها عن:

« استعداد اسرائيل لعقد اتفاقات مع السلطات الدينية للمسيحية والاسلام، لضمان الوضع الديني القائم، والوضع العالمي للأماكن التي تعتبر مقدسة في نظر مختلف الديانات»[١٠٦].

وكان مناحيم بيغن الليكودي المتزمت قد تحدث بنفس المضمون في رسالته التي بعث بها إلى الرئيس الأميركي جيمي كارتر والتي ضمت إلى بروتوكولات اتفاقات كامب دافيد لعام ١٩٧٨ قائلاً:

«فيما يتعلق بادارة الأماكن المقدسة للديانات الثلاث في القدس، يُصدر ويُقدم اقتراح خاص يضمن حرية وصول أبناء جميع الديانات إلى الأماكن المقدسة الخاصة بهم»[١٠٧].

اما اعلان واشنطن القاضي بانتهاء حالة الحرب بين الاردن واسرائيل والذي وقعه البلدان في واشنطن في ٢٥/ ١/ ١٩٩٤، فقد نص على انه:

«حينما تأخذ المفاوضات المتعلقة بالوضع النهائي لمدينة القدس مجراها، فإن اسرائيل ستولي أولوية كبرى لدور الأردن التاريخي في هذه المقدسات الاسلامية[١٠٨].

واذا كانت اتفاقية السلام الاردنية ـ الاسرائيلية والتي وقعها البلدان في وادي عربة بتاريخ ٢١/ ١٠/ ١٩٩٤، قد كررت نفس النص بشأن القدس، فان اتفاقية اوسلو، واعلان المبادىء الفلسطيني ـ الاسرائيلي الذي وقعه الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس وزراء اسرائيل اسحق رابين في واشنطن بحضور الرئيس الاميركي بيل كلينتون

بتاريخ ١٣/٩/١٩٩٣، وجميع الاتفاقيات التي اعقبتهما، لم تتطرق للقدس إلاّ كواحدة من القضايا المؤجلة إلى مفاوضات الوضع النهائي، ان هدف اسرائيل من وراء ذلك واضح تماماً ويتمثل بزعزعة الثقة ما بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية وهذا شأنها بالطبع دائماً.

ولكن الاردن بحكمة قيادته السياسية تمكن من طمأنة الجانب الفلسطيني، إلى ان ما هدف إليه الاردن من وراء ذلك هو إلزام اسرائيل بالاعتراف باستمرارية ادارة الاردن للأماكن المقدسة الاسلامية في المدينة واشرافه عليها. بمعنى انها ستبقى تحت السيادة الاردنية، إلى ان يتم التوصل إلى اتفاق نهائي بشأنها، لينقل الاردن الوديعة إلى اصحابها الشرعيين بعد قيام الدولة الفلسطينية، وذلك منعاً لاسرائيل من التذرع بمبدأ فراغ السيادة في ضمها للقدس.

ومما يدلل على ان اسرائيل تهدف إلى تكريس احتلالها للقدس وانتزاع اعتراف عالمي وعربي بها عاصمة موحدة وابدية لها. عدم اكتفاء اسرائيل بحائط البراق والساحة الكائنة خلفه لاقامة اليهود بشعائرهم الدينية عليه، بل اخذت تطالب بحق اليهود في العبادة داخل الحرم الشريف الذي يضم المسجد الاقصى وقبة الصخرة، لا بل ان بعض كبار الحاخامات طالب باقامة كنيس داخل الحرم القدسي، وطالب البعض الآخر ببناء الهيكل في ساحة الحرم الشريف.

٦ ـ ٢ ـ ٢ ـ السيناريو الوظائفي:

يتمثل هذا السيناريو بتمكين الفلسطينيين من تصريف شؤونهم اليومية في المجالات التعليمية والصحية والاجتماعية وغيرها، مع ضرورة الاحتفاظ بالقدس مدينة موحدة وتحت السيادة الاسرائيلية، ويأتي ذلك من خلال تقسيم القدس إلى احياء يهودية واخرى عربية تبعاً للكثافة السكانية لليهود والعرب، بحيث تتشكل بلديتان بالانتخاب: يهودية واخرى عربية تتولى كل منهما ادارة الشؤون البلدية. وتنتخب بلدية كبرى تضم عدداً من الأعضاء تبعاً للحجم السكاني لليهود والعرب لتكون الخيمة التي تظل البلدتين المنفصلتين ادارياً. ومن المفروغ منه ان يكون التمثيل اليهودي في هذه البلدية المشتركة نسبة ٣ إلى ١ تبعاً للتمثيل السكاني وذلك استناداً إلى الاحصاءات الرسمية الاسرائيلية(١١٠).

وتأمل اسرائيل من هذا السيناريو ان يحل لها المشاكل الادارية من جهة، ويمكنها من

الاحتفاظ بالقدس موحدة تحت سياستها وعاصمة ابدية لها من جهة اخرى(١١١).

٧ ــ اسرائيل ومشاريع الحلول المقترحة:

اذا كانت اسرائيل لم تتقدم عملياً حتى الآن بأي مشروع لحل قضية القدس، سوى مشروع «الأمر الواقع»: القدس عاصمة موحدة وأبدية لاسرائيل غير قابلة للتفاوض»، فهل هناك يا ترى من مشاريع حقيقية، لحل قضية القدس؟ وماهي مواقف اسرائيل منها ان وجدت ؟

قبل التعرض إلى مشاريع الحلول المقترحة لقضية القدس تجدر الاشارة مجدداً إلى ان مواقف الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة بدءاً بحكومة ليفي اشكول وانتهاء بحكومة نتنياهو، وكذلك الأحزاب المؤلفة لها والرأي العام الاسرائيلي «مصدر شرعية» سياستها ظل ويبقى محكوماً بالمحددات التالية:

* عدم التفريط بأي شبر من القدس حتى وان شملت جميع اراضي الضفة الغربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ .

* استحالة تقسيم القدس ثانية، أي بقائها موحدة تحت السيادة الاسرائيلية.

* القدس عاصمة اسرائيل الابدية، فهي لم تكن عبر التاريخ عاصمة لغير اليهود.

لذا فإن أي مشروع لحل قضية القدس وتحديد مستقبلها لا يأخذ بالحسبان محددات السياسة الاسرائيلية تجاه القدس مرفوض، وبالتالي محكوم عليه بالفشل سلفاً.

اما فيما يتعلق بمشاريع الحلول المتداولة لحل قضية القدس ومواقف اسرائيل منها، فيمكن اجمالها بأربع مجموعات ندرجها حسب مستوى قبول اسرائيل بها ابتداء بتلك التي ترفضها اسرائيل جملة وتفصيلاً، أو تلك التي تحظى بقبول مشروط من الطرف الاسرائيلي، وانتهاء بمشاريع الحلول المتطابقة تماماً مع وجهة النظر الاسرائيلية، سواء جاءت بمبادرة منها أو من غيرها وهي:

٧ ـ ١ ـ تدويل القدس

يستند مشروع تدويل القدس إلى قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧، ومثل هذه المشاريع، أياً كانت الجهة المبادرة إليها، مرفوضة من اسرائيل رفضاً قاطعاً، لأنها كما ترى اسرائيل تنسف البناء العقائدي اللاهوتي الأسطوري للدولة اليهودية والدور المحوري للقدس فيه. فيصبح التنازل عن القدس تنفيذاً للقرار الوحيد الذي استندت إليه اسرائيل في «شرعية وجودها»، أي القرار رقم (١٨١/١٩٤٧) هو

عامل هدم أو «حجر سنمار» هذا البناء الذي ان استل منه تهاوى البناء دفعة واحدة كما يتهاوى بيت الكرتون، بعد ان كانت القدس كلمة سر «اعادة بناء الدولة اليهودية». كما تعتقد اسرائيل بأن مثل هذه المشاريع ما هي في الواقع إلاّ مرحلة انتقالية تمهد الطريق امام اعادة تقسيم المدينة بحيث يتبع شطرها الغربي لاسرائيل وشطرها الشرقي للدولة الفلسطينية المنشودة، لا سيما وان قرار الجمعية العامة المشار إليه انفاً والذي ينص على ان يكون للقدس كيان خاص بها (corpus separatum) نص أيضاً على تحديد مستقبل المدينة بناء على استفتاء شعبي يَجري بعد مرور عشر سنوات على قيام هذا الكيان الخاص.

٧ ـ ٢ ـ تقسيم القدس إلى عاصمتين:

يستند هذا المشروع إلى تقسيم المدينة، بحيث تكون (القدس الغربية) كما هي في الواقع عاصمة لدولة اسرائيل، و(القدس الشرقية) عاصمة للدولة الفلسطينية المستقبلية، ومثل هذه المشاريع مرفوضة من اسرائيل بالطبع أيضاً.

٧ ـ ٣ ـ القدس الموحدة عاصمة لدولتين

يرتكز هذا المشروع إلى الابقاء على القدس موحدة، ولكنه يجعل من شطرها الشرقي عاصمة للدولة الفلسطينية المستقبلية، كما هو الشطر الغربي عملياً عاصمة لاسرائيل منذ عام ١٩٤٩. ومثل هذا المشروع وغيره من المشاريع المماثلة، وان هي مرفوضة من الغالبية العظمى في اسرائيل، إلاّ انها قابلة للتفاوض من بعض النخب السياسية، والثقافية والشعبية، وهي في الواقع تسعى لاجراء تعديل جوهري في ديموغرافياتها، بحيث تصبح «القدس» الخاصة بالفلسطينيين خارج (القدس الشرقية) أي مكونة من عدد من القرى المحيطة بالقدس دون ان تشمل المستوطنات الاسرائيلية المحيطة بها.

٧ ـ ٤ ـ التقسيم الاداري أو البلدي للقدس مع بقائها تحت السيادة الاسرائيلية

ينطلق هذا المشروع من تقسيم القدس ادارياً أو بلدياً مع بقاء القدس موحدة وعاصمة لاسرائيل ولا أحد غيرها وتحت سيادتها وسيطرتها الأمنية عليها. ومثل هذه المشاريع تلقى بالطبع قبولاً من الغالبية العظمى في اسرائيل لتطابقها مع السياسة الرسمية الحزبية.

وفي ختام هذا الباب تقتضي الاشارة إلى ان هناك تياراً في اسرائيل لا يزال ينظر إلى «خيار الوطن البديل» في الاردن، باعتباره الحل الأمثل الذي يحل للفلسطينيين مشكلتهم من جهة ويريح اسرائيل من اعباء قيام دولة فلسطينية، اهمها التناقض

الوجودي ما بين الكيان الفلسطيني وبين الكيان الاسرائيلي، ويعتبر وزير الخارجية الحالي آرييل شارون، ووزير دفاعها الحالي أيضاً وآخرون ممن تبوأوا مراكز عسكرية وحكومية قيادية من اشد المتحمسين علنيا لهذا الخيار، بينما يحظى هذا الخيار بدعم رئيس وزراء اسرائيل في العلن تارة وفي السر تارة اخرى.

٨ ـ خاتمة: استنتاجات وآفاق مستقبلية

٨ ـ ١ ـ الاستنتاجات

استناداً إلى ما تقدم من عرض يمكن للمرء ان يتوصل إلى الاستنتاجات التالية:

١ ـ ان القدس احتلت مكانة متميزة لدى اليهود. فكانت مكانتها ذات طابع روحي - ثقافي - تراثي، بالنسبة للتيار الروحي اليهودي باعتبارها اداة للمّ شمل اليهود في مجتمعات الشتات وتسهيل مهمة اندماجهم في تلك المجتمعات من جهة وتحقيق تعايش اليهود السلمي في فلسطين بعد الهجرة اليهودية إليها وحتى قيام دولة اسرائيل التي ظلوا يقاومون السياسات الرامية إلى انشائها من جهة اخرى.

اما التيار السياسي الصهيوني اليهودي الذي كانت له الغلبة في المؤتمر الصهيوني الأول/بازل عام ١٨٩٨، فقد جعل من القدس محور بنائه العقائدي. كما اتخذ من مكانتها الروحية لدى اليهود اداة لتحقيق هدفه السياسي المتمثل «باعادة بناء الدولة اليهودية» في فلسطين باعتبارها ارض الميعاد لشعب الله المختار اليهود دون غيرهم. وقد تحقق لهذا التيار ما ارد جزئياً باعلان بن غوريون قيام دولة اسرائيل في ١٥/٥/١٩٤٨، خلافاً لقرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧، وهو القرار الذي اكتسبت اسرائيل بموجبة شرعية وجودها، ونص على ان يكون للقدس كيان منفصل. وتحقق لهذا التيار كل ما اراد من خلال امتداد هذه الدولة لتشمل كل فلسطين في اعقاب حربهم العداونية في الخامس من حزيران/يونيو عام ١٩٦٧ وتوحيد القدس وضمها للسيادة الاسرائيلية عملياً واعلانها عاصمة موحدة وابدية لاسرائيل خلافاً لكل قرارات الشرعية الدولية المتمثلة بسلسلة من قرارات مجلس الأمن الخاصة بالأراضي العربية المحتلة. واهمها قرار ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ و٣٣٨ لعام ١٩٧٣، وعدد غير قليل من قرارات مجلس الأمن وغيره من مؤسسات هيئة الأمم المتحدة الخاصة بالقدس ومطالبة اسرائيل بالانسحاب من كامل الاراضي العربية المحتلة بما في ذلك (القدس الشرقية)، والامتناع عن اية اجراءات من شأنها ان تحدث أي تغيير في طابعها الحضاري أو الثقافي

والاثري والديموغرافي والغاء جميع الاجراءات المتخذة في هذا المجال باعتبارها سلطة احتلال لا يجوز لها ضم الاراضي العربية المحتلة أو مد سيادتها عليها قانونياً بالرغم من ممارستها للسلطة الفعلية عليها.

٢ ـ ان سياسة الحركة الصهيونية وجميع التنظيمات العسكرية وشبه العسكرية المنبثقة عنها وسياسات الاحزاب والقوى السياسية الاسرائيلية الدينية والعلمانية المتطرفة والمعتدلة وسياسات الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة والرأي العام الاسرائيلي المحدد لإطار هذه السياسات تجاه القدس ما هي في الحقيقة الا انعكاس لصورة القدس لدى التيار السياسي الصهيوني المستندة إلى جملة من الاساطير اللاهوتية التي لا تصمد امام معطيات وحقائق القانون الدولي المعاصر.

٣ ـ لذا وفي ضوء ما تقدم فلا غرابة ان يصاغ الموقف الاسرائيلي من القدس بمعادلة رياضية منسجمة مع ما خطط له زعماء الحركة الصهيونية على النحو التالي: «القدس عاصمة موحدة وابدية لاسرائيل».

٤ ـ وعليه فان منطق الاحداث وتسلسلها يقود للاستنتاج بأن اسرائيل ترفض جميع مشاريع الحلول التي لا تصب في صالح الاحتفاظ بالقدس عاصمة موحدة وابدية لها، ويستوي في هذا الموقف المبدئي اليمين واليسار، التطرف والاعتدال، حزب العمال وتجمع الليكود، الصقور والحمائم، المتدينون والعلمانيون، الحكومات والأحزاب والرأي العام.

٥ ـ وليس غريباً أيضاً ان تلتقي مواقف جميع القوى المؤثرة في اسرائيل والحكومات على اختلاف اصولها العقائدية واتجاهاتها السياسية على رفض فكرة الدولة الفلسطينية والاستعاضة عنها بكيان يحلو لنتانياهو ان يسميه اكثر من الحكم الذاتي، بينما يسميه حزب العمل على حد تعبير نتنياهو «أقل من دولة» وكلاهما يعنيان ذات الشيء ولكن بتسميات مختلفة، الأمر الذي يعني اتفاق الئتلاف الحكومي والمعارضة حول هذه المسألة.

٦ ـ على ان هناك تياراً حكومياً وسياسياً وشعبياً يتزعمه وزير الخارجية الاسرائيلي آرييل شارون ما زال يتطلع إلى دولة بديلة للفلسطينيين في الاردن باعتبارهم يشكلون الاغلبية العظمى من سكانه على حد زعمه.

٧ ـ اعتماد اسرائيل منهج متدرج في الاستيلاء على كل فلسطين وتكريس احتلالها

الدائم للضفة الغربية المحتلة بما في ذلك (القدس الشرقية).

٨ ـ ٢ ـ آفاق مستقبلية

ان السؤال الذي يطرح نفسه بالحاح في هذا السياق: إلى أي مدى يمكن لسياسة الأمر الواقع «الاسرائيلية تجاه القدس» واصرار اسرائيل الرسمية والحزبية والشعبية على اجبار الفلسطينيين والعرب والعالم على الاذعان لهذه السياسة والتسليم بها مستندة في ذلك إلى سلسلة من المزاعم التاريخية والاساطير اللاهوتية والى معادلة اختلال موازين القوى اقليمياً ودولياً لصالحها وابقاء المنطقة على فوهة بركان قابل للاشتعال في اية لحظة ؟ أجل إلى أي مدى يمكن لهذه السياسة الاسرائيلية ان تستقيم مع متطلبات السلام العادل والدائم والشامل الذي يدعو له الجميع وتزعم اسرائيل حرصها على تحقيقه؟

ان الجميع بما في ذلك اسرائيل، يدرك ان السلام العادل والدائم والشامل لا يمكن ان يتحقق الا بتوفر مقوماته وأهمها:

* تخلي اسرائيل عن طبيعتها العنصرية الاستيطانية العدوانية المغلفة باطار ديني.

* الانسحاب الكامل من كافة الاراضي العربية المحتلة بما في ذلك (القدس الشرقية) تنفيذاً لقرارات الشرعية الدولية.

* الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وبخاصة حقه في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وبـ (القدس الشرقية) عاصمة لهذه الدولة. فالقدس كما يقول العاهل الاردني المغفور له جلالة الملك الحسين بن طلال هي «الرمز الحقيقي للسلام» وعودتها عربية هو المعيار الوحيد لصدق الداعين إلى السلام في المنطقة.

* ان السلام والأمن مرتبطان ارتباطاً عضوياً لا انفصام له بتوفير مستلزمات تنمية شاملة ومتوازنة تمكن جميع دول المنطقة من التقارب في مستويات معيشة شعوبها لا سلام مع الفقر والبؤس والحرمان والبطالة.

فهذه المقومات هي المعيار الوحيد للسلام المنشود، وبغير ذلك فان المنطقة مرشحة لسلسلة من الكوارث التي لايعرف مداها وعقباها الا الراسخون في العلم.

الهوامش

١ ـ المؤتمر المركزي لحاخامي أميركا، الكتاب السنوي السابع ١٨٩٧، ص ١٢

٢ ـ مارتن بوبر، (اسرائيل والعالم، منشورات شوكين، نيويورك، ١٩٤٨ ص ٢٦٣)

٣ ـ نورمان بتويش، من أجل صهيون، سيرة جوداس ماجنيس، فيلادلفيا، منشورات الجمعية اليهودية في أميركا، ١٩٤٥ ص ٣٥٢

٤ ـ الحاخام موش منوجيم، انحطاط اليهودية في زمننا، ١٩٦٩ ص ٣٢٤

٥ ـ لوموند ١٩٦٠/٦/٢١

٦ ـ يديعوت احرونوت، ١٩٨٥/٧/٢ ص ٦

٧ ـ لمزيد من التفاصيل راجع: روجيه غارودي «الأساطير المؤسسة للسياسة الاسرائيلية»، دار الغد العربي ط١ القاهرة ١٩٩٦

٨ ـ قارن: عبد العزيز عوض، «الاطماع الصهيونية في القدس قبل عام ١٩٦٧ (ورقة عمل مقدمة لمؤتمر القدس في الخطاب المعاصر، المنعقد في رحاب جامعة الزرقاء الأهلية» للفترة من ١٢ ـ ١٩٩٨/٥/١٣

٩ ـ لمزيد من التفاصيل راجع: د. أحمد كمال شعث، «القدس الجريح محور الصراع الأبدي» القاهرة، ١٩٩٦

١٠ ـ سفر التكوين (١٥ ـ ١٨)

١١ ـ سفر الخروج (٤ ـ ٢٢)

١٢ ـ سفر يشوع (١٠ ـ ٣٤)

١٣ ـ لمزيد من التفاصيل انظر: روجيه غارودي، نفس المصدر السابق

١٤ ـ يوميات هرتزل، منشورات فيكتور غولانز، ١٩٥٨

١٥ ـ تيودور هرتزل «الدولة اليهودية» ص ٤٥

١٦ ـ نفس المصدر السابق ص ٢٠٩

١٧ ـ نفس المصدر السابق

١٨ ـ يوميات هرتزل، الجزء الثالث ص ١٠٥

١٩ ـ خطاب منشور في جريدة لوموند، بتاريخ ١٩ يونيو/حزيران ١٩٨٢ ص ٩

٢٠ ـ روجيه غارودي، نفس المصدر السابق ص ٢٨

٢١ ـ (سورة المائدة الآية ٧٠)

٢٢ ـ (سورة آل عمران الآيتان ١١٢+١٨١)

٢٣ ـ (سورة آل عمران الآية ٦٧)

٢٤ ـ سورة الحج، الآية ٧٨)

٢٥ ـ (سورة الأنبياء، الآية ١٠٥)

٢٦ ـ (سورة البقرة، الآية ٢٨٥)

٢٧ ـ آرثر كوستلر، تحليل المعجزة

٢٨ ـ مقتبس عن: د. أحمد شلبي، «مقارنة الأديان» ١ ـ اليهودية ط٤ القاهرة ١٩٩٤ ص ١٠٤ .

٢٩ ـ نفس المصدر السابق

٣٠ ـ نفس المصدر السابق ص ١٠٤

٣١ ـ نفس المصدر السابق والصفحة التي تليها

٣٢ ـ الدكتور فاروق الشناق، «القدس في الصراع الاسرائيلي ـ العربي» (بحث مقدم لمؤتمر كلية الآداب الأول: القدس في الخطاب المعاصر للفترة ١٢ ـ ١٣/١٩٩٨ ص ٢٥

٣٣ ـ قارن: نداف، شراكاي، هآرتس في ١٣/٣/١٩٩٢

٣٤ ـ لمزيد من التفاصيل راجع: يعقوب خوري، وعز الدين فودة، أسانيد السيادة الاسرائيلية على القدس في ضوء أحكام القانون الدولي العام، اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمان، ود. محمد يوسف علوان، «المركز القانوني لمدينة القدس» (بحث مقدم في ندوات القدس ٥٠٠ عام من الحقوق العربية الندوة الرابعة، جامعة مؤتة في ٨/١٢/١٩٩٧

٣٥ ـ قارن: يعقوب خوري، وعز الدين فوده، نفس المصدر السابق ص ١٩

٣٦ ـ قارن: نفس المصدر السابق ص ٢٣

٣٧ ـ قارن: نفس المصدر السابق

٣٩ ـ قارن: نفس المصدر السابق ص ٢٤

٤٠ ـ قارن: نفس المصدر السابق ص ٢٦

٤١ ـ قارن: نفس المصدر السابق

٤٢ ـ قارن: نفس المصدر السابق

٤٣ ـ قارن: نفس المصدر السابق ص ٢٧

٤٤ ـ قارن: نفس المصدر السابق

٤٥ ـ قارن: نفس المصدر السابق

٤٦ ـ قارن: نفس المصدر السابق ص ٢٨

٤٧ ـ قارن: نفس المصدر السابق ص ٢٩

٤٨ ـ قارن: نفس المصدر السابق

٤٩: قارن: نفس المصدر السابق ص ٣٠

٥٠ ـ قارن: نفس المصدر السابق

٥١ ـ قارن: نفس المصدر السابق

٥٢ ـ قارن: نفس المصدر السابق

٥٣ ـ قارن: نفس المصدر السابق ص ٣١ . لمزيد من التفاصيل راجع: محمود عواد «القدس في قرارات الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٧ (تدقيق د. فاروق الشناق)، منشورات اللجنة الملكية لشؤون القدس عمان ١٩٩٥ .

٥٤ ـ قارن: د. يعقوب خوري، وعز الدين فوده، نفس المصدر السابق

٥٥ ـ قارن: نفس المصدر السابق ص ٤٨

٥٦ ـ قارن: نفس المصدر السابق ص ٤٩

٥٧ ـ لمزيد من التفاصيل راجع، الحسن بن طلال «القدس: دراسة قانونية»، عمان ١٩٧٩

٥٨ ـ قارن: يعقوب خوري وعز الدين فوده نفس المصدر السابق ص ٥٠

٥٩ ـ د. فاروق الشناق، «القدس في الصراع الاسرائيلي ـ العربي» بحث مقدم لمؤتمر كلية الآداب الأول القدس في الخطاب المعاصر ١٢ ـ ١٣/٥/١٩٩٨ ص ٣١

٦٠ ـ لمزيد من التفاصيل راجع، موطي غولدن «السياسة الصهيونية تجاه القدس» (ترجمة جواد سليمان الجعبري وتلخيص واستنتاج الدكتور فاروق الشناق) في نشرة القدس عدد ٩/ ٩٦ (عدد خاص) الصادرة عن اللجنة الملكية لشؤون القدس في عمان

٦١ ـ لمزيد من التفاصيل راجع: أحمد يوسف «القدس من بن غوريون إلى نتنياهو» سلسلة بحوث استراتيجية (٣) ط١، مركز الدراسات العربي الأوروبي باريس ١٩٩٧ ص ١٧ ـ ٢٣

٦٢ ـ قارن: نفس المصدر السابق ص ٢٤
٦٣ ـ نفس المصدر السابق ص ٢٤ وما تلاها من صفحات
٦٤ ـ نفس المصدر السابق ص ٢٦
٦٥ ـ نفس المصدر السابق ص ٢٧
٦٦ ـ نفس المصدر السابق
٦٧ ـ قارن: نفس المصدر السابق ص ٢٨ وماتلاها من صفحات
٦٨ ـ قارن: نفس المصدر السابق ص ٣٢ والصفحة التي تليها
٦٩ ـ قارن: نفس المصدر السابق ص ٣٣ والصفحة التي تليها
٧٠ ـ نفس المصدر السابق
٧١ ـ قارن: نفس المصدر السابق ص ٣٣ والصفحات التي تليها
٧٢ ـ قارن: نفس المصدر السابق ص ٣٩ والتي تليها
٧٢ ـ نفس المصدر السابق ص ٤٠
٧٤ ـ قارن: نفس المصدر السابق ص ٤١
٧٥ ـ نفس المصدر السابق
٧٦ ـ نفس المصدر السابق
٧٧ ـ نفس المصدر السابق
٧٨ ـ قارن: نفس المصدر السابق
٧٩ ـ نفس المصدر السابق ص ٤٣
٨٠ ـ قارن: نفس المصدر السابق ص ٤٤ والصفحات التي تليها
٨١ ـ نفس المصدر السابق ص ٤٦
٨٢ ـ نفس المصدر السابق
٨٣ ـ نفس المصدر السابق ص ٤٧
٨٤ ـ نفس المصدر السابق ص ٤٩
٨٥ ـ نفس المصدر السابق
٨٦ ـ نفس المصدر السابق
٨٧ ـ نفس المصدر السابق ص ٥٤
٨٨ ـ محمود عواد

٨٩ ـ نفس المصدر السابق

٩٠ ـ نفس المصدر السابق

٩١ ـ نفس المصدر السابق

٩٢ ـ نفس المصدر السابق

٩٣ ـ نفس المصدر السابق

٩٤ ـ نفس المصدر السابق

٩٥ ـ نفس المصدر السابق

٩٦ ـ قارن: أحمد خليفة وآخرون: حلف الانتخابات الاسرائيلية

٩٧ ـ صبري جريس وآخرون «دليل اسرائيل العام»، نفس المصدر السابق ص ١٦٢

٩٨ ـ نفس المصدر السابق

٩٩ ـ نفس المصدر السابق

١٠٠ ـ غازي السعدي «الأحزاب والحكم في اسرائيل» نفس المصدر السابق ص ٢٣٧

ومحمود عواد، مستقبل القدس من منظور اسرائيلي، بحث غير منشور، اللجنة الملكية لشؤن القدس عمان ١٩٩٩ ص ١٠

١٠١ ـ قارن: أحمد خليفة وآخرون، نفس المصدر السابق ص ٩٣ وما تلاها

١٠٢ ـ قارن: صحيفة جروسليم بوست الصادرة بتاريخ ١٧/١/١٩٩٧

١٠٣ ـ قارن: محمود عواد، نفس المصدر السابق

١٠٤ ـ قارن: صحيفة الدستور الأردنية الصادرة في ٥/٢/١٩٩

١٠٥ ـ اسحق رايتر «هاربيت» ـ الحرم الشريف.. نقاط الاتفاق والاختلاف، مركز القدس للدراسات الاسرائيلية، القدس ١٩٩٧ ص ١٢٤

١٠٦ ـ نفس المصدر السابق

١٠٧ ـ نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، السنة الثانية، العدد ١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٨ ص ٢٥

١٠٨ ـ نص اعلان واشنطن في: معركة السلام: وثائق اردنية

١٠٩ ـ قارن: محمود عواد، القدس من منظور اسرائيلي ص ١٥

١١٠ ـ قارن: نفس المصدر السابق

١١١ ـ كان ميرون بنفستي مستشار رئيس بلدية القدس عام ١٩٦٨ اول من تقدم بالسيناريو الوظائفي والبلدي. اما يعقوب حزان من حزب مابام فقد تقدم عام ١٩٧٥ باقتراح مماثل مضيفاً إليه تأمين الاستقلال الذاتي للطائفة الأرمنية. وكان تيدي كوليك رئيس بلدية القدس السابق قد قدم هو الآخر مشروعاً مشابهاً عام ١٩٨٩ وكذلك فعل فونداك، وهيرشفيلد في مشروعهما الذي تقدما به عام ١٩٩٣ (لمزيد من التفاصيل راجع: نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، السنة الاولى العدد ٥/ ١٩٧١ ص ١

المتغيرات الأمنية والديموغرافية وتأثيرها على هوية القدس

مداخلة العميد إبراهيم حماد
مدير إدارة التعاون الدولي - مصر

السيد رئيس المؤتمر

السيد رئيس الجلسة

السيدات والسادة

إسمحوا لي أن استهل مداخلتي بتوجيه تحية قلبية خاصة للصديق العزيز الدكتور صالح الطيار رئيس مركز الدراسات العربي - الاوروبي وان انوّه إلى مبادرته الشجاعة بتنظيم هذا المؤتمر الهام . . . ولا شك ان ذلك يعكس مدى مواقفه القومية وإخلاصه لأمته العربية وتصديه لقضاياها بل ووقوفه في طليعة المدافعين عنها.

وانه لمبعث اعتزاز ان تحتضن المغرب الشقيقة اعمال مؤتمركم الموقر . . تأكيداً على انحياز جلالة الملك الحسن الثاني بكل القوة والعزم إلى جانب الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني واقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس . . واستمراراً لرسالته السامية التي انطلقت لتكون منارة مضيئة في مواجهة التحديات الخطيرة والمخططات المشبوهة لطمس الهوية العربية والاسلامية لأولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين.

الاخوة والاخوات:

- ان مؤتمرنا هذا يأتي في مرحلة دقيقة تواجه فيها امتنا العربية وقضيتها في فلسطين تطورات هامة تثير الكثير من القلق والمخاوف حيث بدأ العد التنازلي لتحديد مستقبل القدس بعد فترة احتلال دامت اثنين وثلاثين عاماً مارس المحتل خلالها سياسات تعسفية (لم تشهدها الانسانية) وأحدث فيها متغيرات أمنية وديموغرافية إستهدفت في مجملها تهويد المدينة المقدسة وتمزيقها.

- فمنذ ان ضمت اسرائيل القدس الشرقية في عدوانها عام ١٩٦٧، حرصت كل حكوماتها على فرض سياسة الأمر الواقع في المدينة المقدسة وتأكيد الموقف الاسرائيلي

المعلن منها كعاصمة ابدية لا تتجزأ للدولة العبرية، وتوسيع حدود القدس البلدية والجغرافية لتشمل أكبر مساحة من الضفة الغربية تحسباً لأية مفاوضات قد تحمل اسرائيل على الانسحاب، أو اعادة الانتشار في الضفة الغربية، وبعد توقيع اعلان المبادىء نشطت الحركة الإستيطانية في القدس وضواحيها لتعزيز السيطرة الاسرائيلية على المدينة وإغلاق الباب أمام التطلعات الفلسطينية والعربية والإسلامية، لجعل القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين.

ـ وقد تمكنت الحكومات الاسرائيلية المتتابعة من تنفيذ تلك الاجراءات وفق مخطط استراتيجي يمر عبر حلقات رئيسية يمكن بلورتها إجمالا في ما يلي:

* الحلقة الأولى ترتكز على محورين: (الأول) هو عزل المدينة المقدسة عن محيطها الفلسطيني وإحاطتها بنقاط تفتيش ومراقبة إسرائيلية (والثاني) هو عزل سكانها عن مؤسساتهم المدنية والإدارية الوطنية وإرغامهم على التعامل مع المؤسسات الإسرائيلية مباشرة، وفي نفس الوقت عزل القدس عن أي نشاط دولي دبلوماسي أو سياسي إلاّ إذا كان يجري لصالح إسرائيل وحدها.

* والحلقة الثانية تعتمد على تشريع وتنفيذ ومواصلة عمليات الطرد بكافة أنواعه للسكان الفلسطينيين (المقدسيين) سواء كان طرداً جسدياً أو إقتصادياً أو طرداً من الهوية ذاتها.

* أما الحلقة الثالثة فهي تهدف إلى تطويق المدينة بالمستوطنات وزرع مستوطنات أخرى داخلها وتشييد مستوطنات تتاخم الأحياء العربية وتتمتع بإمتيازات غير محدودة على حساب الأحياء الفلسطينية وبالتالي خلق واقع يستهدف تجسيد أن الفلسطينيين المقدسيين هم أقلية لا يستحقون حتى أن يحصلوا على حقوق الأقليات.

ـ ولا شك ان الحكومة الإسرائيلية تستهدف بخطتها الحالية والمستقبلية أن تجعل من المفاوضات في إطار المرحلة النهائية حول القدس غير ذات موضوع، وأن تفرض على الجانب الفلسطيني والعربي نوعا من المقايضة المتعسفة مضمونها إعادة الإنتشار في بعض أجزاء الضفة الغربية مقابل التنازل عن القدس، والصمت عن المخطط الإسرائيلي حول (القدس الكبرى) الذي يضم مساحة كبيرة من الضفة، ويفصل شمالها عن جنوبها.

ـ وهذه المقايضة (التي لن تحدث) إلاّ بموجب الأمر الواقع وفرض القوة لا تعني

فحسب وضع آخر مسمار في نعش العملية السلمية، بل أيضاً وضع المنطقة في مناخ التوتر وعدم الإستقرار ليس بمقدور أحد التنبؤ بنتائجه.

السادة الحضور:

ـ ان مضمون مقدمة مداخلتي تعكس وبوضوح موضوع الورقة التي اتشرف بطرحها اليوم حول (المتغيرات الأمنية والديموغرافية وتأثيرها على هوية القدس) وهي تجسد في الواقع مدى وعمق الإرتباط العضوى بين تلك المتغيرات وخطورتها على وحدة الأراضي الفلسطينية بشكل عام ومستقبل ومصير الدينة المقدسة بشكل خاص.

أولاً: المتغيرات الأمنية في القدس (سياسة التفريغ والتطهير العرقي):

ـ لم يكن البعد الأمني للممارسات الإسرائيلية مقصوراً على العملية السياسية التي إرتكزت على (نظرية الأمن) فحسب ولكنه مث ل محوراً رئيسياً للعقلية الإسرائيلية (تاريخياً وعقائدياً) خاصة في مجال التعامل مع قضية القدس بدءاً من احتلالها عام ١٩٦٧ ومروراً بكافة القرارات والخطط والمشاريع الاستيطانية التي استهدفت تفريغ المدينة المقدسة من سكانها الأصليين بل وممارسة أساليب التطهير العرقي في مواجهتهم.

(أ) الإرهاب وطرد السكان وهدم المنازل:

ـ ولقد مثّل الإرهاب أولى وسائل التهويد التي إستخدمتها السلطات العسكرية الإسرائيلية في إحتلال القدس وهو نفس الأسلوب الذي إتبعته إسرائيل في دير ياسين (٩/ ٤/١٩٤٨) وكفر قاسم (٢٩/ ١١/١٩٥٦) وكافة المناطق التي احتلتها.

ـ وبعد احتلال اسرائيل للقدس عام ١٩٦٧ وبالتحديد في ١١ حزيران/ يونيو من ذات العام أي بعد أربعة أيام فقط من الاحتلال وفي أقلّ من أسبوع أزيل عن طريق الهدم والنسف حي المغاربة الذي كان يضم ١٣٥ منزلاً ويسكنها ٦٥٠ شخصاً.

ـ وتبع ذلك هدم عدد آخر من العقارات ونسفها، من بينها مجموعة متفرقة من الدور التي بلغت ٢٤ داراً، نسفها الجيش الاسرائيلي المحتل خلال الشهور الأولى للإحتلال، بحجة الإنتقام من أعمال المقاومة، كما قامت السلطات الاسرائيلية في ١٤/٦/١٩٦٩ بنسف ١٤ داراً من الدور الدينية والأثرية العربية وهدمها بحجة توسيع كشف إمتداد الحائط الغربي للحرم الشريف (حائط البراق الشريف) المعروف باسم حائط المبكى.

ـ وهناك إحصائية صادرة عن جمعية الدراسات العربية في القدس الشريف بعدد المنازل التي هدمت في المدينة عام ١٩٩٠ (٢٥ منزلاً)، ١٩٩١ (٢٧ منزلاً)، ١٩٩٢

(٢٧ منزلاً)، ١٩٩٣ (٣١ منزلاً)، ١٩٩٤ (١٥ منزلاً)، ١٩٩٥ (١٠ منازل)، ١٩٩٦ (١٨ منزلاً)، ١٩٩٧ (٣٤ منزلاً)، ١٩٩٨ (٢٨ منزلاً).

ـ وتعكس تلك الإحصائية ان المعدل السنوي لهدم المنازل العربية في القدس خلال حكم حزب الليكود في مرحلة مدريد قد بلغت (٢٧ منزلاً)، وخلال فترة حكم حزب العمل في مرحلة أوسلو ـ القاهرة بلغت (٥،٢٠ منزلاً)، بينما ارتفعت هذه المعدلات خلال فترة حكم الليكود الحالية إلى (٥،٣٠ منزلاً).

(ب) عمليات القتل والتعذيب والإعتقال الإداري:

ـ استخدمت السلطات الأمنية الاسرائيلية منذ احتلال المدينة المقدسة مختلف مظاهر القوة ضد المواطنين المدنيين فكان يتم إطلاق النار عليهم مباشرة خلال عمليات الإحتجاج، وعلى سبيل المثال، وبعد فتح النفق بالقرب من المسجد الاقصى في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦، قتلت القوات الاسرائيلية ٦٣ فلسطينياً منهم ١١ طفلاً، وفقد خمسة فلسطينيين أرواحهم خلال المظاهرات التي جرت لإحياء الذكرى الخمسين للنكبة.

ـ ولا تزال السلطات الإسرائيلية تستخدم التعذيب بشكل نمطي وبتصريح من المستويات العليا في المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة وبدعم أوساط واسعة من السكان الإسرائيليين، فقد سمحت لجنة (لالدوا) للقوات الأمنية الاسرائيلية بالاستمرار في التعامل مع المعتقلين باستخدام ما يسمى (بالقوة الجسدية المعقولة) وذلك في مناسبة تحقيقها في قضايا تعذيب الفلسطينيين.

ـ وفي السنوات الخمس الأخيرة تم اعتقال اكثر من (٨٨٠) فلسطينياً إعتقالاً إدارياً لفترات تتراوح من شهرين إلى اربع سنوات، ويفرض الاعتقال الاداري بشكل خاص على اولئك الذين يعارضون عملية أوسلو وأكثر من ذلك تم عزل عدد من المعتقلين الاداريين داخل السجون كعقاب قاس لهم وفي حالات أخرى منع عنهم العلاج كما حرم آخرون من الطعام والزيارة.

ـ وفي إطار اعمال التنكيل اليومية ضد المواطنين المقدسيين، تتعمد (قوات حرس الحدود الاسرائيلية) تضييق الخناق على حقوقهم في حرية العبادة، خاصة في الحرم القدسي والمسجد الأقصى، حيث تعيق دخول المصلين وتعتدي على حرمة المقدسات الدينية الاسلامية وتسيء لها وللذات الإلهية وتعتدي على المواطنين داخل مقدساتهم.

ـ وتواصل هذه القوات حماية عدة مستوطنين يهود مسلحين من الذين يتتمون

لمنظمات متطرفة، يستولون بالقوة على منازل عربية في البلدة القديمة بهدف تحويلها إلى بؤر إستيطانية جديدة، حيث يمارسون مختلف أشكال التعدي والإرهاب ضد أصحاب وسكان هذه المنازل والأحياء المجاورة.

(جـ) سحب هويات المقدسيين:

ـ واستمراراً للإجراءات الإسرائيلية التي تستهدف تفريغ القدس من سكانها الفلسطينيين. فقد تبنت وزارة الداخلية الإسرائيلية سياسة سحب الهويات من مواطني المدينة الذين يقيمون خارج حدود البلدية.

ـ وهذه السياسة ليست جديدة أو وليدة الساعة وإنما هي سياسة سابقة ومبرمجة تستهدف تقليص الوجود العربي الفلسطيني في المدينة من خلال تقليل عدد السكان الفلسطينيين إلى أقل حد ممكن، مع دفع البعض الآخر نحو إكتساب الجنسية الاسرائيلية وتسهيل ذلك عليهم.

ـ وتمثل فئة الشباب الذين بلغوا سن ١٦ عاماً أكثر الفئات المتضررة من هذه السياسة العنصرية حيث يعجز الغالبية العظمى منهم عن تقديم المستندات المطلوبة وبالتالي فإن غالبيتهم يواجهون مصيراً مجهولاً، والفئة الثانية المتضررة هي فئة الأطفال المواليد الذين تبرز مشكلتهم عندما يولد الطفل خارج المدينة، أو ان يكون أحد والديه غير حامل بطاقة الإقامة في مدينة القدس، ويقدر عدد الاطفال الذين يعانون من هذه المشكلة نحو عشرة الاف طفل.

ـ وهناك إحصائية صادرة عن مركز الدراسات والحقوق المدنية والاجتماعية في بيت الشرق بالقدس الشريف حول قيام وزارة الداخلية الإسرائيلية بسحب هويات ٢٠١٨ مقدسياً منذ مطلع عام ١٩٩٤ وحتى نهاية ١٩٩٨ .

(د) الإعتداء على المقدسات الإسلامية:

ـ إعتدت إسرائيل على كافة المقدسات الإسلامية بالقدس. . بداية من تصريحاتها المعادية لكل مقدس إسلامي، وحتى السعي لهدم هذه المقدسات على مراحل مختلفة، ومن أبرز الأمثلة في هذا المجال ما يلي:

إغتصاب سلطات الحاكم العسكري لباب المغاربة:

ـ وهو أحد أبواب الحرم القدسي الشريف الملاصق للمسجد الأقصى المبارك في ١٩٦٧/٨/١٣، وإقامة مركز للشرطة العسكرية الإسرائيلية فيه، وفتحه لجميع الزوار

اليهود دون رقابة من قبل موظفي الأوقاف الإسلامية.

إحراق المسجد الأقصى:

- ففي يوم ١٩٦٩/٨/٢١ أشعلت مجموعة من الإسرائيليين النار في المسجد الأقصى المبارك، وكان الهدف من الحريق هو هدم المسجد الشريف الذي يتمتع بصفة القداسة والإحترام لدى المسلمين.. ولكن فور إندلاع الحريق إستطاعت الجموع الإسلامية العربية الإسراع إلى إنقاذ القسم الأكبر من المسجد وإفشال مخطط الهدم.

الحفريات حول وأسفل الحرم القدسي:

- في مرحلة سابقة قبل الشروع في مخطط الحفريات تمكنت السلطات الإسرائيلية من مصادرة الكثير من الأحياء العربية الملاصقة للحرم القدسي.. وكان الهدف من وراء أعمال الحفريات - كما تدعي إسرائيل - هو الكشف عن التاريخ اليهودي القديم وهيكل سليمان.. ولكن الهدف الحقيقي هو تصدع المقدسات الإسلامية، نتيجة لأعمال الحفر والتنقيب وبالتالي هدمها وطمس طابعها الإسلامي.

(هـ) الإعتداء على المقدسات المسيحية:

- ولم تسلم المقدسات المسيحية ورجال الدين المسيحيين في القدس من الإعتداء على حرماتهم، وإجبارهم على التنازل عن مساحات كبيرة من عقاراتهم وممتلكاتهم بشتى الطرق تارة عن طريق الإرهاب وتارة أخرى عن طريق البيع أو التنازل، مما حدا بالكثيرين منهم بالهجرة خارج المدينة.

- ومن صور الإعتداءات الصارخة على المقدسات المسيحية حوادث سرقة أماكن العبادة وإغتصاب الأملاك ومن أبرزها ما تعرضت له كنيسة القيامة (كبرى كنائس العالم) من سرقات - وتشير الإحصائيات إلى تناقص عدد الطوائف المسيحية في القدس بشكل كبير وخاصة طوائف الروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك والأرمن.. وطوائف مسيحية أخرى، وذلك كله بهدف دفع المسيحيين للنزوح عن المدينة المقدسة وترك مقدساتهم نهباً لليهود الإسرائيليين.

(و) الإجراءات الشرطية - البوليسية - الإسرائيلية:

- كما إتجهت الشرطة الإسرائيلية من جانب آخر لتطبيق خطة أمنية جديدة في القدس القديمة تهدف إلى تعزيز سيطرة الإحتلال وتوفير المزيد من تدابير الحماية للمستوطنين داخل أسوار البلدة القديمة، وتشمل هذه الخطة تركيب شبكة الكترونية للرقابة والانذار

المبكر عبارة عن كاميرات تعمل بنظام موجه ضمن دائرة مغلقة ويتم وضعها في مختلف طرقات وأسواق البلدة القديمة وذلك بتكلفة مالية قدرها حوالي عشرة ملايين شيكل.

ـ وقد صرح قائد شرطة لواء القدس مؤخراً بأن قراراً قد أتخذ بتكثيف وجود قوات الشرطة الإسرائيلية بالقدس الشرقية والبلدة القديمة بصورة تفوق كثافتها في القدس الغربية لملء الفراغ الناتج عن محدودية تواجد الشرطة الإسرائيلية وأهداف منع السلطة الفلسطينية من شغل هذا الفراغ في مرحلة مستقبلية.

ـ وتجدر الإشارة هنا إلى الوحدات الإسرائيلية الخاصة المعروفة بإسم (المستعربين) والتي يتنكر عناصرها في الزي العربي الفلسطيني وممارستها لأعمال القتل ضد العناصر النشطة من الفلسطينيين والتي تشكلت منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ .

ثانيا ـ المتغيرات الديموغرافية في القدس (الوضع الإستيطاني والسكاني):

ـ بدأت السلطات الإسرائيلية ـ منذ احتلالها لمدينة القدس الشرقية عام ١٩٦٧ ـ في إنتهاج سياسة واضحة تستهدف زيادة عدد اليهود داخل وحول المدينة حتى تمكنت من إحداث إنقلاب ديموغرافي فيها حيث إرتفعت نسبة اليهود من لا شيء عام ١٩٦٧ إلى نحو ٦٨٪ في عام ١٩٩٨ من إجمالي عدد السكان.

ـ أما على صعيد الأرض فقد باشرت السلطات الإسرائيلية إجراءات توسيع حدود المدينة على حساب أراضي الضفة الغربية (من ٦،٥ كم مربع إلى نحو ٧٠ كم مربع) من خلال عمليات المصادرة الكبرى للإجهاز على حوالي ٧٥٪ من مساحة المدينة بالطرق المباشرة والطرق غير المباشرة.

ـ وعلى جزء من هذه الأراضي أقامت السلطات الإسرائيلية خمسة عشر حياً إستيطانياً تحيط بالمدينة القديمة من جميع الجهات، ثم قامت بشق الطرق الطولية والعرضية والأنفاق لربط هذه المستوطنات وفي نفس الوقت جرى فصل وتقسيم القرى العربية ضمن حدود البلدية إلى قطع شطرنجية تمثل فراغاتها إحتياطياً إستراتيجياً للتوسع وبناء المستوطنات المخطط لإنشائها.

ـ وبالرغم من توقيع إتفاق أوسلو فقد بلغ معدل ما تصادره إسرائيل من الأراضي الفلسطينية لأغراض إستيطانية (٨٦٣٠) دونماً شهرياً وبلغ مجموع ما صادرته من الأراضي منذ توقيع الإتفاق (١٤٠٠٠٠ دونم) معظمها ملكية خاصة.

ـ وتتبع سلطات الإحتلال منذ احتلالها للمدينة سياسات إسكانية عنصرية تعتمد على

التمييز بين المجموعتين السكانيتين فيها، حيث تعمل على إجتذاب اليهود للسكن في القدس عن طريق تقديم التسهيلات والإغراءات، وفي المقابل تتبع سياسات إسكانية معاكسة تجاه السكان العرب في المدينة تخدم الزيادة الهائلة في عدد المستوطنين وتهدف إلى تقليص المساحة التي يعيش فيها الفلسطينيون من خلال قوانين التخطيط وفرض القيود على رخص البناء ومصادرة الأراضي، إضافة إلى إعلان المناطق العربية المكشوفة والصالحة للبناء كمناطق خضراء محظور البناء عليها.

- وإذا نظرنا إلى النشاط الإسكاني للسلطات الإسرائيلية في القدس الشرقية لتبين لنا ان السلطات والهيئات الإسرائيلية المختلفة أقامت ما يزيد على (٤٥ ألف وحدة سكنية) في المدينة لإستيعاب ١٧٠ ألف مستوطن على إعتبار أن كل بيت يهودي لديه كثافة سكانية تصل إلى ٣،٧ فرد لكل بيت.

- وفي كل عملية نهب للأراضي العربية، يختار الإسرائيليون المواقع التي تخدم إستراتيجيتهم بحيث جاءت مواقع الأراضي المصادرة، مطوقة لما تبقى من ممتلكات عرب القدس وقراها غرباً وشمالاً وشرقاً وجنوباً وجعلهم محصورين ضمن رقعة صغيرة يطوقها السكان الإسرائيليون بثلاثة أطواق: الأول يطوق منطقة الحرم الشريف، والثاني يطوق من تبقى من عرب القدس، والثالث يطوق القرى العربية المحيطة بالقدس، الأمر الذي يهدد الوجود الفلسطيني كله بالتقلص والتصفية.

مخطط توسيع بلدية القدس:

- جاءت خطة توسيع بلدية القدس كتتويج لجملة الممارسات العنصرية الإسرائيلية ومثلت حلقة من حلقات المسلسل الإستيطاني الذي يستهدف إبتلاع وضم الأراضي الفلسطينية قطعة قطعة وبالتدريج.

- فقد صاحب الإعلان عن الخطة، أن كشفت العديد من الصحف الإسرائيلية ذاتها عن مخطط للحكومة الإسرائيلية يهدف إلى إضفاء الشرعية على العشرات من المستوطنات والمواقع السكانية التي أقامها مجلس المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية دون الحصول على ترخيص من قبل الجهات الحكومية، وأطلق على هذا المخطط (تبييض عمليات غير شرعية).

- وأياً كانت الدوافع والإعتبارات التي دفعت الحكومة الإسرائيلية للمصادقة على هذه الخطة فإنها وبالضرورة ستعكس نتائج خطيرة على مستقبل القدس، إذ أن إنشاء بلدية

مايعرف بـ (القدس الكبرى) يعني إقتطاع ٢٠٪ على الأقل من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وضمها إلى اسرائيل، وهذا يمنع ويحول دون التفاوض على القدس في المفاوضات النهائية المقررة في إتفاقيات أوسلو.

دوافع التخطيط:

ـ وإذا كانت الأهداف الحقيقية لمخطط توسيع بلدية القدس واضحة وتستهدف بالدرجة الأولى تتويج مراحل تهويد المدينة المقدسة إلاّ أن هناك (وعلى الجانب الآخر) دوافع أخرى للمخطط تعكس أزمة المجتمع اليهودي ذاته وهو ما يشار إليه فيما يلي:

(١) إن الحكومة الإسرائيلية قد سعت لتغيير طبيعة الغالبية اليهودية الموجودة في القدس والذين ينتمون إلى التيار الديني الأرثوذوكسي (الحريدي) غير الصهيوني نظراً لإنتشارهم في معظم الأحياء اليهودية بالمدينة وفرض نمط حياة متشدد مستعينين بقوتهم السياسية سواء داخل الحكومة أو في مجلس بلدية القدس، حيث يستطيع ممثلوهم تمرير القوانين التي تتناسب مع معتقداتهم مثل حظر إستخدام شوارع مهمة في المدينة أو إفتتاح الملاهي والنوادي الترفيهية أيام السبت، الأمر الذي أجبر العلمانيين الصهاينة على الهجرة العكسية والإنتقال إلى المدن الساحلية هرباً مما يسمونه بـ (جحيم الإكراه الديني).

(٢) ان إنصراف المتدينين الأرثوذوكس عن العمل وتوجههم للتعليم التوراتي جعل الحكومات الإسرائيلية لا تظهر ميلاً للإستثمار في مجال المشاريع الإقتصادية وهذا ما فاقم مشكلة البطالة كسبب يدفع العلمانيين للإنتقال لوسط إسرائيل حيث سوق العمل أكثر طلباً وإتساعاً.

ـ وطبقا لهذا المخطط فإن صلاحيات بلدية القدس سوف تمتد من ١٢٣ كم مربع وهي مساحة المدينة بشقيها الشرقي والغربي وما يعادل ٢،٢٪ من مساحة الضفة الغربية، ستمتد لتبلغ ٦٠٠ كم مربع أو ماي عادل ١٠،٦٪ من مساحة الضفة الغربية.

ـ وهكذا يبدو واضحاً ان القدس تتعرض لهجمة إستيطانية محكمة التخطيط من أجل السيطرة التامة عليها سياسياً وجغرافياً وديموغرافياً وعزلها عن محيطها الفلسطيني وتضييق الخيارات أمام السلطة الفلسطينية عند الوصول إلى محادثات الوضع النهائي والتي تعتبر محطة رئيسية فيها.

السادة الحضور:

ـ ان مضمون هذه المداخلة لا يجسد فقط الاجراءات الإسرائيلية في القدس على

المستويين الأمني والديموغرافي وتأثيرها على هوية المدينة المقدسة بل يمثل إدراكاً لمختلف أبعاد القضية، وتحذيراً من ملامح التهديد الذي قد يعصف بعملية السلام كلها.

- ومن هنا فالأمر أصبح ملحاً لتوسيع دائرة الحوار العربي مع مختلف القوى الإقليمية والدولية (إسلامية ومسيحية) للتعامل مع قضية القدس بشجاعة وموضوعية والذي لا بد وأن يأخذ في إعتباره ما يلي:

* إن دوراً أوروبياً سياسياً فاعلاً لا بد وأن يفرض نفسه خلال هذه المرحلة (دون الوقوف في مفترق الطرق) وخاصة من جانب بريطانيا وفرنسا وبحكم مسؤوليتها التاريخية في منطقتنا من العالم وبما لا تتحول معه طائفة مضطهدة في الأربعينات من هذا القرن إلى دولة رائدة للإضطهاد.. وبما لا يسمح بإضفاء الشرعية الدولية على الإحتلال لأول مرة في التاريخ الإنساني المعاصر خاصة وهو على أعتاب القرن الحادي والعشرين.

* إن المقترحات المطروحة بإنشاء إتحاد فيدرالي أو كونفدرالي بين فلسطين والأردن والتي جاءت في إطار سيناريوهات الحل النهائي للقضية الفلسطينية ينبغي التعامل معها بكل حذر وبإعتبار أن الفيدرالية أو الكونفدرالية المقترحة ستكون عاصمتها (عمان) وبالتالي مخرجاً للتعامل مع القدس كمدينة ذات بعد ديني وليس سياسياً في المرحلة النهائية.

* ان السيناريوهات المطروحة للحل الديني لمسألة القدس من شأنها عودة الإنتفاضة الفلسطينية بصورة أعنف من الماضي، والإنتفاضة من أجل القدس ستكون خلافاً (لغزة) بإعتبارها صراعاً ينطوي على قيمة مركزية سواء للعرب والمسلمين أو للحركة الصهيونية واليهودية، ومن ثم تدير كافة فرص السلام المحتملة.

* أهمية إيجاد صيغة أو مراجعة جديدة لإحتواء التأثيرات السلبية الناتجة عن تضاعف الإلتزامات الأمنية الفلسطينية أمام إنعدام ذات الإلتزامات على الجانب الإسرائيلي في إتفاق واي بلانتيشن.

* فالجانب الفلسطيني عليه أن يعلن سياسته الخاصة يرفض الإرهاب والعنف ضد الجانبين دون إلتزام مقابل من الجانب الإسرائيلي.

* والجانب الفلسطيني عليه ان يعتقل الأفراد المحددين المشتبه في قيامهم بالإعداد

لأعمال عنف وإرهاب من أجل مزيد من التحقيقات ولمقاضاة ومعاقبة كافة الأشخاص المتورطين في مثل هذه الأعمال. . دون إلتزام مقابل من الجانب الإسرائيلي.

* والجانب الفلسطيني أيضاً عليه أن يضمن تجريم أي إستيراد أو بيع أو تصنيع غير مرخص أو إمتلاك أو حيازة لأي أسلحة أو ذخائر في المناطق الخاضعة لإختصاصه القضائي. . ودون إلتزام مقابل من الجانب الإسرائيلي.

* ان الاتفاق على رؤية إسلامية مسيحية موحدة حول مدينة القدس هو أمر بالغ الأهمية مثلما هو ظاهر الإلحاح والعجلة على أساس ان المدينة تخص الفلسطينيين كأرض ولكنها تهم المسلمين والمسيحيين كقبلة روحية مقدسة تستصرخ ضمائرهم ومعتقداتهم طلباً للعتق والحرية، وهي القضية التي لا يجوز للمفاوض الفلسطيني أن يعمل فيها الاعتبارات الفلسطينية بينما العالمان الاسلامي والمسيحي خلف اسوار المفاوضات.

* ان فكرة الحزام الأمني الاسرائيلي حول القدس تحت السيطرة الفلسطينية محكماً، فإن الفلسطينيين سيواجهون وضعاً اقتصادياً صعباً للغاية نتيجة فقدان فرص العمل وافتقاد السوق الاسرائيلية للتجارة، وبالتالي فإن معدل العنف الفلسطيني الموجه سوف يتصاعد إلى أقصى حدوده.

* أما إسرائيل فإنها ستواجه نقصاً حاداً في الأيدي العاملة (الفلسطينية) بل والعودة بالقدس إلى الوضع الذي كان قائماً قبل عام ١٩٦٧، فبدلاً من أن تكون المدينة واقعة على محور رئيسي يربط ساحل البحر المتوسط بالبحر الميت جنوباً، فانها ستكن واقعة في نهاية طريق رئيسي مسدود في أقصى ممر القدس.

* ان المفاوض الفلسطيني لا بد أن يدرك أهمية إيجاد حلول جذرية للمشاكل والمصاعب التي يتعرض لها المواطن الفلسطيني المقدسي، ومنها المشكلات الصحية والمادية سواء التي تتعلق بقضايا سحب الهويات وإلغاء الإقامات أو قضايا مصادرة الأراضي والمنازل ودون الإنتظار لطرح تلك الأوراق في المراحل النهائية للتفاوض على القدس.

* ان رأس المال العربي والاسلامي مطالب (الآن) بالعمل على توفير الأموال اللازمة لبناء وحدات سكنية وشراء عقارات ومنازل وأراضٍ بقروض ميسرة لذوي الدخل المحدود لدعم وتثبيت الفلسطينيين (المقدسيين) في مدينتهم المقدسة.

* ان تفجير قضايا الأقليات الدينية في المنطقة العربية والاسلامية لا تخلو من مخطط له ابعاده المشبوهة التي تستهدف تحويل الاهتمامات الاسلامية والمسيحية عن قضية القدس خلال المراحل النهائية للإجهاز الاسرائيلي عليها.

الأخوة والأخوات:

لا زال المجتمع الدولي يمتلك، ودون شك، إرادة التصدي للمخطط الاسرائيلي لطمس هوية القدس وابقائها عاصمة موحدة للدولة العبرية، وهو ما يؤكد ثقتنا، بأن تعامله مع هذه القضية سيكون على مستوى الارادة التي يمتلكها، ودون الانزلاق إلى منحدر إضفاء الشرعية على احتلال المدينة المقدسة ولأول مرة في التاريخ الانساني المعاصر.

الاخوة والاخوات. . لا يسعني في نهاية مداخلتي إلاّ أن أذكركم بأبيات شاعر العروبة على الجارم. . والتي تداعت إلى نفسي في هذه المناسبة. . ذلك الشاعر العظيم الذي قال عن فلسطين:

نفسي فداءً فلسطين وما لقيت — وهل يناجي الهوى إلاّ فلسطينا
نفسي فداءً لأولى القبلتين غدت — نهباً يزاحم فيه إلاّ تنينا
إن لم تصونوا فلسطيناً وجبهتها — ضاعت عروبتنا وإنفض نادينا

وكما أثبت الانسان العربي في الماضي قدرته على التغلب على المصاعب التي واجهته فهو قادر كذلك على العبور فوق الصعاب التي تواجهه حاضراً ومصمم على مواجهة التحديات التي تعبث باقدار أمته التي كانت خير أمة أخرجت للناس

السادة الحضور:

أشكر لكم حسن متابعتكم. . وأسأله تعالت قدرته أن يوافقنا جميعاً. . انه نعم المولى ونعم النصير. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

تحصين القدس

د. غوين رولي استاذ الجغراسياسية في جامعة شيفلد ـ بريطانيا
د. نبيل عدوي استاذ في قسم العلوم السياسية في جامعة ليميراك ـ ايرلندا

تعالج هذه المحاضرة المبادرة الاسرائيلية الجديدة المتعلقة بمدينة القدس والتي تثير القلق بالنسبة للمدينة وضواحيها وتهدد عملية السلام في الشرق الاوسط بشكل عام. عرض رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو ورئيس بلدية مدينة القدس يهود اولمرت ما يسمى بمخطط «تحصين القدس» خلال مؤتمر صحفي عُقد في ١٨ حزيران (يونيو) عام ١٩٩٨ وحاز المخطط على موافقة الوزارة بأكملها في ٢١ حزيران (يونيو) ١٩٩٨ (وزارة التخطيط ١٩٩٨).

قُدم المخطط المسمى «بتحصين القدس» في نص من حوالي ٢٠ صفحة مفصّلة على شكل فصول ومقاطع وهو يدعو إلى انشاء بلدية كبرى موّسعة. فهذا المشروع يتضمن توسيع المدينة نحو الغرب وتشجيع الاستثمارات والمحافظة على نسبة اليهود فيها على مستوى يوازي ٧٠٪ من عدد السكان الاجمالي وضم عدد من المستوطنات الواقعة في الضفة الغربية إلى مدينة القدس. ويرمي هذا المخطط إلى توسيع نفوذ بلدية القدس من ١٢١،٥ كلم^2 إلى ٦٠٠ كلم^2 وضم بالتالي حوالي ٨٪ من الضفة الغربية إلى المدينة الموسعة.

وتهدف التوسعات المخطط لها إلى تصحيح الميزان الديمغرافي للمدينة التي تعدّ حالياً ٤٢٠٠٠٠ يهودي و١٨٠٠٠٠ فلسطيني والتي ستستقبل وفقاً للمخطط الجديد ٤٥٠٠٠ يهودي على الأقل لتشملهم البلدية الموسّعة للقدس. يعتبر بعض علماء الجغراسياسية ان هذه التعديلات قد تكون تمهيدا لتزوير محتمل في أي انتخابات قد تجري في المستقبل في المدينة. وهذا التعديل المتعمد في الحدود سيؤدي إلى اعطاء امتيازات لليهود في أي انتخابات مستقبلية (موريل ١٩٨١ ص ـ ١١ إلى ١٦).

اصدر مجلس الأمن للأمم المتحدة في ١٣ تموز (يوليو) ١٩٩٨ قراراً يمنع اسرائيل من تطبيق قرارها بتوسيع حدود المدينة وجاء في هذا القرار ما يلي:

«. . . . يعتبر ان القرار الذي وافقت عليه الحكومة الاسرائيلية في ٢١ حزيران (يونيو) ١٩٩٨ والذي يهدف إلى توسيع حدود المدينة، هو تطور خطير قد يهدد بإلحاق اذى كبير بهذه المدينة».

ولكن يبدو ان اسرائيل ليست على استعداد لأن تولي أي اهمية لهذه الإدانة.

التوسع نحو الغرب:

حسب ما ورد في المخطط الجدد ستُضم المنطقة الواقعة غرب المدينة بكامل سكانها إلى القدس وأما سكان المناطق الواقعة شمالي المدينة وجنوبها وشرقها فسيصبحون اعضاء في «المدينة المظلة» الجديدة.

سنتناول شكلي التوسّع هذا كل من حدة. فالتوسع نحو غرب المدينة الذي اطلق فكرته رئيس بلدية المدينة سنة ١٩٨٢ تدي كولاك يشتمل على ضم المستوطنات المحاذية للمدينة والمأهولة بعدد كبير من يهود الطبقة الوسطى مثل تسور حداثة وبيطار وميغاسيريت. فستؤدي هذه العملية إلى زيادة قاعدة الضرائب في المدينة التي شهدت تزايداً كبيراً في عدد السكان اليهود من المجموعات الدينية المتطرّفة الذين لا يتخطى مستوى معيشتهم عتبة الفقر المعتبرة رسمياً وغيرهم من الفلسطينيين. فقد اصبحت هذه المدينة مؤخراً مكاناً يتزايد فيه عدد السكان العاجزين عن دفع الضرائب أو غير الراغبين في دفعها.

التوسع نحو الشرق:

يقتضي الوجه الثاني المهم لهذا المخطط بإنشاء «السلطة المظلة» التي ستمتد بموجبها المدينة ادارياً نحو الشمال والشرق والجنوب لتستوعب المستوطنات اليهودية المتكاثرة مثل مجمّع معاله ادومين في الشرق ومجموعة غيفون وغيفات زعيف في الشمال الغربي ونيف يعقوف وادام وبيساغوث في الشمال الشرقي. تجدر الملاحظة هنا بأن هذه المستوطنات شُيدت على اراضٍ سُلبت من الفلسطينيين المقيمين عليها.

ستشمل خدمات «السلطة المظلّة» من اهم ما ستشمله لجنة التخطيط التابعة لبلدية القدس والتي ستهتم بإعطاء رخص البناء حالياً إلى الأهالي الذي يعيشون حول مدينة القدس (اي خارجها) على ان يلجأوا إلى لجنة التخطيط المحلي للحصول على رخصة البناء وهذا ادى حتى الآن بسكان الضفة الغربية والقدس الشرقية إلى طلب هذه الرخصة من السلطة العسكرية لقوى الدفاع الاسرائيلية.

وحسب المخطط الجديد لن يتغير الوضع بالنسبة للفلسطينيين المقيمين في المناطق

الراقعة تحت السلطة الاسرائيلية مثل الضفة الغربية ولكن اليهود المقيمين في المستوطنات التي ستُنضم إلى القدس وتقع تحت سلطة «المظلّة الموسعة» فسيكتفون بطلب رخصة البناء من بلدية القدس. قد نفهم من هذا المثل ان ضم المستوطنات هو ضم فعلي في ما يختص بالتخطيط والعمار إذ انه يفصلها فصلاً تاماً عن انتمائها المحلي ليضعها تحت سلطة مدينة القدس المباشرة وذلك حسب القانون الاسرائيلي، وأما عملياً وسياسياً فيعني هذا المثل انه في الحقيقة لا تمييز بين البناء شرقاً أو غرباً. وكل هذا ينقض ما جاء في القرار رقم ٢٤٢ / ١٩٦٧ للأمم المتحدة والذي اعاد التأكيد على اعتبار القدس الشرقية «ارضاً محتلة» والتي قد تُقرر تسوية وضعها في أي مفاوضات سلام (راجع رولي ١٩٩٥).

بشكل عام، قد يعتبر المخطط «تحصين القدس» كتوسع من جهة واحدة لمدينة القدس وخطوة محكمة لتشجيع اقامة عدد متزايد من المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية في حين تحاول المجموعة الدولية تجميد توسّعات كهذه.

ويبدو هذا المخطط وكأنه محاولة مباشرة لتعديل وضع مدينة القدس، ناقضاً اتفاقيات اوسلو التي اشارت بوضوح إلى ان قضية القدس يجب ان تعالج داخل اطار مفاوضات تؤدي إلى ايجاد حل نهائي لها (راجع نيومان ١٩٩٤). وكانت ردّة فعل الولايات المتحدة وبريطانيا ومصر والأردن وعدد لا يستهان به من البلدان الاخرى، صارخة اذ نعتت مخطط «تحصين القدس» «بالاستفزازي» و«غير المجدي». وتُعتبر عملية اسرائيل هذه ضربة واقية لتركيز الوضع على الأرض (راجع دروبلس ١٩٨٠ ورولي، ١٩٨٤) قبيل حلول استحقاقات شهر آيار (مايو) ١٩٩٩ المقررة في اتفاقيات اوسلو.

ذكر رئيس بلدية مدينة القدس يهود أو لمرت مخطط «تحصين القدس» في كلمة ألقاها في ١٥ تموز (يوليو) ١٩٩٨ في لندن متوجهاً إلى اصدقاء مستشفى بيكور شوليم وشدّد على ما يلي: انني قلق.. لأن اسباب الشجب (للآخرين) لا تعود إلى تخطينا اطار هذه الاتفاقات (اتفاقات اوسلو)... ولكن ما يثير غضب العالم هو أننا نمارس سلطتنا الطبيعية في مدينة القدس (ذُكر في ليفيت، ١٩٩٨).

واضاف اولمرت قائلاً:

لم نتوسع نحو الشرق اذ ان هذه المنطقة عليها نزاع يجب تسويته بالتفاوض مع الفلسطينيين (ذكر في ليفيت ١٩٩٨).

تثير هذه التصريحات تساؤلات عديدة ذات اهمية:

أولاً، يبدو ان مصطلح «سلطتنا الطبيعية» مرتبط «بالحقوق الطبيعية» للشعب اليهودي في مدينة القدس بكاملها وبالتالي في «اريتز يزرايل» ارض اسرائيل (راجع رولي، ١٩٩٢).

ثانياً، تؤكد هذه التصريحات على ان موضوعاً روحانياً كهذا يتخطى الموجبات المادية التي وردت في اتفاقات اوسلو.

ثالثاً، ان «السلطة المظلة» في شرقي المدينة ليست بالتوسع الفعلي لسلطة القدس بل ان الواقع هو ان القدس اليهودية تمتد وتهدف إلى ممارسة سيطرتها عن طريق سلطة اسرائيلية مباشرة على مدينة ما انفكت تتسّع.

قضايا أوسع:

على نطاق أوسع، قد يرتبط مخطط «تحصين القدس» بمبادرات استيطانية اخرى في الاراضي المحتلة. فالتوسع نحو غرب المدينة قد يعتبر مرتبطاً بعملية تجاوز أو تغلغل نحو الجنوب والجنوب الشرقي لإدخال المدينة في صلب برنامج الاستيطان الحالي في غوش اتزون جنوبي مدينة بيت لحم. وبيّنت الدراسة التي قمنا بها خلال شهر كانون الاول (يناير) ١٩٩٨ على مجمّع غوش اتزون نمواً مرعباً قد يشكل نقطة انطلاق لتطورات اعظم بالنسبة لإفراث ونصيف دانييل (راجع رولي وعدوي ١٩٩٩). بالفعل تعتبر افراث حالياً مجمّعاً سكنياً مدنياً مهماً يتمتع بجميع الخدمات ويعد حوالي ٤٢٠٠ نسمة وبالتالي فإن التوسع نحو جنوب غربي القدس سيعزز التطور المدني لضواحي هذه المستوطنة. اضافة إلى ذلك يتضمّن التوسّع المخطط له نحو شرق القدس عملية اعمارية اضخم في المناطق الصحراوية ولا سيما في مستوطنة معاليه ادومين المحاذية للطريق الدولية التي تصل بين القدس واريحا (راجع بورتنوف وايريل ١٩٩٨) وعلى النمط نفسه فإن درجة تطور منطقة شمال غربي المدينة في مستوطنة غيفون مثيرة للذعر نظراً لنوعية العمار فيها وضخامته. هكذا فإن القدس الشرقية تحاصر يوماً بعد يوم وتتجه نحو التضييق على الفلسطينيين وحصرهم في معزل. ان هذه الامور لا يرد ذكرها في الصحف الغربية والمنشورات المراقبة.

لمحة تاريخية:

في الكلام عن المقترحات الجديدة التي جاء بها مخطط «تحصين القدس» تجدر

العودة إلى الوضع القانوني والمتفق عليه دولياً لمدينة القدس. بالاضافة إلى إنشاء دولة اسرائيل اوصى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بضرورة الحفاظ على وضع مدينة القدس كمدينة ذات كيان منفصل تخضع لنظام دولي خاص بها تحت ادارة الأمم المتحدة وبإشراف مجلس الوصاية الذي يعين حاكماً عليها القرار رقم ١٨١ / ١٩٤٧ إلاّ انه عندما اندلعت الحرب بين اليهود والعرب سنة ١٩٤٨ استولت اسرائيل على ما يسمى اليوم بالقدس الغربية وأما القسم الشرقي للمدينة فقد وقع تحت سيطرة الأردن.

خلال حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ احتلت اسرائيل القسم الشرقي من المدينة المقدّسة الذي يسمى اليوم بالقدس الشرقية. حينئذ اصدرت هيئة الأمم المتحدة القرار رقم ١٩٦٧/٢٨٢ الذي اعاد التأكيد على وضع القدس السابق «كأرض محتلة» تقرر تسوية وضعها في أي محادثات سلام.

إلا ان اسرائيل، ما إن استولت على القدس الشرقية حتى شرعت بتطبيق قوانينها في هذه المدينة المحتلة مما دفع الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى اصدار القرار رقم ٢٥٣ الذي يدعو اسرائيل إلى العدول عن الممارسات التي من شأنها تهديد الوضع المتفق عليه للمدينة المقد سة.

لكن الكنيست اصدرت في ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٨٠ قانون القدس الذي يضم القدس الشرقية ضما رسمياً ويعلن هذه المدينة «العاصمة الدائمة والأبدية» لإسرائيل فأدان مجلس الأمن للأمم المتحد ة هذا القرار الاسرائيلي بـ ١٤ صوتاً لصالح الأدانة ولم يصوت احد ضدها إلاّ ان الولايات المتحدة تمنّعت عن التصويت. واعتبر المجلس هذا القانون لاغياً.

ملاحظات ختامية:

يحدق بالقدس اليوم خطر متزايد نتيجة لسياسة دولة اسرائيل التوسعية الزاحفة. وعلى الصعيد الدولي فقد اتحدت القوى اليهودية والجمهورية من جهة واليمين من جهة اخرى لعزل الرئيس الأميركي بيل كليتنون واضعاف عملية السلام التي كان يرعاها البيت الابيض. فالأمل بتطبيق الاستحقاقات المقررة في اتفاقات اوسلو لشهر آيار (مايو) ١٩٩٩ يتضاءل يوماً بعد يوم (راجع نيومان ١٩٩٤) فهذه النكسات، اضافة إلى المخططات المعروفة آنفا قد تهدد أي عملية سلام بالفشل. فحكومة الليكود الاسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو ووزير الخارجية (منذ شهر تشرين الاول ـ اكتوبر ١٩٩٨) المتشدّد ارييل شارون يتابعان تطبيق مختلف الاستراتيجيات لتوسيع مدينة القدس اليهودية كما

ورد في هذا النص.

تبيّن النتائج الضئيلة التي اسفرت عنها المحادثات الصعبة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل برعاية الولايات المتحدة والتي ادّت إلى اصدار مذّكرة واي ريفر، التصلب المتزايد من قبل اسرائيل في ما يختص بالانسحابات التالية وبقضية القدس التي يُفرض ان تُحل بتطبيق ما ورد في اتفاقات اوسلو، خلال شهر ايار (مايو) ١٩٩٩. فاليوم اصبحت هذه الآمال بمثابة أوهاماً.

في حين مارس الاسرائيليون ضغطاً على الوفد الفلسطيني في واي بلانتشين في شهر تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٨ لكي يعيدوا النظر بالميثاق الفلسطيني الذي يدعو إلى تدمير دولة اسرائيل، ما زالت اسرائيل ترفض رفضاً قاطعاً تحديد الاتجاه الصحيح للدولة الاسرائيلية الموسّعة (راجع رولي ١٩٩١).

فالمبادرات الاستيطانية الاسرائيلية المتعلقة بالحدود الشمالية والشرقية والجنوبية لمدينة القدس تأتي موازية للممارسات الاسرائيلية الهادفة إلى توسيع الحي اليهودي في المدينة القديمة مروراً بالحي المسلم وانتزاع الممتلكات الفلسطينية في القدس الشرقية من اصحابها. ففي ضوء هذه الممارسات يبدو مستقبل المدينة المقدّسة، القدس، مقلقاً. فعلى المجموعة الدولية ان تأخذ بعين الاعتبار الوضع المتدهور في مدينة القدس وتأخذ علماً بالمخططات التوسعية التي يقوم بتطبيقها الاسرائيليون، فعليها اذن ان تعيد التأكيد على تنفيذ قرار الأمم المتحدة المتعلق بمدينة ذات كيان منفصل خاضعة لنظام دولي خاص بإدارة الأمم المتحدة تحت اشراف مجلس الوصاية التي تعيّن حاكماً عليها.

هذه الصيغة تعتبر الحد الأدنى المقبول به لأي تسوية لقضية القدس. وفي ما اذا تم اعتماد حلول اخرى فإن عملية اضفاء الطابع الاسرائيلي الزاحف نحو القدس الشرقية والضفة الغربية، سيؤدي إلى حقد متصاعد من شأنه توسيع الفجوة بين الطرفين وتفاقم النزاعات. وهكذا، حتى في حال فشل اتفاقات اوسلو أو تطبيقها بشكل جزئي يجب ان يصبح وضع القدس كمدينة دولية واقعاً.

اخيراً ينبغي الإعتراف هنا علناً بأن مقترحات مخطط «تحصين القدس» تضرب عرض الحائط بمواقف تتفق عليها سابقاً مثل قرارات الأمم المتحدة التي ورد ذكرها بإيجاز في هذا النص والاثبات بأن دولة اسرائيل التوسعية لطالما تميّزت بهذا الشكل من الممارسات مرتكزة على قدرتها السياسية.

ادارة القدس كمدينة مو حدة

تعقيب السيد ليونارد هوسمان
من «هولدينغز الشرق الاوسط»

١ ـ السيادة المشتركة

تخضع اليوم مدينة القدس لسيادة السلطات الإسرائيلية التي تتولى ادارتها كمدينة موّحدة. إلاّ ان الفلسطينيين والإسرائيليين يعيشون فيها كمدينة منقسمة. فكل جهة تتجنب الدخول إلى الشطر الذي تقطنه الجهة الأخرى وكذلك الأمر بالنسبة للمتاجر والمساكن والمراكز الثقافية.

فأطفال كل من الجهتين يذهبون إلى مدارس مختلفة تتبع انظمة تعليمية مختلفة تماماً في كل من شطري المدينة. ولكن الأمر الأكثر بروزاً واهمية هنا هو أن لا احد من الطرفين يريد ان تُقسم المدينة من جديد بحواجز مادّية.

ولصالح الجميع، ستبقى القدس مدينة واحدة غير مقسومة. إلاّ أن الوضع الديمغرافي المختلط يشهد تطورات حالياً. فاليوم تبلغ نسبة سكان مدينة القدس الاسرائيليين (واليهود)، ٧٠٪ والفلسطينيين (والمسلمين بمعظمهم) ٣٠٪. ويُنتظر ان تتعدّل هذه النسب لتصبح ٦٠٪ مقابل ٤٠٪ مع حلول سنة ٢٠١٥ . وفي عام ٢٠٥٠ يُتوقع ان تعادل ٥٠٪ مقابل ٥٠٪. ففي ضوء هذه التغيرات وتصاعد الطموحات الوطنية للفلسطينيين، لا يمكن لأي من الطرفين ان يفرض عناصر اساسية لإدارة المدينة على الآخر. فغياب السلطة المشتركة في الإدارة غالباً ما يؤدي إلى تصاعد التوترات والخلافات.

ان الحل لهذا الوضع القريب من السخرية والذي يجعل من القدس مدينة منقسمة ومو حدة في الوقت نفسه، يكمن في طبيعة السيادة أو التحكم بالسلطة على المسؤولية الادارية في اطار مديني. ولحسن الحظ، فالسيادة مؤلفة من عدة عناصر يمكن تفريقها وبالتالي المشاركة بها وتطبيقها وفقاً لهذه المشاركة. وبذلك يصبح تقسيم مسؤولية

الادارة إلى عدة اقسام، أي ما يسمى بالتطبيق العملي للسيادة، امراً يجوز التحكم بإدارته وخاضعاً للتفاوض.

على صعيد المدينة تتضمن مهام السلطات التي تتولى السيادة على المدينة جباية الضرائب وتعبيد الطرقات، وتنقية المياه واقامة المجاري، ورفع النفايات وتنظيم السير وإدارة المدارس. تتمثل اذن السيادة على مدينة ما بإدارة كل ما يتعلق بسير الحياة اليومية في المدينة. فهي قضية عملية ومدنية. وتصادف هذه السيادة عدداً من التوترات السياسة في المدن التي تتضمن اختلاط على الصعيدين الاجتماعي والإقتصادي (ليس اختلاط جنسيتين).

فقد لا يوافق الاغنياء على آليات ادارة ما تؤدي إلى اعادة توزيع الثروات من خلال القطاع العام، فيما يصبو الفقراء إلى ادارة كهذه تؤدي إلى تلك النتائج.

اذا ما وُجد الزعماء الاسرائيليون والفلسطينيون حول مائدة طعام في مدينة القدس ليتشاوروا حول مستقبل مدينة القدس ويتفاوضوا من اجل هذا الموضوع لن يجدوا ما يمكنهم قوله باستثناء المطالبات العامة حول قضية السيادة ألا وهي: «القدس، عاصمة ابدية وموحدة لإسرائيل «وايضاً» القدس، عاصمة لدولة فلسطين». ولكن لسوء الحظ لم تتم كتابة الكتاب التفسيري حول طريقة تطبيق السيادة عملياً وتُسلّم للسيد نتنياهو، والسيد عرفات وزملاءهم والمفاوضين.

٢ ـ تحرير كتيب طريقة تطبيق السيادة:

تكمن المقاربة المتعلقة بالسيادة المختصة بمدينة القدس وادارتها في تدابير جديدة متعلقة بالمشاركة في السلطة وخاصة بكل جزء عملي من القطاع العام. وهذا جوهر المقاربة المتعلقة بهذا الأمر من اساسه فصعوداً. لنضع جانباً حالياً المحاولات الرامية إلى حل مسائل عامة مثل تلك التي تتعلّق بمعرفة متى يجوز للحكومات الوطنية ان تتدخل في قضايا سياسة مدينة القدس الخارجية وبأمنها الوطني، أو تلك التي تتعلق بتحديد مكان تخطيط الحدود الخارجية لمدينة القدس بالضبط. إذ انه في بداية الأمر يجب التركيز على مسائل مثل تحديد الأطر الادارية التي قد تحتاج إلى مستوى رفيع من التنسيق والتعاون لتطبيقها على المدينة وابراز المجالات التي يمكن التصرف بها في نطاق ادارة منفصلة.

من جهة اخرى، قد تظهر حاجة ماسة إلى التعاون في مجال تطبيق مهام مثل: ادارة المدينة القديمة، تحديد نسبة الرسوم المفروضة على السلع التجارية من اجل المحافظة

على مستوى حقل التنافس بين التجار الاسرائيليين والفلسطينيين، المحافظة على تأمين المياه، المحافظة على نقاوة الجو، ووضع قوانين وقواعد تؤمن دخول أي فرد من مجموعة ما إلى مناطق المجموعة الاخرى حيث تُطبق عليه قوانين تلك المجموعة. ومن الجهة الاخرى، يمكن فصل السيادة إلى درجة قصوى في امور معينة، مثل تلك المتعلقة بالتعليم والخدمات الانسانية وبعض اوجه القوانين المتعلقة باستثمار الاراضي.

إلا انه حتى عندما يكون الفصل هو الحل المفضل من قبل العموم وعندما يكون هذا الفصل ممكن تطبيقه من الجهة التقنية وقد يؤدي إلى نتائج فعّالة، غالباً ما تبقى هناك تساؤلات كبيرة حول مشاكل قد تنتج عن هذا الفصل، عند الطرف الآخر. مثلاً، هل يمكن ان تتضمن القوانين المتعلقة باستثمار الأراضي هذه، حق انشاء مشاريع سكنية في الأراضي الخالية التي تعتبر الآن «فسحاً خالية» أو ان تسمح بإرتفاع مهم في الكثافة السكنية وان ترخص تشييد مبانٍ مرتفعة جداً من غير اتفاق متبادل؟ هل يمكن اقامة مصانع من شأنها تلويث الاجواء في جزء من المدينة على حساب جودة الاجواء في الجزء الآخر؟ هل يجب ان يتضمن الفصل في مجال التعليم ارشاداً مشتركاً حول التسامح في التعليم؟

إذا ما عمدنا إلى دراسة تفاصيل كل المهام التي تختص بالقطاع العام عن كثب، سنجد الأجوبة على التساؤلات عن كيفية المشاركة في السيادة.

الضرائب: بما ان نسبة الضرائب على السلع التجارية واحدة في أي منطقة معينة فالسيادة أيضاً يمكنها ان تكون واحدة في هذا المجال ان تكون مشتركة بالاتفاق والتعاون. أما في ما يتعلق بالضرائب المفروضة على الممتلكات العقارية، فيجب ألا يُطبق مبدأ المشاركة بالسيادة اذ ان نسب الضرائب يمكن ان تكون مختلفة.

وسائل النقل: لا يمكن إلاّ أن توجد سياسة نقل واحدة. اليوم، نجد في مدينة القدس نظامين للنقل العام، أي للباصات، ولا يوجد خط مستقيم ينقل من جهة إلى اخرى داخل المدينة. وكذلك فلا يمكن شق طريقين عموميين تحيطان بالمدينة. فالمداخل والمخارج يجب ان تكون واحدة للمدينة وان تلب ي حاجات المناطق المجاورة بأجمعها. ففي هذا القطاع يمكن للسيادة ان تكون منفصلة أو يجب ان تكون مشتركة. فالمشكلة لا يمكن ان تُحل بالفصل.

لنأخذ مجال الأمن، وهو متعدد الأبعاد والسيادة تلازمها كلها. أولاً، يجب المحافظة على القدس وحمايتها من الاعداء الخارجين وهكذا فإن اسرائيل وفلسطين ستغدوان

تؤمين متداخلين في ما بينهما إلى حد سيصعب على أي عدو خارجي يرسل قذائف على اسرائيل ان يتجنب فلسطين نفسها، أو الفلسطينيين العاملين والمقيمين في اسرائيل. وإن بعض الاسرائيليين الذين يبلغ عددهم ١٦٠ ألف نسمة والمقيمين في الضفة الغربية وغزة الآن قد يختارون ان يصبحوا مواطنين في الدولة الفلسطينية المقرر انشاؤها قريباً. فإن اسرائيل هي التي ستُكلف بالسهر على أمن اسرائيل وفلسطين على حد سواء ضد أي خطر قد يشكله عدو خارجي، وهذه المسؤولية ستُعهد إليها من خلال الاتفاق النهائي. وفي هذا الإطار ستقع مسؤولية الحفاظ على أمن مدينة القدس على عاتق اسرائيل وتكون جزءاً من سيادتها.

لنرى الآن مكوناً آخراً للموضع الأمن وهو الحماية ضد العنف الداخلي. فهذه المسؤولية اليوم مشتركة بين الاسرائيليين والفلسطينيين وهي جزء من سيادتها المشتركة. وهكذا فإن موضوع السيادة في ما يتعلّق بالأمن الداخلي هو مهمّة تدخل في نطاق مهام الإدارة المشتركة وهي تتطلب اتفاقاً وتعاوناً تاماً.

وأخيراً سنتناول الأبعاد المقدسة في موضوع الإدارة. تفرض مدينة القدس اهتماماً خاصاً بالنسبة للمظاهر المقدسة المتعلقة بالإدارة. مثلاً ما هي الأيام التي يمكن غلق المكاتب خلالها بسبب الأعياد الدينية؟ هل يمكن تطبيق نظام التناوب في العمل الذي قد يؤدي إلى تشغيل المكاتب دون الانقطاع بسبب الأعياد والمناسبات المسيحية والمسلمة واليهودية؟ في أي مناسبات تتوقف وسائل النقل العمومية؟ ما هي الأماكن والاحياء التي قد يُسمح فيها بالقيام بأي طقس ديني وحسب أي برنامج زمني؟ هذه المسائل لها اهمية كبرى بالنسبة للعديد من الاشخاص فيما لا يأبه بها الآخرون بتاتاً. لذلك تتطلب عملية ايجاد حلول لها طريقة تُعامل اخرى ألا وهي انشاء مجموعات تتألف من زعماء دينيين ومدنيين لإيجاد اتفاق حول هذا الموضوع ـ وهذا النوع من المجموعات قد يكون الأول في تاريخ مدينة السلام هذه.

٣ ـ مشروع عملي

إن الاتفاق حول الوضع النهائي سيتم التفاوض حوله بعد شهر تموز (يوليو) سنة ١٩٩٩، إلاّ ان سرعة هذه المفاوضات ليست مضمونة. يجب اذن بدء الأعمال حول قضية ادارة مدينة القدس في اقرب وقت ممكن. ولكن هذه الأعمال لم تبدأ بعد. أولاً سأعرض قضية نالت الموافقة الجماعية والتي من شأنها ان تُعتبر أساساً لهذا العمل.

في اوسلو تم التوصل إلى الاتفاق على ان القدس هي قضية قابلة للتفاوض. وفي الاتفاق الذي صدر عن اجتماعات ابو مازن - بيلين، ورد تفاهم بين الاطراف حول وجوب اقامة عاصمة لفلسطين في منطقة القدس.

يتبين من خلال هذين الاتفاقين، الاول رسمي والثاني غير رسمي، ان هناك اعترافاً بأن القدس هي مدينة لشعبين تجمع بين ٣ أديان اساسية. وتريد كلا الحكومتان الاسرائيلية والفلسطينية ان تبقى القدس مدينة موحدة لا تقسمها اي حواجز مادية.

والآن يقبل الطرفان بوجود حكومي فلسطيني رسمي في مدينة القدس فالاطراف الحاكمة منذ سنتين ونصف، في اسرائيل وفي القدس على السواء، قد وافقت على وجود بيت الشرق في المدينة. وقد توقفت كل التحديات التي اثارها وجود هذه المؤسسة.

يبدو ان قضية مشروع النفق في جبل ابو غنيم / حار شوما، وحادثة المساكن في المدينة القديمة التي حصلت مؤخراً، قد ادّت إلى التوصل إلى اتفاق يفيد بأن كلا الطرفين سيمتنعان على القيام بأي عمل استفزازي في مدينة القدس. لقد بدأت تلوح مؤشرات بروز حاجة ماسة إلى تفاهم متبادل حول تطوير سياسة وتطبيقها في هذا المجال.

هذه التطورات ما زالت غير معلنة ولم يتم الاعتراف بها بعد بالرغم من اهميتها وهي قد ادّت إلى مواقف غير عنيفة - ولكنها لم تؤدِ بعد إلى دراسات معمقة كبداية مشاريع. وهذه التطورات ما زالت مخفية عن ابصار الشعب وراء الشعارات المعروفة. وما زال الطرفان يلتزمان بمستوى منخفض من الحذر والتيقظ بالرغم من التطور المطرد في الميدان الديمغرافي وسير عملية السلام.

لنفترض ان هذه المقاربة نالت الموافقة، يمكننا تصور تعين مجموعات عمل تركز نشاطاتها على ٦ مواضع موسعة النطاق وهي التالية:

السياسة المالية والإدارة

أ - الضرائب.

ب - التحويلات الوطنية / المحلية.

ج - رؤوس الاموال والاسواق المتعلقة بالبنى التحتية.

د - المؤسسات الخيرية.

قوانين استثمار الأراضي والبيئة

أ - القوانين المتعلقة بتصنيف المناطق ومسح الاراضي وتقسيمها.

ب ـ القوانين المتعلقة بالبيئة.
ج ـ البنود الخاصة بالاماكن المقد سة.

تطوير البنى التحتية والأعمال المتعلقة بها.

أ ـ التخطيطات (مثل المواصلات، المياه، المجاري، الفسح الخالية، التواصل الهاتفي).
ب ـ الإدارة.

الصحة العامة والأمن

أ ـ اعمال الشرطة الروتينية وتعزيز قوانين السير.
ب ـ الصحة العامة.
ج ـ الجرائم وأعمال العنف.

التعليم والتربية

أ ـ التمويل.
ب ـ القوانين.
د ـ الاستراتيجيات الهادفة إلى تعزيز التسامح والتفاهم المتبادل.

الخدمات الانسانية

أ ـ التمويل.
ب ـ مستوى الترابط بين السياسة والإدارة.

خلال المرحلة الأولى للعمل ستتم دراسة التدابير الحالية المعتمدة في كل حقل عملي. وستعمد مجموعات العمل على توضيع التدابير الحالية المعتمدة في المجال البنيوي لإدارة المدينة (مثل العلاقات الفيدرالية / المحلية) كما ستدرس أيضاً اموراً متعلقة بالاختلاط بين الشعوب، والقوانين المتعلقة بالإقامة والحدود البلدية. وأيضاً ستتم فهرسة عمليات الانتاج والاستهلاك المتعلقة بمختلف خدمات القطاع العام، وبالتالي تنظيمها وتمويلها. ويجب تحضير ملف يعطي فكرة عن نظرة اجمالية للموضوع وخطط عمل مفصّلة تتعلّق بإدارة هذه القطاعات المتعددة. وسيأتي هذا العمل في الوقت المناسب. وفي نطاق سير هذه الاعمال، سيطلع المفاوضون على كيفية معالجة هذه المقاربة من الأساس وما يأتي به من خطط واتفاقات محتملة. وبالتالي ستأتي بعد ذلك التربية العامة.

تعقيب

الاستاذ تيسير قبعة
نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

مستقبل القدس من منظور عربي:

١ ـ بغض النظر عن المواقف الإعلامية العربية المعلنة تجاه القدس، لا زال الموقف العربي بحاجة إلى وضوح وخاصة من زاوية الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة فلسطين.

٢ ـ ان أية نوايا لدور ما لبعض العرب في أية حلول مستقبلية للقدس يجب ان يعترف بحق السيادة الفلسطينية على القدس العربية، وان يجري التنسيق مع الطرف الفلسطيني والاتفاق معه مسبقاً لتقرير المصالح المشتركة وضمانها.

٣ ـ التحذير من خطورة فصل الحلول للأماكن المقدسة عن القدس العربية ككل، إذ ان هذا ما تريده اسرائيل، والقدس المقدسة ليست الحرم القدسي أو الأماكن الدينية فحسب، بل كل القدس المحتلة.

مستقبل القدس من منظور اسرائيلي:

١ ـ اسرائيل تعلن جهاراً تمسكها بالقدس موحدة وعاصمة أبدية لها ولليهود، وهذا موقف موحد لليمين واليسار.

٢ ـ بعض القوى المعتدلة من الإسرائيليين مستعدة لبحث موضوع القدس الشرقية مع الفلسطينيين.

٣ ـ بعض الطروحات الإسرائيلية تعترف بإمكانية الاعتراف بجزء القدس الشرقية عاصمة للفلسطينيين ومركزها ابو دبس على ان تسمى القدس وتميز عن أورشليم.

٤ ـ وهناك اطروحات اسرائيلية تفترض بقاء السيادة الإسرائيلية على القدس غربيها وشرقيها على ان يكون للفلسطينيين في القدس الشرقية إدارة مرتبطة بمجلس بلدي أعلى للقدس الموحدة.

٥ ـ وعلى كل حال فإن التركيز الإسرائيلي ينصب على موضوع السيادة على القدس

وعلى الأمن فيها بينما يمكنه أن يتساهل في مسألة حرية الوصول للأماكن المقدسة والإشراف عليها.

تاثير الأمن والإستيطان على هوية القدس:

ان السياسة الإسرائيلية المتبعة في القدس هي سياسة فصل عنصري وتطهير عرقي تأخذ ستار الأمن لها. . . والهدف هو تهويد القدس وتغيير معالمها وطبيعتها المعمارية والديموقراطية والقانونية. . وذلك تمهيداً للقضاء على هويتها العربية والإسلامية وحتى المسيحية وجعلها مدينة يهودية خالصة، وبالتالي فرض أمر واقع لمستقبلها.

إن سياسة إسرائيل الأمنية تجاه القدس هي سياسة خطيرة، تتخذ من الأمن ذريعة لتحقيق المآرب التالية:

١) فرض الاعتراف العربي والدولي بفصل القدس قضائياً وادارياً وجغرافياً عن الضفة الغربية.

٢) ترسيخ الإجراءات القانونية الإسرائيلية المتعلقة بالقدس، والتي اتخذت لتأكيد الضم واعتبارها عاصمة لإسرائيل.

٣) تضييق الخناق على المواطنين الفلسطينيين فيها والحد من تواجدهم وتهجيرهم بحيث لا تتجاوز نسبتهم ٢٥٪ من عدد سكانها على أمل التخلص منهم نهائياً لاحقاً.

أما سياسة الإستيطان ومصادرة الأراضي، والتي ازدادت في الآونة الأخيرة عبر قرارات البدء بإنشاء مستعمرة هارحوما على جبل ابو غنيم وفي رأس العمود والاستيلاء على ارض برج اللقلق وعلى بيوت الكثير من المواطنين المقدسيين، وهدم البيوت وتوسيع حدود بلدية القدس وإنشاء بلدية موسعة تضم المستوطنات المقامة على الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ المحيطة بالقدس والتي تدخل في إطار مخطط القدس الكبرى التي تشمل ٣٠٪ من اراضي الضفة الغربية، فإن هذه السياسة الاستيطانية المحمومة تستهدف توطين أكبر عدد من اليهود في القدس وتغيير معالمها وطرد سكانها الأصليين وفرض أمر واقع حضاري وديموغرافي وديني وقانوني فيها، وعزلها تماماً عن بقية المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وبجعل السيادة الاسرائيلية عليها مترسخة ودائمة ومضمونة مستقبلاً.

إن مشاريع الاستيطان الاسرائيلية التي يتم تنفيذها راهناً وبشتى الطرق ـ عبر المصادرة والهدم والتزوير والإحتيال والترغيب والترهيب ـ مستمر ضمن مخطط شامل لعام ٢٠١٠

بحيث يجري استيعاب أكثر من ٣٥٠ الف مستوطن جديد في القدس.

ان سياسة التهويد والاستيطان المتناقضة مع قرارات الشرعية الدولية وقرارات اليونيسكو تهدد هوية القدس وطابعها العربي - الاسرائيلي والتواجد العربي المسيحي فيها، بالخطر الكبير، الأمر الذي يجب ان يواجه بحزم من العالم بأسره وإلا فإن مصير القدس بأسرها في خطر ماحق.

تعقيب

د. نبيل عدوي أستاذ العلوم السياسية في جامعة ليميراك - ايرلندا

سعادة الرئيس

حضرات السادة والسيدات

كما لاحظنا في هذا المؤتمر ان مسألة القدس مفتاح لتاريخنا وهي مسألة تتعلق بكل ما يحتويه ماضينا وبكل ما يحتويه حاضرنا واهم من ذلك فهي مسألة تتعلق بكل ما يحتويه مستقبلنا. وان الحوار العربي الاسرائيلي وعملية السلام في الشرق الاوسط واستقرار المنطقة ومحاولة ايجاد حقبة جديدة من السلام والاستقرار في المنطقة، كلها مسائل تتداخل أصلاً ومضموناً بمسألة مستقبل القدس. هناك بعض المعلقين يسمي ذلك مشكلة القدس، ولكنني افضل اعتبارها تحدياً وليس مشكلة أي «The jerusalem challenge». وعليه لو تناهت جميع الاطراف المعنية بمواجهة ذلك التحدي، فسيمكننا تصور التوصل إلى أمل في ايجاد حل حقيقي ومعقول لمسألة مستقبل القدس الشريف.

ان اهمية التوصل إلى مثل ذلك الحل لا يمكن تأكيده بدرجة كافية لأن مسألة القدس تتضمن بدواخلها العديد من المفاتيح الهامة التي بإمكانها ايجاد مخارج من العقبات التي ادت إلى توقف أو تجمد عملية السلام في الشرق الاوسط. ورغم ذلك أيضاً علينا ان نلتزم الحرص هنا لأن مسألة القدس نفسها تتضمن أو تنطوي على عناصر بإمكانها ان تعيد اشتعال وتأجيج الكراهية والنزاع المأساوي الذي اتسم به الكثير من التاريخ المعاصر للشرق الاوسط.

استمعنا اليوم للعديد من الشخصيات الهامة حول رأيهم في مستقبل القدس الشريف. فقد قام المتخصصون القانونيون بوضع المسألة وطرحها في إطار القانون الدولي ومن ثم طرح استنتاجات مختلفة، وبالمثل قام المحللون السياسيون والمؤرخون والاكاديميون بطرح وجهات نظرهم. ولكن ذلك التحدي المطروح امامنا يبدو واضحاً وجلياً للغاية. وهو انه سوف لا يكون هناك حل لمسألة مستقبل القدس الشريف بدون تنازلات

concessions أو بدون اعتبار مبدأ التراضي والتسوية والاخذ والعطاء كمبدأ اساسي يلتزم به الطرفان. . ولذا فعلينا ان نركز كثيراً على ما يمكننا ان نحافظ عليه من حقوق ومناطق وما يجمعنا من نقاط اتفاق أكثر من تركيزنا على نقاط الخلاف والتفرقة. . فالقدس بكل المقاييس والاعتبارات مهد للبشرية لذا ربما لو تعاملنا مع القدس ونظرنا إليها باعتبارها كموحد ومأوى لنا جميعاً بدلاً من اعتبارها دافعاً للتقسيم والحيلة، فسيكون ذلك بداية لرؤية تلك الدرجة العالية من التعاون المتبادل بين المجتمعات المعنية مما يحقق التعايش بيننا سلمياً مرة اخرى. كلنا يعلم ان مسألة القدس الشريف، في نطاق عملية السلام في الشرق الاوسط تحتل موقعاً مهماً في المجتمع الدولي بكامله. لأن كل ما يحدث في القدس الشريف له حالياً، وسوف يكون له مستقبلاً، صدى على المستوى العالمي. ان انظار العالم تتجه الينا وتحملق بنا جميعاً لأن القدس هي مسألة تمثل بكل وضوح الخطورة التي يطرحها النزاع الديني والمواجهة في الساحة السياسية. كانت اسرائيل ولسنوات عديدة تدعي ان الدول العربية هي التي تنازعها وتصارعها بحجة فلسطين، وكانت ترفض رفضاً باتاً الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني وكانت ترفض وجود أي فلسطيني من منظة التحرير الفلسطينية ضمن أي وفد عربي يتفاوض مع الوفد الاسرائيلي حول قضية السلام. فقط في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ للسلام تغير هذا الوضع نسبياً وحتى في ذلك الظرف اصرت اسرائيل على ان لا يكون الفلسطينيون داخل سيرورة المفاوضات طرفاً مستقلاً ممثلاً لمنظمة التحرير الفلسطينية بل عليهم ان يشاركوا باعتبارهم جزءاً من الوفد الاردني للمفاوضات وليس كوفد منفصل ومستقل.

على اية حال لقد تغيرت سياسة اسرائيل الخارجية وعلينا جميعاً ان نسجل ذلك ونعترف به. ففي ايلول/ سبتمبير عام ١٩٩٣ قبل عرض اعلان المبادىء، كتب اسحق رابين لياسر عرفات بوضوح يعلمه بان الحكومة الاسرائيلية تعترف الآن بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني.

الرأي السائد حالياً يتفق على ان موضوع فلسطين هو موضوع سوف يتم البت فيه بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل في اطار مرتكزات دولية international underpinning. ولكن مسألة القدس الشريف هي اكثر تعقيداً من ذلك كما رأينا حتى الآن وان اية مفاوضات ثنائية تحذف بكل بساطة وتتناسى أو تتجاهل العديد من

العوامل والاطراف الهامة المعنية بهذا الأمر.

في عام ١٩٩٤، وفي اتفاقية السلام الموقعة بين الاردن واسرائيل فإن الفقرة المتعلقة بالمعاني والدلالات التاريخية والدينية، جاءت متوافقة مع اعلان المبادىء الموقع عليه في واشنطن، وتضمن أو نص على انه يتعين على اسرائيل ان تحترم وجود الدور الخاص للمملكة الاردنية الهاشمية فيما يمس ويتعلق بشعائر المسلمين المقدسة في القدس الشريف.

والاكثر من ذلك ان الامم المتحدة اشارت ورك زت على مثل هذه المسؤولية والتوكيل حتى ضمن قرار الانتداب الصادر عن عصبة الأمم.

ان المصالح المسيحية في المنطقة ترجع أو تعود إلى ما يزيد على ٢٠٠٠ عاماً ولا بد ان لا ننسى هنا ان قيام حرب Crimean الكريمن في القرن السابق كان بسبب نزاع حول ملكية كنيسة في مدينة القدس الشريف، كل ذلك يدعونا إلى الاستنتاج بأن هناك موضوعين متعلقين بايجاد حل لمسألة القدس: الأول، يتعلق بالسيادة الارضية territorial sovereignty، على المدينة، وثانياً، يتعلق بالسيادة الادارية على الأماكن المقدسة functional sovereignty.

وكلا الموضوعين يتطلب من جميع الاطراف مراعاة الاحترام المتبادل والتراضي أو الاتفاق على تسوية compromise بين جميع الاطراف، لكن الموضوع الثاني الذي يتعلق بالسيادة الادارية على الاماكن المقدسة هو بلا شك اصعب في حله لأنه يضم ويمس ويعني اكثر من طرفين.

وفي الختام فإن القدس وكما يعلم الجميع مدينة عظيمة وفريدة ولذلك تتطلب حلاً فريداً يتناسب مع مكانتها. ان اهمية القدس بالنسبة للاديان السماوية الثلاثة لا بد ان تنعكس باحترام في أي اتفاق يتم وهنا يمكن لمنظمة دولية مثل هيئة الأمم ان تقوم بالاشراف والمساعدة بأن تلعب دوراً معقولاً كضامن دولي يأخذ في الاعتبار أي تخوفات وتحفظات لدى جميع الاطراف المعنية. ان القدس الشريف هي مثال للمشاركة الانسانية في كل ماضينا وكل حاضرنا، وفقط حينما نتقبل هذه الحقيقة السياسية، سيمكننا التوصل إلى حل حقيقي مقبول من قبل جميع الاطراف وشكراً.

مناقشة عامة:

مدام جانيت هيس

استمعت باهتمام لكل ما قلتموه عن القدس، والقدس مدينة أعرفها جيدا وكنت دائماً هناك أيام الانتفاضة، تحدث الجميع عن التوسعات وعمليات تطويق وخنق المدينة، وارى اليوم ان هناك تناقضاً، هناك التحامل الشديد والضراوة القاسية والضغط الكبير ضد السكان الفلسطينيين

كالحصار والمقاطعة والبيوت المهدمة وسحب الهويات أو منع اصدارها، منع الدخول والخروج من القدس على سكانها، لا يحق لفلسطينيي الضفة الغربية الدخول للقدس، وهذا بحد ذاته كارثة انسانية، فهم محصورون ومسجونون داخل اسوار هذه المدينة ومخنوقون داخل القدس، علماً بانهم هم الذين حافظوا على القدس، لأنهم هم الذين قاوموا ويقاومون، يمكننا تنظيم نقاشات ونتبادل الآراء، ولكن اذا ارغم فلسيطنيو القدس على المغادرة، لأنهم لا يستطيعون بعد ذلك البقاء والعيش داخل القدس، ماذا سنفعل والحالة هذه؟ هذا هو جوهر الموضوع وجوهر النقاش. يجب مساعدة فلسطينيي القدس حقاً حتى يستمروا في المقاومة لانهم هم الذين سينقذون القدس، واذا وعا العالم العربي والعالم الاسلامي، مشكلة القدس فإن العالم الغربي سيضطر لتقديم مساعدته للقدس وسكانها.

بدر الدين أدهم: رئيس الشؤون العربية في صحيفة أخبار اليوم.

نتفق مبدئياً على عدم وجود أمن ولا استقرار ولا سلام في الشرق الاوسط إلاّ بعودة القدس للسيادة الفلسطينية لأصحابها الحقيقيين. اما ما اقترحه السيد هوسمان فأحمد الله انها ما زالت مقترحات وليست قرارات لأن الذي ذكره خطير. فأنا لا افهم ماذا يعني بالادارة المشتركة للقدس. ولا افهم ما يقصده بالسيادة المشتركة للقدس. لا افهم حقيقة المقترحات التي قدمها كيف يمكن ان تكون هناك ادارة مشتركة؟ في مجال الشرطة مثلاً كيف يمكن ان تكون هناك ادارة مشتركة؟ لو قُتل اسرائيلي اليوم توضع المسؤولية فوراً على عاتق الفلسطينيين، فلو قتل اسرائيلي مواطناً اسرائيلياً آخر فما اسهل ان يتهم فلسطينياً بذلك، لذا كل ذلك ليس سوى محاولات التفاف، وأنا لا افهم سوى ان تكون القدس عربية، ولا افهم سوى ان تكون القدس عاصمة فلسطين. شاء من شاء وأبى من أبى كما قال أبو عمار لأن هذا هو الحل الطبيعي وهو

الحل القانوني لو اردنا ان نتكلم عن مستقبل القدس حقيقياً، فلنتكلم اذن عن مستقبل آمن مستقر وعادل، في هذه المنطقة الملتهبة من الشرق الاوسط، اما ما هو مطلوب من الفلسطينيين عندما تعود القدس ان شاء الله للسيادة الفلسطينية، فهو ان يتيحوا حرية الاديان للجميع لليهود والمسيحيين وغيرهم، هذا هو المطلوب وليس محاولات للالتفاف حتى لا تضيع القدس بصورة نهائية..

البروفيسور نورتون ميزفنسكي،

اريد ان اعرض تعليقاً مختصراً وقصيراً حيال ما قاله الدكتور رولي وآخر بشأن ما ذكره السيد هوسمان. يقول السيد رولي بخصوص معضلة القدس انها يجب ان تدول لكن هذا المؤتمر لم يشر إلى ذلك أو يشجع عليه. كما يقترح ان يكون هناك دور للولايات المتحدة الاميركية وللحكومة الاميركية لكي لا تدعم مالياً اسرائيل، والسؤال هنا هو كيف يمكن القيام بذلك؟ هذا سؤال للفلسطينيين وللعرب عموماً وللآخرين الذين ادركوا اهمية الدعم الاميركي منذ القرار الدولي الصادر عن الامم المتحدة سنة ١٩٤٨ وبصورة اكثر خصوصية منذ عام ١٩٦٧ المشكلة هي، ليست فقط اكتشافها ولكن ما العمل لتغيير الموقف الاميركي أنا شخصياً لم انتظر انعقاد المؤتمر للتحدث بهذا الموضوع بل جرى الحديث قبل ٥٠ عاماً بلا جدوى ولم يتحقق أي نجاح بهذا الصدد وهذا هو الأمر المهم في الموضوع. السيد هوسمان ذكر انواع السيادة كالسيادة الادارية والسيادة الدينية يبدو لي ان الاعتبار المهم هنا هو: هل يعجبنا ذلك ام لا؟ والأمر المهم الذي يجب ان يأخذ بالاعتبار هو السيطرة والاشراف، والسؤال هو هل هناك حقاً سيطرة. هل هناك سيطرة حقيقية منذ ١٩٦٧، من الواضح ان هناك سيادة، والآن ربما لم تكن مثل تلك السيادة واضحة، وربما هناك اشكال يتعلق بالشرعية لهذه السيادة من الناحية النظرية، وربما هناك اشكالية من الناحية السياسية، ان للشرعية قيمة من الناحية العملية، ربما يوجد هناك بعض الاسرائيليين وبعض الفلسطينيين يتحدثون في ذلك عن وضعية القدس ومهما قيل وحدث الحقيقة الموجود هو انه توجد حكومة تمارس سيطرة حقيقية على المدينة والسؤال الواقعي هو ماذا نفعل بالسيطرة الاسرائيلية الحقيقية الموجودة على ارض الواقع؟ كما تقترحون بأنه سيبلغ سكان القدس الفلسطينيين قريباً نسبة ٤٠٪ ثم تضيفون انه في فترة قصيرة سيصلون إلى نسبة ٥٠٪ هذا ما عرضه لنا السيد رولي اليوم، لذا فإن الحكومة الاسرائيلية مستعجلة لشراء ما يمكنها شرائه بأبخس الأسعار مهما كان معدل السكان الفلسطينيين، والمضي في هذا الطريق لتنفيذ مخططهم وسيصلون إلى نسبة ٧٢،٢٨ ٪. فهم يريدون قدساً للسكان اليهود فقط. يريدون قدس موحدة تحت سيطرتهم وليس قدس مقسّمة ٧٢٪ من اليهود الاسرائيليين يريدون ذلك وحتى لو لم يحققوا ذلك وينتهوا منه بعد فسوف يفعلون ذلك بشكل أكيد اذا لم يتوقفوا الآن. الهدف اذن هو السيطرة التامة على القدس بأكملها وليس جزء منها. ان هذا

النوع من التفكير هو الذي يستحق التوقف عنده ودراسته وتحليله. وشكراً.

احد الحضور

سأرد على ثلاث نقاط رئيسية: النقطة الاولى، لاحظت انه في كثير من المداخلات كان هناك استخدام وافر للمسميات والتعابير أو الصيغ الاسرائيلية للمناطق العربية، سواء داخل القدس في مختلف انحاء فلسطين، وعندما تدون هذه الصيغ سيكون الموضوع خطيراً في الواقع، ويساعد مساعدة عملية على طمس الهوية بل يساعد على غسل الذاكرة الانسانية في الحقيقة.

كما لفت انتباهي مثلاً فيما يتعلق بحارة اليهود واهل القدس يعرفوها باسم حارة الشرفاء، في لحظة من اللحظات صارت تسمى حارة اليهود وكأن لهم حي يحتل ثلث المدينة القديمة وهذه بادرة خطيرة. الموضوع الثاني الذي انتبهت إليه من الاخوان الاوروبيين والغربيين، حيث يُطالَب العرب والمسلمون باستمرار ان يدافعوا عن القدس، اذن اين المسؤولية الانسانية وهل يمكن ان تتجزأ، هل القدس تهم العرب والمسلمين فقط ولا تهم المسيحيين في كل انحاء العالم؟ هل القدس فقط مسؤولية عربية واسلامية؟ فهي فيها حقوق للانسان بشكل عام. وعليهم دور يجب ان يقوموا به في هذا المجال. ولا يكفي القاء اللوم على العرب ومطالبتهم بأن يعملوا. الموضوع الذي اثار انتباهي حقاً هو موضوع التنازلات تقدم بخصوص موضوع القدس للوصول إلى حل. ماذا يمكن ان نقدم من تنازلات اكثر مما قدمنا. ذكروا ان في القدس شعبين وثلاثة اديان هناك الشعب اليهودي الذي يضطهد العرب، الشعب اليهودي ديانته يهودية والعرب فيهم مسيحيين ومسلمين، أي كان هناك دين واحد يحكم الدينين، يجب ان يحدث بعض التغيير في المفاهيم. النقطة الأخيرة تتعلق بالكونفدرالية أو الوحدة أو أي صيغة تعاقدية وهو موضوع خطير جداً. البلد التي أنا منها لها موقف ثابت من حقوق الشعب الفلسطيني. وحقه في اقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس واي صيغة تعاقدية اتحادية يجب ان تكون بعد اقامة تلك الدولة المستقلة. وشكراً.

الامين العام للجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني

في الوقاع هناك امران استفزّاني ولم أكن أريد ان اتداخل في البداية، الأول هو المداخلة الأخيرة التي انطلقت من منطلقات اسرائيلية ـ اميركية، من منطلقات المحتل الذي يريد يخضع اكبر ما يمكن الجانب المُحتَل، واسأل المتداخل الاخير، لو كانت واشنطن هي المُحتَلة، واراد المُحتل ان يطلب منها ماتطلبه هل كانت ستستجيب له؟ النقطة الثانية التي استفزتني في هذا للقاء هي اننا جميعاً كعرب (حتى لا القي باللائمة على احد)، حكاماً وشعوباً نلقي باللائمة على اسرائيل ونتباكى كثيراً على ما تقوم به اسرائيل ولكن في بعض الاحيان نتخذ قرارات، ولكن على الصعيد العملي لا نقوم بأي شيء على الاطلاق لحماية فلسطين والقدس حتى

قرارات لجنة القدس، وأنا مغربي، واتساءل أين هي؟ نتوجه لاسرائيل وننسى ان اسرائيل مُسائدة من طرف اميركا أو بالاحرى ان اسرائيل هي تجسيد لارادة اميركية في المنطقة. ماذا عن اميركا؟ نخاف ان نتوجه إلى الولايات المتحدة الاميركية وان نعتبرها انها هي العدو الحقيقي للأمة العربية وهي المخطط الحقيقي لما يجري من سيطرة أو محاولة للسيطرة وتأبيد تهويد القدس والسيطرة عليها كلياً. اذا ماذا عن اميركا؟ وماذا عن القرارات العملية؟ ارجو من الاخوة الذين سيحررون التقرير العام ان لا يتغافلوا عما تقوم به اسرائيل في المنطقة، وان يقولوا علينا كقوى عربية شعبية، كحكام عرب، ان نقوم بما يجب ولتكن اجراءات بسيطة لأن اسرائيل لا تتكلم كثيراً بل تفعل كثيراً على الساحة، وشكرا.

السيد جيكو مولينارو:

اتساءل أولاً بشأن معاني الكلمات والمفردات أو الصيغ المستخدمة بخصوص القدس من جانب العرب والمسلمين خاصة فيما يخص السيطرة الاسرائيلية على القدس، واريد ان اذكر صيغة ـ المدينة ـ العاصمة، في اطار النشاط الدعائي ـ البروباغندا ـ كان هناك دائماً نقاشات محتدمة تقول ان القدس هي عاصمة دولة فلسطين المستقبلية، وهذا يعني بصورة آلية الموافقة على قرار التقسيم الذي يقسم القدس إلى شطرين، واحد لليهود وواحد للعرب، وهو الأمر الذي لا يريده احد خاصة الاسرائيليين اليوم، واقتراحي هو تطبيق القانون الدولي على هذه (المدينة ـ العاصمة) لكونها مدينة روحية علماً ان هناك امكانية لاختيار احدى مدن الضفة الغربية كعاصمة للدولة الفلسطينية القادمة، لنرَ عاصمة الفاتيكان اليوم انها موجودة في ايطاليا، وبالتالي يمكن ان تكون العاصمة الروحية موجودة في أي مكان وهذا يختلف عن العاصمة السياسية.

السيدة حنان

اثمن ورقة وزير الخارجية السيد عمرو موسى الذي تفضل بقراءتها السيد احمد فتح الله واعتبر الطروحات السياسية التي وردت فيها هامة جداً يحتذى بها. وهذا يقودني إلى موضع القرار السياسي أو الطرح السياسي الذي طرح فيما يتعلق بموضوع القدس وأنا اناشد المؤتمر الآن للحفاظ على قدسية القدس وعروبة القدس، ان نلتزم بقرارات الشرعية الدولية التي صدرت عن مجلس الأمن والجمعية العمومية وتعتبر الوثيقة الاساسية لانطلاقنا العملي فيما يتعلق بموضوع القدس لتحقيق السيادة. موضوع المدينة الموحدة، وهو التعبير الذي تستخدمه اسرائيل للهروب والتهرب من القرارات السياسية الدولية لذلك نجد ان من واجب المؤتمر الاصرار على القرارات السياسية. اما فيما يتعلق بما تحدث به الاخ نبيل عدوي فيما يتعلق بسيادة الارض والسيادة الادارية والسيادة السياسية، اريد ان اضيف إليها الوحدة الجغرافية، التي تربط مدينة القدس بباقي المدن الفلسطينية، ثانياً التأكيد على اهمية القرار السياسي وان

يصدر عن هذا المؤتمر توصيات تتناول كيفية الضغط على مجلس الأمن وعلى دول العالم أو المجموعة الدولية لتنفيذ القرارات السياسية المتعلقة بفلسطين كما نفذت في مناطق عديدة. وشكراً.

احد الحضور:

اولا اقف عند العنوان كنت انتظر طرح قضية فلسطين في المستقبل القريب في نطاق العولمة والنظام الدولي، واتساءل ما الفائدة من الالتجاء إلى القرارات الدولية؟ وقرارات الجامعة العربية؟ في غياب النقد الذاتي والصدق مع الذات؟ هل نحن الآن نقبل بقرارات الأمم المتحدة؟ هل نقبل بقرارات الجامعة العربية؟ هناك المجتمع العربي والمثقفين العرب، يجب ان يلعبوا دوراً اساسياً في الضغط على الحكام العرب. اظن ان المشكلة الاساسية لاتكمن في قوة اسرائيل، بل من ضعفنا فقوتها من ضعف العرب، وشكراً.

ابراهيم براش:

اتفق مع ما قاله الاخوة قبل قليل وخصوصاً بالنسبة للرد على الضيف الاستاذ هوسمان. ان مثل هذا الطرح يتجاهل قضية اساسية، فعندما نتحدث عن القدس نتحدث عن ارض محتلة، هناك تغييب لهذه القضية، القدس هي ارض محتلة وهي جزء من فلسطين المحتلة ومن الاراضي العربية المحتلة. اهل المقدس يحتاجون بكل تأكيد إلى مسكن افضل، ويحتاجون إلى صحة افضل، والى تعليم افضل، ولكن ليس في اطار القدس الموحدة كما ذكر الاستاذ هوسمان، بل في اطار الاستقلال، أي التحرر من الهيمنة الاسرائيلية. ما هي الحلول؟ الحلول موجودة ولا حاجة لإعادة طرحها وهي تعتبر اليوم بالنسبة للعديد من الناس انها مثالية أو غير قابلة للتطبيق وتعود إلى زمن ولّى، بما ان واقع الاحتلال موجود اذاً حق المقاومة موجود. ولكن اريد ان اطرح من وجهة اخرى، فواقع الاحتلال موجود ولكن هناك قرارات شرعية دولية، تتعامل مع واقع الاحتلال اذن لماذا لا نساعد قرارات الشرعية الدولية فيما يتعلق بالقدس وبقية الاراضي العربية المحتلة؟ فقرار التقسيم الذي اعطى الشرعية لاسرائيل وكما يعرف الجميع، هذا القرار لم يعط الشرعية لاسرائيل بأن تكون القدس عاصمة لها. وعندما تكلم الاستاذ امين نيابة عن معالي الوزير عمرو موسى، قال اننا نتحدث عن القدس الشرقية ونتجاهل القدس الغربية، ولكن من حق مصر ان تعترف باسرائيل وان تقيم معها علاقة دبلوماسية ولكن يجب ان يكون للقدس وضع خاص لأن هذه المدينة بموجب قرار التقسيم يجب ان توضع تحت الوصاية الدولية ولها نظام خاص. نقطة اخيرة ان هناك تغييب بين مستويين وفصل بينهما، وهما البعد الديني والبعد السياسي، عندما نتعامل مع القدس نتعامل معها في اطار البعد الديني، ولكن يجب ان نتعامل معها أيضاً في اطار البعد السياسي أي في اطار مشروع وطني فلسطيني. هناك حديث كثير عن القدس وقليل من الحديث عن فلسطين

وكأن القدس تعني شعباً غير الشعب الفلسطيني، حتى ان الذين يتباكون على القدس وينظمون مؤتمرات حول القدس هم في جزء كبير منهم ان لم يكونوا في الصف المعادي للشعب الفلسطيني فإنهم يقفون موقف المتفرج ممّا يعانيه الشعب الفلسطيني وشكراً.

احد الحضور:

اول نقطة اود التأكيد عليها هي للاخ الدكتور نبيل عدوي لأننا مثله من جنسية واحدة، عندما اختار العرب السلام العادل والشامل، لم يكن من مبدأ الخوف ولا من مبدأ الدمار. لقد اخترنا السلام كطريق، ولم نختاره لتنفيذ مآرب الآخرين حتى لو ادى إلى تدميرنا، الخوف من الدمار لا يجعلنا نلجأ للعقد بالتراضي، ان مثل هذا العقد للمناقصات والمزايدات، اما فيما يتعلق بالارض فلا يوجد هناك ما يسمى عقوداً بالتراضي. . ثانياً هناك موضوع غاية في الاهمية وهو اننا نبحث دائماً الجانب الديني، ونهمل الجانب الآخر للقدس، القدس مثلها مثل أي مدينة عربية، في أي بلد توجد كنائس وجوامع وكنيس لليهود، للتعبد، الموضوع الديني ليس سبباً للتركيز على القدس ومستقبل القدس. النقطة الثالثة هي اننا عندما اتينا إلى هنا لمناقشة مستقبل القدس العربية ليس لايجاد الحلول البديلة لقرارات الشرعية الدولية، بل جئنا لنعرف ما هي النشاطات الجارية من اجل القدس لنعرف ماذا يمكن ان نقدم من مساهمة ومساعدة لانهاء هذه المشاكل، ريثما يتم تحريرها وشكراً.

احد الحضور:

تأكيداً على ما سبقني به الآخرين اود ان انوه لنقطتين: الاولى جاءت على لسان الاخ نبيل عدوي عندما تحدث عمّا سمّاه بعملية التراضي، وأنا كاستاذ في علم الاجتماع افهم هذا المصطلح على انه يعني، اذا اختلف طرفان وارادا ان يصلا إلى توافق فان على كل منهما ان يقترب نحو الآخر ويقدم بعض التنازلات، ولكن الأمر في القضية الفلسطينية عامة وفي مشكلة القدس بخاصة، يختلف عن هذا كثيراً. اذ ان اسرائيل كلما ارادت اخذت بينما لم تعطنا أي شيء بالمقابل. ولذلك فان قضية التراضي تكون عندما تتوفر النية لدى الطرفين في تقريب وجهات النظر والوصول إلى حل ولكن عندما يريد طرف فعلاً ان يصل إلى حل، نجد الآخر يريد ان يبتلع الارض وان لا يعطي للفلسطيني صاحب الارض شيئاً من ارضه وبالتالي تصبح عملية التوافق أو عملية التراضي في غير موضعها.

الموضوع الثاني يتعلق بما ذكره البروفيسور هوسمان. الحقيقة ان ما سمعته من البروفيسور هوسمان هو تبسيط غير طبيعي لمسألة الصراع العربي ـ الاسرائيلي وخاصة فيما يتعلق بالصراع حول القدس، حتى عندما هو ان المسألة وتحدث عن التحول الديموغرافي وقال: انه بعد فترة ربما ستصل نسبة الفلسطينيين إلى ٥٠٪ وبالتالي ستحسم القضية الديموغرافية، ان ماذكره الدكتور رولي وما نعرفه نحن ابناء فلسطين يختلف عن هذا كثيراً، اذ ان الوسائل التي شرحها

السيد فيصل الحسيني، والتي نعرفها والتي ذكرها الجميع، تدل دلالة واضحة على ان الرقم الفلسطيني يتناقص وأنا شخصياً ادرس علم السكان وتابعت الرقم الديموغرافي منذ عام ١٩٨٢ حتى الآن، ووجدت ان النسبة صاعدة بشكل مخطط ومتعمد ومدروس، وهذا الحصار الديموغرافي والاستيطاني الذي رأيناه على الخارطة من خلال ما عرضه السيد الدكتور رولي، يدل دلالة واضحة على ان الزمن ليس في صالحنا لأننا عوضاً عن ان نصبح ٥٠٪ كما بسّط الأمر السيد هوسمان، لن نتعدى ربما نسبة الـ ١٪ بعد فترة. نقطة اخرى مهمة فيما طرحه السيد هوسمان. وقد تأثرت كثيراً بطروحاته، وهو عندما تحدث عن تقاسم وظيفي أو ادارة وظيفية، ما الذي يجبر الشعب الفلسطيني وهو جزء من أمة عربية عريقة، من اغنى أمم العالم، ان ترضخ للأمر الواقع، نحن ابناء حضارة، وابناء تاريخ، وابناء قضية، وقضيتنا الفلسطينية من اعدل القضايا في العالم، والحكم العربي والاسلامي في القدس هو اطول فترة حكم مرت على القدس في التاريخ، وبالتالي لماذا نحن الذين نتنازل ولماذا نقبل التقاسم الاداري والوظيفي وعاصمتنا القدس فنحن لانطمئن الا ونحن نسير في شوارعها ولا نشعر بالأمن الا في ازقتها ولا نلتذ إلاّ لرائحتها، ولما فيها من مأكل ومشرب، فكيف يكون هذا التقاسم الوظيفي، وكيف يمكن عملياً ان يكون هناك تقاسم وظيفي بين شعب اعزل من السلاح ومضطهد ولا يملك قوة عسكرية، وبين أناس يأكلون الأخضر واليابس، بقوة السلاح، اذن لا بد ان نترك مثل هذه الطروحات جميعها وان نعود إلى الحق الشرعي حق الفلسطيني في ان يكون سيداً على ارضه، سيداً سياسياً وليس سيداً وظيفياً، نريد القدس كعاصمة سياسية وعاصمة روحية، ولا نريدها مجرد تقاسم وظيفي، أي ان نعيش تحت ادارات، نأكل ونشرب كما تأكل وتشرب الأغنام. نحن ناضلنا ونحن على استعداد ان يظل شعبنا دائماً مستعداً للنضال من اجل حرية القدس ومن اجل استقلاليتها وبالتالي ارجو من هذا المؤتمر ان يتجه إلى النظر والتفكير بالوسائل التي يمكن ان تؤدي إلى اعطاء الفلسطينيين حقهم ليعودوا ثانية ويشاركوا في بناء الحضارة العربية والاسلامية والانسانية. وأنا متأثر جداً بما وصل إليه مستوى مناقشات قضية القدس ليس في هذا المؤتمر، وانما في الساحات الدولية يساوى بين صاحب الحق، صاحب الارض الشرعي، وبين من يأتون من خارجها ويحتلونها. انتم تتحدثون عند ذلك الدكتور رولي اوضح لنا ان هناك قادمون روس يهود إلى اسرائيل للاستيطان فيها لماذا نفتح فلسطين للقادمين من روسيا ومن غيرها من الدول بينما يطرد الفلسطيني؟ نحن بحاجة لأن نتعامل مع القضية الفلسطينية ليس كشفقة وانما كقضية تتعلق بشعب صاحب حق وشكراً.

رئيس الجلسة د. عبد الله كنعان:

أرجو منكم ان لا تعاملوا من يخالفنا الرأي كأنه عدو أو خصم، انه باحث يطرح ما هو موجود وما هو واقع الآن وماهو ممكن، ويطرح آراء علينا ان نأخذها بعين الاعتبار خاصة

عندما يدق لنا جرس الانذار، ويجعلنا نفكر كيف نقاوم في حدود الممكن المتوفر، اما الآمال والطموحات والرغبات، والتغني والحسرة والبكاء، فلا تخدمنا على الاطلاق. لا يخدمنا سوى الشيء العملي البروفيسور هوسمان طرح ما هو موجود على الساحة الدولية الآن.

البروفيسور هوسمان:

سأعلق على نقطتين فقط، احداهما تتعلق بالديموغرافية، اعتقد ان ما سيحدث الآن هو أمر مهم ومن المهم التناقش بشأنه مسبقاً أو مقدماً، عندما سمعت السيد فيصل حسيني عندما قال انه في الوقت الحاضر في وضع القدس الحالي، ان نسبة السكان الفلسطينيين تبلغ ٣٤٪، من مجموع السكان وهذا اعلى مما كان عليه قبل بضع سنوات، استنتجت عندما اتيت إلى المؤتمر، ان نسبتهم في المناطق المجاورة ٣٠، ٢٨٪ واذا فهمت جيداً فهذا انعكاس لأمر واقع أي انهم سيتقدمون في تصاعد طردي بهذه النسبة العددية وسيصلون بعد ١٥ سنة إلى ٤٠٪. ولو فهمت جيداً، ان البعض من الجانب الاسرائيلي يخططون للتوطن داخل القدس، فهذا لا يعني ان نسبة الفلسطينيين لن تتزايد، وهذا يقودني إلى ما ذكره الدكتور رولي، الذي تحدث بشأن مخططات، كخطط رئيس بلدية القدس وآخرين، تستهدف التوسع باتجاه القدس الشرقية وضم اجزاء كبيرة منها للمناطق اليهودية. القرارات الدولية تناقض وترفض تخطيطات امثال رئيس بلدية القدس الاسرائيلي التوسعية، وهناك العديد من السكان اليهود الاسرائيليين يرفضون هذه المشاريع. فيما يتعلق بالامر الواقع لا علاقة لذلك بما اعتقد أو لا اعتقد، فالقضية الديموغرافية امر ملموس وبوسع أي كان ان يكون له رأي في ذلك، وافضل طريقة لعمل ذلك هي في عدم تنظيم مؤتمر مسلم وآخر يهودي أو مؤتمر فلسطيني واخر اسرائيلي، بل هي ان يجتمع الجميع ويطرحوا وجهات نظرهم وآرائهم ويأخذوا بالاعتبار الجوانب الاثنية والدينية. العامل المؤثر هو ان فلسطين لا يجب ان تختزل بموضوع القدس، الأمر الاهم الذي ينبغي مناقشته هو ان هناك مجموعتين سكانيتين في القدس يمكنني المضي مع اصدقائي العرب واليهود للمشاركة في المؤتمر اليهودي والقول هناك انه يمكن ان تكون القدس عاصمة لاسرائيل واذهب مع اصدقاء عرب ويهود آخرين إلى مؤتمر عربي والقول انه يمكن ان تكون القدس عاصمة لفلسطين، هذا كلام لا يفضي لشيء لا يمكن لمدينة واحدة ان تكون عاصمة لدولتين، والسؤال هو كيف يمكننا ان نجعل من مدينة واحد عاصمة لبلدين أو لدولتين؟

رئيس الجلسة

هذا رأي والمفاوضات جارية وهذا المؤتمر لايقرر وحده مصير القدس ولكل واحد رأيه الذي يدافع عنه.

الدكتور غوين رولي:

لدي أيضاً نقطتين الاولى عالجت فكرة البروفيسور نورثون ميزفنسكي حول كيف يمكن

تغيير الولايات المتحدة الاميركية وجعلها اكثر ديموقراطية، خاصة وان عدداً كبيراً من الناس في الولايات المتحدة الاميركية يدعمون ويساندون اسرائيل وهم ضد اندلاع حرب جديدة في الشرق الاوسط. خاصة بين اوساط الشباب والجامعات.

النقطة الثانية التي اود ان اناقشها هي تلك التي اسميها «مشكلة التيتانيك» تصور سفينة التيتانيك في الماء على وشك الغرق ثم يأتي دور قوارب الانقاذ، وقوارب الانقاذ هي الوضع الحالي وسأوضح ما هو الوضع الحالي. قرار الأمم المتحدة ١٨١ لسنة ١٩٤٧ الذي يقسم فلسطين ويؤسس دولة اسرائيل ويضع القدس تحت الوصاية الدولية أو الادارة الدولية، وقرار مجلس الأمن ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ الذي يعتبر القدس ارضاً محتلة يجب ان تؤخذ بنظر الاعتبار في اية مفاوضات سلام قادمة هذا هو الوضع القائم وهذا هو الواقع وهذا هو موقف الأمم المتحدة ففي هذه الحالة هل يمكن للقدس ان تصبح عاصمة لاسرائيل؟ هذه مشكلة؟ وهل يمكن ان تصبح عاصمة لفلسطين؟ وهذه مشكلة اخرى. والحقيقة هي ان موقف الأمم المتحدة، والذي اعتقده أنا أيضاً، لتأتِ قوارب الانقاذ الآن أنا اقول ذلك وانتم تقولون لا يجب انتظار انقاذ السفينة واخراجها من الماء. هذا وهو الواقع وهو ما يجب ان نفكر فيه لانقاذ ما يمكن انقاذه وهذا ما يمكن ان نحصل عليه في الوقت الحاضر كما اعتقد وشكراً.

الاستاذ احمد امين:

لي تعليق خاص بموضوع السيادة. طبعاً من منطلق قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي. ان موضوع السيادة بالنسبة للقدس موضوع واضح ولا يحتاج إلى أي نوع من التفسير. السيادة هي جزء من ارض محتلة والسيادة في القدس هو جزء من الاراضي الفلسطينية المحتلة. وهكذا فإن موضوع السيادة واضح بالنسبة لنا. وفقاً لما يتم في عدد كبير من الدول وتطورات القانون الدولي فكل دولة لها سيادة ووفقاً لمحتويات هذه السيادة قد تعامل جزء من اقليمها الذي تمارس عليه السيادة أو مدينة من المدن التي تمارس عليها السيادة، بطريقة مختلفة عن بقية اجزاء الاقليم أو بقية المدن الاخرى التي تتكون منها الدولة. وهذا موجود في دولنا كلنا من اول الصين إلى نهاية العالم في الجهة الاخرى من الكرة الارضية. كأن تعامل المنطقة كمنطقة حرة أو يراعي التوزيع أو التكوين السكاني من خلال المعاملة كاتباع معاملة خاصة به وهكذا... فموضوع السيادة موضوع واضح. اما موضوع وجود ممارسة وادارة وتسيير الحياة اليومية في جزء مما تمارس عليه الدولة السيادة، فهذا هو الجزء الذي يترك لصاحب السيادة لتقدير المعطيات ثم تقديم الحلول اللازمة له. عندي نقطة اضافية، تتعلق بفائدة القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة وما هي فائدة قرارات تصدر من منظمة كمنظمة المؤتمر الاسلامي سأدخل للموضوع من زاوية تنفيذ القرارات، علينا ان ننظر لموضوع التنفيذ على انه امر لا يهم الحكومات فقط بالنسبة لنا كدول عربية ودول اخرى، فاذا نظرنا إلى موضوع بيت مال القدس

فقط فقد انشيء هذا البيت وفي اطار تنفيذ عمله تم فتح حساب لبيت مال القدس وهو ممول من اية تبرعات تدخل فيه فهناك التزامات ويجب ان يكون لدينا وعي لاهداف مثل هذه الندوات، اننا كشعوب وليس فقط كحكومات، تتوجب علينا التزامات لمساندة القضية الفلسطينية من خلال ادوات تعطيها لنا المنظمات والمؤتمرات مثل بيت مال القدس وكيفية تمويله وهو مفتوح لجميع الناس، ونفس الشيء اذا تكلمنا مثلاً دور الشعوب ودور الرأي العام داخل الولايات المتحدة الاميركية، فإلى جنب الدور الحكومي لا بد ان يكون هناك تلاحم بين دور الحكومات ودورنا كأفراد وشعوب. وشكراً.

رئيس الجلس

ايتها السيدات ايها السادة اسمحوا لي ان اتوجه بالشكر إلى السادة المشاركين والمحاضرين والمعقبين. وهناك جلسات اخرى امامنا تدور كلها حول القدس فيمكن لمن لم يتح له ان يطرح رأيه في هذه الجلسة ان يطرحه في الجلسات القادمة.

الجلسة الخامسة

مستقبل القدس في الدبلوماسية الدولية

رئيس الجلسة د. عدنان عمران مساعد وزير خارجية سوريا سابقاً

مستقبل القدس من منظور أميركي

السيدة تمار ميللر باحثة وجامعية أميركية

مستقبل القدس من منظور روسي

البروفيسور قسطنطين ترويف تسيف محلل سياسي روسي مستقل

مستقبل القدس من منظور أوروبي

السفير ميغيل موراتينوس المبعوث الأوروبي لعملية السلام في الشرق الأوسط

تعقيب

د. قيس العزاوي كاتب وباحث ورئيس تحرير مجلة دراسات شرقية

الاستاذ تيسير قبعة نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

مناقشة عامة

مستقبل القدس في الدبلوماسية الدولية

رئيس الجلسة د. عدنان عمران مساعد وزير خارجية سوريا سابقاً

ايتها السيدات ايها السادة

يسرني ان ارحب بكم في الجلسة الخامسة من هذه الندوة الهامة والتي شعرنا بأهميتها خلال المناقشات التي مرّت في الجلسات الأربع السابقة. فلمركز الدراسات العربي - الأوروبي كل تحية وتقدير على هذه المبادرة، لرئيسه ولكافة العاملين فيه، وللحكومة المغربية كل تقديرنا لمساهماتها البناءة، التي أسهمت في انجاح هذه الندوة.

في جلسة اليوم سوف نتناول جانباً بالغ الأهمية من موضوع مستقبل القدس، ألا وهو المواقف السياسية الدولية، أو القدس في الدبلوماسية الدولية كما ورد في عنوان الجلسة. وندرك جميعاً ان الدبلوماسية الدولية عملت منذ القدم أو اثّرت منذ القدم في واقع القدس وتؤثر في مستقبل القدس. ولذلك فإننا نأمل ان تساهم هذه الجلسة في إلقاء الاضواء على مواقف دولية مؤثرة على مستقبل القدس، بل ومستقبل عملية السلام برمتها. كما نأمل ان تجيب أيضاً، سواء من خلال الكلمات التي سيقدمها المشاركون والباحثون، أو من خلال الحوار والمناقشة، حول التساؤلات الكثيرة التي لا بد وان تطرح نفسها. لن استغل رئاستي لهذه الجلسة كما فعل اصدقاء لي أكسب بعض الوقت في الحديث لمدة أطول، ولكن أريد فقط أن أطرح تساؤلاً في مقدمة هذه الجلسة يركز على سبب اللامبالاة الدولية التي نشهدها في موضوع القدس ولا سيما لدى الدول العظمى والدول الكبرى. التساؤل الذي اقدمه ينبع من منطلق سياسي بحت. منطلق تاريخي، منطلق لا ديني. ان اللامبالاة التي نشهدها اليوم تظهرها دول وشعوب سبق ان شنت حروباً طاحنة سميت بالحروب الصليبية وتمتعت تلك الحروب آنذاك بكافة مواصفات الحرب العالمية إلاّ أنها كانت حرباً عالمية بين عالمين دامت قرابة القرنين. والحجة المعلنة آنذاك كانت حماية الأماكن المقدسة المسيحية وحماية طريق الحج، يوم كانت تلك الاماكن المقدسة متمتعة بحرية العبادة وفق الوثيقة العمرية. بل وتواصلت

محاولات التدخل في شؤون المنطقة أيضاً بحجة الأماكن المقدسة خلال القرون التي تلت وبخاصة خلال القرنين الأخيرين من عمر الدولة العثمانية يوم اصبح اسمها الرجل المريض وكلنا يعرف المسألة الشرقية التي كانت حجتها الأماكن المقدسة ولم تتخلف دولة أوروبية واحدة عن التسابق بهذه الحجة، سواء روسيا الأرثوذوكسية أو فرنسا الكاثوليكية أو بريطانيا الانجليكانية أو حتى الفاتيكان. ولكن فجأة ومع الوجود الصهيوني المؤثر وعلى الأخص بعد قيام اسرائيل واحتلالها للقدس بدأ هذا الاهتمام الدولي ينحسر وسكتت الاصوات وتجمدت السياسات ولم تعد تلك الدول تريد ان ترى أو تسمع شيئاً عن حرية العبادة في القدس رغم اعتداءات اسرائيل المتواصلة على الأماكن المقدسة الاسلامية والمسيحية على السواء. ولم تعبأ تلك الدول حتى بمصير القرارات الكثيرة التي صدرت عن أجهزة الأمم المتحدة بما فيها جهاز مجلس الأمن. نقول ذلك ونحن امام مسيرة سلام معطلة تماماً، وعلى كافة المسارات. معطلة بسبب سياسة رئيس وزراء اسرائيل نيتانياهو وأكاذيبه كما يقول حتى غالبية الساسة في اسرائيل. نقول ذلك ونحن على ابواب مؤتمر دولي خاص بالقدس وتهويدها وفق قرار الجمعية العامة الذي صدر في شهر فبراير / شباط ١٩٩٩ والذي حدد موعداً للمؤتمر القادم في سويسرا يوم ١٧/ ٧/ ١٩٩٩ أي بعد تسعمائة عام تماماً باليوم، على استرجاع القدس من قبل القائد العربي السمح الذي عزز السياسة العمرية صلاح الدين الايوبي.

لدينا في جلسة اليوم ثلاثة محاضرين ومعقبين وجميعهم من ذوي الكفاءة المشهودة والخبرة الواسعة ولكن اريد ان استميحكم بأن اعطي الكلمة بداية للأخ الصديق ميغيل موراتينوس ليتحدث عن الموقف الأوروبي من مستقبل القدس واذا اراد ان يضيف رأيه عن الموقف الدولي بشكل عام فيستطيع ذلك وبعد ذلك نفتح باب المناقشة لمدة ٤٠ دقيقة بالنظر لوجود موعد اضطراري ملزم للسيد موراتينوس وبعد ان يغادر نبدأ المحاضرات الاخرى ونفتح النقاش ونعطي الوقت الذي تحتاجون.

مستقبل القدس من منظور أوروبي

. السفير ميغيل موراتينوس
المبعوث الأوروبي لعملية السلام في الشرق الأوسط

السيد الرئيس

السيد الأمين العام

اصحاب السعادة والمعالي

سيداتي سادتي

اسمحوا أولاً ان اشكر صاحب الدعوة لهذا المؤتمر وهو مركز الدراسات العربي - الأوروبي لدعوته المشرفة . .

في الوقت الذي اصبحت فيه عملية السلام معلقة بإنتظار استئناف للمفاوضات، يبدي الكثير قلقهم على مستقبل شرق أوسط يشد إليه القلب والعقل، يبدو لي من الجوهري ان نتساءل حول المسائل الأساسية الهامة في هذه السيرورة بغية إختيار الحلول الأفضل، وإنارة أفضل لطريقنا لتفادي العوائق والحوادث، أستغل هذه المناسبة لإبداء التحية للدور الذي لعبه في مناسبات عديدة مضيفونا المغاربة تحت رعاية صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني خاصة بصفته رئيساً للجنة القدس. ذكرت قبل قليل ان من المناسب التأمل بالمسائل الجوهرية لعملية السلام. وان مستقبل القدس هي احداها. المؤرخ لا يرى هنا أي شيء جديد. فمنذ أكثر من أربع آلاف سنة كانت المدينة المقدسة في قلب العواصف السياسية الشرق أوسطية. وكانت هكذا كما يقال منذ عهد سالامون إلى عهد سليمان، دمرت وخربت واعيد بناؤها واعمارها ٢٥ مرة.

ان وضعها الحالي لا يقل تشوشاً وتعقيداً مثيراً للقلق. وهو مقلق بسبب تعقيده. أولاً، لأنه ليس من السهل ان ندرك من اول نظرة كافة ابعاد المشكلة. وهو مخيف ومثير للقلق أيضاً بسبب قابليته الكامنة على اثارة القلاقل والخلل، ولنقل على الفور بأنه لن يكون هناك بلا شك أي سلام في الشرق الأوسط بدون حل لمسألة الوضع الدولي لهذه المدينة.

من المبكر طرح الصيغة الدقيقة والمضبوطة لهذا الحل. لكنني اعتقد بالمقابل، اننا نستطيع من الآن، وانطلاقاً من تقدير وتقويم جلي للوضع، ان نحاول ايجاد بعض المبادىء لتوجيه تفكيرنا وتأملنا ومن ثم عملنا بهذا الصدد.

سيداتي سادتي:

ان تناول موضوع مستقبل القدس، يعني قبل كل شيء، اظهار بداهة تعقيد الوضع، كحق وواقع. وهذا يستبعد كل حل لا يأخذ بعين الاعتبار بصورة م ر ضية، المصالح المشروعة لكافة الاطراف المعنية.

ان اتفاقات أوسلو، أو بالأحرى، الفقرة الخامسة من اعلان المبادىء الموقع من قبل الفلسطينيين والاسرائيليين في واشنطن في ايلول/ سبتمبر عام ١٩٩٣، يجعل القدس من بين المسائل الحساسة للغاية التي يجب ان تعالج وتحل في اطار مفاوضات الوضع النهائي. أي يجب ان يجري بشأنها مفاوضات خاصة. ومن المنتظر ان تكون مثل هذه المفاوضات غاية في التعقيد، بسبب الصعوبات الناجمة عن الوضع الحالي، وهي على ثلاثة اصناف:

الصعوبة الاولى ناجمة عن هدف هذه المفاوضات. يجب ان يحدد هذا الهدف بوضوح، وهو الأمر الذي لم يحدث بعد حقاً وواقعاً ما هي القدس؟ أو بالاحرى عن أي قدس نتحدث؟

في سياق الحقائق المتعارف عليها نصطدم أصلاً بوهم الوحدة. توجد هناك مشكلة أرضية ـ تتعلق بالارض ـ في القدس. وهي اكثر بروزاً منذ عام ١٩٦٧، عندما تم احتلال ومن ثم ضم جزء من المدينة. ان مثل هذا الوضع المؤسف لا يتوانى عن افساد وتزييف الواقع. يضاف إليه تداخل السكان، والأماكن المقدسة، التي تجعل البحث عن توازن سياسي فعّال أكثر حساسية وخطورة. ينبغي معالجة القدس بمجملها، بما فيها المدينة القديمة والأماكن المقدسة.

ولكن فيما يتعدى هذه الصعوبة الأولى والأساسية، ينبغي كذلك التساؤل في مجال الحق، حول الحدود الجغرافية التي نريد الرجوع إليها أو الاسترشاد بها: هل نتحدث عن القدس «العثمانية»، ام عن مدينة الانتداب، ام عن تكوينها وتقسيمها الاداري لسنة ١٩٥٠، ام لعام ١٩٦٧؟ إلى ذلك، وبدون الدخول في تنوع الاشكال للوضع المختار (سيادة حصرية، أو تقسيم)، فإن مفاهيم مثل «الوضع القائم» أو «المكان المقدس»،

المستخدم بصورة مشتركة، يجب ان تحدد بدقة. وهكذا لا توجد تعريفات واضحة للأماكن المقدسة، وهذه الأخيرة في واقع الأمر هي أماكن متباينة تتمتع بحقوق موجودة بصورة مختلفة وفقاً للجماعات الاثنية والدينية وللتقاليد والعادات التاريخية. فالتفاوض بشأن وضع الأماكن المقدسة يجب أن يمر عبر تحديد وتعريف لمفهوم الموقع المقدس نفسه.

تعزى الصعوبات بعد ذلك للاطراف المعنية بالموضوع: الاسرائيليون والفلسطينيون هم اول المعنيين، ولكن فيما عداهم، هناك الاردن والدول المتوجدة تقليدياً في الاماكن المقدسة والتي لا يمكن استبعادها عن المفاوضات. وفيما يتجاوز ذلك هناك الجماعات العالمية من المؤمنين، مسيحيين ومسلمين ويهود، ممن يهتمون بالصورة التي تتطور فيها مسألة القدس.

يقودنا هذا إلى منبع أو مصدر لصعوبات ثانوية، وربما المصدر الاصلي الذي تنبع منه باقي الصعوبات: «إضفاء الصفة القدسية على مدينة القدس أو قدسنة القدس» أو ما يسميه البعض «الإحتداد الجيو - سياسي للدفقة العاطفية أو للشحنة الشعورية». أظهر إستطلاع للرأي قامت به جامعة تل أبيب في بداية هذا الشهر - شباط / فبراير / - ان هناك تفاهماً عريضاً واتفاقاً واسعاً داخل الاسرائيليين ضد تقسيم مدينة القدس: ٨٤٪ من الاشخاص المستجوبين يعتقدون في الواقع انه يجب ان تبقى القدس مدينة موحدة وعاصمة لإسرائيل. اما تعلق السكان العرب وتمسكهم فهو لا يقل شأناً بلا شك، ويمكننا ان نراهن انه سيزداد ويكبر بقدر تراكم الكبت والاحباطات الحالية.

في مدينة التضحية وقربان ابراهيم لربه، ومدينة عذاب المسيح والامه، مدينة معراج النبي محمد إلى السماء، فالمدينة المقدسة تكتسي في الواقع قيمة خاصة في نظر المؤمنين في الاديان السماوية التوحيدية الثلاثة سواء ممن يقيم فيها أو اخوانهم في الدين خارجها في العالم كله. ومن وجهة النظر هذه، يكتسي مستقبل القدس بعداً عالمياً.

فهي مدينة مقدسة لثلاثة اديان، وهي موضع تمثيل بقدر ما هي موضع حياة، لذا من الصعب شطرها وتقسيمها، لا سيما ان تجربة المدينة المقسّمة لا تسهل الوصول إلى الأماكن المقدسة ولا المحافظة على التوزيعات الجماعاتية الحرة والنشطة. لكن توحيد المدينة بصورة قسرية يعني في نهاية المطاف منافاة طموح هذا الشعب أو ذاك في جعلها عاصمة له.

لهذا بات البعدان الروحي والسياسي البحت لا يفترقان. وبما ان القدس موقع روحي بكل المواصفات من الناحية الجوهرية اصبحت في في نفس الوقت موقعاً سياسياً، ومكاناً تحتدم فيه التوترات والاهواء والانفعالات في المنطقة. هذه هي المعادلة المستحيلة هي التي يجب حلها

في اطار هذا الظرف لنحاول ايجاد بعض المبادىء والأسس لسلام دائم.

ليكن واضحاً للجميع: لا اريد ان اضيف هنا شيئاً للمقترحات الهامة التي سبق ان قدمتها جماعات عمل ولجان، رسمية، وغير رسمية، اسرائيلية وفلسطينية أو دولية. وليس لدي إدّعاء ولا سلطة ان أحل محل الاطراف المعنية، الفلسطينية والاسرائيلية، حول طاولة المفاوضات. في حين اعتقد انه من الممكن الآن ايجاد بعض المبادىء والأسس الرئيسية للبحث عن حل للنزاع حول السيادة بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية، وسأقدم خمسة من هذه المبادىء:

المبدأ الأول: لا ينبغي استغلال الفترة أو المهلة الزمنية الحالية لتغيير الواقع على الأرض. فسياسة الأمر الواقع، وقيود الحصول على صيغة المقيم الشرعي، مصادرات البيوت والاراضي، محاصرة ومنع حصول تطور، تنمية للأحياء ذات الكثافة السكانية العربية (فهؤلاء السكان الفلسطينيون يشاركون بنسبة ٢٦٪ في الميزانية البلدية للمدينة لكنهم لا يستفيدون سوى من ٥٪ فقط)، أمور غير مقبولة.

هذا هو في الواقع موقف المجموعة الدولية، كما عبر عنها القرار رقم ٤٧٦ الصادر عن مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة في ٣٠ حزيران / يونيو سنة ١٩٨٠، والذي يستعيد ما ورد في قرارات سابقة هي: ٢٥٢ سنة ١٩٦٨، ٢٦٧ سنة ١٩٦٩، ٢٧١ سنة ١٩٦٩، ٢٩٨ سنة ١٩٧١، ٤٦٥ سنة ١٩٨٠ .

المبدأ الثاني: لا يمكن حل هذه المسألة بصورة عادلة إلاّ من خلال التفاوض. ففي مواجهة تعقيد الوضع، فإن التراضي والتسوية، مهما بدت صعبة ومؤلمة، هي السبيل الوحيد لايجاد الحل الدائم. وكما قلنا، هذا هو المنظور الذي اختير بوضوح ابان اتفاقات اوسلو. ويجب الحفاظ عليه. الاتحاد الأوروبي مستعد لتقديم دعمه ومساندته بهذا الاتجاه بسماته وميزاته وخبراته الخاصة.

المبدأ الثالث: يجب ان تراعي المفاوضات في المقام الأول وبطريقة متوازنة، طموحات أطراف النزاع: أي الفلسطينيين والاسرائيليين والاردنيين، وكذلك مراعاة

البعد الدولي للمدينة. ان المسائل المتعلقة بمدينة القدس هي محل اهتمام المجموعة الدولية منذ زمن طويل، خاصة بالنسبة لحكومات دول حاضرة تقليدياً في الأماكن المقدسة. من هنا يجب ان نتوقع مشاركة المجموعة الدولية، عبر ممثليها المؤهلين، ووفقاً لصيغ محددة، في مثل هذه المفاوضات.

المبدأ الرابع: يجب ضمان تساوي الحقوق والمعاملة لاتباع واعضاء الجماعات الدينية الثلاث. ويجب انقاذ هوية المدينة المقدسة والمحافظة عليها داخل معالمها التاريخية والدينية والثقافية. كما يجب الحفاظ على الأماكن المقدسة مع ضمان حرية الدين والعبادة والوصول إلى الاماكن المقدسة للجميع سكاناً ومقيمين وزواراً من العالم كله.

سبق تشخيص الطابع الثابت والذي يتعذر المس به للأماكن المقدسة عام ١٨٨٥ من خلال معاهدة برلين. وقد نصت هذه الأخيرة على انه: لا يمكن المس بالوضع القائم للأماكن المقدسة بأي شكل من الأشكال.

علماً بأن الاتحاد الأوروبي، في اعلان المجلس الأوروبي في فلورنسا حول عملية السلام الصادر في حزيران/يونيو ١٩٩٦، شجّع كافة الاطراف على تطبيق الاتفاقات المبرمة والموقعة في كافة المجالات، خاصة ضرورة احترام الحقوق التي تتمتع بها المؤسسات الدينية.

المبدأ الخامس: يتعذر ايجاد حل دائم ولن يكون ممكناً إلاّ اذا قبلنا بالفصل بين التعلق الروحي والعاطفي للمسألة عن السيادة السياسية.

فلم يسمح ابداً تحويل الطاقات الروحية باتجاه المواجهات الحربية للحصول على المزيد من المكاسب السياسية، بايجاد حل متوازن لنزاع قديم.

سيداتي سادتي

ان ما أسماه المؤرخون «اختراع الأرض المقدسة» في القرن التاسع عشر، أي اكتشافها من قبل علماء الآثار ورجال الدين والدبلوماسيين، مع خليطها من القدسية القديمة والمعاصرة، والشغف أو الانفعال السياسي، جعلوا من فلسطين ارضاً متميزة داخل الامبراطورية العثمانية. ولوعي السلطة المركزية بهذه الرهانات والمخاطر قامت بفصل سنجق القدس عن باقي الاقاليم السورية وجعلته يرجع اداريا للعاصمة الامبراطورية بصورة مباشرة.

واليوم ما يزال هذا الاستثناء والتميز لمدينة القدس قائماً. وبالتالي فان الوضع النهائي للمدينة لم ولن ولا يجب ان يخضع لأي تحيز أو تعصب. يمكن طرح عدد من الاحتمالات والفرضيات. وليس من صلاحياتي ان اختار من بينها. اود ان اقول مرة اخرى بوضوح بأن رغبة وارادة اوروبا بأن تعالج هذه المسألة عن طرق التفاوض، بما يتوافق مع اهميتها بالنسبة للجميع. والحل الذي سوف يتم اختياره سيكون هو الآخر بما يتوافق مع المسائل الاخرى، مثل خلق دولة فلسطينية.

ان السلام يتطلب عمليات توفيقية ومصالحات وتسويات وتنازلات وبهذا الثمن يمكن ان يكون حصيلة لجهود العديد من الناس في كل معسكر كما قال البير كامو: علينا ان نحل ما هو ممزق واحقاق الحق والعدل اللامتخيل في عالم غير عادل بداهة، ومنح المساعدة الملموسة لشعب مسمم بالحزن والتعاسة. وهذه بالطبع مهمة تفوق طاق البشر ولكن نسمي المهام الصعبة «ما فوق القدرة البشرية» عندما يبذل البشر وقتاً طويلاً لتنفيذها، وهذا هو كل شيء اشكركم على حسن استماعكم.

الولايات المتحدة واسرائيل

السيدة تمار ميللر
باحثة وجامعية اميركية

الفراغ السياسي

تعتبر حكومة الولايات المتحدة الاميركية ان القوى الأساسية العاملة على الأرض في نطاق النزاع حول مدينة القدس، هي القومية الاسرائيلية والقومية الفلسطينية. قد تفضّل الحكومة الاميركية ان يحل الاسرائيليون والفلسطينيون هذا النزاع بأنفسهم، ولكن قد يُطلب منها ملء الفراغ من اجل تطوير نظرة وسياسات لإدارة مدينة القدس، كمدينة موحّدة ذات هويتين. وخلافاً للإعتقاد السائد عامة، فإن الولايات المتحدة الاميركية لم تطلب هذا الدور أو المسؤولية، ولم ترحّب بهما.

(إذا كنت على خطأ، وإذا كانت اميركا راغبة في التدخل في أمور الجميع، يمكننا أيضاً ان نجتمع ونجعل من هذا الأمر خطوة لدفع السلام إلى الأمام).

إن سبب هذا الفراغ السياسي هو الضغط الناتج عن السياسة الداخلية والذي يمنع الإسرائيليين والفلسطينيين من وضع الأسس التحضيرية لإدارة القدس كمدينة موحّدة ذات هويتين. فلا أحد من الطرفين قد توصّل بعد إلى مستوى متقدم بما فيه الكفاية في مجال الأعمال التحضيرية للمفاوضات حول الأمور العملية المتعلقة بإدارة المدارس، ورفع النفايات مثلاً، بالرغم من ان الطرفين هما على يقين بأن المفاوضات حول تفاصيل التعايش هي في الطليعة.

فالزعماء يعطون الأولوية في متطلباتهم لموضوع السيادة. ولكن بما ان الوضع الديمغرافي لمدينة القدس يتجه نحو انقسام متساوٍ بين الفلسطينيين واليهود الاسرائيليين. فلا احد من الطرفين اهل الآن لمواجهة هذه التغيرات الهامة. فيترتب إذن على الولايات المتحدة ملء الفراغ في حال طال وضع الشلل السياسي هذا.

في حين ان الولايات المتحدة لم تكن معنية بإتفاقيات اوسلو ـ في الواقع القاهرة هي التي اعلمت واشنطن بأن الأعمال قد تمّت ـ إلاّ انها ترأست الحلقات التي ادّت إلى ابرام اتفاقيتي الخليل وواي ريفر. وفي شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٨ حثّ السيد نتنياهو الرئيس كليتتون على زيارة غزة من اجل امور مهمّة متعلقة بعملية السلام.

ويبدو ان الاعمال تتكثف بهذا الاتجاه اذ ان اسرائيل صارت تحبّذ مشاركة الولايات المتحدة بالمفاوضات لأسباب داخلية، لأن التكتل السياسي الاسرائيلي المؤلف من ثمانية احزاب اضحى على نزاع دائم. والطرف الفلسطيني يشدّد اكثر فأكثر على مشاركة الولايات المتحدة الاميركية بهدف تعزيز ميزان القوى بينه وبين الدولة الاسرائيلية.

ستحتاج الولايات المتحدة في عملية انشائها لإطار مستقر لإدارة مدينة القدس، إلى التنسيق بين قداسة دينية جليلة وعلمانية حديثة. فلن يكفي اللجوء إلى القانون والدين، كما سبق وحصل تاريخياً، عند طرح المشروع السكني الذي سينفذ أو اقامة الممرات التي لا تعترف بالحدود بين الشرق والغرب. وفي حالة الفراغ الناتجة عن المواقف المشحونة بالعداء والعنف، ستظل حكومة الولايات المتحدة الاميركية مكل فة بالدور غير المحبّذ به، ألا وهو المساعدة على وضع اطار عملي وقابل للإستمرار يكون أساساً لإدارة مدينة موحّدة ذات هويتين. فإن النزاعات حول القدس لا يمكنها ان تسوّى من واشنطن. واضافة إلى ذلك، وفي حين ان السيد نتنياهو يعترف بحتمية التسوية، فهو سيستعين دائماً بالولايات المتحدة لكي يخفف من مسؤوليته السياسية تجاه اليهود والاسرائيليين والعالم اجمع. وبما ان الضغط الدولي، بما فيه ضغط الولايات المتحدة، سيجبر السيد نتنياهو على العدول عن الهيمنة الاسرائيلية التامة على مدينة القدس، فقد يطلب ثمنا غالياً للتسوية من الولايات المتحدة الاميركية، وهذا ما فعله في واي ريفر. وبإمكان السيد عرفات القيام بنفس الطلب، وهذا ما فعله هو أيضاً.

تفهّم الوضع الاميركي

واضح ان حكومة الولايات المتحدة الاميركية تساند دولة اسرائيل، إلاّ ان اميركا منفتحة أيضاً على جملة من الحلول الخلاقة والتي تتمثل فيما يسميه البروفسور رشيد خالدي بالعدالة العملية. فالاكثرية تريد ان تسوّي المشكلة الاسرائيلية ـ الفلسطينية للتفرّغ لمشاغل اخرى في المنطقة مثل اسلحة التدمير الشامل، والاستقرار السياسي في العراق وايران، ومشكلة المعارضة العنيفة التي وصلت إلى قلب الولايات المتحدة

الأميركية وبشكل اكثر ايجابية، التفرغ للتطور الاجتماعي والاقتصادي بشكل اوسع.

إن الجالية اليهودية الاميركية هي التي تقود بشكل اساسي المداولات المتعلقة بعملية السلام الاسرائيلية الفلسطينية والجارية داخل الولايات المتحدة الاميركية وذلك لأنها وحيدة على هذه الساحة. فأين صوت العرب الاميركيين؟ إن العرب الاميركيين بغالبيتهم هم من اصل لبناني، واهتماماتهم تتركز، بشكل طبيعي، على المشاكل اللبنانية الاسرائيلية والمشاكل اللبنانية السورية. إلاّ ان الاميركيين من اصل لبناني لهم كلمة في واشنطن وهم المثال للباقين الذين يبغون التأثير على سير سياسة الولايات المتحدة. فالاميركيون من اصل مصري، أو من اصل عراقي، أو من اصل فلسطيني في واشنطن اعدادهم قليلة وغير منظّمة. إن انشاء المنظمات وتدعيمها عمليتات طويلتان ومكلفتان جداً في واشنطن.

ان النصارى الاميركيين منقسمون نوعاً ما في ما يتعلق بمسائل الشرق الاوسط. فالبروتستانت يساندون الإسرائيليين الذين يتعاطون بعملية السلام مع فلسطين على مضض. أما المجموعات البروتستانتية الأكثر مركزية والممثلة بمجلس الكنائس الوطني والكنيسة الكاثوليكية، فهي تميل إلى مساندة التسوية الاسرائيلية الفلسطينية. وأخيراً، فالكنائس الأرثوذكسية والقبطية والكلدانية وغيرها من الكنائس التي تعود جذورها إلى الشرق الاوسط، فتميل إلى مساندة وجهة النظر الفلسطينية.

صحيح ان عدداً كبيراً من اعضاء الحكومة الاميركية البارزين ومن ذوي النفوذ في ما يتعلق بالشرق الاوسط هم يهود، ولكنه من أهم القيم المتعلقة بالمجموعات العرقية والدينية هو ما هو معروف بالفصل بين الكنيسة والدولة وبالتالي بين الكنيسة والدولة والجامع والدولة. فلا يبقى إلاّ جزء صغير من الجالية اليهودية الاميركية متصلبة في تعلقها بعدم المس بالوضع القائم في مدينة القدس. فيخطئ العديد من المراقبين اذ يعتقدون ان هذه المجموعة هي متجانسة وعنيدة وواقعية ولها نفوذ.

إن الأحكام الخاطئة المتعلقة بالجالية اليهودية الاميركية مشابهة للأخطاء التي يقع فيها الاميركيون بالنسبة إلى كل من يتكلم اللغة العربية. فكل هؤلاء الذين يجمعون ٥،٥ مليون نسمة في فئة واحدة من دون تمييز هم على خطأ.

صحيح ان اقلية يهودية في الولايات المتحدة تساند بقوة قضية القدس. ويمكن لهذه الجالية ان تلتف بانتظام حول قضية واحدة. ولا يحتمل ظهور قوات موازية على مستوى

هذا الدعم. بالاضافة إلى ذلك، فإن الذين لا تصلهم أي صلة مباشرة بالقضية سيجدون انه لا جدوى في إثارة غضب مجموعة موالية لقضية لن تأتي لهم بأي نتائج فورية وفي ظروف كهذه، يصعب ردع الولايات المتحدة عن اتباع سياسة تأتي من منظار مجموعة صغيرة متحمسة. فهذا الاتجاه السياسي لا يقتصر على اليهود بل هذا النوع من السياسات المتعلقة بمصالح مجموعة ما مألوف في الولايات المتحدة مثل ضبط الأسلحة، والحماية البيئية، والقضايا الضريبية، والسياسات المتعلقة بالاجهاض.

وتجدر الإشارة هنا بأنه على الرغم من العلاقات المتينة بين الولايات المتحدة واسرائيل، لم تنقل اميركا سفارتها إلى القدس. ولم ينفذ أي رئيس اميركي قرارات «الكونغرس».

فواضح ان سبب ذلك بنظر الحكومة الاميركية يعود إلى ان مطالب الفلسطينيين المتعلقة بمدينة القدس لم تكتمل بعد. وأنا اعتقد بأن سفارة الولايات المتحدة قد تنتقل من تل ابيب إلى القدس عندما تستعد حكومة الولايات المتحدة لإنشاء سفارتين في منطقة العاصمة ألا وهي مدينة القدس.

وقد بيّن مساعد وزير الخارجية للشرق الأدنى، السيد مارتن انديك، فائدة الدعم القوي لما جرت معرفته بشكل ازدرائي بـ اللوبي المؤيد لإسرائيل. فالعلاقة المتينة بين حكومة الولايات المتحدة والجالية اليهودية الاميركية لن تعوق في الواقع سلاماً عادلاً بل تأتيه بفوائد. وتنشئ هذه العلاقة اسس متينة للثقة. فالتحدي هنا بالنسبة لحكومة الولايات المتحدة يكمن في مساعدة الحكومة الاسرائيلية على القيام بعمل مضن وشاق. وأما التعاطي مع هذا الأمر بشجب شر اللوبي المؤيد لإسرائيل، والضغط على اسرائيل للتراجع عن موقفها وحشرها بذلك في زاوية وإرغامها بالتالي على الإستسلام، فانها مواقف كفيلة بمتابعة النزاع.

وبلغت السيد كليتنون مؤخراً اصوات نزعتين يهوديتين متميزتين في اميركا. إلاّ ان هذه الاصوات لم ترتفع ايام كامب ديفيد ولا ايام اوسلو. وهذا الانقسام داخل الجالية اليهودية الاميركية يعكس انقساماً في اسرائيل، إذ انه يصعب على العديد من اليهود التخلي عن الضفة الغربية. ونذكر هنا ان التخلي عن سيناء لم يؤدِ إلى انقسامات داخل اليهود. وقد نرى ان تسوية قضية الجولان لم تؤدِ إلى انقسام مدمر. إلاّ ان التسويات المتعلقة بمدينة القدس ستكون حتماً الأكثر ألماً.

ابلغت اكثرية ذات نفوذ من الجالية اليهودية الاميركية الرئيس كلينتون انه يستطيع ان يدعم التسوية مع الفلسطينيين. ويمكنه أيضاً ان يمارس ضغطاً على الحكومة الاسرائيلية، وان يعارض السياسة الاسرائيلية علناً وأن يعتمد رغم كل ذلك على اصوات الناخبين اليهود وعلى الدعم المالي الذي يقدمه هؤلاء للحزب الديمقراطي. وهذا سر لم يفصح عنه اليهود الاميركيين إلاّ على مضض.

بما اني في صدد طرح النظر في عقد تحالفات بين اليهود الأميركيين والعرب الذين يؤيدون تسوية حول القدس، اريد ان اوضح بعض المميزات البارزة للجالية اليهودية الاميركية. واتمنى اليوم ان يساعد استيعاب هذه المميزات على تسهيل العلاقات مع اليهود الاميركيين والاسرائيليين على السواء بغية التوصل إلى تسوية.

فالعديد من اليهود الاميركيين لن يدخلوا ابداً في الجدل حول مدينة القدس. فهم يقتصرون على اعطاء رأيهم فقط اذ انهم يعتبرون ان انعكاسات سياسات كهذه لا تمسهم. والكثيرون يعبّرون عن هذا الشعور بالقول: . . . نحن لا نرسل اطفالنا إلى المدرسة خوفاً من انفجار سيّارة النقل المدرسي بهم، فهذه المجموعة تشعر بأنه لا رأي لها في موضوع خطير كهذا.

وأما بالنسبة إلى قسم آخر من اليهود الاميركيين، فهم يدعمون التسوية اذا ما اطمأنوا على استقرار الاسرائيليين وأمنهم. وعلى بعد ٦٠٠٠ ميلاً يميل الاميركيون إلى الاعتقاد بأن لاسرائيل اسساً أمنية قوية في حين يشعر العديد من الاسرائيليين بأن الخطر يحدّق بهم من جميع الجهات في هذه المنطقة العدوة. ويعلم اليهود الاميركيين جيداً ما هو شعور الأقليات ولذلك فهم يتعاطفون مع الفلسطينيين والأقليات الدينية. فاليهود برزوا في مجال دعم حركة السود للحصول على حقوقهم المدنية وغيرها من حركات التغيير الاجتماعي في الولايات المتحدة.

يعتز العديد من اليهود (الاسرائيليين والاميركيين) بكونهم يتميزون بالانفتاح على العدالة وبليونتهم في ما يتعلق بالسياسات الاجتماعية اذ ان الدين اليهودي يوصي بالعدالة. على الرغم من ان اليهود يفضلون ان يكون لهم مكاناً واحداً على الأرض فهم يتفهمون ـ بشيء من الحزن والغضب ـ الحدود العملية لتسوية كهذه في القدس. كما ان عرض اوغندا، سنة ١٩٤٧، على اليهود الذين هربوا من العنصرية الاوروبية ضد الشعوب السامية كان غير عاقل، فأكثرية اليهود الأميركيين يدركون ان مكة لا يمكنها ان تكون بديلة للقدس.

التحالفات الجديدة

إن التحدي الذي يواجهنا اليوم، نحن الذين اجتمعنا هنا لتحديد نتائج قضية القدس يكمن في ايجاد ما هو ظاهر ألا وهو تحالفات جديدة. وهدف هذه التحالفات هو حل المشاكل العملية لمدينة القدس المقدسة، الموحدة وذات الهويتين.

كما سبق واقترحت، فحكومة الولايات المتحدة الاميركية ستلعب دوراً في المفاوضات حول الوضع النهائي لمدينة القدس وأنها ستؤثر على صيغة سياسة اميركية متعلقة بالقدس. فعلى المسلمين والنصارى في العالم ان يلجأوا إلى الحكمة ليعترفوا بأن تحالفهم مع اليهود الاميركيين والاسرائيليين سيعطيهم القوة التي قد تؤدي إلى التسوية.

بما ان الكونغرس ووزارة الخارجية في اميركا يواجهان خيارات متضاربة يتوجب على كل منا هنا ان يتكلم بإسمه وبإسم حلفائه. فالحكومة الاميركية وهؤلاء الذين يولون اهمية فائقة لمدينة القدس في اميركا قد يكونوا منفتحين لدراسة عدد كبير من العروض لحلول تستحق الاعتبار، بالطبع.

يجدر بنا هنا ان نلجأ إلى الوضوح التام. إن النقاش في اميركا حول إمكانية وجود يهودي اسرائيلي قوي مستقل في القدس أم لا، قد انتهى، والسؤال الآن هو: ما السبيل إلى التوصل إلى انشاء دولتين واستيعاب ثلاثة اديان في مدينة واحدة؟ هذا هو التحدي الأكبر.

اذن، من هذا المنظار، يجب اقامة تجمعات صغيرة في واشنطن أو نيويورك أو لوس انجلس ودعوة الاسرائيليين والفلسطينيين الذين اعتادوا على العمل سوية اليها. كما يجب أيضاً دعوة مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية، وغيرها من هيئات الجالية اليهودية الاميركية غير الحكومية، والكنائس النصرانية، والممثلين عن جاليتها. فالهدف النهائي من هذه التحالفات هو وضع اطار لتفاصيل إدارة القدس كمدينة موحدة وذات هويتين. وهذه التفاصيل تتعلّق بشؤون الحياة اليومية مثل الضرائب، والدين، والتعليم، والمواصلات، وتقسيم المناطق. فجوهر جدول أعمال هذه الجلسات قد يتضمن دراسة المقترحات وانشاء مجموعات عمل يباشر اعضاؤها بتطوير المخططات العملية. وهذه المجموعات قد تتألف من خبراء اسرائيليين وفلسطينيين غير حكوميين، وغيرهم من مختلف انحاء الشرق الاوسط وشمال أفريقيا، واميركيين، واوروبيين، وهذا التحالف

قد يقوم بالتحضير للمفاوضات حول مختلف اوجه تفاصيل الإدارة.

وحين تنضج هذه التحالفات الجديدة، وتصدر توصيات حسية، ستُقدم عندئذ إلى المسؤولين الجمهوريين والديمقراطيين الاميركيين على شكل مقترحات تحدد اطاراً للإدارة المشتركة. ارجو ان تتمكن حكومة الولايات المتحدة والمسؤولون المشاركون في المفاوضات من اعتماد هذه الحلول العملية كقاعدة للعيش السلمي في القدس.

طريق روسيا إلى القدس

البروفيسور قسطنطين ترويف سيف
محلل سياسي روسي مستقل

سيداتي سادتي

اليوم، ونحن نقترب من الذكرى ٢٠٠٠ لميلاد المسيح، من الجدير قوله ان موضوع القدس وفلسطين كان دائماً يأخذ في روسيا مكاناً خاصاً ـ وليس في السياسة والديانة الرسمية فحسب ـ وإنما كذلك في عقلية الشعب.

وإذا كانت موسكو سياسياً تعتبر نفسها، بصورة تقليدية، «روما الثالثة» ويقصد بذلك وراثة الإمبراطورية الروسية لكلا الإمبراطوريتين الرومانية والبيزنطية، ففي إطار الفكر الديني والإجتماعي والفلسفي، لا أقل تقليداً، مقارنة مسارين روسيا وفلسطين. كما ان كثيراً من المقدسات الروسية أخذت تسميات من هذه الأراضي المقدسة.

وليس صدفة انه في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ان احد الاديار المهمة في ضواحي موسكو، اطلق عليه اسم «القدس الجديدة» كان يمر بمرحلة الازدهار، اذ ان هذه المرحلة بالذات كانت تتميز بازدهار الفكر الفلسفي الديني الروسي.

وفي هذه المرحلة كذلك تم تأسيس الجمعية الروسية الفلسطينية الامبراطورية الارثودوكسية، وهدفها الاساسي كان العمل على حفاظ وتطوير علاقات روسيا بالقدس وفلسطين. وقادها حتى عام ١٩١٧ الأمراء العظام أعضاء العائلة القيصيرية القريبين للقياصرة الحاكمين.

وبعد سنة ١٩١٧ عاشت السياسة الروسية مرحلة تغيير معروفة جيدا رافقها كل من إعادة النظر والتحطيم سواءً للقيم التقليدية أو للنظام التقليدي للعلاقات الدولية، مع ذلك أرى حقيقة معينة في وصف عقيدة أساسية للسياسة الخارجية السوفياتية في كتاب فيلسوف روسي نيقولاي بيرسيابيف «مصادر ومضمون الشيوعية الروسية»، حيث ينظر إليها باعتبارها شكل تحول للرسولية الروسية التقليدية.

وكانت السياسة الروسية بعد عام ١٩٩١ تتميز بسيطرة «الرومان الديمقراطية» وتوجه احادي الجانب نحو القيم الغربية، ولكن ذلك لم يطل كثيراً وكان يحدث على مجرد مستوى السطح السياسي.

أما في العمق، فكانت تجري هناك عملية العودة إلى القيم التقليدية وإعادة التفكير فيها، وكانت مشجعة نحو هذا الاتجاه بالجروح التي فرضت على الوعي القومي في روسيا (وخاصة الوعي القومي الروسي ذاته) نتيجة انشقاق روسيا التاريخية (الاتحاد السوفياتي) وهزيمة الجيش الروسي في حربه مع الشيشان.

وكل من العمليات، ورافقها من كوارث اقتصادية واحدة وراء الاخرى، اثرت تأثيراً عميقاً على نظام السياسة الروسية كلها، بما في ذلك على العلاقات الخارجية الروسية. ويمكن القول، وبنسبة كبيرة من القناعة، ان السياسة الروسية الرسمية في منطقة الشرق الاوسط تميل اليوم إلى محاولة جمع ما بين تلك الانجازات الواضحة التي حققتها السياسة الخارجية السوفياتية وبين تقاليد اقدم للسياسة الروسية في المنطقة. مع ذلك تسعى الدبلوماسية الروسية إلى تغطية عجز التوازنات الذي كان قد وجد في السياسة السوفياتية في الشرق الاوسط كما تسعى كذلك إلى ان تأخذ بعين الاعتبار احدث وقائع نظام العلاقات الدولية وان كانت بعض الوقائع مضرة بالنسبة لدولتهم (كتنازل ملحوظ لوزن روسيا الجديدة في هذا النظام مقارنة بوزن الاتحاد السوفياتي السابق) وأخيراً، هناك عوامل داخلية روسية لا يمكن للدبلوماسية الروسية اهمالها ومنها تصعيد الايمان والوعي الديني لدى الروس وغيرهم من الشعوب التي تسكن روسيا ولذلك عليها ان تأخذ بعين الاعتبار الرأي العام للأرثوذكس وغيرهم من المسيحيين وكذلك للرأي العام للمسلمين واليهود.

الملامح الرئيسية للموقف الرسمي الروسي تجاه القدس تتميز بما يلي:

١ ـ عدم الاعتراف بالضم.

٢ ـ ضرورة حل المسألة وفقاً للأسس القانونية والدولية الموجودة وفقاً لقرارات الأمم المتحدة والمؤتمرات الدولية حول الشرق الأوسط وبالذات وفقاً لقرارات مؤتمر مدريد.

٣ ـ عدم الاعتراف بممارسة بناء المستعمرات الاسرائيلية ولسياسة تغيير صورة ديموغرافية للمدينة.

بالاضافة إلى ذلك، تؤكد الدبلوماسية الروسية ان مسألة القدس لا بد ان يتم حلها على مائدة المحادثات التي ستتطلب من الاطراف المشاركة فيها كل من الصبر والمرونة. وهي ترى مثلاً واضحاً لمثل هذه المرونة بالذات في موقف السيد ياسر عرفات الذي اشار إلى ان الحل الاداري لمسألة القدس يتطلب تقسيماً جغرافياً للمدينة.

الموقف الرسمي للدبلوماسية الروسية يستند إلى نتائج العمليات التي جرت وما زالت تجري في الوعي السياسي والاجتماعي لسكان روسيا تجاه القدس مع ذلك، فهي بطبيعة الحال، لا تشمل فيها جملة المواقف والآراء المتواجدة في مسرح الوعي الاجتماعي في روسيا حول هذه المسألة. مما يتعلق بهذا المسرح ذاته، فإن المواقف التي تعكس الوقائع الدينية والطائفية الديموغرافية وكذلك توازن القوى بينها على مستوى النخبة السياسية والثقافية وتحتل فيه اهمية خاصة.

وهنا يمكننا ان نشير إلى ما يلي:

١ ـ ان روسيا معروفة بتواجد تاريخي فيها لانصار كل من الاديان الثلاثة المتواجدة في الاراضي المقدسة، بما في ذلك القدس. واكثر من ٨٠٪ من سكان روسيا هم مسيحيون وارثوذكس، واذا اضفنا اليهم طوائف مسيحية اخرى، فان مجمل الشعب المسيحي في روسيا يتجاوز ٩٠٪، علما ان عدد المؤمنين يزداد باستمرار وعدد الملحدين يتقلص. اما المسلمون، فنسبتهم تعادل من ٨ ـ ٩ ٪ من مجموع السكان. اما فيما يتعلق باليهود، فعددهم لا يتجاوز ٥٪. والجدير بالذكر ان في داخل المسيحيين توجد موافقة حول قضية القدس، كما هو الأمر بالنسبة للمسلمين كذلك، في حين ان في داخل الجالية اليهودية (المؤمنون منهم أو غير المؤمنين) يوجد تباين واضح في آراءه حول هذه المسألة.

ـ على مستوى النخبة السياسية والثقافية فإن هذا التوازن للنسبة السكانية الدينية والطائفية لا يعكس نفسه انعكاساً دقيقاً. ويوجد لهذا عديد من الاسباب بما في ذلك تأثير الجالية اليهودية على مناخ سياسي ثقافي وعلاقة جزء غير ضئيل للمثقفين مع اسرائيل حيث تتجاوز نسبة المهاجرين من روسيا فيه ٢٥٪ من سكانه.

أخذاً بعين الاعتبار كل ما قلت حول هذه العوامل، فإنه تعود أهمية خاصة إلى مواقف قيادة الكنيسة الأرثوذكسية الروسية والتي عبر عنها الكسي الثاني، بطريرك موسكو وروسيا بأسرها في لقائه مع السيد ياسر عرفات في ١٦ حزيران / يونيو ١٩٧٧:

«تظل مسألة القدس مسألة خاصة وهي مسألة المدينة المقدسة للمسيحيين والمسلمين واليهود، مسألة المدينة التي لا بد ان تبقى على الدوام رمزاً للسلام ولحسن النوايا والتوازن العرقي الطائفي الذي تشكل في القدس والذي في الوقت نفسه لا يزال ضعيفاً امام خطر تحطمه - هذا التوازن يمثل احد الأسس لعملية السلام في الشرق الاوسط كما يمثل كذلك احد الأسس للتفاهم بين انصار الاديان الثلاثة، واية محاولة لتدمير هذا التوازن، اية محاولة لحل المشاكل على حساب الآخرين، تحمل فيها مخاطر تعقيدات جدية للوضع هي عدم الايجابية الكلية.

فيبقى في المدينة المقدسة، وفي الارض المقدسة بأسرها ادنى مستوى للتفاهم، على الاقل، ما بين أناس يسكنون هذه الارض الجميلة. ومن اجل الحفاظ على مثل هذا التفاهم يجدر بنا التخلي عن كل اشكال الأنانية والمصالح السياسية ذات الأهمية قصيرة المدى جدا».

وكما قال البطريرك في مناسبة اخرى «لا بد بالنسبة للأماكن المقدسة وخاصة لمدينة القدس ان تكون حرية الحج فيها لأنصار كل الاديان الثلاثة مضمونة».

بالاضافة إلى ذلك المهم ان اشير إلى ان الكنيسة الارثوذكسية الروسية تنظر إلى نزاع الشرق الاوسط باعتباره نزاعاً عرقياً، نزاع موجود على اساس قومي، وليس على اساس التناقضات بين الاديان..

ان هذه المواقف للكنيسة الأرثوذكسية توافق عليها، بشكل مبدئي كنائس مسيحية اخرى متواجدة في روسيا.

ويجدر الاشارة كذلك ان المواقف المذكورة للبطريرك والكنيسة الأرثوذكسية الروسية تم تأييدها من قبل مجلس الإفتاء في روسيا.

هذا الأمر يؤكد، وبغض النظر عن تنوع المشاكل التي تصادفها جالية المسلمين في روسيا، على أن الأمر الذي يعكس نفسه مثلاً في تعدد انصارهم، يعبر عن ان موقفهم تجاه القدس موقف واحد واكثر من ذلك، يجمع بينهم وبين المسيحيين الروس.

مما يتعلق بموقف اليهود مع الاسف الشديد لم احصل على موقف رسمي لسيناغوغ - كنيس - موسكو لأسباب تقنية. ومع ذلك، وكما هو معروف لدي والجميع، هناك نوع من تباين الآراء في صفوف الجالية اليهودية في روسيا وهو كالتالي:

١ - الجزء الاساسي لليهود «اشكينازيم - يهود شرق اوروبا» هو موقف تأييد رسمي

للحكومة الاسرائيلية مع العلم ان هناك جزء ليس بسيطاً منهم يقف مواقف اكثر تشدداً مقارنة بموقف الحكومة الاسرائيلية.

٢ ـ «اسفيراديم» الذين يعرفون ف روسيا كذلك كـ «يهود الجبال» أي «يهود القوقاز» يقفون بشكل عام مواقف اكثر مرونة مع العلم بأنه يوجد في صفوفهم كذلك اناس اكثر واقل تشدداً تجاه المسألة.

اذا انتقلنا إلى موضوع مستقبل تطور مواقف الرأي العام في روسيا تجاه القدس يمكن التأكيد بقدر معين من الضمانة حول زيادة التأثير على نمو الوعي الديني في صفوف السكان، وبالتالي زيادة الطموح للحج إلى القدس الشريف والاراضي المقدسة بأسرها.

و لو تحسن الوضع الاقتصادي للمواطن الروسي تحسناً ضئيلاً لا بد من انتظار ازدياد ملحوظ لهذا الميل في المستقبل القريب يرافقه ميل آخر وهو تناقص نسبة الهجرة إلى اسرائيل بسبب ان الطاقات الطبيعية لهذه الهجرة اصبحت قريبة وموشكة على الانتهاء.

تعقيب

الاستاذ تيسير قبعة
نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

١ ــ مستقبل القدس من منظور اميركي:

لقد أيدت الولايات المتدحة الاميركية قرار التقسيم رقم ١٨١ بتاريخ ١٩٤٧/١١/٢٩ والذي تضمن نصاً على تشكيل لجنة التوثيق الدولية لوضع نظام خاص لمدينة القدس، وتقدمت في ايلول/ سبتمبير عام ١٩٤٩ باعتبارها عضواً في تلك اللجنة، باقتراح يقضي بانشاء مجلس عربي ـ اسرائيلي مشترك لادارة المدينة وتعيين مفوض عام من قبل الأمم المتحدة لادارة الأماكن المقدسة وظل هذا الوضع قائماً حتى حرب ١٩٦٧ .

وأدلى ممثل الولايات المتحدة الأميركية في هيئة الأمم بتاريخ ١٩٩٧/٧/٢٤ ببيان أشار فيه إلى ان الولايات المتحدة الاميركية ترى ان القدس الشرقية منطقة محتلة تخضع لقانون الاحتلال العسكري ولا يجوز لاسرائيل اجراء اية تغيرات عليها ودعا إلى رقابة دولية على الأماكن المقدسة.

ولعبت الولايات المتحدة الاميركية دوراً رئيسياً في صياغة القرار رقم ٢٤٢ الذي خلا من اية اشارة للقدس.

اما موقف الولايات المتحدة الاميركية من القرارات التي صدرت بعد ذلك فكان كالتالي:

القرارات: ٢٥٠ (مع)، ٢٥١ (مع)، ٢٥٢ (امتنعت عن التصويت)، ٢٦٧ (مع)، ٢٧١ (امتنعت عن التصويت)، ٢٩٨ (مع)، ٤٧٦ (امتنعت عن التصويت)، ٤٧٨ (امتنعت عن التصويت).

وفي أواخر عام ١٩٦٩ تقدمت الولايات المتحدة الاميركية بمبادرة عرفت باسم «مبادرة روجرز» تم التأكيد فيها على مبدأين:

١ ـ بقاء القدس موحدة

٢ ـ تسوية مشكلة القدس من خلال المفاوضات بهدف انهاء دور الأمم المتحدة

وفي عهد الرئيس رونالد ريغان تصرفت ادارته بشكل يشير إلى اعتراف واقعي بـ القدس عاصمة لإسرائيل، واستخدمت الولايات المتحدة الاميركية حق النقض ـ الفيتو ضد مشروع يدين الاجراءات الاسرائيلية في القدس. ثم وقع السيد ريغان على اتفاق بين الادارة الاميركية واسرائيل بشأن استئجار اراضٍ وقفية في القدس وتشييد مبنى جديدة للسفارة الاميركية لنقلها من تل ابيب إلى القدس في عام ١٩٩٦ .

وفي عهد الرئيس جورج بوش اكد على اعتبار القدس الشرقية ارضاً محتلة وصر بتاريخ ٢٣/٣/١٩٩٠ . بأن الاعتراض الاميركي على المستوطنات يشمل القدس الشرقية لكن ادارته تراجعت نتيجة لاحتجاجات اللوبي الصهيوني واستخدمت الولايات المتحدة الاميركية في شهر ايار/مايو ١٩٩٠ حق النقض لاسقاط وافشال مشروع قرا في مجلس الأمن يعتبر المستوطنات في الاراضي المحتلة بما فيها القدس الشرقية غير شرعية. وقد خلت رسالة التطمينات الاميركية لاسرائيل المقدمة بتاريخ ١٨/١٠/ ١٩٩١ من أي ذكر للقدس كما ان رسالة التطمينات الاميركية المقدمة للجانب الفلسطيني اكدت على بقاء القدس موحدة وان وضعها النهائي يتحدد عبر المفاوضات

اما الرئيس كلينتون فقد اعلن ان القدس الموحدة عاصمة لاسرائيل وانتقد ادار الرئيس جورج بوش السابقة التي ربطت بين ضمانات القروض والاستيطان. وعلى الرغم من التطمينات الاميركية ورعايتها للاتفاقيات الموقعة في واشنطن بين الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي إلاّ أن الكونغرس الاميركي اتخذ قراره باعتبار القدس الموحد عاصمة لاسرائيل وطلب نقل السفارة الاميركية اليها.

ومن كل ذلك يتبين التدرج في تغيير السياسة الاميركية بشأن القدس لصالح اسرائيل ومنح اسرائيل الفرصة الزمنية اللازمة لتهويد المدينة المقدسة.

وبتاريخ ١٠ حزيران/يونيو ١٩٩٧ اقر مجلس النواب الاميركي بأغلبية كبيرة قرار يعتبر القدس عاصمة موحدة لاسرائيل، كما يخصص مبلغ ١٠٠ مليون دولار لنقل السفارة الاميركية من تل ابيب إلى القدس. وقد عارضت الولايات المتحدة الاميركية الكثير من قرارات الامم المتحدة في السنوات الأخيرة أو امتنعت عن التصويت تحت حجج ان ذلك يؤثر سلباً على المفاوضات الجارية، والحقيقة انها ابرزت انحيازاً سافر

لاسرائيل ومواقفها واخذت تشجعها أكثر فأكثر على سياستها الرافضة لتقديم استحقاقات السلام والمتنكرة للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

وكذلك فمن المتوقع ان لا يختلف المنظور الاميركي حول مستقبل القدس عن المنظور الاسرائيلي.

٢ ـ مستقبل القدس من منظور روسي:

باختصار نجد ان الموقف الروسي تاريخياً كان مع القرار ١٨١، وبعد احتلال القدس عام ١٩٦٧ صوتت روسيا لصالح القرار ٢٤٢ ولا زالت تعتبر القدس الشرقية ارضاً عربية ـ فلسطينية محتلة ينطبق عليها ما ينطبق على بقية الاراضي المحتلة من احكام القانون الدولي ومن ضرورة انسحاب جيش الاحتلال، وهو موقف يتفهم مكانة القدس بالنسبة للعرب والمسلمين والمسيحيين ولا يمانع من ان تكون القدس عاصمة للدولة الفلسطينية.

٣ ـ مستقبل القدس من منظور اوروبي:

الموقف الاوروبي شبيه نسبيا بالموقف الروسي لكنه غير واضح أحياناً وهناك محاولة للبحث عن حلول وسط تبقي القدس مفتوحة ووضع خاص للأماكن المقدسة مع سلطة ما للفلسطينيين في القدس الشرقية ولكن يبدو ان هذا الموقف يمكنه ان يتأطر باتجاه الاعتراف بالقدس عاصمة للدولة الفلسطينية القادمة.

تعقيب

د. قيس العزاوي
كاتب وباحث، ورئيس تحرير مجلة دراسات شرقية

شكراً السيد الرئيس. أود بداية ان اوضح بانه طُلب منّي ظهر هذا اليوم ان اعقّب على الابحاث فلم اكن مستعداً كلياً لذلك ولفترة زمنية كافية مسبقاً، لذلك سأعقب بما لدي من ملاحظات سجلتها على عجل. من المهم والمفيد جداً تحقيق هذا الجمع الفريد المكون من البروفيسور قسطنطين ترديف تسيف وهو يمثل دولة كانت بالأمس القريب دولة عظمى وافتقدها العرب اكثر من افتقاد دول العالم الثالث الاخرى لها، وكذلك كون روسيا الحالية هي الراعية الثاني لمسيرة السلام وهي راعية غائبة كما تعلمون عن هذه المسيرة وذلك بفعل عوامل عديدة منها ما تفضل بذكره المبعوث الاوروبي وهو عدم اصرار الجانب العربي على وجود طرف اوروبي في المفاوضات، وهذا نفسه ينطبق على الراعية الثانية لسيرورة السلام وهي روسيا أي عدم اصرار الجانب العربي على وجود الراعي الثاني في مفاوضات السلام، وبالتالي استفرد الاسرائيليون بدعم من الاميركيين في كل الحلول والمشاريع والمقترحات المطروحة ولم يبقَ للعرب عامة والفلسطينيين خاصة سوى تقديم مزيد من التنازلات وهذا أمر مؤسف لجميع الاطراف. والسيدة ميللر التي قدمت بحثاً قيماً اود ان اعطي بعض الاشارات الموجزه بشأنه، قالت السيد تمار ميللر «ان السيد نيتانياهو يعترف بحتمية التسوية، فهو يستعين بالولايات المتحدة لكي يخفف من مسؤوليته السياسية تجاه اليهود والاسرائيليين. وتضيف: ان الضغط الدولي، وبخاصة ضغط الولايات المتحدة الاميركية سيجبر نيتانياهو على العدول عن نزعة الهيمنة على مدينة القدس»، في تقديري ان الباحثة السيدة ميللر متفائلة جداً وحسنة النية جداً في طرح سلوك وسياسة نيتانياهو وهو امر يناقضه الواقع تماماً فهو لا يستعين بالولايات المتحدة لكي يخفف الضغط إلاّ عندما يعلم انه ليس له أي مخرج دولي أو اقليمي أو محلي. يستعين بالولايات المتحدة الاميركية لكي تُخرجه من مأزق.

النقطة الثانية المتعلقة بالضغط الدولي وخاصة ضغط الولايات المتحدة الذي سيجبر نيتانياهو على العدول عن سياسته، نتمنى ذلك، لكن هذا ينقض الجزء الاول من التشخيص. نقطة اخرى جديرة بالمناقشة طرحتها السيدة ميللر في بحثها تعلق بتأثيرات اللوبي اليهودي على السياسة الاميركية فهي تقول ان هذا اللوبي قليل، صحيح انه فعال، لكن لا ينبغي تضخيم الامور كما يفعل العرب دائماً، فتأثيرات اللوبي اليهودي في اميركا تبقى محدودة. أي ان صناعة القرار السياسي في الولايات المتحدة الاميركية ليست بيد اللوبي اليهودي فحسب، وهذا امر غير صحيح. فالدلائل تشير إلى عكس ذلك. فعندما يقرر الكونغرس الاميركي بأغلبية ساحقة نقل السفارة الاميركية من تل ابيب إلى القدس انما يدل دلالة واضحة على تأثير كبير جداً للوبي اليهودي المسيطر على الكونغرس. الباحثة واعية لواقع الاميركي وهي تتحدث بحسن نية كما اعتقد، فهي تقول ان هناك عدداً كبيراً من اعضاء الحكومة الاميركية البارزين والنافذين في مسألة الشرق الاوسط يهود، وهذا ليس مقياساً فليس كل يهودي متطرف أو مناصر بلا قيد أو شرط لاسرائيل فهناك كثير من اليهود معتدلين ويقفون مع الحق الفلسطيني واستمعتم إلى بعض مقولاتهم وافكارهم وأنا احييهم لهذا الموقف الشجاع والجريء حيث ينبغي ان يظل دائماً هناك حوار دائم بين المعتدلين من كافة الاطراف في هذا العالم. ولكن اعتقد ان زاوية الطرح التي عرضتها الباحثة السيدة ميللر اظهرت بان هؤلاء «اليهود» المؤثرين على السياسة الاميركية يعملون لصالح اسرائيل. ولصالح السياسة الاسرائيلية. نقطة اخرى اثارتني قليلا: تقول الباحثة ان الضغط الاميركي على اسرائيل للتراجع قد لا يكون في صالح مسيرة السلام، لأنه موقف كفيل بمتابعة النزاع. اختلف مع السيدة ميللر في هذا الفهم. واقول ان التجربة التاريخية تدل على عكس ذلك لأن الضغوطات التي مارسها الرؤساء الاميركيين السابقين مثل كارتر وبوش على اسرائيل لم تؤدِ إلى احتدام النزاع بل على العكس قادت إلى تخفيف حدة النزاع. النقطة الاخيرة: تتحدث السيدة ميللر عن مطالبة الفلسطينيين والاسرائيليين، الاميركيين من اصل فلسطيني والاميركيين من اصل اسرائيلي والمسيحيين بتنظيم اطارات نقاش وحوار وهذا امر جيد ونحن نؤيده بل ونشجعه ونطالب بالمزيد منه، لوضع تفاصيل ادارة لمدينة القدس الموحدة ذات الهويتين. كيف ترى الباحثة هذه «القدس الموحدة ذات الهويتين»؟ هل هي موحدة تحت الاحتلال الاسرائيلي هل هي موحدة تحت السيادة الفلسطينية، هل هي موحدة

كما رأي الاستاذ فيصل الحسيني بأن تكون هناك عاصمة فلسطينية في القدس الشرقية وعاصمة اسرائيلية في القدس الغربية ويكون هناك نوع من التوحيد البلدي المنفتح وتوفر حرية الدخول والخروج وممارسة الشعائر الدينية؟ اود ان توضح السيدة ميللر هذه النقطة اذا سمح لنا الوقت. احيي هذه المداخلة القيمة واعتقد انها مفيدة للغاية. وانتقل لمداخلة البروفيسور قسطنيطين لكي احيي اصراره على قرءة مداخلته باللغة العربية. وقد حاول ان يوضح السياسة الروسية الرسمية في الشرق الاوسط وقال انها تميل إلى محاولة الجمع بين الانجازات الواضحة التي حققها الاتحاد السوفياتي وبين السياسة الروسية الحالية فيما يخص مدينة القدس، والقضية الفلسطينية ككل. ربط الباحث موقف السياسة الروسية بتزايد الوعي بالعمق الديني كلما تعمق الوعي الروسي بالدين، لدى الأغلبية الموجودة في روسيا وهي اغلبية ارثوذكسية، وبالتالي هي ميالة لقبول وضع قريب من وجهة النظر العربية وقال انه طالما ان التأثير الديني متسع في روسيا الآن إذن فإن مستقبل السياسة الروسية سيميل إلى الأخذ بوجهة النظر القريبة من وجهة النظر العربية لحل مسألة القدس. تحدث أيضاً عن الامتداد الروسي من خلال وجود حوالي ربع سكان اسرائيل في الوقت الحاضر وهم من اصل روسي من المهاجرين اليهود الروس إلى اسرائيل، أنا شخصياً كنت متفاءلاً عندما توجه بريماكوف إلى اسرائيل وحاول ان يثبت ان روسيا ما زالت موجودة وهي راعية ثانية للسلام وينبغي ان تكون، وعلينا أن نتفاوض وندلو بدلونا ونؤثر بدليل ان ربع سكان اسرائيل هم مواطنون روس في الأصل من المهاجرين إلى اسرائيل. تفاءلنا في هذا الامر لكن الواقع هو عكس ذلك. ان هذه النسبة الهائلة من اليهود الروس صوتت لصالح سياسة نيتانياهو ولم يصوت باتجاه السياسة الروسية وما زال يشكل سنداً رئيسيا مهماً للسياسة الاسرائيلية الحالية. نأمل ان تمارس روسيا تأثيراً ايجابياً من خلال هؤلاء المواطنين المهاجرين. هناك مسألة لم يولها البروفيسور قسطنطين اهمية بل لم يتطرق اليها. بينما كان من المفترض ان يأخذها بعين الاعتبار. فبحثه كان مركزاً اكثر حول الرأي العام الروسي لكنه لم يطرح بتفصيل ولم يتعرض بدقة للسياسة الروسية الرسمية، ما هي السياسة الروسية الرسمية تجاه القضية الفلسطينية وتجاه قضية مستقبل القدس؟ اعتقد ان موقف الحكومة الروسية من هذه المسألة واضح وهو يعتبر ان القدس الشرقية ارض محتلة. ولكونها ارضاً محتلة في عام ١٩٦٧ فينبغي الانسحاب منها كلياً حسب قرار الأمم

المتحدة فروسيا ملتزمة بقرارات الأمم المتحدة بهذا الشأن. اما بخصوص القدس الشرقية فإن الموقف الروسي يقول انها عاصمة مستقلة للدولة الفلسطينية وكان من المفروض بالبروفيسور قسطنطين ان يذكر هذا الأمر في بحثه الشيق. تقول روسيا أيضاً ان هناك امكانية فيما لو اصبحت القدس الشرقية عاصمة لفلسطين، هناك امكانية لانشاء مجلس مشترك وموحد على مستوى ديني لادارة القدس. القدس الشرقية تظل عاصمة لدولة فلسطين والقدس الغربية تظل عاصمة لدولة اسرائيل لا بأس، لكن ولحل هذه المشكلة، وحتى تمارس الاديان الثلاثة حريتها الكاملة في القدس يمكن تشكيل مجلس موحد ومشترك للادارة الدينية. هذه أيضاً كانت غائبة عن ذهن البروفيسور قسطنطين مع تقديري واحترامي لما قدمه. لن اتطرق بالتفصيل لما طرحه المبعوث الاوروبي الخاص لعملية السلام في الشرق الاوسط السيد موراتينوس، لكني اعتقد ان هناك هماً اوروبياً كبيراً. وأنا على صلة قريبة بهذا الهم الاوروبي واعرفه معرفة جيدة من اجل عمل شيء ذو اهمية في هذا المجال. أي انجاز شيء مهم للمنطقة كلها تاريخياً وحضارياً كما يقول جاك بيرك ان ضفتي المتوسط تشتركان في تاريخ واحد وفي ذاكرة واحدة حتى لو احتدما أحياناً في سنوات ولكنهما تبادلا الحضارة والافكار، واصبح لهما تاريخ مشترك. ذاكرة واحدة مكونة للضفتين. لا ينبغي تحميل الاوروبيين اكثر مما يتحملوا، صحيح ان هناك شبه عجز أو عدم قدرة في مواجهة الثقل الدولي الاميركي ليس فقط على صعيد القضية الفلسطينية وازمة الشرق الاوسط بل على كافة الاصعدة الاخرى كمنظمة التجارة الدولية وغيرها، فالاوروبيون غير قادرين على ان يتوازنوا مع الاميركان بشكل كفوء ومعادل. والعرب انفسهم لم يساعدوا اوروبا على ان تميل كفتها وميزانها الاستراتيجي والاقتصادي، وان يعطوا للدور الاوروبي حقه. الموقف الاووبي يقع ما بين قرارين للأمم المتحدة، ما بين القرار ١٨١ عام ١٩٤٧ الذي يقسم فلسطين إلى قسمين وينصح بتدويل القدس، وما بين قرار ٢٤٢ الذي يتحدث عن اراضٍ محتلة، عن انسحاب كامل بغض النظر عن الاسماء فهو لا يذكر مسألة التدويل ولم يشر إلى القدس بشكل خاص، الاوروبيون حسب اطلاعي على وثيقة فرنسية، ميالون إلى قرار سنة ١٩٤٧ ولمسألة تدويل القدس اكثر من ميلهم لتحريرها لكي تصبح عاصمة للدولة الفلسطينية القادمة، وان كانوا في دواخلهم يميلون في هذا الاتجاه. أسف للاطالة واشكركم جميعاً.

رئيس الجلسة د. عدنان عمران:

قبل فتح باب النقاش اود ان اشير إلى نقطة جاءت في تعقيب الدكتور قيس العزاوي، وهي ان العرب لم يصروا على مشاركة اوروبا في مفاوضات السلام. اذا كان المقصود بتعبير الاصرار انهم لم يشترطوا لدخول مفاوضات ان تكون اوروبا موجودة وممثلة فيها، فهو على حق، لأن العرب لم يضعوا مثل هذا الشرط، اما اذا كان المقصود ان العرب لم يبذلوا جهداً من اجل مشاركة اوروبا فليسمح لي ان اوضح النقطة التالية: الدول العربية المشاركة سجلت موقفاً رسمياً قوياً لمشاركة اوروبا في مفاوضات السلام واذكر ذلك جيداً لأنني قمت آنذاك بصفتي اميناً عاماً مساعداً لجامعة الدول العربية بجهد في هذا الاتجاه والتقيت بوزير خارجية هولندا آنذاك الذي كان يتمتع برئاسة المجموعة الاوروبية فان دان فروك، وكان بيننا حديث طويل، قلت له ما هو دور اوروبا الا تريدون المشاركة ان تكونوا اعضاء مشاركين على قدم المساواة مع الطرفين الآخرين. قال نحن نسعى لذلك، وسعت اوروبا فعلاً ولكن بقدم تقدم خطوة وتؤخر أخرى، أي ان الموقف الاوروبي كان متردداً في مواجهة اصرار اسرائيل على استثناء امرين: أو طرفين لا للمشاركة الاوروبية بكل وضوح، لا لمشاركة الامم المتحدة بكل وضوح. لماذا؟ لأن مشاركة اوروبا يمكن ان تضعف قوة الانحياز الاميركي في مفاوضات السلام إلى جانب اسرائيل، مشاركة الأمم المتحدة غير مرغوبة لأنها تمثل الشرعية الدولية وتمثل مبادىء ميثاق الأمم المتحدة اسرائيل اصرت على الولايات المتحدة الاميركية وبما ان طلب الطفل المدلل عند اميركا منفذ اصرت اميركا بدورها وقالت لا لأوروبا ولا للأمم المتحدة. والامر الوسط الذي تم هو سمح للأوروبيين ان يحضروا في مؤتمر مدريد وكان ذلك الحضور كما تعرفون لا في المقعد الخلفي فقط، كان حضوراً باهتاً لا يليق بأوروبا على الاطلاق. حضر فان دان فروك وفي كرسي خلفي أيضاً واذكر انني التقيت به بعد ذلك في نيويورك وقال الم ترَ؟ لقد شاركنا، كان جوابي انكم كنتم الطرف الذي حضر لكنه لم يشارك فعلاً كنتم حاضرون وغائبون. علماً ان بطاقة مدريد اعطيت لعدد كبير من ممثلي الدول والمنظمات الدولية كان عرساً مفتوحاً والدعوة عامة لذلك العرس. واوروبا كانت كباقي الاطراف الاخرى المدعوة للحضور وليس للمشاركة بدون أي تقدير لقيمة اوروبا ودور اوروبا. هذه هي الحقيقة التي تمت آنذاك والعرب لم يكونوا في وضع يسمح لهم ان يقولوا اننا نصر على اوروبا، لأنهم حريصون على

السلام وراغبون فعلاً بتحقيق السلام، ولم يتمكنوا من القول اننا لن نحضر اذا لم «تشارك» اوروبا كطرف رئيسي في المفاوضات أي كشريك وراعٍ ثالث على قدم المساواة. لأن شامير كان يتمنى ذلك أي يتمنى ان يقول العرب «لن نحضر» اذ اوضح فيما بعد «ان ذهابنا إلى مدريد كان حذراً ومحسوباً ونحن نخطط ان تستمر وتتواصل مثل تلك الاجتماعات لمدة عشر سنوات وبعد ذلك سيكون كل هذا العمل امراً عبثياً لا جدوى منه».

د. قيس العزاوي

بالضبط أنا متفق معك كنت اود ان اقول لم يشترط العرب بدلاً لكلمة اصرار.

مناقشات عامة:

عدنان عمران رئيس الجلسة:

اشكر الصديق موراتينوس على ما قدمه لنا من معلومات قيمة. ولا شك انه رجل يتمتع بخبرة. واذكر انه كان خبيرنا كعرب واوروبيين معاً منذ عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٩١ في ما سمي بالحوار العربي الأوروبي. وكما سبق ان ذكرت لنبدأ النقاش لمدة ٤٠ دقيقة حول الموقف الأوروبي عامة والنقاط التي تضمنتها مداخلة السيد موراتينوس واتمنى ان تكون المداخلات عبارة عن اسئلة محددة وواضحة وليست شرحاً مطولاً آخذين بالاعتبار اهمية الوقت ومحدوديته.

السيد علي مصطفى:

شكراً جزيلاً ونحن سعداء بلقاء السيد موراتينوس في هذا اللقاء العربي الأوروبي ليتحدث حول القدس العربية، ما اثار انتباهي هو موضوع السيادة السياسية وضرورة ربطها بالسيادة الدينية. لم افهم ما هو المقصود بهذا الكلام، هل يجب ان تكون السيادة مرتبطة بالدين؟ للأرض اصحاب، والسيادة يجب ان تكون لاصحاب الارض الحقيقيين، اما ربطها بالدين، أي كان، يهودي، مسلم، مسيحي، هذا امر غير واضح، قرارات الأمم المتحدة اعطت الحق لاصحاب الحق وقالت ان هذه الارض ارض محتلة ويجب ان تعاد لاصحابها، فما علاقة الدين بهذا الواقع السياسي؟ وشكراً.

السيد موراتينوس:

انه لموضوع نقاش واسع ومعقد ذلك المتعلق بكيفية معالجة مستقبل القدس بصوره فعّالة ومشروعة وقانونية. هناك الكثير من المقاربات وطرق التناول، هناك عناصر كثيرة تتعلق بالمفاوضات حول الاراضي وحول السيادة السياسية، هناك مقاربات أو اساليب معالجة لا تهمل العنصر السياسي، تعتبر في نفس الوقت انه يوجد أيضاً بعد ديني للمسألة. لست أنا الذي اخترع العلاقة القائمة بين الدين والسياسة، في العالم الاسلامي، فنحن الأوروبيين نمتلك نظرة اكثر علمانية للأمور. لكننا نحترم أيضاً المشاعر الدينية للاديان الثلاثة، وفي حالة القدس خاصة، نعتبر ان المقاربة التي تتضمن أيضاً الجانب الديني، التي تقدمت كثيراً في مناقشة

الوضع القائم والوضع النهائي لمدينة القدس، يمكن ان تساعدنا في تجاوز الصعوبات من اجل ايجاد الحلول الارضية ـ الجغرافية ـ والسياسية التي لها علاقة بالسيادة.

السيد مولينارو:

اريد ان اركز تساؤلي حول نفس النقطة الخاصة بالعلاقة بين الجانب الديني والجانب السياسي، اذا كنت قد فهمت جيداً اشرتم إلى اتفاقات اوسلو حيث ذكر بوضوح ان الجانب السياسي مفتوح على المفاوضات بين الفلسطينيين والاسرائيليين، أي اخذ كافة الامكانيات بعين الاعتبار من اجل الحل النهائي للقدس. من جهة ان اعلان فلورنسا الصادر عن المجلس الأوروبي يقول بوجود مكسب، بوجود مبدأ تتفق بشأنه جميع الاطراف حول حرية الاديان، حرية الوصول إلى الاماكن المقدسة، حرية ممارسة العبادة، اذا يمكن القول بوجود مبدأ عام متين تم تعزيزه وتقويته، ومهما كانت نتيجة مفاوضات السلام فإن على كافة الاطراف المعنية ان تحترم المصالح الدينية لكافة الاديان وهذا هو نفسه موقف الاتحاد الأوروبي كما اعتقد.

السيد موراتينوس:

هذا هو تفسيري، هناك عنصر تفاوض، يتضمن جانب السيادة الجغرافية والسياسية في اطار مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والاسرائيليين، هناك لدى المجموعة الدولية موقف ثابت بخصوص المكاسب القضائية والقانونية والتي اتاحت لمختلف الجماعات أو الطوائف المسلمة والمسيحية واليهودية، ان تتعايش جنباً إلى جنب والعيش معاً لفترة قرون عديدة الامر الذي يستحق الاحترام والمراعاة. وهو ما ورد في اعلان فلورنسا الصادر عن المجلس الاوروبي عام ١٩٩٦ . وأنا اشاطرك الرأي الذي طرحته.

السيدة مروة:

نشكر السيد موراتينوس ونقدر جهوده وجهود المجموعة الاوروبية في محاولاتها للتوصل إلى حل للقضية الفلسطينية، ولكني اريد ان اسأل السيد موراتينوس ماذا يقصد بقوله انه لا بد من تنازلات من قبل جميع الاطراف للتوصل إلى حل؟ وهل يمكن للفلسطينيين تقدمة اية تنازلات اخرى في مدينة القدس بعد كل هذا التوسع والاستيطان الاسرائيلي؟ وماذا بقي للفلسطيني لكي يتنازل عنه؟ مع الاخذ بعين الاعتبار قرارات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن التي تحدد الموقف من القدس بوضوح تام وهو الانسحاب التام من الاراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ وهي القرارات التي ذكرتها في بداية حديثك.

السيد موراتينوس:

أشكر السيدة لكلمات التشجيع ازاء مهمة الاتحاد الأوروبي. لم يقل الاتحاد الاوروبي ولا أنا في محاضرتي ـ ربما كانت الترجمة العربية من الفرنسية غير دقيقة ـ ولم اذكر صيغة التنازلات، اعتقد انه يجب استبعاد كلمة «تنازلات» ليس فقط من اللغة السياسية بل وكذلك من

اللغة الدبلوماسية. تحدثنا عن «تسوية» وهذه بذاتها كلمة خطرة، فمن الخطأ التحدث عن «تسوية» داخل مفاوضات، . نفهم سيرورة السلام أحياناً على انها سيرورة مفاوضات أو طرف يعطي وطرف يأخذ، طرف يخسر وطرف يربح، طرف يقدم تنازلات وطرف آخر يستحوذ على امتيازات ومكاسب. اعتقد انه يجب تغيير هذا الفهم السائد للعملية. يجب ان نتوصل إلى حل يشعر كافة الاطراف انهم رابحون فيه. وهذا ليس مستحيلاً خاصة في حالة القدس. صحيح ان الاتحاد الاوروبي ايد وساند بقوة في مواقفه تطبيق القرارات الدولية وهو مستمر في فعل ذلك. يمكنكم مساءلتي والطلب من الاتحاد الاوروبي ان يقدم المزيد من الدعم والتأييد. وان الموافقة على قرارات الأمم المتحدة ومجلس الامن والتصويت عليها لا يكفي لضمان تطبيق تلك القرارات. ولكن يمكننا القول على الاقل ان الاتحاد الاوروبي يظل يحافظ على المبدأ. وهو الأمر الذي لا تفعله الاطراف الاخرى لاسباب اخرى مختلفة وخاصة بهم وهو موقف قائم ومؤثر ابان المفاوضات. اعتقد ان الوعي الاخلاقي والمعنوي والسياسي للاتحاد الاوروبي في هذه القضية حاضر دائماً، وسيكون دائماً حاضراً اثناء المفاوضات على أمل ان يتوصل الطرفان الرئيسيان والمجموعة الدولية إلى الصيغة التي ترضي كل طرف والموافقة على الاتفاق النهائي. علينا ان نكون صادقين ومخلصين مع انفسنا واعتقد ان المفاوضات ستكون صعبة للغاية. فإمكانية العودة إلى الوضع السابق لعام ١٩٦٧ ليس ممكناً وهذا ما اعتقده واقوله لكم كصديق مخلص، يجب ايجاد حل يتضمن المبادىء ومحتوى قرارات الأمم المتحدة ويوافقها مع حل سياسي يمكنه ان يعطي سلاماً وتسامحاً وحواراً وتعايشاً مشتركاً بين مختلف الجماعات والاقوام والطوائف التي تسكن في القدس.

أحدى الحضور

بصفتي فرنسية واوروبية اطرح سؤالي على السيد موراتينوس، استمعت إلى خطابكم القيم صحيح ان العالم العربي يشكو من عدم كفاية الدور الاوروبي في الصراع الاسرائيلي - الفلسطيني، اريد ان اعرف رأيكم وموقفكم من الامر التالي، وهو تجاوزات وانتهاكات الجانب الاسرائيلي لحقوق الانسان في اسرائيل، ولكن بالرغم من ذلك وقّع الاتحاد الاوروبي اتفاقاً للتبادل التجاري والتعاون الاقتصادي مع اسرائيل بدون ان يفرض اية شروط أو يمارس اية ضغوط في حين يوجد نقاش واسع داخل المجتمعات الاوروبية حول ضرورة ربط مسألة حقوق الانسان بالتبادلات التجارية والاقتصادية وهو الأمر الذي لم يحصل بالنسبة لإسرائيل فلماذا؟

السيد موراتينوس:

عندك الحق الكامل في طرح مثل هذا السؤال وانت مصيبة تماماً. وليست عندي اية صعوبة في الاجابة عليه بصفتي اوروبياً ومواطناً اوروبياً اعتقد ان على اوروبا ان تطرح على نفسها مثل

هذا السؤال وهو السؤال الذي يجب ان يطرح فيما يتعلق بكامل منطقة المتوسط. يجب ان تشكل مسألة حقوق الانسان واحترامها عاملاً أو عنصراً اساسياً وجوهرياً في التعامل مع الدول وابرام الاتفاقات التجارية والتعاونية معها ويجب ان يطبق على كافة الاطراف التي انخرطت في هذه المغامرة السياسية والاستراتيجية لسيرورة برشلونة. ان اتفاق التعاون التجاري والاقتصادي مع اسرائيل قد صادقت عليه بعض اطراف الاتحاد الاوروبي ولم يقر أو يصادق عليه بالاجماع ولا حتى من قبل بعض الدول الاعضاء الاخرى مثل فرنسا وبلجيكا لكنه مطبق جزئياً وبصورة طوعية وانفرادية ضمن سياسة اقليمية محددة ذات مصالح محددة في منطقة الشرق الاوسط. الاتحاد الاوروبي يشكل باستمرار عاملاً أو طرفاً أو شريكاً نشطاً ومحركاً يتابع تطورات احترام مبدأ حقوق الانسان وقد اقمنا مركز مراقبة لحقوق الانسان في الاراضي الفلسطينية وفي اسرائيل ويمكنكم استشارة شبكة الانترنيت كل ثلاثة اشهر لتروا بانفسكم تقريريهما منشوراً بانتظام حتى يعرف كل واحد ما يفعله الاتحاد الاوروبي في نشر الحقائق ونشر ما يحدث في هذا المجال. ليست لدينا لغة مزدوجة فيما يتعلق بحقوق الانسان سواء اكانت في اسرائيل أو في الاراضي الفلسطينية. نعمل على تشجيع احترام حقوق الانسان في كافة انحاء المنطقة. كذلك نحن نعتقد ان ابرام اتفاق تعاون ثلاثي في المثلث الاستراتيجي المهم في المنطقة بين الفلسطينيين والاسرائيليين والاردنيين يمكن ان يسهل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ورفع مستوى معيشة المواطنين لهذه الكيانات الثلاثة المتداخلة. لدينا بالطبع مفاوضات مع سوريا تتقدم بصورة ايجابية ونأمل في التوصل إلى اتفاق نهائي مشابه مع مصر وفي كافة هذه الاتفاقات نبرز عنصر أو مسألة احترام حقوق الانسان مع الاخذ بنظر الاعتبار حقيقة وظرف وخصوصية كل بلد ومدى الجهد الذي يبذله في هذا المجال. وهكذا فنحن يقظون وحذرون من موضوع احترام حقوق الانسان في اسرائيل ولا نستبعده من اذهاننا.

د. عبد الحسين شعبان

الحديث الذي تفضل به السيد موراتينوس حديث مهم للغاية. اود ان أسأل في ضوء قرارات برشلونة هل يمكن للاتحاد الاوروبي ان يتقدم إلى مؤتمر جنيف القادم بتصور حول مدينة القدس خصوصاً في ضوء التزاماته بشأن الشراكة الاوروبية ـ الشرق أوسطية؟ واذا كنا نعلم ان اسرائيل، ولحد الآن رغم مرور اكثر من ٥٠ عاماً على تأسيسها، لا تمتلك دستوراً ولا تقر مبدأ المساواة القانونية بين المواطنين فكيف يمكن النظر إلى هذه الحالة من منظور الاتحاد الاوروبي وشكراً.

السيد موراتينوس:

كما تعلمون ان الاتحاد الاوروبي صوّت على القرار داخل مجلس الامن بالاجماع ـ وهو ليس دائماً واقع الحال حيث نتعرض لانتقاد انه لا يتوفر دائماً اجماع داخل الاتحاد الاوروبي ـ

لصالح هذا القرار الدولي الصادر عن الجمعية العمومية لتنظيم هذا المؤتمر الهام في جنيف في شهر تموز/يوليو القادم ليس لدينا لحد الآن موقف ثابت ومحدد بصورة نهائية نحن على اتصال دائم مع الحكومة السويسرية والجهة المسؤولة عن تطبيق اتفاقيات جنيف ونحن في حالة تشاور مع جميع الاطراف المعنية لوضع جدول الاعمال والجدول الزمني - الاجندة - لنرى ما هو موقف الاتحاد الاوروبي. ولكن من السابق لأوانه اليوم من جهتي ان اسبق الاحداث للتحدث عن موقف الاتحاد الاوروبي بهذا الصدد أو حول هذه المسألة. ولكن اعتبرنا ان المسألة تستحق موقفاً ايجابياً من جانب الاتحاد الاوروبي وصوتنا لصالح مثل هذا الموقف الايجابي وهو ما لم تفعله دول اخرى معنية مباشرة بالقضية.

السيد بيير لافرانس

لدي سؤالين الاول يتعلق بالنقطة التي طرحتها من بين شروط نجاح العملية التي عرضتها وهي النقطة التي تذكر ضرورة مشاركة المجموعة الدولية، بما انه كان من المستحيل حتى الآن تنظيم مؤتمر دولي حول المشكلة الفلسطينية وحول مشكلة القدس، وبما ان جميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها تم توقيعها خارج اطار الأمم المتحدة، هل تأملون ان تقتنع الحكومة الاسرائيلية وتقبل بتدخل المجموعة الدولية في ايجاد حل للمشكلة، بالرغم من وجود العدد الهائل من القرارات التي اتخذت والتي لم تكن لصالح اسرائيل؟ النقطة الثانية أو السؤال الثاني حول الاتحاد الاوروبي، قدم المشروع للبرلمان الاوروبي المتعلق بعدم السماح لاستيراد البضائع المصنوعة والمنتجة في المستوطنات الإسرائيلية خاصة تلك الموجودة داخل مدينة القدس المحتلة، هل تعتقدون ان هذا المشروع أو القرار سوف ينجح ويطبق؟ اود ان اشير إلى ان احد الاسرائيليين الليبراليين هو الذي حثني لكي اطلب من الاوروبيين تنفيذ هذه الفقرة في المشروع لأنه يعتقد انه سيساعد الاسرائيليين اليهود الليبراليين في مساعيهم لاقامة السلام. شكراً.

السيد موراتينوس:

شكراً سعادة السفير بيير لافرانس وانه لسعادة وسرور لي ان اقابلكم هنا في الرباط. اعتقد انه فيما يتعلق بمداخلتي التي عبرت فيها وبكثير من العناية والانتباه باسخدام اللغة والمفردات المنتقاة، حول اشراك أو مشاركة الاتحاد الاوروبي في المفاوضات والتفكير بأمر القدس، اخترت صيغة انه يجب اشراك أو تعاون المجموعة الدولية في الوقت المناسب وفي اللحظة التي تكون فيها مشاركتها ضرورية في سياق المفاوضات. لم اذكر كلمة «مشاركة» لأني ادرك الصعوبات الحقيقية التي تواجه مسألة المشاركة المباشرة والفورية والتامة للمجموعة الدولية. لكن هذا لا يمنعنا من الاستمرار في الالحاح على مسؤولية المجموعة الدولية والتشديد عليه فيما يتعلق بمستقبل القدس. ويجب ان يتم ذلك بقدر عال من التعقل والحكمة والارادة

السياسية الضرورية للتوصل إلى نتيجة. لم اقل ان ذلك سيكون امراً سهلاً ويسيراً، ولكن اعتقد إن آجلاً أم عاجلاً، سيكون بوسع بعض المسؤولين الدوليين، وبعض البلدان وبعض الاطراف من المجموعة الدولية، ان يعربوا عن مواقفهم ويعبروا عمّا يمس مستقبلهم في المدينة المقدسة، ويقدموا مقترحاتهم، ويساعدوا المفاوضات، سبق للاتحاد الاوروبي ان عبر عن ارادته ورغبته في ايجاد وخلق اطار غير رسمي للتفكير وتنظيم ندوات دراسية حول كيفية مساعدة الجانبين في ايجاد حل مقبول ومرضٍ لهما. هناك الكثير من الندوات والمؤتمرات والاجتماعات الدولية التي تنظم بمشاركة اسرائيلية وفلسطينية لمساعدة ودعم المفاوضات. من المبكر جداً القول ما اذا كانت السلطات الاسرائيلية سوف تقبل أو لا تقبل. من جانبنا لا يجب ان نتخلى عمّا نعتبره مساهمة ايجابية لصالح السلام. فيما يتعلق بالتقرير الصادر عن اللجنة الاوروبية بشأن معاملة الاستيرادات من مناطق المنشأ ورفضها اذا كانت آتية من المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة وفي القدس بالذات، والتي تمنع وصول بضائع اسرائيلية للاسواق الاوروبية قادمة من تلك المستوطنات، اقول ان الموضوع عرضة لنقاشات مطولة وما زال موضع دراسة. ان الرغبة الاوروبية هي ان ننظر للأمور بايجابية، أي كل ما من شأنه ان يكون له مردود ايجابي لكافة الاطراف وبالطبع للشعب الفلسطيني بالمقام الاول. وفي اطار هذه الارادة الاوروبية فإن مساهمتنا هي ان نطالب أولاً بتنفيذ وتطبيق الاتفاقات الموقع بين اسرائيل والاتحاد الاوروبي وكذلك اتفاقات التعاون بين منظمة التحرير الفلسطينية ـ أي السلطة الفلسطينية ـ والاتحاد الاوروبي، حتى يتطور هذا الاتفاق الاقتصادي مع الفلسطينيين ويبلغ اقصى مداه. ومن هذه الروحية قدمت اللجنة الاوروبية ورقتين واحدة في التقرير الذي اشرتم إليه، والثانية لا تقل اهمية تتعلق بخلق لجنة تقصي لمنشأ التصنيع، مما يساعد على تفضيل وتشجيع البضائع والمنتجات القادمة من الاراضي الفلسطينية لتصل وتتنقل بحرية داخل الاسواق الاوروبية، ومن هنا ضرورة اعتراف السلطات الاسرائيلية بالكيان الاقتصادي الفلسطيني المستقل الذي يتيح للفلسطينيين التمتع والاستفادة من حصول تطور وتنمية اجتماعية واقتصادية خاصة بهم. واختتم تعليقي بالقول ان الوثائق هي الآن موضع دراسة واللجنة تقوم بعملها التقني وناقشنا الامر مع رئيس الوزراء نيتانياهو بمناسبة جولة رئيس اللجنة الاوروبية الأخيرة في المنطقة، السيد فيشيه، الملف دائماً قيد الدرس ولم يغلق بعد. نأمل بالتوصل إلى نتيجة مرضية للاوروبيين ولمصلحة السلام.

الاستاذ عبد الله كنعان:

اعتقد ان الاتحاد الاوروبي مهتم ومعني بعملية السلام بين العرب والاسرائيليين لأن مصلحة الاتحاد الاوروبي ان يكون هناك سلام حقيقي في الشرق الاوسط. لماذا نرى ان دور الاتحاد الاوروبي ضعيف؟ لأن بدل السلام في الشرق الاوسط سيعني العنف، والعنف لا يحقق

مصالح للاتحاد الاوروبي لا على المدى القصير ولا البعيد فالموقف ضعيف ولا يتناسب على الاطلاق مع حجم المصلحة الاوروبية في الشرق الاوسط. وشكراً.

السيد موراتينوس:

حسناً سوف لن اغير من مفهومي وطرحي بشأن الاتحاد الاوروبي ودوره. لا ادري ان كان حقاً ضعيفا، برأيي انه بالقدر الكافي الآن والاتحاد منخرط في السيرورة جديا. يمكنني ان ارد واخلق سجالاً واسعاً واقول ان الموقف العربي اضعف من الموقف الاوروبي، وخلق نقاش كبير لا ينتهي. لكني لن افعل ذلك. اعرف ظروف وصعوبات وضغوط وقيود العالم العربي وظروف الدولة المختلفة المنخرطة هي الاخرى في عملية السلام. ولكن من البديهي انه يمكننا ان نقول ان على الاتحاد الاوروبي ان يفعل اكثر من ذلك. وأنا واثق ومقتنع ان بوسع الاتحاد الاوروبي ان يفعل افضل واكثر مما يفعله الآن. وهذا ما نقوم به في الاسابيع القادمة والمستقبل القريب. الدور الاوروبي ضعيف لأنه لا يفرض عقوبات اقتصادية على اسرائيل ربما؟ هل هو ضعيف لأنه ينسى الشرعية ولا القانون الدولي؟ هل هو ضعيف لأنه لا يملك قوة عسكرية كما هو حال بعض الاطراف المرتبطة بالعملية السلمية؟ هذا رأي، لكنه ليس رأيي. الإتحاد الاوروبي يريد ان يستخدم كافة الادوات والوسائل وحتى يمكنه ان يستخدمها يجب عليه ان يشارك بصورة تامة وكاملة في اتفاقيات الالتزام السياسي. من السهل دعوة الاتحاد للعب دور الطفل الرهيب ندعوه ليعاقب اسرائيل ويضربها على قفاها. ولكن يتم نسيان الاتحاد الاوروبي عندما يذهب المعنيون بالمسألة إلى طاولة المفاوضات. من النادر ان يشارك الاتحاد الاوروبي في المفاوضات وهذا امر يؤسف له عندما تتم دعوة الاتحاد الاوروبي ليقوم بدوره ويؤدي واجبه يمكنني ان أؤكد لكم ان هذا الضعف الظاهري سيتغير وينقلب إلى نقيضه. وعلى اية حال نحن واعون للمسؤولية التي يجب ان يتحملها الاتحاد الاوروبي لأسباب عديدة ذكرتم بعضها، منها اسباب جغرافية، واسباب تاريخية، واسباب جيوستراتيجية وجيو سياسية. الشرق الاوسط وحوض المتوسط والعالم العربي كلها جزء من محيط وبيئة ومجال الاتحاد الاوروبي الحيوي، نحن لسنا طرفاً ثانوياً مستبعداً أو مقصياً عن هذه المنطقة ومصالحها وما يجري فيها. الاتحاد الاوروبي جزء من هذه المنطقة ويجب عليه ان يشارك مع الاخرين ليخلق فضاء الرفاهية والرخاء والازدهار والاستقرار معاً. عندما اتجول في الشرق الاوسط والعالم العربي اتلقى هذا النقد البناء استلمه واخزنه بداخلي وابذل اقصى ما في وسعي لتقدم عملية السلام في نطاق الشرعية الدولية واحترام المبادىء العامة والحلول السلمية لهذا النزاع. شكراً.

امنون كابليوك:

لدي سؤالين واحد صغير والآخر اكبر واكثر تعقيداً. قلتم ان حل المشكلة الفلسطينية هي قضية اسرائيلية ـ فلسطينية في المقام الاول، واضفتم انها كذلك قضية تخص وتهم الاردن

بالطبع. صحيح ان الاردنيين كانوا هم من مارس السيادة لعدة سنوات ومن ثم ويحكم الواقع وتطور الامور في سنوات الثمانينات تخلى الاردنيون عن ادارة الضفة الغربية وتخلوا عن دورهم فيها. لست ضد الاردن، ولكن اذا ذكرتم الاردن فلماذا لا يكون نفس الشيء بالنسبة للعربية السعودية، لا سيما وهي مهد الاسلام. اعتقد انه يجب ان نكون واضحين انها قضية الاسرائيليين والفلسطينيين فقط وعلى العالم كله وخاصة الجيران ان يساعدوا، ولكن ذكر الاردن بهذه الصورة المتميزة يجب ان يكون وراء ذلك اسباب تدعوك لذلك فما هي هذه الاسباب؟

السؤال الآخر الاكثر تعقيداً هو. ان تحليلك للوضع ممتع وممتاز لكن حتى بعد جوابك الاخير على الاستفسارات والتساؤلات ما زلت لحد الآن اشعر بالخيبة. انظر لما يحدث في الحقيقة يفعل الاميركيون ما يريدون، لست في مجال يسمح بمقارنة بقية الازمات العالمية، حيث تستخدم الاسلحة والقوة العسكرية، ولكن فيما يتعلق بالخروقات والانتهاكات في الارض المقدسة، نرى اوروبا المعنية بالأمر مباشرة، خجولة مترددة، وعدتم بأن ذلك سيتغير لكننا ننتظر ذلك منذ سنوات طويلة. شكراً.

السيد موراتينوس:

لدي تقدير كبير للاردن ولبقية الدول العربية حيث ابدوا تجاهي وتجاه المجموعة الاوروبية احتراماً وتقديراً فائقاً واذا كنت قد ذكرت الاردن إلى جانب الاسرائيليين والفلسطينيين في اطار الحلول المستقبلية والجانب أو البعد الديني لقضية القدس فذلك لوجود التزام ومشاركة تاريخية وسياسية من جانب الاردن، وانت مصيب عندما ذكرت العربية السعودية التي هي أيضاً معنية بالقدس من الناحية الدينية بصفتها مهد الدين الاسلامي، ولكن يجب ذكر المغرب باعتبار الملك الحسن رئيس للجنة القدس، ولكن للاردن دور هام ورئيسي لا يمكن اقصاؤه أو تجاهله. تناقشت مع المسؤولين السعوديين حول موضوع مستقبل القدس، ولا يمكننا تجاهل الرأي السعودي في هذا الصدد أيضاً. اما فيما يتعلق بخيبة املك من الاتحاد الاوروبي ربما هي أيضاً خيبة املي أنا أيضاً حيال الدور الاوروبي ربما تكون تابعت عملية السلام منذ سنوات ويجب ان نكون منصفين. اذ أحياناً ننسى المنظور والتطور التاريخي عندما نقترب من حيثيات عملية السلام ومشاكلها، وننسى ما نجحنا في تحقيقه وانجازه، هذا يعتمد على كيف ننظر للتاريخ وللاحداث. أنا اعتقد انه منذ مؤتمر السلام في مدريد، والذي جاء باتجاه التطور الايجابي لصنع السلام بين الدول العربية واسرائيل. لكن السلام لم يبرم بعد. ولكن حتى في المسار السوري حصلت تطورات مهمة جداً ابان الجولات السابقة للمفاوضات الثنائية. وفي المسار الفلسطيني قد تكون النتيجة غير مرضية أو غير كافية، اقر لكم بذلك ولكن بفضل ما حصل من تطورات يوجد اليوم شرعية سياسية فلسطينية في الاراضي الفلسطينية، وهناك رئيس

انتخب ديموقراطياً وكان الاتحاد الاوروبي قد ساهم مادياً وتقنياً في تنظيم وتمويل تلك الانتخابات، وبدون الاوروبيين ما كان يمكن ان يُعقد مجلس تشريعي فلسطيني. وما كان يمكن تعزيز شرعية الرئيس ياسر عرفات ليواصل مفاوضاته الهامة لولا الدور الاوروبي، فالدور الاوروبي مهم كما نرى. هناك جهود جبارة في بناء المؤسسات الفلسطينية. لو زرتم غزة أو الضفة الغربية لرأيتم العديد من المؤسسات والهيئات والادارات التابعة للسلطة الفلسطينية تقوم بعمل رائع وممتاز. سبق لي ان عرفت غزة وهي تحت الاحتلال وزرت غزة عند وصول عرفات إليها في تموز/ يوليو عام ١٩٩٤ وزرتها بعد وصول البوليس الفلسطيني وحمايته لها ولأمنها، شهدت وعاينت عن قرب كل تلك التطورات. بالطبع هذا غير كافٍ، يجب استعادة طموحات ومطالب الشعب الفلسطيني وتحقيقها. لكن ان نقول انه لم يحدث شيء من جانب الاوروبيين ليس منصفاً وهو تجاهل للواقع. الامر اكثر تعقيداً حينما نطالب الاتحاد الاوروبي بدور اكبر واكثر فعالية وتأثيراً هذا صحيح. نسعى دائماً إلى القاء اللائمة على السياسيين والحكومات والوزراء ورؤساء الدول، هناك مجتمع اوروبي يجب ان يستنهض ويحشد، المجتمع اليوم يهتز وينفعل عندما يقع حدث هام ولدينا برلمان اوروبي يتابع الاحداث وتطورات عملية السلام. أنا نفسي كلفت وسؤلت من قبل البرلمان الاوروبي عن مهمتي. صحيح ان علينا ان نفعل اكثر وافضل مما نفعله اليوم، لكني لا اشعر بالخجل مما قام ويقوم به الاتحاد الاوروبي بهذا الصدد لست راضياً لأن بالامكان ان نكون افضل من ذلك.

رئيس الجلسة عدنان عمران:

اشكر السيد موراتينوس على المداخلة القيمة وعلى المناقشة الهامة والحارة ولا يتسع الوقت لتلخيص هذه الجزئية من هذه الجلسة ولكن ربما لا اخطيء اذا قلت ان الاهتمام تركز على نقطتين: الاولى الاعراب عن التقدير لموقف الاتحاد الاوروبي لدعمه لقرارات الشرعية الدولية والنقطة الثانية تتعلق بالامل في ان يزداد هذا الموقف قوّة وفاعلية وتأثيرا وهذا ما نرجوه.

احد الحضور:

كان في هذه الجلسة الثرية نوعان من الافكار: الاولى طرحت من جانب اللوبي اليهودي، أو كيف لا يمكن لهذا اللوبي ان يؤثر على نتائج الانتخابات الاميركية أو على اتخاذ أو صنع القرار الاميركي، وأنا اخالف هذا الرأي واقول ان اللوبي الصهيوني يؤثر كثيراً ولو لم نكن واثقين من تأثيره لما دعينا نحن العرب إلى تشكيل لوبي عربي موازٍ داخل الولايات المتحدة الاميركية واعتقد ان الجامعة العربية شهدت عدة اجتماعات متواصلة مع جيمس زغبي وغيره من العرب الاميركيين، لتفعيل اللوبي العربي داخل الولايات المتحدة الاميركية للحد من تأثير اللوبي اليهودي. النقطة الثانية التي ذكرها الدكتور قيس العزاوي، انه لاحظ على المتحدثين ان هناك نوعاً من التناغم بين الاصوات الصادرة من اوروبا انهم مقتنعون بقرار ١٨١ أو اعادة

الحياة لهذا القرار. لقد سبق لنا ان رفضنا قرار التقسيم هذا قبل نصف قرن واليوم في سنة ١٩٩٩ مع اقترابنا لوضع لمسات للقدس العربية، لنعيد الحياة لهذا القرار القديم، نريد اليوم ان نقول ان القدس (ليس الشرقية ولا الغربية)، عاصمة للدولة الفلسطينية، فالقدس واحدة لا شرق فيها ولا غرب، الاسرائيليون هم الذين اخترعوا ما يتردد اليوم على الالسن بـ (القدس الشرقية) و(القدس الغربية). واشاعوا ان القدس الغربية هي قدسهم على اية حال، ولا يريدون التفاوض حول (القدس الشرقية) لأنهم يعتبرونها أيضاً لهم. نحن لا نعرف الا قدساً واحدة وهي عاصمة فلسطين، وهم متعنتون ويقولون انهم لا يعرفون الا قدساً واحدة هي عاصمة اسرائيل الأبدية الموحدة. نقبل بجميع الافكار المطروحة في هذا المؤتمر لأننا نبحث في مستقبل القدس. ولا نفرض رأياً على احد لكننا اصحاب قضية، ونحن المتضررون. فأرجو ان تأتي التوصيات شاملة للتأكيد على ان القدس عربية احتلت في ٥ حزيران/ يونيو سنة ١٩٦٧ وتنطبق عليها قرارات الشرعية الدولية. وشكراً.

رئيس الجلسة:

اين السؤال؟ الباحثة لم تقل ابدا ان القدس يمكن ان لا تكون عربية، وقد تحدثت عن حالة الضغوط الموجودة في اميركا وعدم التوازن بين ضغط صهيوني لا يرحم وضغط عربي خجول متخاذل ليس بالمستوى المطلوب. لذلك ليس هناك سؤال حتى لا يقع احراج في هذا الاتجاه.

البروفيسور ميزفنسكي:

اطرح ثلاثة اسئلة مختصرة: ذكرت ان لليهود لوبي في الولايات المتحدة الاميركية، واذا لم تقولي ذلك فليعمل اليهود الاميركيون من اجل السلام الفلسطيني ـ الاسرائيلي؟ كم عدد المنظمات اليهودية الاميركية التي تعمل لتشكيل قوة ضغط في اميركا؟ اعتقد ان عددها ٢٧ منظمة معترف بها في الولايات المتحدة الاميركية، وكلها ممثلة في المؤتمر اليهودي الاميركي. السؤال الثالث: قلت ان اليهود يريدون ان يكون عندهم ما يسموه يهودا وتضم القدس، على حد علمي هناك ٧٥٪ من اليهود الاميركيين يؤيدون هذه الفكرة بحجة المتطلبات الامنية. كم عدد اليهود الذين يعتبرون القدس هي يهودا وعلى حد علمي ان الغالبية الساحقة من اليهود والاسرائيليين يعتبرون القدس مدينة موحدة وعاصمة ابدية لاسرائيل ليس بالضرورة لأسباب دينية كما اود ان اقترح عليك قراءة كتاب جديد بالانجليزية حول السياسة المتبعة بشأن القدس، لمايكل دنبر احمله معي هنا وفيه العديد من الصفحات المكرسة يقدم فيها تحليلاً ممتازاً ورائع حول سياسة الولايات المتحدة الاميركية تجاه القدس وانصح بقراءة هذا الكتاب.

احد الحضور:

عندي بعض الملاحظات فيما يتعلق بكلمة المندوب الاوروبي وفيما يتعلق بالكلمات التي

ألقيت الان. مع كامل شكرنا للضيوف الاجانب لكننا نشعر من خلال مداخلاتهم وكأنهم يوجهون خطاباتهم لجماهير عربية ولشعب عربي ساذج أو انه بسيط ولا يفهم في السياسة ولا في القانون. لماذا ابدي مثل هذه الملاحظة؟ بالنسبة لكلمة المندوب الاوروبي السيد موراتينوس يقول ان القدس غامضة لا في حدودها ولا في طبيعتها ولا في خرائطها، بينما الجميع يعلم ان القدس قضية واضحة جداً، منذ ان صدر قرار التقسيم وحدد بوضوح معالم وحدود الدولة الفلسطينية وحدود الدولة الاسرائيلية ووضع خرائط واضحة ودقيقة للقدس ولحدود القدس ولكل المعالم الدينية. نفس الملاحظ لدي فيما يتعلق بالسيادة الدينية والسيادة السياسية التي اعترض عليها مشاركون آخرون وتلازم السيادتين ودخل في تناقض مع نفسه على ما اعتقد عندما قال ان القدس مفتوحة لكل الديانات فكيف يمكن ان يكون هناك تلازم بين السيادة الدينية وسيادة يهودية ـ اسرائيلية وفي نفس الوقت تكون القدس مفتوحة لكل الديانات؟ الباحثة الاميركية السيدة ميللر قدمت عرضاً يثير الاستغراب لأنني شعرت وكأنها تريد ان تقدم لنا صورة وردية وبريئة جداً للولايات المتحدة الاميركية. تبين لنا ان الولايات المتحدة الاميركية هي تلك الدولة التي شعبها طيب وبسيط لا يعرف بالسياسة كثيراً ومغلوب على امره وان اللوبي الصهيوني هو الذي يتحكم في كل شيء. اعتقد ان الولايات المتحدة الاميركية لها استراتيجية ثابتة وواضحة تجاه منطقة الشرق الاوسط منذ سنوات. والذي يعود إلى الكتابات الاميركية والتقارير التي تصدر عن مراكز البحوث والدراسات في الولايات المتحدة الاميركية يتبين له ان هناك مصالح ثابتة واستراتيجية ثابتة. الدفاع عن وجود اسرائيل وامن اسرائيل ثابت من ثوابت الاستراتيجية الاميركية، الهيمنة على النفط ثابت من ثوابت الاستراتيجية الاميركية، رفض تحقيق الوحدة العربية ثابت من ثوابت الاستراتيجية الاميركية، بل اننا هنا في المنطقة العربية عندما نعتمد في تحليل منطقة الشرق الاوسط نعتمد اعتماداً كلياً على ما يكتب في مراكز البحوث والدراسات الموجودة في الولايات المتحدة الاميركية وفي اوروبا. فكيف تريدين ان تقنعينا ان الشعب الاميركي لا يعرف كثيراً عن المنطقة وعن الاسلام والمسلمين، وأنا اعتقد ان الولايات المتحدة الاميركية عندما تمارس سياسة ما فإنها تمارسها عن قناعة وهناك موقف واضح ومصالح اميركية في المنطقة وهي تدافع عن هذه المصالح. أنا ضد مقولة ان هناك «لوبي صهيوني» في اميركا يتحكم، فهذا تبسيط للأمور القول ان اعظم دولة في العالم يتحكم فيها لوبي صهيوني. الاصح القول ان هناك التقاء مصالح اميركية ـ صهيونية في المنطقة. والمصالح المشتركة هي التي تجعل للوبي الصهيوني تأثيراً ونفوذاً. نقطة اخيرة تتعلق بالشرعية الدولية. اطرح التساؤل التالي: هل ان الولايات المتحدة الاميركية واوروبا تجاوزا قرارات الشرعية الدولية كمرجعية؟ هل الشرعية الدولية متجاوزة من قبل هاتين الكتلتين؟ لأن الذي نفهمه من خلال الكلمات والمداخلات ان هناك غياباً ذكر السيد قسطنطين ضرورة الالتزامات

قرارات الشرعية الدولية ولكن فيما يتعلق بالمتداخلين الآخرين لم يتحدثوا عن قرارات الشرعية الدولية. اذا تم تجاوز قرارات الشرعية فلم لا يتم تجاوز جميع القرارات المتعلقة بالصراع العربي - الاسرائيلي؟ بما في ذلك قرار ١٨١ الذي اعطى الشرعية للكيان الصهيوني؟ اذا لا يمكن الاعتراف بجزء من تلك القرارات والتي تمنح شرعية قانونية دولية للكيان الصهيوني ولا نعترف بالجزء الذي يطالب بارجاع الحقوق الشرعية العربية والفلسطينية والتي تعتبر ان القدس والضفة الغربية وغزة والجولان مناطق واراض عربية محتلة. بالنسبة لروسيا فهي بالتأكيد اضعف مما كانت عليه سابقاً في عهد الاتحاد السوفياتي. ولكن هناك ورقة يمكن لروسيا الاتحادية ان تلعبها لتقدم من خلالها خدمة للقدس والقضية العربية وهي موقعها كعضو دائم في مجلس الأمن فلم لا توظف هذا الحضور من اجل دعم المطالب العربية في حدود الشرعية الدولية وليس خارج اطارها.

د. عدنان عمران:

اود قبل ان نواصل ان اوضح نقطة تتعلق بالسيد موراتينوس بغيابه حتى لا يبقى التساؤل مطروحاً بلا اجابة. الذي فهمته من السيد موراتينوس هو عدم وجود تفاهم واتفاق على حدود القدس اما القدس وحدودها فمعروفة وهي الاراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ معروفة دولياً والخط الحدودي موجود ومثبت على خرائط وفي كل كتب التاريخ والجغرافيا والسياسة وغير ذلك. لكن ليس هنالك اتفاق. فالجانب الاسرائيلي يكابر كعادته لا يعترف بالوثائق الدولية في هذا الصدد هذا ما قصده وتكلم بشكل دبلوماسي ومن ناحية قانونية ولذلك جاءت عبارته على النحو الذي سمعناه.

ان السيدة ميللر لم تتناول الموقف الاميركي الرسمي أو موقف الحكومة الاميركية بل ركزت على واقع الشعب الاميركي وهل يدرك الشعب الاميركي ابعاد المنطقة أم لا ؟ أنا من تجربتي وقد عشت في الولايات المتحدة الاميركية فترة من الزمن فإن الشعب الاميركي هو الشعب رقم واحد في العالم بعدم معرفته بما يجري في العالم وهو الاول في العالم الذي تشغله الاحداث الاميركية والواقع الاميركي وأنا ذهلت بعد تجولي في مناطق كثيرة والتقائي بعوائل كبيرة وعظيمة، واكتشفت انها لا تعرف شيئاً عمّا يجري ابعد من الامور الخاصة بهم. فالحياة الاميركية لها غنى خاص ولها انشغالات خاصة مختلفة تماماً لها معجم خاص. هناك فئات معينة المعنية بأحداث دولية معينة وهي اللوبيات واللوبي اما ان يكون صهيونيا أو يونانياً أو غير ذلك هو المهتم بقضايا معينة أو بملفات معينة. الشعب الاميركي على جانب كبير من الطيبة والبساطة لأنه لا يعرف تعقيدات وخبايا هذه الأمور هو شعب ذكي بالتأكيد لكنه شعب طيب وعلّته انه غير مهتم ويجهل ما يجري في انحاء مختلفة في هذا العالم. وعندما تتاح لك الفرصة وتلتقي بأولئك المحررين من القيود والتبعية فإنك تخرج بعد حديثك معهم على وافق مع ٩٠٪

منهم. يؤيدون الحقوق العادلة وميثاق الامم المتحدة والشرعية الدولية والمبادىء التي نتحدث عنها. هذا هو الشعب الاميركي. عندما يتعلق الامر بالحكومة الاميركية المؤلفة من السلطة التنفيذية أو الادارة الاميركية، والكونغرس. فكل من له علاقة بالانتخابات ومشاكلها وظروفها وطرقها والتي تعتمد على ما يجمع من اموال وتبرعات من هذه الشركة أو تلك ومن هذه الفئات أو تلك نجد ان المال يتحكم بالسياسة الاميركية المال يصنع رجل الكونغرس ويصنع الرئيس الاميركي وغير ذلك. وهنا يأتي دور اللوبي القادر على استخدام المال واحياناً يستخدم اللائحة السوداء بعد امتلاكه للملفات اللازمة، هذا في موازاة لوبي عربي ضعيف متخاذل غير متفق وغير موحد وغير واعٍ بدرجة كافية وذو عاطفة طيبة لكن العواطف الطيبة وحدها لا تكفي. اعتذر لمثل هذا الاختزال من خلال هذه المقارنة العاجلة.

غانم عبد القادر من المنتدى الاميركي ـ المغربي:

لم يوفق احد منكم في تقديم الصورة الصحيحة عن الشعب الاميركي لا السيد المناقش ولا السيد رئيس الجلسة، ينبغي ان نعرف أولاً طبيعة النظام الداخلي وكيف يعمل هل هو حقاً انتخاب ومال وتنظيم؟ السيد مخيبر قال ان ٥٠٪ من اليهود الاميركيين نشط ومنظم اما الاميركيون من اصل عربي فإن نسبة ١٪ منهم يكون منظّماً ونشطاً قد اكون مبالغا في قولي وهم مشغولون بالنزاعات الجارية بينهم. العرب لا يفعلون ما ينبغي وفي المكان المناسب كواشنطن على عكس الاسرائيليين الذين يذهبون إلى واشنطن ويؤثرون من هناك على صانعي القرار. لا يوجد احد يمثل السلطة الفلسطينية في الدوائر الاميركية الفاعلة والمؤثرة كما اخبرت قبل قليل السيد فيصل الحسيني.

د. عدنان عمران:

طبعاً هذا لا يعفي الادارة الاميركية من المسؤولية الاخلاقية والمعنوية والسياسية حديثنا عن واقع المجتمع لا يعني سياسة الحكومة الاميركية مبررة فبرغم الضغوط هنالك؛ مسؤولية ادبية وسياسية وقانونية.

احد الحضور:

هناك ملاحظة واحدة يتبعها سؤال. عندما تحدثت السيدة ميللر عن الجالية اليهودية في الولايات المتحدة الاميركية وكما فهمت منها ان لتلك الجالية تأثير محدود على السياسة الاميركية وقالت ان الجالية العربية غير فعالة بالمرة لأنها لا تعمل. وأنا اتفق معها فيما يتعلق بالجالية العربية ولكن ما رأي السيدة ميللر في ما ذهب إليه السيد بول فيندلي في كتابه «» والذي قال ان الجالية اليهودية خاصة المؤدلجين والسياسيين منهم وبالتحديد الصهاينة استطاعوا ان يسيطروا على الحكومة الاميركية بحيث ان هناك مليارات تذهب سنوياً من اميركا إلى اسرائيل ولا يجرؤ احد في الولايات المتحدة الاميركية بأن يسأل ما اذا كان هذا لصالح الشعب

الاميركي والمواطن الاميركي والفلاح الاميركي ام لا ؟ وعندما تجرأ امثال تشارلز بيرسي وبول فندلي وهما من كبار اعضاء الكونغرس فقدا مقعديهما في الكونغرس.

د. عدنان عمران:

شكراً على هذه الملاحظة القيمة التي ستسجل للاجابة وأنا اضيف إليها انه في عام ١٩٦٣ - ١٩٦٤ اثيرت فضيحة في هذا المجال وهي عن طرق الغش والاحتيال في تحويل الاموال الاميركية إلى اسرائيل. وشكلت لجنة برئاسة السيناتور فول برايت آنذاك لدراسة القضية - الفضيحة وكانت الشكوى أو التهمة ان هناك شركات صهيونية تقدم تبرعات سخية جداً لاسرائيل ولجهات معينة في اسرائيل، أحياناً للحكومة واحيانا لهيئات انسانية، مثل ارسال ٥٠ مليون دولار لمشروع ما مع اتفاق سري بين الجهة المتبرعة والجهة المتلقية بأن يحول جزء هام من هذا المبلغ واحياناً نصفه إلى حساب سري في سويسرا. كيف يتم هذا الشيء؟ ان المبلغ المقدم من قبل اية شركة كتبرع لاسرائيل معفى من الضريبة. فعندما تقدم مئة مليون ففي الواقع كأنك تقدم ٢٠ أو ٣٠ مليون لأن الضريبة تصل أحياناً لحدود ٧٠٪. وعندما يعود من هذا المبلغ ٥٠ مليون خالية من الضرائب تكون الشركة قد حصلت على ارباح وفيرة بهذه الطريقة من خلال التهرب من دفع الضرائب وبنفس الوقت تقديم التبرعات لدولة اسرائيل من خلال عملية غش وتحايل على القانون خدع بها المواطن الاميركي وحرم من حقوقه المادية. هناك وثيقة صدرت عن ذلك عندما كان السيناتور فولبرايت رئيساً للجنة يختم بها التقرير الذي قدمه للكونغرس بالقول لا يعلم إلاّ الله كما ذهب من اموال الشعب الاميركي ودافع الضريبة الاميركي بهذه الطريقة لصالح اسرائيل. وقد تم دفن واخفاء هذا التقرير المدين في خزانات ارشيف الكونغرس الاميركي ولم يعبأ به احد ولم يسمع به احد بعد ذلك. هذا مثال بسيط على موضوع هام ارجو ان نعيره اهتماماً.

احد الحضور:

شكراً سيد الرئيس ان مطارحته في بداية الجلسة اختزل كل ما يدور في انفسنا عندما سألت عن سبب عدم تعاطي الدول مع قرارات الشرعية الدولية. ارجو من السيدة ميلر ان تأخذ حديثي بحسن نية كأحد ابناء الشعب العربي وارفع صوتي لكي تسمعه بصفتها مواطنة اميركية، لا شك ان هناك تقصيراً من جانب الجالية العربية في اميركا. وكلنا نعلم ذلك. ولكن لا يشكل ذلك سبباً رئيسياً لما نحن عليه الآن. ليس انتكاس مشاريع الوحدة العربية هو الذي كان السبب وراء انخفاض صوتها. نحن نعتبر الوحدة العربية قائمة والدليل ان ابن الشرق عندما يأتي إلى المغرب يعتبر حاله ابناً لهذا البلد اذ نحن كشعب وليس كحكومات نعتبر الوحدة قائمة وموجودة اما ما يتعلق بالوحدة السياسية من اعلى فهذا موضوع آخر. النقطة الثانية تخص موضوع زيارة الرئيس الاميركي بيل كلينتون إلى غزة. فنحن لا نعتبر ذلك امراً كبيراً وعظيماً

واعترافاً بشرعية القضية الفلسطينية وبحقوق الشعب العربي الفلسطيني ونقطة تحول في مسار واتجاه السياسة الاميركية. هناك حقوق كثيرة ما زالت مغبونة وتحتاج لأبحاث ونقاشات. فزيارة الرئيس كليتتون لغزة كان لها هدف آخر فكما ذكرت السيدة ميلر ان الزيارة تمت بطلب من نيتانياهو نفسه. فبقينا مظلومين ونتائج الزيارة ظلت هزيلة ولا يمكن تخيلها فهي اقرب للمهزلة. يغادر كليتتون غزة وبعد ساعات يبدأ بمهاجمة الشعب العراقي فأي عربي يقبل ذلك الضرب لم يكن للنظام العراقي بل كان موجهاً للمجتمع العراقي وللبنى التحتية وللعراق كأرض وكبلد وكشعب. ولو كانوا يريدون حقاً لكانوا ابادوا النظام منذ زمن بعيد. استمعنا للسيدة ميللر التي اعطتنا صورة وردية ونحن نأمل ان يكون المستقبل كما ذكرتي أو كما تأملين ان يكون هناك موقف بمعيار واحد لدى الولايات المتحدة الاميركية. وان تنظر إلى قضايانا العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية على انها قضية حق وقضية شعب مظلوم وقضية دولة لا يمكن لنا نحن كعرب وفلسطينيين ان نتنازل عنها مهما طال الزمن. وعلينا ان لا نستسلم.

وان لا نسلم بالامر الواقع.

السيد جانيت هيس:

سأفعل مثل الاميركيين الذين يهتمون بمشاكل اميركا وأنا سأركز على ما يهم الاوروبيين. وبما اني اعمل منذ سنوات في مجال العلاقات العربية ـ الاوروبية اريد أو اوضح لماذا لم تهتم اوروبا بما فيه الكفاية بمشكلة القدس. اريد ان اذكركم ان اوروبا شلّت لسنوات طويلة، نظراً لشعورها بالذنب لما حصل فوق اراضيها ابان الحكم النازي فليست المانيا وحدها هي المسؤولة بل اوروبا كلها لما حدث لليهود والغجر وللشيوعيين وللشاذين جنسياً اثناء فترة الحكم النازي. اذن كان هناك سبب لهذا الشعور بالذنب في وقت ما. المشكلة هي ان الحركة الصهيونية العالمية استغلت وسخّرت هذا الشعور بالذنب وما زالت مستمرة في هذا الاستغلال. ومهما ناضلنا في اوروبا من اجل اوروبا متضامنة مع الشعب الفلسطيني، فإننا معرضون دائماً لتهمة معاداة السامية في حين ليس لدينا أي عداء للسامية لأننا احترمنا اليهود بصفتهم يهوداً لكننا فضحنا ونددنا وادنا الصهيونية باعتبارها ايديولوجية استعمارية. لذا اريد أو اعبر لأصدقائنا العرب الحاضرين هنا ان هذا المؤتمر مهم جداً لكنني اود ان ننظم مؤتمراً مماثلاً في اوروبا، لأننا في اوروبا بحاجة لمثل هذه المؤتمرات، لنطلع ونعرف اموراً خافية عنّا. والسؤال هو متى ستضعون ايديكم بايدينا لتنظيم مثل هذه المؤتمرات في اوروبا؟.

د. عدنان عمران:

نحن فعلاً بحاجة إلى المزيد من اللقاءات والتعرف على على نمط التفكير لدى الاوروبيين لكن اسمحوا لي ان اعلق على نقطة كثيراً ما ترد في ادبيات الساسة الاوروبيين. يقولون دائماً «لدينا عقدة تأنيب الضمير» عندما يتحدثون عن زرع اسرائيل. أنا لا افهم الضمير وكأنه طابق

مؤلـف من شقتين شقة تبكي بمن مات منذ مدة وتنتحب عليه ولكي تداوي هذا الجرح تقوم بارتكاب جريمة في مكان آخر لأن الضمير في المكان الآخر مستريح لا يتعرض للتأنيب. وهنا اذكر بالجملة الشهيرة للمؤرخ البريطاني الكبير ارنولد توينبي على هذه النقطة بالذات قال: لا يـمكن ان تعالج جريـمة بارتكاب جريـمة اخرى. اذن ينبغي ان ننتهي من هذه الحجة «حجة تأنيب الضمير» من يؤنبه ضميره على جريـمة ارتكبت عليه ان يتزود بتوبة تـمنعه من ان يرتكب جريـمة في مكان آخر. ومن يتعرض لمأساة الاضطهاد والظلم يجب ان تتكون لديه المناعة في ان يكون ظالماً أو قاتلاً ومحطماً ومدمراً للقيم الانسانية واعني بذلك القادة الاسرائيليين في فلسطين المحتلة. اذا اردنا ان نعالج قضايا دولية فلا مناص من ان نرفع راية الاخلاق والمثل والقيم. ودون ذلك فالعالم كله غابة وشريعتها شريعة الغاب. لأن من اسباب ضعفنا نحن العرب أحياناً وترددنا أحياناً اخرى اننا رومانسيون نعتقد ان الظلم الذي يقع علينا يهز الضمير الاوروبي. ويهز الضمير الاميركي ثم نكتشف بعد فترة وجيزة بأننا حالمون. لكل العرب في كل دولة قاسم مشترك اعظم هو انهم يحبون التعاون مع شعوب العالم الاخرى ويكنون لها كل احترام. ليس اوروبا فقط بل الولايات المتحدة الاميركية شعباً ويتألم كثيراً عندما يجد انه بالرغم من سعيه للصداقة يجد انه هذه الأخيرة منطوية على طعنات وغدر وغير ذلك.

الشعور الانساني لا يتجزأ، وفاقد الشيء لا يعطيه.

السيدة عروة:

لي رد قصير على المقولة التي ذكرتها السيدة ميللر، وهي انه ليس لليهود سوى مكان واحد، وهو القدس، يمكننا ان نقول نفس الشيء بالنسبة للمسيحيين وهو ان لهم مكان واحد وهو مكان ميلاد المسيح وقيامة المسيح، هل معنى هذا ان على جميع المسيحيين في العالم ان يذهبوا إلى هذا المكان وان يسكنوا فيه؟ هناك مليار مسلم يمكنهم ان يقولوا ان لهم مكان واحد فقط، هل يعني هذا ان بوسع المسلمين قاطبة ان يذهبوا إليه ويسكنوا فيه؟ العقيدة تختلف عن الكيان السياسي. من حق أي انسان ان يمارس عقيدته في هذا المكان ولكن لا ان يسكن فيه يمكن لليهود ان يحجوا إلى هذا المكان وان يتعبدوا فيه ويعودوا إلى اماكن اقامتهم الاصلية، كما يحق للمسيحيين أيضاً العبادة في هذه الاماكن ونفس الشيء بالنسبة للمسلمين.

احد الحضور:

سؤالي يتعلق باللوبي العربي أنا على علاقة مع الكثير من اعضاء هذا اللوبي وعلى رأسهم الصديق السيناتور جيمس ابو رزق، المشكلة ان هناك شيئين لهم اهمية في اميركا. وهما التصويت ـ الانتخابات ـ والمال، اذا لم تمتلكوا الاثنين لا يمكن ان تشكلوا جماعة ضغط، ومن الخطأ الحديث عن شيء آخر اللوبي اليهودي يمتلك العنصرين، المال والصوت الانتخابي وبإمكان اللوبي العربي ان يمتلك الاثنين كذلك.

د. عدنان عمران:

الآن نتيح المجال للمداخلين ليقدموا ردودهم على ما طرح عليهم من اسئلة واستفسارات.

السيدة ميللر لديك ثلاث دقائق واذا احتجت إلى دقيقة رابعة فنحن كرماء وسمنحها لك.

السيد تمار ميللر:

اولاً اود ان اوضح انني سمعت-اشياء سيئة وضعت على لساني على أساس انني قلت ذلك وأنا في الحقيقة لم اقل ذلك. لكنى سعيدة لأن هذا يعني ان كلامي ترك صدى وتم الاستماع إليه وان تشخيصي صحيح وعلينا ان نتكلم ونتحاور ونتناقش، اسمحوا لي أن اوضح بعض الاشياء. أولاً انني لم اقل ان اللوبي اليهودي أو منظمة الجالية اليهودية الاميركية محدودة في تأثيرها بل على العكس قلت انها قوية بما فيه الكفاية والذي لم اقله أيضاً ان اللوبي العربي ضعيف، قدمت لكم مثالاً يوضح سبب كون الصوت العربي ربما ليس قوياً كما ينبغي في الولايات المتحدة الاميركية كما هو حال صوت اللوبي الاميركي اليهودي. لم اتساءل عن هل هناك لوبي عربي أو لوبي يهودي، ما ذكرته هو انه بسبب وجود اللوبيات في الولايات المتحدة الاميركية التي تحاول السيطرة وتمارس الضغوط، تقوم الادارة الاميركية وخاصة شعبة شؤون الشرق الاوسط وشمال افريقيا برسم سياستها الخارجية بالتعان مع اليهود والعرب في الولايات المتحدة الاميركية لإيجاد شيء مختلف معاً. أنا لم اقل كل واحد يعمل على انفراد بل قلت لنأتي معاً. احد الامثلة التي نستشهد بها هو التعاون الجيد الذي تم بشأن مسألة لبنان واحتلال الجنوب اللبناني. حيث يحاول اليهود الاميركيون والاميركيون من اصل لبناني للضغط على الحكومة الاميركية لتولي اهتماماً لموضوع التواجد الاسرائيلي في جنوب لبنان، بدون احداث مشكلة حقيقية مع سوريا. هذا ما عنيته بالتفاعل والتحاور بين مجموعات الضغط. النقطة الثانية التي اود التعليق عليها هي انني لم اقدم صورة وردية كما سمعت من الانتقادات الموجهة لي. اشرت إلى وجود ١٧٥ مقترح تقني للخروج من المأزق، لا نزال نواجه مشاكل في القدس، ونواجه مشاكل الضغط والشعور بالاحباط والمغاناة والنزاعات المختلفة واللاجئين وغيرها من الاشياء الفظيعة لذا لم ارسم صورة وردية بل على العكس اعتقد ان ما حدث ويحدث انما هو كارثة انسانية لو تأملون مثلي ان يتم تنظيم قواكم للتأثير على السياسة الاميركية وتعديلها وبعضنا يأمل ان يلمس المردود ويرى حلاً عملياً لمشكلة القدس وهذا ما يجب ان نفعله معاً. السيد هيس والسيد ميزفنسكي فهما قولي عندما ذكرت انني اود اذا كان ذلك ممكناً بالنسبة للعرب الامزكيين أو العرب في أي مكان، ان يشرحوا لليهود الاميركيين ان مكة والمدينة ليست بديلاً عن القدس ما قلته بالضبط ان الاميركيين اليهود والاميركيين في كل مكان في العالم يشعرون ببعض الأسى ان لا يوجد مكان آخر في الارض يقبلهم كما هم عدا القدس، وأنا لم اقل ان هذا صحيح، بل كل ما فعلته هو انني وصفت الوضع ونقلت وجهة

نظر اليهود وما يشعرون به نقلت واقع يخص شعب، اذا اردتم ان تسمعوا ذلك فهذا ممكن واذا استمعتم لشيء أنا لم اقله لكنكم فهمتم مني ذلك فهذا من حقكم. ما قلته بالضبط ان هناك مكاناً واحداً في الارض يتمنى اليهود ان يمتلكوه وهو القدس. لكنهم لا يستطيعون ذلك. وما قلته لك ياسيد ميزفنسكي هو ان مكة ليست القدس وان بالامكان مناقشة اليهود الاميركيين بهذا الشأن وهم مستعدون للاستماع للافكار الناقدة. هناك شخصيات رفيعة اصدقاء وزملاء لي في كمبردج وهارفارد وبوسطن لم يسألو أو يطلعوا على ورقتي ولم يسألني احد اذا كنت سأقدم ورقة سياسية، بل تساءلوا كيف سيقبلني العرب كإمرأة يهودية اميركية، طرحوا علي اسئلة شخصية وانسانية لم يطلبوا مني معرفة وجهة نظري بموضع السيادة في القدس فهذه مواضيع قابلة للنقاش وتوجد في اوراق وكتابات متوفرة في كل مكان. يمكننا ان نتحاور ونتبادل الآراء والمقترحات والحلول، يمكننا معاً ان نتوصل إلى حل يرضي الجميع إلى تسوية عادلة ومقبولة من قبل الجميع وطريقة للعيش معاً داخل القدس وجعلها مدينة واحدة متعددة القوميات فيها عاصمتين فيها سفارة اميركية توجد لها فرعين في العاصمتين، احدكم سألني ما هو رأيي أو هل اعتقد حقاً ان القدس يجب ان تكون مدينة ذات سيادة واحدة أم سيادتان لا اريد ان اقع في فخ الكلمات والتعابير والصيغ وهذا السؤال هو بمثابة مصيدة أو فخ، كل واحد منّا له رأي وحلول ومقترحات وهذا المؤتمر هو احدى الجهات التي يمكن ان تقدم حلولاً ومقترحات وتوصيات، احب ان احاور واناقش، شكراً.

د. عدنان عمران:

اعتقد ان السيدة ميللر اوضحت بصورة تزيل كل غموض عن بعض التساؤلات التي اثيرت في الجلسة وأنا فهمت منذ البداية انها شرحت وبدقة وبشكل جيد جداً الحالة النفسية لدى الجالية اليهودية هناك في الولايات المتحدة الاميركية. ولم تتحدث عن موقف سياسي محدد ولم تقل ان القدس يجب ان تكون لهذا الطرف أو ذاك. بل بالعكس قالت ان الامر مفتوح لأن تكون عاصمة للشعب الفلسطيني وكذلك لاسرائيل وهذا يهدم النظرية الاسرائيلية. فهي لم تحدد ولم تقرر انما قالت ان المشاعر في اميركا هي كما وصفتها وكانت دقيقة وصادقة في الوصف الذي قدمته. واود ان اعبر عن تقديري الكبير للسيدة ميللر وللأفكار القيمة التي تضمنتها مداخلتها. فبعد قراءتي للبحث قلت للسيدة ميللر ان هناك نقاطاً قيمة للغاية وهناك الكثير من الاستفسارات التي ستثار وتطرح وهذا ما حدث بالفعل والتوضيح كان موفقاً ونشكرك بعمق على ما بذلت من جهد في هذه الجلسة.

البروفيسور قسطنطين:

شكراً لكم قبل كل شيء احب ان اهنيء زميلتي الاميركية بكثرة التعليقات والاسئلة التي انهالت عليها، وان لقلة التعليقات والاسئلة يمكن ان يكون له معنيان: فأما يشير إلى وضوح

المداخلة أو إلى سوئها. فأتمنى انني كنت واضحاً في كلمتي. بقي ان اقول ان ما لم يكن واضحاً ربما في كلمتي فهو قليل جداً وسوف اوضحه الآن. بالنسبة للسياسة الرسمية الروسية احببت أو ان اقول انني لست محامياً أو مدافعاً عن السياسة الرسمية الروسية، ولكن احببت ان اطرحها بشكل موضوعي كمحلل مستقل، وبالتالي لم اكن اود ان اتحمل أية مسؤولية رسمية في هذا المجال. لكن السياسة الروسية واضحة وتسير باعتقادي في الاتجاه الصحيح. من هذا المنطلق عندما تقول الدبلوماسية الروسية لا للضم فهذا باعتقادي يعني عدم الاعتراف بالاحتلال. وهكذا بالنسبة للمواقف الروسية الحالية الاخرى. اما فيما يتعلق بموقف روسيا في مجلس الأمن مستقبلاً فأنا بصراحة لا اعرف ماذا سيكون هذا الموقف لاحقاً ولكن اتصور انه سيكون مطابقاً لما قلت وتوقعت وحللت، انه سيتطور نحو المزيد من المواقف الايجابية. ارجو ان اضيف إلى تعليق الزميل والصديق قيس العزاوي، حول ان الاصدقاء العرب يبكون لضياع الاتحاد السوفياتي، ومع ذلك فإن من المبكر الآن الحديث عن دفن روسيا فهي لم تمت بعد وما تزال قوة عظمى وشكراً.

د. عدنان عمران:

اريد ان اعلق على نقطة واحدة، ليس من الدقة القول ان العرب يبكون على الاتحاد السوفياتي، لم تكن هناك قرابة أو مصاهرة مع الاتحاد السوفياتي، انما هم يبكون على المأساة التي رأوها بعد ان تفردت دولة واحدة بمصير العالم كدولة عظمى وصارت تفرض ارادتها على الشعوب العربية، وقد فشلت هذه القوة العظمى الوحيدة في الامتحان، فالدولة الاعظم يجب ان تكون أيضاً اعظم في احترامها لمبادىء القانون الدولي ولقواعد حقوق الانسان ولميثاق الامم المتحدة. واذا لم تكن كذلك فالكارثة كبيرة، وهنا تأتي المقولة ان من الافضل وجود معسكران بدلاً من معسكر واحد لأن من لا يمتلك الايمان بقواعد القانون الدولي فلا يوقفه عن شره إلاّ قوة اخرى مقابلة وموازية. هذا هو الجوهر في الموضوع وليست مجرد بكاء على الاتحاد السوفياتي. فلا توجد من بين الدولة العربية دولة واحدة اشتراكية على الاطلاق ترتبط بالاتحاد السوفياتي ايديولوجياً، ولكن بهذه المناسبة اقول ان الشعب العربي كله يكن التقدير للشعب الروسي على تعاونه الوثيق في قضايا عادلة عبر عقود من السنين. هذا ما لا شك فيه. الاخطر في العلاقات الدولية هو تفرد دولة واحدة لا تحترم القانون بسلطة حماية القانون. وهذا يقودني إلى مقولة جاءت في كتاب هام جداً لوليام فولبرايت السيناتور الراحل عنوان الكتاب الانجليزي «عجرفة أو غطرسة القوة» أو كما شاع عندنا بترجمة اخرى هي «صلف أو جبروت القوة» تحدث فيه عن السياسة الاميركية في اماكن مختلفة من العالم من فيتنام إلى الشرق الاوسط إلى اماكن اخرى، وانتهى إلى عبارة «ليس هناك ما هو اخطر من ان تجتمع القوة مع عدم احترام القوانين في دولة واحدة» وكأنه يتحدث عن الواقع الراهن في التسعينات

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. اذن لم نبكِ على جهة بل على ضياع الاخلاق الدولية وقواعد القانون الدولي التي انتهكت وشكل ذلك مأساة للانسانية جمعاء وحتى الدولة الاعظم ان ربحت اليوم فهي خاسرة غداً. لأن قواعد القانون الدولي هي لمصلحة المجتمع الانساني برمته. وهنا فيما يتعلق بموضع الصراع العربي - الاسرائيلي، فهي لمصلحة العرب واسرائيل معاً. واسمحوا لي ان اوضح هذه النقطة أي لماذا لمصلحة اسرائيل: ان تمكنت اسرائيل من الاستمرار بجبروت القوة ورفضت السلام المستند إلى الشرعية الدولية فإنها تكون قد وضعت نفسها في اكثر المزالق خطورة. وهذا يقود إلى استفتاء أو استمارة وزعت من قبل جامعة تل ابيب عام ١٩٧٢، إلى ٢٠ شخصية من القادة الاسرائيليين، منهم غولدا مائير، وايغال آلون، وموشيه دايان، وابا ايبان، وعدد كبير آخر من القادة، وكان السؤال: هل تعتقدون بامكان استمرار اسرائيل كدولة على المدى الطويل في المستقبل البعيد - على مدى يمتد من ١٠ إلى ٥٠ سنة قادمة، ولكن هناك حد زمني يتوقف عنده المدى البعيد المقصود - ، آخذين بالاعتبار انه قامت في هذا الجزء من العالم فلسطين دولتان صهيونيتان يهوذا واسرائيل، في القدس وقرب نابلس، ودامت احداهما ١٥٠ سنة والثانية ٧٥ سنة، ثم زالتا، وقامت في هذا الجزء من العالم دويلات صليبية قرابة المئتي عام، ثم زالت كلها، والسؤال هو: لماذ يمكن ان تعتقدوا ان الأمر مختلف اليوم؟ وكانت الاجابات مختلفة فمومشي دايان وضع بالتأكيد اجابة مختلفة عن ايغال آلون، وآبا ايبان اجاب بصورة مختلفة عن غولدا ما ئير، وكانت اجابة ابا ايبان اكثر دقة وبمنحى فلسفي ذكي، وقال ان هذا الأمر كان موضع اهتمام الوزارة الاسرائيلية منذ قيامها عام ١٩٤٨، وهو موضع اهتمام اليوم وبنفس القدر والاهمية. طبعاً ان ما لم يقله ابا ايبان سبب انقراض تلك الدولة هو انها لم تمتلك جذوراً في المنطقة وظلت غريبة، والذي لم يذكره الاسرائيليون هو انها اعتمدت القوة والعدوان وظنت ان ذلك وحده كافٍ لاستمرار الدول. وهذا غير صحيح وليس هناك أي امل في ثبات أي دولة واي كيان واي بنيان الا اذا قام على قواعد الشرعية الدولية والعدل الدولي لأن ذلك هو الذي يخلق ويثبت حالة السلام ويجعله دائماً. والسلام هو لصالح الجميع.

د. قيس العزاوي:

السيد رئيس الجلسة شكراً لقد اعطيتنا ثلاث دقائق واخذت عشرات في كل مداخلة وبعد كل رد في الحقيقة استمتعت جداً بآرائك وانت معلم في هذا المجال ونحن نستفيد من خبرتك الكبيرة. ولكنك قولتني ما لم اقل. لم اقل نتباكى، فلم يعد لنا وقت للبكاء فموتانا كثر، أنا قلت بالضبط افتقدنا، نحن العرب اكثر شعوب العالم الثالث ممن افتقدنا الاتحاد السوفياتي، وكان قصدي ليس قصداً ايديولوجياً لأنني لست شيوعياً، بل كان قصدي ان العرب افتقدوا نظام الثنائية القطبية، فإنه يمكن ان يقل الشر المسلط على العرب لو كان الاتحاد السوفياتي

باقياً. اود كذلك ان اوجه تحية للباحثة الاميركية السيدة ميللر، فبنفس الروح الاكاديمية للحوار حييتها في نهاية توصياتها، عندما دعت إلى تنظيم حلقات حوار، والحوار يتم بين اثنين، بين طرفين أو أكثر. عندما سألت كيف ترين القدس موحدة؟ لأن هناك نظريات كثيرة ذكرتها في سياق مداخلتي أو تعقيبي، رفضت الاجابة بل اصرت على الاجابة عن سؤال انه ليس لدى الاسرائيليين سوى قدس واحدة ومن يحب ان يسمع ذلك فليسمع ومن لا يحب فهذا شأنه. فأين مجال الحوار في مثل هذا الكلام؟ فاما ان نتحاور والحوار يؤدي أو يقود إلى قناعات، ونتفاهم، واما ان نقول كلمة واحدة لا جدال فيها ولا نقاش، وبالتالي فهذا ليس حواراً، فيما يخص مسألة الاقلية اليهودية واللوبي اليهودي الفعال والمؤثر، قرأت في النص العربي الذي وزع، والموجود في الترجمة ويمكن الرجوع إليه نصاً يقول ان تأثيرات هذا اللوبي محدودة، فعلّقت على هذا النص العربي الذي قرأته أي استناداً للترجمة العربية التي وزعها المركز المنظم للمؤتمر. فلم اخطيء لذلك استوجب التوضيح. فالحوار منتج ومفيد وها نحن نستقبل على نفس المنصة آراء متعددة لكنها تنطلق من نفسية واحدة هي نفسية التفاهم المشترك ورسم صورة افضل من صورة الواقع المأساوي الذي نعيشه، والمشاكل كثيرة وعندما نبدأ لن ننتهي بسهولة.

الجلسة السادسة

القدس في أدبيات الإعلام

رئيس الجلسة د. فهد الحارثي، عضو مجلس الشورى السعودي

القدس في الإعلام الغربي

الأستاذ بودوان لوس صحافي بلجيكي مسؤول الشؤون العربية في صحيفة لوسوار البلجيكية

القدس في الإعلام العربي

د. عبد العزيز التركستاني مدير عام مركز الدراسات والإستشارات التسويقية ـ السعودية

القدس في ضمير الإعلام العربي والإسلامي

د. عبد القادر طاش مدير قناة «إقرأ»

القدس في الإعلام الإسرائيلي

الأستاذ أمنون كابليوك مراسل صحيفة لوموند دبلوماتيك في القدس

تعقيب

الأستاذ أمين بسيوني رئيس اللجنة الدائمة للإعلام العربي

الاستاذ تيسير قبعة نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

مناقشة عامة

القدس في أدبيات الإعلام

رئيس الجلسة د. فهد الحارثي
عضو مجلس الشورى السعودي

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام أولاً لجلالة الملك الحسن الثاني راعي المؤتمر ولهيئته التنظيمية، والسلام ثانياً للمغاربة الأشقاء الذين حفونا بكرمهم وباهتمامهم وبرعايتهم، السلام أخيراً لمن ضمته هذه القاعة في صباح هذا اليوم الثالث والأخير من أيام مؤتمرنا هذا، هذا المؤتمر الذي اضطلع بتنظيمه مركز الدراسات العربي الأوروبي وعلى رأسه الصديق الزميل الدكتور صالح بن بكر الطيار، فالشكر له ولكل معاونيه على كرم الوفادة الذي احاطوا به ضيوفهم في هذا المؤتمر. والشكر كذلك على حسن التنظيم وجودة الأداء التي تظهر بوضوح الخبرة الكبيرة والمتراكمة لمركز الدراسات العربي الأوروبي في مجال تنظيم مثل هذه اللقاءات الكبيرة والمهمة

أيها السيدات والسادة:

كما تعلمون فإن موضوع هذه الجلسة وهي الجلسة السادسة من هذا المؤتمر، هو «القدس في أدبيات الإعلام». وأنا مثلكم انتظر من الزملاء المشاركين في إعداد ابحاث هذه الجلسة ان يقدموا لنا وجبة غنية حول موضوعها الشيق. لا بد ان نتطلع إلى مثل هذا الأمر ونتوقعه منهم لأن المشاركين هنا هم من خيرة المتخصصين والمعنيين بشؤون الإعلام في المنطقة. اما القدس تحديداً فهي تحتل المساحة الأوفر في عقولهم ووجداناتهم، مثلهم في ذلك مثل كل عربي يصعب عليه ان يهمل بطرفة عين دمه المسفوح أو جرحه الغائر حتى الينابيع،

ايها السيدات والسادة معي فوق هذه المنصة هذه النخبة من المعنيين بشؤون الاعلام في المنطقة وسأقدمهم حسب الترتيب الذي ورد في جدول هذه الجلسة:

كما سبق ان رأينا ولمسنا فإن كل متداخل له الحق في ان يتكلم ١٥ دقيقة واتفقنا ان

نحترم هذا الوقت المخصص لكل واحد. لكي نتيح المجال للمناقشات والمداخلات التي تأتي من الصالة.

ونتوقع ان تكون هناك مشاركات تحمل أيضاً افكاراً ثرية لهذه الجلسة توفر لها الزخم المطلوب.

ادعو اول المتحدثين وهو الصحفي البلجيكي السيد بودوان لوس المسؤول عن الشؤون العربية في صحيفة لوسوار البلجيكية.

القدس في الإعلام الغربي

الاستاذ بودوان لوس
صحافي بلجيكي ـ مسؤول الشؤون العربية
في صحيفة «لوسوار» البلجيكية

إن المسألة العربية الاسرائيلية ببعدها الفلسطيني وقضية القدس بشكل خاص، تحتل مكانة مهمة جداً في الصحافة الغربية. وذلك يُفسر من خلال عوامل متعددة اهمها ميزة هذه المدينة المقدسة في الأديان المنزلة الثلاثة والتي تسمى أيضاً يورشاليم.

ستقتصر هذه المداخلة على مراقبة مواقف وسائل الإعلام الغربية ولا سيما الصحف والمجلات الناطقة باللغتين الفرنسية والانكليزية دون التطرق إلى غيرها من وسائل الإعلام. في بداية الأمر سنعرض ونحلل نوعاً ما ، المصادر التي يلجأ إليها الصحافيون لإيجاد المعلومات، ثم سنتطرق الي اللهجة العامة التي تسود هذه المقالات المنشورة قبل ان ننهي هذا البحث ببعض النتائج الختامية. يعرض الملحق التابع لهذا البحث تحقيقاً صحفياً قام به الكاتب حول هذا الموضوع وقد اخترته هنا على سبيل المثال كما يتضمن هذا الملحق عدة عناوين على «شبكة انترنيت» من شأنها ان تغني من اراد التعمق بالمسألة الفلسطينية.

المصادر:

يتوفر مصدران للمعلومات لكل صحافي غربي يعمل على هذا الموضوع. الأول هو المصادر المباشرة ألا وهي: التحقيقات الصحفية الفردية، والمراسلات الخاصة على الأرض والمقابلات مع بعض الشخصيات المتواجدة من وقت إلى اخر في المدن الغربية. والمصدر الثاني هو غير مباشر. وبحثنا هذا سيتناول المصادر غير المباشرة، إذ انها متعددة جداً واذكر هنا ان معظم المصادر التي سآتي على ذكرها لها عنوان على «شبكة الانترنيت».

ـ غالبا ما تأتي «المادة الأولى» لكتابة أي مقال، عن طريق وكالات الانباء الدولية ومنها وكالة الانباء البريطانية «رويتر»، ووكالة «الاسشيوتد بريس» الاميركية، ووكالة «الاجانس فرانس بريس» الفرنسية والمعروفة بالـ أ. ف. ب. في ما يتلعق بهذه الوكالة، «أ. ف. ب»، فهي تؤمن تغطية عالمية بالنسبة للأنباء، وهذه التغطية رغم مستواها الرفيع فهي تختلف مع اختلاف المناطق المغطاة. إلاّ ان انتاجها في ما يتعلق بالنزاع العربي ـ الاسرائيلي بلغ مستوى لم تصل إليه أي وكالة انباء اخرى في ما يتعلق بهذا الموضوع. فمكاتب هذه الوكالة في اسرائيل والمناطق الفلسطينية ترتكز على وسائل هائلة على الصعيد البشري. فالمراسلون التابعون لها يحررون البرقيات السريعة للأخبار والمقالات التحليلية والتحقيقيات الصحفية العديدة. فالمعلومات التي يمكن للمشترك ان يطلع عليها وافرة بما فيه الكفاية.

ـ وتؤمن اطراف النزاع المتواجدة على الأرض المراجع الإعلامية، ولكن هذه المراجع يجب ان تُعالج أو تُقرأ بتيقظ بالغ إذ أنها غالباً ما تحوي الدعاية لصالح ناشرها.

ـ اذا اخذنا الطرف الفلسطيني، فنرى جلياً ان وسائله محدودة جداً. فقد وصلنا منه كتيب واحد عن مدينة القدس نُشر في شهر تشرين الأول (اكتوبر) سنة ١٩٩٦ وهو صادر عن وزارة الإعلام في رام الله.

ـ أما الطرف الإسرائيلي فهو يوّزع أيضاً كُتيباً عن الموضوع نفسه صادر عن مكتب رئيس الوزراء.

ـ تؤمن المصادر المحلية غير الرسمية أيضاً معلومات اساسية وضرورية عن هذا الموضوع.

تنشر المؤسسات غير الحكومية الاسرائيلية والفلسطينية للمدافعة عن حقوق الانسان تحقيقات بشكل منتظم حول كل ملف من النزاع، ولا سيما عن مدينة القدس. لنذكر مثلا «بتسليم» (في القدس الغربية) وهي مؤسسة غير حكومية تقوم بأعمال بارزة، أو مؤسسة «أ. فـ. ب» (الترناتبف ايفرماشون سنتر) في القدس الغربية وبيت لحم.

ـ غالباً ما يتبين بأن الصحف المحلية هي مصادر للمعلومات لا غنى غنها، فالصحف الناطقة باللغة الانكليزية هي: «البالستاين ريبورت»، و«الجيروزاليم تايمز»، و«البالستاين تايمز» عند الفلسطينيين، وصحيفة «هآرتيز» و«الجيروزاليم بوست» (التي تنشر أيضاً عدداً اسبوعياً باللغة الفرنسية وهو مخصص لبعض المختارات)، و«الجيروزاليم

ريبورت» عند الاسرائيليين.

ودون التطرق إلى ذكر المنشورات الصادرة في اوروبا أو الاميركيتين، لا يمكننا ان نتجاهل «مجلة الدراسات الفلسطينية» و«الميول ايست انترناشيونال» (في لندن) وهاتين المنشورتين تملكان مراسلات هائلة في العالم العربي.

ـ الجامعات الفلسطينية والإسرائيلية ومراكز الابحاث التابعة للطرفين تلعب دوراً مهماً وبناءاً في مجال توفير المعلومات والاخبار (راجع الملحق المتعلق «بشبكة الانترنيت»).

ـ غالباً ما يواجه الصحافيون جماعات الضغط التابعة لمختلف الأطراف، وللإسرائيليين، في هذا المجال، امتياز متعدد الأبعاد ألا وهو: تواجد المجموعات اليهودية القوي في جميع البلدان، وهذه المجموعات متيقظة وساهرة دائماً على الدفاع عن المصالح الاسرائيلية. فالصحافي المتخصص بقضايا الشرق الاوسط سيرى نفسه باستمرار هدفاً لإنتقادات هذه الجماعات. وكلما كتب مقالا اعتبره القراء اليهود لا يتوافق مع مصلحة اسرائيل، تتدفق عليه ـ أو على رئيس تحرير المجلة التي نشرت المقال ـ رسائل القراء للانتقاد.

فمفهوم جماعات الضغط هذا ليس نتيجة شعور عفوي من قبل القراء فحسب، بل هو نتيجة نشاطات متواصلة للمجموعات اليهودية المنظمة حول العالم. فالمثال الأكثر شهرة في هذا المجال هو جماعات الضغط في الولايات المتحدة حيث، كما نعلم جميعاً، تعتبر نشاطات مجموعات الضغط هذه تقليداً يخضع لقوانين نظامية. «فالأبيك» (اميركان ازرائيل بابليك امينرز كوميتي) وهي مجموعة الضغط الأكثر شهرة، تحدد نفسها بكونها «المؤسسة الوحيدة التي تكرّس نفسها لمهمة اساسية ألا وهي القيام بمختلف الأنشطة التي من شأنها الضغط داخل الكونغرس الاميركي لدعم أي قانون يهدف إلى توطيد العلاقات بين الولايات المتحدة واسرائيل». وقد نقلت هذه المجموعة بفخر عن مجلة «فورتشن» قولها بأن مجموعة «الآبيك» هي ثاني مجموعة، على صعيد النفوذ، من بين مجموعات الضغط في واشنطن. والأمثلة كثيرة في ما يتعلق بنشاطات مجموعة «الآبيك» وتعليقاتها. وهكذا فيصعب جداً على الصحافة الاميركية الإفلات من قبضة هذه المجموعة ومراقبتها حتى ولو أن بعض الصحف تتمكن من ابداء بعض الانتقادات أحياناً.

ومبدأ جماعات الضغط ليس اعتيادياً عند الطرف العربي باستثناء الولايات المتحدة

حيث تحاول عد ة منظمات عربية اميركية خلق توازن مع المجموعات اليهودية في هذا المجال. أما في اوروبا فقد قل بروز هذا النوع من المبادرات الفعلية والفعّالة. ولكني سآتي على ذكر «المؤسسة البرلمانية للتعاون العربي - الاوروبي» في بروكسل التي، على الرغم من الامكانية المحدودة جداً المتوفرة لديها، تزود النواب والديبلوماسيين والصحافيين بالمعلومات التي يرغبون بالحصول عليها.

وأخيراً قام اعضاء السلك الديبلوماسي العربي في لندن بمبادرة منفردة قضت بنشر مقال مهم (بلغ طوله ربع صفحة صحفية) في عدة صحف بريطانية في ٢٦ ايلول (سبتمبر) ١٩٩٧ جاء بعنوان «القدس المدينة الأسيرة» وعرض جميع انواع التفرقة التي يعاني منها الفلسطينيون في مدينة القدس.

اللهجة العامة للمقالات الغربية:

إن قراءة الصحافة الاوروبية الناطقة باللغتين الانكليزية والفرنسية، بانتظام تؤدي إلى الملاحظة بأن هذه الصحافة واعية للمسألة الفلسطينية وبالتالي لقضية القدس. وفي ما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة تعطي صحف قليلة جداً - مثل صحيفة «لاكروا»، وصحيفة «الفيغارو» وصحيفة «ليبربلجيك» - البعد المسيحي في المدينة المقدسة، هم فلسطينيين اجمالاً. أما بالنسبة لما تبقى، فالاعتراضات العادية المتعلقة بمدينة القدس يأتي ذكرها بوفرة في الصحافة الاوروبية المذكورة. وتتضمن هذه الاعتراضات ما يلي:

- اقامة المستوطنات في الشطر الغربي من المدينة والمصادرة المتكررة للأراضي العربية.
- غياب الاستثمارات شبه التام لبلدية القدس في ما يتعلق بالتجهيزات الصحية والمجاري وشق الطرقات والمجال الثقافي في حين يدفع الفلسطينيون الضرائب المترتبة عليهم «كمقيمين» (وهذا الوضع هو وضع اجانب في مدينتهم)،
- استحالة الحصول على رخصة بناء لأي فلسطيني مقيم في القدس - وهدم كل عمارة شيدت من دون الحصول على هذه الرخصة.
- «التنقية العرقية الهادئة» (حسب تعبير «بتسليم») التي تقضي بإلغاء بطاقات الاقامة للأشخاص - الفلسطينيين فقط من دون اليهود المتواجدين في الحالة نفسها - الذين تركوا المدينة من اجل الهجرة إلى الخارج أو حتى من اجل السكن على بعد ٢٥ متراً من الحدود التي وضعتها البلدية لأنهم لم يجدوا مسكناً - والسبب هنا واضح - في القدس نفسها.

ـ الضغوطات المتواصلة المفروضة على الفلسطينيين غير المقيمين وذلك منذ سنة ١٩٩٣ (خلال فترتي حكم رابين وبيريز اللذين يُعتبران الأكثر ميولاً إلى اليسار في تاريخ اسرائيل السياسي) وهذه الضغوطات ادّت إلى منع الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية وفي غزّة من الوصول إلى المركز الديني والتجاري والاقتصادي والصحي والثقافي الأهم بالنسبة لهم.

ـ المطلب الأساسي بالنسبة للفلسطينيين، ألا وهو اعلان مدينة القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية المُقرر انشاؤها في المستقبل، وهذا المطلب يرد بشكل متكرر في الصحف الغربية.

فالصحف الكبيرة الاوروبية لا تنشر إلاّ القليل من التحقيقات الصحفية والمقالات المؤيدة للنظرة الاسرائيلية. إلاّ انها لا تتراجع ابداً عن نشر «المنابر الحرة» في بعض الاحيان، التي تُظهر هذه النظرة الإسرائيلية. وفي الولايات المتحدة لا توجد أي صحفية تؤيد المطالب الفلسطينية وباستثناء صحيفة «الوول ستريت جورنال» التي تنشر أحياناً مقالات تُبدي عن مواقف مضادة للعرب ولكن بطريقة هزلية، فالصحف الكبرى ـ مثل «النيويورك تايمز»، و«الواشنطن بوست» و«سالتايم»، و«النيوزويك» وغيرها ـ غالباً ما تحاول عرض مواقف الأطراف المختلفة بشيء من الابتعاد وعدم الانحياز ـ وهذا كافٍ لإثارة غضب الاسرائيليين اليمينيين. والبرهان على ذلك ما أتى في مقالات دافيد بارايلان الذي كان مديراً لصحيفة «الجيروزاليم بوست» قبل ان يصبح الناطق بلسان بنيامين نتنياهو سنة ١٩٩٦ . اذ انه كان يكتب في الزاوية الاسبوعية لهذه الصحيفة مقالات تهاجم بعنف كل مقال جاء في الصحافة الناطقة باللغة الانكليزية والذي يعتبره «منحرفاً».

ملاحظات ختامية:

إن القارئ الغربي الواعي الذي يطالع الصحافة الرفيعة المستوى قد يحصل، بشكل عام، على معلومات تتعلق بقضية القدس، يتراوح مستواها ما بين المقالات التي «لا بأس بها» و«المقالات «الجيدة جداً».

إن اخصائيي الشرق الاوسط يغذون انطباعاً متشائماً يتعلّق بالخلل الحاصل في توازن القوى والذي يطغي على الملف الفلسطيني الاسرائيلي والذي ينعكس سلباً على النظريات الفلسطينية.

وهذا الموضوع يظهر جليا في اللهجة العامة التي تتخذها المقالات الغربية بدرجات متفاوتة من التشديد. ويصح القول هنا بأنه نظراً لعجز الأمم المتحدة، والتحيّز الاميركي، والخشية التي يبديها الاوروبيون وضعف الطرف العربي، سيصعب التوصل إلى حل يرضي الفلسطينيين. وهذا ما تعكسه الصحف الغربية بأمان ولو ببعض المفارقات أحياناً.

الملحق:

القدس تصبح يوماً بعد يوم اكثر اسرائيلية واكثر يهودية

لا يخفي الاسرائيليون محاولاتهم الهادفة إلى تثبيط عزم الفلسطينيين ولمنعهم من السكن في المدينة المقد سة.

التنظيف العرقي. هذه العبارة التي درج استعمالها أيام ما كان يسمى بأزمة يوغوسلافيا سابقاً، هل يجوز استعمالها في اطار سياسة التهويد التي يتبّعها الاسرائيليون في القدس منذ توحيد هذه المدينة المقدسة تحت أمر السلطة الاسرائيلية سنة ١٩٦٧، وتسريع تطبيق هذه السياسة خلال السنوات الاخيرة؟

يلجأ الفلسطينيون ومنظمات الدفاع عن حقوق الانسان إلى استعمال هذه العبارة محددين بأنه في ما يتعلق بوضعهم يجب اضافة عبارة «الانتقال الهادئ بعيداً عن سفك الدماء وعن الطرق الصربية والكرواتية الوحشية».

وتهدف اسرائيل إلى تحول مدينة القدس إلى مدينة يهودية إلى اقصى حد ممكن والى تجريدها من عروبتها إلى اقصى حد ممكن أيضاً. وقد اتى بهذا التفسير الاسرائيلي ميشال وارشاوسكي المسؤول عن ادارة مركز الإعلام البديل. وهذا التهويد يتم عبر ثلاث وسائل:

١ ـ اقامة اكثرية يهودية في القدس الشرقية،

٢ ـ انشاء حاجز مادي يفصل مدينة القدس الشرقية عن الضفة الغربية،

٣ ـ القضاء على الكيان العربي في مدينة القدس.

في ما يتعلق بالنقطتين ١ و٢ فقد تم تطبيقهما منذ اربع سنوات: اذ يفوق عدد سكان الحزام الذي تشكله المستوطنات اليهودية حول مدينة القدس العربية، عدد السكان الفلسطينيين المقيمين في هذه المدينة ـ وبنت الدولة الإسرائيلية ٤٠ ألف مسكن لليهود في مدينة القدس الشرقية منذ سنة ١٩٦٧، ولم تبن أي مسكن للفلسطينيين، نقلاً عن السيد وارشاوسكي ـ ومنذ سنة ١٩٩٣ تواصلت الضغوطات التي يقوم بها الاسرائيليون ضد سكان الضفة الغربية وغزة الذين لا يحق لهم الدخول إلى المدينة المقدسة إلاّ في بعض الحالات الاستثنائية.

وأما النقطة الثالثة وهي «الانتقال الهادئ» فهي تقضي بتثبيط عزم الفلسطينيين لكي يعدلوا عن السكن في «عاصمة اسرائيل الابدية» أما عن طريق منعهم من تشييد الابنية وأما عن طريق اهمال الأعمال المتعلقة بالبنى التحتية للمدينة (مثل الطرقات والمجاري وغيرها)، وأما أيضاً عن طريق شراء المنازل في الاحياء العربية (ومثالاً على ذلك قضية رأس العامود التي حصلت خلال الصيف المنصرم) وأما عن طريق مصادرة بطاقات اقامة الفلسطينيين.

سائحون على ارضهم:

صرح زياد أبو زياد، العضو المنتخب في المجلس النيابي الفلسطيني معبراً عن سخطه: «منذ سنة ١٩٦٧، تعتبرنا اسرائيل رسمياً، وهي قوة الاحتلال المعترف به دولياً، كغرباء في مدينتنا وجرى تصنيفنا في الرقم التاسع في اطار تبويب الشعوب، ويعني هذا التصنيف اننا سائحون»، وادلى بهذا التصريح في بيت الشرق وهو مركز منظمة التحرير الفلسطينية شبه الرسمي في القدس الشرقية.

يحق اذن للفلسطينيين ببطاقة إقامة دائمة في القدس، إلاّ ان السلطات الاسرائيلية عمدت الى مصادرتها منذ بعض الوقت «فالفلسطينيين الذين غادروا إلى المدينة لمدة سبع سنوات يفقدون الحق بالعودة اليها»، هذا ما جاء على لسان سوميا نصار فرحات من مركز القدس للنساء الذي يقع على بعد عشرة أمتار من حاجز التفتيش العسكري الاسرائيلي الذي يضع حداً للمدينة المضمونة باتجاه رام الله. وضع الاسرائيليون نص قانون يفرض على الفلسطينيين تقديم اوراق تثبت ان مركز معيشهم هو القدس وهذه الاوراق هي فواتير كهرباء ومياه وغيرها. إلاّ ان العديد من «القدسيين» اضطروا إلى

السكن على ابواب المدينة اذ انهم لم يجدوا مساكن داخلها وهذا الوضع قد يؤدي إلى تجريدهم من بطاقة الإقامة وهو بكل بساطة فقدان حق الدخول إلى المدينة. وكان آلاف الاشخاص ضحية هذه الممارسات التي تهدد أيضاً ما يقارب ٦٠ ألف نسمة.

التدابير العنصرية

حسب هذه المناضلة من أجل حقوق المرأة، يقترف الاسرائيليون خطأ كبيراً، اذ ان هذه التدابير التي اعتمدوها وما زالوا هي تدابير عنصرية، لا تمس، بالطبع، أي يهودي.

ولكن هذه التصرفات ليست مجدية لأنها تعزز كون مدينة القدس تحولت إلى اسطورة يستحيل الوصول إليها، وهذه الأسطورة تنمو في اذهان وقلوب شبابنا وتدفعهم إلى التشدد في مواقفهم التعصبية. ولكن الاسرائيليين لا يدركون انهم يحطمون انفسهم باتباع هذا التمييز العنصري وان عواقبه ستلاحقهم إلى الأبد. وهكذا، فعندما يهدمون منازلنا بحجة «انها مبنية من دون ترخيص» ـ حسب ما جاء عن اسحاق مردخاي، وزير الدفاع الاسرائيلي، تم هدم ٦٨٠ مسكناً في القدس والضفة الغربية ـ هل يحق لنا بعد ان نتساءل عما يدفع الأبطال الانتحاريين إلى القيام بعملياتهم؟

لطالما أنكر الاسرائيليون سياسة مصادرة بطاقات الأقامة هذه، إلاّ انهم اعترفوا مؤخراً بذلك.

وهذا ما دفع بمسؤول اميركي إلى القول «مثلما عندما تطلب من جارك ان يتوقف عن ضرب كلبه ويجيبك انه لا يملك كلباً».

يسود هذا الشعور بالظلم مختلف الاوساط. وقال صحافي اسرائيلي في هذا المجال ما يلي: «اني اخالط منذ سنوات عدة اوساط الموظفين الدوليين، والسفارات والمنظمات غير الحكومية بجميع موظفيها وغيرها وتعودت على رؤيتهم يصلون إلى اسرائيل من دون أي تحيّز ولكن سرعان ما يبدأون بعد بضعة سنوات بتوجيه الانتقادات حول السياسة الاسرائيلية المطبقة ضد الفلسطينيين».

القدس بين الوحدة والإنقسام

أمنون كابليوك
صحافي فرنسي

الحملة الإنتخابية في إسرائيل، بهدف إجراء الإقتراع في ١٧ أيار/مايو القادم، قد بلغت أوجها. وهي في الأصل مهتاجة أو مسعورة، بل عنيفة أحياناً ومليئة بالتناقضات والمفاجآت. والحال أن هناك موضوعاً واحداً مقدساً فقط بالنسبة لمختلف الأحزاب السياسية اليهودية، ألا وهو مسألة القدس «العاصمة الأبدية لإسرائيل غير القابلة للتقسيم». نسمع دائماً نفس اللازمة المبتذلة والكلام المكرر، حيث نلاحظ ان الجميع يرشحون انفسهم وكأنهم «الوطنيين الحقيقيين» الحريصين على مدينة القدس. والملاحظ ان هناك، ليس فقط اتفاق أو تفاهم بشأن موضوع «ضرورة إبقاء مدينة القدس موحدة داخل حدود دولة إسرائيل فحسب»، بل وكذلك تحول هذا الموضوع إلى مزايدات وابتزاز محتدم بين مختلف التيارات السياسية لتبدي من خلاله «إخلاصها وولاءها للقضية الوطنية الأنبل»، أي إنقاذ القدس «إزاء المطامح العربية».

لا يمر أسبوع واحد بدون إتهامات ضد الخصم «الذي تساهم تصرفاته في إحداث إنقسام جديد للقدس». وما زلنا نتذكر الشعار القائل: «بيريز سيقسّم القدس»، والذي أطلقه نيتانياهو ابان حملته الانتخابية لعام ١٩٩٦، والذي ساهم كثيراً في تحقيق إنتصار هذا الأخير.

مثال من بين أمثلة عديدة: نقلت الصحافة الإسرائيلية، في ١٨ يناير/ كانون الثاني ١٩٩٩، انتقادات رئيس الوزراء نيتانياهو تجاه حزب العمل «لتنظيمه زيارة نائب الوزير اليوناني لبيت الشرق»، وهو المقر غير الرسمي في القدس لقسم شؤون المدينة المقدسة للسلطة الوطنية الفلسطينية. فحسب السيد نيتانياهو ان هناك أكثر من ٨٠ وزير خارجية، وسياسيين آخرين من العالم أجمع زاروا هذا الموقع المتميز للقومية الفلسطينية في القدس عندما كان رابين وبيريز في السلطة في سنوات ١٩٩٣ - ١٩٩٦، وهي «زيارات»

كانت تمثل دائماً تهديداً لوحدة «عاصمة اسرائيل». «كانت حكومة الليكود (اليمين القومي في السلطة في إسرائيل)، هي التي وضعت حداً ونهاية، حسب رأيه، «لمثل هذه الزيارات». ثم جاء رد فعل زعيم حزب العمال الجنرال إيهود باراك حيث قال: «يطلق نيتانياهو أكاذيب ليخفي مسؤوليته عن ان بيت الشرق ازدهر في ظل حكومته». وأضاف: «ان نتيانياهو هو الذي أضعف في الواقع وجودنا في القدس». والحال ان حركة السلام الآن هي التشكيلة السياسية الوحيدة المهمة بين السكان اليهود في البلاد التي تعترف بحق الفلسطينيين في السيادة على القدس الشرقية، إلاّ أنها غائبة عن الإنتخابات.

ان عملية تهويد القسم العربي للمدينة المقدسة، التي تمّ ضمها، غداة حرب ١٩٦٧، للشطر الإسرائيلي مع مساحات واسعة من أراضي الضفة الغربية، التي تتسع اليوم لتصل إلى رام الله في الشمال وبيت لحم في الجنوب والقرى الفلسطينية في الشرق، كانت ممارسة شائعة للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة. وسرعان ما برزت دون توقف أو إبطاء، موجة بناء أحياء استيطانية جديدة مخصصة للسكان اليهود فقط، وانتشرت فوق الأراضي العربية المُصادرة في المدينة، بطريقة تؤدي إلى تطويق الأحياء العربية.

واليوم فإن عدد الإسرائيليين المقيمين في هذه الأحياء الجديدة يصل إلى ١٨٥٠٠٠ الف شخص، وهو عدد يتجاوز عدد سكان جميع المستوطنات اليهودية المزروعة في ١٤٤ مستعمرة في الضفة الغربية (١٧٠٠٠٠). ان عدد الفلسطينيين الذين يسكنون في القدس، فقط في الجانب الشرقي من المدينة، وصل إلى ١٩٥٠٠٠ شخص أي ٣٠٪ من مجموع سكان المدينة في شطريها الغربي والشرقي. والحال ان عدد الوحدات السكنية للسكان العرب لا يتجاوز الـ ٢٣٠٠٠، بكثافة ٢،٢ شخص للوحدة مقابل ١،١ لدى اليهود في قسمي المدينة (١٣٠٠٠٠ وحدة لـ ٤٣٠٠٠٠ نسمة). ان الوحدات السكنية المشيّدة منذ عام ١٩٦٧في الأراضي العربية والمضمومة للقدس من أجل اليهود تصل إلى ٥٠٠٠٠، أي أكثر من ضعف ما هي للفلسطينيين، بينما نجد ان عدد الجماعتين الفلسطينية واليهودية في القدس الشرقية متساوٍ تقريبا.

تبذل السلطات الاسرائيلية كل ما في وسعها لمنع بناء بيوت للعرب داخل القدس. ففي خلال ٣١ عاماً من الإحتلال تم تشييد بضعة آلاف فقط من الوحدات السكنية التي أقامها الفلسطينيون داخل المدينة. فرخص البناء نادراً ما تُمنَح للفلسطينيين. ولقد

أُرغِمَت بعض العائلات على ترك المدينة للعيش في أماكن أخرى في الضفة الغربية أو حتى في الخارج بسبب أزمة السكن. البعض الآخر كان يبني بيوتاً بدون رخص بناء. ولهذا فإن «قانون» سلطة الإحتلال سيتدخل إن آجلا أم عاجلاً وتصدر المحاكم الإسرائيلية أحكاماً وقرارات بالتهديم، مما يُعتبر خرقاً بيّناً وانتهاكاً صارخاً لأبسط قواعد القانون الدولي.

وهكذا تم تهديم مئات المنازل منذ عام ١٩٦٧داخل المدينة (٢٤٥٠ بيتاً في جميع انحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة). فصور البولديزرات وهي تهدم المساكن العائلية، وصرخات النساء والاطفال، والبنايات المنسوفة، والاشياء الشخصية المتناثرة مع الانقاض، كل ذلك لا يمكن ان يبقى بدون آثار. وليس من الصعب تخيل أي أثر أو انعكاس يمكن ان يتركه هذا المشهد على نفوس الأطفال عندما يبلغون سن البلوغ والرشد.

من لا يتحدث في إسرائيل عن وحدة القدس؟ في حين انها وبلا شك أكثر المدن انقساماً في العالم المتمدن. محكمة العدل العليا، ومراقب الدولة وهيئات أخرى عليا تمارس تفرقة وتمييزاً عنصرياً وأثنياً صريحاً وجلياً. فالحكومة الاسرائيلية تشجع الجماعات المتطرفة والعنصرية ومحدثي الشغب ومحرضي الاضطرابات، على المكوث والإقامة في قلب الأحياء العربية في القدس، بينما لا يحق للسكان العرب في المدينة الدخول أو الاقامة في القسم الغربي ولا حتى في بيوتهم المهجورة منذ حرب ١٩٤٨، ولا حتى في الحي اليهودي الموجود في المدينة القديمة المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وذلك بقرار من المحكمة العليا (ولنا في حالة محمد برقان الشهيرة اسطع مثال على ذلك)، أو في أحياء أخرى شيّدت للإسرائيليين. وهذا ما يسمى بالتفرقة العنصرية أو التمييز العنصري Apartheid.

إعترف رئيس بلدية القدس إيهود أُلمرت، في لحظة اعتراف بالحقيقة: «ان مشكلة القدس الشرقية الأساسية تكمن في الفرق الشاسع بين بناها التحتية التي توجد في حالة يرثى لها، وتلك الممتازة والمزدهرة الموجودة في الشطر الغربي للمدينة. ولم تفعل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة إلاّ القليل جداً، خلال ثلاثين عاماً، لمعالجة هذا الخلل واصلاح هذا الوضع». (كما ورد في صحيفة هآرتز في تل أبيب، ٩ نيسان/ ابريل ١٩٩٨).

والحال هذه، نلاحظ ان البلدية تهمل كذلك الأحياء العربية. فـ ٧٪ فقط من ميزانيتها مخصص لإحتياجات العرب (٣٠٪ من سكان المدينة). وفي الواقع ان الخدمات العامة في الشطر العربي توجد في حالة متدهورة يرثى لها، فلا يوجد أي مركز تجاري ولا طرق جديدة منذ عشرات السنين. وبالمقابل فإن الضرائب عالية جداً، مثلما هي مطبقة في القطاع الغربي، (مع اختلاف مستوى المعيشة ومستوى الدخل)، وهذه وسيلة أخرى، من بين عدة وسائل وأساليب لممارسة الضغط على العرب لترك المدينة.

ان هدف هذه السياسة هو خفض وتقليل عدد العرب في القدس الشرقية، الممارسة أيضاً في إطار عملية سميت في الصحافة «عملية التطهير العرقية أو التنقية العنصرية بالوسائل الإدارية». فالفلسطيني، في خضم الأزمة السكنية الخانقة، الذي يعثر على مسكن مؤقت في ضواحي القدس، يمكن أن يخسر ويفقد هويته المدنية (بطاقة الأحوال الشخصية)، التي تسمح له بالإقامة في القدس، حيث تصادرها السلطات الاسرائيلية مما يؤدي اتوماتيكياً - بصورة آلية - إلى وقف الضمان الصحي عنه وحرمانه من باقي الإمتيازات الأخرى. ان سبب هذا الفعل التعسفي يقول: «ان مركز حياة الشخص المعني لم يعد في هذه المدينة». وبهذا فقد آلاف الفلسطينيين حقهم في الإقامة إثر تطبيق مثل هذه الإجراءات التعسفية العنصرية. ولم يعد أمام الكثير من العوائل أي خيار آخر سوى الإلتحاق برب العائلة المطرود أو المُهجّر.

هناك وسيلة أخرى لخفض عدد السكان الفلسطينيين: فالطفل العربي المولود في القدس لا يمكنه ان يُسجل كمقيم في هذه المدينة وأحد سكانها إلاّ إذا كان أبواه معاً يعيشان فيها بصورة دائمة.

و تجدر الإشارة إلى أن لم شمل العوائل في القدس أمر نادر جداً. في العام الماضي تم تقديم ٧٤٧٠ طلب من هذا النوع. وتم رفض جميع تلك الطلبات تقريباً. فالولادة هي اذاً العنصر الوحيد الذي يساهم في نمو العدد السكاني للعرب في المدينة المقدسة.

ان محاصرة أو تطويق القدس الذي يعود إلى فترة ما قبل إتفاقات أوسلو، يقطع المدينة عن باقي مدن الضفة الغربية. لهذا اضطرت بعض المؤسسات الفلسطينية إلى الانتقال والاقامة في أماكن اخرى من الضفة الغربية لتستمر في خدمة الجماهير الفلسطينية. في حين ان مستشفى المقاصد في القدس، وهي أول مستشفى في الضفة الغربية، مُنعت من معالجة السكان العرب في كل المنطقة بسبب هذا الإغلاق.

يطغى مناخ مكفهر وكئيب على القدس. فاللامتوقع واللامنتظر هو السائد. ففي كل مكان في العالم تجري استعدادات للإحتفال بشكل فخم ببداية الألفية الثالثة التي تقترب. بينما تبذل اسرائيل كل ما في وسعها للتقليل من اهمية هذا الحدث المتخم بالرموز والمحمل بالآمال. والسبب هو التزمت والتعصب الديني والقومي الذي يهيمن هناك. الأنفس البليدة والمنغلقة أو المحدودة التي تزدهر بكثرة في جنائن السلطة تعتقد ان وصول ملايين الحجاج المسيحيين إلى الناصرة وبيت لحم وقبلهما إلى القدس سوف يُظهر تمسك والتصاق مئات الملايين من المؤمنين بهذه الأماكن المقدسة وبالأخص المدينة المقدسة ويبرز مصالحهم الروحية في القدس. إلاّ أنه من المؤكد بأن الأمر الواقع على الأرض، الذي يعثر على مبرراته وذرائعه في سياسة القوة العسكرية وفي الإحتلال، ليس ابدياً وبلا نهاية.

القدس في الإعلام العربي

الدكتور عبد العزيز عبد الستار تركستاني
جدة - المملكة العربية السعودية

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله محمد بن عبد الله معلم البشرية الأول

مقدمة:

تأتي أهمية هذه الورقة التي تتحدث عن قضية عربية اسلامية هامة تحت عنوان «القدس في الإعلام العربي»، وفي هذا المؤتمر المبارك والذي يعقد في الدار البيضاء بالمملكة المغربية، كون أن للإعلام MEDIA دوراً فعالاً وقوياً في تنمية العلاقة بين الشعوب وبين قضية تعتبر هي الأولى من حيث الاهتمام - أو هكذا أحسب - في العالمين العربي والإسلامي، وهي قضية «القدس الشريف».

وعوداً إلى تاريخ الإعلام العربي والإسلامي بصفة عامة واهتماماته، نجد ان وسائل الإعلام الحكومية منها والخاصة تحاول قدر الإمكان ابراز هذه القضية بشكل أو بآخر من خلال الاحداث السياسية التي تدور في العالم العربي، وبعض الاحيان يخصص لها بعض الاهتمامات من خلال الاحداث الاجتماعية والاقتصادية.

ونظرة إلى مسيرة هذه القضية المهمة إعلامياً خلال الخمسين سنة الماضية وهي عمر الاحتلال الصهيوني الاسرائيلي لمدينة القدس - نجد أن الاهتمام الإعلامي بصفة عامة ضعيف جداً يرتفع تارة وينخفض تارات كثيرة، تحكمها التوجهات السياسية والحكومية، وتحكمها الظروف الدولية التي تنصب على مصلحة بعض الأطراف دون غيرها.

ونقطة هامة استرعت انتباهي كثيراً من خلال قراءة بعض وسائل الإعلام وهي أن الاهتمام الإعلامي بالجوانب الدينية بالقدس «كمدينة مقدّسة للمسلمين وأولى القبلتين» ضعيف جداً إن لم يكن نادراً، واعتقد أن عدم وجود الوعي الديني والثقافي أساساً لدى بعض القائمين على الاتصال أنفسهم ساعد على ترسيخ هذه الفكرة.

هذا وكذلك ان لم يكن ذلك الوعي الديني والثقافي موجوداً بصفة عامة لدى الكثير من الشعوب العربية والإسلامية عن تاريخ هذه المدينة المقدسة عبر التاريخ الإسلامي، يرجع أصلاً لعدم الاهتمام الكافي من الإعلام العربي نفسه بشكل أو بآخر.

وأن كان هناك تقصير في ذلك فيعود السبب - في تصوري - أيضاً إلى عدم جدية الباحثين من الإعلاميين في الغوص في أعماق التاريخ الاسلامي لمعرفة المزيد من الحقائق التي تتحدث عن احقية المسلمين في هذه المدينة المقدّسة.

ولعل هذه النقاط وغيرها ساعدت الباحث في اختيار موضوع هذه الورقة، والتي تعني أساساً بمعرفة مصادر المعلومات وحجم الاهتمام العربي بها.

القدس الشريف والإعلام:

يهدف هذا البحث أولاً إلى تحديد خصائص التناول الإعلامي العربي لقضية القدس الشريف من حيث الشكل والمضمون وكذلك اتجاهات المعالجة الصحفية، وحجم الاهتمام النسبي مقارنة بمجمل القضايا التي تتعلق بالقضية الفلسطينية بوجه عام.

ومن خلال هذا البحث التحليلي لمجموعة من كبريات الصحف العربية والإسلامية، نجد ان الاهتمام العربي والإسلامي «بقضية القدس الشريف» بشكل منفصل هي قليلة جداً.

والتساؤلات التي يسعى الباحث للإجابة عليها تكمن:

* ما حجم اهتمام الإعلام العربي (ممثلاً في الصحافة) بقضية «القدس الشريف»؟

* بمعنى المساحة الممنوحة للقضية في الصحافة العربية؟

* ما الاشكال الصحفية التي تعالج من خلالها قضية القدس (خبر، المقال، تحقيق، شعر، كاريكاتير. . .)؟

* ما المصادر التي يعتمد عليها الإعلام العربي لطرح قضية القدس الشريف من خلال الوسيلة الإعلامية الهامة وهي (الصحافة)؟

* ما القضايا الرئيسية التي تضمنتها المعالجة الإعلامية بخصوص قضية القدس؟

* مكانة القدس الشريف بالنسبة للمسلمين وغير المسلمين:

- مكانة القدس الشريف في السياسة العربية.
- مكانة القدس الشريف في السياسة الاسرائيلية.
- مكانة القدس الشريف في السياسة الاميركية.

* لمن يتوجه الإعلام العربي في معالجته لقضية القدس..؟
* ما المخططات والتهديدات التي تدّبر للقدس الشريف كما يعرضها الإعلام العربي؟
* ما اتجاه المعالجة الإعلامية لقضية القدس؟
* ما الحلول التي يعرضها الإعلام العربي للحفاظ على هوية القدس الشريف؟

قيمة هذا البحث:

تأتي اهمية وقيمة هذا البحث كونه الأول من نوعه الذي يقوم بتحليل مضمون اهم الصحف العربية التي تم اختيارها لأسباب سوف يذكرها الباحث في حينها.

وكذلك تأتي أهمية وقيمة هذا البحث من خلال معرفة الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام العربي والإسلامي في تعريف المسلمين والعرب لقضية حساسة جداً وعزيزة على كل مسلم لأولى القبلتين وثالث الحرمين وهي «القدس الشريف» والمسجد الأقصى المبارك.

وكذلك فإن الباحث يعتقد أن هذه الورقة جاءت في وقت مهم جداً في حياة امتنا العربية والإسلامية وذلك لإلقاء الضوء على الاهتمامات الإعلامية، ففي هذا العام، سنة ١٩٩٩ م سوف يتم الإعلان عن الدولة الفلسطينية إن شاء الله، وفي هذا العام سوف تتم الانتخابات الاسرائيلية، وكذلك من المتوقع ان تقوم الحكومة الاميركية بنقل سفارتها من مدينة «تل أبيب» إلى مدينة القدس الشريف، وأخيراً فإننا نسير بخطى واسعة وسريعة نحو القرن الواحد والعشرون، ولا ندري ماذا سيكون دور الإعلام العربي والإسلامي فيه؟

لماذا الصحافة؟

لقد قام الباحث بالاعتماد على الصحافة فقط في هذا البحث التحليلي وذلك دون الوسائل الإعلامية الأخرى، لعدة اسباب منها:

* دور وأهمية هذه الوسيلة في المجتمع العربي.
* التغطية الصحفية تحظي بانتشار واسع وحركة اعلامية اكبر في العالم العربي.
* كون ان الصحافة تمثل أحد روافد «السلطة الرابعة» في أي مجتمع.
* الدور المستقبلي والمتوقع من الصحافة العربية لخدمة قضية فلسطين بصفة عامة.
* الدور المتوقع للصحافة العربية في تسليط الضوء على أهم القضايا المصيرية وهي «مدينة القدس الشريف».

* الدور المتوقع للصحافة في تعريف الشعوب العربية والإسلامية بأهمية «المسجد الأقصى» كأولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين.

* أهمية الوسيلة المكتوبة في الحفاظ والتوثيق الذي يتعلق بمصادر المعلومات التي تساعد الباحثين على البحث العلمي الجاد في خدمة هذه القضية.

اجراءات الدراسة التحليلة:

قام الباحث بالاعتماد على مجموعة من ألصحف العربية في دراسة تحليلية تساعد في التعريف والتحليل العلمي لمجمل القضايا التي تعرضت لها هذه الوسائل بالنسبة الإعلام العربي. . . ومسؤولياته تجاه قضية القدس الشريف.

منهج البحث:

تعتمد هذه الورقة البحثية على منهج المسح الإعلامي SURVEY وذلك لوصف وتحليل وتفسير موقف الإعلام العربي من قضية هامة ومحورية في حياة الأمة العربية والإسلامية وهي «قضية القدس»، وهذا المسح يساعد في تحليل المضمون CONTENT ANALYSIS للمادة الإعلامية التي قدمتها مؤسسات الإعلام العربي.

الفترة الزمنية للبحث:

اعتمد الباحث على تحليل الصحف للفترة من اول كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨ م ولمدة اثنا عشر شهراً اثنان وخمسون اسبوعاً، وحتى سنة ١٩٩٨م، معتمداً على الأسبوع الصناعي في اختيار الصحف الأربع.

عينة البحث:

وقع اختيار الباحث على المضمون الصحفي لعدد من الصحف الناطقة باللغة العربية ليكون موضع التحليل، وقد روعي في هذه الصحف أن تمثل اتجاهات عربية متعددة ومناطق جغرافية متباينة، وهذه الصحف هي:

صحيفة عكاظ السعودية

صحيفة الأهرام المصرية

صحيفة الحياة اللندنية

صحيفة الشرق الاوسط

نتائج الدراسة التطبيقية

في هذه الجزئية يتناول الباحث بالتحليل والتفسير النتائج التي توصل إليها خلال اجراء

الدراسة التحليلية للمضمون الصحفي الذي تناول مسألة القدس الشريف خلال فترة الدراسة وذلك حسب التسلسل الآتي:

أولاً: نتائج الدراسة التحليلية بشان اشكال المعالجة الصحفية لقضية القدس:

* توضح بيانات جدول رقم (١) الأشكال المعالجة الصحفية التي عرضت من خلالها المعلومات بشأن القدس الشريف في الصحف الأربع ـ موضوع الدراسة ـ وتبين ان الاخبار عموماً تشكل ربع عينة الدراسة حيث كانت نسبتها (٢٤،٩٪) تتصدر جريدة الشرق الأوسط في الترتيب تليها الاهرام المصرية ثم الحياة ثم جريدة عكاظ.

* أما التقارير الاخبارية قد شكلت نسبة (١٠،٩٪) معظمها جاء في جريدة عكاظ السعودية ثم جريدة الحياة ثم الاهرام المصرية ثم الشرق الاوسط.

* أما شكل المقالة الصحفية فقد كانت نسبة ورودها اجمالاً (٢١٪) بين عمود ثابت (١٢،٥٪) ومقالة عادية (٧،٩٪) وأخيراً مقالة افتتاحية (٠،٦٪) وتعكس هذه النتيجة بروز المقالة كقالب صحفي وبخاصة ما يتصل منها بالأعمدة الثابتة تليها المقالات العادية غير الدورية، ثم أخيراً افتتاحيات الصحف وهذا الشكل أحد اشكال الرأي وهذا يعني أن اتجاه المادة الإعلامية يتيح الحرية للمقالات والرؤى التفسيرية لما يحدث بالقدس من احداث.

* الكاريكاتير الصحفي: جاء الكاريكاتير أو التعبير الرمزي في ترتيب متقدم بين اشكال التعبير الاجتماعي عن قضية القدس وهو شكل مكثف وبليغ في التعبير عن الرأي والاتجاهات العربية والإسلامية نحو ما تمر به القدس من احداث فقد حظي هذا الشكل بنسبة (١٦،١٪) وقد تفردت جريدة الشرق الأوسط بهذا اللون من التعبير الرمزي وخاصة ما يرسمه الفنان محمود كحيل وهو شكل ذو شعبية ويوصل رسائل مهمة بأقصر طريقة ممكنة ثم جاء اهتمام جريدة الحياة بهذا الشكل ثم الأهرام ولم تهتم عكاظ بهذا الشكل الصحفي في معالجة قضية القدس.

* الصور والتعليق: جاء شكل الصورة والتعليق بنسبة (١٥،٢٪) من مجموع العينة وتعكس الصورة الموضوعية أو الشخصية موضوعاً مستقلاً بذاته ويقصد تعليق قصير، وقد كان هذا الشكل في معظمه من نصيب جريدة الشرق الاوسط ثم جريدة عكاظ وأخيراً الحياة والأهرام.

* التحقيق الصحفي: ولم يحظ هذا الشكل باهتمام الصحف الأربع إلاّ بنسبة ضئيلة

(٦،٠٪) ويعود غياب هذا الشكل المهم في المعالجة قصوراً في اشكال التفسير الإعلامي لما تمر به القدس الشريف من احداث، وقد جاءت التحقيقات كلّها في جريدة عكاظ السعودية ولم يكن له وجود في بقية الصحف الثلاث.

* الأشكال الأدبية: حظيت الأشكال الأدبية كقوالب للمضمون الإعلامي الذي عالجت صحف العينة من خلاله قضية القدس بنسبة (٢،١١٪) من مجموع ما نشر في الصحف الأربع وقد غابت اشكال صحفية مهمة مثل الحديث الصحفي والمؤتمر الصحفي وهما من اشكال التفسير الإعلامي للأحداث.

وبشكل عام يمكن رصد النتائج المنفصلة بقوالب المعالجة الإعلامية لقضية القدس كالتالي:

* حظيت جريدة الشرق الأوسط بنسبة (٦٦٪) من عينة الدراسة التحليلية أي ان ثلث المادة الصحفية المتصلة بقضية القدس جاءت في صحيفة الشرق الأوسط بينما كانت الأهرام المصرية في الترتيب الثاني بنسبة (٢،١٥٪) ثم كانت عكاظ والحياة في الترتيب الثالث بنسبة (٤،٩٪) لكل منهما.

وقد تفسر هذه النتيجة ملكية الصحف ومرونة الرقابة على ما يُنشر وبخاصة أن الملكية الخاصة تسمح بقدر اكبر من حرية النشر دون حرج سياسي لإدارة التحرير، بينما الصحف التابعة للدولة بشكل أو بأخر تستشعر نوعاً ما الرقابة الذاتية في عرض موضوعات قد تثير حساسية الحكومات مثل القدس.

* من النتائج العامة أيضاً أن الأشكال المعبرة عن الوظيفة الاخبارية تشكل (٨،٣٥٪) وهذه النسبة موزعة بين خبر عادي وتقرير اخباري، وهذا الشكل التفسيري مثل الحديث الصحفي والتحقيق الصحفي وجد في اضيق حدود ممكنة، وهو خلل كبير في المعالجة التي غيبّت الأسباب الكامنة وراء الأحداث التي مرت بالقدس وتتعرض لها المدينة المقدسة.

* أما اشكال عرض الرأي فقد جاءت بنسبة (٣،٥٢٪) أي ان اشكال عرض الرأي تتقدم اشكال المعالجة الإعلامية لقضية القدس وهي وظيفة اساسية لعرض الأراء التي يعبّر عنها الكتاب والصحفيون والقراء بشأن قضية القدس، ولقد جاءت الاشكال الأدبية والرمزية التي تصور معاناة المدينة المقدسة بنسبة (٢،١١٪) وهي نسبة تعتبر معقولة مقارنة بالتحقيقات الصحفية والمقالات الافتتاحية.

جدول رقم (١) الاشكال الصحفية التي وردت بها المادة الإعلامية بشأن القدس

الأخبار	الشرق الأوسط	الأهرام	عكاظ	الحياة	المجموع	النسبة ٪
خبر عادي	٤٢	٢٨	٤	٨	٨٢	٢٤،٩
تقرير اخباري	٣	٦	١٨	٩	٣٦	١٠،٩
المقالة	٠	٠	٠	٠	٠	٠
مقالة افتتاحية	٠	١	١	٠	٢	٠،٦
مقالة غير افتتاحية	٩	٩	٠	٨	٢٦	٧،٩
عامود ثابت	٣٧	٤	٠	٠	٤١	١٢،٥
كاريكاتير	٤٧	١	٠	٥	٥٣	١٦،١
حديث صحفي	٠	٠	٠	٠	٠	٠
مؤتمر صحفي	٠	٠	٠	٠	٠	٠
صورة وتعليق	٤٢	١	٦	١	٥٠	١٥،٢
التحقيق الصحفي	٠	٠	٢	٠	٢	٠،٦
شكل ادبي (شعر، قصة)	٣٧	٠	٠	٠	٣٧	١١،٢
المجموع	٢١٧	٥٠	٣١	٣١	٣٢٩	٪١٠٠
النسبة ٪	٦٦	١٥،٢	٩،٤	٩،٤		٪١٠٠

ثانياً: مصادر المادة الإعلامية الخاصة بالقدس:

تتنوع مصادر المادة الصحفية التي اوردت المعلومات عن قضية القدس في الإعلام العربي، فقد اعتمدت الصحف عينة الدراسة على المصادر التالية في استقاء مادتها الإعلامية:

* المحررون والمندوبون: اعتمدت الصحف على المحررين والمندوبين في استقاء مادتها الإعلامية حول القدس بنسبة (٤،٥٪) تقريباً بين الاهرام المصرية وعكاظ السعودية.

* أما المراسلون فقد اعتمدت عليهم صحف الدراسة بنسبة (٢٧،٧٪) كانت جريدة الشرق الاوسط هي الأكثر اعتماداً على هذا النوع من المصادر تليها عكاظ ثم الحياة ثم الأهرام المصرية.

جدول رقم (٢) مصادر المادة الصحفية في العينة التحليلية:

	الشرق الأوسط	الأهرام	عكاظ	الحياة	المجموع	النسبة ٪
محرر/مندوب	١	٧	٥	٠	١٣	٤،٥
مراسل خارجي	٤٧	٧	١٤	١٣	٨١	٢٧،٧
وكالة أنباء:						
عربية	٣٨	٢١	١٣	٤	٧٦	٢٦
أجنبية	٣٥	١٢	١٢	٢	٦١	٢٠،٩
قسم كامل بالجريدة (تحقيقات دراسات سياسية)	٤٧	٠	٠	١٠	٤٨	١٦،٤
القراء المساهمين	٠	٠	٠	٠	٠	٠
كتاب من هيئة التحرير	٣	٠	٢	٦	٢	
كتاب من خارج هيئة التحرير	١	٠	٠	٦	٧	٢،٤
المجموع	١٦٩	٥٠	٤٥	٢٨	٢٩٢	١٠٠
النسبة ٪	٥٧،٩	١٧،٥	١٥،٤	٩،٦	١٠٠	

* وكالات الأنباء: اعتمدت صحف الدراسة على وكالات الانباء بشكل عام بنسبة (٤٦،٩٪) كان نصيب الوكالات العربية (٢٦٪) وكان نصيب الوكالات الاجنبية (٢٠،٩٪) ويلاحظ زيادة الاعتماد على الوكالات العربية وهذا توجه طيب يساعد على اعادة التوازن في المعلومات حول القضايا العربية والإسلامية في الصحافة العربية.

ـ قسم كامل بالجريدة (قسم الدراسات، التحقيقات) وقد كان اعتماد الجريدة على هذا المصدر بنسبة (١٦،٤٪) كلها من نصيب جريدة الشرق الاوسط تقريباً.

ـ أما الكتاب من هيئة التحرير فكانت نسبتهم (٢٪) والكتاب من خارج التحرير (٢،٤٪).

* ومما سبق يمكن توضيح ما يلي:

ـ إن الاعتماد على وكالات الانباء جاء بنسبة عالية نسبياً (٤٦،٩٪) وهذا ما يعني أن الأخبار والتقارير هي المعلومات الأغلب في العينة.

ـ ان الاعتماد على المندوبين والمراسلين بنسبة (٣٢،٢٪) وهي نسبة كبيرة تعبّر عن

اهتمام الصحف عينة الدراسة بالقضية ولذلك فلديها مراسلون بالقدس يتابعون تطورات الأحداث وهو يعبر عن نوع الاهتمام الايجابي بالقضية.

ـ انخفضت نسبة الاعتماد على الكتّاب بشكل ملحوظ بينما تزايدت نسبة الاعتماد على الأقسام الخاصة بالصحف مثل قسم التحقيقيات الصحفية وقسم الدراسات الصحفية.

ثالثاً: الصور المصاحبة للمادة الإعلامية بشأن القدس:

اعتمدت صحف الدراسة على الصور الصحفية الشخصية للأفراد والمجموعات بنسبة (٥٢،٦٪) وعلى الصور الموضوعية للأحداث والأزمات التي مرت بها مدينة القدس والمسجد الأقصي بنسبة (٤٧،٤٪) وهذه الصور تزيد من ابراز المادة الإعلامية وتأثيرها على المتلقين.

وقد تفردت الشرق الأوسط تقريباً بنشر صور مصاحبة للمادة الإعلامية بنسبة (٨٢،٤٪) تليها عكاظ السعودية بنسبة (١٠،٥٪) ثم الحياة (٥،٣٪) ثم الأهرام بنسبة (١،٨٪) وهكذا تتفوق جريدة الشرق الاوسط في المعالجة من ناحية نشر صور للأفراد والحدث الخاصة بقضية القدس. (أنظر جدول رقم (٣)).

ولعل الملاحظ لهذه الصور التي رافقت المادة الإعلامية يجد انها تؤثر فعلياً في الجمهور المستقبل لها خاصة إذا عرفنا خصائص الصور في الإعلام. ولذلك نجد سبب اهتمام صحيفة الشرق الاوسط بالصور المصاحبة للمادة الإعلامية يرجع إلى كونها انها مشتركة في أكبر قدر معيّن من الوكالات الإعلامية والاخبارية في العالم.

جدول رقم (٣) الصور المصاحبة للمادة الإعلامية بشأن القدس

	الشرق الأوسط	الأهرام	عكاظ	الحياة	المجموع	النسبة ٪
صور شخصية (أفراد)	٤٧	١	٨	٤	٦٠	٥٢،٦
صور موضوعية (أحداث)	٤٧	٦	٤	٢	٥٤	٤٧،٦
المجموع	٩٤	٢	١٢	٦	١١٤	١٠٠
النسبة ٪	٨٢،٤	١،٨	١٠،٥	٥،٣	١٠٠	

رابعاً:

يُعَد إفراد وتخصيص مساحة صحفية بمادة اعلامية معنية دليلاً على الاهتمام النسبي

بهذه المادة وموضوعها، وقد شكلت المساحة الصحفية التي احتلتها قضية القدس الشريف في الصحف الأربع كالآتي:

ـ إن المادة الإعلامية التي كانت مساحتها من (٥ ـ ١٠سم / ع) في العينة تمثّل نسبة (٢، ٢٠٪) ومعظمها نشر في جريدة الشرق الاوسط والاهرام المصرية وهذه المادة عبارة عن اخبار بسيطة.

ـ ان المادة الإعلامية التي كانت مساحتها من (١٠ ـ ٢٠ سم/ع) كانت نسبتها (٥، ٩٪) وهي موزعة على الأهرام المصرية والشرق الأوسط وعكاظ والحياة بالترتيب.

ـ إن المادة الإعلامية التي كانت مساحتها (٢٠ ـ ٣٠ سم/ع) كانت نسبتها (٩، ٢٢٪) في العينة ككل حظيت جريدة الشرق الأوسط بأكبر نسبة تليها الحياة ثم عكاظ السعودية ثم الأهرام المصرية.

ـ المادة الإعلامية التي كانت مساحتها (٣٠ ـ ٥٠ سم/ع) جاءت بنسبة (٩، ٢٢٪) في العينة وكان معظم هذه المادة في الشرق الاوسط وعكاظ ثم الحياة.

ـ أما المادة التي كانت مساحتها أكبر من (٥٠ سم /ع) فجاءت بنسبة (٥، ٢٤٪) وهي أعلى نسبة في العينة وكانت جريدة الشرق الاوسط هي الأكثر اهتماماً بتخصيص هذه المساحة للمواد الإعلامية المتصلة بالقدس.

وبشكل عام يمكن رصد أهم المؤشرات بخصوص المساحة الصحفية التي يخصصها الإعلام لقضية القدس على النحو الآتي:

١ ـ إن المساحات الصحفية التي خصصتها صحف العينة لقضية القدس تراوحت بين مساحات بسيطة ومحددة تتراوح بين ٥سم / ع و٣٠سم/ع وذلك بنسبة (٦، ٥١٪ ٩ من حجم المساحة في العينة التحليلية أي ان نصف المادة الصحفية خصصت له مساحات محددة نسبيا مقارنة بقضايا اخرى ومواد صحفية اخرى قد تكون اقل اهمية للإنسان العربي المسلم بينما كانت نسبة (٤، ٤٧٪) من المادة في مساحات بين (٣٠ ـ ٥٠ سم/ع).

٢ ـ يلاحظ ان جريدة الشرق الاوسط قد استأثرت بالنصيب الأكبر من المساحة الصحفية المخصصة لقضية القدس خلال فترة الدراسة عام ١٩٩٨م وكانت النسبة (١، ٦٨٪) من اجمالي المساحة التي افردتها اربع صحف للقضية.

٣ ـ وكانت جريدة عكاظ السعودية في الترتيب الثاني بفارق نسبي كبير حيث شكلت نسبة (٢، ١٢٪) من اجمالي المساحة الصحفية المخصصة لقضية القدس ثم جاءت

الاهرام المصرية في الترتيب الثالث بنسبة (١١،٢٪) وأخيراً جريدة الحياة بنسبة (٨،٥٪)، وهكذا يتضح ان جريدة الشرق الاوسط هي الأكثر حضورا في الصحافة العربية والأكثر اهتماماً بالقضية من الصحف الأخرى، (انظر جدول رقم ٤).

جدول رقم (٤) المساحة الصحفية للمادة الإعلامية الخاصة بالقدس

	الشرق الأوسط	الأهرام	عكاظ	الحياة	المجموع	النسبة ٪
٥ . ١٠ سم/ع	٢٥	١٢	٠	١	٣٨	٢٠،٢
١٠ . ٢٠ سم/ع	٥	٨	٣	٢	١٨	٩،٥
٢٠ . ٣٠ سم/ع	٣٦	٠	٦	١	٤٣	٢٢،٩
أكبر من ٥٠ سم/ع	٤٢	٠	٤	٠	٤٦	٢٤،٥
المجموع	١٢٨	٢١	٢٣	١٦	١٨٨	١٠٠ ٪
النسبة ٪	٢٨،١	١١،٢	١٢،٢	٨،٥	١٠٠	

خامساً: النتائج المتعلقة بمحتوى الإعلام العربي بشأن القدس:

توضح البيانات بعد تحليلها في جدول رقم (٥) أن الافكار والموضوعات التي تكررت في عينة الدراسة التحليلية جاءت على النحو التالي:

* مكانة القدس بوجه عام تكررت هذه الفكرة سبع عشرة مرة في العينة وذلك بنسبة (٢٢،١٪) من اجمالي الموضوعات التي تمت معالجتها في الدراسة وكانت الاهرام المصرية اكثر اهتماماً بمعالجة المكانة التي تحتلها القدس بوجه عام كأحد الموضوعات الصحفية، ثم كانت جريدة الشرق الاوسط ثم عكاظ ثم الحياة.

* أما موضوع «مكانة القدس عند المسلمين» فقد تكررت نسبة (٢٢،١٪) وكان معظم التركيز في جريدة الأهرام المصرية وجريدة الشرق الأوسط ثم أخيراً عكاظ والحياة.

* موضوع «القدس في مفاوضات السلام» تكرر بنسبة (١٨،٢٪) في عينة الدراسة وكانت جريدة عكاظ هي الأكثر اهتماماً بهذا الموضوع تليها جريدة الشرق الاوسط والاهرام المصرية ولم تقدم الحياة أي اهتمام بهذا الموضوع.

* «موقف الحكومات العربية من القدس» جاء هذا الموضوع بنسبة اهتمام (١١،٧٪) وقد كانت الاهرام المصرية والشرق الاوسط اكثر اهتماماً من الصحيفتين الأخريين بهذا

الموضوع وأن كانت الأهرام هي الأكثر حضورا في معالجة هذه الموضوعات.

جدول رقم (٥) موضوعات المادة الاعلامية بشأن القدس

	الشرق الأوسط	الأهرام	عكاظ	الحياة	المجموع	النسبة ٪
مكانة القدس بوجه عام	٤	٨	٣	٢	١٧	٢٢،١
مكانة القدس عند المسلمين خاصة	٥	٨	٢	٢	١٧	٢٢،١
القدس في مفاوضات السلام	٤	٤	٦	٠	١٤	١٨،٢
موقف الحكومات من القدس	٢	٧	٠	٠	٩	١١،٧
موقف المنظمات الاسلامية	٢	٢	٥	٣	١٢	١٥،٦
موقف الحركات الاسلامية	٢	٢	٠	٢	٦	٧،٨
القدس في المؤتمرات	٠	١	١	٠	٢	٢،٦
المجموع	١٩	٣٢	١٧	٨	٧٧	١٠٠
النسبة ٪	٢٤،٧	٤١،٢	٢٢،١	١١،٧	١٠٠	

* موضوع «موقف المنظمات الإسلامية من القدس» وجاء الاهتمام بهذا الموضوع بنسبة (١٥،٦٪) في العينة ككل وقد اهتمت عكاظ السعودية والحياة اكثر من الصحيفتين الاخريين بهذا الموضوع.

* موضوع «موقف الحركات الاسلامية من القدس» ناقشت صحف العينة موضوع الحركات الإسلامية وخطابها بشأن القدس بنسبة (٧،٨٪) العينة ككل وتوزعت النسبة على الشرق الأوسط والأهرام والحياة.

* أما موضوع «القدس في المؤتمرات الإقليمية والدولية» فقد اولتها الصحف اهتماماً بنسبة (٢،٦٪) في العينة ككل وبخاصة في الأهرام المصرية وعكاظ السعودية.

وبشكل عام يمكن الخروج بعدة مؤشرات هي:

* ان التوعية بمكانة القدس لدى كافة الأديان عامة ولدى المسلمين خاصة قد استحوذت على (٤٤،١٪) وهي نسبة عالية تؤكد اتجاه الإعلام العربي إلى الأهتمام بوظيفة التثقيف Education وبخاصة، لأن هناك جهلاً كبيراً بأبعاد القضية في ظل الإعلام الصهيوني المضلل والقائم على المزاعم الباطلة.

* وكان المؤشر الآخر هو معالجة قضية القدس كجزئية في عملية السلام وقد برز

الاهتمام بالقدس في سياسة عملية السلام بنسبة (١٨،٢٪) وهو ما يؤكد الاتجاه القائم في الإعلام العربي والذي ينحو بالقضية إلى معالجتها في اطار القضية الكلية وهي حق الفلسطينيين العربي والإسلامي في القدس الشريف.

أما المواقف الرسمية فقد احتلت نسبة اهتمام اعلامي اقل نسبياً وذلك في حدود (١١،٧٪) بينما كان التعبير عن الموقف الشعبي (٢٣،٤٪) والموقف الشعبي غير الرسمي يشمل مواقف المنظمات الإسلامية والجمعيات ومواقف الحركات الإسلامية والاتجاهات الاسلامية في اطار الصحوة الإسلامية العامة.

سادساً: موقف اسرائيل من قضية القدس العربية:

بالنظر إلى الخطر الاسرائيلي القائم في القدس فإن موقف الحكومة الرسمي والقوى الشعبية الاسرائيلية من القدس يعد موضوعاً مستقلاً، ولذا فقد تمت معالجته في جزئية خاصة، وقد تبين للباحث ان الموقف تحد د في اطار السلوكيات التالية:

* الموقف المعلن للحكومة الإسرائيلية من القدس، وقد تكرر هذا الموضوع بنسبة (١٣،٥٪).

في الخطاب الإعلامي العربي الخاص بقضية القدس، وقد كانت جريدة عكاظ السعودية اكثر اهتماماً بهذا السلوك السياسي للحكومة الاسرائيلية كإتجاه رسمي نحو القدس.

* موقف المعارضة الدينية الاسرائيلية من القدس، وقد تكرر هذا الموضوع بنسبة (٧،٩٪) في العينة، وكانت الأهرام المصرية ابرز الصحف في التعبير عن هذا الموضوع تليها الشرق الاوسط وصحيفة الحياة.

* «محاولات تهويد وتغير معالم القدس» وجاء هذا الموضوع في اهتمام الخطاب الإعلامي العربي بنسبة (٢٤،٧٪) وهي نسبة عالية تؤكد خطورة المحاولات اليهودية المستمرة والمستقرة لفرض الأمر الواقع في القدس، وذلك تمهيداً لتهويدها كلية، وقد تميزت الاهرام المصرية في هذا الاهتمام.

* أما موضوع «محاولات هدم المسجد الأقصى» فقد كان الاهتمام به بنسبة (١٦،٨٪) وتعد هذه المحاولات خطراً كبيراً يستحق المزيد من التركيز الإعلامي لتوعية الرأي والضغط من خلاله لوقف هذه الممارسات.

* وجاء «موضوع الاستيطان في القدس» بنسبة اهتمام عالية وصلت إلى (٢٩،٢٪)

في الخطاب الإعلامي بشأن القدس وهي أعلى نسبة اهتمام في الموضوعات بشكل عام، وقد فرض هذا الموضوع نفسه في السنوات الأخيرة باعتباره غاية يهودية وباعتباره خطراً، واهمها طمس معالم الحقيقة في الأرض المحتلة وخاصة في مدينة القدس، وكانت الأهرام المصرية اكثر تعبيراً عن هذا الموضوع واهتماماته تليها الحياة ثم جريدة الشرق الاوسط وجريدة عكاظ السعودية.

* وأما «دور المقاومة الفلسطينية الشعبية في الحفاظ على هوية القدس» فقد جاء بنسبة (٧،٨٪) وهو أقل الموضوعات اهتماماً في الخطاب الإعلامي العربي، وربما يعود ذلك لما لصق بالمقاومة الشعبية من تهم الإرهاب التي ما زال الإعلام الصهيوني يستخدمها كوصمة لإرهاب الحكومات والقوى العربية في اطار تزييف الحقائق، وكانت صحيفة الشرق الاوسط والأهرام اكثر اهتماماً بهذا الموضوع.

وأما المؤشرات العامة بشأن السلوك الاسرائيلي تجاه القدس، فيمكن تلخيصها فيما يلي:

أولاً: استأثرت الاهرام المصرية بأكبر نسبة من الخطاب الإعلامي المعبّر عن السلوكيات التي تمارسها الحكومة الاسرائيلية والقوى الاسرائيلية المختلفة تجاه القدس وذلك بنسبة (٤٧،٢٪) فيما كان اهتمام الشرق الاوسط بنسبة (٢٠،٢٪) وصحيفة الحياة بنسبة (١٦،٩٪) وصحيفة عكاظ السعودية بنسبة (١٥،٧٪) ويمكن تفسير هذه النتيجة صيغة تعاطي الدول المحيطة بإسرائيل كدول موجهة مثل: مصر، وكذلك الحملات التي يشنها الإعلام المصري أحياناً للرد على دعاوى الإعلام الصهيوني نظراً لموقف مصر من القضية برمتها.

ثانياً: ان هناك تركيزاً واضحاً في الخطاب الإعلامي العربي على واقع الاستيطان اليهودي في القدس يليه تركيز على المحاولات التي تتعلق بتهويد القدس ثم محاولات هدم المسجد الأقصى، وقد حظيت هذه الموضوعات بنسبة (٧٠،٧٪) وهي نسبة عالية تؤكد محورية القدس في الخطاب الإعلامي العربي وهذه نتيجة ايجابية تحسب للممارسة الإعلامية في صحف العينة الأربع.

ثالثاً: أهمل الخطاب الإعلامي العربي توضيح دور الإعلام الصهيوني ومواقفه من القدس الشريف، كما اهمل ردود الفعل الاميركية تجاه القدس مع اهمية وخطورة هذين الموضوعين، والباحث هنا لا يجد مسوّغاً لهذا الغياب لموضوعين مهمين في إطار

معالجة قضية القدس.

جدول رقم (٦) موقف اسرائيل من القدس العربية

	الشرق الأوسط	الأهرام	عكاظ	الحياة	المجموع	النسبة ٪
الموقف المعلن لاسرائيل من القدس	٤	١	٥	٢	١٢	١٣،٥
موقف المعارضة الدينية	٢	٣	٠	٢	٧	٧،٩
موقف تهويد وتغير معالم القدس	٣	١١	٥	٣	٢٢	٢٤،٧
محاولات هدم المسجد الأقصى	٣	١٠	١	١	١٥	١٦،٨
الاستيطان في القدس	٣	١٤	٣	٦	٢٦	٢٩،٢
المقاومة الفلسطينية ودورها في الحفاظ على هوية القدس	٣	٣	٠	١	٧	٨,٧
الاعلام الصهيوني وموقفه من القدس	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الموقف الأميركيّ من قضية القدس	٠	٠	٠	٠	٠	٠
أخرى	٠	٠	٠	٠	٠	٠
المجموع	١٨	٤٢	١٤	١٥	٨٩	١٠٠
النسبة ٪	٢٠،٢	٤٧،٢	١٥،٧	١٦،٩	١٠٠	

سابعاً: اتجاه المعالجة الصحفية لقضية القدس:

تبين من التحليل للبيانات أن هناك عدة اتجاهات تتراوح بين طرح الحلول السلمية لمشكلة القدس وبين اليأس من حل القضية وذلك وفقاً لما يلي:

* اتجاه لطرح حلول سلمية للقضية:

(وهذا اتجاه قوي في الخطاب الإعلامي العربي حيث كانت نسبته (٢٢،٧٪) وقد كانت الاهرام المصرية وعكاظ السعودية اكثر بروزاً من الصحف الأخرى في طرح هذه الحلول انطلاقاً من السياسات الفعلية لمصر والسعودية والتي تدعو إلى حل القضية حلاً سلمياً عادلاً).

* اتجاه يدعو الحكومات العربية لاتخاذ موقف واضح من القضية وهذا الاتجاه لا يقل اهمية عن الاتجاه السابق حيث كانت نسبته (٢٢،٧٪) وانفردت به الأهرام المصرية والشرق الاوسط.

جدول رقم (٧) اتجاه معالجة الإعلام العربي لقضية القدس

	الشرق الأوسط	الأهرام	عكاظ	الحياة	المجموع	النسبة ٪
تطرح حلول للحفاظ على القدس	٣	٨	٦	٠	١٧	٢٢،٧
تدعو لحلول تستخدم السلاح	١	٠	٠	٠	٠	١،٣
تدعو لمقاطعة كل من يدد القدس	٢	١	٠	٠	٣	٤
تدعو الى تفعيل دور وقرارات الأمم المتحدة	٠	٠	١	٠	٠	
تدعو الى تفعيل دور وقرارات الجامعة العربية	٥	٥	٠	٠	١٠	١٣،٣
تدعو الى دعم السلطة الفلسطينية في المفاوضات	٣	٤	٢	٠	٩	١٢
تدعو أميركا للتدخل في أمر القدس	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١ . تدعو الى استثمار الحفاظ على هوية القدس	٥	٨	٠	٠	١٣	١٧،٣
٢ . تدعو الحكومات العربية والاسلامية لاتخاذ موقف	٧	١٠	٠	٠	١٧	٢٢،٧
٣ . تدعو لليأس من حل مشكلة القدس	٠	٠	١	٠	١	١،٣
٤ . محايدة	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٠	٥ . دعوات أخرى	١	٠	١	٠	٢
٢،٦	المجموع	٢٧	٣٧	١١	٠	٧٥
١٠٠	النسبة ٪	٣٦	٤٩،٣	١٤،٧	٠	١٠٠

* اتجاه يدعو إلى تفعيل دور الجامعة العربية وقراراتها وهو اتجاه قوي نسبياً، وكانت نسبته (١٣،٣٪)، وانفردت بطرحه جريدة الشرق الاوسط والأهرام المصرية.

* اتجاه يدعو إلى دعم السلطة الفلسطينية في المفاوضات وهو اتجاه نسبته (١٢٪) من الخطاب الإعلامي العربي، وهو موزع بين جريدة الأهرام والشرق الاوسط وعكاظ السعودية.

* اتجاه يدعو إلى المقاطعة لكل دولة أو منظمة تقوم بأي دور في تهديد القدس وهو اتجاه ضعيف نسبياً (٤٪).

وهناك بعض الاتجاهات الأخرى مثل الدعوة لاستخدام السلاح واحياء دور الانتفاضة كورقة ضغط في المفاوضات لحل مشكلة القدس، واتجاه يدعو للتوقف عن الاغراق في التفاؤل بشأن حل قضية القدس.

ويلاحظ على اتجاهات معالجة قضية القدس ما يلي:

أولاً: لم تطرح جريدة الحياة أي من الاتجاهات الايجابية من قضية القدس، بينما تميزت الاهرام المصرية بشكل واضح، حيث كانت الحلول التي طرحتها وذلك بنسبة (٤٩،٣٪) أي نصف الحلول تقريباً، وجاءت جريدة الشرق الاوسط في الترتيب الثاني بنسبة (٣٦٪)، ثم أخيراً عكاظ السعودية بنسبة (٢٤،٧٪)، ويلاحظ دور مصر في المفاوضات وهو دور مركزي في عملية السلام ككل.

ثانياً: ان الاتجاهات الأغلب هي الداعية للحلول السلمية والاتجاه لمطالبة الحكومات والمنظمات للقيام بدور ايجابي في دعم كل القرارات والمواقف والاستثمارات للحفاظ على هوية القدس العربية.

وفي المقابل اختفى الصوت الداعي إلى الحرب والحلول التي تستخدم فيها القوة، وبدلاً من ذلك قدّمت حلول مثل المقاطعة وتفعيل الانتفاضة الفلسطينية، ولعل هذا الغياب للخطاب الداعي للحلول بالقوة العسكرية، يرجع إلى سيادة الرؤية الرسمية داخل البلدان العربية وفي الإعلام العربي والتي تجنح للسلام كخيار استراتيجي، وربما كانت الصحف المعبرة عن القوى الشعبية هي التي تقدم ذلك الخطاب الإعلامي الداعي إلى استخدام القوة أو التهديد بها على الأقل لحل قضية القدس.

ثامناً: الجمهور الذي يتوجه إليه الإعلام العربي

تبين من تحليل البيانات أن الإعلام العربي قد وجه خطابه إلى الفئات التالية:

* «الحكومات العربية» وقد كان توج ه الخطاب الإعلامي إليها بنسبة (٣٠،٦٪) وهذه النسبة تد ل على أن الحل كما يراه الإعلام العربي يكمن في دور فع ال للحكومات أكثر لح ل قضية القدس.

* «الشعوب العربية» جاءت الشعوب العربية باعتبارها جمهور إليه الإعلام العربي في الترتيب الثاني بعد الحكومات، وذلك بنسبة (٢٨،٦٪) وهذا التوجه يدل أن الشعوب

العربية مدعوة للقيام بدور أكبر كرأي عام ضاغط، وأيضاً لإحياء الارادة الرامية إلى تحرير القدس من يد اليهود.

* «المنظمات الدولية والإقليمية» وقد جاءت هذه المنظمات في الترتيب الثالث بنسبة (٢٤،٥٪) وتلعب المنظمات الدولية والاقليمية دوراً لا يقل أهمية عن دور الحكومات والشعوب في الحفاظ على هوية القدس وحمايتها من محاولات طمس المعالم وفرض الأمر الواقع.

* «الحكومات الأجنبية» وقد توجه الخطاب الإعلامي العربي إلى هذه الحكومات الراعية لعملية السلام وهي متعددة، وذلك بنسبة (٤٪) مع أن هذه تملك مفاتيح عديدة لحل القضية، ولكن يبدو أن الإعلام العربي لا يعول كثيراً على العامل الخارجي في حل قضية عربية عادلة تحتاج إلى ان يتولى أمر حلّها اصحاب الحق وليس الوسطاء اصحاب المصالح المتعارضة.

* «المفكرون» توجه الإعلام العربي للمفكرين باعتبارهم قادة للرأي ودعاة للفكر ومصادر للوعي الصحيح حول قضية القدس الشريف ليقوموا بدور الحارس للعقل العربي من أن ينسى القضية أو يتجاهلها بفعل عوامل اليأس والتضليل التي يدعمها الإعلام الصهيوني المخطط.

ويلاحظ على جمهور الخطاب الإعلامي العربي بشأن القدس ما يلي:

أن الجمهور المستهدف بالخطاب العربي واضح تماماً في جريدتي الأهرام المصرية بنسبة (٥٣،٩٪) وفي جريدة الشرق الأوسط بنسبة (٤٦،٩٪) بينما لم يكن واضحاً في جريدتي الحياة وعكاظ.

ويلاحظ أيضاً التوجه إلى الحكومات والشعوب والمنظمات الدولية والإقليمية بشكل اساسي للقيام بدور أكثر ايجابية عما هو عليه لحل قضية القدس الشريف وضمان مستقبل هذه المدينة المقدّسة لدى جميع اصحاب الشرائع السماوية وبخاصة المسلمين.

توصيات لتفعيل دور الإعلام العربي بشأن مستقبل القدس

خلص الباحث إلى مجموعة من الأسس التي يمكن ان تصلح لتشكيل رؤية مستقبلية لدور الإعلام العربي في الحفاظ على مكانة القدس في نفوس اصحاب الحق فيها، ولإثارة الوعي دائماً بهذه القضية المحورية والمقدّسة في اهتمامات العرب والمسلمين، وهذه التوصيات تكمن في الآتي:

أولا:

على الإعلام العربي زيادة المساحة المخصصة لقضية القدس، واعتبار هذا التوجه ركيزة ثابتة في كل وسائل الإعلام العربية والإسلامية المقروؤة والمسموعة والمرئية، بحيث يصبح الرأي العام محاطاً بكل ما يحدث للقدس الشريف من مختلف الوسائل كدلالة غير مباشرة على مركزية القضية في وعي الإعلاميين العرب والمسلمين.

ثانياً:

ضرورة ان يوازن الإعلام العربي بين الوظائف الإعلامية الاخبارية والوظائف التفسيرية والتثقيفية للجمهور العربي، بحيث لا يكون معظم الخطاب الإعلامي مركزاً على الأخبار فقط، ولكن يجب استخدام قوالب جديدة لعرض الرأي الحر، وتحقيقات لاستقصاء اسباب الظاهرة وخلفياتها كقضية مهمة، وربطه بحاضر العمل الإعلامي ومستقبله من أجل التوعية الدائمة والفعالية بقضية القدس الشريف.

ثالثاً:

أن يتخلص الإعلام العربي من التعاطي الروتيني لقضية القدس في قوالب وأشكال جامدة، وأن يبتكر أطراً لتقديم رسائل جذ ابة ومؤثرة كالمسابقات والأشكال الأدبية الفعالة الرمزية، والتركيز على الحرفة الإعلامية في الأشكال التي يقدم فيها الخطاب الإعلامي.

رابعاً:

أن يعتمد الإعلام العربي على مراسلين من واقع الأحداث المتصلة بالقدس، وأن يعتمد على المصادر العربية بدلاً من الاعتماد على الوكالات الاجنبية فقط في الحصول على مادته الخاصة بالقدس، كما يطالب الباحث بأن تنشأ اقسام داخل مؤسسات الإعلام، تكون مهمتها اجراء دراسات وبحوث حقلية لكل ما يتصل بالقدس، وتنشر وتذاع وتعرض نتائج هذه الأبحاث بشكل دوري منتظم.

خامساً:

تفعيل دور الكتاب والمفكرين والأدباء واصحاب الرأي، وتشجيعهم على الكتابة والتأليف لأجناس ادبية وإعلامية تصور القضية من وجهة نظر الحق والعدل المفقود، وأن تخطط هذه الأعمال بحيث تتكامل لترسم في النهاية الصورة الحقيقية لقضية العرب والمسلمين الأولى.

سادساً:

افراد قضية القدس كموضوع مستقل بالاضافة إلى معالجتها ضمن موضوع القضية الفلسطينية ككل، وطرح جوانب جديدة أو الجوانب الأشد خطورة كمحاولات هدم المسجد الأقصى، وتسليط الضوء على الاستيطان وتغيير المعالم الأساسية للمدينة، والتركيز على المآسي التي يعيشها سكان القدس الشريف باعتبار هذه الجوانب ذات حساسية خاصة للمسلمين على وجه التحديد.

سابعاً:

التوازن بين ردود فعل الحكومات والشعوب والقوى الاجتماعية والسياسية والدينية في الخطاب الإعلامي العربي بشأن القدس الشريف، وذلك لأن كل هذه الأطراف صاحبة حق، وليست ذات مصالح متعارضة بشأن تقديم حلول لقضية القدس الشريف.

ثامناً:

التركيز على فضح المحاولات الاسرائيلية والصهيونية المستمرة، بالإضافة إلى الإساءة للقدس الشريف، وكشف ممارسات الإعلام الصهيوني المضلل في كل ما يقدمه للرأي العام العالمي حول القدس، وابراز التشدد والعنصرية للأحزاب الدينية المتطرفة في اسرائيل كوجه اسود للإرهاب الفكري والإعلامي.

تاسعاً:

أن يركز الخطاب الإعلامي العربي بشكل متزامن على العمل الدبلوماسي والعمل الشعبي لحل القضية، وعدم اغفال أي من الجانبين على الأقل كأوراق ضغط لصالح الحلول التفاوضية للقضية.

عاشراً:

أن يتوخى الخطاب الإعلام العربي في توجهاته ثوابت الأمة العربية والإسلامية ممثلة في الإلحاح على تخليص المدينة المقدّسة من أيدي اليهود المغتصبين ان عاجلاً أو أجلاً، وعدم التسامح في التفريط في أي شبر منها، والتركيز على أن هذه مسألة شرعية دينية لا يمكن تجاهلها، ومع ان الحلول السلمية والدعوة للتفاوض قد تكون مطلوبة وقتياً فإن الغاية النهائية لا تقف عند مجرّد الحل التفاوضي، وإنما هي بداية لأنهاء القضية كلية، لصالح اصحاب الحق الأصيل وهم العرب والمسلمون.

حادي عشر:

الدعوة إلى التفاؤل والتبشير بالحل العادل للقضية ومقاومة روح اليأس والإحباط والفتور السائدة في نفوس العرب، واستنفار القوى الكامنة وإحياء الأمل في عودة القدس عربية اسلامية خالصة إن شاء الله، (الثوابت والمتغيرات).

ثاني عشر:

التوجه للرأي العام العالمي وكسب فئاته لصالح الحق العربي، وتحرّي المدخل المناسب والوسائل والرسائل الملائمة لتفهم وجهة النظر العربية والإسلامية، أو على الأقل تحييد الرأي العام العالمي تجاه القضية.

ثالث عشر:

يوصي الباحث بإنشاء مركز للدراسات الإعلامية والبحوث الخاصة بالقدس الشريف وذلك في أكثر من عاصمة عربية، تكون مهمته اجراء بحوث متكاملة حول المدينة المقدسة جغرافياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً، وتوفير قواعد بيانات تصلح كأسس للتخطيط الإعلامي السليم لتناول القضية على بصيرة في وسائل الإعلام.

رابع عشر:

تشجيع الحكومات والمؤسسات الأهلية الخيرية على تخصيص جوائز عربية وإسلامية ودولية للكتّاب والمفكرين والإعلاميين الشباب، لأفضل مقال وبحث، وتشجيع مراكز البحث الإعلامية والجامعات والمعاهد على تفعيل هذا الدور.

خامس عشر:

تشجيع المؤسسات الإعلامية الحكومية والخاصة على انتاج افلام توثيقية وكذلك افلام كرتونية للأطفال تحكي قصة القدس الشريف بشكل مبسّط وجذاب، وإدراجها ضمن المهرجانات الإعلامية التي تقيمها الدول العربية والإسلامية.

سادس عشر:

انشاء محطة اذاعية دولية بإسم «القدس»، تموّل من تبرعات الدول والأفراد، تكون مهمتها تقديم رسائل اذاعية يومية بشأن القدس، وتذيع على موجهة FM، ويديرها اعلاميون عرب محترفون للرّد على دعاوى الإعلام الصهيوني.

سابع عشر:

تنظيم حملة تثقيفية وإعلامية يكون من اهدافها اثارة الوعي العام بقضية القدس

الشريف، وجمع التبرعات لدعم مشروعات استثمارية وعقارية بالمدينة المقدّسة، من خلال تجنيد مختلف الوسائل والوسائط، وتدرج في جدول زمني ملائم وتحديد حجم جماهير معينة لتحقيق اهداف الحملة على ان تكون حملة ذات مستويات محلية واقليمية ودولية.

ثامن عشر:

انشاء وقف اعلامي، الهدف منه هو تأسيس مصادر دخل ثابتة ومستمرة لخدمة القضايا والبرامج والحملات الإعلامية التي تهتم بقضية القدس الشريف، وتمويل المشاريع الإعلامية المستقبلية من خلال هذا الموقف.

تاسع عشر:

الاستفادة من مراكز التدريب الإعلامي بالصحف العربية ووسائل الإعلام الأخرى لتوعية العاملين بها، وكذلك المهتمين بالإدارات الاخرى المختلفة من داخل وخارج الوسط الإعلامي وذلك بقضية القدس الشريف.

والله من وراء القصد وهو الهادي إلى سواء السبيل...

د. عبد العزيز بن عبد الستار تركستاني

المركز المتخصص للدراسات والاستشارات التسويقية «جدة»

القدس في ضمير الإعلام العربي والإسلامي

د. عبد القادر طاش
رئيس قسم الاعلام في جامعة الملك سعود،
مدير قناة «إقرأ»

الحمد لله، الصلاة والسلام على رسول الله

ايها السيدات والسادة السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

المداخلة التي اتشرف بالمشاركة بها في هذا المؤتمر هي بعنوان «دور الاعلام العربي في معركة القدس». الاسرائيليون يخوضون معركة يعتقدون انها سهلة الوقائع ومحسومة النتائج، بزعمهم ان القدس هي عاصمة اسرائيل الموحدة والابدية. ويستخدم الاسرائيليون في هذه المعركة سلاحين اثنين اولهما تغيير الواقع الفعلي لهذه المدينة المقدسة التي يخططون من اجل تهويدها بتغيير معالم ارضها وتغيير بنيتها السكانية. اما السلاح الآخر في معركة تهويد القدس، فهو العمل الجاد والفعّال من اجل تكوين رأي عام عالمي يعترف بالأمر الواقع أو يستسلم للأمر الواقع دون تفكير ان الاسرائيليين يريدون ان يغسلوا دماغ الرأي العام العالمي لإقناعه بأن هذا الواقع المفروض بالقوة والمبني على تراث اسطوري مليء بالأكاذيب هو الحق الذي لا حق سواه. ومعروف ان الصهاينة يحاولون جاهدين التدليس علينا وعلى العالم كله بكم هائل من المعلومات المغلوطة والمزيفة عن تاريخ القدس وتراثها الانساني. فهم يزعمون انها كانت لهم منذ ثلاثة الاف عام وهذا ولا شك ادعاء رخيص تكذبه القراءة الواعية للتاريخ. فقد سكن القدس الكنعانيون لمدة امتدت إلى ستة قرون ثم جاء العبرانيون وسكنوا هذه المدينة لمدة قرنين وتوالى بعد ذلك على القدس وجود حضاري لأمم متعددة، استمر لما يقرب من تسعة قرون ثم جاء الوجود العربي الاسلامي ليقيم في هذه المدينة المقدسة اكثر من اربعة عشر قرناً من الزمان، تخللها مئة عام فقط من الوجد الصليبي. ولا تزيد مدة الاحتلال الاسرائيلي الاخير لمدينة القدس عن ٥٠ عاماً في الشق الغربي منها وعن

ثلاثين عاماً في الشق الشرقي وهذا يعني ان الوجود الفعلي العبري على ارض القدس قديماً وحديثاً لا يزيد عن قرنين ونصف القرن من الزمان فكيف ينطلي على أي احد من الناس ما يروج له اليهود من تاريخ يزيف هذه المدينة التي شهدت وجوداً عربياً اسلامياً قديماً وحديثاً يزيد عن الفي سنة منها اربعة عشر قرناً من الوجود المتواصل.

ومن اساطير اليهود في القدس، زعمهم ان الهيكل موجود في منطقة المسجد الاقصى المبارك. ويبذلون في سبيل الترويج لهذا التزوير التاريخي جهوداً مضنية ولكن التاريخ لم يسعفهم في ذلك. اذ يؤكد خبراء الآثار ان الحفريات التي قام بها علماء الآثار الاسرائيليون انفسهم، منذ عام ١٩٤٨ وحتى الآن لم تقدم دليلاً واحداً على وجود ذلك الهيكل المزعوم في منطقة الاقصى. بل ان الباحثين الغربيين أو بعضهم، يؤكدون ان هذا الهيكل المزعوم ليس موجوداً في القدس اصلاً. لأنه في الوقت الذي يدعي فيه اليهود بناء الهيكل، لم تكن القدس موجودة، وعندما وجدت القدس لم يكن اليهود موجودون فيهّا وهذا ما يقوله البروفيسور توم طومسون وهو من جامعة كوبنهاغن في كتاب ألفه بعنوان «التاريخ القديم للشعب الاسرائيلي»، ويخلص إلى القول ان ما يدعيه اليهود ما هو الا محض افتراء لإقناع النصارى بتصديق وقبول طروحاتهم، ويقول: «انني أؤكد حسب المعلومات والآثار المكتشفة انه لا وجود لهيكل سليمان في القدس اصلاً.
اذن الصهاينة يخوضون معركة تهويد القدس في جبهتين اثنتين هما جبهة تغيير الوقائع في الارض وجبهة تزوير الحقائق في العقل ويتضح لنا بجلاء ان العمل في الجبهتين ينبع من استراتيجية متينة ويسير وفق خطة محكمة. وذلك ما يميز العمل الصهيوني ولا بد ان نعترف بذلك. وتستخدم في هذا العمل الدؤوب وسائل مؤثرة واسلحة فتاكة تأتي في مقدمتها وسائل الاعلام المختلفة من صحافة مكتوبة واذاعات مسموعة واعلام مرئي بشتى صوره واشكاله. ويوظف الصهاينة لتحقيق هدفهم في تزوير الحقائق في العقل، كثيراً من المؤسسات الصهيونية والمؤسسات المتصهينة، في الغرب وفي الولايات المتحدة الاميركية على وجه الخصوص. ويقود الاصوليون المسيحيون في اميركا حملة ضخمة لحشد التأييد لمعركة تهويد القدس. وقد لاحظ الكثيرون بلا شك في العام ما قبل الماضي ذلك الاعلان الكبير الذي احتل صفحة كاملة في صحيفة نيويورك تايمز الشهيرة، الذي يدعو مسيحيي اميركا إلى اظهار تأييدهم لسيطرة اسرائيل على مدينة القدس المحتلة والضغط من اجل الاعتراف بأنها عاصمة اليهود الابدية. تبنى هذا

الاعلان ما يسمى اتحاد النصارى نحو قدس موحدة ومقر هذا الاتحاد في مدينة سانت انطونيو بولاية تكساس. ويزعم هؤلاء ان القدس تحررت على ايدي اليهود من احتلال المسلمين لها في عام ١٩٦٧ بعد ان عانت من العيش في فترة مظلمة حرم فيها النصارى واليهود من الاقتراب من الأماكن المقدسة واضطر آلاف من العرب النصارى إلى مغادرة هذه المدينة وهذا هو النص الذي ظهر في ذلك الاعلان المنشور في صحيفة النيويورك تايمز. ويمضي الاعلان الذي وقعه عدد كبير من كبار القساوسة الاميركيين مثل بات روبرتسون صاحب شبكة الاذاعة المسيحية سي بي أن، وجيري فورويل وهو احد زعماء الاصولية المسيحية، والدكتور رالف ريد زعيم التحالف المسيحي، وغيرهم من زعماء الاصولية المسيحية الاميركية. ويزعم ذلك الاعلان ان القدس كانت العاصمة الروحية والسياسية لليهود وحدهم خلال ثلاثة آلاف سنة كما يزعمون بحكم الانجيل والتوراة التي نصت على امتلاكهم لها وحقهم الديني فيها دون غيرهم. ان هذا الاعلان الذي نشر في نيويورك تايمز وجه نداء حاراً إلى اتباع الاصولية المسيحية في اميركا وهم يزعمون ان عدد اتباعهم يصل إلى مئة مليون، لأن يغرقوا البيت الابيض والكونغرس برسائل تطالب الحكومة الاميركية بدعم نقل السفارة الاميركية إلى القدس واعلانها عاصمة ابدية موحدة لاسرائيل وغير قابلة للتفاوض في أي عملية سلام مع العرب. ويقول الاعلان في النهاية وبكل وضوح «ان المعركة من اجل القدس قد بدأت وقد حان الوقت للوقوف مع اليهود».

ونحن نقول انه جدير بنا نحن العرب والمسلمون ان نقول أيضاً ان المعركة من اجل القدس قد بدأت وقد حان الوقت للوقوف في وجه هذا التزوير الفاضح للتاريخ الذي يقلب الحقائق ويستخدم شتى الوسائل للتاثير في ضمير العالم بهدف كسبه واستمالته لتأييد الباطل الصهيوني. ومن المؤكد ان هذه المعركة التي نطالب بخوضها لفضح التزوير الصهيوني للتاريخ تتطلب منا ان نستخدم فيها انواعاً عديدة من الاسلحة وان نتحرك في ميادين مختلفة لساحات الفكر والثقافة والاتصال والنشاط الدبلوماسي والسياسي وغيرها.

لا شك ان استخدام وسائل الاعلام وتوظيفها في هذه المعركة يعد ضرورة حضارية في عصر يطلق عليه بأنه عصر الاعلام. لقد برع اليهود في استغلال الاعلام وتسخيره للترويج لباطلهم والباسه لبوس الحق بينما اخفقنا نحن العرب ويا للأسف في توظيف

الاعلام لتثبيت حقنا ولتفنيد باطل اليهود. وليس هدفي من هذه المداخلة ان نبحث في اسباب ذلك الاخفاق ونحدد من هو المسؤول عنه بل اعتقد ان المطلوب هو ان ننظر إلى المستقبل، وان نطرح السؤال الذي لا بد من طرحه وهو: ماذا نعمل؟ كيف يمكن لإعلامنا العربي ان ينجح في تثبيت الحق العربي والإسلامي وان ينجح أيضاً في تفنيد التزوير الصهيوني في معركة القدس التي هي ولا شك معركة مصيرية؟ ان لوسائل الاعلام دوراً بالغ الاهمية والتأثير في تلك المعركة. وتختلف قوة تأثير كل وسيلة عن الوسيلة الاخرى تبعاً لطبيعتها وظروفها ومساحة الحركة المتاحة لها ولذلك العقل.

تعقيب

الاستاذ أمين بسيوني
أمين عام اللجنة الدائمة للإعلام العربي

لقد استمعنا بكل التقدير والاحترام لكل الرؤى التي طرحها المتحدثون في هذه الجلسة عن ادبيات الإعلام الغربي والعربي والاسرائيلي في تعاملها مع القدس.

وإذ أشكر جميع المتحدثين أتصور أن مهمتنا في هذه الندوة حول مستقبل القدس هي ان نستمع إلى بعضنا البعض بعقل مفتوح وقلب مفتوح، ونحاول ان نبلور رؤية مشتركة تعظّم نقاط الإتفاق وتضيق الفجوة بين نقاط الخلاف انطلاقاً من احساسنا المشترك بأهمية دور الإعلام على كافة الجبهات في تشكيل الرأي العام العالمي، ومسؤوليتنا المشتركة في توفير مناخ إعلامي اكثر موضوعية وأكثر ادراكاً لحقوق كافة الأطراف، حتى نعاون بذلك كافة الأطراف في مفاوضات المرحلة النهائية في الوصول إلى افضل الحلول لقضية القدس.

هذا هو نداء مدينة القدس لنا في هذه الندوة وفي مفاوضات المرحلة النهائية: أن نحولها من بؤرة صراع إلى منطلق للمصالحة التاريخية التي نتطلع إليها جميعاً في منطقة الشرق الاوسط، لتعود القدس كما كانت عبر التاريخ ملتقى رائعاً للثقافات والحضارات وقبلة لكافة المؤمنين بكافة الرسالات السماوية الثلاث.

بهذا تصبح الأرض المباركة الطيبة في القدس باباً واسعاً لتحقيق المصالحة التاريخية في الشرق الأوسط وانتصار ارادة السلام والمحبة والتآخي والتعايش بين الشعوب وتضافر جهودهم على طريق التنمية والرخاء.

وإذا استعرضنا كلمات المتحدثين بحثاً عن نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف فإننا نلاحظ ما يلي:

١ ـ انها تدور حول محورين:

ـ المحور الديني الذي يجسد قداسة المدينة ومكانتها الروحية لدى كافة المؤمنين

بالرسالات السماوية الثلاث: اليهودية والمسيحية والإسلامية.

- والمحور السياسي الذي يتناول موقع القدس في إطار مسيرة السلام العادل والشامل الذي نرنو جميعاً إلى تحقيقيه في منطقة الشرق الأوسط.

٢ - أن هناك نقاطاً للإتفاق ونقاطاً اخرى للاختلاف في الرؤية الإعلامية بدرجات متفاوتة تصل أحياناً إلى حد التناقض الكامل.

٣ - أن الإعلام على كافة الجبهات الثلاث يدرك انه يتعامل مع واقعين بالنسبة للقدس:

* واقع الشرعية الدولية الذي تجسده القوانين الدولية وقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن، والتي تؤكد ان القدس جزء من الأرض العربية المحتلة التي جرى احتلالها في عام ١٩٦٧، ومن ثم فإن المجال الطبيعي لحل مشكلة القدس هو مفاوضات السلام في المرحلة النهائية بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني.

* واقع آخر تجسده الممارسات الاسرائيلية المتتالية منذ عام ١٩٦٧ وحتى الآن لفرض أمر واقع جديد في المدينة المقدسة، وهو أن تكون مدينة موحدة وأن تكون عاصمة ابدية لإسرائيل... ومن ثم تصادر من الآن على أي جدوى للتفاوض في المرحلة النهائية حول مستقبل القدس. لأنها من خلال اجراءاتها الأحادية تنفرد مسبقاً بتقرير مصير مدينة القدس خروجاً على كل قرارات الشرعية الدولية وعلى مبدأ التفاوض ذاته.

٤ - أن الإعلام العربي ينطلق في تعامله مع موضوع القدس من واقع الشرعية الدولية، وأن الإعلام الاسرائيلي ينطلق من قرار احادي الجانب بأن تبقى المدينة موحدة وأن تكون عاصمة ابدية لإسرائيل. وينطلق الإعلام الغربي من تعاطف مزدوج بدرجات متفاوتة بين هذين التوجهين، وإن كان الإعلام الغربي ينقسم في هذا الصدد إلى توجهين فرعيين:

توجه اميركي يزداد اقتراباً وتعاطفاً مع التناول الاسرائيلي يصل إلى درجة التطابق يشجعه على ذلك التراجع المتتالي في السياسة الاميركية في السنوات الأخيرة.

وتوجه اوروبي يحاول ان يكون متوازناً بين الجانبين ويحاول ان يراعي حقوق كافة الأطراف في إطار الشرعية الدولية.

وكل التوجهات الإعلامية تردد دائماً حرصها على انجاز مسيرة السلام الشامل

لأهدافها النهائية ولكن من منظور كل منهم في هذا الصدد.

وانطلاقا من ذلك كله دعونا نقيم معاً مفردات الإعلام العربي والغربي والاسرائيلي في تعاملها مع الجوانب الأساسية لمدينة القدس بحثاً عن نقاط الإتفاق ونقاط الخلاف بهدف الوصول إلى رؤية موضوعية تحدد مسؤوليتنا جميعاً نحو القدس ومسؤوليتنا في نفس الوقت نحو مسيرة السلام وتحقيق المصالحة التاريخية في منطقة الشرق الاوسط.

أولا: المكانة الروحية للمدينة المقدسة:

أعتقد أن هذه المكانة نقطة اساسية من نقاط الاتفاق فيما بيننا جميعاً أو هكذا يجب ان تكون، فقد شاء الله الواحد الذي نعبده جميعاً ان يُنزل رسالاته السماوية الثلاث اليهودية والمسيحية والإسلام في هذه المنطقة من العالم، وعلى المؤمنين بهذه الرسالات السماوية المنتشرين بالملايين في كل انحاء العالم، أن يدركوا دائماً ان النور الإلهي الذي يهتدون به جميعاً قد أُنزل على منطقة الشرق الاوسط، وأن يشعروا بمسؤوليتهم في أن تظل هذه المنطقة منطقة محبة ومساواة وتسامح وإخاء بين الناس جميعاً مهما اختلفت اعراقهم وعقائدهم وألسنتهم، وأن يدركوا أن مدينة القدس تحتل مكان القداسة في قلوب جميع المؤمنين بالرسالات السماوية بما تضمنه من مقدسات لليهود والمسيحيين والمسلمين على السواء.

نرى هذا بالفعل في كل التوجهات الإعلامية العربية والغربية والإسرائيلية. ولكننا نلمح بعض الخلط الذي يشوب هذا الاتفاق حول مكانة القدس الروحية.

* خلط ينبع في التناول الاسرائيلي من الربط بين قدسية المدينة لليهود وبين حق مزعوم بالانفراد بالمدينة سياسياً. وهو ربط متعسف لا يقوم على أساس إلاّ من مقولة قديمة لـ بن جوريون: «لا معنى لإسرائيل بدون القدس ولا معنى للقدس بدون الهيكل». وإذا كنا سنسلم بهذا الربط من باب الجدل... فما هو موقع كنيسة القيامة إذن بالنسبة للمسحيين والمسجد الاقصى بالنسبة للمسلمين؟ القداسة جانب، والحل السياسي لمدينة القدس جانب أخر تماماً ينبع من مسيرة السلام في اطار الشرعية الدولية.

- خلط آخر ينزلق إلى ترديد مقولة صراع الحضارات... وهي مقولة زائفة أخرى لا تقوم على أساس، ينطلق من فريضة خاطئة ترى أن الإسلام يقع خارج التراث اليهودي والمسيحي... وأن الصدام بينهما حتمي، وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي والشيوعية

بدأوا يبحثون عن عدو جديد وقالوا أنه الإسلام، إذا كانوا يقصدون بذلك الارهاب الذي يتمسح بالدين فهو شيء لا علاقة له بالدين الاسلامي على الإطلاق بل هو جزء من ظاهرة عالمية كجريمة منظمة نشترك جميعاً في مقاومتها.

فإذا جئنا إلى الإسلام وعلاقته بالمسيحية واليهودية، فإننا سنجد أن الإسلام هو خاتم الرسالات السماوية، والقرآن هو خاتم الكتب السماوية، يحض اتباعه على «الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله لا نفرق بين احد من رسله».

ويورد القرآن الكريم قصص الأنبياء جميعاً وبينهم عدد كبير من أنبياء بني اسرائيل بكل التكريم والإجلال فإبراهيم في الإسلام هو خليل الله، وموسى كليم الله ويسوع المسيح هو كلمة الله. ونجد ان مريم العذراء في القرآن الكريم تحظى بكل التبجيل «وإذ قالت الملائكة يا مريم إن الله اصطفاك وطهرك واصطفاك على نساء العالمين».

وإذا استشرنا التاريخ سنجد ان أتباع الديانات السماوية الثلاث قد عاشوا قروناً طويلة دون ان يكون بينهم مظهر من مظاهر هذا الصراع الحضاري المزعوم وسنجد ان التاريخ يشهد للعرب والمسلمين طوال قرون عديدة كانوا وما زالوا يتعاملون مع اليهود والمسيحيين كأهل كتاب يكفلون لهم حرية العبادة ولا يكرهون احدا منهم على الدخول في الإسلام. وهكذا يتضح زيف فرضية الصراع الحضاري من أساسها.

ـ خلط ثالث: يحاول ان يربط بين مواقف الكنيسة في الغرب وبين اهدار حقوق الفلسطينيين في القدس.

وفي مثل هذا الصدد نتوقف أمام مثلين واضحين يدحضان هذا الخلط:

المثل الأول:

وقف الفاتيكان الذي اوضحه ـ وزير خارجية الكرسي الرسولي في الكلمة التي ألقاها في القدس في تشرين الأول/ اكتوبر عام ١٩٨٨ أثناء افتتاحه لمؤتمر الأساقفة من جميع القارات ورؤساء الكنيسة الكاثوليكية المنعقد في القدس حول وضع مدينة القدس. وقد أكد في كلمته بالنص «أن القدس الشرقية هي ارض محتلة عسكرياً وتم ضمها بصورة غير شرعية، مشيراً إلى المشاكل التي أثارتها اجراءات اسرائيل لفرض السيطرة الإقليمية على المدينة. وقال: ليس بوسع الكرسي الرسولي التغاضي عن البعد السياسي لهذه المشاكل الناجمة عن انعدام العدالة الدولية.

وأن الوضع اليوم فُرض بالقوة ويقوم على القوة وأختتم حديثه بقوله: «من الخطأ

القول بأن الكرسي الرسولي يهتم بالجانب الديني فقط ويتغاضى عن الجانب السياسي والاقليمي». ويرى الكرسي الرسولي أن أيّ ادعاء بالتفرد بالمدينة يتناقض مع منطق المدينة نفسها.

المثل الثاني:

موقف قادة الكنيسة الكاثوليكية في اميركا:

في رسالة موجهة منهم إلى الرئيس الأميركي بيل كلينتون يقولون:

«إن وضع مدينة القدس كمدينة مقدسة لليهود والمسيحيين والمسلمين يقع في بؤرة عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط وفي المفاوضات التي تجري بين الإسرائيليين والفلسطينيين.. وتستوقفهم الجهود المثيرة للجدل التي تبذلها اسرائيل وجهود الكونغرس الاميركي في محاولة تثبيت سيطرة اسرائيل وحدها على ما جرى احتلاله من مدينة القدس عام ١٩٦٧ مما يعرقل مفاوضات السلام الإسرائيلية الفلسطينية. ويطلب قادة الكنائس الكاثوليكية في اميركا من الإدارة الاميركية أن تضع موضوع القدس على رأس قائمة اهتماماتها وتشجع التفاوض المباشر والمفتوح بين الأطراف المختلفة.

ثانياً: الجانب السياسي لقضية القدس:

نجد في هذا الجانب تباينا كبيراً في التوجهات الإعلامية العربية والغربية والإسرائيلية يتركز في النقاط التالية:

النقطة الأولى:

حق التواجد في المدينة المقدسة والأسبقية التاريخية للطرفين اليهودي والعربي:

يتمثل الطرح الإسرائيلي في أن اسرائيل هي دولة اليهود ومن ثم فإن عاصمتهم يجب ان تكون القدس وأن النبي داود هو بانيها وأن سليمان أقام أول معبد فيها، وتصوير الإحتلال الإسرائيلي للقدس الشرقية عام ١٩٦٧ باعتباره تحريراً للمدينة وإعادة توحيدها كعاصمة تاريخية.. ورتبوا على ذلك كله لتبرير الإجراءات الإسرائيلية الأخيرة في ضم المدينة وتغيير معالمها لتكون عاصمة اسرائيل.

ويتمثل الطرح الإعلامي العربي في ابراز الأسبقية التاريخية للوجود العربي في مدينة القدس استناداً إلى الحفريات والآثار التي تؤكد ان اليبوسيين اجداد العرب هم بناة المدينة الأول وأنهم ظهروا في موقع القدس قبل أول ظهور معروف للعبرانيين بثمانمئة عام على الأقل.

ويستند الطرح العربي أيضاً إلى فكرة تواصل الوجود العربي في مدينة القدس منذ انشائها بلا انقطاع... وعندما دخل عمر بن الخطاب إلى المدينة كان اهلها عرباً يتحدثون اللغة العربية... وظل هذا التواصل قائماً باستثناء ثمانين عاماً هي فترة الحروب الصليبية ثم تواصل الوجود العربي بعد ذلك قروناً عديدة حتى اليوم.

ويستشهد الطرح العربي في أسبقية الوجود العربي التاريخي في المدينة على وثيقة هامة ظهرت أخيراً وهي صادرة هذه المرة عن الإسرائيليين انفسهم.

فقد أعلنت هيئة الآثار الاسرائيلية وعلماء التنقيب بها عن اكتشافات هامة ومثيرة أثارت ضجة في اسرائيل اثناء احتفالاتها بمرور ثلاثة آلاف سنة على بناء القدس. هذه الاكتشافات أثبتت أن الملك داود لم يحتل قرية صغيرة بائسة حوّلها إلى عاصمته المقدسة بل احتل مدينة محصنة ومحاطة بأسوار عالية بناها الكنعانيون قبل ثمانمائة سنة من احتلال الملك داود لها.

هذا هو ما أوردته صحيفة يديعوت احرونوت في ١٩٩٨/٧/٢٣ . وأضافت أن خبراء التنقيب بإدارة المهندسين في اسرائيل اكتشفوا صدفة اسواراً عالية من العهد الكنعاني (١٨٠٠ ق. م) لم تكن معروفة من قبل. وقال جدعون آمتي مهندس ما يسمى لواء القدس في هيئة الآثار الاسرائيلية «إن القدرة على إقامة هذه الأسوار وشبكة المياه الدقيقة التي لا مثيل لها في المنطقة تدل على قيام مدينة كنعانية محصنة ومحكمة قبل ألف سنة من قدوم بني اسرائيل إلى أرض كنعان. ثم يختتم الخبير الإسرائيلي حديثه بقوله «لا شك أننا سنحتاج الآن إلى تغيير كل ما تعلمناه وأن نعيد مجدداً كتابة تاريخنا».

النقطة الثانية في الجانب السياسي لمدينة القدس هي موقع مدينة القدس في مسيرة السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الاوسط: ونلاحظ هنا أن التوجهات الإعلامية العربية والإسرائيلية والغربية قد تباينت تباينا واضحاً بدرجات مختلفة تصل أحياناً إلى حد التصادم الكامل.

ويتضح هذا التباين في الموقف من اجراءات اسرائيل بضم مدينة القدس الشرقية في حزيران/ يونيو ١٩٦٧ وما تلاه من اجراءات مصادرة الأراضي وهدم منازل السكان المقدسيين والتوسع النشط في اقامة المستوطنات الاسرائيلية داخل القدس وحولها لعزلها عن محيطها العربي في الأرض العربية المحتلة، وما تعرضت له مسيرة السلام برمتها من جراء ذلك من نكسات وتجميد.

وقد استند الطرح الإعلامي الإسرائيلي في تبني الحق في كل هذه الممارسات إلى رؤى دينية وسياسية من جانب واحد تقود في النهاية إلى حق اسرائيل في توحيد المدينة واصدار قانون بأن تكون المدينة الموحدة عاصمة ابدية لإسرائيل.

بينما أكد الطرح الإعلامي العربي بطلان ذلك بطلاناً كاملاً لتصادمه مع جميع القوانين الدولية وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن. ولسنا هنا في مجال سردها لأنها معروفة لجميع الأطراف، ومن بينها على سبيل المثال: قرار مجلس الأمن الذي صدر عام ١٩٨٠ والذي يدين صدور القانون الإسرائيلي باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل، ولام اسرائيل أشد اللوم على سن هذا القانون، وأكد انه يشكل انتهاكاً للقانون الدولي.

كما استند الطرح الإعلامي العربي في رفضه لهذه الاجراءات الاسرائيلية بشأن القدس إلى تناقضها مع مرجعيات مؤتمر مدريد ومن بينها مبدأ الأرض مقابل السلام، واتفاق اعلان المبادئ الموقع بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٩٣، واتفاقيات أسلو وما تلاها من اتفاقيات موقعة بين اسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية، والتي تضع حل مشكلة القدس بين موضوعات مفاوضات المرحلة النهائية... ومن ثم فليس من حق طرف واحد ان يتخذ اجراءات احادية تجهض المفاوضات النهائية، وأن هذه الاجراءات بالتالي تعتبر اجراءات باطلة من وجهة نظر الشرعية الدولية واتفاقيات السلام الموقعة.

أما الطرح الإعلامي الغربي فقد تراوح بين تأييد الشرعية الدولية التي تؤكد أن موضوع القدس موضوع مؤجل للمفاوضات النهائية وبين مسايرة الاجراءات الاسرائيلية أو السكوت عليها.

ويتجلى ذلك بوضوح في الإعلام الاميركي الذي بدأ باحتضان مرجعيات مدريد في الثمانينات باعتبار الولايات المتحدة الاميركية أحد راعيي مؤتمر مدريد ثم بدأ سلسلة من التراجعات واكبت سلسلة التراجعات في موقف الإدارة الاميركية في التسعينات من قضية القدس بالذات.

ولكننا نجد في الطرح الإعلامي الاوروبي، وهو جزء من الطرح الإعلامي الغربي عموماً درجة اكبر من الموضوعية والتوازن، يجسده الدور الأوروبي لدفع جهود السلام في الشرق الاوسط وهو دور مكمل للدور الاميركي ولكنه يختلف عنه في النظرة في الفترة الأخيرة.

يتجلى ذلك في قرارات القمة الاوروبية والمجلس الوزاري للاتحاد الاوروبي الذي يطرح صورة جديدة للقدس في الإعلام الغربي باعتبار القدس الشرقية جزء من الضفة الغربية التي احتلت عام ١٩٦٧ وتنطبق عليها - أي على القدس - اتفاقية جينيف الرابعة قدر انطباقها على الأراضي الأخرى الواقعة تحت الاحتلال.

وبرز في الإعلام الاوروبي مؤخراً ادراك وتفهم لعدم قبول العرب بأن تنفرد اسرائيل بالسيادة على القدس الشرقية، وأن قضية السيادة على القدس جزء مهم من أي تسوية نهائية مقبلة.

وبعد، فإننا في هذه الندوة أمام مهمة جليلة نقرب فيها بين رؤانا الإعلامية المشتركة انطلاقا من قداسة مدينة القدس لنا جميعاً، وانطلاقاً من ضرورة اعترافنا بحقوق كافة الأطراف، لكي نساعد بذلك على بلورة رأي عالمي مستنير ومنصف، يدعم جهود السلام على المسار الفلسطيني الاسرائيلي في مفاوضات المرحلة النهائية، وبالتالي مفاوضات السلام برمتها، وبالتالي انجاز المصالحة التاريخية في المنطقة؛ لأنها دوائر يفضي بعضها إلى بعض.

ولعلنا في الصدد نتقدم بالتوصيات الآتية:

أولاً: أن تحرص جميع التوجهات الإعلامية على ابراز قدسية المدينة لكافة المؤمنين بالرسالات السماوية وأن تجعل من مدينة السلام بوتقة محبة وتصالح وتسامح، وباباً واسعاً لتحقيق السلام على ارضها، وفي كل منطقة الشرق الاوسط من حولها.

ثانياً: أن يحرص الطرح الإعلامي الإسرائيلي على تعميق الإيمان بأن السلام العادل والشامل هو أسمى ما يمكن انجازه يسهم في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ الشرق الاوسط وأنه يستحق كل عناء وكل تضحية لأنه في مصلحة اسرائيل بالدرجة الأولى ومصلحة مستقبل المنطقة ككل حتى تحل محل الشك والخوف الثقة المتبادلة؛ ومحل الصراع والمعارك والحروب التعاون الخلاق من اجل الرخاء والتنمية.

ثالثاً: أن يحرص الطرح الإعلامي العربي على التوسع في الحوار مع الآخر ونشر الرسالة الإعلامية العربية في أكبر مساحة ممكنة من الرأي العام العالمي بلغات مختلفة... وبذلك يتيح للإعلام الغربي والعالمي عموماً أن يرى الصورة بكل ابعادها حتى يكون أكثر تفهما وأكثر إنصافا؛ وأن يهتم الإعلام العربي كذلك بطرح رؤيته السلامية على الرأي العام الإسرائيلي نفسه دعماً لجسور الثقة ولكل الاتجاهات الحريصة

على السلام داخل اسرائيل.

رابعاً: ان يحرص الإعلام الغربي وعلى الأخص الإعلام الاميركي على المزيد من الموضوعية التي يلتزم بها كمنهج والتي تطالبه بأن يعرض كافة وجهات النظر وأن يلقى الضوء على حقوق كافة الأطراف في تناوله لقضية القدس ومسيرة السلام برمتها.

خامساً: أن تؤكد هذه الندوة في توصياتها العامة على دعم كافة جهود السلام الشامل والعادل في منطقة الشرق الأوسط، والتي يهتم العالم كله بتحقيق الأمن والاستقرار فيها لأن البديل خطر ومرعب. إن فشل مسيرة السلام في تحقيق اهدافها وفي انجاز المصالحة التاريخية في المنطقة سيفتح الباب للتطرف والإرهاب المتربص بمسيرة السلام لكي يغرق المنطقة في دوامة الصراع والعنف والدم بما يعصف بآمالنا وآمال أجيالنا القادمة في مستقبل آمن يسوده التعاون والرخاء.

طوبى لمحبي السلام

طوبى لصانعي السلام في مدينة السلام.

تعقيب

الأستاذ تيسير قبعة
نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

١) القدس في الإعلام الغربي

يمكن قراءة موقف الإعلام الغربي على أكثر من مستوى، فنحن نميز بين الإعلام الأوروبي والإعلام الأميركي.

وبشيء من التفصيل، فالاعلام الاوروبي اتسم في مرحلة الحرب الباردة بحيادية اقرب إلى السلبية، حيث كان يتحاشى ادانة السلوك الاسرائيلي والممارسة الاسرائيلية، وان فعلها فبخجل وبشكل طفيف وبصفة عامة كان مندغما في اطار الاعلام الاميركي المنحاز.

بدأت ملامح التغيير على الاعلام الاوروبي تتضح معالمها مع اندلاع الانتفاضة المجيدة في الوطن المحتل في عام ١٩٨٧، حيث لعب الاعلام الاوروبي دوراً متميزاً في نقل صورة حية للعالم وأوروبا، هزت الرأي العام العالمي وشوشت الصورة الوردية التي كرسها الاعلام الاسرائيلي طيلة عدة عقود عن «الديموقراطية الاسرائيلية».

أما التبدل الثاني فقد أخذ بالظهور مع بداية العقد الحالي وعلى ضوء المتغيرات الدولية ما بعد انهيار نظام الثنائية القطبية واختفاء الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة، اتخذ الاعلام الاوروبي موقفا اكثر انفتاحاً وتحرراً من ذي قبل، واصبحت القضايا العربية، وفي القلب منها القضية الفلسطينية والقدس تشغل حيزاً أكبر على صعيد الإهتمام والتغطية، وإعلان المواقف المؤيدة للفلسطينيين والشاجبة والمنددة بمواقف الحكومة الاسرائيلية اليمينية. فالاعلام الاوروبي اليوم يتحدث بصراحة عن عدم شرعية وجود المستوطنات في الاراضي المحتلة والقدس والقرار الاوروبي بمقاطعة البضائع الاسرائيلية المنتجة في المستوطنات، ترجمة لهذا التوجه الذي غطّاه الاعلام الاوروبي وأكد عليه مراراً وتكراراً، والتنديد الاوروبي باقامة مستوطنة ابو غنيم وتوسيع حدود بلدية القدس، وتصريحات المسؤولين الاوروبيين حول السياسة التهويدية للقدس،

كتصريحات موراتينوس «ليس من حق اسرائيل إعلان سيادتها على القدس، ولا يجوز للإسرائيليين إجراء أية تغييرات على وضع المدينة قبل التفاوض بشأنها بين الجانبين. . . وان القدس لا تهم الفلسطينيين وحدهم بل تهم كافة الأطراف الدولية لبعدها الديني. . تنطوي على دلالة سياسية واضحة. .

الإعلام الاميركي وهو الأهم باعتباره الأكثر انتشاراً وتأثيراً في العالم بحكم ضخامة الآلة الإعلامية الأميركية ونفوذها الواسع عالمياً واقليمياً، وبجوهره فهو متحيز بشكل لا يقبل الجدل لصالح اسرائيل ومواقفها، ولم نسمع صوتاً إعلامياً معتبراً ينادي بتطبيق مقرارات الشرعية الدولية على اسرائيل أو الزامها بتطبيقها بالقوة رداً على خرقها الفاضح لكل المواثيق والأعراف الدولية في مدينة القدس، والمقدسات وكل الاراضي المحتلة، بل على العكس فهو يسعى للتبرير وتحميل الضحية مسؤولية السلوك الاسرائيليّ، بينما نراه في القضايا العربية يدعو بكل صلافة لضرب العراق والسودان وليبيا، واستمرار الحصار عليها، والانكى من ذلك انه يتحدث عن الارهاب الفلسطيني والعربي. وبالمحصلة فإن ازدواجية المعايير التي تطبيقها الادارة الاميركية في السياسة يعكسها الاعلام الاميركي وينظر لها وينطلق من على ارضيتها، وموقف الاعلام الاميركي من مسألة القدس وتهويدها سلبي ودائما منحاز لصالح الرؤية الاسرائيلية ومدافعاً عنها. الا ما ندر ولأسباب تكتيكية مؤقتة وعابرة ولكنها لا تشكل اتجاها في الإعلام الاميركي.

٢) القدس في الاعلام الاسرائيلي:

الاعلام الاسرائيلي، مركب ومعقد في بنيته الداخلية، وهو اعلام مدروس وموجه خصوصاً في القضايا التي تعتبر محل إجماع قومي كما يسمونها. ، والقدس واحدة من هذه القضايا.

وآلية الإعلام الاسرائيلية المستندة لتقنيات مهنية وعلمية وبحثية متقدمة، لعبت دوراً كبيراً في النفخ في موضوع القدس، كعاصمة ابدية لاسرائيل، وأولوية قومية يجب الحفاظ عليها لا عتبارات دينية عقائدية تلمودية وليس فقط سياسية. وهذ الرؤية يضخها الاعلام الاسرائيلي بوسائله المختلفة المرئية والمقروءة في اطار الحزبية الداخلية واستطلاعات مراكز الابحاث، هذا على صعيد الشارع والجبهة الداخلية.

اما على الصعيد الخارجي فقد اختارت القيادة السياسية الاسرائيلية خطاباً اعلامياً خارجياً في منتهى الذكاء والخبث، جوهره ان اسرائيل ضحية وما تتخذه من سياسات

هو حق مشروع لها بهدف الحفاظ على وجودها وأمنها وسلامة مواطنيها، وقد نجحت آلة الاعلام الاسرائيلية في خداع الرأي العام العالمي وتضليله سواء فيما يختص بسياساتها العدوانية عامة وسياساتها على صعيد تهويد مدينة القدس أو استمرار فرض الحصار عليها وعزلها عن محيطها الفلسطيني بدواعٍ واهية وزائفة.

والبعد الايديولوجي المتعصب كان دائماً حاضراً في الاعلام الاسرائيلي، وذلك من خلال تزوير التاريخ والادعاء بوجود اماكن ومواقع تاريخية قديمة في القدس، تؤكد المزاعم الاسرائيلية بأن القدس كانت منذ القدم يهودية، أو باطلاق تسميات مغلوطة على مواقع دينية معروفة، كالحرم القدسي الشريف الذي وضع مكانه «هيكل سليمان» في خارطة القدس التي ينشرها الاعلام السياحي الاسرائيلي، وكذلك الأمر بالنسبة لحائط البراق الذي اسموه بحائط المبكى.

وبالخلاصة فإن الاعلام الاسرائيلي وعلى مدار سني الاحتلال خاض حربا ضروساً لاغتيال الذاكرة والتايخ والثقافة المتجذرة في الوجدان العربي والاسلامي وبث اوهام تستند إلى مزاعم واساطير توراتية لا تصمد امام حقائق الواقع العتيدة الا لمن اراد ان يلحق الوهم حتى نهايته.

٣) القدس في الاعلام العربي:

لا يمكن اغفال الدور الذي لعبه الاعلام العربي الرسمي بأي حال في موضوع القدس منذ ان اقدمت اسرائيل على ضم مدينة القدس وتطبيق القوانين الاسرائيلية عليها مروراً بمحطات عديدة كمذبحة الاقصى، ومعركة النفق، ومستوطنة ابو غنيم، ومخطط القدس الكبرى، وإنتهاء بسياسة فرض الأمر الواقع وتهويد مدينة القدس استباقاً لنتائج المفاوضات النهائية بشأن القدس.

ولكن في المقابل ورغم وحدة الموقف الرسمي والشعبي العربي من قضية القدس ـ كقضية جامعة ـ فإن الاعلام العربي اتسم في سياقه العام بالضعف والتشتت لا فتقاره لخطة مدروسة وموحدة تجاه القدس، سواء على الصعيد الداخلي وعملية التحشيد والتعبئة الشعبية والقومية، أو على صعيد الساحة الخارجية والاسرة الدولية والرأي العام العالمي، وهذه الوضعية افسحت المجال واسعاً امام الاعلام الاسرائيلي المسنود من الجاليات اليهودية وآلة الاعلام الاميركي للاستئثار بهذه الساحة المهمة وتعبئتها اعلامياً وسياساً باتجاه يخدم السياسات الاسرائيلية في مدينة القدس، ويقلل من فرص الاعلام العربي وقدرته على نقل

المعركة إلى نفس المستوى لتأكيد البعد الدولي لمعركة القدس.

وإذا كان اجتماع وزراء الاعلام العرب الثلاثين الذي عقد في القاهرة في تموز/ يوليو ١٩٩٧ قد تنبه لمكامن الخلل التي اشرت لها، واضعاً تصوراته وخططه لتلافيها وتفعيل الخطاب الاعلامي العربي في اطار خطة اعلامية عربية رسمية وشعبية تكون القدس وما تتعرض له من تحديات اسرائيلية على رأس أولوياتها، وهذا الامر برأيي يبدو ممكناً في ظل التطور التقني الذي شهده الاعلام العربي في العقد الاخير من هذا القرن، ودخول الفضائيات العربية مجال التأثير ما فوق القطري بل والعالمي، والبعض من هذه المحطات، وبفضل سياستها الاعلامية المنفتحة والبعيدة عن التأثيرات المباشرة للحكومات اخذ يستقطب اهتمام الرأي العام العربي من محيطه إلى خليجه، واستثمار هذه المحطات في اطار خطة مدروسة عن القدس والمقدسات والانتهاكات الاسرائيلية فيها من شأنها توسيع القاعدة الشعبية وطنيا وقوميا ودولياً لمناصرة القدس وفلسطين.

ومن اللافت للنظر تقدم الدور الشعبي العربي مماثلاً بالقوى والقيادات السياسية والشخصيات التي لها دور ووزن معنوي وسياسي ومثقفين وكتاب وعقدها العديد من المؤتمرات التي كانت القدس محور اهتمامها، ابرزها: المؤتمر الشعبي الذي عقدته الاحزاب والقوى السياسية المصرية في نهاية نيسان/ ابريل ٩٧ وصدر عنه نداء القدس، الذي شجب الهجمة الاستيطانية وطالب بانشاء صندوق من الدول العربية لجمع المساعدات لأهالي القدس، ووقف التطبيع مع اسرائيل.

وكذلك المؤتمر القومي السابع الذي عقد في الدار البيضاء في آذار/ مارس ١٩٩٧ داعياً في نهاية اعماله لتفعيل المقاطعة الشعبية والرسمية لاسرائيل وداعياً المجتمع الدولي بأسره لتحمل مسؤولياته تجاه القدس والدفاع عنها.

وكذا فعل المؤتمر الشعبي الذي عقد في عمان صيف ٩٧، حيث دعا إلى تحرك شعبي عربي اسلامي ضد الولايات المتحدة واسرائيل وتشكيل جبهة مقاومة شعبية عربية واسلامية تضم جميع القوى المؤيدة للحق العربي في القدس، وفي ايلول/ سبتمبر ٩٨ عقدت الأمانة العامة مؤتمر نصرة القدس في عمان إجتماعا قررت فيه القيام بحملة تواقيع شعبية وأخرى لممثلي قادة الرأي والفكر. وفي بغداد عقد مؤتمر للمؤرخين العرب مختص بالقدس صيف ١٩٩٨، وهذه التحركات الشعبية من الضرورة استثمارها اعلامياً ودفعها لمدياتها القصوى في سبيل نصرة القدس.

مناقشة عامة

د. تغريد الملا، من قسم الاعلام بجامعة الكويت

اتوجه للسيد كابليوك والسيد لاوس ذكرتم اساليب تغطية وسائل الاعلام الغربية والاسرائيلية لمسألة القدس، هناك ثلاثة تعليقات مهمة بهذا الصدد من المهم ان لا ننسى هنا اننا لو اخذنا بالجانب النظري لبناء مفهوم البناء الذاتي. كيف قدمت وسائل الاعلام القدس والفلسطينيين الصورة الشائعة ان شبابنا متطرف ومتزمت وارهابي ويستخدم القوة والعنف، النقطة الثانية هي ضرورة ان تشيروا إلى كيفية تدمير وسائل الاعلام لصورة الحقيقة. النقطة الثالثة تتعلق بمطالبة كل الشعوب بالقدس، فالقدس لا وجود لها بدون شعب، وهي تعني كل من يعيش على ارضها إلى جانب الفلسطينيين الذين يعيشون خارجها. يجب ان نعير اهتماماً للفلسطينيين الذين يعيشون خارج القدس لأن معاناتهم اكثر ممن يعيش في داخلها.

احد الحضور من سوريا:

استفسار موجه للدكتور التركستاني حول الاحصائية للاعلام العربي، اعتقد أو انكم اخذتم أيضاً سوريا أو الاردن، اذا سمحوا لي الاخوان الاردنيين، لأن صحافة هاتين الدولتين تناولتا موضع القدس بشكل مكثف ولو تناولت صحافتهما لا ختلفت معك الاحصائية كثيراً.

فالقدس والقضايا الفلسطينية الاخرى محض اهتمام يومي في الصحافة السورية والاردنية. بالاضافة إلى ذلك، فإن تلك الدراسات تترجم إلى مختلف اللغات وتوزع على السفارات تنفيذاً لتعليمات الجامع العربية. النقطة الاخرى تتعلق بموضوع الندوات، ففي سوريا عقدت اكثر من ١٠٠ ندوة حول القدس وقضايا اللاجئين في عام ١٩٩٨ . والدراسة عبارة عن سرد تاريخي وعلمي، ممارسات الحكومة الاسرائيلية العدوانية، والتأكيد على مبدأ السلام العادل والشامل ولا حل إلاّ بالسلام والعودة لما قبل خطوط ٤ حزيران/يونيو ١٩٦٧ واقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس. وفي

هذا المجال، وبصفتي مواطناً من سوريا، وارى ما تقوم به ايران حول موضوع القدس بالذات، لا بد ان اتقدم بالشكر للمستشارية الثقافية الايرانية في سوريا التي تغطي موضوع القدس في شهر رمضان تغطية كاملة تنفيذاً لقرار الامام الخميني بجعل الجمعة الأخيرة من رمضان يوماً للقدس.

احدى السيدات الحاضرات:

قناة خاصة بالنسبة للقدس، هذا مشروع للتفكير ولكن حالياً وعلى ارض الواقع يوجد لدى جميع الدول العربية والدول الاسلامية لديها قنوات جاهزة، لذلك اقدم توصية ان كل قناة فضائية تخصص للقدس لو بضعة دقائق للقدس، لن يكون في ذلك خسارة. وهذا الوقت لن يكون دعاية ولا منّة بل تتعهد كل قناة بمنح هذا الوقت المحدد للقدس إلى ان يتم تأسيس قناة القدس الفضائية. لأننا اذا انتظرنا مثل هذه القناة فعلينا ان ننتظر قرناً.

د. عبد الله كنعان:

لا اريد ان اعلق مرة اخرى على ما تفضل به الاخوة، بل سأختصر الكلام واقول جرى تذكير بضرورة استخدام لغات مختلفة لمخاطبة الرأي العام العالمي، واحب ان اشير إلى ان مخاطبة الرأي العام الاسرائيلي غائبة تماماً في القنوات الفضائية العربية والقنوات المحلية والوسائل الاعلامية الاخرى. اللغة العبرية مفقودة تماماً في مخاطبة الرأي العام الاسرائيلي واللغة الروسية المهمة أيضاً، بسبب وجود مئات الآلاف من المهاجرين اليهود الروس الذين يتقنون اللغة الروسية في اسرائيل، ينبغي التوجه اليهم بها. لماذا نخشى هذه الخطوة ونعتبر اللغة العبرية في المحطات الفضائية كأنها بمثابة تطبيع مع العدو أو كأنها خيانة أو تخاذل. أنا اعتقد بانه يجب مخاطبة الرأي العام الاسرائيلي مباشرة بلغته سواء العبرية أو الانجليزية أو الروسية، وفي هذا الموضوع حديث طويل. فاسرائيل ومنذ نشأتها لديها محطة اذاعة باللغة العربية والتلفزيون الاسرائيلي يبث باللغة العربية عدة ساعات، والبرامج ليست سياسية فقط، فالاعلام يتضمن أي حديث أو ندوة أو مسرحية وتمثيلية هي نشاط اعلامي يوجه للمجتمع الآخر.

احدى السيدات الفرنسيات:

اود أولاً ان اقول انني لست متفقة مع ما قاله السيد لوس، ولكن هذا ليس بالامر المهم جداً، لكنكم تضفون السمات الشيطانية على نظام هو النظام الاسرائيلي في مجال الاعلام، وتبدون استعدادكم لاستخدام نفس السبل والمناهج والطرق التي

تستهجنونها. وأنا باعتباري قارئة مواظبة، اعتقد ان مشكلة القدس تظهر بوضوح في الصحف، وفي وقت تدويل المحطات التلفزيونية وطرق اخرى كالانترنيت وانظمة اعلامية اخرى، لا يمكننا ان نتحدد ونتقيد بصحافة ناطقة بالفرنسية صادرة في باريس أو عبر الصحافة اللبنانية أو السورية أو الصحف العربية المكتوبة باللغة الفرنسية، وزوجي سيناتور ونتلقى عدداً هائلاً من المطبوعات والكثير منها يتحدث عن القدس، وأوكد لكم ان أي وثيقة تبدو لنا عقائدية أو متحيزة أو ليست موضوعية صادرة عن مؤسسة صحفية أو غيرها، تصبح عرضى للرمي في سلة القمامة. ولا اعتقد ان هذا هو هدفكم، ولا هدف أي طرف آخر، ولا يجب ان نسيء التقدير بقدرة القاريء في ان يميز ويفرز بين الامور وهو المطلع جيداً على مجريات الامور، ولا يجب الاستهانة بذكائه فهو يعرف جيداً أي نص يحترم ويقدر واي نص يرفضه ويرميه.

السيد ميزفنسكي:

اذا اتفقنا ان لوسائل الاعلام قوة تأثير معينة فأود ان اقول الحقيقة التالية ان على وسائل الاعلام العربية ان تتكيف وتتطور لكي تصبح اكثر فعالية في تقديم تحليلات دقيقة وعميقة للمجتمع الاسرائيلي واليوم من خلال منظور قضية القدس نرى ان الرأي العام العربي خاصة والاسلامي عامة حول القدس وحول جميع ابعاد وجوانب الصراع ليس سوى انعكاساً لهذا الواقع. والرأي العام الاسرائيلي يبدو مطلع وموجه، ومع ذلك فهو لا يفهم جيداً طبيعة هذا الصراع. ولو كان متفهماً جداً لعارض أو ابدى معارضته لسياسة حكومته. وعلى الصحف ان تقدم له دراسات مختصرة ومكثفة ودقيقة عن بعض الوقائع وعن حقيقة الوضع في القدس أو تقديم الحالة المقدسية، عند ذلك يكون بوسع المواطن الاسرائيلي الذي يعتقد بمشروعية اعتبار القدس عاصمة لدولته، ان يحكم ويقرر. ان اسرائيل في سعيها للسيطرة التامة على القدس ادركت اهمية العامل الديموغرافي. اشار الدكتور طاش لنقطة مهمة وهي تحليل الاصولية المسيحية للصهيونية وتأييدها لها وهو امر مهم جداً، في الولايات المتحدة الاميركية، لأنه يؤثر على مسار وتوجه الرأي العام الاميركي، وهذا هو السبب الرئيسي في الدعم الذي يحصل عليه الصهاينة لأن عدداً من المتطرفين والمتزمتين الاصوليين اليهود الاميركيين ينطون في هذا الاتجاه وهناك البعض الاخر من اليهود المناهضين للصهيونية يقفون إلى جانبكم. وهم حلفاء لكم في المستقبل.

احدى المشاركات:

يبدو ان هناك خللاً كبيراً بين الاعلام العربي والاعلام الاسرائيلي، وخاصة في اوروبا، هناك سيطرة صهيونية كاملة على الاعلام الاميركي، بينما تحاول اسرائيل والصهيونية السيطرة على الاعلام الاوروبي بمختلف الوسائل والطرق. مثلاً عن طريق اقامة المعارضة. ففي السنة الماضية اقامت اسرائيل العديد من المعارض في اكثر من عاصمة اوروبية. في باريس وفي فيينا في وقت واحد وافتتحها رئيس الوزراء الاسرائيلي نيتانياهو، مع المستشار النمساوي ودعيت اسرائيل لتمثيل القدس في مؤتمر المدن التاريخية. وقد قامت الجامعة العربية بالتعاون مع الدول العربية، والسفراء العرب، بمحاولة لمنع اسرائيل من تمثيل القدس في هذا المؤتمر، واستطاعت ان تحقق نجاحاً محدوداً. الجامعة العربية والدول العربية تلهث وراء الاعلام الاسرائيلي وسيطرته في العالم. بينما يكاد الاعلام العربي ان يكون غائباً أو لا وجود له.

يجب تنشيط الفعاليات الثقافية والفكرية والفنية من خلال عرض الافلام واقامة المعارض والندوات، ومن هنا اناشد مركز الدراسات العربي الاوروبي، بعد نجاح هذه التظاهرة الدولية ان يخصص أو ينظم مؤتمرا للاعلام العربي في الخارج.

أحد الحضور:

لو تحدثنا باختصار شديد جداً عن عمل اعلامي مستقبلي بشأن القدس فأعتقد انه لا بد ان يكون اعلاماً دائماً وليس موسمياً، وان يكون اعلاماً مدروساً قائماً على استراتيجية محددة. فلا توجد لدينا كعالم عربي - اسلامي، استراتيجية اعلامية واحدة للتحرك اعلامياً، داخلياً وخارجياً. اعلم ان مجلس زراء الاعلام العرب وضع خطوطاً عريضة، لمثل هذه الاستراتيجية. واعلم ان منظمة المؤتمر الاسلامي وضعت أيضاً خطوطاً عريضة لمثل هذه الاستراتيجية. ولكن لا بد لعمل اعلامي استراتيجي عربي - اسلامي موحد، ان يكون بالمشاركة بين وزراء الاعلام العرب ووزراء الخارجية العرب ووزراء الاقتصاد العرب لأن كل طرف منهم له صلة وخبرة وتجربة في مجاله ويعنيه مثل هذا العمل الاستراتيجي الاعلامي. لقد اعطتنا اسرائيل درساً في هذا المجال فلنستفد منه.

د. عبد الله كنعان:

من الواضح مما سمعناه من السادة الباحثين ان اسرائيل توظف الفكر الديني من خلال الاعلام من اجل هداف سياسية واعتقد ان هناك حلقة لا بد من استكمالها لأنها حلقة

مفقودة ولم تثر في النقاشات منذ بداية المؤتمر حتى الآن، وهي ضرورة الاطلاع على رأي طائفة يهودية هي الطائفة الوحيدة التي تعيش في فلسطين منذ اكثر من الفي عام وتقول بأن لديها نسخة اصلية من التوراة وهي طائفة السامريين، السامريون يقولون انه لا وجود للهيكل في القدس على الاطلاق ولم يبنَ في القدس في تاريخ البشرية. وهذه نقطة مهمة جداً لأن المستند الديني الذي ترتكز عليه اسرائيل أو يرتكز عليه اليهود الصهاينة لاثبات حقهم واعادة بناء هيكلهم هو ان الهيكل كان موجوداً في القدس فأرجو ان نطلع على رأي وموقف هذه الطائفة اليهودية التي لم يسمح لها ان تبدي رأيها.

السيدة جانيت هيس:

اود أولاً ان اشكر السيد بودوان لوس على مداخلته القيمة بشأن اللوبيات ـ قوى الضغط ـ لأن مثل هذه اللوبيات الصهيونية موجودة في الصحافة، اشرتم في فرنسا إلى صحيفتا الفياغارو ولاكروا، اللتان تقاومان قليلاً ضغوط هذا اللوبي الصهيوني، وانتم تعلمون ان لاكروا صحيفة مسيحية، وهي مقروءة ربما من قبل ١٠٪ من الفرنسيين والفيغارو هي صحيفة يمينية يقرأها جزء من اليمين الفرنسي فقط. وهذه مشكلة فرنسية بحتة. وقد شعرت أنا بنفسي وجود هذا اللوبي الصهيوني في الصحافة الفرنسية عندما كتبت سنة ١٩٨٩ مقال «رحلة في قلب الانتفاضة» التي نشرها لي حزب الخضر حماة البيئة الفرنسيين، وقد ارسلت المقالة إلى كل الصحافة الفرنسية ولم يتجرأ احد على نشرها فيما عدا برنامج اعددته في اذاعة فرنسا الدولية وبعده في اذاعة فرنسا الثقافية، وكانت المسؤولة عن البرنامج قد اعلمتني صراحة انه ليس بإمكانها ان تستضيفني وحدي وهي مضطرة لدعوة مثقف يهودي فرنسي ليواجهني في البرنامج، وإلا سيواجه برنامجي مشكلة وربما يمنع من البث. لقد بذلت الحركة الصهيونية جهداً وحققت عملاً ذا نفس طويل وعلى امد بعيد، واعتقد انه يجب عمل شيء مشابه مقابل ما حققه الصهاينة، من قبل العالم العربي وخاصة من قبل العرب المقيمين في فرنسا لديهم العديد من الصحف لكنني اعتقد انهم متقوقعون داخل غيتو، لأن تلك الصحف تصدر فقط بالعربية، ومن حقنا نحن الاوروبيين والفرنسيين خاصة الاستفادة من هذه الصحف ويا حبذا لو صدرت طبعات منها بالفرنسية. لدي أيضاً كلمة للسيد امنون كابليوك، فأنا مثله شهدت بأم عيني تدمير المنازل وتأثرت مثله من اعماقي، لا لشيء إلاّ لأن البيت الذي بني في القدس لم يكن ضمن المواصفات الاسرائيلية المفروضة قسراً. واخبرتني العائلة انها لا تستطيع بناء

البيت قبل خمسة اعوام. لذا يجب مساعدة الفلسطينيين للحفاظ على القدس والا سنجد انفسنا امام الامر الواقع كما كان الحال سنة ١٩٤٨ .

البروفيسور قسطنطين ترويف تسيف:

اعتقد ان هناك مشكلة تتعلق بالترجمة، كما حصل مع ترجمة كلام السيد كابليوك، خاصة فيما يتعلق بالمفهوم العبري، الذي ترجم بالمفهوم الابدي، والكلمة العبرية تعني «منذ الازل إلى الابد» يعني ان القدس أو اورشليم، تعتبر العاصمة الاسرائيلية من الازل إلى الا بد أي خالدة، فكيف تستطيع أي حكومة ان تتخذ قراراً يمس المستوى السماوي وهو الخلود، هنالك استحالة لذا يتعين على جميع وسائل الاعلام والناس الموضوعيين ان يدلوا على هذه الاستحالة وشكراً.

د. عبد الحسين شعبان:

اعتقد ان هذا المحور هو من اهم المحاور ويمكن ان نوليه اهمية خاصة خصوصاً وان الكثير من الآراء والافكار القيمة قد طرحت في هذه الجلسة وهي بحاجة إلى مناقشة جدية وهادفة يمكن ان نخصص مستقبلاً ندوة خاصة لهذه القضية المهمة. اتفق تماماً مع ما ذهب إليه الاستاذ احمد يوسف القرعي بخصوص دور الاعلام وخطورة الكلمة ليس على صعيد اوضاع الحاضر وانما على صعيد اوضاع المستقبل. ولكن اود ان اقول اننا بحاجة إلى اعادة النظر والتصرف بعقلانية وبمرونة اكثر وبواقعية اكثر. بتشجيع الاحتجاجات الصغيرة بخصوص القدس وغيرها، والانطلاق مما هو صغير لما هو أكبر وتدريجي. وشكراً.

احد الحضور:

ملاحظتي هي ان العيب فينا وليس في عدونا. نحن الذين ننظر دائماً للأمور نظرة ردود الفعل. متى صنع الاعلام العربي «فعلاً» حقيقياً مؤثراً. الجميع ينتظر الاعلام الاسرائيلي ليتكلم ومن ثم يتبارى الجميع للرد عليه. لم نأخذ ابداً المبادرة وكما تفضلت وقالت السيد المتسائلة، لدينا ٢٢ قناة فضائية فهل اعطينا قضية القدس حقها؟ هل خصصت هذه القنوات ولو ساعة للقدس وقضيتها؟ لدينا في مصر اذاعات موجهة باللغة العبرية لشرح القضايا لكن مصر وحدها لا تكفي. علينا ان نتعاون جميعاً لإيصال رسالتنا الصحيحة باللغة العبرية التي يفهمها الاسرائيليون، وليس بلغة الشتائم.

د. عبد القادر طاش:

انني سعيد بشأن الكثير من التساؤلات والمناقشات التي جاءت من الصالة حول ما

طرح من مداخلات من المنصة، فيما يتعلق باقتراحي لإنشاء قناة القدس الدولية، كان في اطار مؤسسة دولية للاعلام المقدسي من بينها القيام بإصدرات ونشاطات ثقافية كمعارض وغيرها، ولم اقل ان هذا هو المقترح الوحيد وانما قلت ان الاعلام العربي الحالي ينبغي ان يقوم بدوره وبخاصة القنوات الفضائية العربية الكثيرة التي تنتشر في سمائنا وفي سماء العالم، ولا بد ان تكون القناة المقترحة بعدة لغات حتى تتمكن من ايصال الصوت العربي - الاسلامي إلى جميع انحاء العالم، وان تخاطب الرأي العام الاسرائيلي بلغته بشكل خاص.

الاستاذ بودوان لوس:

من الصعب الرد في دقيقة واحدة خاصة واننا واجهنا صعوبة في اختصار وضغط مداخلة واسعة وموضوع مكثف في ١٥ دقيقة فقط، كل ما استطعت قوله في هذا الوقت القصير انني عرضت الخطوط العامة والعريضة وبصورة شبه كاريكاتورية بشأن ضغوط اللوبيات اليهودية - الصهيونية، وفي الواقع ان اللوبيات الفاعلة هي تلك العائدة للاسرائيليين ولليهود في المهجر. اذا كنت قد اكتفيت بذكر الفياغارو ولاكروا فهذا لا يعني ان الصحف الاخرى كلوموند وليبيراسيون لا تقوم بعملها فهي تقوم بتغطية جيدة وامينة لا حداث الشرق الاوسط.

امنون كابليوك:

عندي ثلاث ملاحظات الاولى بخصوص الصحف الاسرائيلية، وبكل ما يهم ويمس مسيرة السلام والنزاع العربي - الاسرائيلي، وفيما يتعلق بقضية القدس عليه ان يقرأ باسهاب الصحف الاسرائيلية وجلبت معي عدة امثلة فيها اشياء غير معروفة مثلاً: صحيفة بتاريخ ١٩ شباط/ فبراير ١٩٩٩ تذكر ان اسرائيل طردت من القدس ١٠٠٠٠٠ فلسطيني هذا امر غير معروف للجميع، ثانياً، اللغة العبرية مفقودة من الاذاعات والتلفزيونات العربية، اقول حتى لو كانت موجودة باللغة العبرية فهي لا تجذب الاسرائيلي للاستماع إليها أو مشاهدتها لأن المستوى متدنٍ لغة ومضموناً. يجب ان يكون المسؤولون والقائمون على مثل هذه القنوات والمؤسسات ان يكونوا محترفين على درجة عالية من الحرفية والكفاءة المهنية، وليس مجرد هواة. ثالثاً، هناك اشياء في الاعلام هي زيادات والمزايدة في الاعلام لا تفيد مثلاً: سمعت هنا مرتين ان الهيكل لم يكن موجوداً هذه خرافة، حسب كل المؤرخين والتاريخ كان الهيكل موجوداً جنب

البراق، وحتى لو كان الهيكل موجداً هناك هل هذا يسيء أو ينقص من خطاب الفلسطينيين وحقهم ان يكونوا اصحاب سيادة في القدس؟ الجواب بالنفي، كلا بالطبع. هناك يهود طردوا من بلدانهم الاصلية ويريدون ان يأتون إلى اسرائيل والى القدس، هذه مشكلة سياسية وليست دينية. واذا كان الهيكل موجوداً أو لم يكن لا يغير شيئاً من حقيقة الواقع والموقف. وشكراً.

الجلسة السابعة

آفاق الإستثمار والتنمية في القدس

رئيس الجلسة الأستاذ البير مخيبر، خبير بالشؤون الشرق أوسطية

القطاع المصرفي وآفاق الإستثمار والتنمية

د. صلاح الدين هارون المدير الاقليمي للبنك العربي ـ المغرب

القدس وفرص الإستثمار المتاحة

الأستاذ محمود عبد العزيز رئيس اتحاد المصارف العربية

دور المؤسسات المالية الدولية
في تمويل المشاريع الإنمائية والحفاظ على هوية القدس

السيد تيموتي رودرمال مسؤول برنامج الأمم المتحدة في القدس
سينوب عنه السيد ويلي شول مساعد مسؤول برنامج الأمم المتحدة في القدس

تعقيب

السناتور دانيال غولي عضو مجلس مجلس الشيوخ الفرنسي
الاستاذ تيسير قبعة نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

* مناقشة عامة

آفاق الإستثمار والتنمية في القدس

رئيس الجلسة
الأستاذ البير مخيبر، خبير بالشؤون الشرق أوسطية

اسمي البيرت مخيبر واعيش في العاصمة الاميركية واشنطن اود ان اعتذر منكم لاضطراري للتحدث معكم بالانجليزية، جدي مولود في ولاية نيويورك لذلك اصبحت الانجليزية هي لغتي الأم لكني أوكد لكم اني اظل في رأسي وقلبي عربياً في الصميم. ونحن نهتم ليس فقط بالقدس بل وبالثقافة الفلسطينية ككل، واطفالنا لديهم نفس الهم والاهتمام مثلي. اقدم شكري لجلالة الملك الحسن الثاني على رعايته السامية وللجهات الراعية للمؤتمر ولمركز الدراسات العربي الاوروبي الجهة المنظمة للمؤتمر، وبصفة خاصة للدكتور صالح بكر الطيار ولصديقي العزيز الدكتور عبد العزيز التركستاني. طاب مساءكم جميعاً ايها السيدات والسادة،

عنوان هذه الجلسة هو آفاق الاستثمار والتنمية في القدس. من الصعب مناقشة الظروف المحيطة بهذا النشاط ولكن بعض العناوين في الجلسة ستتكفل بذلك، ان تاريخ الاستثمارات في القدس لم يبدأ مع اتفاقيات اوسلو، بل يعود إلى ابعد من ذلك بكثير أي منذ وضع العرب اقدامهم في هذه المدينة أي انه له تاريخ عريق وطويل وقديم جداً. وقصة الخراب الاقتصادي، اوتدهور لوضع الاقتصادي في القدس بدأ مع بداية الاحتلال الاسرائيلي للقدس وهي النقطة التي سنبحثها مطولاً ونتعمق بها ونناقشها، لإعادة بناء وترميم ليس فقط القدس كمدينة بل والأهم من ذلك البنى التحتية لهذه المدينة المقدسة، ولبقية مدن فلسطين المحتلة. ولكن مبدئياً يمكن القول ان العراقيل والعوائق هائلة وكبيرة وهذا ما سيركز عليه المتداخلون في هذه الجلسة اليوم. العراقيل تبدو لي اكبر من الفرص المتاحة والممكنة هناك عوائق مهمة كالحصار وغلق الاراضي المحتلة وتطويق أو خنق غزة والضفة الغربية والقدس في اغلب الاوقات،. الاستثمارات تحدث في هذا الجو الخطير واللا مستقر. أولاً يجب الحفاظ على الارض

ويجب وقف عمليات المصادرة لكي تنمو الاستثمارات. قبل ان آتي للمؤتمر إلتقيت بإمرأة كانت عائلتها من العوائل المعروفة بين اوساط رجال الاعمال في القدس ولد ابوها سنة ١٩٢٢ وتوفي في العام الماضي ١٩٩٨، وهي خائفة من فقدانها وخسارتها لأعمال ونشاط والدها التجاري. وهي وغيرها يبحثون عن الفرص والامكانات الملائمة للقيام بالاعمال والانشطة الاقتصادية المثمرة والمنتجة ومواصلة عمل المصانع والمعامل المقدسية، واذا لم نفعل شيئاً يمكن ان تختفي وتندثر هذه المآثر التاريخية. نحتاج إلى نتائج ملموسة من مثل هذه النشاطات كهذا المؤتمر لا يكفي النقاش بل الاهم هو ماذا يمكن ان نفعل. سواء على صعيد الاعلام أو الاقتصاد والاستثمار. ونأمل ان تكون هناك نتائج مقبولة وملموسة وحقيقية واضحة. سيكون لكل متداخل ١٥ دقيقة كما هي العادة وبعدها سؤال أو اثنين سريعين لكل مداخلة وبعدها يرد كل متداخل على ما طرح عليه من اسئلة. حتى انتهاء الـ ٤٥ دقيقة المخصصة للمناقشات.

بعد هذا التمهيد يسرني ان اقدم لكم مجموعة من الشخصيات المهمة والمعروفة في مجال اختصاصها وهو مجال التنمية والاستثمارات. المتحدث الاول هو استاذ الاقتصاد في الرباط لمدة ٢٥ سنة وهو مدير البنك العربي الاقليمي في المغرب، وهو د. صلاح الدين هارون

القطاع المصرفي وآفاق الاستثمار والتنمية

عبد المجيد شومان
رئيس مجلس ادارة البنك العربي
ناب عنه الدكتور صلاح الدين هارون -
المدير الإقليمي للبنك العربي في «المغرب»

لم تحظ مدينة في العالم بمثل ما حظيت به مدينة القدس، أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، من مكانة روحية ودينية واستراتيجية عظيمة لدى اتباع الديانات السماوية الثلاث. فإلى جانب موقعها الجغرافي المتميز في وسط طرق التجارة العالمية القديمة وغناها الروحي الرفيع، تفردت هذه المدينة، التي يعود تاريخها إلى اكثر من خمسة آلاف عام، بما تحويه من آثار وحضارات وأماكن مقدسة عديدة للديانات السماوية بالإضافة إلى قيامها بدور اساسي وحيوي في نشر قيم الخير ومثله الرفيعة.

وقد كان لتلك الأهمية التي حظيت بها مدينة القدس الدور الأساسي في تعرضها للعديد من المطامع والهجمات المتواصلة، كانت الهجمة الصهيونية آخرها واشدها شراسة. فلقد كانت القدس عربية منذ فجر التاريخ عندما انشأها اليبوسيون، وهم عرب كنعانيون تعود اصولهم إلى الجزيرة العربية. ولم يكن التواجد اليهودي في تلك المدينة المقدسة إلاّ تواجداً عابراً لا يقاس زمنياً بتاريخها الطويل. وقد استمرت مدينة القدس عربية طوال تاريخها وظلت عاصمة لفلسطين حتى عام ١٩٤٨ عندما قامت اسرائيل بالاستيلاء على الجزء الغربي منها اتبعته في عام ١٩٦٧ باستكمال الاستيلاء على الجزء الشرقي المتبقي.

إن التواجد العربي في مدينة القدس هو تواجد شرعي وقانوني قائم على ملكية تاريخية لأراضي ومساكن المدينة في حين ان التواجد الاسرائيلي الحالي في تلك المدينة هو تواجد غير شرعي يقوم على الاحتلال واغتصاب ملكية الغير. وضمن سياسة الاحتلال هذه، قامت اسرائيل في عام ١٩٦٨ بإعلان القدس عاصمة لها، كما عملت

على فصل المدينة إدارياً وسياسياً واقتصدياً عن بقية الأراضي المحتلة واستخدمت في ذلك كل قواها وامكانياتها وذلك ضمن تدبير محكم يهدف لإفراغ تلك المدينة المقدسة من سكانها الاصليين وتهجيرهم من اراضيهم ومساكنهم.

لقد أدى عزل مدينة القدس اقتصدياً واداريا وسياسياً خلال ثلاثين عاماً من الاحتلال إلى تخلفها وتأخرها عن مواكبة التطور الحاصل في باقي المدن الرئيسية المحيطة وذلك في مجالات الإسكان والصحة والتعليم وباقي الخدمات التجارية والسياحية. ويتجلى ذلك اكثر وضوحاً باتساع الفجوة بين شطري القدس الشرقية والغربية وتباين انماط التطور في الجهتين حيث حظيت القدس الغربية، التي تسكنها اغلبية يهودية استولت على ٩٠٪ من الأملاك العربية فيها، بنصيب وافر من الاستثمارات في مختلف اوجه النشاطات التجارية والسياحية والخدمية في حين بقيت القدس الشرقية، التي يسكنها العرب، تعاني من نقص حاد في الانفاق الاستثماري.

ونتيجة للتطورات السياسية الأخيرة في المنطقة، برزت مدينة القدس كمكان مناسب للاستثمار الواعد. فالنقص الحاد في مستوى وحجم الخدمات المتوفرة كالمطاعم والمقاهي والمخازن والمسارح والفنادق والمجمعات التجارية والسياحية إلى جانب ضعف الامكانيات المتاحة لقطاع الصناعات الحرفية المتميزة في تلك المدينة أدى إلى توفر فرص عديدة ومجدية للمستثمرين.

ففي مجال النشاط التجاري، أدت السياسة الإغلاقية التي اتبعتها اسرائيل لعزل القدس الشرقية عن باقي مناطق الضفة الغربية إلى التقليل من اهمية مدينة القدس كنقطة ربط تجارية بين المدن الفلسطينية في شمال وجنوب الضفة الأمر الذي ادى إلى نزوح عدد من الانشطة التجارية والاستثمارية من القدس إلى بعض المدن الفلسطينية الاخرى القريبة. ولا شك في ان تخفيف القيود الاسرائيلية عن القدس الشرقية سيعزز من مكانتها كمركز سياحي وتجاري رئيسي قادر على اجتذاب المزيد من الاستثمارات.

وفي مجال الإسكان والإنشاءات، قدرت احتياجات مدينة القدس من الوحدات السكنية للسكان العرب بحدود ٢٥ ألف وحدة، يمكن المباشرة ببناء ١٥ ألف وحدة سكنية منها في الوقت الحالي وذلك بموجب المخططات الهيكلية الموافق عليها من قبل السلطات الاسرائيلية، إلى جانب ذلك، سيتيح اعداد وتوفير المخططات الهيكلية في الاراضي الواقعة في المناطق الخضراء (تشكل حوالي ٤٠٪ من مساحة القدس الشرقية)

والدفاع القانوني الفعال عن الحقوق العربية فيها فرصا اخرى عديدة للاستثمار في هذه المناطق. ويشار هنا إلى أن ما نسبته ٨٥٪ من مباني البلدة القديمة لا تزال املاكاً عربية، ومعظمها أوقاف اسلامية ومسيحية، يمكن ايجاد الطرق والوسائل المختلفة للمحافظة عليها وإعادة تعميرها والمشاركة في استثمارها. ومن جانب آخر، هناك حاجة متنامية في القدس الشرقية لإضافة مساحات مكتبية بحدود ٤ آلاف شقة مكتبية إلى ما هو قائم وذلك لتلبية احتياجات قطاع الأعمال بالإضافة إلى الحاجة لمجمعات تجارية وخدمات سياحية وترفيهية ومواقف سيارات.

وفي قطاع الصناعات الخفيفة، تميزت مدينة القدس بوجود العديد من الصناعات الحرفية صغيرة الحجم وهي صناعات تستوعب نسبة ملموسة من العمالة الفلسطينية في تلك المنطقة. وقد ادت الممارسات الاسرائيلية الهادفة لعزل مدينة القدس وتفريغها من سكانها إلى تدهور اوضاع هذا القطاع بصورة ملموسة خاصة في ظل وجود نقص حاد في مصادر التمويل المتاحة. ولا شك في ان توفير التمويل اللازم لهذا القطاع سيسهم في توسيع فرص الاستثمار فيه إلى جانب تحقيق هدف وطني يتمثل في ايجاد فرص عمل جديدة ومنع تفريغ المدينة من سكانها الفلسطينيين.

أما في مجال السياحة، أحد اهم الانشطة الاقتصادية للقدس الشرقية، فقد استحوذت مدينة القدس خلال فترات سابقة على ما نسبته ٩٣٪ من السياح الدينيين القادمين لزيارة الأراضي المقدسة. إلاّ ان قيام السلطات الاسرائيلية خلال سنوات الاحتلال الماضية بفرض قيود قاسية على نمو القطاع السياحي في القدس الشرقية مقابل تشجيع الاستثمار في هذا القطاع على الجانب الاسرائيلي من المدينة قد ادى إلى نمو السعة الاستيعابية الفندقية للقدس الشرقية بنسبة ٢،٨٪ منذ عام ١٩٦٨ مقابل نمو نسبته ٣٦٣٪ على الجانب الغربي للقدس خلال نفس الفترة.

وبرغم تمتع فنادق القدس الشرقية بتدني الاسعار مقارنة بتلك الموجودة على الجانب الغربي من المدينة وذلك نتيجة لانخفاض كلفة العمالة إلى جانب قربها من الاماكن الدينية، إلاّ ان تدني درجات تصنيفها (معظمها مصنفة ٢ ـ ٣ نجوم) وتراجع مستوى الخدمات فيها وضعف التسويق هي كلها عوامل تحد من قدراتها التنافسية. هذا ويقدر بأن هناك حاجة فعلية لبناء ٨ ـ ٩ آلاف غرفة فندقية بكلفة مبدئية تزيد من ٧٥٠ مليون دولار لتغطية الطلب المتوقع لحوالي مليون سائح سنوياً إلى جانب الحاجة إلى ١٥ ألف

غرفة فندقية لمواجهة تدفق السياح المتوقع خلال احتفالات عام ٢٠٠٠ والمقدر عددهم بحدود ٥ ملايين سائح. ويشار هنا إلى انه تم الحصول على موافقة بلدية القدس على إقامة ١٥٠٠ غرفة فندقية جديدة تشمل اضافات توسعية لبعض الفنادق القائمة بالاضافة لبعض الفنادق الجديدة، إلاّ أن موضوع التمويل يبقى عائقاً امام تنفيذ هذه الزيادة.

ولا شك في ان نقص التمويل اللازم يؤدي إلى ابقاء العديد من فرص الاستثمار المتاحة في مدينة القدس مجرد افكار قابلة للتطبيق الأمر الذي يبرز الدور التنموي والاستثماري للبنوك والمصارف. إلاّ أن واقع القطاع المصرفي في القدس الشرقية ووجود العديد من المعوقات السياسية والتشريعية والاقتصادية تجعل من عملية الاستثمار في تلك المنطقة امرا بالغ الصعوبة. فلا شك في ان عامل المخاطرة السياسية إلى جانب قوانين اسرائيل الصعبة فيما يتعلق بالضرائب والبناء تعتبر أحد اهم معوقات تطوير القطاع السياحي والقطاعات الاقتصادية الاخرى في القدس الشرقية. إلى جانب ذلك، يتم تحديد اسعار الأراضي في تلك المنطقة من قبل اصحابها الأفراد وليس بناء على تفاعل قوى العرض والطلب وذلك ضمن الصعوبات التشريعية السائدة هناك الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في كلفة شراء الأراضي وبالتالي يقلل من جدوى عملية الاستثمار عموماً.

وقد كان لقرارات منظمة المؤتمر الإسلامي فيما يتعلق بضرورة استمرار التنسيق بين جميع الدول الإسلامية بهدف دعم قضية القدس في كافة المحافل الدولية وتعزيز القدرات المالية لمؤسساتها إلى جانب توفير المخصصات اللازمة لدعم تلك المدينة المقدسة، أثر ملموس في تعزيز الوجود العربي في مدينة القدس في مواجهة الإستيطان وذلك من خلال حماية الممتلكات العقارية والأماكن العربية الاسلامية في القدس الشرقية وتشجيع الاستثمارات الفلسطينية والعربية في هذا الجزء من المدينة.

الى جانب ذلك، تقع على القطاع الخاص، بضمنه البنوك والدول العربية مسؤولية تنفيذ قرارات المؤتمرات الإسلامية وتبني الاستراتيجيات اللازمة للتغلب على القوانين والتشريعات الاسرائيلية المعيقة للاستثمار واحتواء المخاطر المرتبطة بتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة في القدس الشرقية. وضمن هذا الإطار، وجد بأن العمل على اجتذاب رؤوس أموال فلسطينيي الشتات والعرب هو الاسلوب الاكثر قدرة على تطوير اقتصاد مدينة القدس حيث تم في هذا المجال تأسيس العديد من الشركات وصناديق

الاستثمار لغايات التملك العقاري والاستثمار التجاري والصناعي والتطوير العقاري في القدس الشرقية. فقد تم تأسيس شركة القدس للإعمار والاستثمار المحدودة برأسمال مصرح به ١٠٠ مليون دولار ضمن جهد استثماري وطني يهدف إلى المحافظة على الطابع العربي والإسلامي لمدينة القدس ومنع تهويدها وتفريغها من سكانها الفلسطينيين وذلك من خلال إقامة المشاريع الاستثمارية كالوحدات السكنية وعمارات المكاتب والمجمعات التجارية والفنادق.

كما تم تأسيس شركة القدس للاستثمار السياحي (إحدى مؤسسات شركة فلسطين للتنمية والاستثمار) بغرض الاستثمار في قطاع السياحة من خلال اقامة فنادق، منتجعات، قرى وخدمات سياحية في مدينة القدس وبعض المدن الفلسطينية الرئيسية الاخرى. ومن جانب آخر، تم تأسيس صندوق القدس للاستثمار والتنمية في مطلع عام ١٩٩٦ كدافع لعملية الاستثمار في القدس الشرقية من خلال شركة تابعة مسجلة في مدينة القدس تتولى عملية تطوير المشاريع العقارية في الجزء الشرقي من المدينة.

وقد عملت تلك الشركات والصناديق على التقليل من كلفة الاستثمار من خلال مشاركة ما لكي الأراضي في مشاريع التنمية وذلك بإقامة المشاريع الاستثمارية على اراضيهم وتزويدهم بالتمويل اللازم لذلك. بالاضافة إلى ذلك، قامت بعض البنوك العاملة في مناطق السلطة الفلسطينية بمنح قروض لمواطنين من القدس بغرض اقامة مشاريعهم الاستثمارية في مدينتهم المقدسة مقابل رهن اراضٍ لهم في مناطق اخرى تخضع لسيطرة السلطة الفلسطينية. كما يلاحظ بأن اهتمام تلك الشركات ينصب على قطاع السياحة الذي تظهر الحاجة للاستثمار فيه واضحة وجلية إلى جانب انعكاس هذا الاستثمار على باقي القطاعات الاقتصادية في القدس.

هذا وقد باشرت العديد من هذه الشركات بتنفيذ بعض مشاريعها الاستثمارية وإعداد البعض الآخر للمباشرة في تنفيذها وذلك بعد ان أوضحت الدراسات جدواها الاقتصادية المجزية وتحقيق عائد مالي صافٍ يتراوح ما بين ١٢ ـ ١٥٪ سنوياً الأمر الذي يعني ان فرص الاستثمار المجدي في القدس الشرقية متاحة وأن هذا الاستثمار يجمع ما بين العائد المالي المجزي والأهداف الوطنية والدينية التي يتعذر تقدير قيمتها المادية.

القدس وفرص الاستثمار المتاحة

محمود عبد العزيز
رئيس اتحاد المصارف العربية

العناصر:

أولاً: الوضع الحالي للاقتصاد الفلسطيني

ثانياً: موضع القدس في الإقتصاد الفلسطيني

ثالثاً: آفاق الاستثمار في الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام والقدس بصفة خاصة.

مقدمة:

تعد قضية القدس وفرص الاستثمار المتاحة من الموضوعات الهامة، وخاصة في ضوء التطورات الأخيرة، وقرب حسم ذلك الصراع الذي طالت فصوله ما بين ذكريات مريرة، وجهود قادة عظام لإرساء دعائم السلام الشامل والعادل بالمنطقة وبناء جسور الثقة بين اطراف الصراع وتحقيق التعايش السلمي الآمن بين شعوب المنطقة، وما يترتب عليه من توفير مناخ مناسب للاستثمار وتوجيه كافة الطاقات والموارد لبناء صرح اقتصادي ديناميكي قادر على الاندماج في المنظومة الاقتصادية العالمية الجديدة بآلياتها المختلفة.

ونظراً لطبيعة القدس الخاصة في قلوب الملايين من المؤمنين بمختلف الشرائع السماوية، فقد تبارت الجهود على مختلف المستويات العالمية والمحلية للمساهمة في ذلك المؤتمر لرسم آفاق تلك المدينة الحبيبة من الناحية السياسية والتشريعية والقانونية والاقتصادية بل والدينية والإعلامية أيضاً، ولكل مجال رجاله المتخصصين واسهاماتهم المتميزة على الساحة العالمية والتي ستنعكس بلا شك كعلامات من نور على طريق الغد المشرق لمدينة القدس.

ومن منطلق تلك الخصوصية، سوف تركز ورقة العمل على الجوانب الاقتصادية

وخاصة الفرص الاستثمارية، وبداية اذا كنا بصدد استكشاف الفرص الاستثمارية في القدس فأنه من الأشمل ان نرسم اطار لا ستراتيجية الفرص الاستثمارية ليس للقدس - كعاصمة للدولة الفلسطينية - فقط ولكن لباقي مكونات الدولة الفلسطينية حيث أنه الأكثر واقعية وفقاً لشروط التنمية المتوازنة والمستديمة في اقاليم الدولة الواحدة عدم التركيز على اقليم أو مدينة دون اخرى داخل نطاق الدولة الواحدة، كما أن تدعيم اقتصاديات باقي مكونات الدولة تدعيماً للقدس ذاتها بل وتدعيماً لعوامل استمرارية النمو والاستقرار والأمن للكيان الفلسطيني ككل.

ولتحديد آفاق الفرص الاستثمارية وفقاً لذلك المنظور انقسمت ورقة العمل إلى ثلاث عناصر رئيسية سوف يتم تناولهم على التوالي كما يلي:

أولاً: الوضع الحالي للاقتصاد الفلسطيني:

كان المتوقع أن يؤدي توقيع اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية لإعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت والذي رسم الخطوط العريضة للنقل التدريجي للمسؤولية عن الضفة الغربية وقطاع غزة إلى عاتق السلطة الفلسطينية إلى بداية فترة من النمو الاقتصادي السريع ورفع مستوى معيشة الفلسطينيين، وعزز هذه التوقعات البروتوكول الخاص بالعلاقات الاقتصادية الذي تم الإتفاق عليه في نيسان/ ابريل ١٩٩٤، والذي تحدد بموجبه مسؤوليات السلطة الفلسطينية في المجالات الاقتصادية الرئيسية ويرسم اطار التعاون الاقتصادي بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى جانب التزام هذه السلطة ببناء المؤسسات، وبوضع استراتيجية للتنمية ذات توجه خارجي يقودها القطاع الخاص.

إلا ان هذه التوقعات والآمال قد احبطت بتدهور الأوضاع الاقتصادية في الضفة والقطاع بشكل حاد منذ عام ١٩٩٣، فقد انخفضت تقديرات معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من ١٠،٦٪ عام ١٩٩٣ إلى نحو ٢٪ عام ١٩٩٧ في نفس الوقت الذي بلغ فيه معدل نمو السكان نحو ٤،٥٪ خلال تلك الفترة مما انعكست آثاره على انخفاض مستويات المعيشة وكذلك الدخول بنسبة ٢٠٪ عما كان عليه في عام ١٩٩٣.

هذا فضلاً عن تزايد معدلات البطالة من ١٨٪ عام ١٩٩٣ إلى نحو ٣٤٪ عام ١٩٩٦، كما تشير التقديرات في هذا المجال لعام ١٩٩٧ إلى استمرارية معدلات البطالة المرتفعة

والتي تبلغ نحو ٢٩،٧٪ وذلك اثر تراجع الاستثمارات الخاصة بصفة رئيسية خلال الفترة ٩٣ ـ ٩٧ بمعدل انخفاض سنوي بلغ ١٠٪ لتنخفض بذلك الاستثمارات الخاصة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من ١٩٪ عام ١٩٩٣ إلى نحو ١٠٪عام ١٩٩٧ .

ومن تراجع الاستثمار وانخفاض معدلات نمو الناتج وزيادة معدل نمو السكان تزايد الطلب على الواردات، والذي انعكس اثره في ارتفاع العجز في الميزان الجاري من ٢٤٠ مليون دولار عام ١٩٩٣ إلى نحو ٨٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٧، وقد ساهم في تعميق هذا العجز أيضاً ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالشيكل الاسرائيلي ـ بصفة رئيسية ـ ونزوح الأخير إلى التدهور امام الدولار الاميركي، وما يعكسه من تزايد أعباء خدمة القروض الخارجية وانخفاض قيمة الصادرات وارتفاع تكلفة الواردات، وقد صاحب ذلك ارتفاع المديونية الخارجية للسلطة الفلسطينية من ٨٨ مليون دولار عام ١٩٩٦ إلى نحو ٢٨٢ مليون دولار خلال عام ١٩٩٧ .

ويرجع تدهور الوضع الاقتصادي الفلسطيني إلى عدة عوامل لعل من اهمها ما يلي:

أ ـ التغيرات في بيئة التجارة الخارجية:

نظراً للدور الأساسي الذي تلعبه التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني وارتباط تلك التجارة بإسرائيل بصورة مباشرة نظراً لاعتبارها منفذ التصدير الأول للمنتجات الفلسطينية، فقد تأثرت حركة التجارة في السلع والخدمات بإجراءات الأمن الصارمة بل وفرض على الفلسطينيين الاكتفاء الذاتي لفترات ليست بالقصيرة اثر حوادث امنية داخل اسرائيل وأغلقت الحدود كلية بعدها حتى بلغت نسبة ايام الإغلاق إلى ايام العمل نحو ٣٧٪ وقدرت الخسائر اليومية بنحو ٩ مليون دولار، وقد ساهم هذا الوضع في ارتفاع درجة مخاطر الاستثمار وتمويله، وبالتالي ارتفاعت تكاليف الانتاج وعدم القدرة على تصريف المنتجات، ومن ثم عدم استقرار عوائد المنتجين بالصورة التي تجعلهم قادرين على ممارسة انشطتهم الاقتصادية هذا فضلاً عن عدم القدرة على استيراد المدخلات بشكل منتظم مع عدم توقع شكل الطلب، وتقلبه بحده مما اثر سلباً على امكانيات الاستثمار والتوظيف بل والنمو في ذلك الاقتصاد.

ب ـ قطاع مالي غير كاف لمتطلبات النمو في الاقتصاد الفلسطيني:

على الرغم من توسع النظام المصرفي في الضفة الغربية وقطاع غزة بسرعة بعد توقيع الاتفاقات، والذي انعكس في زيادة قاعدة الودائع من اقل من ٥٠٠ مليون دولار في

آوائل عام ١٩٩٣ إلى نحو ٩،١ مليار دولار بنهاية عام ١٩٩٧، إلاّ ان عدم وجود المصارف ذات الفكر المتطور بالشكل الكافي لدفع عملية الاستثمار في القطاع الخاص والذي يركز على المشروعات الصغيرة ذات الصبغة العائلية مع عدم وجود خبرة كافية لتقدير المخاطر ورسم سياسة ادارة مشروعاته وامكانيات الاقتراض من البنوك وعدم وجود بورصات نشطة، وما اتسمت به معظم الودائع لدى البنوك العاملة هناك من قصر الآجال، وزيادة مخاوفها من التعرض لأزمات السيولة في حالة التوظيف الطويل الأجل وسحب الأموال وخاصة في ضوء تعسف الجانب الاسرائيلي في تنفيذ الاتفاقات المتوالية واتخاذه اجراءات امنية مبالغ فيها رفعت من حدة المخاطر واضرت بمناخ الاستثمار العام، كل هذه العوامل كانت سبباً رئيسياً في محدودية نجاح البنوك في توفير الخدمات اللازمة لتنشيط وتدعيم الاقتصاد الفلسطيني بصورة فعالة.

جـ ـ التأخير في تنفيذ مشروعات الاستثمار العام:

تعد الاستثمارات العامة في مختلف ارجاء الدولة الممهد الرئيسي لإنطلاق القطاع الخاص بل ومؤشر لجذب مزيد من التدفقات الرأسمالية، ولا تزال المنطقة تعاني من نقص خطير في البنية الأساسية التي تعد بدورها عائق رئيسي امام تدفق أي رؤوس اموال، ويعكس ذلك بطء قيام المانحين بتنفيذ تعهداتهم بشأن المنح المخصصة للاستثمار العام، والتي تقدر بنحو ٢،١ مليار دولار خلال الأعوام ١٩٩٤ ـ ١٩٩٧، لم يصرف منه حتى الآن إلاّ نحو (٦،٠) مليار دولار فقط.

د ـ إطار قانوني غير ملائم:

كان من المتوقع ان يحل محل مجموعة القوانين المتضاربة التي اتسمت بها فترة الإحتلال اطار قانوني وتنظيمي شفاف ومشجع لتدفقات رؤوس الاموال بمجيء ١٩٩٨، وهو قانون الاستثمار، ذلك القانون الذي منح سلطة تقديرية كبيرة للوكالة الفلسطينية العليا لتشجيع الاستثمار تشمل الموافقة على كل المشروعات الاستثمارية، إلاّ أنه يعاب عليه وجود اجراءات مرهقة وغير محددة جيداً مما سوف يكون له آثار سلبية على مناخ الاستثمار ما لم يتم تداركه.

ثانياً: موضع القدس في الاقتصاد الفلسطيني

تنقسم القدس حالياً إلى جزئين هما القدس الغربية والقدس الشرقية وتعد اسهاماتها في الاقتصاد الفلسطيني محددة للغاية لما تشهده هذه المدينة من صراع مرير حول

تهويدها وتزييف معالمها ومحاولات ابتلاعها والإعلان صراحة عن توحيد القدس وباعتبارها عاصمة دولة اسرائيل، كأحد اوراق الضغط في مفاوضات الحل النهائي للنزاع العربي ـ الاسرائيلي وما يترتب على ذلك من ممارسات تعسفية ضد المواطنين العرب هناك، وما يتضمنه من تدمير للمكونات المادية والمعنوية لهم وتحويلها إلى ثكنة عسكرية، ولا مجال للدخول في هذا النطاق لما له من ابعاد سياسية وقانونية وانسانية ودولية ودينية سوف يتولى المتخصصون بحثها للخروج بالاستراتيجية المثلى لإدارة التفاوض النهائي والحصول على الحق الفلسطيني الكامل في تلك المنطقة.

وعلى ذلك فالنقطة التي نركز عليها هنا هو موضع القدس من الخريطة الاقتصادية الفلسطينية المقبلة، وهو ما يتطلب ابراز أهم خصائص مدينة القدس لاستثمارها، فمما لا شك فيه ان القدس تعتبر مزاراً دينياً رئيسياً للديانات السماوية الثلاث ففيها كما يزعم ليهود بقايا هيكل سليمان، وعاشوا في تلك المنطقة فترة من الزمان حتى جاء الوعد لإلهي الأول، ولم يبقَ لهم آثار انسانية تاريخية ملموسة تعكس ما ينادون به من حقوق عكس ما تركه المسيحيون والمسلمون.

فالمسيحيون يعتقدون انه مكان صلب المسيح وقيامته ولذلك فهي في اعماق قلب يانتهم فارتبطوا بتلك المنطقة، وللتراث العربي المسيحي في تلك المدينة شواهد دلائل لا زالت قائمة، ولا زالت قلوب الملايين في العالم المسيحي غربه وشرقه تهف لى زيارة تلك المعالم.

وكما للقدس هذه المعزة والمكانة لدى الديانة المسيحية فلها ذات المعزة عند مسلمين، بل وأكثر فهي أولى القبلتين ومسرى محمد عليه الصلاة والسلام، ومنها عرج به إلى السماء، والى المسجد الأقصى تشد الرحال كما تشد إلى المسجد الحرام المسجد النبوي بالمدينة المنورة، وقد شهدت ارضها كفاحاً مريراً على مرّ العصور لحفاظ على هويتها العربية والإسلامية في إطار من التعايش السلمي والبناء بين ابناء لديانات الثلاث، وهي بهذا الشكل ترتبط ارتباطاً عميق بالديانة الاسلامية وبوعي مشاعر الأمة الإسلامية وتراث الأمة العربية بآثارها وصبغتها الروحية التي اصبغت بها قدس فأصبحت معالم حية تدل على التواجد العربي وشرعيته هناك كقضية محسومة.

ومن ذلك المنطلق فالقدس بطابعها الديني هي مقصد ملايين المؤمنين بالشرائع سماوية في العالم، وهي الصفة الرئيسية التي يجب اخذها في الاعتبار عند تحديد آفاق

الاستثمار بها في اطار الاستراتيجية المتكاملة للاستثمار في فلسطين، والتي تقوم بالدرجة الاولى على استثمار مميزات وخصائص كل بقعة ارض في نطاق الدولة الفلسطينية.

ثالثاً: آفاق الاستثمار في الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام والقدس بصفة خاصة:

في ضوء الوضع الاقتصادي المتردي للاقتصاد الفلسطيني ومسبباته الرئيسية، وفي ضوء الوضع الديني الخاص لمدينة القدس يمكن رسم معالم استراتيجية آفاق الفرص الاستثمارية المتاحة والكافية لإيجاد كيان اقتصادي قوي وديناميكي قادر على أن يحقق الرفاهية لأبنائه، والتي لعل اهم عناصرها ما يلي:

* مجالات البنية التحتية، بعناصرها المختلفة مثل الطرق - الصرف الصحي - المياه الكهرباء والطاقة، والنقل والمواصلات، والاتصالات، .... الخ.

* مجال الزراعة، وخاصة مجال المنتجات الزراعية التصديرية التقليدية وغير التقليدية (الزهور) وما يرتبط بها من تكنولوجيا الانتاج الزراعي واساليب التغليف والتعبئة وتوفير اساطيل النقل والبرادات اللازمة للحفظ وفتح مراكز تسويق في مراكز الاستيراد الرئيسية وخاصة خارج نطاق السيطرة الاسرائيلية لتحقيق الاستقلالية التدريجية للاقتصاد الفلسطيني وخاصة في مجال الصادرات الزراعية نظراً لاعتبارها منفذ التصدير الرئيسي للانتاج الفلسطيني، هذا فضلاً عن مجالات الثروة الحيوانية بمختلف انواعها والمشروعات المكملة لها سواء كان اعلاف - سماد - البان ومنتجاتها.. الخ.

* مجال الصناعة، وسوف يكون التركيز على اقامة ونشر المناطق الصناعية المتطورة، وكذلك انشاء العديد من الصناعات خاصة في مجال مواد البناء اللا معدنية، والتي تعتمد بصفة رئيسية على موارد محلية، كصناعة الاسمنت، والجبس، والجير، والزجاج، والخزف هذا فضلاً عن صناعة البويات، مع عدم اهمال صناعة حديد التسليح والمواسير الفولاذية كأهم الصناعات المعدنية التي تحتاجها الدولة الفلسطينية، أما من حيث الصناعات الأخرى فلعل من أهم الصناعات المطلوبة حالياً الصناعات الدوائية.

* مجال الإنشاءات، وخاصة الانشاء العقاري لحاجة المجتمع الفلسطيني لاستيعاب الزيادة في معدلات نمو السكان ونشرها على أكبر مساحة ممكنة بصورة حضارية

ومتوازنة في مختلف المناطق الحضرية والريفية مع اجراء الترميمات اللازمة للحفاظ على التراث الحضاري بمدينة القدس العربية ولعل مشروع انشاء الشركة الفلسطينية للإسكان وشركة الرهن العقاري من أهم الفرص الاستثمارية المتاحة والتي تزيد من امكانيات التوظيف الفعال والنجاح في ذلك القطاع.

* مجال السياحة، وما يرتبط به من انشاء سلسلة من الفنادق التي تسند ادارتها لذوي الخبرة العالمية في ذلك المجال مع اقامة شبكات الاتصال الدولية المتطورة وخاصة في مدينة القدس باعتبارها مزاراً دينياً سياحياً بالدرجة الأولى مع انشاء كافة الخدمات اللازمة لزيادة الجذب السياحي إليها، وتقدر الاحتياجات الاستثمارية لهذا المجال بنحو مليار دولار كحد ادنى خلال السنوات الخمس القادمة.

* مجال المال، وفي هذه النقطة تتواجد فرص حقيقية لانتشار المصارف سواء كانت وطنية أو عربية أو اجنبية لكن يشترط أن تقوم هذه المصارف بانتهاج فكر مصرفي متطور وشامل يغطي الاحتياجات التي تساهم في ارساء دعائم الدولة الفلسطينية سواء في نطاق التنمية الإقتصادية أو تدعيم جهود التصدير والتجارة الخارجية أو انشطة سوق رأس المال.

فبالنسبة لمجال التنمية الاقتصادية يمكن ان تقوم تلك البنوك بما يلي:

* استكشاف والترويج للفرص الاستثمارية اللازمة واجراء دراسات الجدوى.
* القيام بعمليات التأجير التمويلي.
* توفير التمويل اللازم لمشروعات التنمية الاقتصادية.
* ادارة القروض المسوقة.
* المشاركة في تأسيس المشروعات.
* تقديم الخدمات الشخصية للعملاء ورجال الأعمال.
* توفير التمويل الاسكاني والتنمية العقارية والسياحية.

أما في مجال تشجيع العملية التصديرية وتطوير التجارة الخارجية فيمكن ان تقدم البنوك العديد من الخدمات مثل:

* تمويل المستورد الخارجي للصادرات الفلسطينية.
* الترويج للمنتجات الفلسطينية عن طريق المراسلين الخارجيين.
* تمويل عمليات التصدير (ما قبل الشحن وما بعد الشحن).

* التحوط من مخاطر تقلبات اسعار الفائدة والصرف.

* تمويل مشروعات الشحن والنقل الجوي والبحري والبري.

* المساهمة في رؤوس أموال المؤسسات التي لها ارتباط مباشر بالعملية التصديرية خاصة شركات ضمان الصادرات.

* تمويل انشاء مراكز التخزين للصادرات الفلسطينية في مراكز الطلب الخارجية الرئيسية.

* تقديم الخدمات التقليدية (الاعتمادات ـ خطابات الضمان).

كما يمكن ان تمتد الخدمات التي تقدمها البنوك إلى نشاط سوق رأس المال وتدعيمه وذلك من خلال العديد من الخدمات لعل من أهمها ما يلي:

* انشاء الشركات المساندة لعمل البورصة (التقييم ـ السمسرة ـ الحفظ).

* الاقراض بضمان الأوراق المالية للشركات والقيام بالترويج لتلك الاوراق.

* القيام بدور امناء الاكتتاب للشركات المباعة.

* تقديم خدمات الحفظ من الباطن.

* تدوير محافظ الاوراق المالية للمستثمرين.

* تسنيد المديونيات.

* انشاء صناديق الاستثمار.

وفي النهاية يجب التأكيد على ان تحديد مجالات وآفاق الاستثمار بتلك الدولة الوليدة ليس وحده كافياً لتنشيط الاستثمار، وقيام القطاع الخاص بدوره المأمول أو زيادة وتيرة تدفق رؤوس الأموال الاجنبية إليها، اذ يجب تكثيف الجهود من اجل ارساء قواعد السلام الشامل والعادل بالمنطقة والذي يقضي على مسببات عدم الاستقرار ويحد من المخاطر المترتبة عليها مما يوفر بيئة مواتية لتدفق رؤوس الاموال، هذا فضلاً عن ضرورة توفير بيئة تشريعية تمتاز بالشفافية وسهولة الاجراءات لدعم هذه التوجهات.

المصادر:

١ - تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ١٩٩٧، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، كتاب الاهرام الاقتصادي، العدد ١٢٥ - حزيران/ يونيو ١٩٩٨ .

٢ - اعادة اعمار فلسطين (القضايا - الخيارات - السياسات - الاستراتيجيات)، بحوث وتوصيات مؤتمر الإعمار الريفي والحضري لدولة فلسطين، مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٧ .

٣ - مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، ١٩٩٨ .

٤ - التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٧ .

٥ - مجلة منتدى الفكر العربي، العدد ١٥٣ حزيران/ يونيو ١٩٩٨ .

٦ - الاقتصاد الفلسطيني تحديات التنمية في ظل احتلال مديد، مركز دراسات الوحدة العربية، مارس ١٩٨٩ .

٧ - مجلة الأهرام الاقتصادي، عدد ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨ .

دور المؤسسات المالية الدولية في تمويل المشاريع الانمائية وفي الحفاظ على هوية القدس

السيد تيموتي روثرمل
ممثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية في القدس

شكرا سيدي الرئيس، اصحاب الفخامة، سيداتي وسادتي.

بادئ ذي بدء اود ان انضم إلى المشاركين الأخرين لتقديم التهاني للأشخاص الذي اخذوا على عاتقهم تنظيم هذا المؤتمر الدولي السابع في مدينة الدار البيضاء حول موضوع القدس، وبشكل خاص رئيس المجلس الأعلى في المغرب، السيد ادريس الضحاك، ورئيس هذا المؤتمر. أود أيضاً ان اغتنم هذه الفرصة لأوجه الشكر إلى منظمي المؤتمر على الدعوة التي قاموا بتوجيهها إلى برنامج الأمم المتحدة في القدس وبرنامج المساعدة للشعب الفلسطيني للمشاركة في هذا المؤتمر.

لقد جاء هذا الاجتماع في الوقت المناسب اذ انه يُبرز اهمية مدينة القدس بالنسبة لموقعها الجغرافي على تقاطع الطرق بين الغرب والشرق. فهذه المدينة هي مهد الاديان السماوية الثلاث الاساسية، الإسلام والمسيحية واليهودية. إلاّ أن اهمية مدينة القدس تتخطى الاعتبارات الدينية. فالقدس كانت وما زالت وستبقى مركز الثقافة والتقاليد والتاريخ بكل ما تأتي به من ثروة وغنى. ولكن للأسف، وقعت هذه المدينة تحت وطأة الاحتلال وقُسمت وما زال مستقبلها غير مضمون.

وكما نعلم جميعاً، فإن الأمم المتحدة قد لعبت دوراً فعالاً في الشرق الاوسط منذ سنين على جميع المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على حد سواء. واليوم يسود الأمم المتحدة الادراك بأن السلام والتقدم هما عنصران متكاملان كل واحد يعزز بنية الآخر. فالتوصل إلى شروط حياتية اقتصادية واجتماعية افضل امر من شأنه ان يُعتبر بداية للسلام والاستقرار.

فتوفر هذه العناصر من شأنه أيضاً ان يؤدي إلى تسهيل البحث عن حلول سياسية وان يساهم في ايجاد تسويات لمشاكل اخرى، وأن يؤمن، أخيراً، نطاق عمل اوسع في المفاوضات. وهنا يأتي دور برنامج المساعدة للشعب الفلسطيني بخبرته التي تبلغ يقين بأننا قد ساهمنا بعملية تعزيز السلام والتفاهم في المنطقة وسنواصل جهودنا في هذا المجال.

ان برنامج الأمم المتحدة للتنمية يبدي اندفاعاً ما انفك يتزايد في دعمه لعملية السلام وخبرتِهِ في هذا المجال تكبر يوماً بعد يوم.

اسمحوا لي ان اعرض عليكم بايجاز النقاط الأساسية التي تشكل هذا الإلتزام. كما يعلمه الجميع، كان لبرنامج الإصلاح الذي اعلن عنه الأمين العام في منتصف سنة ١٩٩٧ اثر عظيم على دور الأمم المتحدة المتحدة في عملية بناء السلام، وعقد السلام، والدبلوماسية الوقائية، والإغاثة الانسانية والتنسيق في مجالات عمل الأمم المتحدة. يتعاون برنامج الأمم المتحدة للتنمية مع الصناديق والبرامج الأخرى التابعة للأمم المتحدة، من اجل وضع اسس لمستوى ارفع للتفاهم بين الشعوب، والتماسك السياسي والتنسيق في عمليات التنمية في العالم اجمع. إن التدابير الرامية إلى تعزيز نظام التنسيق للإقامة هي جزء لا يتجزأ من هذه الجهود كما هي أيضاً اقامة خطط العمل المشتركة بين جميع هيئات الأمم المتحدة على مستوى البلدان وهذه الخطط تسمى بالمساعدة على التنمية في نطاق الأمم المتحدة. ويدخل أيضاً في نطاق هذه الجهود خطة اخرى تهدف إلى تسريع الوصول إلى قواسم مشتركة وادخال خدمات ادارية مشتركة من شأنها ان تقو ي الاقتصاد وتؤمن فعالية اكبر على صعيد النشاطات.

فالمشكلة الأساسية التي تعاني منها الدولة الواقعة في ازمة، تتعلق بكيفية الحكم وبالحقوق المتساوية بين جميع المجموعات الوطنية أكانت من الأكثريات أم الأقليات. في العديد من الحالات تكون مكونات الأزمة النزاعات المتواصلة، والفقر والخلل في الانتظام الاجتماعي والاقتصادي. فهذه المشاكل تكمن عامة وراء الهامشية والكراهية والإبادة الجماعية وحتى فى بعض الأحيان إلى انهيار الدولة المعنية. وتعني معالجة هذه الأسباب من الجذور اقامة الأسس لحكم افضل.

شهدت سنة ١٩٩٧ ولادة خطط عمل معينة في اطار استراتيجيات محكمة وذات اهداف واضحة في مجال التعاون شملت عدداً محدوداً من البلدان التي تعاني من أزمات

أو التي هي في مرحلة ما بعد الأزمة. وترمي خطط العمل هذه إلى الوقاية من الأزمات والنزاعات وهي تندرج في باب برامج المساعدة داخل الأمم المتحدة. وقد تم تطبيق هذه الأطر الاستراتيجية في افغانستان والرواند وتادجيكستان والصومال واليمن وأخيراً في الأراضي الفلسطينية.

ترمي عملية الأطر الاستراتيجية إلى ادخال جميع العوامل الوطنية والدولية، ذات الجانبين أو المتعددة الجوانب، الرسمية أو غير الحكومية، الملتزمة في المجالات الانسانية، والسياسية، وحقوق الانسان والتنمية. يعيد هذا المفهوم التأكيد على اهمية التشارك والتحالف في جميع حالات الأزمة ويوصي مؤسسات «بريون ودس»، والمانحين ذوي الجانبين والمتعددي الجوانب والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، بالانخراط في الاستراتيجيات الهادفة إلى اعادة بناء المجتمعات بعد النزاعات.

لنعود إلى مجال مألوف ألا وهو دور برنامج الأمم المتحدة للتنمية في الأراضي الفلسطينية وهذا الدور هو مثال واضح لنشاطات هذا البرنامج ولدعمه لعملية السلام. قبل ان ابدأ بطرح هذا الموضوع اودّ أن الفت انتباه السامعين إلى ان كل عملية وقائية ضد حصول النزاع وكل وضع ما بعد النزاع يختلفان من بلد لآخر. قد تكون هنالك نقاط مشتركة ولكن اعتماد المقاربة نفسها لمعالجة هذه الاوضاع لن تؤدي إلى نتيجة اذ ان كل وضع يختلف عن الآخر بسبب اختلاف الثقافات والشخصيات والمفاهيم والضغوط من بلد لآخر. فيما يتعلق بنشاطات برنامج الأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية كانت مختلفة عن تلك التي يطبقها البرنامج في اميركا الجنوبية حيث اختلفت أيضاً عن نشاطات البرنامج في اميركا الجنوبية حيث اختلفت أيضاً عن نشاطات هذا البرنامج في افغانستان والبوسنة. فالعوامل للأوضاع القائمة على الأرض وطبيعة النزاعات غالباً ما تختلف من بلد لآخر.

تدرّجت نشاطات برنامج الأمم المتحدة للتنمية في الأراضي الفلسطينية حسب ثلاث مراحل منفصلة بشكل واضح وهي الآتية: المرحلة الأولى: وهي مرحلة الإنطلاق، والثانية: وهي مرحلة التمتين، والثالثة: وهي مرحلة: المشاركات الجديدة.

خلال العقد الأول الذي ابتدأ سنة ١٩٧٨ ـ مرحلة الإنطلاق ـ باشر برنامج الأمم المتحدة للتنمية ببرنامج عمل متواضع يهدف إلى مساعدة الفلسطينيين وكان مركز اعماله

في مدينة نيويورك خلال مدة لا بأس بها. إلاّ أن اعمال هذا البرنامج كانت تختلف عن تلك التي كان يؤديها في بلدان اخرى. وقد لعبت هذه الفروقات حسب رأيي، دوراً اساسياً في تطور نشاطات البرنامة. فأول هذه الفروقات تكمن في الالتزام الذي اخذه السيد براد فورد مورس، على نفسه، وهو عضو مجلس ادارة البرنامج في ذلك الحين، بمراقبة كل مبادرة يقوم بها البرنامج في الضفة الغربية وغزّة، والموافقة عليها شخصياً، هذا الموقف كان بمثابة ضمانة ضرورية للحكومة الاسرائيلية، بأن نشاطات برنامج الأمم المتحدة للتنمية ستُنفذ تحت اشراف مباشر من قبل شخصية محترمة وموثوق بها على المستوى الدولي.

وتحلّت هذه المبادرة بحسنة اضافية، لم تقدّر في حينها، ألا وهي تجنّب البروقراطية وتأمين ليونة في العمل والإدارة في الوقت نفسه. وأما الخصوصية الثانية لما اصبح لاحقاً «برنامج المساعدة للشعب الفلسطيني» فتجسدت بقرار اخذته سابقاً الهيئة الحاكمة داخل برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وهو يقضي بإبعاد البرنامج بعض الشيء عن دوره التقليدي الذي لطالما تميز بالتعاون على الصعيد التقني وممارسة نشاطات جديدة متعلقة بالبنية التحتية. فهذا القرار الذي اتخذ عدة سنوات قبل ابرام اتفاقيات أوسلو يقضي بالسماح لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية بالمباشرة ببناء قنوات جر المياه والمجاري في مخيّم جباليا في غزة. وكان لهذا القرار انعكاسات عديدة على المرحلة التي اتت بعد عقد اتفاقيات أوسلو. وأخيراً، قرّرت ادارة البرنامج انه يتوجب على الجهود والنشاطات الجديدة ان تأتي كلياً من تمويل ذاتي لكي تكون كاملة وفعالة، وهذا القرار كان مناسباً في حينه. وفي ذلك الحين لم تتوفر أي ضمانة بأن المشروع سيُنفذ واذا توفرت الضمانات لتنفيذ مشروع ما فلم يعرف احد مداها الزمني. وهكذا ولأسباب عملية، فلم يحصل برنامج المساعدة للشعب الفلسطيني على أي تمويل من برنامج الأمم المتحدة للتنمية لدفع معاشات الموظفين والنفقات العامة لتشغيل المكاتب وغيرها من النفقات، فاضطر إلى الإعتماد على نفسه، تماماً مثل وضع مكتب استشاري، وتأمين حاجاته مستنداً على التمويل المتواضع الذي كان يزوده به برنامج الأمم المتحدة للتنمية أو المجموعة الدولية لنفقاته العامة.

أما المرحلة الثانية، وهي مرحلة التمتين التي دامت خلال السنوات التي سبقت الانتفاضة وخلالها، فكانت مرحلة لم يستطع البرنامج التوسع بما فيه الكفاية في الضفة

الغربية وغزة. فكانت نشاطاته محدودة جداً في هذه المنطقة. وهذه المرحلة تجسدت أيضاً بعملية توطيد العلاقات مع الإدارة المدنية الاسرائيلية التي كانت تدير عمليات التنمية، كما ان هذه المرحلة شهدت تطويراً هاماً للعلاقات والتقارب مع المجتمع المدني الفلسطيني بمخاتيره ومفكريه وصناعييه وطلابه الخ... وخلال هذه المرحلة أيضاً تم فتح مكتب لنشاطات برنامج الأمم المتحدة للتنمية في القدس الشرقية وآخر في غزة. وحدثت أيضاً تطورات اخرى لم تكن متوقعة آنذاك، ولكن كان لها اثر كبير على المستقبل. واهم هذه التطورات كان توظيف عدد من المهندسين من الشبان الفلسطنيين المهنيين من ذوي الأهلية للإشراف على تنفيذ عدد متزايد من الأشغال المتعلقة بالبنى التحتية التي تضمنت، اضافة إلى حفر قنوات جر المياه والمجاري، بناء الصفوف الجديدة وحتى المدارس الكاملة، ومراكز التأهيل المهني وتوسيع مباني المستشفيات وغيرها من الاستثمارات في المجال الاقتصادي مثل اقامة سوق للموارد الزراعية في نابلس وآخر للأسماك ومصنع تحويل الحمضيات في غزّة ونشاطات اخرى صغيرة بما فيها مصانع القرميد والبلاط. عند ابرام اتفاقيات أوسلو كان برنامج المساعدة للشعب الفلسطيني قد بنى برنامجاً متواضعاً يبلغ ١٥ مليون دولار سنوياً وقد اتت هذه الاموال من الموارد المركزية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ومن الواهبين الخمسة ـ المانيا وايطاليا واليابان وهولندا والولايات المتحدة الاميركية.

مع عقد اتفاقيات اوسلو وقيام السلطة الفلسطينية تغير هذا الوضع اذ ان تمويل برنامج الأمم المتحدة للتنمية اصبح ثلاثة اضعاف ما كان عليه سابقاً، وحصل ذلك بين سنة ١٩٩٣ وسنة ١٩٩٤ عند بدء المرحلة الثالثة. وتزايد أيضاً عدد الواهبين كما ازداد عدد الموظفين من ٤٥ إلى ١٣٥ فلسطينياً من ذوي الأهلية. وغدت السلطة الفلسطينية المحاور الأساسي للبرنامج. وعمت في هذه الفترة اجواء من التفاؤل بين جميع الاطراف ووُلد تحالف جديد بين السلطة الفلسطينية وبرنامج الأمم المتحدة بالاضافة إلى العلاقات التي كانت قائمة سابقاً مع السلطات المدنية مما يعيدنا إلى موضوعنا الحالي: برنامج الأمم المتحدة للتنمية ودعم السلام. هل اظهرت السنوات الخمس الأخيرة التي تميزت بالاضطرابات السياسية في الشرق الاوسط، امكانية برنامج الأمم المتحدة على دعم السلام؟ اظن ان الجواب ايجابي وسأفسر لكم لماذا.

في سبيل التوضيح، لم يكن برنامج الأمم المتحدة للتنمية خلال الخمس سنوات

الاخيرة، من الجانب السياسي في عملية بناء السلام الرامية إلى وضع حد للنزاع الاطول منذ الحرب العالمية الثانية. فقد قام اشخاص اكثر اهلية في هذا المجال بلعب هذا الدور مثل الأمين العام، والحكومة النرويجية، والمجموعة الاوروبية والولايات المتحدة وغيرها. إلاّ انه، كما لاحظه العديد من المحللين البارزين الذي درسوا قضية السلام ما قبل النزاع وما بعده على حد سواء، من الآن فصاعدا لم تعد عملية السلام في ايدي المراقبين التقليديين وبعثات المحافظة على السلام في اوضاع نزاعات داخلية كهذه، ولكنها اصبحت بحاجة إلى ذلك وأكثر. فالسير في عملية السلام يعني اليوم تأمين الثقة داخل المجتمع الواحد والتدخل من اجل اعطاء مجال عمل اوسع كما يعني أيضاً التأكد من ان طرفي النزاع يتلقيان نفس المعلومات. فبرنامج الأمم المتحدة للتنمية يمكنه ان يبرع في هذا المجال بشرط ان يبرهن عن قسط كبير من الليونة.

وجد برنامج الأمم المتحدة للتنمية فرصة البروز كعامل اساسي في مجال التنمية استناداً إلى خبرته القديمة واهتمامه بالتطور الإنساني، وذلك في اطار النزاع العربي ـ الاسرائيلي ولا سيما في حالة وجود السلطة الفلسطينية مقابل الاسرائيلية التي ولدتها اتفاقيات أوسلو. فالنشاطات المهمة والبارزة التي تميّزت بها هذه المرحلة من تاريخ البرنامج والتي كانت بمثابة تحدٍ لهذا الأخير، تُبين لماذا على برنامج الأمم المتحدة للتنمية ان يلعب دوراً في هذا البحث المشترك عن السلام.

في سنة ١٩٩٣ لم توجد أي مؤسسة حكومية فلسطينية في المناطق الفلسطينية. في ذلك الحين كان الاشخاص المؤهلين لإستلام مهام الحكم الجديدة، قلائل وبنية القطاع العام كانت متناثرة. ولكن ما تم التوصل إليه خلال ٥ سنوات في مجال التنمية بمساعدة المجموعة الدولية هو مدهش حقاً.

استطاع برنامج الأمم المتحدة للتنمية منح ٧،٢ مليون دولار لتغطية مصاريف انطلاق الوزارات التابعة للسلطة الفلسطينية الجديدة وذلك بفضل كرم الحكومة اليابانية. وتم أيضاً تمويل العمليات التالية: انشاء مراكز تأهيل، وايجاد مكاتب للبلديات في الضفة الغربية وفي غزّة، وتأمين الدعم لإنشاء المكتب الفلسطيني للإحصاءات منذ بدايته كمشروع قام به رجل واحد إلى ما اصبح اليوم اصلب مؤسسة تابعة للسلطة الفلسطينية. وساعد برنامج الأمم المتحدة للتنمية السلطة الفلسطينية على انشاء مكتب الاشراف العام ـ وهي السلطة الفلسطينية للمراقبة المركزية ـ المعروفة عالمياً والتي يحترمها الجميع لنضوجها.

إن القرار الحكيم الذي اتخذ منذ عدة سنوات بالقيام بنشاطات متعلقة بالبنية التحتية اضافة إلى دعم الواهبين، ادى إلى بناء، عن يد برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ٥٣ مدرسة، ومد ٥٢ قرية بالمياه للمرة الأولى في تاريخها فقد تم وضع كيلومترات عديدة من القنوات للمياه والمجاري وهذه الأعمال متواصلة وكل ذلك بمساعدة المهنيين البارعين. وقد خصّصت أيضاً التمويلات لإنشاء مؤسسة فلسطينية جديدة للبيئة، واخرى للموارد المائية، ومركز معلوماتية، ومؤسسة مخصصة بالطاقة وديوان للوزارة. وتم أيضاً بناء وحدات سكنية لعائلات الشرطة الفلسطينية الذين كانوا يعيشون في خيم شيّدت لهم على محاذاة الطريق سنة ١٩٩٣ و١٩٩٤ . وتم أيضاً تأمين الدعم المادي لمنظمات حقوق الانسان الفلسطينية، وتكريس ٣،١ مليون دولار لتمويل الانتخابات المحلية والبلدية، وتطوير برامج لتوظيف النساء اللواتي يتركن المدرسة الثانوية، وتأمين العمل أيضاً لآلاف العمال في غزة خلال فترات اقفال المعابر وتأمين الدعم أيضاً لجميع النشاطات الرامية إلى تعزيز الثقة بين الاسرائيليين والأردنيين والمصريين والفلسطينيين.

لقد كانت كلفة كل هذه العمليات ٣٠٠ مليون دولار من صناديق البرنامج وُظفت في المناطق الفلسطينية.

بإمكاني تعداد هذه المشاريع إلى ما لا نهاية. ولكن دوري هنا في هذا المؤتمر لم يكن للتبجح بأعمال برنامج الأمم المتحدة للتنمية في المناطق الفلسطينية ولكني هنا من اجل تبيان دور برنامج الأمم المتحدة للتنمية كمؤسسة تتميز بالليونة ومتعددة الآفاق تعمل في اوضاع يعمها النزاع أو ما بعد النزاع.

وأني اشدد على ان هذا البرنامج استطاع ان يعزز مستويات الثقة بين الأطراف وان يدفعها إلى التعاطي بين بعضها البعض على مستوى التعادل، وهذه هي عوامل اساسية في سير عملية السلام.

فالطلبات التي وُجهت إلى برنامج الأمم المتحدة للتنمية إثر عدد كبير من الحالات الطارئة المعقدة التي حصلت خلال هذا العقد، اضافة إلى الطلبات الوافرة غير المتوقعة الناتجة عن الاوضاع الأخيرة الراهنة نالت من امكانيات برنامج الأمم المتحدة للتنمية، المادية. اذ ان التمويلات التي كانت مبرمجة لفترة ١٩٩٧ ـ ٢٠٠٠ قد تم تخصيصها كاملة حتى آخر حد من موارد البرنامج. فالفجوة الحاصلة في موارد هذا البرنامج بدأت تظهر جلياً وينتظر ان تتسع في المستقبل.

نظراً لطريقة التمويل الذاتية التي يتبعها برنامج المساعدة للشعب الفلسطيني فإن امكانياتنا على تجنيد الموارد لتأمين التمويل للنشاطات المتعلقة بالتنمية في المناطق الفلسطينية، هي رهن للتقدم على الصعيد السياسي. وكان عقد اتفاقات واي ريفر الفرصة التي سمحت لبرنامج المساعدة للشعب الفلسطيني بتقديم ملف كامل للواهبين يتضمن التدابير التي من شأنها تسهيل تطبيق بعض الاجزاء الاساسية من هذه الاتفاقات.

وقد اعلنت الحكومة اليابانية مؤخرا عن قرارها الذي يقضي بتمويل هذا الملف المقدر بـ ٢٠ مليون دولار الذي يتضمن بين ما يتضمنه فتح طرق على مستوى نقاط العبور في ايريز ورفح وكرني كما يتضمن مشروع اجراء تحسينات في مطار غزّة الجديد. لا حاجة للقول هنا بأن اهمية هذه الأعمال تتخطى قيمتها المادية اذ انها ستمنح للفلسطينيين حرية التحرك داخل مناطقها وخارجها على حد سواء.

شكرا سيدي الرئيس، اصحاب الفخامة، سيداتي سادتي، اود ان انهي هذه الكلمة متمنياً النجاح لأعمال هذا المؤتمر وآملاً بأن تكون المناقشات التي ستتم خلال الثلاثة ايام هذه مثمرة. وإني على يقين بأن خبرة الشخصيات الموجودة هنا وحكمتهم ومهارتهم ستؤدي كلها إلى دفع قضية القدس إلى الأمام.

تعقيب

السيناتور دانيال غولي
عضو مجلس الشيوخ الفرنسي

بصفتي برلمانياً فرنسياً، سيناتوراً ورئيس جماعة سيناتورية في مجلس الشيوخ الفرنسي وهي جماعة فرنسا ـ فلسطين، وكذلك عضو المجلس الأوروبي، أتحدث هذا الصباح امام حضراتكم حول موضوع لم اعده من قبل حيث انني احل محل شخص ذو كفاءة تعدو وتتجاوز كفاءتي بلا شك في مجال التكنيك التمويلي والمصرفي، ومع ذلك سأحدد كلامي ببعض الملاحظات وسأحاول استخلاص المعلومات والدروس التي اريد مشاركتكم بهذه التوجهات العامة. ولكن اود قبل ذلك ان ارفع اسمى آيات التحية بإسم مجلس الشيوخ الفرنسي إلى صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، الذي ينظم تحت رعايته هذا المؤتمر المهم. كما اشكر اصدقاؤنا المغاربة على استضافتنا بهذه الحفاوة والكرم وهم اصدقاء فرنسا، وأيضاً تحية موجهة إلى فخامة الرئيس ياسر عرفات، واذكره اننا نسير معه منذ سنوات في طريق السلام الصعب وما زلنا هنا اليوم أيضاً لمساندته لما تبقى من معركته ومعركتنا أيضاً، لأنها معركة تقف في وجه كل من يحاول تهديد مستقبل الشرق الاوسط، وبموضوعية خالية من الانفعالات والاهواء والعقائدية الجامدة. والشكر كل الشكر لمركز الدراسات العربي ـ الاوروبي ورئيسه الدكتور طيار ومساعديه الذين اعدوا هذا المؤتمر تحت عنوان يهمنا ويشغلنا جميعاً بمختلف انتماءاتنا الدينية والفكرية ونرجو ان نلتقي جميعاً في القدس.

ان مستقبل القدس العربية يندرج بداهة في سياق مستقبل المدينة المقدّسة وباتساع طبيعي، في سياق مستقبل هذه المنطقة الواسعة المسماة الشرق الاوسط. وهذه هي وجهة النظر أو الرؤية التي يجب ان تكون حاضرة في النفس دائماً كما أعتقد، اذا ما تناولنا وعالجنا ملفات مستقبل الاستثمارات والتنمية في القدس. لكننا واعين إلى ان المستقبل الاقتصادي للقدس لا بد ان يمر بحل سياسي. أي بالتوصل إلى ابرام اتفاق

واختتام المفاوضات الجارية التي يجب ان تقودنا إلى السلام. العادل والدائم والشامل. وهي الصيغة التي كررها مراراً وتكراراً كل واحد منّا.

وحتى يتم اقامة السلام، يجب ان يعي الشعبان الفلسطيني والاسرائيلي بمسؤلياتهما الجماعية، لأنهما اللذان يمتلكان المفتاح الحقيقي للمصالحة. وفي سياق روحية التسامح والمصالح هذه والارادة الطيبة المتبادلة بين الشعبين، على غرار ما تم بين الشعبين الالماني والفرنسي، بعد ان غذّيا لعقود طويلة الصراعات والنزاعات والحروب في العالم اجمع، بدءً من أوروبا وما يتجاوزها. صحيح ان التاريخ، والثقافة، والاديان، وجذور واسباب الصراع في الشرق الاوسط لا تشبه ولا تتطابق مع تلك التي تقف وراء النزاعات الاخرى في العالم، لكن هذا لا يمنع ان المقاربات والمسيرة الطويلة التي قطعها السادات ورابين وعرفات لا يمكن ان تظل بلا تكملة وتسقط في بئر النسيان، وبهذا الصدد نحن نعرف ان الاسابيع القادمة في اسرائيل ستكون تحت اضواء الاخبار ووسائل الاعلام وستكون حاسمة ومصيرية ومؤثرة على ارادة الشعب الاسرائيلي في ان ينخرط جدياً في سيرورة السلام. اذا كنت اتطرق إلى هذه الوقائع فذلك لأننا نحن الفرنسيون مهتمون جداً بها وبما سيتمخض عنها في الاسابيع القادمة. حتى لو كانت آفاق الاستثمار والتنمية في القدس ما زالت صعبة اليوم، فعلى الاقل ان تصبح ممكنة البرمجة على المدى المنظور، . ولذا لا يجب ان نظل نرواح في مكاننا، فالنظرة العاجزة المثبتة على الحاضر يجب ان تتجه وتتحضر للمستقبل، لا المستقبل هو الذي سيفرض نفسه وهو الأهم في نظر السكان المعنيين مباشرة به. لنأخذ حذرنا لأن هؤلاء السكان سيتظاهرون وينفجرون دون ان نتخيل مدى تبعات وانعكسات مثل هذا الانفجار الغاضب. فهي تريد الخروج من اوضاعها القلقة واللامستقرة والهشة وغير المأمونة، والتي تعيشها في حياتها اليومية، والتي تصبح أكثر فأكثر غير محتملة. انظروا كيف يعيش هؤلاء المساكين تلك الايدي العاملة الرخيصة وهذا الشباب الضائع الذي لم يعد قادراً على تصور مستقبله وماذا سيكون عليه هذا المستقبل الغامض والمجهول. ان آفاق الاستثمار والتنمية التي عولجت ودرست قبل قليل في مداخلات هذه الجلسة، ركّزت على القدس بشكل خاص. وهي محقة في ذلك لأن الطابع الخاص والميزة الاستثنائية الثقافية والعبادية التي تتمتع بها القدس، ووضعها الجغرافي الملائم، وموقعها كملتقى لطرق الاتصالات والعلاقات والتبادلات بين الشعوب، يمنحها العديد من الميزات

للتنمية التي تجدر جذورها في تاريخها العريق، الذي يعد لعدة آلاف من السنين، كما سبق ان ذكر حيث كانت القدس دائماً هدفاً للاطماع، والهجمات المركزة والدائمة. كانت هذه المدينة مرتعاً للإحتلالات المتعاقبة عليها التي لم تمتلك شرعية لاحتلالها، لكن ذلك لا ينقص من دورها الاساسي والجوهري اليوم كمدينة استقبال مفتوحة، مدينة مهيئة للازدهار والتقاسم في الخيرات. أي مدينة مفتوحة بالنسبة لسكانها الذين يحاولون المصالحة بين رغباتهم المشروعة في أن يعيشوا ايمانهم ومعتقدهم في اطار احترام قناعات ومعتقدات الاخرين، ويودون ان يتطوروا ويزدهروا افراداً وجماعات بحرية على الصعيد المهني والانساني والاجتماعي. وينطوي هذا على ضرورة توفير كافة الشروط الاقتصادية لمنح القدس كافة ضمانات النمو. فالحصار والطوق المضروب على هذه المدينة هو اسوأ الحلول واخطرها. ويقود إلى تخلف تدريجي وتراجع مستمر، بل واختناق حتمي لا مخرج منه. وعلاوة على ذلك وامام وضع انعدام الأمن، نلاحظ تزايد صعوبات انشاء شركات جديدة التي تخلت عن فكرة تثبيت مقراتها فيها. ومؤسسات مالية ومصرفية ومؤسسات تنمية، واقامة اسواق وايجاد انظمة للتبادلات لتجارية، ومساكن لائقة، في اطار سياسة عقلانية متناسقة ومقبولة تسهم في تطوير لسياحة، إلى جانب ذلك هناك مخاطر الاستثمارات العقارية والمشاكل التي تفرضها لسياسات الخاطئة المتبعة في المدينة. ومن الحتمي انه بفعل هذا الحصار والتطويق سود العزلة وما يتمخض عنها من احباطات انسانية واجتماعية ونفسية واجتماعية. ومع لذا فالقدس من جهة، والاراضي الفلسطينية التي لا يمكن عزلها عن خطة تنمية شاملة معقولة على المدى الطويل، تتمتع بالدعم الدولي. هل من الضروري التذكير ان هناك لدداً كبيراً من المشاريع الاستثمارية تغطي القطاعات الاساسية والرئيسية لبنى تحتية، لقطاعات صناعية في طريقها للتنفيذ تصل تكلفتها إلى ٢ مليار دولار، احد هذه مشاريع هو بيت لحم عام ٢٠٠٠، مرة اخرى لا يمكن لآفاق التنمية والتطوير الاستثمار ان تخصص لمدينة القدس وحدها بمعزل عن بقية الاراضي، كمدينة منعزلة بصفتها كيان حضري اذا لم تغطِ مجموع شامل من الهويات المتجاورة التي عليها ان تكيف مع وضعها الجديد. التداخلات الاقتصادية تعتمد أولاً على سكان المدينة أي لى الايدي العاملة والمنتجة. والحال ان تكامل الخبرات والمواهب سواء من جانب محترفين والكفاءات الفلسطينية والاسرائيلية، هي ضمانة النجاح الحالي وربما

للمستقبل أيضاً. السلام دخل أو عائد مضمون، يجب الاعتقاد بالثقة المستعادة، الاعتقاد بمشروع اقليمي أو مَنْطِقي اقتصادي يبدو لي ضروريا بل واقول حتمياً لا غنى عنه. وافكر في هذه النقطة باوروبا التي عرفت مثل هذه الصعوبات، يمكن ان تكون مرجعاً ومثالاً يتبع ويمكنها ان تلعب دوزاً مؤثراً في الشرق الاوسط، ولا ننسى المساعدات المهمة التي تقدمها للاراضي المحررة هناك مشاريع كثيرة في طور التنفيذ أو الاعداد. فاوروبا اول الممولين هناك. ولانجاح هذا الرهان البديع، وتوسيع الاستثمارات والتنمية ليس فقط في القدس أو الاراضي الفلسطينية بل وفي اسرائيل وكافة دول منطقة الشرق الاوسط، يجب توفير وتأمين بعض المبادىء الاساسية في ظرف مستقبلي يتعين علينا تهيئة اسسه استناداً إلى اربعة عوامل جوهرية هي: السلام، الثقة المتبادلة، استراتيجية وحدة اقليمية، واعداد أو تحضير الاجيال القادمة للمستقبل. يجب الخروج من منطق الحرب والمقاومة والصراع واستبداله بمنطق جديد من العلاقات الانسانية، والمفاوضات، الاقتصادية، والثقافية والعقائدية، لأننا لمسنا ان الآلة السياسية عاطلة، صحيح ان المفاوضات الجارية وان تعثرت فيجب ان تتواصل وتستمر. ولكن وفي نفس الوقت يجب اتخاد مبادرات ومشاريع تندرج في سياق توجهات عامة وشاملة تهم المنطقة برمتها. ذكرت الاتحاد الاقتصادي الشرق اوسطي، كما يحدث الآن في اوروبا، يمكننا ان نتخيل وجود لجنة دراسة وتأمل وتفكير مكونة من ارباب العمل واصحاب المصانع ورجال الاعمال، والحرفين، والخبراء الاقتصاديين، وعلماء ومستشارين، يشكلون خلية الدراسة والاعداد والتشخيص داخل منظمة مستقلة أو تابعة لهيئة دولية أو اقليمية، تقترح خطة شاملة على غرار خطة مارشال للتنمية تقدم للدول المعنية. هناك اتفاق للتعاون الاقتصادي بين اوروبا واسرائيل موضع نقاشات الآن، بغية التصديق عليه من قبل دول الاتحاد الاوروبي. والبرلمان الفرنسي يدرس ويناقش حالياً هذا الاتفاق. وفي مجلس الشيوخ الفرنسي، خاصة من قبل لجنة الشؤون الخارجية، التي أنا عضو فيها، نقوم بدراسة المشروع، وليست لدي اية اعتراضات على اقرار هذا الاتفاق والتصديق عليه شرط تقديم ضمانات ان لا يكون هذا الاتفاق ذو طبيعة تناقض وتعرقل تنمية اقتصاد الدولة الفلسطينية. بل على العكس يساهم في تسهيل التنمية الاقتصادية للدولة الفتية المقبلة.

الاقتراح الثاني الذي اقدمه هنا هو باتجاه الشباب. لجيل الغد. واقدم بعض

المقترحات اذا سمح لي رئيس الجلسة. من المهم جداً جذب اهتمام الشباب ومشاركتهم، سواء اكانوا اسرائيليين اوفلسطينيين. لأن المقصود هو مستقبلهم معاً. حتى يتمكنوا من السير معاً جنباً إلى جنب، حتى لا تترسخ في اذهانهم الصور الخاطئة التي كانت عالقة في اذهان آبائهم واجدادهم. لكل طرف عن الطرف الآخر. من اجل الجيل القادم نتجه للسلام والأمن والرخاء والاستقرار. يجب على هذه الاجيال القادمة ان تتعلم معنى الحياة الجديدة للانسان الحر والمسؤول. يجب ان لا يتجاهل بعضهم البعض، وان يعرف بعضهم البعض الآخر معرفة حقيقية، وهذا ما أسميه بيداغوجية السلام، أو تربية السلام، والمقصود هو تربيتهم من الأساس بصورة صحيحة وتعليمهم تاريخهم بصورة متبادلة، ومنحهم معلومات واختصاصات يحتاجون إليها غداً. سواء اكانت علمية أو اقتصادية أو ثقافية، وتنظيم لقاءات وتعاون اود ان اطلعكم ان المجموعة السيناتورية التي ارأسها في باريس اتخذت مبادرات في هذا المجال، بصورة تتيح لنا ان نوجد بين باريس واسرائيل وفلسطين مناطق واحياء توأم وتبادلات وتعاون بين الطلاب والمدرسين وكذلك مع بعض القرى والمدن في الشرق الاوسط التي يتواجد فيها العرب والاسرائيليون. وهذا يتطلب مشاركة الشباب واساتذتهم. اعرف من خبرتي وتجربتي ان اجيال المستقبل هي المفتاح التي يجب ان نبني عليها عملنا اليوم ونركز جهودنا وطاقاتنا. هذا طريق فتحناه في البرلمان الفرنسي ونمتنى ان نراه يكبر ويتسع على مستوى اوروبا. هناك كلمة تطفو على ذهني وتلهمني، تأتيني من مهنتي كمدير مدرسة، وهذه الكلمة هي «بالعربية يد، وبالعبرية يد»، وللخروج من هذا النفق والمأزق المظلم تخيلت هذه الصورة الجميلة لليد الممدودة بين شاب عربي وشاب اسرائيلي، هي صوزة يمكن ان تلهم نفسيتنا وثقتنا واصرارنا وعزمنا على مواصلة عملنا المشترك تجاه الشعوب في الشرق الاوسط حتى لا تظل هذه الصورة مجرد رمز. ولأننا نحن الفرنسيون احد شعوب حوض البحر الابيض المتوسط، اسمحوا لي ان اقرأ لكم فكر جميل لأحد كتابنا الشعراء الذي يقول ان سماء الشرق الاوسط، سماء المتوسط، غالباً ما تكون ناصعة وصافية بحيث لا تسمح للمشاكل ان تبقى دائماً مظلمة. وشكراً.

مناقشة عامة

احدى المشاركات:

سؤالي يتعلق بالاستثمارات، هل من الممكن ام من غير الممكن استحداث محطة انترنيت تقوم مقام بورصة تبادلات بين عالمين مشاركين أو جانبي الانتاج بصورة تسمح بالتعرف على الاحتياجات. أي ان الشركات التي تريد الاستثمار في قطاع معين يمكنها عن طريق ترتيب موضوعي للموضوعات أو عن طريق تأسيس شركات وضخ رؤوس اموال تتمتع بوضع خاص علما بانني اعرف ان القدس بحاجة إلى ما يشبه خطة مارشال للتنمية لكي تنهض، يجب والحالة هذه خلق هيئة قضائية من رجال القانون لتقوم بالعمل اللازم للحفاظ على مصالح المستثمرين على ان تكون هذه الهيئة القضائية والقانونية دولية.

احد المشاركين في المنصة:

نعم اعتقد ان هذه الاقتراح جيد فوجود محطة انترنيت للحث على الاستثمارات وتشجيعها امر جيد في حد ذاته، هناك بعض الشركات الاستثمارية لديها محطاتها الخاصة على شبكة الانترنيت كما اعتقد، اما مقترح انشاء هيئة اومجلس قضائي من رجال القانون الدوليين فهو أيضاً اقتراح جيد وضروري خاصة وان الاستثمار في القدس ينطوي على مشاكل قانونية وسياسية في آن واحد، ربما تكون المشاكل السياسية اصعب من المشاكل القانونية، اعتقد انه ينبغي طرح مثل هذه الاشكالية، وكما ذكرت قبل قليل ان الجهود التي بذلت للحصول على موافقة بلدية القدس ادت إلى ايجد ١٥٠٠ غرفة فندقية اضافية في القدس وهذا شيء يمكن للمستثمرين استغلاله ولا توجد هناك عقبات قانونية.

وجيه حسن علي قاسم:

استمعنا بكل اهتمام إلى المداخلات القيمة في هذه الجلسة، ونحن في بيت مال القدس استمعنا باهتمام خاص لعرض الاخ صلاح الدين هارون حول الاوضاع الاقتصادية في القدس والعراقيل والصعوبات التي تواجه الشعب المقدسي، ونشاطره كلياً بكل ما قاله بالنسبة للجو السائد والمشاكل الموجودة. ولكن اتساءل وهو المقيم في الرباط ومدير البنك العربي في الرباط، لماذا اغفل وجود بيت مال القدس الذي يبعد عنه ٨٥ كلم فقط في الدار البيضاء؟ وبيت مال القدس انشيء بالذات

لمد يد المساعدة إلى الشعب الفلسطيني في القدس افراداً وشركات وجمعيات وحتى في المستوى العالي لتفادي العراقيل التي تضعها اسرائيل وان اقتضى الحال لمواجهتها بأساليب جديدة وبإمكانيات جديدة ونحن نفتح الباب لبث بصيص من الأمل في نفس الشعب الفلسطيني ولا نغفل هذه الفرصة المتوفرة وربما التقصير من بيت مال القدس ذاته الذي لم يعرف بنفسه بما فيه الكفاية ولكن ارجو أن يزورنا في الدار البيضاء ليطلع على خطط ونشاطات بيت مال القدس.

صلاح الدين هارون:

اسمح أولاً ان اقول انني اعرف بيت مال القدس الشريف معرفة جيدة، فيما يتعلق بمداخلتي فإنني قرأت في الواقع ورقة السيد عبد المجيد شومان رئيس مجموعة البنك العربي التي ارسلها للمؤتمر. فيما يتعلق ببيت مال القدس الشريف تحدثت عنه في اكثر من ١٠ تصريحات اعطيتها البارحة واليوم للصحافة والاذاعة والتلفزة وتحدثت كثيراً عن المشاريع التي استطاع السيد ابو مروان تحديدها لصغار المشاركين وكبارهم. اما المداخلة فكانت مقتضبة ومحددة لضيق الوقت.

احدى المشاركات:

لماذا لا يوجد في القدس ولا مصرف عربي واحد لحد الآن؟ الا يمكن الضغط على اسرائيل لفتح مصارف عربية في القدس اسوة بالمصارف الاجنبية؟ نحن سكان القدس نعاني كثيراً من المواصلات ومن الضغوطات حتى نذهب إلى رام الله أو اريحا للتصريف. فإذا امكن ان تبين لنا السبب في عدم وجود مصارف عربية في القدس؟

صلاح الدين هارون:

حسب المعلومات المتوفرة لدي فإن المصارف العربية لم تفتح لها فروعاً في القدس لأن السلطات الاسرائيلية تفرض عليها التشريعات الاسرائيلية الخاصة بالمصارف. ويبدو ان هذه التشريعات لا تنطبق على المصارف العربية فهو نوع من التعجيز في الواقع يوضع امام المصارف العربية. لذا وحسب ما اعرف فإن البنك العربي قد فتح فرعين في ضواحي القدس وهذا اضعف الايمان.

نفس المتحدثة:

كل المصارف الموجودة في الضفة الغربية خاضعة أيضاً للتشريعات القانونية الاسرائيلية المتعلقة بالمصارف وكل «سنتيم» يدخل يعرف الاسرائيليون متى دخل ومن أين والى أين يذهب. لذلك يمكن عمل نفس الشيء وتمارسوا بعض الضغط لتفتحوا فروعاً في القدس كما هو الحال في مدن الضفة الاخرى

صلاح الدين هارون:

يبدو ان الامر مختلف في القدس، وهناك تشريعات خاصة تهدف لمنع المصارف العربية من التواجد وفرض شروط تعجيزية.

احد الحضور:

عندي ملاحظة وهي ان المداخلات تميزت بطابع تقني - مالي، ولكن لا بد ان تمس الجانب السياسي أيضاً، هل ان مشكلة التمويل في القدس المطروحة الآن هي مشكلة مالية بحتة ام مشكلة سياسية؟ ما هو العائق؟ فبالرغم من كل هذا الكم الهائل من الحديث عن القدس والتباكي عليها نجد ان هناك ازمة تمويل في القدس. اذن لماذا هذا التناقض؟ اعتقد ان المشكلة سياسية أساساً. وعلينا ان نبحث اين يكمن حل هذه المشكلة. وقبل انتقادنا للاخرين لننتقد انفسنا فلا يوجد لدينا موقف عربي موحد من القدس، توجد سياسات عربية، ٢٢ سياسة عربية متباينة حول القدس، والاخوة الذين تناوبوا على هذه المنصة حاول جزء كبير منهم ان يمرر رسالة سياسية تعبر عن البلد الذي ينتمي إليه وطرح موقفه من القضية. اذن هناك مواقف متعددة من القدس ترتبط بالموقف من التسوية ومن الصراع العربي - الاسرائيلي.

الاجانب المشاركين في المؤتمر هم الوحيدون الذين تحدثوا عن مستقبل القدس. قد نختلف معهم، ولكن لهم رؤية واحدة وواضحة، اما بالنسبة لنا تحاشينا الخوض في موضوع مستقبل القدس لأنهم لا يتوفرون على استراتيجية واحدة.

السيدة جانيت هيس:

اود ان اوجه سؤال للسيد زياد عابدين لقد تحدث عن الخطة السياحية للقدس، لكنه مرّ سريعاً على مشكلة تبدو لي أساسية وجوهرية تتعلق بالتنمية، وهي مشكلة تقاسم المياه. وكما تعرفون فإن اسرائيل شيدت مستعمرات استيطانية تستهلك كميات هائلة من المياه، لقد رأيت بنفسي كيف يقيمون مضخات لسقي الحدائق المنزلية بينما يحرم من الماء الفلسطينيون الذين يقيمون على بعد بضعة امتار، ولدى اسرائيل زراعة مكثفة مثل دول الغرب لذلك فهي تستهلك وتبذر كميات هائلة من المياه التي يجبّ ان تخصص للفلسطينيين، لذا فإن سؤالي هو هل فكرتم بمشكلة تقاسم المياه، وكيف تطورون القطاع السياحي وهذه المشكلة قائمة؟ خاصة وان هذه المنطقة نصف قاحلة؟

زياد عابدين:

اخشى ان لا استطيع الاجابة كما ينبغي على هذا السؤال لأني لست خبيراً بالمياه. يمكنني ان افيدك بإعطاءك عدداً من المنشورات المتخصصة في هذا المجال صادرة عن مركز فلسطين يحمل اسم مجموعة الاستشارات الفلسطينية، كتب ونشر هذا المركز ١٧٠ ورقة عمل في هذا المجال المتخصص الا وهو مشكلة المياه.

الاستاذ لؤي الطيار:

سؤالي موجه لمسؤول الأمم المتحدة في القدس. مع تقديري واحترامي للبرامج الانمائية للامم المتحدة في فلسطين، فإنني اجد ان منظمات الامم المتحدة تعمل بأقل مما هو متوقع

ومطلوب منها، ان كل البرامج التنموية جيدة ولكنني لم اجد في ورقتكم ما يشير إلى برنامج الامم المتحدة المتعلق بوقف هدم بيوت الفلسطينيين والاستيلاء على اراضيهم، كما لم اجد محاولة لهذا البرنامج يشير إلى توزيع عادل للمياه في الاراضي المحتلة. ولم اتبين حقيقة المشاريع الانمائية للحفاظ على هوية القدس. وكلكم يعلم ان اسرائيل تعمل بدأب على تهويد القدس وزرع المستوطنات فيها واغتصاب أراضي الفلسطينيين، ماذا فعلتم في الامم المتحدة ازاء ذلك؟

نعم اعلم انكم لستم قوة قادرة على فرض قرارات الامم المتحدة مع ان هذه القرارات تفرض في كل مكان إلاّ على اسرائيل، ولكن هل استنكرتم على الاقل، وهذا اضعف الايمان؟ ارجو معذرتي على صراحتي هنا لأننا نطالب بحقوق. وشكراً.

السيد سول:

انتم تعلمون اننا داخل الامم المتحدة نتبع اسلوب تقاسم المهمات والاعمال هناك منظمات لكل اختصاص ومجال، منها ما يتمتع بالصلاحية السياسية وغيرها، ونحن لدينا الصلاحية بمعالجة المشاكل التنموية أو الانمائية البحتة. وعند النظر إلى النظام التنموي في فلسطين، تم انفاق ٣٠٠ مليون دولار في هذا القطاع. لم يكن هذا ممكناً بدون التوصل إلى اتفاق وتفاهم مع الحكومة الاسرائيلية لأن مكتبنا الموجود في القدس الشرقية يقوم بنشاطه بموافقة وعلم هذه الحكومة. اما فيما يتعلق بهدم البيوت وما شابه ذلك، ليس بوسعنا القيام بالشيء الكثير في هذا المجال، فنحن عاجزون تماماً عن القيام بأي شيء للحيلولة دون ذلك. فهذا ليس من اختصاص برنامج الامم المتحدة التنموي في المنطقة. لكنك اذا اتصلت بالهيئات السياسية في الامم المتحدة قد تتوصل إلى حل أو تتلقى جواباً على تساؤلاتك هذه. هناك مناقشات بشأن جعل القدس مدينة مسالمة والحفاظ على الطابع الاصيل لكل المدينة وأنا اعلم ان اليونيسكو ستعمل بكل جهدها في هذا الاتجاه داخل المدينة القديمة. ونحن نساعد اللجان المحلية في القدس الشرقية، وعندما تسألني ماذا فعلنا اقول لا شيء ملفت للنظر أو استعراضي مدوي، لدينا برنامج نطبقه ولجان ومجموعات عمل نساعد من يحتاج للمساعدة، ونعمل بكل ما في وسعنا لتقديم المساعدة، وهذه هي حدودنا حتى يتم الوصول إلى حل سياسي. نفضل العمل وبحدود داخل القدس الشرقية على ان نكون خارجها بلا فعالية أو فائدة. وهناك تعاون وثيق بين السلطة الفلسطينية وهيئات الامم المتحدة المختلفة. عملت كثيراً في مناطق اخرى قبل ان آتي للقدس واستطيع ان اؤكد لكم ان سياستنا صحيحة لفائدة القدس والاراضي الفلسطينية.

احد الحضور:

سؤالي موجه إلى السيد دانيال غولي. الحقيقة اننا نرى ان الغرب عندما يعالج قضايا الغرب فانه يعود إلى الامور من اساساتها فمعالجة قضية المانيا على سبيل المثال كانت بإعادة توحيد

المانيا وليس بتجزيئها. وعندما ينظر إلى قضية فلسطين يجري، لا اقول تجزيئها، وانما تفتيتها تفتيتاً بكتيرياً ومرضياً يصعب حله. لذلك ارجو ان نعيد الامور إلى اساساتها أيضاً في الشرق الاوسط حتى نكون منصفين. قضية فلسطين، هي قضية شعب مطرود من أرضه، وأظن ان الحق ان نعيد الشعب إلى أرضه. وان حل هذه القضية يعني انه يجب ان يزول الاحتلال بكل ما جلبه هذا الاحتلال من كوارث لشعب ما زال مطروداً ومفتتاً خارج حدوده. نحن نتعامل مع الجرافة الاسرائيلية كما لو كانت حقيقة واقعة ونقول ان ما تصل إليه الجرافة الاسرائيلية هو أمر واقع.

السيناتور دانيال غولي:

اعتقد ان الحقيقة هي غير ما قلته فالواقع ان الغرب لا يريد ان يتعامل مع ما اسميته الأمر الواقع. ولكن الواقع يقول ان هناك حالة يتواجد فيها شعبان على ارض واحدة والحل هو اما ابادة احد الشعبين أو التوصل إلى تسوية مرضية لهما معاً. اعتقد ان تطور وتمركز الوعي لدى الشعبين الفلسطيني والاسرائيلي، الشعب الفلسطيني مقتنع تماماً بأهمية وضرورة السلام والشعب الاسرائيلي أيضاً كما اعتقد والمسألة مسألة وقت. وان فرنسا والغرب عموماً مستعدون لتقديم المساعدة لاتمام هذه المصالحة التاريخية بين شعوب الشرق الاوسط..

الاستاذ عبد الله كنعان:

اود أولاً ان اعبر عن تقديري لموقف الحكومة الفرنسية والشعب الفرنسي تجاه الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة وهذا لمسناه دائماً ولا غبار عليه. لكن الملاحظة البسيطة التي اود ان اذكرها بشأن ما استمعت إليه، هي التي تتعلق بالدعوة الطيبة والخيرة الموجهة للشباب الفلسطيني والشباب الاسرائيلي لينظروا نحو المستقبل وان يحاولوا ان يجدوا بينهم جسوراً وعلاقات طيبة. لكن هذه الدعوة الخيرة تصطدم بواقع مرير موجود في فلسطين، وهو ان المناهج التعليمية التي تفرضها اسرائيل في المدارس الاسرائيلية من مرحلة الروضة وحتى انتهاء مرحلة الثانوية العامة، هي مناهج عنصرية متحيزة، لا تساعد الشاب الاسرائيلي ان يتعرف على الحقوق الفلسطينية وان ينظر نظرة تقدير وتفهم إلى الشعور الوطني الفلسطيني. لذلك ليس من السهل ان يصل الشاب الفلسطيني الذي يعرف ان ارضه قد اغتصبت وانه طرد منها وان اقاربه وعائلته قد مزقت ما بين المخيمات في لبنان وسوريا والاردن ومصر والضفة الغربية، وبين ما تبقى منها على ارض فلسطين التي احتلت عام ١٩٤٨ أو في الارض التي احتلت عام ١٩٦٧، تبقى هناك نقطة مهمة أيضاً، تعيق هذه الدعوة الخيرة للتفاهم، وهي انعدام الشعور بالأمن لدى الشاب الفلسطيني، فهو اينما ذهب، حتى وهو يتجول بين مناطق واحياء فلسطينية تسيطر عليها السلطة الوطنية يواجه بكمائن وبحواجز مسلحة في اغلب الاحيان وهو غير آمن حتى في تنقله وتجواله. وأنا اعرف من طلابي في الجامعات الفلسطينية من لا يستطيع مغادرة منطقته خوفاً

من القبض عليه اثناء انتقاله من مدينة إلى اخرى. واعرف موظفين في السلطة الوطنية، التي وقعت الاتفاقية مع الاسرائيليين، انهم لم يستطيعوا ان يغادروا أماكن سكنهم في مدن معينة أو في ريف معينة ويتوجهوا لأماكن عملهم خوفاً من الاعتقال. ولذلك فإن هذا الشعور بعدم الأمان وانعدام الأمن بسبب الوجود المسلح للمحتل الاسرائيلي في كل لحظة يجعل من هذا التطلع امراً غير قابل للتنفيذ إلاّ بتحقيق شرط واحد وهو ان يستقل الفلسطينيون وان يأخذوا دولتهم الفلسطينية المستقلة، وان يشعر الفرد الفلسطيني انه آمن في وطنه وفي تحركه وانتقاله وفي لقائه مع الفرد الاسرائيلي، وعندما يتم هذا التكفاؤ في المكانة، وان يشعر الفلسطيني ان مكانته وكرامته لا تقل عن مكانة وكرامة الاسرائيلي، عندئذ يمكن ان يكون هناك تطلع إلى المستقبل ونظرة جادة إلى التعاون، وهذا ما نريد ان ان نتوصل إليه دائماً ونوصله للاسرائيليين أي انه ليس بقوة السلاح يجبرون الشاب الفلسطيني على التعامل مع الشاب الاسرائيلي بدونية، وانما شعوره بالأمن وحصوله على حقوقه المشروعة وتحقيقه لكرامته وعزة نفسه وتمتعته بعاصمته المستقلة القدس الشريف التي كانت وستبقى عاصمة للفلسطينيين هو الذي يجعله مستعداً لمثل هذا اللقاء ومتفائلاً فيه ومحباً له.

السيناتور دانيال غولي:

بالضبط لأننا قمنا بنفس التشخيص الذي قدمته، نحاول الخروج من الطريق المسدود سياسياً الذي يعطي للجميع شعور العجز، وإننا لم نقم بما يجب ويقع على مسؤوليتنا. لأنني لست رئيس جمهورية ولا انت، ولا يمكننا ان نقدم لرؤساء الدول عدداً من التعليمات والتوصيات التي تتعلق به بشكل مباشر. لكننا نستطيع ان نفعل ما بوسعنا في عدد من المجالات كنشطين وملتزمين بالسلام، اذا كنّا مواطنين عالميين فإننا حتماً مناضلين من اجل السلام ماذا يمكننا ان نفعل على صعيد برلماني وعلى صعيد اقتصادي وعلى صعيد ثقافي. نتجه باتجاه جديد ونسلك طريقا آخر آخذين بعين الاعتبار الواقع الذي ذكرته، لذلك فنحن «نحاول» واقول نحاول وهو طموح مشروع، ليس خارجاً عن حدود الممكن وداخلاً في اطار المستحيل، لذلك فهو يستحق المحاولة، ما نحاول تحقيقه أولاً هو تغيير هذه الذهنية، أي عقلية التحزب والانعزالية والتوجس والانحياز، عقلية العنف والترهيب والمقاومة التي كانت في وقت ما تمتلك مبرراتها، نريد تغيير هذا المنطق بمنطق البيداغوجية والتعليم والتربية السليمة، بيداغوجية السلام واحترام الآخر، هذا هو ما يجب ان نكتشفه من خلال اديانا السماوية الثلاثة. يجب ان نطبق ما نؤمن به، لذا لنحاول ان نلقنه الاجيال الاصغر، فربما سيتمكنون هم من احداث هذا التغيير، وتغيير وجه الحياة في الشرق الاوسط، بعد تحويل الانظار من الماضي إلى المستقبل. تنظيم لقاءات بين القرى والمدارس ليس فقط بين الفلسطينيين والاسرائيليين بل وأيضاً الفرنسيين. لأننا نريد ان نكون في مركز وعمق هذه اللقاءات

والمصالحة. عندما قلت مقولة اليد الممدودة، اعني اننا هنا لتلقفها بهذه الطريقة نجحنا في تأسيس مكتب للعلاقات بين المانيا وفرنسا كان من الصعب جداً تحريكه وتنشيطه في السنوات الاولى التي اعقبت الحرب. واليوم كان هذا احد السبل الطبيعية التي اوصلتنا للمصالحة التاريخية. لكن المقاتلين أو المحاربين القدماء الفرنسيين والالمان لا يريدون ولا يستطيعون الالتقاء. بل الشباب والاطفال هم الذين اخرجوا اجدادهم للمشاركة في عمليات توأمة المدن وكان شيئاً رائعاً لذا فأنا لست يائساً من امكانية تحقيق الشيء نفسه بين الفلسطينيين والاسرائيليين.

احد الحضور:

أرى ان اوجه للسيد السيناتور دانيال غولي نفس المعاني التي ذكرها اخواني الفلسطينيون باللغة التي يفهمها وهي الفرنسية:

لديكم افكار افرحتنا ونورتنا نحن والفلسطينيون معنا، كنا اما في حالة خلل خطيرة أو حالة عجز اخطر، فهناك أولاً جهد هائل يجب ان يبذل لوضع الامور في نصابها الصحيح وعلى المستوى اللائق قبل البدء بالتفكير في ما اشرتم إليه من افكار وبرامج ومقترحات. تتصرف اسرائيل بصورة متعجرفة وعنصرية فاقمت الهوة القائمة بين الفلسطينيين والاسرائيليين، حتى بات من المستحيل التفكير بما قلتم والمباشرة به قبل اعادة الميزان إلى وضعه المتوازن، وان يشعر الفلسطينيون بأنهم محترمون وفخورون بكونهم فلسطينيين واحراراً في آمنين في بلدهم.

السيناتور دانيال غولي:

المستحيل ليس كلمة فرنسية ولا يمكن تحقيق شيء في وضع مستحيل كما تقول، هناك معارك تخسر ومعارك تربح اذا وضعنا فيها كل قوتنا وكل ارادتنا. صحيح ان المشكلة التي طرحتها قائمة ونحن نعرفها جيداً، لكننا نحاول من خلال بعض الامثلة وبعض المبادرات لنرى امكانية تحقيق بعض الافكار. سنكون عل ارض الواقع وندرس كافة الامكانيات والاحتمالات لنعرف الظروف والشروط الواجب توافرها من قبل الجانبين أو الطرفين، هذه هي الخطوة الاولى التي سنقوم بها قريباً. هناك جمعية المساعدة لتشجيع الفرانكوفونية تحت اشراف ورعاية الدكتور بطرس بطرس غالي، ونرسل من الجمعية التي ارأسها من باريس ٥ ملايين كتاب إلى ٩١ بلد في العالم وهي كتب مقدمة من قبل مختلف الهيئات والمنظمات ودور النشر والكتاب الفرنسيين ونرسلها إلى من يحتاجها أو يطلبها.

هذا مثال لجهد متواضع وصعب في جزء صغير من الارض نعرفه جيداً ولم ننجح فيه بعد بالرغم من نجاحنا في اماكن اخرى وسوف لن نيأس في النجاح.

الجلسة الختامية

تلاوة البيان الختامي والتوصيات

معالي الدكتور مفيد شهاب، وزير التعليم العالي والدولة للبحث العلمي،
المشرف العام على مركز الدراسات العربي ـ الأوروبي

كلمة الجامعة العربية

معالي الدكتور احمد عصمت عبد المجيد امين عام جامعة الدول العربية

كلمة منظمة التحرير الفلسطينية

الأستاذ فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية

كلمة رئاسة المؤتمر

معالي الدكتور ادريس الضحاك رئيس المجلس الاعلى،
رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الانسان في المملكة المغربية

كلمة مركز الدراسات العربي الأوروبي

د. صالح بكر الطيار رئيس مركز الدراسات العربي ـ الأورربي

كلمة موجهة من الأميركيين المشاركين في المؤتمر

البير مخيبر

برقية من المؤتمرين إلى جلالة الملك الحسن الثاني

تلاوة البيان الختامي والتوصيات

معالي الدكتور مفيد شهاب، وزير التعليم العالي والدولة للبحث العلمي، المشرف العام على مركز الدراسات العربي - الأوروبي

سيداتي سادتي :

تنفيذاً للتوصية الصادرة عن مركز الدراسات العربي - الأوروبي في مؤتمره الدولي السادس الذي نظّمه من ٢٣ إلى ٢٥/ ٢/١٩٩٨ في البحرين حول «الإعلام العربي - الأوروبي: حوار من أجل المستقبل»، وإستكمالاً لسلسلة المؤتمرات الدولية التي ينظمها المركز سنوياً والتي تهدف إلى التعريف بالقضايا العربية المشروعة والدفاع عنها بأساليب علمية وموضوعية، نظّم مركز الدراسات العربي - الأوروبي تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، عاهل المملكة المغربية، ورئيس لجنة القدس، مؤتمره الدولي السابع حول «مستقبل القدس العربية» بالدار البيضاء في المملكة المغربية خلال الفترة الممتدة من ٢٣ إلى ٢٥ فبراير/شباط ١٩٩٩، بالتعاون مع منظمة المؤتمر الإسلامي، والمفوضية الأوروبية، وجامعة الدول العربية، ورابطة العالم الإسلامي.

وقد حضر المؤتمر الذي ترأسه السيد إدريس الضحاك، رئيس المجلس الأعلى، ورئيس المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان في المملكة المغربية، فخامة الرئيس ياسر عرفات رئيس دولة فلسطين، ومعالي الدكتور عز الدين العراقي أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي، ومعالي الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد أمين عام جامعة الدول العربية، ومعالي الدكتور بطرس بطرس غالي أمين عام المنظمة الدولية للفرنكوفونية، وأعضاء من الحكومة المغربية، والسيد ميغيل موراتينوس المبعوث الخاص للإتحاد الأوروبي للسلام في الشرق الأوسط، وممثلون من حكومات عربية وإسلامية، ومندوبون من السلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، وحشد من السفراء وأعضاء

السلك الديبلوماسي المعتمدين في المملكة المغربية، ونخبة من كبار الشخصيات الرسمية والدينية ومسؤولي بعض المنظمات والهيئات والتجمعات الإقليمية والدولية، وعدد كبير من الأكاديميين والباحثين والإعلاميين ورجال المال والأعمال العرب والغربيين.

وبعد الإستماع إلى الجلسة الإفتتاحية التي ألقيت فيها الرسالة الملكية السامية التي وجهها صاحب الجلالة راعي المؤتمر الملك الحسن الثاني إلى المؤتمرين، كما تحدث فيها رئيس مركز الدراسات العربي ـ الأوروبي الدكتور صالح بكر الطيّار، وفخامة الرئيس ياسر عرفات رئيس دولة فلسطين، ومعالي الدكتور عز الدين العراقي أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي ومعالي الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد أمين عام جامعة الدول العربية، ومعالي الدكتور بطرس بطرس غالي أمين عام المنظمة الدولية للفرنكوفونية، تناول المشاركون في المؤتمر على مدى ثلاثة أيام متتالية كافة التفاصيل الخاصة بمستقبل القدس وذلك في أجواء علمية وموضوعية مفعمة بالديموقراطية وبعيداً عن المواقف الإنفعالية، وشملت المناقشات المحاور التالية:

- مكانة القدس في الأديان السماوية
- القدس والتطلعات العربية والإسلامية
- القدس في التشريعات والإتفاقيات الدولية
- مستقبل القدس في الدبلوماسية الدولية
- مستقبل القدس في الدبلوماسية الشرق أوسطية
- القدس في أدبيات الإعلام
- آفاق الإستثمار والتنمية في القدس

وقد توصل المؤتمرون إلى إقرار التوصيات الآتية:

أولاً: على المستوى السياسي والأمني:

١ ـ يعتبر المؤتمرون أن ما ورد في الجلسة الإفتتاحية في الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، وفي كلمة فخامة الرئيس ياسر عرفات ومعالي الدكتور عز الدين العراقي، ومعالي الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد ومعالي الدكتور بطرس بطرس غالي، يشكل إطاراً واضحاً وصريحاً لما يبتغيه العرب والمسلمون من القدس الشريف، ومرجعية غير قابلة للتجاوز في أية مفاوضات مستقبلية.

٢ - يعلن المؤتمرون تأييدهم الكامل لكافة الخطوات التي يرغب فخامة الرئيس ياسر عرفات بإتخاذها والآيلة إلى إعلان الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف ويرفضون أي بديل أو أي تلاعب بمصيرها ومستقبلها.

٣ - يرفض المؤتمرون كل المحاولات الإسرائيلية الهادفة إلى جعل القدس عاصمة موحدة لإسرائيل ويدينون أي إنتقال لسفارات أو هيئات أو منظمات تمثيلية إلى هذه المدينة المقدسة كما يدينون الإعتراف بها كعاصمة للدولة العبرية.

٤ - يعلن المؤتمرون رفضهم توسيع حدود بلدية القدس ويعتبرون ان مثل هذا الإجراء يهدف إلى تهويد المدينة بأكملها الأمر الذي يتنافى مع الشرعية الدولية والحقائق التاريخية والجغرافية والأحكام القانونية.

٥ - يدين المؤتمرون كل محاولات القضم والهضم التي تقوم بها إسرائيل للإستيلاء بالكامل على القدس الشريف ويطالبون بإزالة المستوطنات والتوقف فوراً عن مصادرة الأراضي وبالإمتناع عن تشويه هوية المقدسيين ووقف عمليات العزل والحصار والطرد التي تمارس ضد المواطنين الفلسطينيين.

٦ - يعلن المؤتمرون رفضهم محاولات تدويل القدس الشريف أو وضعها تحت أية وصاية.

٧ - يدين المؤتمرون كل أعمال الحفريات والتنقيب التي تجري من قبل السلطات الإسرائيلية في القدس والتي تهدف إلى تغيير الحقائق التاريخية والعبث بالأماكن الدينية المقدسة ويطالبون بوقفها فورا.

ثانياً: على المستوى الإقتصادي:

يرى المؤتمرون ان أهم وسيلة للتصدي لمحاولات تهويد القدس تكمن في تعزيز صمود المقدسيين وتوفير كافة المتطلبات التي تضمن لهم عدم الهجرة أو التهجير وتتلخص بما يلي:

١ - إستغلال مكانة القدس لتنشيط الحركة السياحية التي توفر مردوداً كبيراً، ومصدراً مهماً للعائدات، ويطالب المؤتمرون بهذا الصدد بتطوير القطاع الفندقي وبإستحداث فنادق جديدة حيث الدراسات تبين ان هناك حاجة لنحو عشرة آلاف غرفة.

٢ - السعي إلى القضاء على البطالة التي بلغت حسب إحصاءات صادرة عام ١٩٩٧ ما نسبته ٢٩،٧ في المئة من القوى العاملة من خلال ايجاد فرص عمل جديدة في سائر الميادين.

٣ ـ اعادة احياء دور القدس كنقطة ربط تجاري بين سائر المدن الفلسطينية كما كانت عليه في سالف عهدها.

٤ ـ تنشيط الصناعات الخفيفة وتشجيع الحرف اليدوية وتوفير التمويل اللازم لها.

٥ ـ السعي إلى جذب الرساميل العربية والاجنبية لتوظيفها في مشاريع محلية في مدينة القدس.

٦ ـ دعم ومساندة دور بيت مال القدس ليتسنى البدء بتنفيذ المشاريع الاقتصادية والاستثمارية التي اعدها والتي من شأنها ان تعزز صمود المقدسيين في أرضهم وتوفر لهم متطلبات حياة كريمة.

٧ ـ السعي إلى بناء المستشفيات والمدارس التي تستجيب للاحتياجات المطلوبة وتعبيد الطرقات وتطوير البنى التحتية وتوفير المياه ومساعدة المقدسيين في البناء والتعمير والعمل من أجل حل الأزمة السكنية المتفاقمة.

ثالثاً: على المستوى القانوني:

١ ـ يعلن المؤتمرون تمسكهم بما ورد في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وهي ٢٤٢ و٣٣٨، والتي تدعو اسرائيل إلى الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة منذ العام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشريف، وكذلك القرار ٤٤٦ الذي يدين اقامة المستوطنات، والقرار ٤٧٨ الذي يدعو إلى عدم نقل السفارات الأجنبية المعتمدة لدى اسرائيل إلى القدس وسائر القرارات التي تعتبر القانون الاسرائيلي بضم القدس قرارات باطلة.

٢ ـ يعلن المؤتمرون دعمهم الكامل لكل ما صدر عن منظمة المؤتمر الإسلامي من قرارات بشأن القدس ويحييون الجهود التي تبذلها لجنة القدس برئاسة صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني التي تبذل كل ما في وسعها لمنع تهويد القدس وللتخفيف من معاناة المقدسيين ولعدم المس بالأماكن الدينية المقدسة.

٣ ـ يعلن المؤتمرون تأييدهم الكامل لكافة القرارات والتوصيات الصادرة عن جامعة الدول العربية والرافضة لا حتلال القدس أو تدويلها والداعية إلى دعم المشاريع الإنمائية والتربوية فيها، والتي تدين نقل السفارة الأميركية اليها. كما يعرب المؤتمرون عن تأييدهم للقرارات الصادرة عن الجامعة العربية التي تدين نقل الكنيست إلى القدس (عام ١٩٦٦) والإستيلاء على القدس الشرقية (عام ١٩٦٧) وحريق المسجد الأقصى (عام ١٩٦٩) وإرتكاب مجزرة المسجد الأقصى(عام ١٩٩٠) والإستعمار الإستيطاني

ومصادرة الأراضي من قبل إسرائيل (عام ١٩٩٢) و(١٩٩٥)، وفتح نفق بمحاذاة الجدار الغربي للحرم الشريف عام ١٩٩٦ وبناء مستوطنة في قلب القدس الشريف (عام ١٩٩٦) وتوسيع حدود بلدية القدس عام ١٩٩٨ .

رابعاً: على المستوى الإعلامي:

١ - يوصي المؤتمرون بضرورة عدم تغييب قضية القدس عن إهتمامات وسائل الإعلام العربية والأجنبية وبفضح كل وسائل الممارسات الإسرائيلية فيها.

٢ - يوصي المؤتمرون باستمرار تركيز الإعلام الديني على أن القدس هي اولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين وأنها كانت وما زالت من أعز البقاع الدينية لدى المسلمين.

٣ - يطالب المؤتمرون وسائل الإعلام بالتصدي للإعلام الإسرائيلي والغربي المشبوه الذي يعمل على تحريف الحقائق ويتستر على محاولات تهويد القدس وعلى إعطائها التبريرات المطلوبة.

خامساً: على المستوى التنظيمي:

١ - يتوجه المؤتمرون بالشكر والعرفان إلى صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني الذي أحاط المؤتمر برعايته وعنايته، وقدم عبر حكومته العتيدة كل التسهيلات التي ساهمت إلى حد كبير في إنجاح المؤتمر. وهذا ليس بجديد على جلالته الذي تميز دائماً بمتابعته الشخصية لملف القدس وبتوظيف كل الإمكانيات والطاقات المتاحة لنصرة هذه القضية المقدسة.

٢ - يعرب المؤتمرون عن إمتنانهم لكافة المسؤولين الرسميين الذين أولوا إهتماماً خاصاً بهذا المؤتمر وساهموا من خلال مؤازرتهم المعنوية في إنجاحه وفي تحقيق الغايات التي إنعقد من أجلها، ويخصون بالذكر الحكومات المغربية والمصرية والأردنية والسعودية والإيرانية والفلسطينية حيث قام وفد من مركز الدراسات العربي - الأوروبي أثناء الفترة التحضيرية للمؤتمر بمقابلة العديد منهم للإسترشاد بتوجيهاتهم ولإطلاعهم على صورة التحضيرات التي كان يجري إعدادها.

٣ - يتقدم المؤتمرون بتحية إكبار إلى فخامة الرئيس ياسر عرفات رئيس الدولة الفلسطينية وإلى معالي الدكتور عز الدين العراقي أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي والى معالي الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد أمين عام جامعة الدول العربية وإلى

معالي الدكتور بطرس بطرس غالي أمين عام المنظمة الدولية للفرنكوفونية، والى سائر الأخوة المندوبين الرسميين ومسؤولي المنظمات والهيئات العربية والإسلامية والإقليمية والدولية على مساهمتهم وعلى مشاركتهم في هذا المؤتمر وهذا ما يعكس مقدار اخلاصهم لقضية القدس واستعدادهم للتصدي لكل محاولات تمييع هوية هذه المدينة المقدسة.

ويوجه المؤتمرون تحية خاصة إلى معالي الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالي والدولة للبحث العلمي في جمهورية مصر العربية على ما يحيط المركز من عناية ودراية وعلى ما يمنح أنشطة المركز من إشراف ومتابعة رغم كثرة مشاغله وارتباطاته.

٤ ـ يتوجه المؤتمرون بتحية خاصة إلى المفوضية الأوروبية وإلى ممثلها في المؤتمر السيد ميغيل موراتينوس سواء على دورها المشرف في المسيرة السلمية أو في دعمها لمثل هذه الأنشطة.

٥ ـ يتوجه المؤتمرون بأحر شكرهم وجزيل إمتنانهم إلى الأخوة العلماء والمحاضرين الذين أغنوا المؤتمر بطروحاتهم والى المشاركين الذين أثروه بمناقشاتهم وعلى ما أظهروا من ديموقراطية في الحوار وعمق في البحث وموضوعية في الطروحات.

٦ ـ يعرب المؤتمرون عن إمتنانهم وتقديرهم للهيئات والمؤسسات التي دعمت المؤتمر مادياً ومعنوياً والتي كان لها الفضل في تحقيق المؤتمر الغاية التي عقد من أجلها.

٧ ـ يتقدم المؤتمرون بأحر شكرهم لكافة الإعلاميين الذين تولوا تغطية أعمال المؤتمر ونقلوا إلى المجتمع الدولي تفاصيل وقائعه.

وأخيرا وبعد أن تطرق مركز الدراسات العربي ـ الأوروبي في مؤتمراته السابقة إلى الأمن العربي، والى التحديات السياسية والاقتصادية والإعلامية، وبعد أن عالج قضية مستقبل القدس الشريف، وحيث أن مسيرة السلام لا زالت مستمرة رغم ما يعتريها من عقبات ومصاعب، وبما أن الدولة الفلسطينية في طريقها إلى الإعلان، لذا ترى الهيئة التأسيسية لمركز الدراسات العربي ـ الأوروبي ان المرحلة المقبلة تستوجب البحث في المخاطر التي تهدد بنشوب نزاعات في منطقة الشرق الأوسط، وعلى رأسها قضية المياه بعد أن إحتدمت الخلافات حولها، وتفاقمت العلاقات سلبياً بين الدول العربية وجيرانها على كافة المستويات، الأمر الذي بات يستدعي إلقاء الضوء على هذا الواقع

وإستخلاص المقترحات الكفيلة بحل الخلافات الحاصلة ليتسنى للعرب دخول القرن الحادي والعشرين متضامنين ومتكاتفين وآمنين على مصادر حياتهم الإستراتيجية.

ولذا فقد قررت أن يكون مؤتمرها الدولي الثامن حول «الأمن المائي العربي» في جمهورية مصر العربية خلال الأسبوع الثالث من شهر شباط/فبراير عام ٢٠٠٠ إن شاء الله تحت رعاية فخامة السيد الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية.

والله ولي التوفيق

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلمة الجامعة العربية

معالي الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد أمين عام جامعة الدول العربية القاها نيابة عنه السفير سعيد كمال الأمين العام المساعد، رئيس الادارة العامة لشؤون فلسطين

أصحاب المعالي والسعادة:

أيها السادة، ايتها السيدات

الأخوة والأخوات،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ان الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، عاهل المملكة المغربية، ورئيس لجنة القدس،

وهذه الحفاوة البالغة التي نلاقيها في رحاب هذا البلد المضياف، وتضافر جهود الجهات المشاركة في تنظيم هذا المؤتمر،

وهذه النخبة المتميزة من العلماء والمفكرين، كل هذه العوامل هي التي أدت إلى اخراج هذا المؤتمر على هذه الصورة المشرفة من التنظيم والانضباط، والى الخروج بهذه النتائج القيمة.

ايها الاخوة والاخوات،

ان عقد مثل هذه المؤتمرات لها أهمية خاصة، وضرورة هامة، فهي تلقي الضوء من نخبة متخصصة من ذوي الفكر والعلم، على قضية من أهم قضايا الساعة، ومن هنا فإننا ندعو إلى مزيد من المؤتمرات والملتقيات، حيث انها تضع أمام صناع القرار في الوطن العربي خلاصة افكار الصفوة من أبناء هذا الوطن وتجربتهم، كما انها تبقى اهتمامنا مواكباً لما يجري على الارض في فلسطين، وخاصة في مدينة القدس. لكنها ليست بديلاً عن العمل بشتى الطرق والوسائل لتحرير الارض واسترداد الحقوق.

وهي من ناحية اخرى تلقن اجيالنا دروس الماضي والحاضر، لاستشراف المستقبل،

تمهيداً لحملهم هذه الأمانة ومواصلة النضال حتى يعود الحق إلى اصحابه، وتعود للقدس عروبتها، وينقشع عن وجهها الطاهر دنس الاحتلال البغيض.

ايها الاخوة والاخوات،

لقد عكست محاور جلسات المؤتمر مختلف المشاكل التي تعاني منها قضية القدس، واستعرضت المحن التي يمر بها أهل المدينة المقدسيون، فالتخطيط الشيطاني للسياسة الاسرائيلية يعمل باتجاه تدمير كل ما من شأنه ان يمثل عروبة القدس، بدءاً من الانسان، مروراً بالارض والتراث والمقدسات الدينية. فمن ناحية تعمل اسرائيل، وكما ذكر الاستاذ فيصل الحسيني في مداخلته، على اتباع كافة الوسائل من فرض حصار على الانسان المقدسي لعزله عن اهله حتى على ارض فلسطين، وطرد، من خلال سحب هويات المقدسيين بذرائع متعددة، ومصادرة، وقتل، وفرض اتاوات تطلق عليها تسمية ضرائب، لتحل محلهم، بأساليب التحايل حينا، وبالقوة أحياناً، يهوداً تحت حماية الشرطة الاسرائيلية، والجيش الاسرائيلي، أمام سمع وبصر العالم وعدسات مصوري وسائل الاعلام في العالم اجمع.

ومن ناحية اخرى تعمل اسرائيل بلا كلل أو ملل، وبخبث، على تدمير المقدسات الدينية، تحت شعار علمي «للبحث عن آثار تخص اليهود» ورغم ان الحفريات التي تقوم بها والتي بدأت منذ احتلالها عام ١٩٦٧، تحت أساسات المسجد الأقصى، وأبنيته المجاورة، لم تسفر سوى عن نتائج تثبت حضارة المدينة، وتقدمها الحضاري منذ العهد الكنعاني، وقبل الملك داود وابنه سليمان بعدة قرون، فما زالت مستمرة في حفرياتها المدمرة.

ان الحفاظ على المدينة يتطلب دعماً مادياً ومعنوياً، ونعلم جميعاً ما تعاني القدس ومؤسساتها من المصاعب المالية التي تواجهها من جراء عملية تجفيف مواردها المالية التي تتبعها اسرائيل، وقد اقترحت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ان تتحول توأمة مدينة القدس مع المدن العربية والاسلامية إلى واقع ملموس، ويمكن ان تتم التوأمة بين مؤسسات مقدسية صحية وتعليمية واجتماعية مع مؤسسات مماثلة عربية واسلامية.

هذا فيما يتعلق بالمؤسسات، اما الدعم الخاص على الارض فهذا موضوع اخر يتطلب دعم الدول ومساندتها لتبقى الارض عربية وتبقى مقدساتها قبلة المؤمنين في كل انحاء العالم.

ايها الاخوة والاخوات،

ان هذا المؤتمر طرح قضية القدس من مختلف جوانبها عربياً ودولياً واقليمياً ودينياً واعلامياً، وكل عنوان فرعي من جلساته يصلح أن يكون موضوعاً لندوة أو مؤتمر. ان هذا المؤتمر فتح آفاقاً واسعة للعمل من أجل القدس، ولا يفوتني ان أشكر المشاركين في أعماله وبخاصة ممن اختلفوا معنا سواء في الطرح أو حتى في الفكر، لأنهم بذلك فتحوا امامنا مجالاً للتفكير، ووجدنا انفسنا وجهاً لوجه امام الرأي الآخر، وهذا يعتبر ضرورة هامة جداً، تدفعنا للبحث عن افضل السبل للحوار الذي يفضي إلى اقناع احد الطرفين منهما الآخر.

ايها الاخوة والاخوات،

اود ان اكرر ان ما يجري في القدس من ممارسات اسرائيلية وانتهاكات، ومحاولات فرض أمر واقع بالقوة لن يحقق السلام، ولا الأمن الذي تنشده كل دول المنطقة، وبخاصة اسرائيل. ان ما يحقق السلام هو قبول اسرائيل لإرادة المجتمع الدولي وتنفيذها قرارات الشرعية الدولية، والتزاماتها بالاتفاقات والتعهدات التي وقعتها، فهذا هو السبيل لإقامة سلام دائم وشامل وعادل في المنطقة، وهو ما يمد جسور الثقة بين دول المنطقة، والقدس هي قلب المشكلة فمنها ينبع السلام ومنها يندلع العنف.

من هنا، من فوق هذا المنبر، نطالب المجتمع الدولي ومجموعاته الاقليمية بالع على وقف الممارسات الاسرائيلية، ونناشد الدول التي صوتت على قرار الجمعية الع الصادر في ٩/٢/١٩٩٩، العمل على عقد المؤتمر الدولي بجنيف في منتصف يوليو تموز ١٩٩٩، لبحث اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، على الاراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس.

ان حضور السيد ميغيل موراتينوس المنسق الأوروبي لعملية السلام احدى جلسات مؤتمركم هذا، والقاء كلمة موجزة، وترحيبه بالرد على اسئلة الحاضرين برحابة صدر، كان فرصة لعرض وجهة نظر المثقفين العرب أمامه، وبالرغم من الترحيب بالموقف الأوروبي، فإن الدول الأوروبية مطالبة بدور أكبر، وأكثر فعالية، يتناسب مع موقع وحجم أوروبا في المجتمع الدولي.

ايها الاخوة والاخوات،

في الختام اتمنى ان يستمر مركز الدراسات العربي - الأوروبي في تحقيق مزيد من

النجاح في مؤتمراته المقبلة واتمنى للقائمين عليه وخاصة الدكتور صالح بن بكر الطيار ومعاونيه كل التوفيق، وكذلك لجميع من شاركوا في هذه التظاهرة السياسية الاعلامية.

وفقكم الله وسدد على طريق الخير خطاكم،
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة منظمة التحرير الفلسطينية

الأستاذ فاروق القدومي
رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية

السيد الرئيس، ايها السيدات والسادة:

يسعدنا ان نقدم الشكر للمملكة المغربية على استضافتها لهذا الملتقى الفكري الهام حول مستقبل القدس الشريف، كما اننا نرحب بكلمة صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني ورعايته لهذا المؤتمر، تلك الكلمة التي صورت بشكل دقيق أهمية القدس مؤكداً هويتها العربية ـ الاسلامية، ومشروعية عودتها إلى السيادة الفلسطينية، مع الدعوة إلى التعايش بين الطوائف في ظل التسامح والأمن والاحترام المتبادل، مستنكراً السياسة الاسرائيلية الرامية إلى استئصال الوجود العربي والاسلامي من المدينة المقدسة. بذلك تحدد لنا مضمون القضية ومحوره. في إطار حل سلمي يراعي الشرعية الدولية والعدالة. كما اننا نشكر الدكتور صالح بن بكر الطيار على جهوده المباركة لعقد هذا الملتقى الفكري حول قضية هامة تمس حياة شعوب الشرق وعناية الغرب بأسره. كما نشكر كل من اسهم في الحديث عن مستقبل القدس العربية، وقد استمعنا إلى العديد من الطروحات الواعية، ووجهات نظر متعددة، التي ستثري حتماً الجهود الدولية في سعيها نحو حلول مقبولة. وتسويات عادلة لقضية القدس العربية.

لا شك أن القدس هي موضع اهتمام بالغ من الناحية الروحية لدى جميع شعوب العالم، ولا ننسى ان القدس بموقعها الجغرافي ومكانتها السياسية، يكتسب اهلها ميزات عديدة. يزورها الناس من كل انحاء العالم، تبركاً بقدسيتها، وحباً في استطلاع معالمها الروحية والتاريخية. ان القدس ايها السادة ترتبط بمصير الشعب الفلسطيني وبوجوده وبمستقبله، بالرغم من احتلال اسرائيل لهذه المدينة بكل اجزائها. هذا ما يزيد من هموم الشعب الفلسطيني وانشغالاته، عاش فيها الشعب الفلسطيني منذ الازل وفجر التاريخ وقد بناها الكنعانيون اجدادهم منذ اربعة الاف سنة قبل الميلاد. شيدوا فيها

معالمهم، معالم حضارتهم، واكتسبت المدينة منذ ذلك التاريخ قدسيتها. وقد حافظت فلسطين طيلة هذه الغزوات وموجات الهجرة التي مرت عليها على طابعها العربي. ظل العرب اليبوسيون، والكنعانيون، يعيشون في مدينتهم المقدسة متمسكين بأرضها يستنشقون هواءها النقي، تفاعلوا مع كل الهجرات المتعددة بل وامتصوها. واكتسب اهلها من تتابع هذه الغزوات القدرة على التكيف وعلى الجمع بين اصالتهم ونزوعهم الفطري نحو التجديد مع الحفاظ على هويتهم وحضارتهم الوطنية.

ان هذه النبذة التاريخية العابرة، التي نوردها لكم، لنؤكد هوية القدس العربية - الاسلامية، وانتمائها الحضاري والثقافي. يروي لنا التاريخ، قصة فلسطين التي اعتبرت مهبط الاديان الثلاثة قد كرّس شعبها منذ فجر التاريخ احترامه لهذه الأديان ولحرية العبادة والحفاظ على الاماكن المقدسة. كانت فلسطين في التاريخ القديم والحديث ساحة لحروب طويلة وعديدة، وتعرضت كما قلنا لغزوات انتقامية، بكل هذه الاوصاف والظروف، ايها السادة والسيدات، هذه الظروف والاحوال، لا بد لنا ان نتحدث عن القدس في حاضرها ومستقبلها. القدس اليوم موضع مفاوضات سياسية بين العرب واسرائيل، والقدس محتلة من اسرائيل كما قال رفكند وزير خارجية بريطانيا السابق: ان اسرائيل تحتل القدس الشرقية بالقوة، تسيطر على القدس الغربية بحكم الواقع. فهل ستبقى القدس كما يدعي قادة اسرائيل موحدة تحت السيادة الاسرائيلية؟ وعاصمة ابدية للشعب الاسرائيلي؟ وهو الأمر الذي رفضه المجتمع الدولي عبر قرارات الشرعية الدولية. كما ان القاصد الرسولي الفاتيكان يرفض بقاء الإحتلال الاسرائيلي لهذه المدينة. ولا يرى مانعاً من ان تكون عاصمة لدولتين. تحاول اسرائيل فرض رؤيتها لنتائج التسوية. وترفض بإمعان تنفيذ الاتفاقات المعقودة. تتنكر للأسس التي قامت عليها التسوية. تتطاول على الشرعية الدولية، وتتنكر لها. مع العلم ان اسرائيل لم تُخْلَق من خلال سياق تاريخي بل بقرار من الأمم المتحدة، قضى ظلماً بتقسيم فلسطين. تنكرت اسرائيل للأمم المتحدة التي منحتها شهادة ميلادها. رفضت وجودها في التسوية، وادعى قادتها انهم عادوا لأرض اجدادهم من خلال حروب التحرير. نادى نيتانياهو في أيلول/سبتمبر الماضي لعام ١٩٩٨ بالقول: المفاوضات بيننا وبين الفلسطينيين تقوم على اساس معادلة واحدة، تقضي بأن يتسلم الفلسطينيون ادارة شؤونهم بأنفسهم في المناطق التي يعيشون فيها، مقابل ذلك عليهم ان يمنعوا الهجمات

الارهابية ضد اسرائيل من تلك المناطق، ان ٩٨٪ من الفلسطينيين يعيشون تحت الحكم الفلسطيني ولا يجوز لأحد بعد اليوم ان يقول ان اسرائيل تحتل الفلسطينيين وتسيطر على حياتهم. ان المناطق التي نتفاوض حولها لا يسكنها الفلسطينيون. لذلك لن نتخلى عن انش مربع من هذه الاراضي، فإن تخلينا فإن ذلك أمر يحز في نفوسنا. فكل وادي وكل صخرة وكل تل فيها يردد رجع اقدام اباءنا الأوائل».

فهل هذه المواقف الاسرائيلية ايها السادة ترغب في حل سلمي للمشكلة الفلسطينية، وقضية القدس، على أسس عادلة؟ ترفض الحكومة الاسرائيلية تنفيذ اتفاق واي بلانتيشن المجحف. تقرر مع الاحزاب الاخرى اجراء انتخابات مبكرة، ربما تمدد فترة الجمود في التسوية، حتى نهاية العام. القدس الشريف محتلة من اسرائيل، واسرائيل هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي تمتلك اسلحة الدمار الشامل، تمارس القمع، تمارس الارهاب، تصادر الاراضي، تبني المزيد من المستوطنات على اراض فلسطينية، تهدم المنازل، تغير معالم مدينة القدس الجغرافية والديموغرافية، تحاصرها، تصادر المزيد من الاراضي تضمها لبلدية القدس، وتطرد سكانها العرب الاصليين. كل ذلك في اطار المسيرة السلمية، تحت انظار الولايات المتحدة، وهناك من يدعونا إلى التحدث مع اللوبي الصهيوني في اميركا الذي يقدم كل دعم لاسرائيل ولا يحدثنا لإقناعه بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة في القدس وفلسطين، وهناك من يتردد في اتخاذ اجراءات ترغم فيها اسرائيل على تنفيذ قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقدس. وبكلمة قصير ما زال القادرون على ممارسة الضغط على اسرائيل يترددون في اتخاذ الاجراءات ا تنقذ المسيرة السلمية المنهارة، وتحافظ على الأمن والسلام في المنطقة، وتحول د جرها إلى دوامة العنف والحرب.

ايها السادة والسيدات،

ما زال العرب يؤمنون باستراتيجية السلام. قبلوا تسوية سياسية لأزمة الشرق الاوسط بموجب المبادرة الاميركية التي تقوم على اساس مقايضة الارض مقابل السلام. ولتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ٢٤٢، و٣٣٨، التي تقضي بانسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة بما فيها القدس. لكن اسرائيل تنكرت لكل هذه الأسس، واستهانت بالارادة الدولية والوساطة الاميركية. مما ادى إلى انهيار العملية السلمية، على كافة المسارات، الفلسطينية والسورية واللبنانية.

ايها السادة،

اذا كانت اتفاقية أوسلو تنص على مصالحة تاريخية بين الاسرائيليين والفلسطينيين، فلماذا يبقي حكام اسرائيل آلاف المناضلين من الفلسطينيين في غياهب السجون؟ يستمرون في مصادرة الاراضي، وتهويد القدس، وفرض الحصار على الشعب الفلسطيني، ورفض عودة النازحين الفلسطينيين الذين طردوا عام ١٩٦٧، والتي شكلت لهم لجنة رباعية من مصر والاردن وفلسطين واسرائيل، لبحث صيغ ادخالهم وتأمين عودتهم إلى ديارهم. وكان على اسرائيل ان تعيد الانتشار ونقل السلطات للسلطة الوطنية الفلسطينية والدخول في مفاوضات للحل النهائي حول المسائل المركزية في القضية الفلسطينية. القدس، واللاجئون، والمستوطنات، والحدود، والمياه. وكانت مسألة المياه لم تذكر كبند خامس، كانت الاجراءات الأمنية فشطبوها ووضعوها في واي بلانتيشن، ووضعوا المياه محلها. لقد انقضت فترة المرحلة الانتقالية، ويقترب موعد نهايتها في الرابع من شهر ايار/مايو لعام ١٩٩٩. ولا بد لنا ان نعلن ليس قيام الدولة، ممارستنا للسيادة الكاملة على ارض فلسطين لأن الدولة اعلنّا عنها عام ١٩٨٨ في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، مع السيطرة على المعابر والحدود مع مصر والاردن، واذا لم نفعل ذلك، ستغوص المسيرة السلمية في فراغ يزيد من حدة التوتر والاتجاه نحو العنف وجر المنطقة إلى تجدد النزاع.

ايها السادة،

نحن نبحث في مستقبل القدس، مستقبل يضمن حرية الاديان، وحرية العبادة، والحفاظ على هويتها العربية الفلسطينية، وأحترام كل الاماكن المقدسة، وحرية الوصول إليها في اطار تسوية سلمية عادلة وشاملة تقوم على تنفيذ قرارات الشرعية الدولية، ومبدأ الارض مقابل السلام. وتضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وممارسة سيادتها الكاملة على اراضيها. سنبقى في القدس وفي اكناف بيت المقدس صامدين مهما طال الزمن. مرة اخرى اشكركم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة مركز الدراسات العربي الأوروبي

د. صالح بكر الطيار
رئيس مركز الدراسات العربي - الأوروبي

بسم الله الرحمن الرحيم

اصحاب المعالي والسعادة

ايها السيدات والسادة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

من دواعي افتخارنا وسرورنا، ان يحقق مؤتمرنا هذا النجاح الكبير الذي تكلل به طيلة الأيام الثلاثة من انعقاده، وان تتحلى المناقشات التي جرت والاطروحات التي قدمت، بروح علمية عالية وفي ظل اجواء مفعمة بالديمقراطية والحوار البنّاء، ويعود الفضل في ذلك، إلى هذه النخبة من الافاضل الذين شاركوا في هذا الملتقى الدولي، سواء كمحاضرين أو معقبين أو مناقشين.

ومن دواعي اعتزازنا وسعادتنا، ان ينعقد هذا المؤتمر على ارض المملكة المغربية الطيبة، وان يحاط بكل رعاية ودراية وعناية من صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني حفظه الله، ومن كبار قادة البلاد الذين وظفوا كل طاقاتهم وامكانياتهم، لإنجاح هذا المؤتمر ايماناً منهم بأهمية القضية التي يطرحها وبنزاهتها وعدالتها ومشروعيتها ولمكانتها دينياً وحضارياً وانسانياً.

وإذا كنا اليوم قد خرجنا بالتوصيات التي تم الإعلان عنها، والتي تشكل عصارة ما قدمتم طيلة ثلاثة ايام، فإننا في مركز الدراسات العربي - الاوروبي، لن نكتفي برفعها إلى صنّاع القرار السياسي الدولي في كافة أنحاء العالم، بل سنسعى إلى ان تبقي راية قضية القدس خفاقة في كل تحركاتنا وانشطتنا واتصالاتنا ومنشوراتنا، حتى تستعيد هذه المدينة السليبة هويتها الحقيقية وتعود إلى اصحابها الشرعيين، وسنضع تنفيذاً لذلك، خطة تحرك مبرمجة، على ان نفسح المجال لسائر المهتمين بالانضمام إلينا، لتتحقق هذه الرسالة السامية.

اصحاب المعالي والسعادة

ايها السيدات والسادة

ان القدس امانة في اعناقنا، يجب ان نصونها ونرعاها ونحافظ عليها مرضاة لله سبحانه وتعالى، الذي جعل منها ارضاً مباركة حيث كانت مهبطاً للأنبياء ومنطلقاً لنشر الاديان، اليهودية والمسيحية ومعرجاً لرسول الله محمد صلى الله عليه وسلم.

إن ما تحقق اليوم، وسام جديد نضعه على صدر مركز الدراسات العربي - الاوروبي، الذي تتطلع هيئته التأسيسية والادارية، إلى كسب المزيد من اوسمة الشرف، عبر مواصلة المسيرة الحضارية الملقاة على عاتقها، والتي ارتضتها لنفسها بمحض ارادتها، اقتناعاً منها بضرورة توظيف ما توفر من طاقات وامكانيات لخدمة القضايا العربية والاسلامية المشروعة.

نجدد شكرنا وتقديرنا لجميع من ساهم معنا في تنظيم هذا المؤتمر، ونخص بالذكر صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني الذي منحنا شرف الرعاية.

كما نشكر سائر المشاركين والمحاضرين والإعلاميين، آملين ان نلتقي بكم في مؤتمرنا الدولي الثامن الذي سننظمه حول «الأمن المائي العربي».

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلمة رئاسة المؤتمر

معالي الدكتور ادريس الضحاك رئيس المجلس الاعلى، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الانسان في المملكة المغربية

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على اشرف المخلوقين وعلى آله وصحبه اجمعين

اصحاب المعالي والسعادة

سيداتي سادتي

لقد اشبع موضوع الشرعية الدولية بحثاً واستهلك العديد من المداد. كما ان المجادلة التاريخية الواضحة المعالم، لم يعد من المفيد تكرارها. ونفس الأمر فيما يتعلق بالأهمية الدينية للمدينة التي لا يجهلها أحد لكن المهم الآن هو البحث والتفكير عن الحلول. ويجب ان تكون البداية من تحديد عناصر وهوية الدولتين، الدولة الاسرائيلية والدولة الفلسطينية، وعدم تغليب طرف متطرف على آخر، أي بمعنى آخر تحديد العناصر الثلاث التي تكون الدولة الاسرائيلية: تحديد حدود الاقليم، وهو العنصر الأول، تحديد العلاقة القانونية والسياسية بين الفرد والدولة، واعادة النظر في مفهوم الجنسية لدى هذه الدولة، وتحديد الحكومة كما هو متعارف عليه دولياً لدى كل حكومة لكي تتحمل مسؤوليتها الكاملة في عدم تغليب جهة على اخرى، والاستقالة أو الانسحاب من مسؤولية الحكومة. هذه العناصر الثلاثة يجب ان تحدد أيضاً في الدولة الفلسطينية، والعمل على منحها كل الامكانات لتتساوى، مع الدولة الاولى حتى يمكنها ان تقرر مصيرها دون ضغط أو اكراه مادي أو معنوي. والانتقال بعد ذلك إلى الاتفاق على كل مشاكل المنطقة. فمن الماء الذي نعلم جميعاً ان اسرائيل تستولي على ٨٠٪ منه وتبيع الـ ٢٠٪ الاخرى لمالكيها الفلسطينيين. ونحن نعلم ان ما يحوزه الاسرائيلي يضاعف ٦ مرات ما يحوزه الفلسطيني، ونعلم أيضاً ان الفلسطيني له من الامكانات في الماء التي تعتبر اضعف الامكانات في العالم بأسره. ونفس الأمر يمكن قوله بالنسبة

للغذاء طالما ان ٧٠٪ من الغذاء يروى بالمياه، وكذا يجب ان تعمل اسرائيل ومن معها على محاربة التهميش، لا زالة التوتر والنزاع. اذ من غير المعقول انه في الوقت الذي انخفض فيه دخل الفرد الفلسطيني منذ سنة ١٩٩٣ بنسبة ٣٥٪ ونزل سوق العمل منذ سنة ١٩٩٣ من (١٠٠٠٠٠ ـ ١٥٠٠٠٠)، إلى ٤٠٠٠٠ اليوم. ونزل الاستثمار إلى ما يقارب الربع بالقياس إلى استثمار سنة ١٩٩٣، وتضاعفت البطالة ووصلت إلى ٤٠٪، في حين ان دخل الفرد الاسرائيلي هو من اعلى الدخول في العالم بسبب ما يتلقاه من مساعدات، اذ وصل إلى ١٦٤٩٠ دولار في السنة، كما ان البطالة في اسرائيل لا تتجاوز ٧،٦٪.

ان من شأن هذه الفوارق الصارخة وغيرها، رغم وجود السلام، ان تخلق نوعاً من التنازع والتصادم. بين الشعبين اللذين سيعيشان مستقبلاً جنباً إلى جنب. وكل هذا يصب في الشرعية الدولية. ذلك ان اسرائيل لم توجد بحق تاريخي أو حق تراثي كما اشارت إلى ذلك السيدة لينا هيلين، وزيرة خارجية السويد سنة ١٩٩٧، وخلافاً لما يراه بعض اليهود المتعصبين، وانما بقرار من الأمم المتحدة. أي ان اسرائيل وجدت بقرار مُنشيء وليس كاشفاً لها كما يدعي البعض. فقد أُنشئت بقرار من الأمم المتحدة. وعليها ان تحترم قرارات الأمم المتحدة.

وهكذا يكون احترام قرارات الأمم المتحدة من صلب قرار احترام وجودها كدولة والا ما توفرت الشرعية الدولية لهذا الوجود، ان الأمر لا يحتاج كما سمعنا في المؤتمر إلى طرح مجموعة من التساؤلات من طرف بعض المتدخلين، حول ماهية القدس وحدودها وحول السيادة السياسية والسيادة الدينية، وحول التطلعات الدينية لمستقبل القدس، وحول الاستفتاءات الاسرائيلية حول مصير القدس، ذلك ان الأمر في غاية الوضوح والبساطة. ان المقصود بالقدس هي تلك التي تتحدث عنها قرارات الأمم المتحدة بمساحتها الكاملة والمحددة كما كان الأمر عليه سنة ١٩٦٧ . ولا يمكن لشعب ان يُستفتى على ارض الغير وانما على ارضه التي يملكها. ولذلك لا اهمية للاستفتاءات التي تجرى داخل اسرائيل كما لا يمكن ادخال مفاهيم لا وجود لها في التعامل الدولي ولا في القانون كالسيادة الدينية مثلاً، ان الأمر بسيط. هناك طرفان يتفاوضان على أمر محدد الهوية ومحدد المساحة، والا قمنا بتحريف قرارات الأمم المتحدة في حين لسنا الجهة المؤهلة لذلك. ويمكن اعتماداً على هذه الشرعية تحديد المستقبل، وفي هذا

الشأن طرحت العديد من المفاهيم: فمن سيادة مشتركة على القدس، إلى نموذج القدس كعاصمة لدولتين، إلى تدويل الاماكن المقدسة وتقسيم السيادة على الباقي، إلى فيدرالية للدولتين أو لثلاث عاصمتها القدس، إلى غير ذلك من التصورات التي طرحها كل محاضر على حدة. وكلها لا يمكن ان تفرض على الشعب العربي. لا يمكن لأي حل ان يُفرض بالاكراه المادي أو المعنوي لأن أي نوع من هذا الاتفاق المفروض يرجع الدولتين إلى الصفر في المستقبل طالما ان اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات تعطي امكانية ابطال كل اتفاقية دولية وُقعت نتيجة الاكراه المادي أو المعنوي. فمن مصلحة شعوب المنطقة، ان يكون الاتفاق مبيناً على الشرعية أولاً، وعلى مصلحة هذه الشعوب ثانياً، وان يكون ناتجاً عن فكرة لا غالب ولا مغلوب. ذلك انه، ومنذ اربع سنوات تقريباً، وفي ٣ ما يو / ايار ١٩٩٥، وجه جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله، احتجاجاً على مصادرة اسرائيل لـ ٥٣ هكتاراً من الاراضي العربية بالقدس. قائلاً: «اننا لنحتج بكل قوانا احتجاجاً حاداً على هذا الاجراء، يحدونا لذلك من جهة، دفاعاً عن مصلحة السلام نفسه، ومن جهة اخرى، استرعاء انتباهكم ـ وهو يخاطب رئيس الحكومة الاسرائيلية آنذاك ـ للمخاطر الجسيمة التي تعرّض اسرائيل نفسها لها. وهي تجازف مجازفة غير محسوبة العواقب بسلام هش لا يزال يبحث عن وسائل تدعيمه». انتهى قول جلالته. واليوم وفي مؤتمرنا هذا، وفي الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المؤتمرين يدق جلالته نفس ناقوس الخطر بشكل اكثر حدة عندما يشير إلى المخاوف من قيام حرب دينية تأتي على الاخضر واليابس يشنها المتطرفون الاسرائيليون.

ان ما حققه الانسان من انجازات رائعة في ميدان الحرية والديموقراطية وحقوق الانسان يلطخ بتصرفات هؤلاء المتطرفين، تسيء اكبر اساءة إلى هذه المنجزات الحضارية وكأنها تريد ارجاع مياه الحضارة الانسانية المتدفقة إلى منابعها الاولى المتخلفة، وهذا شيء ضد الطبيعة لا يمكن ان يوقف وان يتم، فجريان السلام سيجد طريقه إلى نهايته، وليحلم من يشاء ان يسبح في الخيال انه لا يمكن ان يكون هناك سلام دائم دون اتفاق على القدس. ولقد اشار إلى ذلك رئيس الوزراء الاسرائيلي سنة ١٩٩٧، عندما قال للحاخام يوئيل بنون، حاخام الضفة الغربية، «أنا لست واثقاً من اننا سنتوصل إلى اتفاق دائم لأنني لا اعتزم التنازل في موضوع القدس» لكن اسحق رابين الذي انكر وجود تعهد خطي حول القدس في ملحق اتفاق اوسلو، هو نفسه الذي اقر

بعد ذلك وعلنا وامام الكنيست الاسرائيلي بوجوده، وذلك في شهر يونيو/حزيران ١٩٩٤ . أي ان اللاءات الاسرائيلية تكذبها وكذبتها الايام. فلقد قيل لن نتعامل مع الارهابيين، وقيل لن نصافح ياسر عرفات، ولن نسمح بكيان فلسطيني، وها هي النتائج الآن فمنذ ان رفضت اسرائيل وجود وفد مستقل، يمثل فلسطين في مؤتمر مدريد سنة ١٩٩١، وحضر الفلسطينيون مع الوفد الاردني، منذ ذلك الوقت بتلك البداية البسيطة، طويت صفحات ايجابية كثيرة. لنجد انفسنا الآن امام سلطة فلسطينية، ومجلس تشريعي، ومطار دولي، واكثر من هذا وذاك، نجد مصداقية تكبر وتتضخم، في الصف العربي، وبالمقابل شكوك بل وانعدام مصداقية تتزايد في الصف الحكومي الاسرائيلي. هذا الجريان لماء السلام سيصل منطقة القدس ليضيف إلى الغاء اللاءات الاسرائيلية السابقة الغاء لاء اخرى تتعلق بالقدس.

ايها السادة والسيدات،

كلنا نتذكر المعاول التي انهالت لحفر خندق في القدس يشكل ممراً جديداً بجانب الحرم الشريف سنة ١٩٩٦، وما ترتب عنه من ردود فعل شعبية نتج عنها عشرات القتلى والجرحى، وردود فعل سياسية ودبلوماسية، تمثلت في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي اجتماع مجلس الأمن وفي دعوة الرئيس الاميركي في خضم الانتخابات إلى اجتماع استثنائي لكبار مسؤولي الدولة وممثلي الهيئات السياسية. وعلى المستوى العربي، كان اول رد فعل من المملكة المغربية ومن مصر العربية التي هددت بعدم عقد مؤتمر القاهرة ومن دول عربية اخرى، بل وصل الامر ببعض الدول إلى الاستعداد لإحتمالات حرب، ومن اجتماع استثنائي للجامعة العربية وللقمة الاسلامية ومن نداء للبابا، كل هذا العمل تم لحفر هذا الخندق. لو حدث مثل هذا العمل في اية ارض محتلة في العالم هل كان سيهتز العالم كما اهتز في حفر بضعة امتار في القدس؟ طبعاً لا. وهذا جواب كاف وواضح بأن المدينة لها طابع استثنائي فوق العادي في العالم بأسره. فاذا حدث كل ذلك من اجل عدم اقتلاع حفنة من تراب في ارضها المقدسة فلنتصور معاً ماذا سيحدث لو حاولت اسرائيل اقتلاع ليس حفنة تراب وانما المدينة برمتها من ضمير الأمتين العربية والاسلامية. حيث الارتباط الروحي المقدس لكل مسلم بها اينما كان، في المشرق والمغرب، في الشمال والجنوب، لا فرق بين مسلم في روسيا واخر في اسيا أو اوروبا بل وحتى مسلم في اميركا. اننا نقول مع الكاتب

الاسرائيلي يهودا اميحاي، «ان الاثار التاريخية لمدينة القدس مهمة». لكنها تصبح اكثر اهمية عندما نرى شخصاً جالساً بسلام بجانب احدى هذه الآثار يشتري غذاء لعائلته، فلتكن القدس مدينة السلام ورمزاً يمثل السلام والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة موجهة من الأميركيين المشاركين في المؤتمر

البير مخيبر

بمناسبة مشاركتنا في المؤتمر الدولي السابع حول «مستقبل القدس العربية» المنعقد في الدار البيضاء في المغرب،

فإننا نحن الموقعون، اعضاء الوفد الاميركي الذي يضم يهوداً ومسيحيين ومسلمين، نتعهد بأننا سوف ننظم انفسنا ونعلن في بيان باسمنا بأننا شكلنا لجنة بغية الاستمرار في العمل معاً داخل الولايات المتحدة الاميركية من اجل تشجيع وتوفير تفاهم افضل وانهاء الاحتلال الاسرائيلي اللاشرعي للأرض الفلسطينية بما فيها القدس.

ولدينا النية لاحقاً للعمل مع افراد وجماعات ومنظمات اخرى في الولايات المتحدة الاميركية وفي الخارج الذين يشاركونا هذا الهدف الهام، وبعملنا هذا ندعو الآخرين ممن شاركوا في هذا المؤتمر أو لم يشاركوا فيه، للالتحاق بنا لنعمل معاً كل من موقعه.

القدس مدينة ذات اهمية دولية كبرى ومن هنا فلها اهمية شاغل دولي خاص واهتمام عالمي. علينا ان نعمل محليا والتنسيق فيما بيننا على الصعيد الدولي من اجل تحرير هذه المدينة المقدسة من الاحتلال اللاشرعي.

وفد الأميركيين المشاركين في المؤتمر.

برقية من المؤتمرين إلى جلالة الملك الحسن الثاني

مولاي صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني أعزه الله

بكل إجلال وإكبار وإعتزاز وإفتخار، وفي ختام أشغال المؤتمر الدولي السابع لمركز الدراسات العربي - الأوروبي حول «مستقبل القدس العربية»، الذي احتضنته مدينة الدار البيضاء من ٢٣ إلى ٢٥ فبراير/شباط ١٩٩٩، يتشرف خديم الأعتاب الشريفة رئيس المجلس الأعلى، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، الذي شرّفه مولانا الإمام برئاسة المؤتمر بأن يرفع إلى المقام العالي بالله المحفوف بعنايته ونصره والمشمول بتأييده وبرعايته أصدق آيات الإخلاص والولاء وأبلغ مظاهر الإعتزاز والوفاء، وأن ينوب عن رئيس المركز السيد صالح بن بكر الطيار وجميع مسؤولي المركز وسائر المشاركين في المؤتمر في رفع أسمى عبارات التقدير والإمتنان على تفضل جلالتكم بشمول المؤتمر برعايتكم الكريمة السامية، وتزويده بتوجيهاتكم السديدة النيرة، وحرصكم على توفير سبل النجاح له في تحقيق غايته النبيلة.

لقد قرر مركز الدراسات العربي - الأوروبي، يا مولاي، تنظيم ندوته عن «مستقبل القدس العربية» في مملكتكم السعيدة في ضوء ما يعرفه كل العرب والمسلمين وكافة المهتمين عما تحتله مكانة القدس لدى جلالتكم من أهمية وما تشغله من أولوية قصوى في إطار اهتمامات جلالتكم بالمدينة المقدسة الشريفة وسعيكم الحثيث الذي لا يكل من أجل استعادة الحق العربي فيها. ولقد ابرزت كلمتكم التوجيهية السامية التي شرفتم بها الجلسة الافتتاحية للمؤتمر هذا السعي بجلاء، وعبرت أحسن ما يكون التعبير عن الإصرار العربي والإسلامي المتسلح بالحق والشرعية الدولية على تحرير المدينة المغتصبة واستعادة صفتها التي ظلت تميزها عبر التاريخ كفضاء للتسامح والتعايش والتساكن بين جميع الأديان السماوية.

والمؤتمرون، إذ يسجلون باعتزاز وتقدير كل الخدمات الجليلة التي ما فتئت جلالتكم

تقوم بها لصالح القدس الشريف كرئيس للجنتها وآخرها انشاء وكالة لبيت مال القدس تعمل على تثبيت الوجود العربي ودعم صموده في المدينة المقدسة، ليضرعون إلى العلي القدير ان يسبغ على جلالتكم موفور الصحة والسعادة وطول العمر حتى تأمّون صلاتنا جميعاً في المدينة المقدسة المحررة، وتؤدي باقي الديانات شعائرها في حرية وأمان.

حفظكم الله يامولاي ذخراً وملاذاً للأمة العربية والإسلامية ودرعاً واقياً تحمون به هويتها وحضارتها ومرشداً نصوحاً وموجهاً حكيماً لكل ما يضمن وحدتها ويحقق خيرها ويثبت امنها وازدهارها، وأقر الله عينكم بولي العهد الأمير المحبوب سيدي محمد وصنوه الجليل المولى الرشيد وسائر أعضاء الأسرة الملكية السامية.

إنه سميع قدير وبالإجابة جدير.

والسلام على مقامكم العالي بالله ورحمته تعالى وبركاته.

الخديم الوفي

ادريس الضحاك

محتويات الكتاب

الجلسة الأولى
مكانة القدس في الأديان السماوية

الجلسة الثانية
القدس في التشريعات والاتفاقيات الدولية

الجلسة الخامسة
مستقبل القدس في الدبلوماسية الدولية

الجلسة السادسة
القدس في ادبيات الإعلام

الجلسة السابعة
آفاق الإستثمار والتنمية في القدس

الجلسة الختامية
تلاوة البيان الختامي والتوصيات

هذا الكتاب

القدس كانت ولا زالت تحتل مكانة متميزة في ضمائر العرب والمسلمين، وازدادت هذه المكانة اهمية مع بدء مفاوضات السلام حيث بدأت الانظار تتجه نحو هذه المدينة المقدسة لمعرفة مستقبل السيادة عليها خاصة وان كافة المسؤولين الاسرائيليين ودون استثناء ابدوا رفضهم التخلي عن اي شبر منها مصرّين على جعلها عاصمتهم الموحدة.

وبما ان المرحلة النهائية من المفاوضات الاسرائيلية كان متوقعاً لها حسب اتفاقيات اوسلو ان تنتهي في الرابع من شهر ايار/مايو عام ١٩٩٩ لينتقل بعدها المتفاوضون لتحديد مستقبل القدس، وبما ان الكونغرس الاميركي كان قد اقر نقل السفارة الاميركية من تل ابيب الى القدس خلال نفس العام، وبالنظر لجملة عوامل اخرى ذات بعد اقليمي ودولي وكانت تصب جميعها في خانة مناقضة للتوجهات والتطلعات العربية والإسلامية،

لذا وجد مركز الدراسات العربي ـ الاوروبي لزاماً عليه انسجاماً مع المهام الملقاة على عاتقه تنظيم مؤتمر دولي حول «مستقبل القدس العربية» بمشاركة فعاليات عربية واسلامية واميركية واوروبية لمناقشة مستقبل القدس من جهة، ولتأكيد المسلمات البديهية من جهة اخرى والتي تؤكد في فحواها عدم القبول بخضوع القدس الشريف لأية سيادة غير السيادة الفلسطينية.

ولقد حرصنا ان ننشر في هذا الكتاب كافة اعمال المؤتمر التزاماً منا بالأمانة العلمية ولتوفير مادة بحثية معمقة للمهتمين خاصة وان المداخلات التي قدمت، والمناقشات التي جرت قد تناولت بإسهاب كل ما يتعلق بالقدس ماضياً وحاضراً ومستقبلاً.